


عبد المحسن السعدون

دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر



الدكتور
لطفي جعفر فرج عبد الله



مكتبة اليقظة العربية

اشتريته من شارع المتنبي ببغداد في ١٧/رجب/١٤٤٣هـ
١١/٢/٢٠٢٢م

سرمد حاتم شكر

م. سرمد حاتم شكر





عبد المحسن السعدون

و

دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر

الدكتور

لطفي جعفر فرج عبد الله

المقدمة

في فترة لم تتجاوز الثماني سنوات ظهر (عبد المحسن السعدون) وزيرا للعدلية ثم وزيرا للداخلية ، وتولى رئاسة اربع وزارات ، بالاضافة الى توليه رئاسة المجلس التاسيسي العراقي ورئاسة مجلس النواب • واذا علمنا بأن تلك السنوات الثمان تشكل ثلثي فترة متميزة في تاريخ العراق السياسي المعاصر ألا وهي فترة الانتداب البريطاني التي شهدت أول تجربة أناطت للعراقيين مسؤوليات وزارية تحت ظل حكم ملكي ، وجدنا انه من الجدير ان نقف على طبيعة الرجال الذين اختيروا لتحمل تلك المسؤوليات ، وعلى مدى اسهامهم في خدمة وتطور بلادهم في وقت كان عليهم أن يوفقوا فيه بين واقع الانتداب البريطاني الذي حرص على تركيز المصالح البريطانية وبين النهوض بواجباتهم امام العراقيين كرجال « لحكومة ديمقراطية مقيدة بدستور » •

شهد العراق في فترة الانتداب البريطاني تقدما بطيئا في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية • فالى أي مدى يعد قادة العراق مسؤولين عن بطء ذلك التقدم ؟ أم هل يعود الفضل لهم في احراز ذلك التقدم ؟

وجد الباحث في دراسة (عبد المحسن السعدون) ، كواحد من أبرز الشخصيات التي ظهرت في فترة الانتداب البريطاني على العراق ، ما يلقي ضوءا على تلك الامور : فهو بالاضافة الى كونه نموذجا للرجال الذين تحملوا مسؤولية الحكم ، يمكن أن نتعرف من خلال دراسته على واقع العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كانوا يعيشونه : هل حدد صلاحياتهم ، هل وضع اطارا لممارستهم ؟ ما هي الضغوط التي واجهوها ؟ وكيف انعكست في القضايا التي عالجوها ؟ ما هي تلك القضايا والى أي مدى نجحوا في معالجتها ؟

كلها امور دفعت الباحث الى اختيار هذه الدراسة ، وشده اليها ظاهرة انتحار السعدون التي لعب العامل السياسي كما يبدو دورا بارزا فيها •

غطى البحث باربعة فصول ، تناول الفصل الاول : (عبد المحسن السعدون في فترة الحكم العثماني على العراق) فعرض الى شيء من تاريخ الاسرة التي ينتسب اليها عبد المحسن السعدون ، مؤكدا على علاقتها بالسلطة العثمانية على اعتبار ان

تلك العلاقة كانت السبب في اتاحة الفرصة أمام عبد المحسن السعدون للسفر الى استانبول ودخوله مدرسة ابناء العشائر ثم ظهوره مرافقا للسلطان عبد الحميد الثاني ، وكيف ادى الامر الى استقالته من الجيش ، وانتسابه الى جمعية الاتحاد والترقي التي مهدت له المشاركة في الحياة البرلمانية العثمانية كنائب عن المنتفك ، مركزا بصفة خاصة على مدى مساهمته في القضايا العربية بصورة عامة والعراقية بصورة خاصة ، لينتهي بسرد الظروف التي حملته على العودة الى العراق •

اما الفصل الثاني فقد خصص للبحث في : (دخول عبد المحسن السعدون المعترك السياسي في العراق وسياسة التعاون مع الانكليز) ، فتطرق الى أوضاع العراق السياسية العامة وأثرها في مجيئه الى وزارة العدلية • ولكي تتحدد دائرة تحركه كوزير للعدلية ، ووزير للداخلية بعد ذلك ، كان لا بد من الاشارة الى طبيعة العلاقة بين السلطة البريطانية في العراق والوزارة العراقية • لقد ظهر واضحا خلال وجود عبد المحسن السعدون في وزارتي (العدلية والداخلية) ميله الى اتباع سياسة حازمة تجاه القوى المعارضة لانتخابات المجلس التاسيسي العراقي ، فافرد الفصل نقطة لبيان أسباب تبنيه لتلك السياسة التي كانت وراء تشكيله لوزارته الاولى في نهاية ١٩٢٢ • وحين تناول الفصل عبد المحسن السعدون في وزارته الاولى عرج الى بيان الاسباب التي دفعت به الى تبني سياسة التعاون مع الانكليز وكيف انعكست في مواقفه من : قضية الموصل ، وانتخابات المجلس التاسيسي ، وتصديق المعاهدة الانكليزية ـ العراقية لعام ١٩٢٢ ، وعقده بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ ، وتدابيره تجاه القوى المعارضة • كما عالج الفصل علاقة عبد المحسن السعدون بالاكراد ، وعلاقته بالعشائر العراقية ، والعوامل التي جعلت دوره غير مؤثر في معالجة بعض القضايا الداخلية والخارجية ، لينتهي باسباب استقالته من وزارته الاولى •

لعبت تطورات قضية الموصل بين ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦ دورا كبيرا في سياسة عبد المحسن السعدون حتى يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية ادت نتائجها الى أن يتبنى خطا سياسيا جديدا بدأ بالتمسك بالخطى المرحلية السريعة التي تقرب العراقيين من الاستقلال وتحول الى العمل من اجل دخول العراق عصبة الامم وحصوله على الاستقلال في وقت محدد • تناول الفصل الثالث تاثير تلك التطورات في سياسة السعدون عندما انعكست في مناقشات المجلس التاسيسي العراقي • الانتخابات التي اجرتها الوزارة الهاشمية الاولى • مفاوضات معاهدة ١٩٢٦ • سياسة العراق الاقتصادية • الموقف من الاكراد • ولكي يوضح الفصل تقلب سياسة عبد المحسن السعدون ، خلال تلك التطورات ، من رغبة في مجاراة الجانب البريطاني ، الى تصلب على بعض الامور ، الى اضطراره لقبول بعض المقترحات ، روعي التدرج الآتي :

موقف عبد المحسن السعدون من مناقشات المجلس التاسيسي العراقي

، ١٩٢٤) ٠

اشغاله وزارة الداخلية في وزارة الهاشمي الاولى (١٩٢٤ ـ ١٩٢٥) ٠
الوزارة السعدونية الاولى (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦) ٠

كرس الفصل الاخير (الفصل الرابع) للتعرف على الدور الذي لعبه عبد المحسن السعدون عندما تبدلت سياسته الى العمل من اجل الاستقلال خلال عامي (١٩٢٨ و ١٩٢٩) : كيف شكل وزارته الثالثة في بداية ١٩٢٨ ، موقفه من البرلمان والملك والراي العام ، علاقته مع الانكليز عندما حاول الغاء الاتفاقية العدلية ودخل في المفاوضات الرسمية لتعديل الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) ، الاسباب التي ادت الى حراجة موقفه ٠ استنفاره الراي العام لمواجهة التصلب البريطاني ، دوره في تاليف الوزارة السويدية الاولى ، وزارته الاخيرة ٠

حوى البحث ايضا على خلاصة هي ما استنتجه الباحث في تقييم دور عبد المحسن السعدون السياسي في العراق ، وانتهى بذكر فهرس للمصادر التي اعتمد عليها ، الى جانب بعض الملاحق ٠

اعتمد البحث على ستة انواع من المصادر :

١ ـ الوثائق المنشورة وغير المنشورة : وتشمل الوثائق غير المنشورة الموجودة في المركز الوطني لحفظ الوثائق والتي هي في الاصل مجموعة ملفات تعود الى البلاط الملكي ووزارة الداخلية ، مصنفة حسب عائدية كل مجموعة الى الجهة التي كانت تصدر منها ، او حسب المواضيع والقضايا التي تذاكرت الوزارات والجهات الرسمية حولها ٠ ان هذه الوثائق شكلت العمود الفقري للبحث لما حوته من معلومات قيمة اعطت الباحث فرصة تتبع افكار عبد المحسن السعدون واساليبه السياسية ومناوراته خلال تطور قضية سياسية معينة منذ ظهورها كاقتراح ، يشارك فيه عبد المحسن السعدون بعرض وجهة نظره الى جانب وجهات النظر الاخرى ، الى حين تبلورها ٠ فهي صورة واضحة للمؤثرات والضغوط والاسباب التي حملت عبد المحسن السعدون على تبني او قبول بعض المواقف السياسية ٠ لقد جاءت بعض المعلومات مبتورة ومرد ذلك ان بعض الكتب المتبادلة بين الوزارات والجهات الرسمية لم تصل نسخ منها الى البلاط الملكي ، كما ان العديد من هذه الملفات اصابه التلف قبل ان يصبح بحوزة المركز الوطني لحفظ الوثائق ٠

كذلك اعتمد البحث على وثائق غير منشورة محفوظة بملف خاص بحوزة (ناجي شوكت) تتعلق بمفاوضات تعديل الاتفاقيتين (المالية والعسكرية ـ الملحقتين بمعاهدة ١٩٢٢) التي اجراها السعدون مع الجانب البريطاني خلال

سنة ١٩٢٨ م · ووثيقة غير منشورة بحوزة عبد الرزاق الحسني ، وهي رسا
في اربع صفحات موجهة من عبد المحسن السعدون الى الملك فيصل في منتص
شهر تشرين أول/١٩٢٨ تبين راي السعدون في جملة قضايا ، مثل طبيعة الوج
البريطاني في العراق والمسؤولية المزدوجة والتجنيد الاجباري والموظفون الاجا
ومفاوضات الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) ونظرته الى العلاقات مع بر
واسباب رغبته في الاستقالة ، وتاتي اهميتها في كونها كتبت في وقت سـ
فيه العلاقة بين عبد المحسن السعدون والمندوب السامي البريطاني في لعرة
لرفض الاخير الاخـذ باقتراحـات السعـدون المتعلقـة بالاتفاقيتـين (الم
والعسكرية) ، لذا جاءت لهجتها صادقة في التعبير عما كان يحرص السـ
على عدم التفوه به جهارا ·

اعتمد البحث على بعض الوثائق الانكليزية التي تعود لـ :
BLIC RECORDS OFFICE: FOREIGN OFFICE

والتي حصل عليها الباحث بواسطة (نجدة فتحي صفوة) ، وهي عبارة عن س
ثلاث برقيات ارسلت من دار الاعتماد البريطانية في العراق الى وزارة المستعمرا
البريطانية خلال عامي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ، تكشف وجهة نظر المسؤولين البريطاني
في الوضع السياسي السائد في العراق ، وبعضا من اتصالاتهم وتدابيرهم
خاصة في علاقاتهم بعبد المحسن السعدون ·

أما الوثائق المنشورة فهي : التقارير السنوية التي كانت ترفعها الحكو
البريطانية الى عصبة الامم والمتعلقة بسير الادارة في العراق ، بالاضافة الى
التقرير الخاص الذي رفعته الحكومة البريطانية الى عصبة الامم والمتعلق بتقد
العراق خلال الفترة ١٩٢٠ ــ ١٩٣١ · ومع أن هذه التقارير كانت تركز في الغا
على اظهار كفاءة بريطانيا في تاديـة واجباتها الانتدابيـة في العـراق الا ا
المعلومات الدقيقة التي حوتها تشكل مرجعا غنيا لمن يبحث في تاريـخ العراق
المعاصر · بالنسبة للتقارير المذكورة استعمل الباحث التقارير المطبوعة باللغة
الانكليزية والمحفوظـة في شعبة عصبة الامـم في المكتبة المركزية ، الا مـا يتعلق
بتقرير عام ١٩٢٧ فقد رجع الى الترجمة العربية المعدة من قبل ادارة جريدة العالم
العربي · كذلك رجع الباحث الى مذاكرات مجلس المبعوثان العثماني التي تضم
عدة مجلدات باللغة التركية محفوظة في المكتبة المركزية ، والتي يحوي قسم منها
الجلسات التي شـارك فيها عبـد المحسن السعدون كنـائب عن المنتفـك · وقد
استعان الباحث بمجلة المجمع العلمي العراقي (المجلد ٢٣) ، فاستفاد من جدول
مقارنة السنين الرومية بالميلادية ، لان تاريخ انعقاد تلك الجلسات مدون وفقا
للتقويم الرومي · كذلك رجع الباحث الى قرارات مجلس الوزراء المطبوعة من قبل
الحكومة العراقية لغرض خاص وسري ، ومجموعة مذاكرات المجلس التـاسيـ

المرامي المجموعة في مجلدين من قبل وزارة الداخلية ، ومحاضر مجلس النواب ، ومجموعة المعاهدات والاتفاقيات النهائية بين العراق وبريطانيا التي نشرتها وزارة الخارجية العراقية •

٢ ـ الصحف والمجلات :

خدمت الصحف والمجلات البحث باظهار وجهات النظر المختلفة التي كانت ترافق سير الخط السياسي في العراق ، وبسبب انقسام الصحف بين مؤيد ومعارض ، كشف النقاب عن الكثير من المعلومات التي لم تفصح عنها الوثائق المتوفرة • من جهة أخرى كانت الصحف احيانا بعيدة عن حقيقة الموقف السياسي الذي يتبناه عبد المحسن السعدون ، الا أن مقالاتها التي اعتمدت حدسها السياسي ـ ان جاز التعبير ـ دفعت بالسعدون الى الكشف عن ماهية ذلك الموقف ، فافادت البحث من هذه الناحية ، بالاضافة الى أنها يسرت أكثر من غيرها الوقوف على خلفيات المسائل التي عالجها السعدون فسهلت على الباحث تكوين صورة واضحة لها •

٣ ـ المقابلات الشخصية والرسائل الخاصة :

حرص الباحث على أن تجمع مقابلاته الشخصية ، بالاضافة الى من لهم علاقة قربى بالسعدون ، بعض المعارضين لسياسة السعدون ، الى جانب من عرف بتأييده له • وقد عكست المقابلات الشخصية الانطباعات ووجهات النظر الخاصة التي تضاربت احيانا في عرضها لبعض المعلومات ، ولذلك استخدمت بتحفظ خاصة عندما كانت تبتعد عما تذهب اليه الوثائق • اما من ناحية دورها في الكشف عن بعض الحلقات المفقودة في سلسلة تطور وتبدل موقف سياسي معين فقد كانت خير معين للبحث ، اذ ان بعض الذين تمت مقابلتهم كانوا أكثر احتكاكا من غيرهم بالامور وأقدر على اظهار خفاياها • لقد حصل الباحث على بعض الرسائل الخاصة ممن قابلهم ، وذلك قبل ان تتهيأ له فرصة مقابلتهم ، فاستفاد من تلك الرسائل الى جانب مقابلة اصحابها •

٤ ـ المذكرات الخاصة :

زودت المذكرات الخاصة البحث بمعلومات كانت فريدة احيانا ، وقد روعي ، كما في المقابلات الشخصية ، خضوعها لوجهة النظر الخاصة • استفاد البحث بصورة خاصة من مذكرات توفيق السويدي على اعتباره ذا صلة ـ شخصية ووظيفية ـ وثيقة بالسعدون ، ومذكرات خير الدين العمري الذي كان عضو الهيئة الادارية لحزب السعدون (حزب التقدم) ، ومذكرات ناجي شوكت الذى اعتمد

عليه عبد المحسن السعدون كمتصرف ثم كوزير ، وغيرها من المذكرات التي سترد في سياق البحث ٠

٥ ـ رسائل الماجستير :

رجع الباحث الى رسائل الماجستير التي لها علاقة بفترة بحثه فافادته في رسم الابعاد الدقيقة لبعض المسائل السياسية التي كان لعبد المحسن السعدون علاقة مباشرة أو غير مباشرة فيها ، كاطروحة محمد مظفر الادهمي (المجلس التاسيسي العراقي) ، وأطروحة صادق السوداني (العلاقات العراقية ـ السعودية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠) ، واطروحة حسين هادي الشلاه (طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث) ، وأطروحة سامي القيسي (ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦) ٠

٦ ـ الكتب المنشورة :

اعتمد الباحث في الغالب على الكتب المطبوعة باللغة العربية (العربية والمترجمة) ، بالاضافة الى بعض الكتب الانكليزية ٠

استفاد الباحث بصفة خاصة من كتاب تاريخ الوزارات العراقية (عبد الرزاق الحسني) الذي حدد له معالم الطريق في المراحل الاولى من بحثه ٠ وكمنطلق للبحث استفاد ايضا من كتابي : ذكرى السعدون أو تاريخ بطل التضحية والاخلاص (علي الشرقي) وشخصيات عراقية (خيري العمري) ، فوجد في الاول مادة غزيرة تتناول عبد المحسن السعدون منذ نشاته الاولى الى حين انتحاره ، الا انها تمثل وجهة نظر خاصة متاثرة بصلات المؤلف الحسنة بعبد المحسن السعدون وانتمائه الى حزبه ، اما العمري فقد تناول السعدون بشيء من الايجاز بين من تناول من الشخصيات العراقية ، فافاد البحث بحقائق خاصة فريدة عن السعدون معتمدا فيها بالدرجة الاولى على الروايات الشخصية والصلات العائلية ٠ أما الكتب الاخرى التي استخدمها الباحث فيمكن القول انها غطت أحداث الفترة التي عاشها السعدون دون الاهتمام بدراسة السعدون بالذات ، مثل كتاب مشكلة الموصل (فاضل حسين) وتاريخ مقدرات العراق السياسية (محمد طاهر العمري) و The letters of Gertrude Bell (Lady Florence Bell) و Iraq: Astudy in Political De velopment (Philip Willard Ireland) وغيرهم ٠

ولا يسعني وانا اكتب مقدمة البحث الا واتقدم بجزيل شكري وامتناني لاساتذتي المحترمين الذين اشرفوا على اعدادي لكتابة مثل هذا البحث ، فاشكر

على السواء : الدكتور فاضل حسين والدكتور عبد القادر اليوسف والدكتور [illegible]
خصباك والدكتور عبد الامير محمد امين ، وارجو أن أكون قد وفقت في [illegible]
بتعليماتهم وملاحظاتهم التي مررت بها خلال سنتي التحضيرية • كما و [illegible]
بشكري الخاص لاستاذي المشرف الدكتور عبد الامير محمد امين لجهوده [illegible]
وسعيه لظهور هذا البحث بالمظهر اللائق • واتوجه بالثناء والتقدير [illegible]
الرزاق الحسني لتعاونه الكريم ، وبالمثل للاستاذ خيري [illegible] العمري • و [illegible]
نجدة فتحي صفوة ، والاستاذ المحامي حسين جميل ، والاستاذ [illegible]
الدفتري ، ومنتسبي المركز الوطني لحفظ الوثائق ، ومنتسبي المكتبة المركزية
ومكتبة المتحف والمكتبة الوطنية ومكتبة كلية الآداب ومكتبة الدراسات [illegible]
ومكتبة الجامعة المستنصرية ومكتبة المجمع العلمي العراقي • كما واعرب عن [illegible]
احترامي الى جميع من سيرد اسمه في قائمة من قابلتهم وزودوني بمعلوماتهم
وارشاداتهم •• داعيا لهم كل خير •• وداعيا أن ينال هذه التجربة [illegible]
اساتذتي •• والله الموفق •

الفصل الاول

عبد المحسن السعدون في فترة الحكم العثماني على العراق



نشأته الاولى :

عبد المحسن بن فهد احد افراد اسرة آل السعدون التي قدر لها أن تحكم المنتفق (١) قرابة اربعة قرون كانت خلالها صاحبة السيادة على العشائر الموجودة فيها . وقد اتاح انتماء عبد المحسن الى تلك الاسرة فرصة له للسفر الى استانبول ودخول (مدرسة العشائر) هناك قبل ان يتجاوز الثالثة عشرة من عمره (٢)

تلك الفرصة التي تعتبر نقطة البداية في خط حياة عبد المحسن السعدون السياسي العام . فقد عملت الدولة العثمانية على احتواء أبناء الزعماء والرؤساء الى استانبول ، وابقائهم تحت رصد البلاط العثماني لاسباب سياسية تهدف الى تأكيد سيطرة الدولة على تابعيها من الزعماء . اما ظاهر دعوتها فهو اتاحة الفرصة لهم لاكمال دراستهم في المدارس العالية . ولهذا الغرض كانت الدولة العثمانية قد فتحت في استانبول مدرسة لابناء العشائر والزعماء ، تؤهلهم بعد اكمال الدراسة فيها الى دخول المدرسة الحربية العالية (٣) . ستظهر من سياق البحث ايضا ان انتساب عبد المحسن السعدون الى الاسرة السعدونية كان أحد الاسباب التي ساعدت على دخوله ميدان العمل السياسي وهذا يعني فيما يعني انه كان لاسرة آل سعدون شأن في السياسة العثمانية . ثم لا ننسى بعد ذلك ان اوضاع اسرة آل سعدون كان لا بد ان تترك اثرا في نشأة عبد المحسن السعدون الاولى . وهذا كله يحدونا الى القاء ضوء على تاريخ الاسرة السعدونية وخاصة في فترة ظهور عبد المحسن السعدون .

اصل الاسرة السعدونية :

كانت تعيش في أراضي المنتفق المترامية الاطراف ، ومنذ زمن بعيد ، ثلاثة

---

(١) كانت المنتفق مقاطعة من اربعة مقاطعات تتألف منها ولاية البصرة . وهي ـ أي المنتفق ـ في شمالها الغربي ، بين مدينة البصرة وبغداد . (امين بن حسن الحلواني ، خمسة وخمسون عاما من تاريخ العراق (القاهرة ـ ١٣٧١) ص ١٢) . ويذكر عبد الرزاق الظاهر : « انها تشمل المنطقة الواسعة التي تقع على حدود الصحراء الغربية وتمتد شرقا على ضفتي نهر الفرات فتصل شماله مدينة الكوت وتمتد جنوبا الى منطقة البطائح والى الارض الواسعة المسماة بجزيرة احمد الرفاعي » . عبد الرزاق الظاهر ، في الاصلاح الزراعي والسياسي ط ١ (بغداد ـ ١٩٥٩ م) ص ٣٩ .

(٢) عن مقابلة شخصية مع نوري عبد الكريم السعدون ـ ابن اخ عبدالمحسن السعدون ، والذي امضى فترة دراسته الى جانب عمه (عبدالمحسن) في استانبول ـ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٥م . كذلك : عن مقابلة شخصية بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ مع فيصل بن عبد الهادي بن فهد السعدون ـ ابن عم السعدون ، وهو اخر رجل بقي على قيد الحياة من اقرباء عبد المحسن السعدون الذين عاشوه في هذه الفترة . اما من النساء فلم يبق لعبد المحسن السعدون سوى اخت تعيش الان في البصرة قد حالت اوضاعها الصحية دون حصول المؤلف على معلومات منها .

(٣) خيري امين العمري ، شخصيات عراقية ، ج١ (بغداد ـ ١٩٥٥) ص ٤٧ .

مشايخ (عمارات) كبرى هي بنو مالك وبنو سعيد وبنو الاجود · وكان لكل من تلك المشايخ بطون كثيرة (١) · وقد سمحت طبيعة بلاد المنتفق وأوضاع السكان هناك ، حيث تسود صفة البداوة (٢) ، على استمرار نظام المشيخة ، وظلت رئاسة تلك المشيخات تنبثق عن قبائل بني الاجود او بني مالك أو بني سعيد حتى ظهور اسرة آل سعدون · ينتمي آل سعدون الى عائلة ترجع بالاصل الى اشراف الحجاز ، وهي عائلة قريشية هاشمية علوية (٣) ، تركت الحجاز بسبب خلافها مع بعض اشراف الحجاز (٤) ، وهبطت العراق في اوائل القرن العاشر للهجرة (٥) حيث استطاعت ان تكون امارة حكمت المنتفق عرفت باسم (آل شبيب) (٦) ، وهي الامارة التي ظهرت منها (الامارة السعدونية) فيما بعد ·

(سعدون بن محمد المانع) الجد الاعلى للسعدونيين :

توالت اسرة (آل شبيب) في ادارة شؤون قبائل المنتفق الى أن ظهر في احفاد (شبيب) مؤسس الاسرة السعدونية (سعدون بن محمد المانع) في حوالي منتصف القرن الثامن عشر الميلادي (٧) · كان سعدون بن محمد اكبر أخوته ، وهو

---

(١) يعقوب سركيس ، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والاثار وخطط بغداد ، القسم الاول : (بغداد ـ ١٩٤٨) ص ٧٢ ·

(٢) يذكر ابراهيم الحيدري : « يظهر من سير الاثار التاريخية الاولى ان المنتفق اهل بادية ولم يكونوا من القبائل النهرية اهل الريف والمدن » ابراهيم بن صبغة الله الحيدري ، عنوان المجد في بيان احوال بغدادوالبصرة ونجد (بغداد ـ بلا) ص ٩٧ ·

(٣) سركيس ـ يعقوب ،المصدر السابق ، ق١ ، ص ٧٢ ·

(٤) تشير المصادر الاولية الى ان الشرفاء في الحجاز كانوا منشغلين في اوائل القرن العاشر للهجرة بالمنافسة والخلافات فيما بينهم ، وقد ادت تلك المنافسة الى هجرة بعض الشرفاء عن الحجاز وتورد المصادر امثلة كثيرة لهجرة بعضهم في هذه الفترة ·

راجع : عبدالله بن حسين بن عبد الملك العصامي ، سمط النجوم العوالي في انباء الاوائل التوالي ، ج٤ (قطر ـ بلا) ص ٤٠٢ ـ ٤١٥ ·

ابراهيم بن صالح بن عيسى ، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد من ٧٠٠ هـ ـ ١٣٤٠ هـ ، ط ١ (الرياض ـ ١٩٦٦) ص ٧١ ـ ٧٦ ·

(٥) علي الشرقي ، ذكرى السعدون او تاريخ بطل التضحية والاخلاص (بغداد ـ ١٩٢٩م)، ص ٩ ·

(٦) للوقوف على ظهور امارة آل شبيب في المنتفق راجع :

سليمان فائق ، تاريخ بغداد ، ترجمة : موسى كاظم نورس (بغداد ـ ١٩٦٢) ص١٤٥ ـ ١٤٨ ـ ١٤٩ ·

ستيفن همسلي لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياط ، ط ٤ (بغداد ـ ١٩٦٨) ص ١٠٣ ـ ١٨٩ ·

علي الشرقي ، المصدر السابق ، ص ٨ ، ١١ ـ ١٦ ·

(٧) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ ·

الذي حلف أباه على الامارة ، وعرفت باسمه أسرة آل سعدون ، فمن عهده انقسم البيت الى آل شبيب وآل سعدون [1] . اما الظروف التي ساعدت (سعدون بن محمد المانع) على أن يصبح بتلك الشهرة ، فهي : ان قبائل المنتفق كانت هادئة بين ١٧٢٩ م وحتى ظهور اسم (سعدون بن محمد) في ١٧٣٨ م [2] . وبعد أن ساعدت الحرب العثمانية الايرانية (١٧٢٢ ـ ١٧٤٧ م) تلك القبائل في الحصول على بعض المكاسب استطاع (سليمان الكهية) [3] أن ينزل بهم ضربات قوية في ١٧٢٩ م ، فمكثوا هادئين الى حين ظهور [4] (سعدون بن محمد) . ويرى بعض المؤرخين ان (سعدون بن محمد) كان يطمح أن يكون سلطانا على العرب [5] . وهو حين دعي الى حضور اجتماع للشيوخ عقده (الكهية) في « حسكه » [6] على اثر تمرد قبيلة ربيعة في عام ١٧٣٨ م على السلطة العثمانية [7] ، لم يقدم (سعدون بن محمد) الهدايا كغيره من الشيوخ ولم يلاطف في حديثه فاوصف واحد لى طلعة بغداد حيث زج به في سجن القلعة ، وعين مكانه أحد أقاربه المدعو (منيحر) [8] . واطلق سراحه بعد ذلك نتيجة لتوسط وجهاء البلد وشيوخ العشائر لدى الوالي العثماني ، فعاد الى المنتفق في نفس السنة (١٧٣٨ م) [9]

فالسبب الاول اذن ، والذي ساعد على شهرة (سعدون بن محمد) ، هو ذلك الهدوء الذي كانت تعيشه القبائل ، والذي جاء تحرك (سعدون بن محمد) على اثره واضحا . أما السبب الثاني في شهرته فتشارك فيه (لونكريك) الذي يذهب الى القول « ان المناورات الحربية في العراق الجنوبي أدت الى حكم عام بأن أحمد (والي بغداد) كان يستخدم سعدونا لاثارة القلاقل قصدا لاجل أن يثبت ضرورة بقائه في الحكم [10] » . ولكن لا يدل هذا بالضرورة ان (سعدونا) كان يدري بمقاصد (أحمد باشا) . ولنا أن نقف بعد ذلك عند نتائج تلك الحملة التي قام بها الوالي (أحمد باشا) في سنة ١١٥١ هـ (١٧٣٨ م) لحرب (سعدون بن محمد) ،

---

(١) الشرقي ـ علي ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .
(٢) يذكر لونكريك : ان اسم سعدون بن محمد ظهر لاول مرة في تاريخ العراق الحديث في سنة ١٧٣٨ م .
لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .
(٣) وهو سليمان باشا بعد ذلك (صهر احمد باشا) .
(٤) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .
(٥) رسول الكركوكلي ، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء ، ترجمة : موسى كاظم نورس (بيروت ـ بلا) ص ٤٢ .
(٦) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .
(٧) الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .
(٨) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .
(٩) الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .
(١٠) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

حين حاصر الاخير مدينة (الحلة) . تلك الحملة التي يصفها صاحب (دوحة الوزراء) [1] « قوة عسكرية كبيرة .. مولى (سعدون بن محمد) الدعر ممتم هذا الجيش الكبير مأجبر على الالتجاء الى الاهوار » . فالسؤال الذي يطرح ما هي نتائج تلك الحملة ؟ ألم تكلف الكثير من الجهد والوقت والمال ؟ وكيف انتهت بعفو الباشا عن (سعدون) وجماعته بمجرد ان بعث (سعدون) بابنه الصغير الجائع ، من شدة الحصار ، مخاطب الباشا قائلا « .. ان أهلي وأقاربي يكادون يموتون جوعا ، مان عفوت عنك فضلك » [2] . اذن ملا تتحدى للرواية كونها سيقت لتمجيد شخص الوالي [3] . هذا اذا علمنا ان المتمردين قاموا من جديد في أوائل عام ١١٥٤ هـ (١٧٤١ م) فأحاطوا البصرة وأمرغوا أهلها ونهبوا القرى من القرنة الى النجف [4] . تلك الاعمال التي يعتبرها الكركوكلي تكرانا للجميل حين يقول : « بعد كل ما تقدم في المعاملة الحسنة والعفو عن سيئات (سعدون بن محمد) عاد الى الثورة مرة أخرى وراح يبث روح التمرد والعصيان [5] » . أمام كل هذا لم يقم (احمد باشا) الا بعقد شروط للصلح مع الشيخ (سعدون) [6] . وبهذا يكون (أحمد) قد سلك سياسة أبيه (حسن باشا) [7] . لقد شجع ذلك (سعدون بن محمد) على أن يحاصر البصرة مرة أخرى في (١٧٤٢ م) ، ويبدو ان الحصار كان قاسيا جدا ، ميذكر لونكريك « لم يستطع أحد الخروج من سورها بسلام . ولم يسلم حتى وكلاء الشركات الانكليزية والافرنسية من طلبات محجفة وتهديدات بالعنف [8] » ، ملم ير (أحمد باشا) بدا من ارسال جيش لتأديبه بقيادة (الكتخدا سليمان) [9] ، الا أن هذا الجيش لم يكتف بتأديب (سعدون) ، أي لم

---

(1) الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(2) الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

(3) تشبه تلك الرواية ، الى حد بعيد ، قصة صلاح الدين الايوبي حين وقفت عليه فتاة صغيرة فعطف عليها وعلى أهلها وفك الحصار عنهم . فالرواية اذن واردة .
ابن العديم ، كمال الدين محمد بن احمد ، زبدة الحلب في تاريخ حلب ، تحقيق سامي الدهان ج ٣ (دمشق ـ ١٩٦٨) ص ٣٩ .

(4) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(5) الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(6) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(7) يذكر « نيبور » ان (حسن باشا) والد احمد باشا ، استخدم القبائل العربية الكبرى للتعرض للباشوات الجدد وهم في طريقهم عبر البادية لقتلهم او اعادتهم الى حلب مرة اخرى ، وعندما لم يبق لاحد رغبة في الباشوية ، قدم (حسن باشا) مبديا استعداده لتقديم الواردات الاعتيادية .
مشاهدات نيبور في رحلته من البصرة الى الحلة سنة ١٧٦٥ ، ترجمة : سعاد هادي العمري (بغداد ـ ١٩٥٥) ص ١١ .

(8) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(9) السرتي ـ علي ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

بكشف سعيد أوامر (أحمد باشا) يقول لونكريك ، عندما وجد الكهدا سليمان المنفين هاربين الى البادية الثانية ، دفعته رغبة في انتقام شخصي له بتعقبهم بمسيرات سريعة (١) ، فكانت النتيجة ان قتل (سعدون بن محمد) في البادية في مكان قريب من بلدة السماوة الحالية (٢) . لم تقتصر شهرة (سعدون بن محمد) على علاقته بالعثمانيين فقد تحالف مع (امارة ربيعة) النفوذ على (الفرات) وتمكن من التسلط على شيء منه ، وحين توسع ملك عادلته أحد مراحم الفرس في حوزستان (٣) وتبادل معهم النصر والهزيمة .

آل السعدون :

تتابع أولاد وأحفاد (سعدون بن محمد المانع) في رئاسة الامارة السعدونية التي ظلت تستمد قوتها من سيطرتها على عشائر المنتفق ، فتمكنت من التوسع حتى وصلت في بعض الفترات كل ولاية البصرة ، وبلغت حدود (السماوة) على الفرات ، وقريبا من (كوت العمارة) على دجلة ، والى البادية العراقية في الغرب وكان لا بد لها ، لكي تتوسع الى تلك الاصقاع ، أن تصطدم بمن جاورها . فقد اصطدمت أول أمرها بالصفويين في فارس والاحواز ، ثم اشتبكت بترسيخ بنائها مع شيخ الغرامين (ابن مشعم) وأزالت سلطانه ، واشتبكت مع مشيخة خزاعة وامارة ربيعة (٤) وبالوهابيين في نجد (٥) ، وكثيرا ما سحقت قبائل (بني

---

(١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(٢) سركيس ـ يعقوب ، المصدر السابق ، ص ٤ .

(٣) الشرقي ـ علي ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٤) كانت مضارب مشيخة خزاعة على الفرات قرب السماوة ، اما امارة ربيعة فكانت منازلها على نهر الغراف . الشرقي ـ علي ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٥) بسبب الدعوة الوهابية الى (محمد بن عبد الوهاب) الذي ولد في بلدة (العيينة) من نجد سنة ١١١٥ هـ . وكانت دعوته تؤكد على ان المعتقدات الاسلامية تبنى على ما جاء في القرآن وحده ، فهي ترفض كل المعتقدات التي ادخلتها السنة ، وقد انشئت دعوته على اساس الرجوع بالاسلام الى بساطته الاولى والى الموقف حيث تركه الرسول محمد (ص) والخلفاء الراشدين وحوالي ١٧٤٣ م استطاع محمد بن عبد الوهاب ان يقنع (محمد بن سعود) ـ حاكم الدرعية في نجد ـ بدعوته ، فاخذ الاخير يعمل على نشر المذهب الوهابي .
حسين بن غنام ، تاريخ نجد ، تحقيق ناصر الدين اسد ، ط (القاهرة ـ ١٩٦١م) ص ٧٥ .
محمد انيس ، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (القاهرة ـ ١٩٦٧ م) ص ١٤٣ .
جلال يحيى ، المدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث (القاهرة ـ ١٩٦٥) ص ١١٦ .

لام) [1] ، كما اصطدمت ببني كعب [2] . أما علاقتها بالعثمانيين حكام العراق ، فبحكم وجودها في محيط عثماني فقد تفاوتت علاقاتها مع السلطة العثمانية حسب قوة وضعف العثمانيين في العراق ، الا ان الصفة الغالبة لتلك العلاقة هي التعاون ، ومرد ذلك التعاون هي تبعية الامارة اسميا الى الدولة العثمانية . فكانت السلطة العثمانية في الغالب هي التي تتولى امر اسناد المشيخة لاحد افراد الاسرة السعدونية [3] ، لذلك كثيرا ما وقفت الامارة الى جانب العثمانيين لدرء الخطر الخارجي الذي كان يزعج السلطة العثمانية في مناطق نفوذها ، فقد وقفت الامارة السعدونية الى جانب العثمانيين في وجه حكام ايران [4] وامارة بني كعب [5] ، كذلك استعانت الحكومة العثمانية بالامارة السعدونية لمحاربة الوهابيين الذين كانوا قد سيطروا على (الاحساء) وتطلعوا الى امتلاك غيرها من المناطق العثمانية [6] . على اي حال اصبحت المنتفك خلال الفترة بين (١٧٩٧ م) و (١٨٠٢ م) الحصن المنيع الذي يحمي البصرة ضد الهجمات التي كان يشنها الوهابيون [7] . وحتى العقد الاول من القرن العشرين ، ورغم ضعف آل سعدون في هذه الفترة ، كانت السلطة العثمانية تستبشر بانتصارات آل سعدون على الوهابيين ، فقد كتبت جريدة الرقيب في ١٩١٠ [8] « ان تلغراف من الناصرية يذكر بان الله قد نصر (سعدون باشا بن منصور باشا) على ابن سعود وقبائله وكسر شوكة غرورهم » .

لم يقتصر التعاون بين آل سعدون والسلطة العثمانية على صد القوى الخارجية بل تعداه ايضا الى ان تعتمد السلطة العثمانية على السعدونيين في القضاء على مشاكلها الداخلية ، ففي سنة ١٢٢٥ هـ (١٨٠٩ م) حين ساءت العلاقة بين والي بغداد (سليمان باشا ـ الصغير) وبين (سليم بك) متسلم البصرة ،

(١) قبائل بني لام عرفت باسم (طي) وكانت تنزل على دجلة قرب البصرة . الشرقي ـ علي . المصدر السابق . ص ١٣ و٢٢ .

(٢) تاريخ امارة كعب العربية ، تحقيق علي نعمه الحلو (النجف ـ ١٩٦٨م) ص ١٣ .

(٣) كانت السلطة العثمانية تقدم اثناء الزعامة الى الشيخ السعدوني من نوع الخز (الكرك) وفي ذلك يقول شاعر آل سعدون : ودوا لاخو نوره الكرك ودولة لا يزعل ويلجج بقايا العسكر (اخوة نورة ـ لقب آل سعدون) . الشرقي ـ علي المصدر السابق ، ص ٣٩ .

(٤) للوقوف على تفاصيل العلاقة بين آل السعدون وحكام ايران راجع : الطوائي ـ المصدر السابق، ص ٩ ـ ٩٠ .

(٥) في ١٧٨٤م ساعد شيخ المنتفق (ثويني بن عبداله) متسلم البصرة مساعدة جمة في الحركات التي دبرتها الحكومة العثمانية على بني كعب . لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

(٦) للمزيد من تفاصيل العلاقة بين العثمانيين وآل السعدون راجع : عثمان بن عبداله بن بشر ، عنوان المجد في تاريخ نجد (بيروت ـ بلا) ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩ .
الحلواني ، المصدر السابق ، ص ٩ ، ٤٤ ، ٩٠ .

(٧) عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، ج١ (بيروت ـ ١٩٧٢) ص ٧٠

(٨) جريدة الرقيب ، م ٧٨ ، ع ٩٨ ، ٦ ربيع اول/ ١٣٣٢٨ هـ (٤ مارت ـ ١٣٢٦/رومي) .

ارسل والي بغداد الى الشيخ السعدوني (حمود بن ثامر) طالبا منه أن يخرج (سليما) من البصرة ، فكان له ما أراد [1] ، كذلك طلب سعيد باشا (والي بغداد) في ١٢٣١ هـ (١٨١٥ م) مساعدة السعدونيين لرد الخزاعل ومن التف حولهم ، حينما كانوا يهددون باحتلال البصرة [2] . تلك المواقف الى جانب الحكومة العثمانية كانت تعرض الامارة السعدونية للاخطار ، فمساعدة السعدونيين للعثمانيين خلال محاصرة صادق خان (حاكم ايران) للبصرة دفعت بالاخير الى أن ينظم في سنة ١١٩٢ هـ (١٧٧٦ م) حملة ضد السعدونيين انفسهم [3] ، وأدت حملة سنة ١٢١٢ هـ (١٧٩٦ م) ضد الوهابيين الى مقتل ثويني بن عبدالله شيخ المنتفق بحربة أحد اتباع (سعود بن عبد العزيز) [4] . كما عرض الامارة السعدونية للخطر أيضا تكدر العلاقة أحيانا بينها وبين العثمانيين ، فقد كانت السلطة العثمانية تفرض على السعدونيين مبالغ طائلة ، يؤدي عدم دفعها أحيانا الى أن توجه السلطة العثمانية نحو المنتفق قوة عسكرية لغرض معها تأديب العشائر التي تعدها ثائرة على السلطة والنظام . واذا كانت تلك الحملات تنجح أحيانا في اعادة الهدوء ، فانها لم تعالج الاسباب التي تؤدي الى تمرد السعدونيين . لقد ظلت الامارة السعدونية لا تدرك مساوئها (من المسعفين) وجود طريقة للعيش غير تلك الطريقة التي يمليها العرف والعادات السائدة في المنتفق ، فظلت بعيدة عن خيرات الحكومة المدنية . ففي الوقت الذي كانت الحكومة تتوجه باللائمة الى الشيخ السعدوني عند عدم دفعه ضرائب الدولة [5] ، لم تكن لتدرك ظروفهم وطبيعة أوضاعهم ، فلا عجب بعد ذلك ان تنشأ الخلاف وتتلبد سماء العلاقات بالغيوم ، خاصة عندما يشعر السعدونيون بضعف السلطة العثمانية [6] . ولذلك لم تكن العلاقة بين الامارة والسلطة العثمانية علاقة تابع مستجيب لاوامر الدولة على طول الخط ، بل حين كانت الامارة السعدونية في أوج عزها ومنعتها ، في عهد الشيخ (حمود الثامر) ، ١٧٩٦ م – ١٨٢٦ م ، توددت لها سلطة بغداد وطلبت حمايتها ، فكان لها الفضل في تنصيب هذا لوالي وعزل ذاك فقد فر والي بغداد

---

(١) الطواني ، المصدر السابق، ص ١١٠ .

(٢) الركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .

(٣) الطواني ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٤) ن . م ، ص ٦٤ .

(5) Philip Willand Ireland, Iraq: Astudy in Political Development, first Printing (Oxford 1937) P 89;

كذلك الحلواني ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٦) حول الحملات التي قادتها الحكومة العثمانية ضد السعدونيين ، اسبابها ونتائجها ، راجع ،
الركوكلي ،المصدر السابق ، ص ١٤٨ – ١٥٣
الحلواني ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ – ١٦٥
لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ – ٢٢٦

(سليمان باشا الصغير) ، عندما جاء فرمان بعزله سنة ١٢٢٥ هـ (١٨٠٩ م) ، محتميا بشيخ المنتفق (حمود بن ثامر) [1] . وفي ١٢٢٧ هـ (١٨١١ م) وقبل أن يكون سعيد (ابن سليمان الكبير) [2] واليا لبغداد لم ير غير (حمود بن ثامر السعدون) يحتمي عنده من بطش والي بغداد (عبدالله باشا) [3] وقد صدق ظنه بقدرة السعدونيين على حمايته ، بعد تمكنوا من القضاء على الوالي (عبدالله باشا) في ١٢٢٧ هـ (١٨١١ م) ومساعدة (سعيد) [4] في ان يكون واليا على بغداد .

عبد المحسن السعدون يشهد فترة اضمحلال الامارة السعدونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

وضع الامارة السعدونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر :

لقد بلغت الامارة السعدونية أوج قوتها ، كما ذكرنا ، زمن (حمود الثامر السعدون) ، ١٧٩٦ م – ١٨٢٦ م ، فامتد نفوذها الى أراض واسعة ، ولم يعد الشيخ السعدوني يبعث بالمبالغ المعتادة الى خزينة الوالي ، فكان والي بغداد يكتب الى حمود الثامر قائلا « ما يكفيك ضبط أراض البصرة واثمارها ومنع ايراد الميرى عليها ومدة سنتين ما قدمتوا لنا الذي عليكم بل الذين يشردون من طرفنا تحميهم » [5] . لهذا سعت السلطة العثمانية منذ العقد الثاني من القرن التاسع عشر الى اضعاف الامارة السعدونية ، ثم تحولت تلك الرغبة ، في اضعاف الامارة ، الى رغبة في القضاء على الامارة ، سجلت بوضوح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

اما الاسلوب الذي اتبعته السلطة العثمانية لاضعاف السعدونيين فالى جانب الحملات المعادية التي كانت تجردها عليهم بين الحين والحين ، فانها اخذت تؤكد على سياسة احلال شيخ سعدوني في محل آخر ، وذلك لغرض ايجاد الانقسامات داخل الاسرة السعدونية ، وبرغم ان هذه الوسيلة لم تكن جديدة في سياسة السلطة ، الا انها برزت بوضوح خلال العقد الثاني والثالث من القرن التاسع عشر ، فبذكر الحلواني « كان داود باشا يرحب بالخصوم من مرشحي

(1) الحلواني ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .
(2) احد ولاة بغداد ، من المماليك ، متوفي ١٢١٧ هـ (١٨٠١م) . الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .
(3) يذهب صاحب دوحة الوزراء خطأ الي ان والي بغداد وقتئذ كان (علي باشا) . الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩ . اما (سليمان فائق) فيذهب خطأ الي ان مقتل (عبدالله) كان في ١٢١٨ هـ (١٨٠٢م) ، سليمان فائق ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .
(4) الحلواني ، المصدر السابق ، ص ١١٦ – ١١٧ .
(5) سركيس – معوب ، المصدر السابق ، ق١ ، ص ١٠ – ١٣ .

السعدونيين في ديوان بغداد [1] . اما سليمان فائق فيذهب الى القول ، عندما أراد (داود باشا) ابعاد (حمود الثامر) عن الامارة . ان قسما بعد آخر اخذ يلتف في (١٢٤٢ هـ) حول (عقيل) الشاب السعدوني الذي كان قد انضم عليه بحكم المنتفق في (١٢٤١ هـ) [2] . أما رغبة السلطة العثمانية في القضاء على الامارة فقد جاءت لسببين الاول ، ان السلطة العثمانية لم تعد بحاجة الى ولاء الشيخ السعدوني في صد الاخطار الخارجية ، بعد ان غدت تنام ناعمة البال مطمئنة ليس هناك خطر وهابي او ايراني [3] . الثاني . سياسة الدولة العامة في الاصلاح الموعود به في خط كولخانه ، واعادة تقوية قبضة الدولة في ولاياتها ، و امتداد تلك السياسة الى الامارة السعدونية . ولهذا فقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر سياسة عثمانية هادفة الى تقليص نفوذ الشيوخ في المنتفق وربط المنتفق بعجلة الادارة العثمانية [4] . ولاجل الوصول الى هذه الغاية بدأ العثمانيون اولا بالتأكيد على سياسة ضرب آل السعدون ببعضهم ، ففي بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر اعترفت السلطة العثمانية بفارس بن عجيل زعيما مستقلا عن رئيس المنتفق انذاك [5] . فبدأ منذ ذلك الحين صراع عنيف بين السعدونيين على زعامة المشيخة ، شجعه العثمانيون ، فاختلف فارس مع ابن عمه منصور بن راشد بن ثامر ، وتولى المشيخة (منصور) ، ثم عاد اليها (فارس) وقتل ، ودب النزاع بين الاخوين ناصر ومنصور نتيجة للتدخل العثماني . ذلك النزاع الذي استمر بين ابناء (ناصر) وابناء (منصور) [6] . وسعت السلطة العثمانية الى ايجاد اشكال جديدة للعلاقة مع آل سعدون ، الغاية منها سحق قوى آل سعدون بالتدريج ونزع صفة الزعامة والامارة منهم ، ولكي تمعن في سياستها الهادفة الى انقسام الاسرة السعدونية بدأت تتبع تدابير جديدة في التزام الاراضي الزراعية ، لقد كانت في السابق تقطع بلاد المنتفق على الشيخ السعدوني بمبالغ معلومة ، وقد استمرت تلك الطريقة حتى عام ١٨٥٠ م [7] ، فأخذت تتبع بعد ذلك اسلوبا جديدا حينما بدأت تقرر بذمة الشيخ السعدوني بدلا سنويا نتيجة مزايدة ، تدعو اليها الحكومة ، فتسند المشيخة الى من تراه ملائما لمصلحتها [8] بعد ان يناسب

---

(١) الحلواني ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٢) سليمان فائق ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

(٣) سركيس ـ يعقوب ، المصدر السابق ، ق١ ، ص ٨٠ .

(٤) سليمان فائق ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٥) كان شيخ المنتفق في (١٨٥٠م) (فهد بن محمد بن ثامر) . الشرقي ـ علي ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٦) الشرقي ـ علي ، المصدر السابق ، ص ٤٢ ـ ٤٣ .

(٧) ن.م ، ص ٢٤ .

(٨) سركيس ـ يعقوب ، المصدر السابق ، ق١ ، ص ٧٢ .

الشيوخ بعضهم بعضا . كذلك سعى العثمانيون الى اقتطاع اجزاء من اراضي الامارة الواسعة ، وكان الذي بدأ بخطة الاقتطاع تلك هو والي بغداد (محمد رشيد باشا - الكوزلكلي -) فقد اراد الكوزلكلي ، حين عين في عام ١٨٥٢ م (١٢٦٩ هـ) ، ان تدار اقسام من قبل السلطة العثمانية مباشرة ، فسعى في اقتطاع اجزاء من اراضي الامارة ، املا ان تستمر الحكومة على هذه الخطة في كل مزايدة [1] ، ثم تكررت عملية الاقتطاع بعد ذلك ، ولكي تسبغ السلطة العثمانية على ما تقتطعه من جسم الامارة صفة قانونية . كانت تأخذ من الشيخ السعدوني سندا يثبت فيه قبوله بالشروط ، كما تأخذ عليه ضمانا بان يوجد من يكفله على تنفيذ تلك الشروط ولذا ، فقد كتبت شروط التسليم بـ (الشرطنامه) [2] اعترافا منها بكونه الشيخ المعترف به من جانب العثمانيين . وفي الوقت الذي كانت فيه (الشرطنامة) تسبغ الصفة الرسمية على مشيخة ذلك السعدوني ، لم تكن لتهمل ذكر الاماكن التي استقطعت من مشيخته ، كذلك ذكر المبالغ السنوية الواجب دفعها الى الحكومة [3] . كل ذلك لاجل أن تضفي على ذلك الاتفاق صفة قانونية ثابتة ، وكل ذلك لاجل ان يلتزم سعدوني آخر ، بعد حين ، بمزيد من التنازلات عن الحقوق والاماكن وبمزيد من الاضافات على المبالغ السنوية التي تدفع الى الحكومة .

الا أن أقوى ضربة وجهت لمشيخة آل سعدون هي سياسة مدحت باشا التي هدفت الى تطبيق نظام الولاية في العراق [4] . كان قد حصل شيء من التغيير قبل مجيء مدحت باشا (١٨٦٩ م) ، الا انه حصل تطور عظيم بشأن الارض وعلاقة آل سعدون بالقبائل عندما بدأ مدحت باشا بتنفيذ خطته الرامية الى توطين القبائل . رأى مدحت أولا انه من الضروري لتثبيت سلطة الحكومة وتوسيع الزراعة ونشر الامن في طرق المواصلات ان يحرم الشيوخ النفوذ المطلق على قبائلهم وذلك بأن يكونوا مرتبطين بالحكومة [5] ، ولم يجد مدحت صعوبة في تطبيق تلك السياسة سيما وانه بدأ بتنفيذها في تربة ملائمة . فقد سبقت محنته الى العراق خطوات تمهيدية مقبلة ، فقد أصبح الشيخ (منصور بن راشد) قائمقاما حيث ظهر اسمه كقائمقام في التقويم السنوي الحكومي الصادر في الاستانة سنة ١٨٥٩ م [6] . ثم حاول والي بغداد (نامق باشا) سنة ١٨٦٣ م جعل الشيخ

---

(١) ن.م ، ص ٧٤ .

(٢) مورد يعقوب سركيس معطفات من (شرطنامة) اعطيت الى الشيخ ناصر السعدون ، باللغة العربية ، مؤرخة (١٣ ايلول ١٨٦٦م) . سركيس - يعقوب ، المصدر السابق ، ق١ ، ص ٧٥ - ٧٧ .

(٣) عن نص ، شرطنامه ، يورد يعقوب سركيس ، المصدر السابق ، ق١ ، ص ٧٥ - ٧٧ .

(٤) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٧٥ .

(٥) ن.م ، ص ٣٦٧ .

(٦) سركيس - يعقوب ، المصدر السابق ، ق١ ، ص ٧٤ .

السعدوني فانقسما تماميا ذا صلاحيات محدودة جدا في سوق الشيوخ [١] .
ولكي تمهد مدحت باشا لخطته فانه استقدم الشيخ (ناصر بن راشد) الى بغداد في ٢١ ربيع الاول ١٢٨٦ هـ (١٨٦٩ م) واقنعه بتحويل المشيخة التي متصرفيه [٢] ، وقد رافق هذ التطور بناء مدينة الناصرية [٣] وتفويض الاراضي الاميرية بسندات الطابو وفقا للقانون [٤] ، على ان تبقى للمتفوضين حرية التصرف التامه لا الملكية الصرفة [٥] وحين شرع بتنفيذ خطته وفتح دوائر الطابو في كثير من انحاء العراق تقدم شيخ المنتفق ناصر باشا السعدون هو وأفراد عائلته لشراء الاراضي حتى أصبحت غالبية الاراضي في ضفتي الغراف وفي أطراف لواء الناصرية الى سوق الشيوخ ، وفي لواء البصرة ، تلك الاراضي التي يقطنها مئات الالوف من ابناء العشائر مفوضة بالطابو لافراد معدودين من تلك الاسرة [٦] ، فلم تراع حقوق العشائر في هذه الاراضي بالرغم من [٧] تصرفهم بها منذ عشرات السنين .

على أن سعدون نتيجة لسياسة مدحت باشا صراعا عنيفا ذا وجهين : الاول تمثل في الصراع داخل الاسرة السعدونية ، فقد ظهر اوضح اشكال التصدع حين أصبح السعدونيون ملاكين للارض ، لان سياسة مدحت باشا أدت الى تفرقة شيوخ السعدون في المنتفق الى جماعات ، قسم منهم أصبح مناوئا للتجديد ومعاديا للحكومة ، وغدا القسم الآخر مرتبطا بجهاز الدولة الاداري [٨] . وقد بدا اثر ذلك في استمرار النزاع بين ابناء الشيخ (ناصر بن راشد) وابناء الشيخ (منصور بن راشد) ، ثم في أولاد العم (سعدون بن منصور) و (فالح بن ناصر) [٩] . ثم ان هذا التفويض أدى الى ظهور النزاع بين المتفوضين بالاراضي من آل السعدون أنفسهم لان معظم المقاطعات التي فوضت اليهم كانت غامضة الحدود والمساحة ، فكثيرا ما حصل النزاع حول تثبيت حدود تلك المقاطعات بين الملاكين انفسهم [١٠] .
ونتيجة لذلك استمر السعدونيون ، بعد عهد مدحت ، على العيش في مقاطعاتهم

---

(١) ن،م ، ق١ ، ص ٧٦ .

(٢) ن،م ، ق١ ، ص ٧٩ .

(٣) مجلة لغة العرب ، م٢ ، سنة ١٩١٢ ، ص ٣١ .

(٤) سركيس ـ يعقوب ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٥) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .

(٦) الطاهر ـ عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٧) عالم الغد ، ٢٣ ، مارت ١٩٤٧م ، ص ٥٩٥ .

(٨) Ireland, OP. Cit., P. 91.

(٩) الظاهر ـ عبد الجليل ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٧٧ .

(١٠) عبدالله الفياض ، مشكلة الاراضي في لواء المنتفك (بغداد ـ ١٩٥٦) ص ١٥ .

متقاتلين يعودون قسما من القبائل ويحارب [1] بعضهم بعضا .

الثاني انعكس بين آل السعدون وأبناء العشائر ، فلم تتقبل العشائر بالترتيب الذي جاء به مدحت باشا ، فقد اعتبرت نفسها صاحبة الحق في الاراضي التي فوضت الى آل السعدون ، لانها تسكن الارض منذ مئات السنين [2] ، فمالت العشائر الى الثورة على السعدونيين تخلصا من وطأتهم [3] لكونهم اصبحوا ليس زعماء فحسب بل ملاكين يتقاضون حصة من حاصلات الارض ، بالاضافة الى الضرائب المعتادة التي كانت تجبى من أبناء العشائر كواردات تعود الى الدولة العثمانية [4] ، فتطور الحال الى حروب دامية بين آل سعدون والعشائر اشتركت فيها القوات العثمانية لمساندة بعض رؤساء آل سعدون بقصد تأمين جباية ضرائب الدولة من جهة وبقصد استيفاء حق الملاكين اصحاب حق الطابو من جهة اخرى ، وبقيت الحال فوضى تقرر مصير الطرفين فيها قوة السلاح [5] .
واذا كان آل السعدون قد تمكنوا من استحصال مال او حصة معينة من المحصول كملاكين للارض ، ربما طويلا [6] ، فذلك يصدق على العشائر التي كانت تقطن المناطق التي تمكن وصول الجيش والزوارق البخارية المسلحة اليها ، ولكن حتى تلك العشائر عادت الى شأنها في العنف وطردت ملاكيها غير عابئة بوجود الحكومة الا في النادر ، وذلك بعد أن ضعفت قبضة الحكومة عند نشوب ثورة ١٩٠٨ م وحروب الايطاليين والبلقان بعد ذلك [7] . لقد فشل السعدونيون في بسط سلطانهم على العشائر من جديد ، بل واجبرت العشائر بعض رؤساء آل سعدون على ترك مناطقهم والانتقال الى مناطق اخرى [8] . فاستمرت أوضاعهم تسير من سيء الى اسوأ .

علاقة عبد المحسن السعدون بالاوضاع التي عاشتها الامارة السعدونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر :

ولد عبد المحسن السعدون في (الناصرية) عام ١٨٧٩ م (١٢٩٧ هـ) [9] .

---

(١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٧٠ .

(٢) ارنست داوسن ، بحث في كيفية التصرف بالاراضي (بغداد ـ ١٩٣٢) ص ٤١ .

(٣) الشرقي ـ علي ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٤) الفياض ـ عبدالله ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(٥) الظاهر ـ عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص ٣٠ ـ ٣١ .

(٦) الفياض ـ عبدالله ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(7) Ireland, op. Cit., P. 91.

(٨) الفياض ـ عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .

(٩) عن مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم السعدون في ١٩٧٤/٣/٢٥ م ، كذلك عن رسالة بعثتها بنت عبد المحسن السعدون (عائدة عبد المحسن السعدون) الى المؤلف في ١٩٧٤/٥/٦ ، كذلك ، امين الريحاني ، ملوك العرب ، ج ٢ (بيروت ـ ١٩٥١) ص ١٠٠ ، كذلك الشرقي ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

وامضى فترة طويلة وصعبة في المنتفق وسط الاوضاع التي كانت تعاني منها الاسرة السعدونية في هذه الفترة . كان والده (فهد بن علي بن ثامر السعدون) أحد شيوخ المنتفق البارزين ، والذي نازع الشيخ (ناصر بن راشد السعدون) زعامة المنتفق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ولما كانت الحكومة العثمانية تسعى في ذلك الحين الى اضعاف شوكة (آل سعدون) ، فتعزل احدهم وتولي الآخر فقد سنحت الفرصة للشيخ (فهد بن علي) لتولي رئاسة المنتفق عدة مرات ، وقد منحته الدولة العثمانية في ١٨٦٦ م لقب (باشا) (١) ، وحين نمت السلطة



« صورة لعبد المحسن السعدون – في الوسط – عند التحاقه بمدرسة العشائر في استانبول .

حصل عليها المؤلف من عائلة عبد المحسن السعدون »

---

(١) حسين خلف خزعل ، تاريخ الكويت السياسي ، ج ٢ (بيروت – ١٩٦٢) ص ٢٢٥ .

العثمانية (ناصر باشا) الى استانبول (في ١٨٦٣) نصبت فهد باشا في المنتفق [1] ثم عهدت اليه في ١٢٨٦هـ (١٨٦٩ م) بمتصرفية الديوانية [2] .
رغب السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني) الى (فهد باشا) ان يرسل بعض ابنائه الى استانبول للدخول في مدرسة ابناء العشائر هناك ، وقد ذكرنا ان الغاية من ذلك كانت وضع ابناء الزعماء والرؤساء تحت رصد البلاط العثماني لاسباب سياسية تهدف الى تاكيد سيطرة الدولة على نافذيها من الزعماء مع ان ظاهر دعوتها هو اتاحة الفرصة لهم لاكمال دراستهم في المدارس العالية ، ولهذا الغرض كانت الدولة العثمانية قد فتحت في استانبول (مدرسة لابناء العشائر والزعماء) تؤهلهم بعد اكمال الدراسة فيها الى دخول (المدرسة الحربية العالية) [3] . اختار (فهد باشا) من بين ابنائه (عبد المحسن) ولم يكن قد تجاوز الثالثة عشرة من عمره ، وقد حاولت أم (عبد المحسن) واخواته ان يقنعوا اباه بالعدول عن فكرة ارساله الى استانبول ولكن دون جدوى ، أما عبد المحسن السعدون فلم يكن هو الآخر راغبا بالسفر الى استانبول ، فيذكر فيصل بن عبد الهادي السعدون [4] .
« قبل أن يتوجه عبد المحسن الى السفينة ، قبل يد الباشا وخاطبه قائلا : « هل انا ارخص اولادك ؟ » فاجابه الباشا « انت أعزهم ، ولكن العائلة والبلد تحتاجك بعد مدة بسيطة » . بعد ان امضى (عبد المحسن) سنته الاولى في مدرسة العشائر رجع الى العراق خلال العطلة لمشاهدة أهله ، وحين شارفت العطلة على الانتهاء رفض (عبد المحسن) الرجوع الى استانبول بدعوى انه يعاني من الوحدة والغربة هناك ، واشترط لعودته أن يكون معه احد أخوانه ، فجمع فهد باشا أبناءه كلهم [5] وعرض عليهم رغبته في أن يسافر أحدهم مع عبد المحسن الى استانبول ، فتبرع (عبد الكريم) بالذهاب معه ، وتوجها سوية الى استانبول [6] . ان تلك السن المبكرة التي كان عليها (عبد المحسن السعدون) حين غادر الى استانبول حملته لم يدرك مرارة العلاقة السائدة في المنتفق بين آل السعدون وبين أبناء العشائر كفلاحين على الوضع الجديد الذي احدثته السلطة العثمانية حين فوضت الارض لآل السعدون ، وبذلك فقد خدمته الفرصة كثيرا حين عاش بعيدا عن جو بيئته

---

(١) الشرقي ـ علي ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .
(٢) لغة العرب ، ج ٢ السنة الخامسة ، ١٩٢٧ ، مقالة بعنوان « مشيخة آل سعدون في المنتفق مقتبسة من جريدة الزوراء ، عدد ٣ ذي القعدة ١٢٨٦ هـ (١٨٦٩ م) .
(٣) راجع ، ص ١
(٤) عن مقابلة شخصية مع فيصل عبد الهادي السعدون بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ .
(٥) ابناء فهد باشا هم : عجدان (اكبر اخوته ، توفي قبل وفاة ابيه) عبد الرزاق وحامد وعبد العزيز وعبد المحسن (الاربعة من ام واحدة) ، عبد الهادي وحمد (من زوجة) ، محمد (من زوجة) ، عبد اللطيف وعبد الرحمن وعبد المجيد (من زوجة) ، سعدون (من زوجة) .
عن مقابلة مع فيصل بن عبد الهادي بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ .
(٦) عن مقابلة مع موفق عبد الكريم السعدون بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٥ .

المركوم . واذا كان قد أمضى سنوات طفولته الاولى في المنتفق فانه بطبيعة الحال تأثر بالمزايا والتقاليد العربية المتبعة في بلاد المنتفق والسائدة بين انحائها [1] ، والتي تكفلت بوضع اللبنات الاولى في تكوين شخصيته دون ان يتحمل بحكم طفولته ، وزر الخلافات المستمرة هناك . ولذلك سافر (عبد المحسن) الى استانبول وهو يحمل طباعه العربية البدوية التي ستظهر في علاقاته المقبلة .



« صورة لعبد المحسن السعدون ـ الى اليسار ـ واخيه عبد الكريم السعدون اثناء وجودهما في المدرسة الحربية العالية في استانبول » .

امضى عبد المحسن السعدون واخوه عبد الكريم اربع سنوات في مدرسة العشائر في استانبول أجاد خلالها اللغة التركية [2] ، وخلال تلك الفترة

(1) الشرقي ـ علي ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(2) مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم في ١٩٧٤/٣/٢٦ .

فوفي والدهما (مهد باشا) في سنة ١٨٩٦ م (١٣١٣ هـ) [1] . وبعد ان اكملا الدراسة في مدرسة ابناء العشائر ، دخلا المدرسة الحربية العالية وتخرجا كضابطين ، فاصبح عبد المحسن السعدون في صنف المشاة ، واصبح عبد الكريم في صنف الخيالة [2] . منح عبد المحسن واخوه في البداية رتبة ملازم ثاني ولكن بالنظر لكونهما من المنتمين في المدرسة الحربية العالية بعد اختيارهما السلطان عبد الحميد الثاني كمرافقين له ومنحهما ثلاثة رتب اعلى من رتبتهما ، فاصبح عبد المحسن برتبة مقدم مشاة (بيك باشي) وعبد الكريم برتبة مقدم خيالة . وكان ذلك في عام ١٣٢٢ هـ (١٩٠٥ م) [3] . بعد اعلان ثورة الاتحاديين تزوج عبد المحسن السعدون في ١٩٠٩ م من احدى الاسر التركية الغنية . كان والدها مديرا للاوقاف ، وسكن في محلة (اريكه) في استانبول في احد بيوت زوجته [4] . وبعد زواجه بقليل انتقل اخوه عبد الكريم بعائلته الى بغداد حيث مركز وظيفته الجديد كضابط خيالة [5] ، وذلك حين طلب والي بغداد الى الباب العالي العمل على زيادة عدد طابور الفرسان المرابطين في بغداد الى الف فارس وذلك لتأكيد الامن ومنع المشاكل وادخال القبائل المتمردة في طاعة الحكومة [6] . اما (عبد المحسن السعدون) فقد ظل في استانبول ولكن حدث وانزل الاتحاديون رتبته في ١٩٠٩ م من (مقدم ، الى (ملازم ثاني) كما قرروا نقلـه الى (ادرنه) باعتباره من تبعة السلطان عبد الحميد الثاني الذي نحي عن الحكم [7] ، فما كان من عبد المحسن السعدون الا ان ترك عائلته في استانبول وتوجه الى بغداد رافضا الذهاب الى (ادرنه) . فشجعه اخوه عبد الكريم على ذلك بدعوى ان المكان اشبه بالنفي ، فقدم عبـد المحسن السعـدون استقالته . بقي عبـد المحسن السعدون في بغداد تسعة اشهر [8] ، كان يتردد خلالها الى (الحي) [9] لقضاء بعض اشغاله الخصوصية [10] ، ثم سافر الى استانبول في ١٩١٠ م حيث عائلته ، عن طريق ديـر الزور وحلب ـ بيروت ـ استانبول ، مصطحبا معه ابن اخيـه (توفيـق عبد الكريـم السعدون) ، الذي اخذه معه لغرض مواصلة تحصيله [11] الدراسي هناك .

---

(١) لغة العرب ، ج ١ ، السنة ٨ ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ .

(٢) مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم في ١٩٧٤/٣/٢٥ م .

(٣) عن رسالة بعثت بها (عائلة عبد المحسن السعدون) من انقـرة الى المؤلف في ٦ (مايو) ١٩٧٤ م .

(٤) عن مقابلة شخصية مع عائلة عبد المحسن السعدون بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ م

(٥) عن مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم السعدون بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٥ م

(٦) جريدة صدى بابل ، م ٥(٢١) ، ع ٣٦ ، السنة ١ ، ١١ (شباط) ١٩١٠ م

(٧) عن رسالة بعثت بها (عائلة عبد المحسن السعدون) الى المؤلف بتاريخ ٦ (مايو) ١٩٧٤ م .

(٨) مقابلة مع توفيق عبد الكريم السعدون في ١٩٧٤/٣/٢٥ .

(٩) تركز اسرة عبد المحسن السعدون في هذه الفترة في الحي .

(١٠) جريدة الرقيب ، م ٧٨ ، ع ٩٨ ، ٦ (ربيع ال) ١٣٢٨ .

(١١) مقابلة مع توفيق عبد الكريم في ١٩٧٤/٣/٢٥ .

في ١٩١٠ م ، وبعد رجوعه الى استانبول بفترة قصيرة ، انتسب عبد المحسن السعدون الى جمعية الاتحاد والترقي [1] ، ولاهمية انتسابه هذا في علاقاته المقبلة وفي موقفه من القضايا العربية بصورة عامة والعراقية بصورة خاصة ، لابد ان نقف قليلا عند هذا الانتساب . لا يعتبر امرا مميزا انضمام عبد المحسن السعدون الى جمعية الاتحاد والترقي دون غيره من الاحزاب في ١٩١٠ م . ذلك ان المنظمات السياسية في تلك الفترة كانت تتشابه الى حد بعيد في الاهداف ، فالحزب الحر المعتدل ، الذي سمي الفوات المناوئون للاتحاديين الى تأليفه في ٢١-١١-١٩٠٩ م [2] ، كان هدفه المحافظة على الدستور والخلافة والوقوف في وجه كل من يحاول زعزعتها وكذلك حزب (الاهالي) [3] الذي كانت غايته حماية مصالح جميع العثمانيين [4] . وعلى هذا فلم تكن اهداف (الحزب الحر المعتدل) او (حزب الاهالي) لتختلف عن ظاهر سياسة جمعية الاتحاد والترقي التي كانت تدعو ، نظريا على الاقل ، الى « حمل العناصر العثمانية على اختلاف مذاهبها واجناسها بانيلها الحرية والرفاه [5] » ، ولذلك لا يستغرب ان اعضاء حزب الاهالي كانوا قد دخلوا الانتخابات النيابية في قوائم الاتحاديين في ١٩١٠ م [6] . ومن جهة اخرى لم يكن قسم كبير من العرب في ١٩١٠ م يشعرون بانهم يختلفون عن الترك طالما كانت تجمعهم رابطة الدين ، بل كانوا يشعرون ان الدولة دولتهم فهي دولة الاسلام ، حتى ان تسمية عرب لم تكن تطلق عليهم في الوثائق والكتب والمعاملات بل كانت تسميتهم الشائعة في كلمة (مسلمين) . هم والترك على حد سواء [7] . ويذكر توفيق السويدي في مذكراته « كل الذي عرفه اهل العراق عن انقلاب ١٩٠٨ م هو انه سيجعل المسلم وغير المسلم اخوانا في الوطن ، وانه سيحد من سلطة السلطان (الخليفة) وعدا ما لم يرضه احد منهم ، حتى ان اكثر المصلين في المساجد بكوا على سلطانهم القديم (عبد الحميد الثاني) عندما ورد في خطبة الجمعة لاول مرة اسم السلطان

---

(١) ن.م

(٢) عن نص البلاغ الرسمي الذي اذاعه النواب المجتمعون لهذه الغاية صدى بابل ، م ٥٤٢١ ، ع ٢٠٤ سنة ١ ، ١٩٠٩/١٢/٣١ م .

(٣) اسس حزب الاهالي في ١٩١٠/٢/٢١ م ، وقد تألف من مختلف العناصر وكانت غايته الحصول على احترام حقوق جميع السكان وخاصة العمال .

(٤) صدى بابل ، م ٥٤٢١ ، ع ٣٢ ، سنة ١ ، ٢١ (ربيع اول) ١٣٢٨ هـ .

(٥) جريدة الرقيب ، م ٧٨ ، ٢٤ (ذي الحجة) ١٣٢٧ هـ .

(٦) المادة الاولى من منهاج جمعية الاتحاد والترقي .
جريدة الرقيب ، م ٧٨ ، ع ١٤٢ ، ٢١ (رجب) ١٣٢٨ هـ .

(٧) توفيق علي برو ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤ (القاهرة - ١٩٦٠) ص ٢٦٣ .

محمد الخامس [1] . على أي حال بعد ماتألف الكثرية العرب ، بعد عودة الدستور في ١٩٠٨ م الى وحوب الاصلاح والتعدم بالتآزر مع الترك . بعد ان كانت الاراء منقسمة في اواخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني [2] . فملامح الوعي والشعور بالكيان الذاتي العربي تحددت في اوائل العقد الثاني من القرن العشرين ، وان كانت بذورها ترجع الى القرن التاسع عشر [3] . لهذا كان عبد المحسن السعدون من بين الكثير من رجال العرب وزعمائهم الذين نشطت جمعية الاتحاد والترقي في اجتذابهم مثل رفيق بك العظم وحقي بك العظم [4] وياسين الهاشمي وطالب النقيب وعزيز علي المصري وعبد الرحمن الشهبندر وسليم الجزائري وضباط وسياسيون اخرون وكثير من الموظفين من سوريا والعراق [5] . خاصة وان جمعية الاتحاد والترقي سعت الى اجتذاب المنتسبين اليها من كل العناصر ، فقد ارسلت مفوضين من قبلها الى سائر المدن العربية وغيرها لفتح فروع لها ، وبادر الناس الى الدخول فيها ، حتى ان تلك الفروع لم تجد الوقت الكافي لتدقيق طلبات الانتساب [6] .

عبد المحسن السعدون والحياة البرلمانية العثمانية

لكي نتمكن من معرفة الظرف الذي جاء خلاله عبد المحسن السعدون نائباً عن المنتفق في مجلس المبعوثان [7] في أواخر عام ١٩١٠ م ، ولكي نتمكن من التعرف على طبيعة ذلك المجلس ، ومن ثم دور عبد المحسن السعدون فيه كعربي وكممثل عن المنتفق لابد لنا من الرجوع قليلا الى الوراء لنمر سريعا على خلفية مجلس المبعوثان والانتخابات التي كانت تهيأ له . ويكفي فيما يتعلق بتلك الامور أن نبدأ بسنة ١٩٠٨ م صدرت الاوامر بعد انقلاب الاتحاديين في ١٩٠٨ م ، بانتخاب النواب

---

(1) توفيق السويدي ، مذكراتي : نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ط ١ (بيروت ـ ١٩٦٩ م) ص ١١ .

(2) المنار ، م ١٢ ، ج ٧ ، ص ٨٣٢ ، ساطع الحصري ، محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، ط ٣ (بيروت ـ ١٩٥٦ م) ص ١٩٤ .

(3) برو ، توفيق علي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .

(4) ن.م ، ص ٢٦٧ .

(5) سليمان فيضي ، في غمرة النضال (بغداد ـ ١٩٥٢) ص ٦٥ .

(6) كركوكلي مكتوبي زاده عمر فوزي ، ارج الطيب في مآثر السيد طالب بك النقيب ، المترجم مجهول (بصرة ـ ١٩١٢) .

(7) بموجب القانون الاساسي العثماني الذي اعلن في (١٨٧٦ م) ، يتألف مجلس الامة من مجلسين ، احدهما (مجلس المبعوثان) الذي يتألف اعضاؤه من بين الناس بانتخاب سري وفق قانون خاص .

المادة (٤٢) و (٦٦) من القانون الاساسي العثماني مجلة المقتطف ، ١ (ايلول) ١٩٠٨ م .

لمجلس المبعوثان الذي مضى على تعطيله اكثر من ثلاثين سنه [1] ، فبدأت الاستعدادات التي اسفرت بعدم السادس الحربي لاقتناع الشعوب العثمانية بالمصلحة الاتحاديين دون منافس • بدأ مجلس المبعوثان اجتماعه في ١٧ـ١٢ـ١٩٠٨ م [2] ، وخلال الفصل الاول من دورات المجلس التي امتدت حتى ١٣ نيسان ١٩٠٩ م • أي الى حين (الثورة المضادة) [3] ، كان النواب العرب يشعرون بالضيق والحرج ، ويظهرون بمظهر الضعفاء عديمي الكفاءة لعدم معرفتهم بالمناورات البرلمانية وبكثرة اشخاص المحاسبين للفوز بمطالب مواطنيهم الذين انتخبوهم ، وبما يؤمن المصلحة العامة ، لجهل اكثرهم بقوانين وانظمة المجالس النيابية ومبادئ التشريع [4] • ولذلك كان من اولى الانتقادات التي وجهت الى المجلس هو قلة الكلام فيه [5] • وحين عاد نواب العرب من مناطقهم بعد الثورة المضادة ، التي انتهت بعودة الاتحاديين مرة اخرى الى الحكم ، واجتمعوا في ١٢ـ١٢ـ١٩٠٩ م [6] بدأوا يشعرون بأن جلسات مجلس المبعوثان اشبه بمداولات مجلس من المجالس البلدية ، تعرض فيه المشاريع التي تقدمها الحكومة ومن ورائها جمعية الاتحاد والترقي ، فيجري التصويت عليها بلا نظر ولا تدقيق ولا مناقشة الا ما ندر [7] • من ناحية اخرى استمرت الصحف تتهكم على مجلس

---

(١) كان مجلس المبعوثان قد عقد اول اجتماع له في ١٩ (اذار) ١٨٧٧ م زمن السلطان عبد الحميد الثاني ، الا ان السلطان قرر تعطيل المجلس الى اجل غير محدود (في ١٤ (شباط) ١٨٧٨ م)•
جريدة الزوراء ، ع ٧٩٢ ، ربيع ال / ١٢٩٥ هـ •
محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية (مصر ـ ١٨٩٦) ص ٣٦٧ مجلة الهلال ، م ١٧ ، ع ١ ، تشرين اول / ١٩٠٨ ، ص ١٤٥ ،
ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٣ (بيروت ـ ١٩٦٥) ص ٩٨ •

(٢) المقتطف ، م ٣٤ ، يناير ١٩٠٩ م ، ص ٩٥ •

(٣) قام الضباط الساخطون على حكم الاتحاديين بثورة مضادة في ١٣ (نيسان) ١٩٠٩ م ادت الى ابعاد الاتحاديين عن الحكم لفترة قصيرة •
برو ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ •

(٤) برو ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ •

(٥) صدى بابل ، م ٥٤٢٢ ، ع ٥١ ، سنة ٢ ، ٢٩ (رجب) ١٣٢٨ •

(٦) صدى بابل ، م ٥٤٢١ ، ع ١٩ ، سنه ١ ، ١٩٠٩/١٢/١٧ م •

(٧) برو ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ •



« صورة لعبد المحسن السعدون عند ظهوره نائبا في مجلس المبعوثان • حصل عليها المؤلف من عائلة عبد المحسن السعدون » •

المبعوثان ، وتعتب على نواب العرب قلة كلامهم فيه [١] ، وفي غضون شهر تموز ١٩١٠ م اخذت الصحف العربية والتركية ، فيما عدا صحف الاستانة الرسمية ، تلهج باشاعة مؤداها ان في النية حل مجلس المبعوثان واعادة الانتخابات في خلال

---

(١) جريدة الرقيب ، ع ١٤٧ ، ٥ (شعبان) ١٣٢٨ هـ (٢٩ (تموز) ١٣٢٦ رومي) •

صيف ١٩١٠ م ، معتقدة بان الهدف الذي جاء المجلس من اجله قد ضاع [1] ، وفي غضون ذلك ايضا وصلت الى الاستانة برقيات عديدة تنتقد طريقة انتخاب النواب وخرقها للقانون ، فبمجرد ما يتعلق الامر بلواء المنتفق ، الذي سيمثله عبد المحسن السعدون كنائب في مجلس المبعوثان ، نجد ان برقيات عديدة رسلت من ذلك اللواء الى مجلس المبعوثان أوضحت ان المبعوثين (رأفت افندي سوى زاده) و (خضر افندي) قد جرى انتخابهما بصورة مغايرة للقانون ومخالفة للاصول . وحين استفسرت الحكومة من صحة ماذهبت اليه تلك البرقيات ، كان الجواب مؤيـدا لما ورد في البرقيات [2] ونتيجة لذلك كله اغلق مجلس المبعوثان بإرادة سنية في ٢٨ تموز ١٩١٠ م [3] ، ولم يفتتـح الا في ٤ ـ ١٢ ـ ١٩١٠ م [4] . عند افتتاح مجلس المبعوثان في ٤ـ١٢ـ١٩١٠ م كانت بعض الوجوه قد تغيرت فـي المجلس ـ رغم حرص الاتحاديين قبل ذلك على عدم اجراء تغيير في النواب [5] ـ وقد جاء هذا التغيير بعبد المحسن السعدون نائبا عن المنتفق لاول مرة في مجلس المبعوثان [6] .

كان عبد المحسن السعدون جديدا على الحياة النيابية ، لذلك لم يكن ضمن اللجان التي انتخبها الاتحاديون في المجلس [7] ، من جهة اخرى يلاحظ ان عبد المحسن السعدون لم يشارك في مناقشات ذلك المجلس ، وقد اكتفى طـــول فترة انعقاد جلساته بالتوقيع الى جانب اقرانه من النواب على بعض القـرارات ، اما شؤون لواء المنتفق فقد تركها ليعبر عنها زميله نائب المنتفق (خضر افندي) الذي

---

(١) صدى بابل ، ٥٤٣٣ ، ع ٥٢ ، سنة ٢ ، ٦ (شعبان) ١٣٢٨ هـ .

(٢) الرقيب ، م ٧٨ ، ع ٧٧ ، سنة ١ ، ٢٠ (ذو الحجة) ١٣٢٧ هـ .

(٣) صدى بابل ، م ٥٤٢١ ، ع ٤٩ ، سنة ، ١٥ (رجب) ١٣٢٨ هـ ، (٩ (تموز) ١٣٢٦ رومي) .

(٤) صدى بابل ، م ٥٤٢٢ ، ع ٧١ ، سنة ٢ ، ١٩١٠/١٢/١١ .

(٥) كان (احمد رضا بك) رئيس مجلس النواب قد قدم تقريرا الـى مجلس الاعيان في ١٩٠٩ م طلب فيه عدم تعيين احد من النواب لوظيفة ما لان المجلس يحتاج الى اعضائه ، فاجاب مجلس الاعيان الطلب واستصدر ارادة سنية بذلك .
صدى بابل ، م ٥٤٢١ ، ع ١٠ ، سنة ١ ، ١٩٠٩/١١/١٩ م .

(٦) مجلس مبعوثانك ضبط جريدة سي ، تركيا ـ استانبول :
برنجي دورة ، او جنجي سنة اجتماعية ، برنجي اجتماع ١ (تشرين الثاني) ١٣٣٦ رومي ، ص ١٨١١ . عند مقارنة (التقويم الشمسي العثماني المالي الرومي) بالتقويم الميلادي ، استعنا بجـدول : « السنين المالية الرومية وما يقابلها بالميلادية والهجرية » للسيد محمد صديق الجليلي ، المنشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد ٢٣ ، ص ٢٢٧ ـ ٢٣٩ .

(٧) ن. م :
برنجي دورة ، او جنجي سنة اجتماعية ١ (تشرين ثاني) ١٣٣٦ رومي ـ ٢١ (مايو) ١٣٢٧ رومي ، ص ١٨١١ ـ ٣٥٩١ .
برنجي دورة ، دورد نجي سنة اجتماعية ١ (تشرين اول) ١٣٢٧ رومي ـ ٥ (كانون ثاني) ١٣٢٧ رومي ، ص ١ ـ ٨٣٠ .

كانت صحف تردد اسمه [1] . وإذا لم تكن حداثة عهده بالحياة البرلمانية مسؤولة وحدها عن سكوته في المجلس ، فممكن نقول انه اراد بذلك السكوت أن يصون ماء وجهه في مجلس امتاز بالفوضى والانشغال بالامور الجانبية والشخصية ومجادلة قسم من المبعوثين الذين كانت تؤدي مناقشاتهم الى الصياح وتشتيته [2] . فقد تناولت الصحف مناقشات المجلس بالتعليق والسخرية ، وحجبت بعض الصحف اخبار مناقشاته لفترة طويلة . فلم تنشر (صدى بابل) مداولات المجلس لفترة دامت اكثر من ثلاثة أشهر ، اذ لم تعد الى ذكر ما كان يدور فيه الا في ٢ تموز ١٩١١ [3] ، وفي حين عادت الى نشر ما يدور في مجلس المبعوثان من مناقشات لم تتورع من ذكر السبب الذي حداها الى حجب اخباره طيلة تلك الفترة ، فقد ذكرت بان حجبها لاخبار المجلس كان « بسبب ما يدور في المجلس من صراع وسباب وقتال وضغط على حرية الفكر بانواع الضغط والصراخ وانزال الخطباء من فوق المنابر بعد تمزيق الجيوب والمعاطف [4] » . وعلى هذا الاساس نجد انه لم تعب على سكوت نواب دورة مجلس المبعوثان التي افتتحت في ٤ـ١٢ـ١٩١٠ م ، كنواب للدورة السابقة ، بل اعتبر سكوتهم حكمة . فقد كتبت صدى بابل « نرى فريقا من النواب ، الذي لا يفهم ما يقول لا يسكت لسانه والفريق الذي يقدر ان يقدم وصفه لا يفتح فمه بشفته [5] » . وهكذا اختلف الحال فبعد ان كان جهل نواب العرب للاساليب البرلمانية سببا في قلة كلامهم ، اصبحت فوضى مناقشات مجلس المبعوثان مسؤولة اكثر من غيرها عن قلة مشاركتهم في مناقشات المجلس .

لقد تمخضت تلك الفوضى التي سببتها سياسة الاتحاديين عن تكتلات معارضة للاتحاديين في مجلس المبعوثان ، تمثلت في الحزب (الحر المعتدل) وحزب (الاهالي) ، اللذين اخذا يوجهان الانتقادات لحكومة الاتحاديين في مجلس المبعوثان [6] . فظهرت المعارضة للاتحاديين بكل وضوح عام ١٩١١ م . ومما

---

(١) مجلس مبعوثانك ضبط جريدة سي ، تركيا ـ استانبول :
برنجي دوره ، اوجنجي سنة اجتماعية ١ (تشرين الثاني) ١٣٢٦ رومي ـ ٢١ (مايو) ١٣٢٧ رومي ، ص ١٨١١ ـ ٣٥٩١ .
برنجي دوره ، دوردنجي سنة اجتماعية ١ (تشرين اول) ١٣٢٧ رومي ـ ٥ (كانون الثاني) ١٣٢٧ رومي ، ص ١ ـ ٨٣٠ .
صدى بابل ، م ٥٤٢٢ ، ع ٥٤ ، سنة ٢ ، ٣٠ (تموز) ١٩١١ م .

(٢) صدى بابل ، م ٥٤٢٢ ، ع ٧٦ ، سنة ٢ ، ٥ (شباط) ١٩١١ م .

(٣) صدى بابل ، م ٥٤٢٢ ، ع ٩٠ ، سنة ٢ ، ٢ (تموز) ١٩١١ م .

(٤) صدى بابل ، م ٥٤٢٢ ، ع ١٢١ ، سنة ٣ ، ١١ (شباط) ١٩١٢ م

(٥) صدى بابل ، م ٥٤٢٢ ، ع ١١٧ ، سنة ٣ ، ١٩١٢/١/٣١ م

(٦) صدى بابل ، م ٥٤٢٢ ، ع ٧٧ ، سنة ٢ ، ١٢ (شباط) ١٩١١ م .

يتعلق بالمسائل العربية فان عام ١٩١١ م كان حاملا بالاحداث الهامة بين الترك والعرب [1] ، فقد احذت الخلافات تتبلور ، وبدأت مناقشات مجلس المبعوثان في نهاية عام ١٩١١ م تعكس ما تنطوي عليه نفوس العرب من كره للاتحاديين • فبعد ان كان الاتحاديون يحتجون على سياسة السلطان عبد الحميد الثاني التعسفية في (اليمن) قبل اعلان الدستور [2] ، اصبحت اوامر (طلعت بك ـ وزير الداخلية) تمنك ، في عام ١٩١١ ، بابناء اليمن [3] ، واضطهد الاتحاديون الناس بواسطة الاحكام العرفية وكبت حرية الصحافة والكلام ، كما استخدموا منتهى القسوة والشدة مع (الحوارنيين) في سوريا ، وظهر اهمالهم لولاية طرابلس الغرب عندما هاجمها الايطاليون [4] • لقد رافق هذه التطورات تدهور سمعة الاتحاديين ، وفقدان العرب والعناصر الاخرى ثقتهم بسياسة الاتحاديين ، فقد انسحب في يوم واحد خمسة وأربعون عضوا مهما من جمعية الاتحاد والترقي [5] ، ورافقها ايضا تأليف حزب (الحرية والائتلاف) في ٨-١١-١٩١١ م الذي سرعان ما انضم اليه (الحزب الحر المعتدل) بكامل اعضائه ، كما انضم اليه (حزب الاهالي) ، واصبح (حزب الحرية والائتلاف) جامعا لكل المبعوثين المنفكين عن حزب الاتحاد والترقي وغيرهم من المناوئين للاتحاديين [6] ، واتجه السياسيون العرب الى الدعوة اللامركزية [7] ، فلم يجد الاتحاديون بدا من حل مجلس المبعوثان مخافة ان تؤدي قوة المعارضة الى سقوطهم عن الحكم [8] • ونجحت مساعيهم بعد صدرت الارادة بحل المجلس في ١٨ كانون الثاني ١٩١٢ م على ان تجرى الانتخابات خلال ثلاثة اشهر ابتداء من تاريخ حل المجلس ليجتمع مجلس المبعوثان الجديد [9] •

لقد جاءت انتخابات عام ١٩١٢ م بعبد المحسن السعدون مرة اخرى نائبا عن المنتفق [10] • ولكي نلم بالعوامل التي ساعدت على دخوله مجلس المبعوثان في

(١) برو ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ •

(٢) عن عريضة كان الاتحاديون قد قدموها الى السلطان عبد الحميد قبل اعلان الدستور •
صدى بابل ، م ٥٤٢١ ، ع ٥ ، سنة ١ ، ٢٢ (رجب) ١٣٢٨ هـ •

(٣) الحصري ـ ساطع ، نشوء الفكرة القومية ، ص ٢٠٥

(٤) احمد عزت الاعظمي ، القضية العربية اسبابها مقدماتها ونتائجها ، ط ١ ، ج ٤ (بغداد ـ ١٩٣١) ص ٩٣ •

(٥) صدى بابل م ٥٤٢٢ ، ع ٩٦ ، سنة ٣ ، ٢٠ (اب) ١٩١٢ م •

(٦) برو ، المصدر السابق ، ص ٣٠١ •

(٧) احمد امين ، زعماء الاصلاح في العصر الحديث (القاهرة ـ ١٩٦٥) ص ١٨٠
برو ، المصدر السابق ، ص ٣٠٨ •

(٨) برو ، المصدر السابق ، ص ٣٦٧ •

(٩) عثماني عربي (اسم مستعار) • حرب الانتخابات في الدولة العثمانية (القاهرة ـ ١٩١١) ص ٥٤ •

(١٠) لغة العرب ، ج ١٢ ، ع ١ ، مايو / ١٩١٢ م
صدى بابل ، ٥٤٢٣ ، ع ٤٢ ، سنة ٣ ، ٢٩ (حزيران) ١٩١٢ م •

١٩١٢ م ومدى اسهامه في القضية العربية وقضايا العراق بصورة خاصة ، لذلك ان نعرف شيئا عن طبيعة تلك الانتخابات في العراق ، بدأت انتخابات عام ١٩١٢ م في اواخر كانون الثاني [1] باوامر مستعجلة من الولاة والمتصرفين بوجوب الاسراع في اجراء الانتخابات [2] ، فقد لمس الاتحاديون نشاطا واضحا لحزب (الحرية والائتلاف) حين وصلت برقية بتشكيل شعبة للحزب في بغداد ، وحين بدأت استعدادات (حزب الحرية والائتلاف) لانتقاد الاتحاديين [3] ، وبدأت الصحف تتوقع سقوط فرع جمعية الاتحاد والترقي في بغداد نتيجة لفتح فرع (حزب الحرية والائتلاف) الجديد [4] ، فاصدر الاتحاديون اوامرهم السرية بالضغط على اساس الانسحاب من جريدة الاتحاديين بالاكراه [5] . وبالفعل اصدر والي بغداد (جمال بك) اوامر بسجن الكثير من مختاري الاحياء لانهم لم يستطيعوا تنفيذ اوامره في انتخاب اسماعيل حقي بابان ، كما سجن اعضاء حزب (الحرية والائتلاف) من قبل قائمقام القرنة (حمزه افندي) [6] . وانتشرت العصابات المسلحة في كثير من الاماكن تحت حماية الشرطه . والقي القبض على بعض المعارضين ، وتعرض بعضهم للضرب ، وفي بعض الاماكن سيق الناخبون الى الصناديق قسرا [7] ، وخصصت المبالغ لاقناع اعلام الكتاب للتحري في ميدان مرشحي الاتحاديين [8] ، فجاءت نتيجة الانتخابات في صالح الاتحاديين الذين حصلوا على اكثرية ساحقة في مجلس المبعوثان فلم يتعد عدد المعارضين اربعة او خمسة مبعوثين [9] . كذلك لم ترض نسبة العرب في الانتخابات بمن انتخب من العرب لمجلس المبعوثان وتظاهروا بعدم الاعتراف بهم واعرضوا عن استقبالهم [10] . ولذلك يمكن القول بان عبد المحسن السعدون لم يكن ليصبح نائبا وسط تلك الظروف لولا مساعدة الاتحاديين الذين وجدوا فيه الرجل المناسب ، فهو مرشح عن الاتحاديين اولا ، وهو في نظر الاتراك غير متطرف او ذا ميول لامركزية فلم يبد منه في المجلس السابق شيء من هذا القبيل [11] ، ولم يعرف

---

(١) رشاد تكريم كوجه ، تاريخ الانتخابات في تركيا ، مقالة في مجلة عالم التاريخ .
(٢) جريدة العرب ، ١٧ (شباط) ١٩١٩ .
(٣) صدى بابل ، م ٥٤٣٣ ، ع ١١٩ ، سنة ٣ ، ١٩١٢/١/٢٨ م .
(٤) صدى بابل ، م ٥٤٣٣ ، ع ١١٩ سنة ٣ ، ١٩١٢/١/٢٨ م .
(٥) عثماني عربي ، المصدر السابق ، ص ١١-١٢ .
(٦) برو ، المصدر السابق ، ص ٣٧٥
(٧) ن . م ، ص ٣٧٥ .
(٨) صدى بابل ، م ٥٤٣٣ ، ع ١٢١ ، سنة ٣ ، ١١ (شباط) ١٩١٢ م .
(٩) جريدة العرب ، ١١ (شباط) ١٩١٩ م .
(١٠) برو ، المصدر السابق ، ص ٦٠١ .
(١١) راجع ، ص ١٨ - ١٩ .

عقب انضمامه الى الجمعيات العربية التي تألفت في استانبول [1] . وبهذا فقد تأكدت ثقة الاتحاديين بعبد المحسن السعدون اذ صرح (رئيس حزب الاتحاد والترقي في البرلمان العثماني) لاحد الصحفيين بأن « جميع الاعضاء الاتحاديين لمجلس المبعوثان الجديد ثابتون على عقيدتهم ومأمون امناء للاتحاد والترقي [2] ولا يخفى ايضا ان ظهور عبد المحسن السعدون كمرشح عن المنتفق في مجلس المبعوثان لا يثير حفيظة المعارضة ، كما يثيرها ظهور عنصر تركي ، فهو ابن المنطقة التي ينوب عنها ، وهو عربي الاصل ، ثم انه بعد ذلك يجيد اللغة التركية ، وكل هذه الشروط اكدت عليها الصحف المعارضة للاتحاديين فقد شهد العراق قبيل بدء الانتخابات دعوة صريحة لانتخاب المرشحين العرب فقط والابتعاد عن (الغريب) ، كما شهد ايضا الدعوة التي ركزت على ان يكون النائب ملما باللغتين التركية والعربية [3] ، هذا بالاضافة الى ان سكان المنتفق كانوا يفضلون عبد المحسن السعدون على غيره ، فقد ذكرت صدى بابل « ان لسعادة عبد المحسن السعدون منزلة كبيرة بين الكبار والصغار في لواء المنتفق [4] » . ثم ان الاتحاديين مالوا الى تفضيل مرشحهم العربي خاصة اذا كان يحمل الشروط المطلوبة ، على غيره من مرشحي الاتراك فقد طلبت الحكومة ان يكون النائب من اهالي الدائرة الانتخابية [5] . فكثيرا ما أدت سياسة الاتحاديين في فرض مرشحيهم من الاتراك ، في مناطق لا يمتون اليها بصلة ، الى كثير من الاختلافات بين الترك والعرب [6] ، والظاهر ان الاتحاديين في انتخابات ١٩١٢ م ، ولشدة المعارضة ، ارادوا ان يحدوا من غلواء تلك السياسة ، ففاز عبد المحسن السعدون بنيابة لواء المنتفق رغم وصوله الى العراق متأخرا على اجراء الانتخابات [7] .

سافر عبد المحسن السعدون ، على اثر ظهور نتائج انتخابات ١٩١٢ ، الى استانبول في ٢٦ حزيران ١٩١٢ م ، وكان بصحبته النائب (مراد بك) والنائب (فؤاد افندي) والسيد محمد رشيد رضا (صاحب مجلة المنار) [8] . وكان مجلس

---

(1) العمري ، اميخيري ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٧ .

(2) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١٣٧ ، سنة ٣ ، ٣١ (ايار) ١٩١٢ م .

(3) الرياض ، ٢ (ربيع اول) ١٣٣٠ هـ .

صدى بابل ، ٢٨ (كانون الثاني) ، ٤و١١و١٨ (شباط) ، ٤ (اذار) ١٩١٢ م .

(4) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١٣٥ ، سنة ٣ ، ١٧ (مايو) ١٩١٢ م .

(5) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١٣٤ ، سنة ٣ ، ٣ (اذار) ١٩١٢ م .

(6) الحصري ، ساطع ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٩٨ .

(7) اوردت صدى بابل نبأ وصول عبد المحسن السعدون الى بغداد بتاريخ ١ (اذار) ١٩١٢ م .
صدى بابل ، ٧ (اذار) ١٩١٢ م .

(8) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١٤١ ، سنة ٣ ، ٢٨ (حزيران) ١٩١٢ م .

المبعوثان ذو الصبغة الاتحادية بعد عقد اجتماعه الاول في ٤ مايس ١٩١٢ م [1] ، واطمأن الاتحاديون لهذا المجلس لكونه أصبح صحابياً لا يعرقل أعمالهم واستئثارهم في الحكم [2] . الا انه من جهة اخرى خلقت الطريقة الاستمرارية التي انتهجها الاتحاديون في سبيل ايجاد مثل هذا المجلس ، خلقت استياء لدى العرب بصورة خاصة ولدى المعارضين الآخرين بصورة عامة ، حيث قضت على آمالهم باشتراك ممثليهم الحقيقيين في مجلس المبعوثان لذلك ازدادت الدعـــوة الى اللامركزيـــة والمطالبة بالحقوق القومية العربية [3] . وبقدر ما يتعلق الامر بالعراق ، فقد شهد العراق بداية حركة سياسية ذات طابع معارض للاتحاديين ستكون لها دور بارز في الانتخابات القادمة .

كان عبد المحسن السعدون خلال جلسات مجلس المبعوثان لعام ١٩١٢ م غير فعال فلم يندفع لتأييد الاتحاديين ، ولم يحاول الظهور كاتحادي بارز بل اكتفى ايضا برسم توقيعه الى جانب عدد من النواب بالتأييد لبعض القرارات [4] . وحتى لو فعل غير ذلك ، فليس هناك جدوى طالما ان الاتحاديين لم يدعوا لنواب العرب حق الاسهام في توجيه سياسة الحزب او الجمعية ، فلم يسمح لاحد منهم ان يكون في عضوية لجنة الجمعية المركزية بالرغم من ان مقاعدها خرى بهذا الشأن بين اعضائها ، ورفضت معارضة الاتحاديين السوريين الذين كانوا يودون ان يمثلهم في اللجنة المركزية عربي ، فأصر الاتراك على ان يكون ممثلهم فيها تركيا [5] . على اي حال لم يكتب لمجلس المبعوثان لعام ١٩١٢ م ان يستمر طويلا فقد صدرت الاوامر بحله في ٧ آب ١٩١٢ م [6] . على اثر مطالبة واصرار ضباط الجيش العثماني باسقاط الوزارة وحل مجلس المبعوثان الذي وصموه بـ « القباترو » [7] وذلك حين تجاوب الجيش (في حزيران ١٩١٢) مع نقمة الرأي العـــام العثماني على سياسة الاتحاديين ، وطالب بابعـــاد الاتحاديـــين عن الحكم والغاء مجلس

---

(1) كوخة ، المصدر السابق .

(2) صدى بابل ، ١٣٣٠هـ ، ع ١١٧ ، سنة ٣ ، ٣١ (ايار) ١٩١٢ م

(3) برو ، المصدر السابق ، ص ٣٩١ .

(4) بينما كانت تسمع ، خلال جلسات مجلس المبعوثان لعام ١٩١٢ م ، اصوات نواب بغداد (جميل الزهاوي ، ساسون افندي حسقيل ، توفيق بك ، ونائب الديوانية (شوكت باشا) ونائب العمارة (عبد الكريم أفندي) ونائب الموصل (محمد علي فاضل افندي) . لم يسمع لعبد المحسن السعدون صوت وقد ترك شؤون المنتفق ليعبر عنها زميلاه نائبا المنتفق (محمد قريش افندي) و (معروف الرصافي) .
مجلس مبعوثانك ضبط جريدة سي ، تركيا ـ استانبو ل، اوجنجي دورة ١ (مايو) ١٣٣٠ رومي ـ ٣٠ (تموز) ١٣٣٠ رومي .

(5) اسعد داغر ، ثورة العرب : مقدماتها ـ اسبابها ـ نتائجها (مصر ـ ١٩١٦ م) ص ١٩١٦ .

(6) صدى بابل ، ٩ (اب) ١٩١٢ م .

(7) برو ، المصدر السابق ، ص ٣٨٨ .

المبعوثان الجديد الذي لا يمثل الشعب [1] فلم يأت يوم ٩ تموز ١٩١٢ حتى رأت وزارة الاتحاديين نفسها مضطرة الى الاستقالة [2] ، فألف (احمد مختار باشا الغازي) وزارة جديدة يناصرها (حزب الحرية والائتلاف) ، الا ان مجلس المبعوثان المؤلف من افراد جمعية الاتحاد والترقي استمر في العمل وواصل اجتماعاته ولم يكن من المعقول ان يستمر هذا الوضع ، ولهذا واصل ضباط الجيش الحملة عليه فاتحدوا برسلون البرقيات وكتب التهديد والاهانة الى رئيسه خليل بك والى النواب [3] ، وقد قام النواب وتعدوا لهذه الكتب واستجوبوا وزارة الدفاع ، وتصلبوا في موقفهم ، غير ان البرقيات كانت تنهمر من الولايات على الحكومة الجديدة تطالب بحل المجلس [4] ، وكان من البرقيات ما تلقاه وزير الحربية من قائد فيلق (ازمير) مساء ١٩١٢/٨/٣ ، برقية تقول : « اذا لم يحل المجلس يوم الاثنين سيزحف جيش ازمير على الاستانة » لذلك اجتمع بعض (الوكلاء من الاعيان) وتذاكروا سرا في مسألة حل مجلس النواب حلا قانونيا ، فقرروا حله باكثرية الاراء في ٧ آب ١٩١٢ م [5] حيث اعتبروا المجلس الحالي متدادا لسابقه الذي امضى ثلاث سنوات ونصف ، واستصدروا ارادة سنية بذلك [6] .

اتخذت حكومة (احمد مختار باشا) ، التي يناصرها حزب الحرية والائتلاف، تدابير جديدة كانت الغاية الاساسية منها مراقبة انتخابات مجلس المبعوثان المقبل الذي اكدت على افتتاحه في اوائل تشرين الثاني ١٩١٢ م [7] ، الا ان ظروف الحرب البلقانية لم تمهل الحكومة فرصة تمام ذلك [8] ، بل مكنت الاتحاديين من توسد كراسي الحكم من جديد في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣ م ، وذلك حين استغلوا وضع البلاد المتدهور من الناحية الحربية ، فكسبوا بدعاياتهم الكثير من الناس والضباط [9] ، لم تهتم حكومة الاتحاديين الجديدة بمسألة مجلس

(١) ن٠م ، ص ٣٨٤ .

(٢) ن٠م ، ص ٣٨٥ .

(٣) ن٠م ، ص ٣٨٨ .

(٤) ن٠م ، ص ٣٨٩ .

(٥) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١٤٧ ، سنة ٣ ، ٩ (آب) ١٩١٢ م .

(٦) برو ، المصدر السابق ، ص ٣٨٩ .

(٧) لغة العرب ، ج ٥ ، السنة ٢ ، تشرين الثاني ١٩١٢ ، ص ١٢١٠ – ٢١١ صدى بابل ، ٢٣ (آب) ١٩١٢ م ، ٦ (ايلول) ١٩١٢ ، ٢٢ (ايلول) ١٩١٢ .

(٨) كوجة ، المصدر السابق .

(٩) كان رئيس الوزراء قد جمع (الديوان الكبير) للتشاور في عقد الصلح او الاستمرار في الحرب مع البلقان ، فدفع الاتحاديون بمئات من الناس للخروج بمظاهرة هاجمت الباب العالي واجبرت رئيس الوزراء على الاستقالة ، وصدرت الاراده بتعيين محمود شوكت صدرا اعظم جريدة العرب ، ١٢ (شباط) ١٩١٩ م .

المبعوثان وانعقاده بقدر اهتمامها بقضايا الحرب [1] ، وقد جاء استرجاع الاتحاديين لادرنة خلال الحرب البلقانية الثانية فرصة لهم كي يصل نفوذهم الى القمة ، ومن ذلك الحين لم تعد تعترض استبدادهم اية عقبة . أما ما أصاب العرب بصورة عامة ، والعراق بصورة خاصة خلال تلك التطورات السياسية أصبح العرب في وضع جديد يتميز بصورة رئيسية بطابع النضال العربي الصرف ، ذلك ان احزابهم اصبحت عربية صرفة ، وجهودهم اصبحت منصبة على المطالب المتعلقة بمناطقهم وحاجاتهم ، دون التعاون في ذلك مع الاجناس العثمانية الاخرى [2] . ففي العراق ظهرت حركة سياسية اخذت تسير بقوة ونشاط بفضل السيد طالب النقيب [3] ، فقد افتتحت الجمعية الاصلاحية في البصرة رسميا في ٢٨ شباط ١٩١٣ م ، وضمت اعضاء حزب الحرية والائتلاف ، واخذت تطالب بالنظام اللامركزي [4] ، ووقع خبر تأليف « الجمعية الاصلاحية في البصرة » في بغداد اوضح وقع مؤسس النادي الوطني العلمي في بغداد وصدرت جريدة (النهضة) لتتكلم باسمه [5] ، وغرت نشاطاته الصحف العراقية [6] .

أخذت الجمعية الاصلاحية في البصرة تطالب الحكومة بالاصلاح وبمنح اللامركزية [7] ، وكذلك سعت حركة (النادي الوطني العلمي)التي تؤكد على اللامركزية أيضا [8] ، الا ان تدابير الاتحاديين جاءت بعد ذلك غير محققة لاهداف الاصلاحيين في العراق ، فاتسعت هوة الخلاف بينهم وبين الاتحاديين [9] لذلك لم يعترف الاتحاديون بالجمعية الاصلاحية في البصرة حين شرعوا بالانتخابات في اواخر عام ١٩١٣ م ، وعادوا الى اساليبهم القديمة في الضغط على حرية الانتخابات فاضطهدوا الصحافة واصحابها ، واتخذوا خططا من شأنها ان تبعد القوميين العرب عن مجلس المبعوثان ، وقد نجحوا في ذلك الى ابعد الحدود . ولكي يحصلوا على النتائج التي يرغبون بها في العراق استعانوا بارسال (٣٥) ضابطا برتبة (بكباشي) الى بغداد و (٢٩) اخرين بنفس الرتبة الى باقي انحاء

---

(١) صدى بابل ، ٢٣ (مارس) ١٩١٣ م .
(٢) صدى بابل ، ١ (حزيران) ١٩١٣ م .
(٣) برو ، المصدر السابق ، ص ٤٦٢ .
حول طالب النقيب ، راجع اطروحة :
حسين هادي الشطره ، طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث .
(٤) فيضي ـ سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
(٥) محمد مهدي البصير ، تاريخ القضية العراقية ، ج ١ (بغداد ـ ١٩٢٤) ص ٤١ .
(٦) صدى بابل ، م ٥٤٣٣ ، ع ١٤٣ ، سنة ٣ ، ١٢ (تموز) ١٩١٤ م .
(٧) فيضي ـ سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .
(٨) المفيد ، ع ١٢٥١ ، ١٩١٣/٤/١٤ م .
(٩) العمري ـ خيري امين ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٩ (نقلا عن جريدة الدستور) .

العراق (١) ٠ واستعملوا في الديوانية اقصى حدود القسوة والشدة ٠ منحت ماتمهم هناك ٠ ولم يسكت الاهالي على المسوه غير الاعتيادية التي استعملها الاتحاديون في اجراء هذه الانتخابات فاطلقوا النار على متصرف (الناصرية) وقائد الدرك فيها فجرح الاول جرحا خطيرا (٢) ٠ ويبدو من نتائج الانتخابات ان الاتحاديين عادوا الى اخراج نواب اتراك ليمثلوا المناطق العربية (٣) ، فقد اسفرت نتائج الانتخابات عن اكثر من خمسة مبعوثين من الترك (٤) عن العراق ، كما استبدل الاتحاديون نواب العرب السابقين بغيرهم ، ولم يحتفظوا الا بعدد قليل منهم (٥) ٠ لقد جاء عبد المحسن السعدون ضمن القلة التي سمح الاتحاديون بوجودها في المجلس ويبدو ان الاتراك الاتحاديين كانوا يكنون من انتساب الاتحادي العربي بحضور جلسات مجلس المبعوثان والصمت خلال مناقشاته ، لذلك لم يسقط عبد المحسن السعدون من قوائم انتخابات الاتحاديين وانما عاد ليمثل المنتفق مرة اخرى في ١٩١٤ م ٠

جرى افتتاح مجلس المبعوثان في ١٩١٤/٥/١٤ م ، وانتخب خليل بك نائب (منتشه) رئيسا له ٠ وشرع النواب العرب في الاسابيع الاولى من قدومهم الى الاستانة بالتعارف والتفاهم ، وسرت روح عامة بينهم في وجوب الدفاع عن مصالح العرب المهددة ، الا انهم لم يستطيعوا ان يتضامنوا او يشكلوا كتلة عربية خاصة (٦) ٠ كانت الصفة الغالبة على مجلس المبعوثان في اول امره هي كونه اتحاديا بحتا ، وعدم وجود أي معارضة بالمعنى المفهوم للكلمة (٧) ٠ وكان عبد المحسن السعدون كغيره من نواب العرب الذين لم يرفعوا اصواتهم في ابتداء الدورة، حتى ولا عندما حاول الاتحاديون الغاء نيابة مبعوثي البصرة ، فلم يحاولوا التضامن مع نواب البصرة (٨) ، كما لم يستطيعوا ان يؤثروا على الحكومة كي تعين واليا

---

(١) داغر ، اسعد ؛ المصدر السابق ، ص ١٠٩ ٠

(٢) برو ، المصدر السابق ، ص ٥٩٦ ٠

(٣) العرب ، المصدر السابق ، ص ٥٩٦ ٠

(٤) داغر ـ اسعد ؛ المصدر السابق ، ١٠٩ ٠

(٥) برو ، المصدر السابق ، ص ٦٠١ ٠

(٦) ن٠م٠ ص ٦٠٢ ٠

(٧) برو ، المصدر السابق ، ص ٦٠٢ ٠

(٨) يذكر سليمان فيضي « صادق المجلس على مضابط انتخاب النواب المحالة اليه ، ولكن مضبطة انتخاب نواب البصرة لم تكن بينها ٠٠٠٠٠ ابرقنا الى السيد طالب نخبره بالامر ٠ فجاءنا الرد التالي : « اتركوا استانبول توجهوا الى مصر انتظروا التعليمات هناك » ٠ ويستطرد سليمان فيضي بان المجلس صادق على مضابط نواب البصرة بعد ذلك عندما شاهد موقف السيد طالب المتصلب »
فيضي ؛ المصدر السابق ، ص ١٥٣ ٠

عرساً واحداً (١) . الا انه لم تمض شهران وبضعة على افتتاح المجلس حتى ظهرت بوادر الخلاف بين المبعوثين الترك والعرب وحصلت المناقشات بين الطرفين في قضايا كثيرة (٢) . اما مدى اسهام عبد المحسن السعدون في تلك المناقشات والقضايا التي عرضت على المجلس ؟ فمجهول ، انه لم يكن فعالاً ، فحتى تاريخ انتهاء اخر تلك الدورة لم نسمع لعبد المحسن السعدون صوت في مجلس المبعوثان سوى اشتراكه ، كالسابق ، الى جانب غيره في توقيع بعض القرارات (٣) . هذا في الوقت الذي تعالت فيه اصوات غيره من المبعوثين العراقيين ، فقد انبرى سليمان فيضي (نائب البصرة) ، بعد ان عرض قانون المطبوعات واثيرت مناقشة فقراته وزارة العدلية في ١١/٧/١٩١٤ م ، الى انتقاد الوزارة واتهامها بمخالفة القانون الاساسي . وندد بان القضاء في العراق لا تزال مداولاته بالتركية وليس بين اهل العراق واحد بالمائة من يفهم هذه اللغة ، عندئذ تكلم احد المبعوثين العرب واتهم وزير العدل بانه يعمل بالشفاعة والالتماس (٤) . كذلك وجه سليمان فيضي الاعتراضات على بعض القوانين وابدى الملاحظات على بعضها ، ورد على بعض نواب حين هاجموا حرية الصحافة وطالب ببعض حقوق ولاية البصرة . اما جميل صدقي الزهاوي (نائب بغداد) فناقش موضوع الضرائب ، وانتصر لحرية الصحافة المطلقة بجعل اللغة العربية لغة المحاكم الرسمية ، وابدى الملاحظات في قانون الزراعة ، وطالب ببعض الحقوق لولاية بغداد (٥) ، حتى اعتبرته الصحف العربية من بين النابهين من نواب العرب والذين استحقوا ثناء الامة (٦) . وتناول شوكت باشا (نائب بغداد) بالبحث والملاحظة قانون الاعشار وادخال الاساليب الزراعية الحديثة في البلاد ومشاريع الري في العراق والاوقاف ، ووجه فؤاد الحيب حي (نائب الديوانية) بعض الاعتراضات ، واعترض ناظم نعطجي (نائب كركوك) على بعض الامور الاقتصادية ، واضاف نوري بك (نائب كربلاء استجوابات حول ميزانية وزارة الحربية . واتهم الاخوان (خالد سليمان ـ نائب الديوانية) و (مراد سليمان ـ نائب بغداد) اتهما الحكومة بالاهمال (٧) . هذا وعبد المحسن السعدون لم يحرك ساكناً .

لقد اوضحت جلسات مجلس المبعوثان لعام ١٩١٤ م الدور السلبي لعبد المحسن السعدون فيما يتعلق بالقضايا العربية . ولم تقتصر سلبيته على مجلس المبعوثان

---

(١) الاعظمي ـ احمد عزت ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥ـ٧ .
(٢) داغر ـ اسعد ، المصدر السابق ، ص ١١٠ ـ ١١١ .
(٣) مجلس مبعوثانك تركيا ـ استانبول ، دورهنجي دورة ، ١ (كانون اول) ١٣٣٠ رومي ـ ٣١ (تشرين اول) ١٣٣١ رومي .
(٤) داغر ـ اسعد ، المصدر السابق ، ص ١١٠ ـ ١١١ .
(٥) فيضي ـ سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ ـ ١٦٤ .
(٦) الاهرام ، ١٩١٤/٧/٢٠ م .
(٧) فيضي ـ سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ ـ ١٦٤ .

فقط ، فلم يكن يعرف عن عبد المحسن السعدون انضمامه الى الجمعيات العربية التي تألفت في الآستانة [1] ، وفي الوقت الذي نظمت فيه الجماعات العربية المقيمة في الاستانة اجتماعات ومداولات في دار سليمان فيضي (نائب البصرة) وبذلوا الجهود لبث الدعوة العربية [2] ، لم يذكر سليمان فيضي اسم (عبد المحسن السعدون) بين معظم اسماء الذين ذكرهم بانهم كانوا يعملون بالقضايا العربية [3] .

عودة عبد المحسن السعدون الى العراق

انتهت دورة البرلمان في ١٩١٤/٨/٧ م ، تلك الدورة التي ظلت الصحف تنشر اخبارها الى ان بدأت تتلاشى وتحل اخبار الحرب العالمية الاولى [4] . باندلاع الحرب اوقف العرب نشاطهم المعادي للترك وتوقفت صحفهم عن الخوض في المطاليب العربية [5] ، بل وساندوا العثمانيين ضد اعدائهم [6] . وخلال الحرب استمر عبد المحسن السعدون في استانبول ممثلا للمنتفق في دورات مجلس المبعوثان ، ولم يكن دوره ليختلف عن دوره في ١٩١٤ [7] . وبعد عقد الهدنة في ١٩١٨ م سافر عبد المحسن السعدون الى بغداد لرؤية اهله ، تاركا عائلته وابن اخيه (توفيق عبد الكريم) [8] في الاستانة ، مكث عبد المحسن السعدون في العراق (٩) اشهر تنقل خلالها بين المنتفق والغراف والبصرة ، ولاحظ اضطراب الاوضاع في العراق ، فيذكر توفيق عبد الكريم السعدون . ان عبد المحسن قال بعد رجوعه الى الاستانة « يوجد فوران في العراق » . ويذكر ايضا : انه توقع ثورة ضد الانكليز [9] . ولكن يبدو ان الوضع المضطرب الذي لمسه السعدون في العراق لم يمنعه من ان يقرر الاستقرار في العراق ، ما لم يمنعه ايضا شرط [10]

---

(١) العمري ـ خيري امين ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٨ .

(٢) برو ، المصدر السابق ، ص ٦٠٨ .

(٣) فيضي ـ سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

(٤) داغر ـ اسعد ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .

(٥) امين سعيد ، اسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين ، ج ١ (القاهرة ـ بلا) ص ٥٧ ـ ٥٨ ، برو ، المصدر السابق ، ص ٦٠٨ .

(٦) داغر ـ اسعد ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

(٧) مجلس المبعوثان ضبط جريدة سي ، تركيا ـ استانبول :
سنة ١٣٣٠ رومي ، ١٣٣١ رومي ، ١٣٣٢ رومي ، ١٣٣٤ رومي ، ١٣٣٥ رومي .

(٨) كان توفيق عبد الكريم في ١٩١٨ يدرس في الكلية الطبية البيطرية في الاستانة ، عن مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم في ١٩٧٤/٣/٢٥ .

(٩) مقابلة مع توفيق عبد الكريم في ١٩٧٤/٣/٢٥ .

(١٠) كانت زوجة السعدون وحيدة لابويها ، وعند زواجها لم تكن قد تجاوزت السادسة عشرة ، ولهذا عندما وافق ابواها على اقترانها بالسعدون اشترطا عليه ان لا يذهب معه للسكن في العراق .
عن مقابلة شخصية مع عائلة عبد المحسن السعدون بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥

عمه (والد زوجته) بأن لا يسكن في العراق .

اسباب رجوعه الى العراق :

عاش السعدون بعد عودته الى الاستانة في ۱۹۱۸ م وضعا قلقا هنـــاك ، فتذكر توفيق عبد الكريم « اصبحنا ملمين ، فلا نحن اتراك ولا نحن تابعـــين للانكليز » . ويذكر ايضا « ان الوضع كان مضطربا جدا بين حكومة استانبـــول وحكومة انقرة ، أي بين القوى الوطنية التي تمثلها (مصطفى كمال) وبين دعـاة العهد السابق الذين تمثلهم (وحيد الدين) . هذا في الوقت الذي كانت فيه اخبار العراق تتسرب الى العوائل العراقية الكثيرة الموجودة في استانبول ، مثل بيـــت (الدمتري) ، وبيت سليمان بك ، وخالد بك ، وحكمت سليمان ، وكامل الجادرجي وسامي سليمان وغيرهم . ثم ان بعض زملاء السعدون الذين كانوا قد عـادوا الى العراق شجعوا السعدون بدورهم على الرجوع الـى العراق ، فأن ساسون افندي حسقيل شجع السعدون على الرجوع الى العراق ، ومن جملة ما قاله له « ما موقعك هناك ؟ » [1] . وفي الواقع ان عبد المحسن السعدون لم تبق له علاقة وظيفـــة معينة في الاستانة ، فقد انتهى دوره كنائب بانحـــلال مجلس المبعوثان (في ۱۹۱۹) [2] ، في الوقت الذي كانت له في العراق املاك خاصة [3] ، لهذا قرر السعدون الرجوع الى العراق والاستمرار فيه ، حتى انه منع ابن اخيه (توفيق عبد الكريم) من التوظف كطبيب بيطري في (ازمير) ، فاصطحبه معه الى العراق، فوصلا البصرة في اوائل شهر تشرين الثاني ۱۹۲۱ حيث كانا قد سلكا طريق استانبول ـ الاسكندرية ـ بور سعيد ـ البحر الاحمر ... ، في حين ظلت عائلة عبد المحسن السعدون في استانبول مؤقتا بسبب خطورة التنقل [4] في تلـــك الفتـــرة .

---

(۱) عن مقابلة مع توفيق عبد الكريم السعدون في ١٩٧٤/٣/٢٥ .

(۲) عن رسالة عائدة عبد المحسن السعدون الى المؤلف في ٦ (مايو) ١٩٧٤ م .

(۳) يذكر نجم بن عبد الله بن بربجس السعدون ـ ابن عم عبد المحسن ـ : « ان فهد باشا تـرك ثروة كبيرة لاخوان عبد المحسن ، فكان اخوان عبد المحسن يملكون مساحات واسعة من الاراضي في قضاء الحي تبلغ ٣٨٠ الف دونم ، كما كانوا يمتلكون نخيلا في البصرة في حدود (٢٠٠) الف دونم (بساتين نخيل) تعطي غلة ممتازة . ويذكر فيصل بن عبـد الهادي السعدون : « كان لعبد المحسن في هذه الفترة (٥٠) الف دونم في ناحية محيرجة التابعة لقضاء الحي ، وبعد رجوعه الى العراق شكى لاخوته سوء اوضاعه المالية فاعطوه (٥٠) دونم (نخيل) في منطقة (الزريجي في شط العرب) ، فكانت اراضيه تدر عليه موردا يتراوح بين ١٠ ـ ١٥ الف روبية في السنة » .
عن مقابلة شخصية مع نجم بن عبد الله السعدون بتاريخ ١٩٧٥/١/٣١ ، كذلك : عن مقابلة شخصية مع فيصل بن عبد الهادي السعدون بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ .

(٤) مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم في ١٩٧٤/٣/٢٥ م .

من هذا نخرج ان عبد المحسن السعدون ، خلال فترة وجوده في استانبول كان بعيدا عن حمية ما تدور في العراق ، وبحكم النشأة الطويلة التي عاشها في استانبول وبمعيته التركية ، وبحكم كونه عضوا في جمعية الاتحاد والترقي ورواجه الذي زاد من انصبابه نحو استانبول . كل هذا كان سببا في دوره السلبي تجاه القضايا العربية . اما ما يذكره الامير عادل ارسلان ـ زميل السعدون في مجلس المبعوثان ـ من انه « حدث ان اتفق نواب سوريا على تنظيم عريضة يحتجون فيها على سياسة الوزارة في امر يتعلق بشؤون ولايتهم . فلما بلغ امرها الى عبد المحسن السعدون عاتب نواب سوريا لانهم لم يكلموه بجمع تواقيع نواب العراق ، فاخذ العريضة واعادها في اليوم التالي موشحة ليس فقط بتواقيع نواب العراق بل بتواقيع نواب آخرين بلغ مجموعهم الخمسين » . ومما يذكره ايضا من انه « كان يستهجن سياسة جمال باشا الارهابية ، ولم يكن ليخفي ما يكنه تجاه سياسة جمال باشا فكان اذا دخل جمال باشا مجلسا من المجالس واسرع الحاضرون الى القيام له خشية منه او تزلفا اليه ، حرص عبد المحسن السعدون ان يبقى في مقعده جالسا استخفافا به [1] » . نقول ان ماذكره عادل ارسلان لايمكن اعتباره دليلا على تخطي عبد المحسن السعدون لحدود سلبيته اذ لم يتبلور لديه شعور متميز سواء أكان شعورا بعراقيته او بقوميته العربية .

---

(1) عن الامير عادل ارسلان ، جريدة البلاد ، ع ٤٨ ، كانون الثاني ١٩٢٠

الفصل الثاني

دخول عبد المحسن السعدون المعترك السياسي
في العراق وسياسة التعاون مع الانكليز



١ ـ اوضاع العراق السياسية العامة واثرها في مجيء السعدون الى وزارة العدلية :

ظل العراق تابعا للدولة العثمانية فترة اربعة قرون تقريبا ، وكان ابناؤه خلال تلك الفترة مبعدين عن الادارة والحكم ، اذ كان يدير امور البلاد على الاغلب اناس يبعث بهم من الاستانة . وحين احتلت بريطانيا العراق خلال الحرب العامة الاولى بدأت بحكم العراق بصورة مباشرة الا انها مالبثت ان اضطرت الى ترك بعض مقاليد الامور بيد ابنائه ، ذلك انه بعد عام ١٩١٩ ظهرت علامات المعارضة للسلطات الانكليزية بصورة واضحة ، بسبب المقابلات والاجتماعات السرية بين الجماعات العراقية [1] ، ثم جاءت الاخبار بأن بريطانيا اصبحت دولة منتدبة على العراق من قبل عصبة الامم ، وذلك في (سان ريمو) ٢٨ نيسان ١٩٢٠ [2] ، فبدا ذلك مميتا للآمال العراقية المطالبة بالاستقلال الكامل ، فلم تجد تصريحات وكيل الحاكم الملكي في ١٧ حزيران ١٩٢٠ حين راح يؤكد على موضوع الشروع المبكر لوضع دستور دولة عربية واجتماع مجلس انتخابي عام . لقد جاء التصريح متأخرا لان الاهتياج الوطني كان قد ذهب بعيدا ، واخذت الاسلحة في المدن والقبائل تتحرك بسرعة بحيث لم يستطع عبارات الحكم الملكي ان يضبطها [3] . اضافت الاحداث عاملا آخر الى عوامل اندلاع الثورة العراقية في ١٩٢٠ التي تهدف الى الاستقلال والسيادة الوطنية التي وعد بهما البريطانيون خلال الحرب . ادت ثورة ١٩٢٠ رغم نجاح السلطات البريطانية في اخمادها ، الى ان تعيد بريطانيا النظر في سياستها نحو العراق ، فاستدعت الحكومة البريطانية ممثلها في طهران (برسي كوكس) فورا للتداول معه في لندن ، وكان قد تقرر من قبل الحكومة البريطانية ان يترك ارنولد ويلسن (وكيل الحاكم الملكي) العراق حالما يتمكن (برسي كوكس) من العودة الى العراق كمندوب سامي لتطبيق السياسة البريطانية الجديدة [4] في ١١ تشرين الاول ١٩٢٠ وصل (برسي كوكس) الى بغداد يحمل في حقيبته مشروعا جديدا لنظام الحكم في العراق ، وضعت اسسه ورسمت خطوطه في لندن [5] . لم يكن ذلك المشروع قائما على اساس الاحداث التي تشبث في العراق ودللت على فشل سياسة ارنولد

---

(1) ssephen Hamsely Longr igg, Iraq, 1900-1950 (Beirut, 1958) p. 119.

(٢) كان اللواء (سمتس) قد اقترح (نظام الانتداب) قبيل انعقاد مؤتمر الصلح في باريس ، وقد وجد فيه المؤتمر ، عند تقرير مصير المستعمرات والمناطق المنسلخة عن الدول المغلوبة ، خير وسيلة لترضية الدول الاستعمارية ، واعطاء امل الحصول على الاستقلال للامم الضعيفة بنفس الوقت .

Harry N Howard, The King-Crine Commission, Beirut, 1963) p. 20.

(3) Longrigg, op. cit., p. 121 .

(٤) سنت جون فلبي ، ايام فلبي في العراق ، ترجمة : جعفر الخياط (بيروت ـ ١٩٥٠) ص ٣٥ .

(٥) خيري العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث (طبع بمطبعة مؤسسة دار الهلال ـ ١٩٦٩) ص ٤٠ .

وتلبس في تحامل امامي اسعف ، تعذر ما كان مشروع توفيق المصالح المتضاربة بين بريطانيا والعراقيين ، وذلك باتخاذ نوع من الحكم الاهلي له بعض مظاهر الاستقلال ، ليطمئنوا به مشاعر العراقيين الوطنية ، مع تحقيق مصالحهم وضمان سيطرتهم ونفوذهم في ظل الحكم [1] . لم يكد يفرغ برسي كوكس من المداولات التي عقدها في بغداد مع المستشارين الانكليز امثال (المس كيرترود بيل) و (جون فلبي) و (الميجر بولارد) حتى اعلن شاش في ٢٦ تشرين اول ١٩٢٠ [2] عن حكومة انتقالية لتشكيل حكومة وطنية تحت اشراف حكومة بريطانيا .

ان المهمة التي اضطلع بها المندوب السامي (برسي كوكس) كانت تستدعي اعادة البناء الاداري وتعيين بعض الموظفين العرب محل الضباط البريطانيين [3] . بدأ (برسي كوكس) العمل بتأليف حكومة مؤقتة في العراق تعتمد العراقيين في اشغال مناصبها الوزارية والهامة ولهذا فقد كانت المهمة الاولى هي اتخاذ العراقيين اللائقين للمسؤوليات الجديدة ، وقد جاء عدد في وقت تلعب فيه قلة الرجال العراقيين المدربين الى درجة انه وجد الانكليز صعوبة كبيرة في تأسيس ادارتهم [4] . ذلك ان معظم الرجال المدربين العراقيين كانوا بعيدين عن العراق ، اما لانهم كانوا ملتحقين بالجيوش التركية أو لانهم انسحبوا مع الادارة العثمانية أو لانهم اشتركوا في الثورة العربية في الحجاز [5] . واذا أضفنا الى ذلك ان الانكليز لم يكونوا ليكتفوا بالعثور على العراقي المدرب وانما كانوا يهتمون بهويته السابقة أيضا وصبغة ميوله ومدى امكانية التعامل معه ، علمنا مدى الصعوبة التي واجهتها السلطات البريطانية في مثل ذلك الظرف . سعت السلطات البريطانية في العراق الى العثور على رجال (معتدلين) ، على حد تعبيرها ، أولا ، ثم لهم الالمام بالامور الادارية والحكومية ثانيا . ولم تتورع من اجل الوصول الى تلك الغاية ، عن نشر الاعلانات الرسمية التي تدعو فيها العراقيين الذين انتدبوا فيما سبق للمجلسين العثمانيين (مجلس الاعيان ومجلس المبعوثان) ، وكان لهم سابق معرفة بالامور التي تعود للمصالح العامة والانتخابات [6] للمساهمة معها في ادار

---

(١) محمد مهدي كبه ، مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨ ، ط ١ (بيروت ـ ١٩٦٥) ص ١٩ .

(٢) العمري ـ خيري ، حكايات سياسية ، ص ٤٠ .

(3) British Colonial office, Report on Iraq Administration, October 1920-March 1922, pp. 7-8; Hereafter cited as: British Report.

(٤) كيرترود بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة : جعفر خياط ، ط ٢ (بيروت ـ ١٩٧١) ص ١٣٦ .

(٥) محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، ج ١ (بغداد ـ ١٩٢٥) ص ٤٩ .

(٦) جريدة العراق ، ١٢ (تموز) ١٩٢٠ .

عن البلاد . ثم انها لم تتوان ايضا في ارسال تلك البيانات الرسمية بكتب خاصة توجهها الى نواب واعيان العراق السابقين في المجلس العثماني [illegible] [1] . كانت اذن عملية انتقاء الرجال عسيرة . لذلك كان الحصول على العراقيين المناسبين يبعث على الارتياح لدى سلطات بريطانيا . ويذكر فيلبي ، ذهب كوكس لزيارة عبد الرحمن النقيب ماضيا بتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة ، وبقيت انا وكرنوالس في مكتبه منتظرين نتيجة المواجهة . وعندما عاد كوكس ابلغنا خاطبا بكلمات مختصرة مقتضبة تنم عن ارتياحه ، لقد قبل [2] . كان ذلك الارتياح مبعثه ايضا كون عبد الرحمن النقيب لم يكن له دور سابق في السياسة عدا موقفه المحافظ واحترامه العميق للسلطان العثماني [3] . كانت السلطات البريطانية في العراق تبعث بالكتب الخاصة احيانا الى العراقيين الموجودين خارج العراق ، تدعوهم للقدوم والمشاركة في ادارة امور البلاد [4] . وعلى اي حال لم تدخر السلطات البريطانية وسعا في جذب العراقيين البارزين في احداث الفترة الواقعة بين ١٩٠٨ و ١٩١٤ طالما ان لهم نوعا من الدراية في أمور الادارة والسياسة ، ونتيجة لهذه السياسة تقلدت وظائف الحكومة في العراق عوائل العمري والجليلي والحباط (في الموصل) وعوائل النقيب والباشا اعيان والمدفعي (في البصرة) . وفي بغداد الجرجفجي (رفعت بك وابنه رؤوف) والسويدي (يوسف افندي واولاده) والبابانيين الاكراد (اسماعيل حقي وحمدي) والباجه جي والدفتري والراوي والحيدري والالوسي [5] والجميل زاده والحصري ، وبيت شوكت باشا والعديد غيرهم .

حاولت السلطات البريطانية في العراق قدر طاقتها ان تأتي الى منصب الوزارة في العراق رجال تطمئن الى امكانية التعاون معهم ، وسعت في الوقت نفسه الى ابعاد من وسمتهم بـ (المتطرفين) ، فكانت لديها معلومات عن كل شخص مؤهل لاشغال منصب الوزارة [6] ، فمتى ما رفع رئيس الوزراء ، المكلف بتشكيل وزارته ، اسماء وزرائه الى المندوب السامي ، تمحص الاخير اسماءهم وكتب ازاء اسم الشخص الذي يريد ابعاده عن الوزارة « غير مرغوب

---

(١) فهمي ـ سليمان ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

(٢) فلبي ـ سنت جون ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(4) Ireland, op.cit., p. 47.

(٤) مجيد خدوري ، عرب معاصرون ، ادوار القادة في السياسة ، ط ١ (بيروت ـ ١٩٧٣) ص ٥٨ .
Longrigg, op. cit., p. 118.

(1) Longrigg, op. cit., p. 47.

(٦) قبل ظهور الدولة العراقية كان الانكليز يستندون في معرفتهم للاشخاص على معلومات دوائر الاستخبارات الانكليزية ، وبظهور الدولة العراقية اصبح المندوب السامي يتسلم تقارير مفصلة من قبل وزارة الداخلية ، عن طريق شرطة المباحث العامة Inspected-General Police حول الاشخاص المراد تعيينهم .
م٠و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف العلاقات القانونية والشرعية بين العراق والحجرة ، رقم ٥/٢/٣٦ ، (الاوراق / ١٧ـ٢٨) .

سنة ٠ ... وبعد عقد على كل عبد المحسن السعدون مستحمها للشروط المطلوبة التي توجب لدخول الوزارة ، كان عبد المحسن السعدون ، كما رأينا ، نائبا برلمانيا سابقا في مجلس المبعوثان العثماني ، وقد اظهرت حياته السابقة بانه لم يكن سياسيا بارزا ولم يتميز بعاطفة وطنية متقدمة [٢] . وهذان الامران كانا كافيين لكي يشغل عبد المحسن السعدون منصب الوزارة ، فكيف اذا أضفنا ايضا انه كان ينتمي الى اسرة آل سعدون المعروفة .

وصل عبد المحسن السعدون الى العراق (في تشرين ثاني ١٩٢١) [٣]، أي بعد تشكيل وزارة النقيب الثانية [٤] . ولو كان رجوعه الى العراق مبكرا لربما لم يستبعد اسمه من قائمة وزارة النقيب الاولى التي تشكلت في ١٩٢٠/١٠/٢٥ ، ويفسر هذا الفرض ان السعدون دخل الوزارة النقيبية الثالثة بمجرد ظهور فرصة وجود وزارة شاغرة لقد سنحت تلك الفرصة في آذار عام ١٩٢٢ ... في التاريخ تذكر بان الوهابيون بغزوه على موضع (ابو الجير) في البادية ... ادت الى سلب الكثير من الاغنام والجمال والاموال وقتل الكثير من رجال العشائر العراقيين [٥] . فاشاعت تلك الغزوة الذعر في العراق ، وحدت برجال الدين الى توجيه دعوة عامة لعقد مؤتمر في كربلاء، كانت نتيجته توجيه عدة مضابط الى الملك فيصل في ١٩٢٢/٣/٢٧ ، مختومة من قبل بعض سادات وزعماء ورؤساء قبائل العراق ، احتجوا فيها على أعمال السلب والنهب التي قام بها الوهابيون ، واعربوا عن استعدادهم للوقوف الى جانب الجيش العراقي لمحاربة الوهابيين ، وطالبوا باسترداد الاموال المنهوبة وبادية ديات القتلى [٦] . انعكس صدى الغزو الوهابي وما ولده من ذعر في العراق على مناقشات مجلس الوزراء العراقي الذي انعقد في ٢٧/آذار/١٩٢٢ للبحث في اتخاذ قرار يكفل امن العشائر العراقية من التعدي . وحين اخذت آراء الوزراء كل على حدة ، طلب وزير العدلية (ناجي السويدي) الى الحكومة العراقية أن تقوم بالدفاع عن العشائر العراقية بكل وسيلة ، وأشار بصورة غير مباشرة

---

(١) فيضي - سليمان ، المصدر السابق ، ص ٢٩١ .

(٢) راجع : ص ٦١

(٣) راجع : ص ٦٠

(٤) تشكلت الوزارة النقيبية الثانية في ١٢ (ايلول) ١٩٢١ .
جريدة العراق ، ١٣ (ايلول) ١٩٢١ .

(٥) لتفصيل ذلك راجع : صادق حسن السوداني ، العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٠ - ١٩٣١ رسالة ماجستير في التاريخ الحديث من جامعة بغداد (١٩٧٢) .

(٦) عن مجموعة مضابط عددها (٩) نظمت في كربلاء بمناسبة هجوم الوهابيين ، تمثل جماعات الفرات الاوسط وديالى والنجف والموصل والكوت والعمارة راجع :
م.و ، ملفات البلاط ، ملف (بدون عنوان) ، رقم ٥/٥ ، لسنة ١٩٢٢ (يحتوي الملف على الضابط المذكورة) .

الى أن بريطانيا مسؤولة هي الاخرى في الدفاع عن العراق ، وكان من الوزراء الذين ايدوا (ناجي السويدي) في طلبه : عزت باشا (وزير الاشغال والمواصلات) والدكتور حنا خياط (وزير الصحة العمومية) وعبد اللطيف المنديل (وزير التجارة) والحاج رمزي (وزير الداخلية) [1] . لم ترق تلك المناقشات للملك فيصل ولا أمرها المندوب السامي ، ذلك أن الملك فيصل كان ينتظر أن تسفر المراسلات مع سلطان نجد عن النتيجة المطلوبة وهي تعيين الحدود وحسم الخلاف [2] . فكانت النتيجة استقالة خمسة من وزراء الوزارة النقيبية الثانية بضمنهم (ناجي السويدي) الذي قدم استقالته في ٣/آذار/١٩٢٢ [3] ، فانتقل منصب (وزارة العدلية) على اثر ذلك الى عبد المحسن السعدون بالارادة الملكية [4] الصادرة في ٢٤/نيسان/١٩٢٢ فكانت اول وزارة يشغلها السعدون .

٢ ــ طبيعة العلاقة بين السلطة البريطانية والوزارة العراقية :

لا بد ونحن نعرض لدور عبد المحسن السعدون السياسي ، الذي مارسه في العالم من خلال كونه وزيرا أو رئيسا للوزراء ، أن نلقي ضوءا على طبيعة العلاقة بين الحكومة العراقية والسلطة البريطانية صاحبة النفوذ الفعلي في البلاد لنعرف مدى تأثير تلك العلاقة في تحركات الوزارات العراقية عامة وعبد المحسن السعدون خاصة .

ارادت بريطانيا من تتويج فيصل ملكا في ٢٣/آب/١٩٢١ وظهور الحكومة العراقية ، أن توحي للعراقيين بأنهم غير بعيدين عن بلوغ غاياتهم الوطنية ، في حين حرصت السلطات البريطانية على المحافظة ، من خلال الحكم العربي الجديد ، على مصالحها الاقتصادية ونفوذها السياسي في البلاد . ولاجل الوصول الى تلك الغاية سعت بريطانيا الى أن تكون صاحبة السلطة الفعلية في تدبير شؤون البلاد ، فحتى في ١٠/١٠/١٩٢٢ ، حين عقد المعاهدة البريطانية ــ العراقية ، حاولت بريطانيا ان لا تبعد تدخلات مندوبها السامي

---

(١) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية (صيدا ــ ١٩٦٤) ص ٢١ ــ ٢٢ ، لا توجد وقائع هذه الجلسة في ملفات مقررات مجلس الوزراء المحفوظة في المركز الوطني لحفظ الوثائق .

(٢) عن كتاب رئيس الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٢٢/٣/٢٧ ، رقم ٤٢٩/٦/٢ .

م.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د /١/٢ ، لسنة ١٩٢٢ (ورقة / ١٣) .

(3) Longrigg, op. cit., p. 140.

(٤) جريدة العراق ، ٢٤ (نيسان) ١٩٢٢ .

في أمور المملكة العراقية بل اكدته مندوباً سامياً وممثلاً عاماً معيناً من ... مهمة مساعدون ، ليمثل ملك بريطانيا في العراق [1] . ولكي تحد بريطانيا من صلاحيات ملك العراق ، ولكي تكون لها اليد الطولى في تقرير سياسة العراق ، اوجبت على الملك ان يأخذ بنصائح ملك بريطانيا بواسطة المندوب السامي في جميع المسائل المهمة التي تؤثر في الالتزامات والمصالح المالية والدولية لحكومة بريطانيا [2] . كان لذلك التحديد الذي تمارسه المندوب السامي على صلاحيات الملك انعكاساته على الوزارة العراقية ، فقد دفعت سكنات الامور الى ان يتداول المندوب السامي والملك في الامور الهامة . وقد جرت العادة ان لا يعطي الملك موافقته الا عندما تكون الفرصة للمندوب السامي لبيان سيما اذا كان ثمة اي نقطة يرغب ان يقدم النصيحة حولها [3] ، وبعد الاتفاق على قرار معين ، ينقل الملك ذلك القرار الى رئيس الوزراء لاتمامه [4] ، واذا جاءت اقتراحات الحكومة العراقية غير متفقة مع آراء المندوب السامي عندئذ يخبر المندوب السامي الملك بأن التدبير المقترح سوف لا يقبل ، وهكذا يترك للملك امر تحدي الوزارة ، او يطلب الى الملك ان لا يوقع القرار ، اذا كان ذلك القرار قد مرر من مجلس الوزراء [5] . ليس معنى هذا ان مجلس الوزراء كان حراً في الوصول الى شكل قراراته النهائية التي لم يبق لها الا موافقة المندوب ، لقد كان المندوب السامي ينظر في اللوائح القانونية مرتين قبل أن تقدم الى رئيس الوزراء ، المرة الاولى قبل أن يتذاكر فيها الوزير المختص مع المستشار البريطاني ، والمرة الثانية بعد أن يتذاكر المستشار مع الوزير . تؤخذ في المرتين رأي المندوب . وبعد أن تقدم اللائحة الى رئيس الوزراء تؤخذ رأي المندوب للمرة الثالثة قبل أن تودع الى مجلس الوزراء . وبعد خروجها من المجلس يؤخذ رأي المندوب للمرة الرابعة . هذا بالاضافة الى وجوب اخذ رأي المندوب للمرة الخامسة [6] قبل التصديق على اللائحة من قبل الملك .

لم يقتصر الامر على المندوب السامي فقد تسربت سيطرة الاحتلال البريطاني وامتدت الى أعمال الحكومة العراقية ، فكان الى جانب المستشار البريطاني للوزراء العراقيين مفتشون اداريون وموظفون بريطانيون في الـ... الحكومة مهمتهم المحافظة على المصالح البريطانية الخاصة في مالية العر...

(1) Treaty with King Feisal presented to Parliament by command of his Mapesty October 1922, p.2
(2) Ibid, p 3.
(3) Ireland, op. cit., p., 363.
(4) عن كتاب الملك الى المندوب السامي بتاريخ ١٠/٢٥ ١٩٢٦ ، بدون رقم م٠و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف المندوب السامي وما يتعلق بمنصبه ، رقم ى/٢ (ورقة / ٨) .
(5) Ireland, op., cit, p. 364.
(6) عن كتاب الملك الى المندوب السامي في ٢٥ /١٩٢٦/١٠ بدون رقم م٠و ، ملفات البلاط ، ملف المندوب السامي وما يتعلق بمنصبه ، رقم ى/٢ (ورقة / ٨) .

ومؤسساته العسكرية [1] ، في حين كان وجودهم منذر بتدريب المواطنين العراقيين تدريجيا على الحكم [2] . فعلى صعيد الوزارة الوحدة كان كل امر وكل تدبير داخل الوزارة ، سواء اكانت أوليانه قد بدات في مكتب الوزير أو مكتب المستشار ، يجب ان يمر بين ايدي المستشار قبل ان يصل الى اجتياجه الاخير ، الا وهو توقيع الوزير [3] . على أن لا يغرب عن البال ان ذلك المستشار كان يمثل المصالح والغايات البريطانية في العراق ، ولاجل أن يتمتع المستشار بالصلاحيات الواسعة استغلت المادة الرابعة من معاهدة ١٩٢٢ غاية الاستغلال ، ففي وزارة العدلية مثلا يؤخذ راى مستشار وزارة العدلية في أمر النص الاصلي لجميع اللوائح التشريعية وفي راي يعدل بخروج منها بعد [4].
وقد جاء تبرير السلطات البريطانية لذلك التدخل بعيدا عن حقيقته ، فقد ذهبت الى أن الدافع وراء أخذ رأي المستشار هو ضمان نص المواد نصا لا يظهر سمجا في ترجمة انكليزية حرفية [5] . وفي وزارة المالية يتدخل المستشار في الميزانية العراقية السنوية برمتها وفي الاقتراحات المتعلقة بوضع ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القديمة أو الغائها أو الاستغناء عن رفع الضرائب ، وكذلك في الاقتراحات المتعلقة بالبحث عن واردات الاراضي الاميرية ورسوم الري ، والاقتراحات المتعلقة بادارة الكمارك والبحث عن تنقيص المصاريف ، والاقتراحات المتعلقة بصنوف جديدة من المصاريف بما في ذلك المشاريع لقيامه في الاشغال العمومية والري وفي الاقتراحات المتعلقة بالعفو عن مبالغ جسيمة مستحصلة للحكومة وبالامتيازات وبأقراض الحكومة أو الاستقراض منها وبيع أو هبة املاك الدولة أو تأجيرها وبمسألة التزام الاراضي [6] ... الخ . واذا تذكرنا بانه كان لكل وزير عراقي مستشار يتمتع بمثل تلك الصلاحيات الواسعة التي تتيح له فرصة التدخل الفعال في شؤون الوزارة ، وان ذلك المستشار لم يكن بعيدا عن السياسة التي ترسمها له السلطة الانكليزية ، فقد كان المستشار يخبر المندوب السامي بجميع الادوار المهمة التي تمر بها المشاريع أو الاقتراحات منذ بدايتها ، وبسرعة ، على أن تصل الاخبار الى المندوب بدون تأخير كي يتاح للمندوب وقت كاف لابداء اقتراحاته أو اضافة امور جديدة . كما كان على المستشار أن يخبر المندوب بالتقرير التمهيدي الذي يعده ، الضابط

---

(1) Iredand, op. cit., p. 43.

٢ عن كتاب الملك الى المندوب السامي في ١٩٣٦/١٠/٢٥ ، بدون رقم م٠و ، ملفات البلاط ، ملف المعتمد السامي وما يتعلق بمنصبه ، رقم ى/٢ (ورقة/٨) .

(3) Ireland, op. cit., p. 364.

(٤) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى رئيس الوزراء في ١٩٢٣/٧/٥ ، بدون رقم ، م٠و ، ملفات البلاط ، ملف اقتراحات متفرقة ، رقم د/١٠/ج (ورقة/٣٥) .

(٥) ن٠م

(٦) م٠و ، ملفات البلاط ، ملف المشورة البريطانية ، رقم ى/د (الورقة / ١٥ و ١٦) .

المختص ، وبعد ذلك برأي الوزير في ذلك التقرير فعل رفعه بشكل اقتراح لعرضه على مجلس الوزراء [1] . اذا تذكرنا ذلك نخلص بأن الوزراء العراقيين عندما كانت تعرض اقتراحاتهم ومشاريعهم على مجلس الوزراء ... ان ذلك المجلس ما كان ليناقش في الحقيقة الا مقترحات ومشاريع مدعمة بوجهة النظر الانكليزية ، وهذا ما يفقد مهمة المجلس ويزيد في صعوبة التوفيق بين تلك المقترحات والمشاريع وبين الغايات الاولى لظهورها ، وكذلك في صعوبة التوفيق بين آراء المستشار والوزير اذا كانت غير متفقة في موضوع معين . فقد يؤدي قرار المجلس الى عدم رضى الوزير بتحمل المسؤولية الناجمة عن تنفيذ القرار المتعلق بالموضوع المختلف عليه وذلك يؤدي الى استقالة الوزير [2] .

أما في مجلس الوزراء فقد كان على الحكومة أن تبحث في منهاج الجلسة جميع المسائل التي تنوي النظر فيها من قبل مجلس الوزراء وترفع ذلك المنهج الى المندوب السامي قبل انعقاد الجلسة بيوم واحد على الاقل [3] . كذلك تبعث جميع المواضيع التي يصدقها المجلس في ثبات مقرراته بنصها الكامل وشكلها النهائي ، لكي يكون للمندوب السامي فرصة تقديم ملاحظاته عنها قبل أن يصدر الملك ارادته [4] . كان التدخل في اعمال مجلس الوزراء العراقي ، والذي يهدف الى تأكيد السياسة الانكليزية ، ينطوي على عدم اعتراف بمقدرة الحكومة العراقية على تسيير دفة الامور ، فقد وصف المندوب السامي وزراء العراق بأنهم مهما بلغوا من اصالة الرأي والمقدرة فانهم لا يمكن ان يكونوا واقفين على سياسة وتعهدات الحكومة البريطانية مثله ، وقد اتخذ المندوب السامي من ادعائه بعدم كفاءة الحكومة العراقية ذريعة للتدخل في شؤونها فقد كان يرى من الضروري درس جميع [5] ما تقترحه الحكومة العراقية .

تمتع المفتشون الاداريون الانكليز في الالوية العراقية بسلطات واسعة ايضا ، كانت لهم صلاحيات النظر في جميع مفصلات الادارة الداخلية وجباية الواردات وشؤون البلديات والشرطة والامن العام [6] ، وكان امر تعيينهم

---

(١) م.و ، ملفات البلاط ، ملف الثورة البريطانية ، رقم ى/د (الورقة / ١٥و١٦) .

(٢) عن كتاب السكرتير الشرقي للمندوب السامي الى سكرتير مجلس الوزراء في ٧ (نيسان) ١٩٢٣ ، مرقم ى١٠و/٥٥٩ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف عصبة الامم ولجنة الانتدابات ، رقم ٣/٨/ ، (ورقة غير مرقمة) 5/2/3

(٣) راجع وثائق ملف : الادارة العامة والاجتماعات والمجالس العامة رقم .
م.و ، ملفات وزارة الداخلية .

(٤) عن كتاب سكرتارية المندوب السامي الى رئيس الوزراء في ٥ (تموز) ١٩٢٣ ، بدون رقم
م.و ، ملفات البلاط ، ملف اقتراحات متفرقة عن دار الاعتماد ، رقم ر/١٠/ج (ورقة/٢٥

(٥) عن كتاب دار الاعتماد الى البلاط الملكي بتاريخ ١٩٢٦/١٠/٣٠ ، بدون رقم .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف المنشور البريطانية ، رقم ى/د (ورقة/٥) .

(6) Ireland, op., cit., p. 365.

منوطا بالمندوب السامي فلم تكن في امكان الحكومة العراقية توجيه امر لهم ، لذلك كانت تطلب الى المندوب السامي أن يوعز الى هؤلاء بما تريـده [1] .
واذا ارادت الحكومة العراقية ان تستغني عن خدمات احد الموظفين الانكليـز ، تدخل المندوب السامي وطلب اليها العدول [2] . كان الموظف البريطاني يرى انه المقرر النهائي للامور ويبس على الموظف المحلي الا ان يومئ ، ولذلك لم يكن للاخذ برأي الموظف العراقي حتى في القضايـا البسيطـة [3] ، خاصة وان الموظفين العراقيين كانوا ولا يزالون يعتبرون موظفين معينين من قبل المندوب وهذا يعني بالنسبة لهم انهم مسؤولون امام المندوب اذ لم تحدد بعد اوضاعهم في اطار العلاقة بين الحكومة العراقية والبريطانية ، ذلك أن نص المادة الثانية من معاهدة ١٩٢٢ كان قد اعطى حق تعيين الموظفين لحكومة العراقية ولكن عن طريق المندوب السامي بحيث يكون الحق مقرونـا [4] بموافقتـه وبقي على الجانبين أن يحددا شؤون لموظفين الانكليز في المستقبل بواسطة اتفاقية خاصة بالموظفـين .

لم يجهل الموظفون العراقيـون طبيعة العلاقـة بينهـم وبين الموظفـين البريطانيين ، اذ سرعان ما ظهرت وجهة نظرهم التي طالبت بالادارة الوطنية الكاملة والتخلص من المشورة البريطانية [5] ، الا ان المندوب السامي لم يقف مكتوف الايدي ، فكان احيانا يمد يدا رادعة لجموح الموظفين العرقيين الرامي الى التخلص من المشورة البريطانية [6] ، فقد أوردت التقاريـر البريطانية عينات لذلك الردع عندما كانـت الادارة البريطانيـة تلجأ الى عـزل الموظفين العراقيين الغير موالين لها ، وتعين موظفين عرب موالين للادارة البريطانية [7] كان الاحتكاك بين الموظفين العراقيين والانكليز يعود أيضا الى عدم وجود حدود دقيقة للاعمال الملقاة على كلا الجانبـين ، فرغم ان المندوب السامي كان قد أصدر قرارا سريا في مطلع عام ١٩٢٢ مرشد فيه الموظفين الانكليـز ووزارة الداخلية

(1) عن كتاب رئيس الديوان الملكي الى دار الاعتماد في ١٩٢١/١٢/١٣ ، بدون رقم .
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة (ورقة/١٣) .
(2) عن كتاب المندوب السامي الى رئيس الوزراء في ٢٥ (ايار) ١٩٢٣ مرقم بي٠او/١٥٢ .
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٦/٢/٦ (ورقة/١٩) .
(3) عن كتاب رئيس الديوان الملكي الى دار الاعتماد في ١٩٢١/١٢/١٣ ، بدون رقم .
م٠و، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة (ورقة/١٣) .
(4) عن كتاب السكرتير القنصلي للمندوب السامي الى سكرتير مجلس الوزراء في ٧ (نيسان) ١٩٢٣ ، برقم اس ، او/٥٥٩ .
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف عصبة الامم ولجنة الانتدابات رقم ٣/٨/٤ ، (ورقة/٣٨) .
(5) Ireland, op cit ., p 365.
(6) Ibid, p. 48.
(7) G B., Colonial office, Report on Iraq Administration April 1922-March 1923 (London, 1924., p. 15, Hereafter citedas: British Report

[illegible] ووضع حدود [illegible] وان وزارة [illegible]
[illegible] من موظفين عرب وانكليز [illegible]
[illegible] كل [illegible]
العراقية [1] . ولكن [illegible]
[illegible] الحديثة [illegible] موظفين الانكليز [illegible]
الثانية من المعاهدة العراقية البريطانية [illegible] في ١٠ [illegible] ١٩٢٢ [illegible]
وحوت عددا كاتفاقية ملحقة بالمعاهدة [2] [illegible]
العرب يعينون موظفين معينين من قبل السلطة [illegible] البريطانية [illegible]
منهم مساعدا أو مفتشا يؤدي عملا اتهمه [illegible]
فانعكس ذلك الشكل من العلاقة في [illegible] العراقي [illegible]
حين حاول البريطانيون ان [illegible]
المرتبطين بالمندوب السامي ، فكانت المسؤولية المزدوجة [illegible]
العراق الشاذ كمملكة بمتراطبة خاصعة لنفوذ [illegible]
[illegible]
[illegible] موقف [illegible]
[illegible] البريطانيين [4] . كما [illegible]
[illegible] الرواتب [illegible] من [illegible]
للاعمال [5] . - بالاضافة الى كل ما سبق فان وجود الموظفين الانكليز كان
يهبط موارد الدولة في الوقت الذي كانت فيه الحكومة العراقية مجبرة على
[illegible]
وابعاد الاجانب ، اذ لم يكن الرأي العام العراقي [illegible]
الحكومة العراقية [illegible]
موضوع استخدام الاجانب في الوظائف الحكومية والدعاية [illegible]
البريطانية [illegible] ان هذا الوضع في العلاقة السائدة بين السلطات البريطانية
[illegible] العراقية [illegible] السعدون ، [illegible]

(1) British Report, 1922-23, p.10

(2) Treaty with King Feisal presented to Parliament by Command of His Majesty October 1922, p. 3

(المادة الثانية)

(3) عن كتاب الملك الى المندوب السامي في ١٩٢٢/٨/٣٠ ، مدون رقم م.و. ملفات البلاط ، (بدون عنوان تحمل تسلسل / ١٧) (ورقة ١) .

(4) Ireland, op. cit., p. 367

(5) عن كتاب الملك الى المندوب السامي في ١٩٢٦/١٠/٢٥ ، مدون رقم م.و. ملفات البلاط ، السعد السامي وما يتعلق بمنصبه ، رقم ي.٢ (ورقة ٩) .

(6) Ireland, op. cit., p 13, 367.

السعدون في وزارة العدلية :

دخل السعدون الوزارة النقيبية الثانية كوزير للعدلية في ٢٤/نيسان/١٩٢٢ (١) ولكن لم تظهر بوادر اضطلاع السعدون بمنصبه الجديد الا في ٢٢/مايس/١٩٢٢ فقبل هذا التاريخ كان مستشار العدليه (دراور) هو الذي يقوم بمهام السعدون الوزاريه (٢) . ولعل هذا يرجع الى ان السعدون لم يكن قد مارس العمل الوزاري من قبل ، فكان لا بد له من فترة يتعرف على سير اعمال الوزارة ويتمرس عليها • كان (دراور) يقوم باحالة المسائل القضائيه الى البلاط الملكي نيابة عن عبد المحسن السعدون ، فيورد في تلك الاحالات سردا مفصلا للقضايا التي يريد عرضها على الملك ثم ينهي ببيان آرائه واجتهاداته القضائية (٣) •

بدأ السعدون أولا بتعقب القضايا الجنائية التي تتأخر الردود عليها من قبل البلاط ، ولاحظ ان كثيرا من القضايا العدلية كانت لا تزال عالقة بالرغم من مرور فترة طويلة عليها ، فطلب في ٤/حزيران/١٩٢٢ أن يناقش مجلس الوزراء اقتراح غلق محاكم الدولة لفترة معينة خلال الصيف لكي تتمكن المحاكم من معالجة قضايا السنوات السابقة واعداد بياناتها الاحصائية (٤) • ثم أخذ يحيل بنفسه الدعاوى الى البلاط الملكي ويعرض لسرد احداثها ويبين رأيه في احكامها استنادا الى أدلة الدعوى - كانت أغلب القضايا التي يحيلها السعدون الى البلاط تتعلق بجرائم القتل ، ذلك ان احكام الاعدام كانت لا تتم الا بموافقة الملك (٥) • ولعل أبرز ما يظهر في علاقة عبد المحسن السعدون بالدعاوى هو ظهور بوادر اسلوب الحزم الذي ستتميز به سياسة السعدون المقبلة وكذلك ظهور بوادر حرصه على تنفيذ النظام والقانون : كانت بعض حالات الاعدام لا تنفذ وذلك عندما يعفي أهل المقتول عن القاتل ، وفي مثل هذه الحالات كان الملك يحيل الى السعدون المرفقات العديدة التي تفيد انه مستعطفة تخفيف العقوبه ،

(١) حول العوامل التي ساعدت على دخوله الوزارة راجع الصفحات : ٦٥ – ٧٠

(٢) م٠و، ملفات البلاط ، ملفة تصديق الاحكام ، رقم ع/٢ (عن وثائق غير مرقمه موجوده داخل الملف) ٠

(٣) ن٠م٠

(٤) طلب السعدون ان تغلق كل المحاكم المدنية من ١٦ (تموز) ١٩٢٢ الى ٣١ (آب) ١٩٢٢ ، باستثناء محاكم الصلح فقد رأى ان تغلق من اول (اب) الى نهايته (اب) ونبه بانه سوف يوضع الترتيبات اللازمه لسماع الحالات الملحة ٠
م٠و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف الادارة العامة والاجتماعات العامة ، مجالس ، رقم 5/2/3 تسلسل : ١٣ (ورقه / ١٦١) ٠

(٥) م٠و ، ملفات البلاط ، ملفة تصديق الاحكام ، رقم ع/٢ (عن وثائق غير مرقمة موجوده داخل الملف) ٠

وبعد ان تبين له بان أمل الحصول عفوا من القاتل نرجو انه ان يؤجل التنفيذ مؤقتا . اكد السعدون في كثير من الاحيان على ضرورة اصدار ارادة ملكية بتنفيذ حكم الاعدام على بعض الاشخاص ، وكان يستند في ذلك للتأكيد على رغبته في المحافظة على المصلحة العامة في وقت كثرت فيه الجرائم ، واصبحت خطرا يهدد الامن العام ، أخبر السعدون الملك بان الشكايات حول تلك الجرائم قد تعددت وان العقوبة الرادعة الوحيدة في هذه الجرائم ما هي الا عقوبة الاعدام . وعندما يصف عبد المحسن السعدون مردودات تلك العقوبة على اساس يقول « عندما يكون معلوما ان القاتل عمدا معاقبا عليه بالاعدام سيتحرز حينئذ كثير من الاشخاص المرتشين ، هذا وان اعتقد الجمهور ان ازهاقهم نفس بشر لا يستوجب تضحية أنفسهم فانهم يقدمون نصب أعينهم كل عقوبة أخرى ستكثر الجرائم [1] » . ان اسلوب الحزم في معاقبة المجرمين والذي وجد فيه السعدون خير وسيلة للحفاظ على المصلحة العامة ، اصطدم احيانا برغبة الملك حينما تأتي مخالفة لرغبة السعدون ، وكان السعدون يمانع مثل ذلك الاختلاف بان يوجه كتابا الى البلاط الملكي يذكر فيه « نرجوكم أن تعرضوا لجلالته بانني نفيت وعرضت اقتراحاتي في هذه الدعوى ولان أترك أمر العفو لجلالته لانه صاحب العفو والامر سيدي [2] » . فتصدر الاحكام بعدها عن الملك حيث تعدل العقوبة وتحدد مدة السجن [3] . من هذا يتضح بأن رغبة السعدون في اتباع الاساليب الحازمة ظلت مكتومة خلال فترة توليه وزارة العدلية وان وجدت لها متنفسا نوعا ما في مجالين آخرين :

الاول ـ عندما كانت تلك الرغبة تعبر عن نفسها بعيدة عن رغبة الملك وصلاحياته ، وقد اقترنت هنا أيضا بحرص السعدون على تطبيق النظام والقانون كأساس لحماية المصلحة العامة . فقد تعرضت بعض الاحكام القضائية الى تدخلات من جانب مشاوري المتصرفين ، كأن يتدخل مشاور المتصرف ويبت حسم بعض القضايا وفق عرف القبائل ضاربا عرض الحائط الاحكام التي تصدرها المحاكم في ضوء قانون العقوبات البغدادي . الا أن السعدون كان يرفض حسم الدعوى بمقتضى قانون العشائر ، مستندا الى ان [4] المحاكمة

---

(1) عن كتاب وجهه السعدون الى البلاط الملكي في ١٢ (حزيران) ١٩٢٢ عدد ج/١٠٧ . م٠و ، ملفات البلاط ، ملفة تصديق احكام ، رقم ج/٢ (وثائق داخل الملف غير مرقمة) .

(2) عن كتاب وجهه السعدون الى البلاط الملكي في ١ (تموز) ١٩٢٢ عدد ج ١٧١ . م٠و ، ملفات البلاط ، ملفة تصديق احكام رقم ج ٢ (وثائق داخل الملف غير مرقمة) .

(3) عن كتاب من الملك الى السعدون في ٢/٧/١٩٢٢ ، رقم ٤/٦ ٦٠٤ ، م٠و، ملفات البلاط ، ملفة تصديق احكام ، رقم ج وثائق داخل الملف غير مرقمة) .

(4) عن كتاب السعدون الى البلاط الملكي في ١١ (تموز) ١٩٢٢ ، رقم ج/٢٢٠ م٠و ، ملفة البلاط الملكي ، ملفة تصديق احكام ، رقم ج/٢ (وثائق داخل الملف غير مرقمة) .

كانت قد انتهت وعليه لا يجب لان اخراج الدعوى عن صلاحية المحاكم الجزائية ... ان ذلك سوف لا يضع حدا للجرائم في البلاد ».

الثاني – المجال السياسي : لقد أعطى نظام الانتداب الى بريطانيا مهمة تشكيل حكومة وطنية في العراق [1] يشترط عليها قبول المشورة البريطانية حتى تصبح قادرة على القيام بنفسها . وبعد أن لمست بريطانيا موقف العراقيين الرفض لذلك النظام ، ولكي يتم التوفيق بين نظام الانتداب وبين مطالب العراقيين قر رأي الساسة الانكليز على عقد معاهدة بين بريطانيا والعراق تحوي معظم شروط الانتداب [2] . ولذلك ما ان تقدمت مباحثات المعاهدة الى وقت مبكر من سنة ١٩٢٢ حتى ظهرت معارضة الرأي العام العراقي لها بشكل واضح [3] وانعكس ذلك الموقف على صفحات الجرائد العراقية . بعد أتاحت فترة وجود السعدون في وزارة العدلية فرصة له للتعرف على ما كان يدور من مباحثات مختلفة لمواجهة الموقف الداخلي والخارجي للبلاد ، وذلك من خلال مشاركته في اجتماعات مجلس الوزراء ومساهمته في وضع الحلول للكثير من القضايا التي عالجها المجلس في تلك الفترة [4] . تحسس السعدون

---

(١) وضع العراق تحت الانتداب وفقا للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم .

(2) Ireland, op. cit, p. 338.

(3) British Report 1920-1922, p. 4.

(٤) من بين المسائل التي شارك فيها السعدون خلال وزارته للعدلية ، مسألة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد ، فقد اختير عضوا للجنة التي تشكلت في ٢٣/ايار/١٩٢٢ لاجراء الاقتصاد في ميزانية الحكومة ، كذلك ترأس اللجنة الخاصة التي تشكلت للنظر في لائحة القانون الاساسي التي رفعتها السلطات البريطانية الى الوزارة النقيبية الثانية وشارك في اجراء التعديلات المعددة على اللائحة . كما شهد بداية المحاولات التي قامت بها شركات النفط الاجنبية بغية الحصول على امتيازات خاصة في العراق ، ودعوات دار الاعتماد للحكومة العراقية بان توافق مجددا على الدخول في مفاوضات مع شركات النفط ، ووقف السعدون على مقترحات اللجان العراقية التي تألفت لمناقشة مطاليب الشركات ، واشرف على درس مسؤولية الحكومة العراقية تجاه الموظفين الاجانب ، ومن ناحية اخرى واكب السعدون علاقة العراق بالدول المجاورة راجع :

ا – م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/٥ ، السنة ١٩٢٢ الجلسة الخاصة بميزانية الحكومة (ورقة/٣٤).

ب – م.و، ملفات وزارة الداخلية ، ملف الادارة العامة والاجتماعات والمجالس رقم تسلسل : (١٣) (ورقة/١٤٩).

ج – م. و، ملفات البلاط الملكي ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/٦ جلسة مجلس الوزراء في ١٩ حزيران ١٩٢٢ (ورقة/٢٣) .

د – م. و، ملفات البلاط الملكي ، ملف مقررات مجلس الوزراء ا رقم د/٢/٧ ، لسنة ١٩٢٢، جلسة ١٠ تموز ١٩٢٢ (ورقة/١٣) .

هـ – م. و، ملفات البلاط الملكي ، ملفات مقررات مجلس الوزراء ، د/٢/١ تحوي على

المطالب عندما كانت تتلى تلك المطالب في مجلس الوزراء ، كمطلب تأسيس الاحزاب السياسية ورفع الاحكام العرفية عن البلاد وغير ذلك ، وقد احيلت اليه مثل تلك المطالب بصفته وزيرا للعدلية لمناقشتها مع وزير الداخلية ، وقام بالتفاوض مع وزير الداخلية بشأن ما يتعلق بقانون تأليف الجمعيات [1] وزانت المسائل التي تتعلق بالصحافة الوطنية وما كان يدور في مجلس الوزراء من مناقشات حولها [2] . في تموز ١٩٢٢ كانت الصحف الوطنية قد غيرت اسلوب مقالاتها من مقالات تتناول رغبات واهداف الرأي العام ، الى اسلوب يتجه الى الاساءة الى سمعة الحكومة العربية [3] . ويظهر في السرد الذي طرحه السعدون لمواجهة تلك الصحف بوادر أخرى لاسلوبه الحازم ، ففي ٦ تموز ١٩٢٢ اقترح السعدون على مجلس الوزراء غلق جريدة الاستقلال الى اجل غير محدود [4] ، ان توقعت اتباع مثل هذا الاسلوب الذي سيصدر باتخاذه ستتضح جليه عندما يتسلم السعدون منصب وزارة الداخلية في الوزارة النقيبية الثانيـــة .

السعدون في وزارة الداخلية (١٩٢٢/٩/٣٠ ـ ١٩٢٢/١١/٦) :

سعت الوزارة النقيبية الثانية الى عقد المعاهدة البريطانية العراقية ، وقد وقعت في حراجة موقفها مع الجماعات الوطنية المعارضة للمعاهدة ، لذلك وجدت الوزارة في كتاب الملك الموجه الى سكرتارية مجلس الوزراء في ١٤ آب ١٩٢٢ فرصة للتخلص من موقفها الحرج . ففي الجلسة الوزارية المنعقدة في ١٤ آب ١٩٢٢ فسر الوزراء عبارات الملك ، التي كانت تستحث الهمم ، على انها عدم اعتراف بقدرة الوزارة القائمة في مجابهة الاوضاع الداخلية ، فرفع كل من توفيق الخالدي (وزير الداخلية) وساسون حسقيل (وزير المالية) وعبد المحسن السعدون (وزير العدلية) وجعفر العسكري (وزير الدفاع) وصبيح نشأت (وزير الاشغال والمواصلات) وعبد الحسين الشهرستاني (وزير المعارف) استقالاتهم . امتنع رئيس الوزراء (عبد الرحمن النقيب) عن قبول استقالة الوزراء . وناشد الملك في ١٦ آب ١٩٢٢ بصدور ارادة ملكية تؤيد ثقة الملك بالوزارة [5] . وبما لم يحدث

عدة ملفات والملف الذي استخدمنا يبدأ في ١٩٢٢/٤/٩ وينتهي في ١٩٢٢/٥/٣ (ورقة ١٩) .

(1) م. و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/٥ ، لسنة ١٩٢٢ ، جلسة ٢٢ ايار ١٩٢٢ (ورقة/٣١) .

(2) م. و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/١ ، (ورقة/٣٢) .

(3) الاستقلال ، ٣ تموز ١٩٢٢ .

(4) م. و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/٧ ، جلسة ٦ تموز ١٩٢٢ (ورقة/٨) .

(5) عن كتاب رئيس الوزراء الى الملك بتاريخ ١٦ آب ١٩٢٢ .
م. و. ملفات البلاط ، ملف رقم ج/٩ ، بدون عنوان ، توجد عدة ملفات تحمل نفس الرقم والملف المشار اليه (مفتوح ١٩٢٢/٣/٢ ـ ١٩٢٢/١٠/١٦) ، (ورقة/٣٣) .

الملك على هذا الطلب بعدم التعيين الى الملك باستقالته في ١٩/آب/١٩٢٢ [١] .
هذا ولما كانت الوزارة النقيبية الثانية تسعى الى عقد المعاهدة البريطانية العراقية ، فقد قرر المندوب السامي أن يتحرك بسرعة لاعادة تأليف الوزارة النقيبية مرة أخرى لان دورها في مفاوضات المعاهدة يفترض ان تكون موجودة لتوقيع المعاهدة ، اذ من الصعب تهيئة وزارة توقع على المعاهدة من دون اعادة اطلاع على ما تم من المشاورات قبل تسلمها مقاليد الامور [٢] . اضافة الى أن المندوب كان قد ضمن قبول الوزارة النقيبية الثانية للمعاهدة منذ صدور قرارها بذلك القبول في ٢٥/حزيران/١٩٢٢ [٣] . ولكي يهيء المندوب السامي جوا جديدا يسمح بتشكيل الوزارة استغل فرصة عدم وجود حكومة عراقية،ومرض الملك بالزائدة الدودية ووجه ضربة شديدة للمعارضة ، فالغى الحزبين السياسيين (الوطني والنهضة) ، وعاقب وقبض على عدد ممن كانوا أكثر السياسيين عنفا ، وأراح بعض المتطرفين الذين أطيرت وطنيتهم نحيرا للمعارضة وقام بقصف بأديسي للخارجين على طاعة الحكومة في الديوانية والمنتفق [٤] . ساعدت تلك الاجراءات التي قام بها المندوب السامي على خلق جو مناسب لتشكيل الوزارة مرة أخرى . أقنع المندوب السامي الملك بتكليف (النقيب) بتشكيل وزارة جديدة ، وقبل أن يصدر الملك ارادته الى النقيب بتأليف الوزارة أمكن افهام الوزراء المرشحين بالخطة السياسية التي تريد الحكومة البريطانية السير بموجبها . وتم ذلك عن طريق كتاب غير رسمي بعث به [٥] المندوب السامي (برسي كوكس) الى الملك ، وأحاله الاخير الى الوزراء المرشحين .

كلف الملك (عبد الرحمن النقيب) في ٢٨/أيلول/١٩٢٢ بتشكيل وزارة جديدة . ولم تكن هيئة الوزارة الجديدة التي تشكلت في ١٩٢٢/٩/٣٠ تختلف عن الوزارة السابقة سوى في: (محمد علي فاضل) وزيرا للاوقاف وتبادل توفيق الخالدي (وزير الداخلية السابق) وعبد المحسن السعدون (وزير العدلية السابق) منصبيهما [٦] . ولم نعثر بين المصادر التي وقعت في أيدينا على السبب الذي

---

(١) د.ك.و، كتاب استقالة النقيب في ١٩ آب ١٩٢٢ ، (ورقة/٣٠) .

(٢) الريحاني ـ امين ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٢٧٥ .

(٣) قرارات مجلس الوزراء ، (تموز ـ كانون الاول ١٩٢٢) ، سري خاص بالحكومة (مطبعة الحكومة ـ بغداد ١٩٢٩) ص ٦٩ .

(4) British Report 1922-1923, p.14.

(٥) عن كتاب المندوب السامي الى الملك في ١٨ ايلول ١٩٢٢ بدون رقم م.و، ملفات البلاط ، ملف مفاوضات المعاهدة العراقية ـ الانكليزية ، (تحمل الملف تسلسل : ٣١) ، (ورقة/٣١٨ ، ٣٢٠) .

(٦) تكونت هيئة الوزارة النقيبية الثالثة التي تشكلت في ١٩٢٢/٩/٣ ، من : عبد الرحمن النقيب (رئيسا للوزراء) وعبد المحسن السعدون (وزيرا للداخلية) ، ساسون حسقيل (وزيرا للمالية) ، توفيق الخالدي (وزيرا للعدلية) ، جعفر العسكري (وزيرا للدفاع) ، صبيح نشأت (وزيرا للاشغال والمواصلات) ، محمد علي فاضل (وزيرا للاوقاف) ، جريدة العراق ٣٠ ايلول ١٩٢٢ .

حدا بالنقيب الى ان يكلف عبدالمحسن السعدون بوزارة الداخلية بدلا من وزارة العدلية هذه المرة . ولكن يمكن القول ، بعد القاء نظرة على عملية تأليف الوزارة الجديدة وظروف تشكيلها ، ان النقيب اراد ان يظهر شيئا من التغيير في تشكيل وزارته الجديدة مع حرصه على الاحتفاظ بمعظم اعضاء وزارته السابقة .

كانت الفترة ، التي قضاها السعدون كوزير للداخلية في وزارة النقيب الثالثة ، قصيرة ، فهي أقصر من العمر القصير الذي تميزت به الوزارة نفسها (1) . ولكن مع هذا يمكن القول بان هذه الفترة قد أعطت السعدون فرصة أوسع للتعرف على دقائق ما كان يجري في الامور الداخلية للبلاد . اذ كانت تصل الى وزارة الداخلية تقارير المفتشين الاداريين وتقارير دوائر المتصرفين الاسبوعية أو النصف اسبوعية أو النصف شهرية ، تشرح أحوال العشائر و التسويات التي تتم في منازعاتهم وحماية الحدود و الامن وحركات الموظفين الاداريين وكل ما يتعلق بالواردات و الصحة والري و المواصلات ... الخ (2) . فكان بالامكان التعرف من خلال تلك التقارير على أوضاع البلاد الداخلية من زاوية أوسع . وانطلاقا من تلك الاوضاع بدأ السعدون خلال هذه الفترة نهجا سياسيا يتضح بوضوح في علاقته ، كوزير للداخلية ، بانتخابات المجلس التأسيسي .

نهج السعدون السياسي وانتخابات المجلس التأسيسي :

الزم نظام الانتداب بريطانيا بوضع قانون أساسي للعراق ، بمشورة حكومة وطنية ، في مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات (3) ، ثم جاءت توصيات حكومة لندن في ١٧ حزيران ١٩٢٠ بأن يلتئم مؤتمر عام ممثل لجميع أهالي العراق ، ينتخب أعضاؤه باختيارهم ، ويؤخذ استشارته في اقرار ذلك القانون (4) . اتجهت أنظار العراقيين الى المؤتمر العراقي ، الذي أخذ يسمى فيما بعد بـ (المجلس التأسيسي) (5) ، فقد كان الوطنيون يأملون من انعقاد المجلس تقرير شكل الحكم وترسيخ المؤسسات الدستورية التي تكفل سيادة البلاد وتحدد العلاقة مع بريطانيا ، بينما كانت بريطانيا تأمل أن يكون المجلس مجالا لترسيخ أساليب ادارتها

---

(1) استقالت الوزارة النقيبية الثالثة في ١٦/١١/١٩٢٢ ، وكان السعدون قد استقال من الوزارة في ٦/١١/١٩٢٢ .

(2) م. و، ملفات وزارة الداخلية ، ملف تقارير اسبوعية ، E 5/48/2 ، م. و، ملفات وزارة الداخلية ، ملف تقارير نصف شهرية ، رقم S/34/2/M (تسلسل/١٤٥) .

(3) انظر لائحة الانتداب البريطاني على العراق : جريدة العراق ، ٣ ايار ١٩٢٠ ، عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال (بغداد – ١٩٦٧) ص ٢٢٢ .

(4) جريدة العراق ، ٢١ حزيران ١٩٢٠ .

(5) راجع تفاصيل ما يتعلق بالمجلس التأسيسي : اطروحة محمد مظفر هاشم الادهمي ، المجلس التأسيسي العراقي ، اطروحة تقدم بها الى كلية الآداب وعمادة الدراسات العليا عام ١٩٧٣ .

وسياستها في العراق على ضوء [1] ما تضمنته نصوص المعاهدة .

في اوائل عام ١٩٢٢ كان العراقيون يتهمون بريطانيا بانها تتعمد تأجيل انتخابات المجلس التأسيسي الى ما بعد المفاوضات حول المعاهدة وذلك لتجعل الدستور مؤسسا على مواد المعاهدة لا المعاهدة مؤسسة على مواد الدستور [2] . وكانت الصحف العراقية مهتمة بموضوع المطالبة بدعوة اجتماع المجلس التأسيسي المنتظر لاجل ان تكون في وسعه التعبير عن رغبات البلاد [3] ، أما البريطانيون فقد احتجوا بأن صعوبة انتخاب الممثلين عن العشائر وموقف المناطق الكردية وكذلك الخطر التركي [4] على الحدود الشمالية ، الذي كان يمنع الناس من التصريح بأفكارهم ، ثم مناهضة مجتهدي الشيعة للمعاهدة ، كل ذلك أدى الى تأخير نشر قانون الانتخاب [5] وتأجيل انتخابات المجلس التأسيسي . بينما اكد واقع الحال بأن اجراء الانتخابات ظل مرهونا بتوقيع المعاهدة . حين توجس الوطنيون نوايا بريطانيا في انعقاد المجلس التأسيسي ، وحين لمسوا عدم تقيد السلطات البريطانية بالشروط التي وضعوها ونشرت في الصحف ، لضمان حرية الانتخابات [6] ، قرروا خلال اجتماعاتهم الوطنية في آب ١٩٢٢ نبذ المعاهدة ورفض الاشتراك في الانتخابات العامة لمجلس التأسيسي [7] وظهرت فتاوى رجال الدين التي حرمت على المسلمين الاشتراك في الانتخابات ونشرت فتوى العامة لكل من يحط من شرف الاستقلال . استقالت الوزارة النقيبية الثانية في ١٩/آب/١٩٢٢ [8] ، وقد أعطى استقالة الوزارة زخما للمعارضة الوطنية وخاصة الحزبان السياسيان (الوطني والنهضة) اللذان كانا مندمجين كثيرا بدافع من اثبات الوجود ، بعد أن

---

(١) مقابلة شخصية مع محمد مهدي كبه بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٨ .

(٢) البصير ، محمد مهدي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٣٥٧ .

(٣) جريدة الاستقلال ٩، ١٨، ١٩ /مارت/ ١٩٢٢ و٩ تموز ١٩٢٢ ،
جريدة دجلة ٢٢، و٢٥ شباط و١٩ نيسان ١٩٢٢ .
جريدة العراق ٢٦ كانون الثاني و١ شباط و٢٧ نيسان ١٩٢٢ .

(٤) الموقف في المناطق الكردية : راجع الملحق رقم (١) ! الخطر التركي على الحدود الشمالية راجع الملحق رقم (٢) .

(٥) ارادت السلطة البريطانية اجراء الانتخابات وفق قانون الانتخاب التركي الذي نقحته لجنة مؤلفة من نواب العراق السابقين في ١٩٢٠/١١/٤ ، لم يعلن عن ذلك القانون الا في ١ (ايار) ١٩٢٢ . جريدة العراق ، ٢ (مايو)١٩٢٢ ،

British Report, 1920

فيضي ـ سليمان ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٦) طالب الوطنيون بضرورة وجود احزاب سياسية ورفع الادارة العرفية ، كما طالبوا الذين يعملون على انتخاب انفسهم ببسط مناهجهم السياسية .
جريدة العيد ٤و٩ (مايو) ١٩٢٢ ، جريدة الاستقلال ٩ و ١٢ (مايو) ١٩٢٢ .

(٧) المفيد ١٨ (آب) ١٩٢٢ .

(٨) راجع / ص ٨٣ .

سمح بأخبارهما [1] حديثاً ، اذ راح الحزبان يصوران استقالة الوزارة النقيبية الثانية على انها نتيجة طبيعية لجهودهما [2] . واصدر الحزبان في ٢١ آب ١٩٢٢ منشورات حماسية يحتجون بها على النفوذ البريطاني ، في وقت أخذت فيه البرقيات ترد الى المسؤولين من مدن عديدة مطالبة رفض الانتداب [3] . وقد احتلت تلك البرقيات مركز الصدارة في صحف الوطنيين الذين استخدموها في حملتهم ضد المعاهدة مما زاد ذلك من قلق السلطات البريطانية [4] . كما وحدث أن أهين المندوب السامي (برسي كوكس) بصورة متعمدة من قبل المتظاهرين ضد الانكليز وذلك عندما كان متجها الى البلاط في ذكرى تتويج الملك فيصل ، وبنفس الوقت أخذت علامات الاضطراب تظهر ثانية في مناطق الفرات [5] . خلال هذا الوضع المضطرب جدت تدابير المندوب السامي ، وقد رأينا كيف ادت تلك التدابير الى اضعاف المعارضة وخلق جو جديد سمح بتشكيل الوزارة النقيبية الثالثة .

تألفت الوزارة النقيبية الثالثة وسعيها لتمرير المعاهدة [6] . فتمكنت من توقيعها في ١٠/١٠/١٩٢٢ [7] بعد ان طمئنت في خلاصة ان دخول العراق في عصبة الامم سينهي الانتداب الغير مرغوب فيه [8] . نصت المادة الثامنة عشرة من المعاهدة العراقية على أن المعاهدة تصبح نافذة المفعول حالما تصدق من قبل الجانبين البريطاني والعراقي بعد قبولها من المجلس التأسيسي [9] . ولذلك كانت الخطوة التالية التي ستشرع بها الحكومة العراقية والسلطات البريطانية في العراق هي العمل على اجتماع المجلس التأسيسي .

---

(١) يذكر التقرير البريطاني : « بعد ان صدر قانون الجمعيات في بداية آب ١٩٢٢ ، اجيزت ثلاثة احزاب في الاسبوع الثاني من ذلك الشهر الاول (الحزب الوطني) ، الذي كان سكرتيره الحاج جعفر ابو التمن . الثاني (حزب النهضة) الذي كان مسؤولا عنه بصورة اسمية اثنان من شيعة بغداد (امين جلبي الجرجفجي وعبد الرسول افندي كبه) ولو انه كان يعتقد بان الروح المحركة كان السيد (محمد الصدر) الثالث (الحزب الحر) ، مثل المعتدلين وكان يرئسه محمود افندي الكيلاني الابن الاكبر للنقيب » .

British Report 1922-1823, pp.15-16

(٢) الريحاني - امين ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ .

(٣) البصير - محمد مهدي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٦٤ .

(4) Elizabeth Burgoyne Bell from her personal papers, 1914-1926, Vol 1, London, 1961) p,27.

(5) "Percy cox Historical summary" in Lady Florence Bell, The Letters Gertrude Bell, Vol. 2 (London, -927) p. 536, Hereafter cited as Bell s etters

(6) British Report 1922-1923, p. 14.

(٧) م.و . ملفات البلاط . ملف مفاوضات المعاهدة العراقية - البريطانية تسلسل ٣١ (ورقة / ٣٣١) .

(8) Longrigge, op. cit , p. 142.

(٩) مجموعة المعاهدات والاتفاقات المعقودة بين العراق وبريطانيا ، وزارة الخارجية (مطبعة الحكومة - ١٩٦١) ، ج ٤ ، ص ٣٤ .

محسن السعدون نفسه وزيرا للداخلية ، أي ذو علاقة مباشرة بمجريات الامور الداخلية ، المشاكل التي ستواجهها الوزارة النقيبية الثالثة بعد أن تمكنت من توقيع المعاهدة الانكليزية ـ العراقية وبقي عليها ضرورة الالتزام بنصوص تلك المعاهدة التي نصت بوجوب تشكيل المجلس التأسيسي . لمس السعدون عن قرب بأن سياسة الوزارة النقيبية الثالثة كان لا بد لها أن تصطدم بالمعارضة التي استمرت في معارضتها للمعاهدة العراقية ـ الانكليزية . وبالفعل بدأ تحرك المعارضة ينشط ويزداد حده ، وكان من الطبيعي ان يوجه ذلك النشاط نحو مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي التي كان على الحكومة احرازها . اعتقدت المعارضة بأن الانتخابات اذا تمت واجتمع المجلس التأسيسي فسوف يصادق هذا المجلس على المعاهدة وسيكبل العراق بقيودها [1] ، لذلك حاولت المعارضة عرقلة سياسة الوزارة واحراج موقفها والعمل على استقالتها مرة أخرى .

في وسط الاعداد لوسائل مواجهة القوى المعارضة برز تحرك عبد المحسن السعدون ، فلم يؤثر السكوت وانتظار استقالة الوزارة مرة أخرى تحت ضغط القوى المعارضة وانما اقترح على مجلس الوزراء في ١٩٢٢/١٠/١٤ ، أي بعد اربعة أيام فقط من توقيع المعاهدة ، الشروع بانتخابات المجلس التأسيسي ، وقد لاقى اقتراحه قبولا بالاجماع من قبل المجلس [2] ، وعرض بعد ذلك على الملك بصورة مستقلة حيث صدرت ارادة ملكية في ١٩٢٢/١٠/٢١ أوكلت الى السعدون تنفيذ قرار مجلس الوزراء والشروع في الانتخابات في ١٩٢٢/١٠/٢٤ طبقا للنظام المؤقت لانتخاب المجلس التأسيسي الصادر في ٤/آذار/١٩٢٢ [3] . شرع السعدون باتخاذ الخطوات الضرورية لبدء عملية الانتخابات العامة ، فبعث بتعميم الى المتصرفين يطلب اليهم الاهتمام باجراء الانتخابات وتطبيق أحكام النظام المؤقت لانتخابات المجلس التأسيسي ، ودعوة ممثلي الامة ومفكريها وابناء الوطن جميعا الى التضامن والتعاضد والتزام السكينة في اتباع قانون الانتخاب ، كما أوصاهم باتباع خطة الحياد التام بموظفي الحكومة في الانتخابات وعدم التعصب والمحاباة الى أي جماعة . أكد السعدون تلك التعليمات في ١٩٢٢/١٠/٢٤ [4] . ولكي تواجه قوة المعارضة التي ستقف بشدة ضد عملية اجراء الانتخابات صرح بالاسلوب الذي كان يعتقد بأنه الاسلوب المناسب لتنفيذ سياسة الحكومة رأى السعدون أن من

---

(١) كبة ـ محمد مهدي ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

(٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملفة مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/١٠ ، جلسة ١٩٢٢/١٠/١٤ ، (ورقة / ١١) .

(٣) ن.م ، جلسة ١٩٢٢/١٠/٢٧ (ورقة / ١٩) .

(٤) جريدة العراق ، ١٩٢٢/١٠/٢١ ، ١٩٢٢/١٠/١٤ .

الحكومة اتباع سياسة حازمة تجاه القوى المعارضة وحملها على الاستجابة لرغبات
الحكومة والانصياع لأوامرها (1) . ولم يكن الدافع وراء سياسته تلك الاسلوب هو
كرهه للمعارضة الوطنية ورغبته في تطبيق السياسة التي تنسجم مع العناصر
المرتضية . ولم يكن السعدون يجهل الدافع الحقيقي الكامن وراء موقف المعارضة
من اجراءات الحكومة . ادرك السعدون تماما ان الدافع الرئيسي وراء الاستياء العام
في العراق هو اعلان الانتداب على البلاد ، وان ذلك الاستياء الشديد والشعور الذي
ابداه اهالي العراق بطرق متعددة هو الذي كان وراء تبديل بريطانيا لواجهة سياستها
عن طريق عقد معاهدة مع العراق لمدة من الزمن . كان يدرك ايضا ان احكام تلك
المعاهدة جاءت بما لا يتفق والسيادة الوطنية ، فكان يرى بانه سوف لن تسكن
الافكار وتهدأ الخواطر الا بعد اجراء تغيير في صيغة العلاقات البريطانية ـ
العراقية (2) . تعد اغلب الحوادث التي سنتطرق اليها في هذا البحث ومما لا يقبل
الشك ، ان السعدون كان يشارك الجماعات الوطنية اهدافها وتطلعاتها في
الاستقلال والتخلص من السيطرة الخارجية ولكنه كان يختلف عنها في الوسيلة
التي تقرب العراقيين من تلك الاهداف . فقد كان السعدون يرى ان العناصر الضرورية
التي يجب أن يقوم عليها الحكم الوطني المستقل لا زالت غير مؤهلة ، ومحضرة ،
الى درجة تساعدها على تحمل مسؤولية البلاد مباشرة . ولم يكن عدم امكانية تحمل
مسؤولية من قبل ابناء البلاد منحصرة في نظر السعدون على عدم اهليتهم وقلة
خبرتهم ، فقد كان يرى ان خطر الاتراك ما زال محدقا . وتطلع الاتراك نحو مركز
العراق وعتباته المقدسة تظهر بين حين وآخر بشكل واضح . واعتقد السعدون ايضا
بان مطامع فرنسا في سوريا بعد دخولهما ظافرا الى دمشق سنة ١٩٢٠ تهدد كيان
العراق . كذلك تهدده ما موجود من اختلافات بين العائلة الهاشمية والعائلة
السعودية . رسم السعدون في ذهنه صورة للنتائج المترتبة على استلام العراقيين
مسؤولية مقدراتهم مباشرة ودون ان يحصلوا على اية مساعدة من بريطانيا لصد
الخطر الخارجي او لتأمين الامن الداخلي ، فرأى ان النتيجة هي انتشار الفوضى في
الداخل وضعف الدولة في الخارج حيث تصبح طعمة للدول المحيطة بها مما يضطر
بريطانيا الى ان تتدخل في الامر وتحتفظ بالبصرة كمركز هام لمصالحها
الامبراطورية . فكان يجب ، حسبما يعتقد ، ان تتبع في هذا البلد سياسة صيغتها
التفاهم والتعاون مع بريطانيا والاستفادة من مساعدتها في الداخل والخارج حتى
اذا وافى الوقت الذي تتوفر فيه عناصر كاملة لاخذ المسؤولية وتتركز الروح الوطنية
بصورة كاملة ، لذلك حينئذ سيتقلص النفوذ البريطاني تدريجيا حتى يزول من هذه

(1) British Report 1911-1923, p. 27.

(٢) في رسالة بعثها السعدون الى المعتمد السامي في ١٩٢٦/١/٩ تذكر فيها تعاصي العلاقات الانكليزية ـ العراقية .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف رقم ج/٩ ، بدون عنوان ، توجد عدة ملفات تحمل نفس الرقم ، والمقصود هنا الملف المفتوح في ١٩٢٦/٣/٢٨ والمغلق في ١٩٢٦/٦/١ (ورقة / ٧٧) .

البلاد (١) • ومن هذا المنطلق وجد السعدون في اجتماع المجلس التأسيسي فرصة لقيام أجهزة دستورية يمكن استغلالها بعد ذلك للتمرف من الاماني الوطنية مستعى الى اجراء الانتخابات •

لم تكد تبدأ الانتخابات حتى تنادى الوطنيون للعمل على مقاطعتها وقاموا بحملة دعائية واسعة في سبيل ذلك ، فاتصلوا برجال الدين ، واستصدروا من الشيخ مهدي الخالصي وباقي علماء الدين فتاوى شرعية بتحريمها (٢) ، ظهرت فتاوى رجال الدين في كربلاء والنجف في يوم ٨/ت٢/١٩٢٢ وامتد تأثيرها الى المناطق الاخرى (٣) • والى جانب هذه الفتاوى صدرت ايضا اعلانات غير موقعة من جهة معينة تحث على الانصياع الى فتاوى رجال الدين في كربلاء والنجف والكاظمية (٤) ، فأدى ذلك الى ان تتوقف الانتخابات في المراكز الشيعية حيث استقالت اللجان الانتخابية في النجف والكربلاء والحلة والكوفة ، وأعلن الوطنيون في الكاظمية عن ممثليهم في تأليف تلك اللجان (٥) ، وفي بغداد واجه تشكيل الهيئة التفتيشية بعض الصعوبات (٦) أيضا •

لقد أيقظت تلك الاوضاع في ذهن السعدون الماضي القريب لموقف المعارضة في شهر آب ١٩٢٢ وكيف انه أدى الى حراجة موقف الحكومة واستقالتها ، كما أدى الى ضرب المعارضة بعنف من قبل المندوب السامي ، وكيف ان موقف المعارضة حينذاك لم يؤد الى أي تقرب نحو الاهداف التي طالبت بها ، بل على العكس اغلقت الاحزاب وأسكتت الصحف ، وألقي القبض على بعض الوطنيين وتم ترحيلهم الى خارج العراق في الوقت الذي تشكلت فيه الوزارة النقيبية الثالثة التي لم تختلف في الشكل والمضمون عن الوزارة المستقيلة (٧) • ان مثل هذا التاريخ القريب لحركة المعارضة كان كفيلا بأن يذكي ذهنية السعدون بأن الاسلوب القائم على أساس التعاون مع الانكليز ، في هذه المرحلة ، هو الاوفق وانه لا بد أن تتبع الحكومة سياسة حازمة تجاه المعارضة • على أي حال لم تتبن حكومة النقيب أسلوب السعدون القائم على سياسة الحزم ، وأدى ذلك الى استقالة عبد المحسن السعدون من وزارة الداخلية في ٦/١١/١٩٢٢ (٨) ، عندما أحس بأن الحكومة أصبحت ضعيفة جدا أمام المعارضة •

---

(١) السويدي ـ توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ ـ ١٨١ •

(٢) كبة ـ محمد مهدي ، المصدر السابق ، ص ٣٦ •

(3) British Report 1911-1923, p. 26.

(٤) الادهمي ـ محمد مظفر ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٥١ •

(5) Ireland, op. cit., p. 391.

(٦) جريدة العاصمة ، ٥/١٢/١٩٢٢ •

(٧) راجع : ص ٨٤

(8) British Report 1922-1923, p. 27.

الوضع العام عند تشكيل الوزارة السعدونية الاولى

أسفرت الحوادث التي اعقبت استقالة السعدون من وزارة النقيب الثانية عن توقعاته ، فقد اضطرت الوزارة الى الاستقالة في ١٦/١١/١٩٢٢ ، ومع ان النقيب تذرع باعتلال صحته حين قدم استقالته (١) الا ان السبب الرئيسي في استقالته كان شدة المعارضة (٢) ، ولكي يقف تيار المعارضة عند حده كلف السعدون بتشكيل الوزارة في ١٨/ت٢/١٩٢٢ (٣) ، وفي ٢٠/١١/١٩٢٢ رفع السعدون أسماء وزارته الى الملك وكانت تضم (٤) : ناجي بك السويدي وزيرا للعدلية ، ساسون حسقيل وزيرا للمالية ، ياسين الهاشمي وزيرا للاشغال والمواصلات ، الحاج عبد المحسن آل جلبي وزيرا للمعارف ، عبد اللطيف المنديل وزيرا للاوقاف (٥) . وجدت السلطات البريطانية في العراق بالوزارة الجديدة ممثلة في شخص عبد المحسن السعدون ، اذ وجدت فيه الرجل المناسب لتنفيذ سياستها المتفق عليها (٦) . وهذا يعني أن موقف السعدون من انتخابات المجلس التأسيسي ومن المعارضة عندما كان وزيرا للداخلية ، لم تغرب عن بال السلطات البريطانية . كذلك لم تغرب عن بالها أن السعدون كان يستطيع أن يتقدم بقول ، فهو الذي قدم اقتراحا في ٦ تموز ١٩٢٢ - أي عندما كان وزيرا للعدلية في وزارة النقيب الثانية - الى مجلس الوزراء بغلق جريدة الاستقلال لاجل غير محدود ، وذلك عندما نشرت الجريدة مقالات مضرة مسيئة للحكومة (٧) . ولكن الشيء المهم الذي

---

(١) عن كتاب استقالة عبد الرحمن النقيب .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف تأليف الوزارة الرابعة ، رقم ج/١ ، وثيقة موقعة بخط النقيب (ورقة / ١) .

(٢) لم تكن المعارضة السبب الوحيد في استقالة الوزارة النقيبية الثانية ، فقد اضافت مشكلة الموصل واستقالة محسن شلاش بنفس اللحظة التي استقال فيها السعدون ، ثم ترك وزارة الدفاع شاغرة بمغادرة جعفر العسكري الى لندن لحضور مؤتمر لوزان ، اضافت اسبابا اخرى لاستقالة الوزارة .

Bell's letter's, "Historical summary, by Percy cox", Vol 2,p 539, British Report, 1922-1923, p. 27.

(٣) عن كتاب التكليف الذي وجهه الملك الى عبد المحسن بتاريخ ١٨/١١/١٩٢٢ م.و ، ملفات البلاط ، ملف تأليف الوزارة الرابعة ، رقم ج/١ (ورقة/٣) ، جريدة العراق ، ١٨/١١/١٩٢٢ .

(٤) عن وثيقة بخط السعدون وتوقيعه مقدمة الى الملك في ٢٠/١١/١٩٢٢ رقم ١٠٢٨ ، م.و ، ملفات البلاط ، ملف تأليف الوزارة الرابعة للحكومة العراقية ، رقم ٣/٢ (ع) ، (ورقة/٤) .

(٥) اضيف الى تلك الاسماء ، اسم (نوري سعيد) كوكيل لوزارة الدفاع في الارادة الملكية الصادرة في ٢١/١١/١٩٢٢ م.و ، ملفات البلاط ، ملف تأليف الوزارة الرابعة للحكومة العراقية ، رقم ٣/٢ (ع) ، (ورقة/٥) .

(6) Burgokne, op. cit , p. 302

(٧) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/٧ ، جلسة ٦ (تموز) ١٩٢٢ (ورقة/٨) .

يلفت الانتباه هنا هو أن هذا الارتياح والترحيب بالوزارة السعدونية الاولى من قبل السلطات البريطانية لم تكن منبعثه رغبة بريطانيا باجراء الانتخابات ، وبان السعدون هو الرجل المناسب لاتمام الانتخابات ، ذلك ان بريطانيا في هذه الفترة لم تكن راغبة في الحقيقة باجراء الانتخابات ، فقد كان واضحا لدى بريطانيا بان استمرار الانتخابات ونتائجها سيكون في صالح تركيا التي طلبت تطالب بولاية الموصل [1] ، ذلك ان بريطانيا لم تكن تجهل حقيقة شعور سكان الولاية وتخوفهم من العودة الى احضان الاتراك وبالتالي عدم مساهمتهم في الانتخابات ، وهو امر سيدعم حجة تركيا في الموصل ، وربما سيساعدها على كسب القضية في عصبة الامم التي عزمت بريطانيا ان توكل اليها مهمة الفصل فيها ، لذلك كان من راي الحكومة البريطانية أنه لا يمكن عمليا اجراء الانتخابات ، في تلك الفترة ، الى ان يتم التوصل الى قرار في مسألة ولاية الموصل [2] • كان الباعث الحقيقي للارتياح هو ان وزارة السعدون ستتولى مهمة الاصطدام المباشر بالجمعيات الوطنية ، فعندما تقوم الحكومة العراقية بتوجيه يد الردع الى المعارضة بالنيابة عن المندوب السامي فان أقل ما يؤدي ذلك هو اقتسام مسؤولية ردود الفعل العام بين الحكومة العراقية وبين السلطات البريطانية الهادفة الى تقليص التزاماتها وتخفيف مسؤولياتها في العراق •

أما البلاط الملكي فقد اندفع لهذا التكليف لسببين • الاول هو أن عبد المحسن السعدون كان حينذاك مؤيدا كبيرا للملك ، والثاني هو كونه غير منتمي للحزب الحر المعتدل الذي كان يسند وزارة النقيب والذي أثبت فشله في ادارة الامور فوصفه الملك بالخمول [3] وحاول حله • هذا اذا أضفنا ان البلاط كان يتوجس من مجيء السعدون الى الوزارة ما كانت تتوخاه السلطات البريطانية ايضا •

عندما بدأ السعدون مهام وزارته الاولى كان وضع العراق الداخلي قد امتاز بشدة الخلاف القائم بين المعارضة والحكومة [4] ، فقد استمرت القوى المعارضة تحاول عرقلة انتخابات المجلس التاسيسي وتعترض على شرعيتها [5] ، كما كانت بعض المناطق الكردية في الشمال في وضع مضطرب مهدد بالانفصال [6] • أما

---

(1) للوقوف على طبيعة العلاقة بين تركيا والعراق في الفترة التي سبقت تشكيل الوزارة السعدونية الاولى ، راجع الملحق رقم (٦) •

(2) عن كتاب سري من المندوب السامي الى الملك فيصل في ٩ (حزيران) ١٩٢٣ بدون رقم : ملفات البلاط ، ملف سير الانتخابات للمجلس التاسيسي • رقم د/٦/٢ (ورقة/٢٢و٢٣) •

(3) Burgoyne, op. cit., p. 302.

(4) السويدي ـ توفيق ، المصدر السابق ، ص ٩١ •

(5) جريدة العاصمة ، ٢١ (كانون الاول) ١٩٢٢ •

(6) للوقوف على الاسباب التي ادت الى اضطراب الاوضاع في المناطق الكردية راجع الملحق رقم (١) •

الترك بعد ازدياد مطامعهم بولاية الموصل بعد ان انهت هدنة (مودانيا) في تشرين الثاني ١٩٢٢ الحرب الوثنانية التركية [1] . وكانت صلات العراق ببقية الدول محدودة متوقفة على مدى تجاوب الحكومة العراقية مع السلطات البريطانية [2] ، وفوق كل هذا ازمة مالية كان على الوزارة مهمة مواجهتها [3] . وبمعنى آخر لم تكن هناك عوامل تدعو الى ان يبدأ عبد المحسن السعدون سياسته التي تبناها عندما كان وزيرا للداخلية [4] ، والقائمة على اساس التعاون مع الانكليز وتتبع سياسة حازمة تجاه القوى المعارضة . بل احد يرى بأن انجاز الانتخابات وافتتاح المجلس التأسيسي هو ربح سياسي عظيم وعلى العراق ان لا يضيع مثل ذلك الربح [5] ، لاعتقاده بأنه ما لم يكن للبلاد كيان مشروع يستند في قسمه من نواب منتخبين انتخابا قانونيا ، يحق لهم ان يتكلموا باسم البلاد ويرفعوا صوتهم عاليا فلا خير يرجى للاصلاح وللحصول على الاستقلال [6] . ومن هذا المنطلق استمر السعدون على سياسة اجراء الانتخابات مهما كلف الامر .

السعدون وانتخابات المجلس التأسيسي :

في نفس اليوم الذي قدم فيه السعدون أسماء وزرائه الى الملك ، وصل الى الملك كتاب من دار الاعتماد يحث على معاقبة من يسيرون العشائر بموجب المواد ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ من قانون الانتخاب ، ويصرح ان تنشر الحكومة بيانا تلفت فيه نظر الناس الى تلك المواد [7] . استجاب السعدون لطلب دار الاعتماد فأكد منهاج وزارته الذي نشر في ٢٤ تشرين الثاني/١٩٢٢ بأن الحكومة ستستند الى احكام تلك المواد لمنع التدخلات غير القانونية في الانتخابات الجارية [8] . وقد جاء دليل عزم الحكومة على تنفيذ تهديدها على أثر الاجتماع الذي عقد في (سينما رويال — في بغداد) يوم ٣٠/١٢/١٩٢٢ لانتخاب أعضاء الهيئة التفتيشية ، فقد طالبت السلطات الحكومية باجراء التحقيقات والتعقيبات القانونية بحق المحامي داود

(١) راجع الملحق رقم (٢) .

(٢) سيظهر لنا خلال الصفحات القادمة ان الحكومة البريطانية كانت تلعب الدور الاول في علاقات العراق الخارجية بصفتها دولة منتدبة وان كان ذلك الانتداب قد تستر بالملاحظات التي اعطتها معاهدة ١٠/١٠/١٩٢٢ لبريطانيا .

(٣) للوقوف على الوضع المالي للعراق قبل تشكيل الوزارة السعدونية الاولى ، راجع الملحق رقم (٣) .

(٤) راجع / ص ٨٩ — ٩٠

(٥) الشرقي — علي ، ذكرى السعدون ، ص ٧٣ .

(٦) عن كتاب سري من دار الاعتماد الى الملك في ٢٠/١١/١٩٢٢ ، بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف الانتخابات ، رقم د/٦/٢ (ورقة/١) .

(٧) السويدي — توفيق ، المصدر السابق، ص ١٧٧ .

(٨) العراق ، ٢٤/١١/١٩٢٢ .

السعدي ادى عارض اجراءات الحكومة في ذلك الاجتماع ، وكذلك نحى من شاركه في ذلك الموقف [1] . اوجت الاجراءات التي اتخذتها الحكومة تجاه المحامي المذكور وزعمائه بأن الحكومة تريد التذرع بالقوة لاجراء الانتخابات ، فاستنفت بعض الصحف المناهضة للسعدون ذلك الموقف وراحت تشكك بصورة غير مباشرة بسلامة الانتخابات وتطالب باجراء انتخابات حرة قائمة على احترام وسيادة الامة واحكام القانون [2] . أما السعدون فلم يلتفت الى تعليقات الصحف التي توهمت بأن اجراءات الحكومة ستؤثر تأثيرا سيئا على الراي العام فقد أوضحت الحكومة بأنها مصرة على فرض احكام المواد ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ من النظام المؤقت لانتخابات المجلس التأسيسي على اي شخص يخل بسلامة الانتخابات [3] . ولكن يلاحظ أن اجراءات السعدون الحازمة جاءت متأخرة فقبل أن تباشر وزارته أعمالها كانت الانتخابات قد توقفت في مناطق الفرات الاوسط والمراكز الدينية خاصة كربلاء والنجف والكوفة والكاظمية وذلك بعد صدور فتاوى رجال الدين [4] . كذلك ساعد صدور الفتاوى في وقت لم تبدأ فيه اجراءات السعدون ، ساعد على تركز تأثير فتاوى رجال الدين بشكل مبكر من استجابات لتلك الفتاوى . يذكر التقرير البريطاني « ان أمر الفتاوى الدينية لم يقتصر على الشيعة وحدهم بل استجابت الطائفة السنية له ايضا ، وقام رجال الدين المسيحيين بالدعوة لمقاطعة المسلمين في حركتهم » [5] .
لقد اثر في اضعاف اجراءات السعدون الانتخابية كذلك كون فتاوى رجال الدين كانت ترتبط أساسا بمطالب الوطنيين ، فقد أعلن رجال الدين بأن فتاويهم ستكون نافذة المفعول ما لم تلغ الحكومة الادارة العرفية وتطلق حرية المطبوعات والاجتماعات وتسحب المستشارين البريطانيين من الالوية الى بغداد وتحصر السلطة بيد موظفين وطنيين وتعيد المنفيين السياسيين وتسمح للاحزاب السياسية بمزاولة أعمالها [6] . وهذا يعني ان القوى المعارضة لسياسة السعدون كانت متراصة وتسير في خط واحد ، واذا أضفنا الى ذلك ايضا بأن الكثير من الناس لم يشتركوا في الانتخابات تخوفا من التجنيد الاجباري ، رغم تأكيد الحكومة الصريح في ٤/كانون أول/١٩٢٢ بأنها لا تنوي احداث التجنيد الاجباري في هذه الفترة ، ألفينا الاسباب التي حالت دون نجاح السعدون في استمرار عملية الانتخابات ، فقد توقفت الانتخابات في أواخر شهر كانون الثاني ١٩٢٣ وانصرفت الصحف عن نشر أخبارها

---

(١) الاعظمي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٣٥ .
(٢) العاصمة ، ١٩٢٢/١٢/٢٧ .
(٣) العراق ، ١٩٢٢/١٢/٢٨ .
(4) British Report 1922-1923, p. 26
(5) British Report 1923-1924, p. 6.
(٦) العاصمة ، ١١ ، ١٥ (كانون اول) ١٩٢٢ ، البصير ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٨٥ .

منذ منتصف كانون الثاني ١٩٢٣ تقريبا [١] ٠

ان سيل الاستحثات ونجاح المعارضة في موقفها لم يثن السعدون عن سعيه في اجتماع المجلس التأسيسي ، فقد استمر يعتقد بأن السياسة السلبية التي تتبعها المعارضة سوف لا تجدي البلاد نفعا ، لأن هذه السياسة سوف تترك فراغا في حياة البلد ستؤخر تنظيمه وتضعف كيانه [٢] ٠ ويبدو ان السعدون أدرك هذه المرة بأن استخدام أساليب الشدة تجاه قوى المعارضة ككل سيعيق تنفيذ سياسته مرة أخرى ، اذ ستخلق موقفا موحدا تجمع رجال الدين والشخصيات السياسية المعطلة ، لكي لا تظهر قوى المعارضة موقفا موحدا تجاه سياسة الحكومة سعى السعدون الى ايجاد نوع من التصدع بين كتلة رجال الدين من جهة وبين كتلة المنظمات السياسية من جهة أخرى ، وذلك عن طريق التقرب الى كتلة المنظمات السياسية من ناحية واستخدام اسلوب الحزم مع كتلة رجال الدين التي وجدها أكثر تأثيرا في اقامة عصبة الاستحثات ، من ناحية أخرى ، وقد صادف تحسس الوقت دخول عامل جديد الى الميدان أعطى الفرصة للسعدون بأن يسير بشكل يؤدي نحو ازالة موانع والاسباب التي أدت الى توقف الانتخابات ذلك هو تطور قضية الموصل ٠

تطورات قضية الموصل خلال عام ١٩٢٣ واثرها في سياسة السعدون

قبل أن تباشر الوزارة السعدونية أعمالها في ١٩٢٢/١١/٢٠ ، احيل الخلاف بين بريطانيا والعراق من جهة وبين تركيا من جهة أخرى حول قضية الموصل الى مؤتمر لوزان ، ولم تتوصل مباحثات مؤتمر لوزان الاول الذي انهى أعماله في ٢ شباط ١٩٢٣ الى حل حاسم لتلك المسألة ، فقد تمسك الاتراك بمطالبتهم بولاية الموصل واعربوا عن رغبتهم في اجراء استفتاء محلي تؤخذ فيه رأي السكان ، أما الجانب البريطاني فقد فند مزاعم الاتراك [٣] واقترح احالة المشكلة الى عصبة الامم ، اذ أرسل اللورد كرزن ، ممثل بريطانيا في المؤتمر ، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٣ رسالة الى السكرتير العام للعصبة راجيا ادخال الموضوع في جدول أعمال اجتماع مجلس [٤] عصبة الامم في باريس ٠

كان السعدون يعتبر لمسألة الموصل جل اهتمامه ، فقد كان يعتقد بأن أي خطر يحدق بالعراق انما سيقع من تركيا ، وبحكم العمر الطويل الذي عاشه السعدون في الاستانة وبحكم اتصالاته الوثيقة بالبيئات التركية ومخططاتها في

---

(١) خلت اعداد جريدة العراق التي صدرت بعد ١٩٢٣/١/١١ من ذكر اخبار الاستحثات ٠

(٢) السويدي ـ توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ ٠

(٣) عن خطاب اللورد كورزن في مؤتمر لوزان في ١٩٢٣/١/٢٣ ٠ م٠و ، ملفات البلاط ، ملف تركيه وقضيه الموصل والحدود ، رقم ٩/٤/٥ ، (الاوراق / ١ ـ ١٠) ٠

(٤) فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ط ٢ (بغداد ـ ١٩٦٧) ص ٣٣ ٠

السابق (١) . كان السعدون يرى ان القضية التركية لا تستطيع بسهولة أن تضيع من يدها بلاد شاسعة كانت جزءا من امبراطوريتها (٢) . كذلك كان السعدون يرسم في ذهنه صورة للنتائج المترتبة على الوضع الموجود حينئذ بين تركيا والعراق فقد كان يرى ان المناطق العراقية المتاخمة لتركيا كانت تحوي عناصر مختلفة من كرد وترك وعرب ، تسهل دعاية الاتراك ضد العراق . ولهذا كان يعتقد ان سد الباب في وجه تركيا سوف يوفر على العراق جهدا كبيرا ويرفع عن عاتقه حملا ثقيلا (٣) وانطلاقا من هذه النظرة اعتبر السعدون كل عمل موجه لغير صالح العراق في تلك القضية . عداءا موجها لشخصه بالدرجة الاولى ، فيذكر سليمان فيضي العبارات التي رددها السعدون بعد أن توهم ان الاول يشتغل لصالح الاتراك في قضية الموصل فيقول : « دعاني عبد المحسن السعدون الى مكتبه ، فلما حضرت بدأ يعاتبني أشد عتاب كقوله : نحن أصدقاء وكنا دائما كذلك ، فما الذي جرى بيني وبينك حتى تناصبني العداء على حين غرة ؟ » (٤) . أدى التطور الجديد في مسألة الموصل الى تحديد شكل جديد في علاقة السعدون بالمعارضة ، فلم يكن بامكان الحكومة الراغبة اتباع أسلوب أشد من السابق تجاه قوى المعارضة وتحاول اجراء انتخابات جديدة مباشرة على أثر فشل عمليات الانتخاب في كانون ثاني ١٩٢٣ ، لان ذلك سيؤدي الى توسيع هوة الخلاف مع القوى المعارضة وهو امر ستستفيد تركيا ، لان رفض بعض المناطق الشمالية في العراق الاشتراك في الانتخابات يعطي الحجة لتركيا في فصل تلك المناطق عن العراق اذا ما بحث موضوع ولاية الموصل في عصبة الامم . ولذلك استمرت الحكومة بضعة اشهر دون محاولة جديدة لبدء الانتخابات تحوطا من ظهور نتائج تستفيد منها الاتراك (٥) . أمام هذا الوضع المتطور لمسألة الموصل وجد السعدون نفسه مضطرا الى ان يقوم بمهمتين في آن واحد الاولى . تهيئة اذهان العراقيين نحو مسألة الموصل ، الثانية . السعي لايجاد تخلخل في موقف المعارضة . اما فيما يتعلق بالامر الاول فقد بدأت صحف الحكومة تؤكد اهمية العراق بالموصل وترد على بعث الاتراك ، وفي تعليقاتها على مطالب الاتراك وحججهم كانت الصحف تبرز اهمية الموصل بالنسبة للعراق من النواحي الاقتصادية والعصرية والعسكرية . وفي نفس الوقت تقرر بان الوقت اصبح مناسبا لان يقوم الامير (زيد) بزيارة للموصل ، كممثل لاخيه الملك فيصل ، وكان الغرض من الزيارة هو جعل الامير نقطة استجماع للعاطفة الوطنية ، وبالفعل لم يتردد رؤساء القبائل الكردية ، الذين كانوا قد قدموا من الولاء لشخص فيصل عند

---

(١) راجع الفصل الاول ، ص

(٢) السويدي ـ توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٣) ن.م ، ص ١٧٩ .

(٤) فيضي ـ سليمان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .

(٥) العاصمة ، ١٣ (تموز) ١٩٢٣ .

بتوجيه ، لم يتصلبوا وقت في تقديم احترامهم للامير زيد . كما عرضوا مساعدتهم للحكومة العراقية ضد الاتراك [1] . شاركت الصحف العراقية الاخرى بحملات مماثلة ايضا غرضها عرض احقية العراق بالولاية ، ويبدو انه كان لتلك الحملات الصحفية والاعلان الحكومي تأثير واضح على الناس ، انعكس في كثرة البرقيات التي حدثت تؤكد على الملك والسعدون من مختلف انحاء العراق تعبر وتنوه الى جانب الحكومة العراقية في مسألة احقية العراق بالموصل ، ويبدو من تلك البرقيات ايضا بأن الحكومة حاولت بكل طريقة كسب قضية الموصل ، فقد كان من بين البرقيات عدد ارسل من قبل موظفين تابعين للحكومة العراقية كرؤساء البلديات مثلا . ومن مقارنة نصوص برقياتهم المتشابهة في العبارات يمكن ان نستنتج بأن تلك البرقيات انما ارسلت بأمر من الحكومة نفسها ، فقد كان من صالح الحكومة العراقية ان تظهر رغبة العراقيين في انضمام الموصل الى العراق ، وقد اخذت بالفعل تلك [2] البرقيات الى عصبة الامم .

لقد نجحت جهود السعدون في ابراز أهمية الموصل وإذكاء الوعي الشعبي حولها ، فلم يقتصر الامر على البرقيات التي تؤيد موقف الحكومة وانما على تحرك في نطاق عام به الموصليون انفسهم ، اذ عقدوا الاجتماعات الخاصة وقرروا تحرير بيان خاص يوزع في الموصل ويدعو الموصليين الى التمسك بالبقاء مع العراق [3] . هذا اذا ما علمنا بأن الدعم الشعبي لقضية الموصل لم يكن مؤثرا وواضحا في السابق ، فقد كان هناك الكثير ممن اهتموا بمشكلات الدولة العراقية ببريطانيا وبموقفهم الرافض للمعاهدة الانكليزية ـ العراقية ، فقد كان هناك اقل ممن التفتوا الى اهمية الموصل للعراق في الفترة التي سبقت ظهور الوزارة السعدونية الاولى ، فيذكر ساطع الحصري « كان لبعض من الكتاب والمثقفين العراقيين لا يقدر اهمية قضية الموصل حق قدرها ، ويقول « المهم هو الاستقلال ، قضية الموصل مسألة ثانوية » قد سمعت هذا القول من غير واحد في بغداد والنجف ، وبذلت جهودا لاظهار خطأ هذا الرأي وبعده عن المنطق ... انني ناقشت هذا الامر مع العديد من المثقفين .. وعندما علمت ان هذه الفكرة المذكورة كانت منتشرة في النجف بوجه خاص ، سافرت الى هناك وناقشت الامر مع حسين آل كمال ومع غيره من شخصيات [4] .. اما موقف الموصليين فقد كان يتصف بالسلبية والسكوت فلم يرفعوا اصواتهم للتعبير عن آمالهم ورغباتهم وكان الامر

British Report 1922-1923, p. 31

(٢) عن مجموعة برقيات موجهة الى الملك السعدون من جهات مختلفة من العراق م.و ، ملف البلاط ، ملف تركية وقضية الموصل والحدود ، رقم ٥/٤/١ (الاوراق ٦٦ ـ ١٤٢) .

(٣) عيسى ـ سلمان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .

(٤) الحصري ـ ساطع ، مذكراتي .. ، ص ٤٩٠ ـ ٤٩١ .

لا يعنيهم ، عدا ما حدا البعض الى ان يصفهم بانهم كانوا [1] « اشبه بالعبيد في سوق النخاسين » .

ادت جهود السعدون الى زيادة اهتمام الرأي العام العراقي بمسألة الموصل ، والى تأييده للحكومة العراقية في موقفها ضد الاتراك ، فيقول التقرير البريطاني : « ... ضم الشيوخ ورجال الدين والسني والشيعي واعضاء المجالس البلديــــة والادارية والحزب الحر الذي يترأسه اكبر ابناء النقيب وصحفي بغداد ، صـوتـوا اصواتهم الى عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء [2] » . هذا على صعيد العمل السياسي ، اما على صعيد المجابهة المباشرة مع الاتراك فيبدو واضحا ان بريطانيا كانت قد تكفلت بتلك المجابهة ، صحيح ان قطعات من الجيش العراقي كانت قد تهيأت للحركة الى راوندوز وغيرها [3] على اثر ظهور دلائل النشاط العسكري التركي في اعقاب مؤتمر لوزان الاول ، الا ان دور تلك القطعات كان قد اقتصر على اسناد القوات البريطانية الكبيرة التي تقدمت لمواجهة الاتراك [4] ، واذا علمنا ان مجرد تحرك تلك القطعات ادى الى ان تطالب وزارة الدفاع بزيادة الجيش وتعلن عـدم قدرة الجيش العراقي على القيام بمهام اخرى [5] ، ادركنا ان الجيش العراقي لم يكن مستعدا بعد للدفاع عن الحدود ، ولعل في هذا ما يبرر ايضا تأكيد السعدون على ضرورة التعاون مع بريطانيا في هذه الفترة ، طالما تتولى الاخيرة مهمة الدفاع عن الحدود العراقية . وكما تركت الحكومة العراقية مسألة المواجهة العسكرية مـع تركيا لبريطانيا [6] ، كذلك تركت لها امر مناقشات مسألة الموصل مع تركيـا فعلى الرغم من محاولة الحكومة العراقية الاشتراك في مباحثات لوزان [7] ، الا ان تلك المحاولة كانت رمزية ، فلم يشترك ممثل العراقي (جعفر العسكري) بصفة

---

(١) قصي ـ سلمان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .

(2) British Report 1922-1923, p 23,

(٣) عن كتاب وكيل وزير الدفاع الى سكرتارية مجلس الوزراء في ١٩٢٣/٣/٧ بدون رقم ، م٠و ، ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم ٤/٢/٠ (ورقة / ٣٠) .

(4) British Report 1922-1923, p. 11

(٥) عن كتاب وكيل وزير الدفاع الى سكرتارية مجلس الوزرا في ١٩٢٣/٣/٧ ، بدون رقم ، م٠و، ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم ٤/٢/٠ ـ (ورقة / ٣٠) .

(٦) اخبر مجلس الوزراء وزارة الدفاع ـ التي كانت تلح على المجلس بضرورة زيادة الجيش لمواجهة المخاطر ـ بان لا تفكر في مسألة الدفاع عن الحدود العراقية ، اي بمعنى آخر ان هناك من يتولى مهمة الدفاع عن الحدود .

عن كتاب وكيل وزير الدفاع الى سكرتارية مجلس الوزراء في ١٩٢٣/٣/٧ ، م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، د ٤/٢ ، سنة ١٩٢٣ (ورقة / ٣٠) .

(٧) بعد ١٩٢٢/١٠/١٤ بعث الملك فيصل بكتاب الى المندوب السامي برسي كوكس طلب فيـه الموافقة على ارسال ممثلين عراقيين يحضرون مؤتمر لوزان ، وقد جاءت الموافقة في كتاب دار الاعتماد المؤرخ في ١٩٢٢/١٠/٣٠ م٠و ، ملفات البـــلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ١/٢/٥ (ورقة ٦)

رسمية مثل [1] بصفة استشارية .

لمس السعدون بان حكومته كسبت تأييد الرأي العام العراقي في قضية الموصل [2] ، وقد أوجد ذلك التأييد نوعا من التقارب بين الحكومة والرأي العام. ولكن يبدو من ناحية أخرى ، انه وجد بان ذلك التأييد غير كاف لمباشرة انتخابات جديدة . فقد رأت حكومة السعدون [3] « ان من الصالح عدم اثارة الرأي العام في الوقت الحاضر في مسألة الانتخابات الى ان نتوصل الى رفع سوء التفاهم بينها وبين القوى المعارضة » . وهذا ما دعاه الى الامعان في سياسة اتخاذ التحول في موقف المعارضة :ـ

١ ـ التقرب الى كتلة التنظيمات السياسية :

حاول السعدون التقرب الى كتلة التنظيمات السياسية ، مبدأ بمحاولة خلق نوع من الثقة بين المعارضة والحكومة عن طريق تنفيذ ما تيسر تنفيذه من بعض المطالب الوطنية في منهاج وزارته . فقد وعد منهاج الوزارة بسعي الحكومة لاعادة المنفيين السياسيين واطلاق حرية الصحافة [4] . فتنفيذ بعض فقرات المنهاج التي هي في صالح المعارضة معناه ان تطرح الفئات الوطنية الثقة في وعود السعدون وتصريحاته . فاعلن السعدون بان المنفيين السياسيين الذين كانوا قد نفوا الى (هنجام) وفقا للاوامر المندوب السامي الصادرة في آب ١٩٢٢ سيطلق سراحهم تحت ضمانات مشددة وذلك بان يدعموا سياسة الملك والحكومة القائمة [5] . وفي الواقع لم يستطع السعدون في البداية اقناع السلطات البريطانية بالسماح بعودة جميع المنفيين السياسيين ، ففي الوقت الذي سمح به بعودة بعض المنفيين السياسيين كان [6] المندوب السامي قد اصر رأيه على عدم السماح للحاج جعفر ابو التمن وحمدي الباجه جي بالعودة الى العراق وانما بالذهاب لاي قطر آخر . ولكن في ٣ (آذار) ١٩٢٣ اثمرت جهود السعدون لدى هنري دوبس ، الذي كان يقوم باعمال المندوب السامي برسي كوكس ، اثناء سفر الاخير الى لندن [7]

---

(١) عن كتاب سري من المندوب السامي الى مجلس الوزراء في ١٨/١٠/١٩٢٣ رقم ى٠١٠و/٠٨، ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم د/٣/١٠ (ورقة / ١٠١) .

British Report 1922-1923, p. 30.

(٢) جريدة العاصمة ، ١٣ (تموز) ١٩٢٣ .

(٤) عن منهاج الوزارة السعدونية الاولى . العراق ، ٢٤/١١/١٩٢٢ .

British Report 1922-1923 p. 30

(٦) وصل الى بغداد في ١٩ (شباط) ١٩٢٣ . امين الجرجفجي وحسن الجبوري وعبد الرـ كبه وسامي خونده . جريدة العراق ، ٢٠ (شباط) ١٩٢٣ .

(٧) غادر برسي كوكس العراق في ١٩/١/١٩٢٣ لحضور اجتماعات اللجنة الوزارية البريطانية التي تشكلت للنظر في العلاقات العراقية ـ البريطانية ، فوكل مهماته الى هنري دوبس .

اسفرت عن موافقة هنري دوبس بعودة حمدي الباجه‌جي الى العراق ، أما جعفر ابو التمن فقد أصر هنري دوبس على ان لا يسمح له بالعودة الى العراق وانما لابـد منطقة يختارها في اوروبا . لم يقر السعدون ووزراؤه قرار هنري دوبس المتعلق بجعفر ابو التمن ، ففي ٥ (آذار) ١٩٢٣ اصدر مجلس الوزراء بأن يؤذن لجعفر ابو التمن بالعودة الى العراق لعدم تمكنه من المعيشة في اوروبا ، وفي المقابل اكـد المجلس عدم وجود محذور من عودته وبأن تؤخذ منه وثيقه ، كالتي اخذت من غيره من المنفيين ، تؤكد عدم تدخله في السياسة [1] . لم يجد قرار الحكومة قبولا لدى القائم بأعمال المندوب السامي ، ففي ٨ (آذار) ١٩٢٣ خاطب هنري دوبس الملك للتشاور معه في موضوع القرار الذي اتخذته الوزارة بشأن ابي التمن ، مبين للملك انه ليس من الموافق ان يسمح لجعفر ابو التمن بالعودة قبل وصول السير برسي كوكس الذي له علاقة خاصة بالحوادث التي ادت الى ابعاده . كما بـين دوبس رأيه الى الملك بأن جعفر ابو التمن هو أحد الزعماء المعادين للمعاهـدة المعقودة بين بريطانيا والعراق ، وان رجوعه يؤثر على مصالح الحكومة البريطانية في هذا الوقت ، وطلب دوبس الى الملك توقف العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ (آذار) ١٩٢٣ الى ان تسنح الفرصة لمفاوضة برسي كوكس بذلك الموضوع [2] . استجاب الملك في ١٠ (آذار) ١٩٢٣ لطلب هنري دوبس الا انه بنفس الوقت اخبر عن رغبته بأن يطلب دوبس من فمه برسي كوكس على رجوع (ابو التمن) استنادا الى كفالة الحكومة له بأن لا يشتغل في السياسة وبذلك لايبقى مجال لما يخشى من الاضرار بمصالح الحكومة البريطانية [3] .

بقي موضوع الموافقة على عودة (ابو التمن) عالقـا الى ١٤ (نيسان) ١٩٢٣ . ففي التاريخ الاخير قدم السعدون تأكيدات جـديدة على مسؤوليـة الحكومة تجاه تحرك (ابو التمن) المقبلة ، فأخبر المندوب السامي بأن السلطات المخولة للشرطة لالقاء القبض على الاشخاص المشتبه فيهم والمواد القانونية المرقمة ٧٨ الى ٨٩ من قانون اصول المحاكمات الجزائية كاملة وكافية لمقاضاة أي شخص يأتي حركة مخلة بالامن او مضرة بمصالح الحكومة بأقصى ما يمكن من الشدة ، كما اخبر المندوب بأن ليس هناك مانع للحكومة من اعلان الاحكام العرفية واتخاذ

---

(١) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم م/٢/٤ ، جلسة ٥ (آذار) ١٩٢٣ (ورقة/٣) .

(٢) عن كتاب سري من سكرتارية دار الاعتماد الى الملك في ٨ (آذار) ١٩٢٣ . م.و ، ملفـات البلاط ، ملف رقم ج/٢/ج ، توجد عدة ملفات تحمل نفس الرقم (بـدون عنوان) ، والملف المقصود هنا هو الملف المفتوح في ١٩٢٣/٥/٥ الى ١٩٢٣/١٢/١٦ (ورقة/٣١) .

(٣) عن كتاب الملك الى سكرتارية دار الاعتماد بتاريخ ١٠ (آذار) ١٩٢٣ . م.و ، ملفـات البلاط ، ملف رقم ج/٢/ج ، الملف الذي يشمل الفترة من ١٩٢٣/٥/٥ الى ١٩٢٣/١٢/١٦ (ورقة/٢٩) . .

التدابير الصارمة السريعة في حق أي شخص عند مسيس الحاجة الى ذلك ، وفي الاخير طلب السعدون الى المعتمد مقابل تلك التأكيدات ان يسمح بعودة جعفر ابو التمن الى العراق (١) ، لم يكتف السعدون ببذل الجهود لدى دار الاعتماد في سبيل اعادة المنفيين السياسيين فقد طالب ايضا باعادة اصدار جريدة الاستقلال التي كانت قد اغلقت سابقا فنجحت جهوده في هذا المجال ايضا حيث باشرت الجريدة عملها من جديد في (١٧ مارس ١٩٢٣) . ولكي تمرر النقمة عند المنظمات السياسية استجابت لطلبها ايضا في الحد من سيطرة المفتشين الاداريين البريطانيين ، الذين طالبت المنظمات الوطنية دوما بوجوب جعل مقرهم في بغداد وليس في الالوية (٢) . فاصدرت الحكومة نظام المفتش الاداري في كانون الثاني ١٩٢٣ والذي نصت المادة الرابعة منه على ان مقر المفتشين الاداريين (٣) سيكون في بغداد ومن بغداد يرسلون للتفتيش حسبما تقتضيه الاحوال وتراه وزارة الداخلية .

كان السعدون يدرك ان هذه الخطوات غير كافية لحمل المعارضة على التنازل عن موقفها المعارض اذا ما ارادت الحكومة البدء بتهيئة انتخابات جديدة . لانه لم ينس ان السبب المباشر وراء ذلك الموقف هو السخط الذي ولده توقيع المعاهدة الانكليزية العراقية في ١٠/١٠/١٩٢٢ (٤) . ولذلك لم يكن السعدون ليتورع عن اقتناص أية فرصة تؤدي الى تخفيف غلواء المعارضة بخصوص المعاهدة . ومن هنا وجد السعدون الفرصة مناسبة عندما اظهرت بريطانيا رغبتها بتقليص حدود التزاماتها في العراق فعملت على عقد بروتوكول خاص بمعاهدة ١٩٢٢ .

بروتوكول المعاهدة الانكليزية ـ العراقية :

اثر الاستنكار الشعبي لمعاهدة ١٩٢٢ في العراق ، وثقل الالتزامات المالـ

(١) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ١٤ (نيسان) ١٩٢٣ بدون رقم م.و.ت ، البلاط ، ملف محررات مجلس الوزراء ، رقم د/٣/٣ (ورقة/٧٢) .

(٢) البصير ـ محمد مهدي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٨٩ .

(3) Ireland, op. cit., p. 365

كان النظام مجرد ايهام للمعارضة بان الحكومة البريطانية تهتم بمناقشة مطالبهم لان جوهر النظام اعطى المفتشين الاداريين سلطات واسعة ، كما ان ماجاء فيه من مواد ترضي المعارضة لم تطبق بصورة فعلية ، كانت المعارضة ترى ان وجود المفتشين الاداريين في بغداد سيحد من تدخلهم في الامور الانتخابية . ولكن هذا البند لم يطبق حتى تموز ١٩٢٣ ، عندما بدأت الحكومة الجولة الانتخابية الثانية ، كانت الصحف تشكو من وجود المفتشين الاداريين في الالوية وعدم مغادرتهم الى بغداد .

البصير ـ محمد مهدي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٤٨٩ ؛ العاصمة ، ٤ (تموز) ١٩٢٣ .

(٤) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ١٩٢٦/١/٩ ، يذكر فيه ماضي العلاقات البريطانية ـ العراقية . ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم ج/٩ (ورقة/٧٧) .

البريطانية التي كان يعني منها دافع لضريبة البريطاني ، في ان تعقد بريطانيا النظر في شروط معاهدة ١٩٢٢ ، فقد شهدت الحملات الانتخابية البريطانية ، التي كانت ستأتي بحكومة جديدة على اثر استقالة (لويد جورج) في ١٩٢٢/١٠/٢٣ دعوات تؤكد عزم المرشحين على تقليص التزامات بريطانيا في العراق ، وفي كانون الاول ١٩٢٢ اضطرت وزارة (بونارلو) المحافظة ، التي استلمت الحكم ، الى تأليف لجنة وزارية لدراسة الوضع في العراق نتيجة للحملات الصحفية والبرلمانية التي بدأت تطالب بالجلاء عن العراق بسبب مصروفات الادارة التي تحمل بعضها المواطن البريطاني [1] ونتيجة لوصول تقارير دار الاعتماد البريطاني في العراق ، التي اشارت الى حراجة الموقف في العراق وتذمر العراقيين من الهيمنة الاجنبية [2] ، فدعي المندوب السامي (برسي كوكس) الى لندن لاستشارته ، فغادر بغداد في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٣ وعاد في ٢٣ آذار من العام نفسه ومعه مسودة بروتوكول ، وهو ما تمخضت عنه اجتماعات اللجنة الوزارية في لندن [3] . وجد السعدون في مسودة البروتوكول فرصة لتهدئة اراء العام فيما يتعلق بمعاهدة ١٩٢٢ ، فقد نصت المسودة على « وجوب انهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٢٢ عندما يصبح العراق عضوا في عصبة الامم ، وعلى أي حال يجب ان لا تتجاوز تلك الاربع سنوات من بدء تنفيذ معاهدة الصلح مع تركيا ، وليس في البروتوكول ما يمنع اتفاقية جديدة لتنظيم العلاقات مع بريطانيا والعراق وسيدخل الطرفان في مفاوضات لهذا الغرض قبل انتهاء المدة المذكورة . لم يدخر السعدون وسعا في اعطاء موافقته على عقد البروتوكول فقد حصل المندوب السامي على موافقة السعدون المدونة في ٣٠ (نيسان) ١٩٢٣ ولم يكن هناك مناقشات مطولة بينهما حول الموضوع [4] ، وفي جلسة مجلس الوزراء الخصوصية لصباح يوم السبت ٢٨ (نيسان) ١٩٢٣ قرر المجلس قبول البروتوكول كما قرر ان يقترح على الملك فيصل تعيين عبد المحسن السعدون بصفته رئيسا للوزارة ، مندوبا عن الملك ليوقع البروتوكول المذكور [5] ، ووافق الملك على تعيين عبد المحسن لمهمة توقيع البروتوكول مع المندوب السامي ، فتم توقيع البروتوكول في ٣٠ (نيسان) ١٩٢٣ واعلن على الناس في ٣ (مارس) ١٩٢٣ في بلاغ رسمي من ديوان مجلس الوزراء .

العراق ، ٣ (مايو) ١٩٢٣ .

(1) Bell's letter's, Historical Summary, by Percy Cox, Vol. 2, p. 541.

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ٢ ، ط ٢ (صيدا ـ ١٩٥٧) ص ٤٠ .

(3) British Report 1923-1924, p. 7.

(4) Bell's letter's, "Historical Summary, by Percy Cox," Vol. 2, p. 438

(٥) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/٢/٣ ، جلسة ٢٨ (نيسان) ١٩٢٣ (ورقة / ١٠) .

كان على حكومة السعدون ان ترسم للمعارضة صورة مشرقة لمستقبل العراق في ظل الكسب السياسي الذي حققته الحكومة بتوقيعها البروتوكول ، فصرحت صحفيا بقول ان عقد البروتوكول سيجعل كافة مسؤوليات المملكة ملقاة على عاتق ابنائها بعد القاء المسؤولية الملقاة على عاتق بريطانيا خلال الاربع سنوات المحددة في البروتوكول ، واردفت بان هذا يقتضي بذل جهود عظيمة من قبل الحكومة والشعب (1) . ولم تنس الحكومة ، من خلال عرضها لاهمية البروتوكول التأكيد على ضرورة تنفيذ خطط الحكومة الرامية الى جمع المجلس التأسيسي ، فكتبت جريدة العراق : " ... ان دخول العراق عصبة الامم يقتضي تنفيذ الميثاق الكريم ومؤازرته في سبيل تعزيز جانب الحكومة واستمرارها في مدة وجيزة وعلى ما ستصرفه حكومتنا من الجهد والعزم في تنفيذ خططها وجمع المجلس التأسيسي بالسرعة اللازمة وتوطيد دعائم الحكومة على اسس دستورية متينة (2) " ، ولكن الغرض من ذلك كله هو تهدئة المعارضة والتمهيد لاجراء انتخابات بعيدة عن الصعوبة التي شهدتها الانتخابات السابقة ، وبمعنى آخر كان عقد البروتوكول في نظر السعدون خطوة اخرى لازالة اسباب توقف الانتخابات (3) . ورغم ظهور بعض المعارضة لبروتوكول نيسان ١٩٢٣ يمكن القول ان البروتوكول وما رافقه من سياسة تقرب الحكومة نحو التنظيمات السياسية ، حقق بصورة عامة الاهداف الرامية الى تخفيف حدة المعارضة بين كتلة التنظيمات السياسية (4) . فقد اعتبره البعض من أهم الاعمال التي قامت بها الوزارة السعدونية الاولى لانه خفف من ثقل القيود التي عصب بها العراقيون (5) ، ولم تلبث جريدة الاستقلال التي كانت تمثل الحركة الوطنية ، منذ اعادة صدورها في ١٧ (مارس) ١٩٢٣ وحتى ٢٧ (حزيران) ١٩٢٣ عندما اتخذت الحكومة اجراءات مشددة ضد قادة حركة المقاطعة من رجال الدين (6) ، مما يعثر سير سياسة الحكومة الهادفة الى جمع المجلس التأسيسي بل راحت الجريدة بنشر صور البرقيات التي كانت ترد على الملك والسعدون وتهنئ بعقد البروتوكول (7) ، وحين كانت الجريدة تناقش القضايا المتعلقة باجتماع المجلس

---

(1) العراق ، ٤ (ايار) ١٩٢٣ .

(2) العراق ، ٥ (ايار) ١٩٢٣ .

(3) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ١٩٢٦/١/١٩ نذكر فيه ماضي العلاقات البريطانية ـ العراقية ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم ع/٩ ، الملف المفتوح في ١٩٢٣/٣/٢٨ والمغلق في ١٩٢٧/٦/١ (ورقة / ٧٧) .

(4) Ireland, op. cit., p. 373

(5) الشرقي ، علي ، ذكرى السعدون ، ص ٦٤ .

(6) اعداد جريدة الاستقلال منذ ١٧ (مايو) ١٩٢٣ وحتى ٢٧ (حزيران) ١٩٢٣

(7) الاستقلال ، ١٩٢٣/٥/٣٠ .

التأسيسي كتب يكفي على ضرورة تحسين احكام القوانين العثمانية السائدة في البلاد الى ان يجتمع المجلس التأسيسي ويسن الدستور ، وتطالب بتهيئة جو صالح للانتخابات لكي تنال الحكومة الثقة التامة [1] . كما انعكس ذلك في الاسلوب الهادئ الذي تبناه رجال المعارضة ، فحين ارادت الحركة الوطنية مناقشة موضوع انتخابات المجلس التأسيسي تقدم وفد اهلي من بينهم الشيخ ناصر السيسي ومحمود اسدي لمقابلة السعدون وطلبوا اليه ، كشروط لاجراء الانتخابات ان تلغي الحكومة الاحكام العرفية وتأمين حرية الصحافة والخطابة والاجتماع وتبديل الموظفين غير الاكفاء بموظفين اهليين اكفاء وبذل الجهود لتحضير جو صالح للانتخاب [2] كان السعدون على اتصال دائم بهنري دوبس فيما يتعلق بمطالب الوطنيين ، وخاصة تلك التي يرجع امر البت فيها الى السلطات البريطانية اكثر مما الى الحكومة العراقية ، فعندما يتعلق بمطلب الوطنيين الغاء الاحكام العرفية في البلاد ، نفى جواب هنري دوبس الى السعدون في ١٩٢٣/٥/٣١ وجود حكم عرفي في البلاد منذ تأسيس الحكومة الوطنية في تشرين الثاني ١٩٢٠ . ولاثبات عدم وجود حكم عرفي اخبر هنري دوبس السعدون بأنه « حتى في بعض جهات البلاد حيث توجد قوات عسكرية مؤقتة لاجل تدارك التهديدات بالاغارة على البلاد لا يحصل تداخل ما في مجرى الادارة المدنية الاعتيادية [3] » . استطاع السعدون ان يحصل على تأكيد دوبس ، بعدم وجود حكم عرفي في البلاد ، مرة اخرى في ١٠ (حزيران) ١٩٢٣ ، وكان لتلك التأكيدات صدى في الصحف المحلية [4] . وطبعي لم يكن السعدون يجهل حقيقة الوضع في العراق ، فكان لا يجهل وجود حكم عرفي فيها ، فهو الذي كتب الى دار الاعتماد في ١٤ (نيسان) ١٩٢٣ ، عندما تخاطب معها في مسألة عودة جعفر ابو التمن ، قائلا « ... ليس هناك ما يمنع الحكومة من اعلان الاحكام العرفية واتخاذ التدابير الصارمة السريعة في حق اي شخص عند مسيس الحاجة الى ذلك [5] » ، وفي هذا نستنتج بأن تأكيدات هنري دوبس ما جاءت لتمنح السعدون بعدم وجود احكام عرفية وانما لكي تتخذ الحكومة من تلك التأكيدات وسيلة لتهدئة المعارضة .

---

(1) الاستقلال ، ٢٩ (مايو) ١٩٢٣ .

(2) الاستقلال ، ١ (حزيران) ١٩٢٣ .

اعتبر دوبس اقالة ارنولد ولسن وتعيين برسي كوكس معتمدا ساميا ، بداية الغاء الحكم العسكري للبلاد وتأسيس الادارة المدنية .

(3) عن كتاب هنري دوبس الى السعدون في ١٩٢٣/٥/٣١ ، بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف مراسلات متفرقة ، رقم ي (ورقة/٩٨) .

(4) العاصمة ، ١٠ (حزيران) ١٩٢٣ ، الاستقلال ، ١١ (حزيران) ١٩٢٣ .

(5) راجع ، ص ١٠٧ .

٢ – تدابير السعدون تجاه كتلة رجال الدين :

بقي على السعدون ان ينظر في امر جماعة رجال الدين التي اتخذت موقف الانتخابات في كانون الثاني ١٩٢٣ [illegible] حكومة ... فقد بقي رجال الدين مصرين على ضرورة التمسك بالمقاطعة وقالوا ان الحكومة لم تجبهم الى شيء من مطاليبهم عدا اعادة المنفيين السياسيين الذين لم يسمح لهم بالعودة الى بلادهم بعد ان اضطرتهم للتوقيع (١) على عهد يتخلون بمقتضاه عن الاشتغال بالسياسة الوطنية (٢) . وبناء حملة الاحتجاج التي نظمتها الحكومة للرد على [illegible] من الموصل كتب الى مركز الالوية تعتبر [illegible] (٣) ، كما اعتبر رجال الدين البروتوكول الذي عقده السعدون مع بريطانيا وسيلة ستدخل في اجراء انتخابات جديدة . فقد تيقنت وزارة [illegible] من انطباع رجال الدين في مارس ١٩٢٣ تشير الى صدور فتاوى جديدة ، قرر رجال الدين لدى تزعمهم الشيخ مهدي الخالصي تحريم الانتخابات وكتبوا صور الفتوى التي ستنشر بين الناس (٤) . ووصفت الاعلانات ، التي الصقت في الكاظمية ليلة ١٧ – ١٨ مارس ، للحكومة اصرار رجال الدين على مقاطعة الانتخابات ، واكدت انها من الخطوات التي تتخذها الحكومة في سبيل تخفيف حدة المعارضة بصورة عامة لم تكن لها صدى بين رجال الدين الذين اعتبروها محاولة من الحكومة لخداع الشعب العراقي (٥) . وبالفعل جاءت الفتوى التي صدرت في اوائل حزيران ١٩٢٣ محرمة على المسلمين من جديد المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي (٦) . ويبدو من ملفات وزارة الداخلية التي حوت كتب المتصرفين ومدراء الشرطة المرسلة الى الوزارة ان تحرك رجال

---

(١) لم توقع بعض المنفيين على مثل ذلك العهد ، فابى البعض ان يعطي اي تعهد .

(٢) البصير – محمد مهدي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥٠١ .

(٣) الحصري – ساطع ، مذكراتي ، ص ٤٩٠ .

(٤) عن تقرير خاص وسري من نائب مفتش الشرطة العام للتحقيقات الجنائية الى مستشار الداخلية في ١٦ (اذار) ١٩٢٣ ، رقم اس.بي / ٧٤٩ م.و ، ملفات وزارة الداخلية . الانتخابات والدعاية ضدها ، رقم (الاوراق/٣١ – ٣٣) .

(٥) عن كتاب سري من مدير الشرطة العام الى وزير الداخلية في ٢٧ (اذار) ١٩٢٣ ، رقم ٦٢٥٦ / ٣/٢٦
م.و . ملفات وزارة الداخلية ، ملف الانتخابات والدعاية ضدها ، رقم (الاوراق / ١ – ٣) .

(6) British Report 1923-1924, p. 9
Ireland, op. cit., p. 392

الدين خلال النصف الاول من شهر حزيران كان سريعا وواضحا [1] . وفي المقابل حاولت الحكومة تضييق دائرة تأثير رجال الدين وذلك قبل الشروع في الانتخابات. وقد سلكت الحكومة لذلك سبيلين :

الاول : اذكاء اذهان الناس باهمية الانتخابات واهمية اجتماع المجلس التاسيسي وذلك قبل المباشرة بعملية الانتخاب، ويبدو ان هذه المحاولة المبكرة على بدء على بدء الشروع بعملية الانتخاب لا، ويبدو ان هذه المحاولة المبكرة على بدء الشروع بالانتخابات جاءت نتيجة لتحسس الحكومة لاسباب فشلها في الانتخابات الماضية ، حينما لم يكن هناك اعلام حكومي واسع مما فسح المجال لفتاوى رجال الدين لان تنتشر بسهولة . ويمكن ان نضيف بأن عدم وجود اعلام حكومي واسع جعل الناس يستجيبون لفتاوى العلماء لمجرد كونها تحرم وتحلل ، اذ لم تناقش الفتاوى الاجهزة الدستورية والحكومية . لم تناقش طبيعة العلاقة بين انكلترا والعراق بعد عقد المجلس حتى ولو كان اجتماعه قائما على اسسه المرسومة من قبل بريطانيا [2] ، فكان على الحكومة ان توضح للناس اسباب الاخذ بهذه الوسائل دون غيرها وان تشرح لهم الاوضاع العامة ، وقد تكفل الملك فيصل القيام بهذه المهمة فقام في ١٩٢٣/٥/٣١ بزيارة للموصل [3] ، واعقبها في ١٨(حزيران) ١٩٢٣ بزيارة للمناطق الجنوبية من العراق ، ولم تخل خطبه التي القاها في البصرة والناصرية والديوانية والحلة عن بيان اهمية انعقاد المجلس التاسيسي [4] .

الثاني : توجيه ضربة مباشرة لكتلة رجال الدين وذلك لاضعاف تأثير رجال الدين بين الشيعة ، فقد ذكر التقرير الحكومي المحفوظ في ملفات المركز الوطني لحفظ الوثائق المتعلق بطوائف السنة والشيعة " ان للشيعة تاثير في شؤون البلاد بصدرة العلماء ورجال الدين الذين يعملون وراء المصلحة المذهبية دون

---

(1) م.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملفة الانتخابات والدعاية ضدها تسلسل ١١٤ ، صورة التقرير السري المؤرخ في ١٩ مايو ١٩٢٣ ، عدد ٢٧ ، من معاون شرطة الكاظمية الى مدير شرطة بغداد ، والمرسل الى وزير الداخلية بتاريخ ٢٧ (ايار) ١٩٢٣ عدد ٦٢٥٦ ١/٣٦ (الاوراق ١-٣) كذلك نفس المصدر ، كتاب سري من وكيل سري الى مستشار وزارة الداخلية بتاريخ ١١ حزيران ١٩٢٣ رقم اس.بي ٤٥٤٥ (ورقة ١٩) ، كذلك نفس المصدر ، كتاب سري من وكيل متصرف لواء كربلاء الى وزارة الداخلية بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٢٣ عدد ٤١٦٥ (الاوراق ٥ و ٦) ، كذلك نفس المصدر ، مذكرة سرية من المفتش الاداري للواء الديوانية الى وزارة الداخلية بتاريخ ١ (حزيران) ١٩٢٣ رقم ٧٧ (الاوراق ١١ – ١٤) .

(2) راجع الفتاوى في الادهمي ، المصدر السابق ، الملاحق رقم (٨) و (٩) و (١٠) .

(3) British Report 1923-1924, p 92.

(4) العاصمة ، ٢ و ١١ (تموز) ١٩٢٣ ، العراق ٢ و ٣١ (تموز) ١٩٢٣ ، الاوراق ٢ (اب) ١٩٢٣ .

[illegible] ومصلحة المجموع (١) . فاصبحت موقف رجال [illegible] المعتصمين بالنسبة للحكومة معا ، بالنسبة للحكومة ، اعتاد [illegible] بكل رجال الدين [illegible] ضد اجراءات الحكومة . اخذ السعدون على عاتقه مهمة القيام بها [illegible] مستندا الى مركزه كرئيس للوزراء ووكيلا لوزارة الداخلية (٢) ، [illegible] [illegible] ومعرفة عناوينهم والطرق التي [illegible] (٣) [illegible] على عدد منهم وخرجت [illegible] [illegible] من رجال الدين المشتركين في حركة [illegible] (٤) [illegible] [illegible] ان [illegible] لاقطاب الحركه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الى خارج العراق [illegible] [illegible] [illegible] (٥) [illegible] الدين (٦) الا انه كان مترددا في ذلك لانه يخشى ان يؤدي مثل هذا العمل الى [illegible] (٧) [illegible] [illegible] مثل هذه الاجراءات [illegible] [illegible] [illegible] مثل تلك الاجراءات الصارمة للثأر لهيبة الحكومة العراقية (٨) . لكي [illegible] السعدون [illegible] لنفي اقطاب رجال الدين اجرت وزارته بعض التعديل على قانون العقوبات في التاسع من حزيران ١٩٢٣ بحيث اصبح في امكانها نفي الاجانب اذا ما اقترفوا جنحا سياسية (٩) . وذلك لكي تتخذ من ذلك التعديل

---

(١) م٠و ، ملفات البلاط ، ملف تعرير طوائف السنه والشيعه ، رقم د/٦/٥ .

(٢) كان السعدون قد اشغل في ١٠ (كانون ثاني) ١٩٢٣ منصب وكالة وزارة الداخليه بالاضافه الى منصب الرئاسه وذلك عندما اصبح ناجي السويدي (وزير الداخلية السابق) وزيرا للعدليه .

British Report 1922-1923, p. 28

(٣) عن كتاب سري (من جهه غير معلومه) الى مدير الشرطه العام في ٢٥ (حزيران) ١٩٢٣ ، بدون رقم : ملفات وزاره الداخلية . ملف الانتخابات والدعاية ضدها رقم (الاوراق ٨و٩) .

(٤) عن تقرير خاص من الوكيل السري لشعبة استجواب المجرمين الى مستشار وزاره الداخليه رقم اس٠بي ١٥١٥ . م٠و ، ملف وزاره الداخليه ، ملف الانتخابات والدعايه ضدها ، رقم (الاوراق / ٣٤ و ٣٥) .

(٥) علي البازركان ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية (بغداد ـ ١٩٥٤) ص ١٧٧ .

(6) Longrigg, op. cit., p. 148

(٧) الشرقي ـ علي ، ذكرى السعدون ، ص ٦٤ .

(8) Ireland, op. cit., p. 392,

(9) British Report 1923-1924, p. 11

مشوعاً قانونياً للسياسة التي رسمتها تجاه رجال الدين ، فروجت ، بواسطة الصحف الموالية لها ، بأن الاسلوب الذي ستتبعه الحكومة سوف لن يوجه الى فئة معينة وانما الى كل من لا يحق له التدخل في شؤون البلاد أي بعبارة اخرى انها ستحارب الدخلاء الذين لا يرتبطون بالعراق وليس لهم ان يتدخلوا في اموره الخاصة [1] . فما ان تبنى السعدون لهذه السياسة حتى قرر مجلس الوزراء في ١٧ (حزيران) ١٩٢٣ البدء بالانتخابات من جديد [2] ، وكما كان متوقعاً فقد ازداد نشاط رجال الدين المعادي للانتخابات وظهر الاحتكاك بين رجال الشرطة والجماعة التي كانت تلصق الاعلانات المعارضة للانتخابات في الكاظمية في ٢١ (حزيران) ١٩٢٣ و الايام التي تلت ، ضرورة تطبيق القانون بحق اسرة الشيخ مهدي الخالصي ، الذي كانت مدرسته مركزاً لنشر الفتاوى الدينية ، فطوقت قوات الشرطة مدرسة الخالصي في الكاظمية وراقبت المترددين عليها [3] . وتم القاء القبض على الشيخ علي نقي (ابن اخت الشيخ مهدي الخالصي) وعلى الشيخ حسن والشيخ علي (اولاد الشيخ مهدي الخالصي) وعلى الشيخ سلمان الطعمي [4] ، وأصبح موقف الشيخ مهدي الخالصي محرجاً امام تشدد الحكومة . فأراد التوسط في الامر عن طريق الاتصال ببعض الشخصيات في بغداد فاستدعى محمد مهدي كبه ، وكلفه بالاتصال ببعض الشخصيات في بغداد وابلاغهم بما تقوم به الحكومة [5] . الا ان تلك الوسيلة التي رافقتها حملة احتجاج شعبي اغلقت بسببها الاسواق ، لم تجد امام اصرار السعدون على تنفيذ سياسته الرامية الى نفي رجال الدين والذين كان يرى فيهم اكبر عقبة في طريق الانتخابات ، فأوضح السعدون ببيان خاص اعلنه للناس بواسطة الصحف في ٢٥ (حزيران) ١٩٢٣ الاسباب التي دعته الى اتخاذ الاجراءات بحق عائلة الخالصي . وكانت كل عبارات البيان تدور حول ضرورة اتخاذ الحكومة مثل تلك الاجراءات طالما ان عائلة الخالصي اصبحت تحت طائلة القانون والنظام ، فهم دخلاء ، كما وصفهم البيان ، ولا علاقة لهم بالقضية العربية ولا تهمهم مصالح الشعب والبلاد الحقيقية [6] . ولم ينس في بيانه ان يذكر الناس بأن اعـم

---

(1) العاصمة ، ١٤ (حزيران) ١٩٢٣ .

(2) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ (صيدا ـ ١٩٦٥) ص ١١٥ .

(3) كبه ـ محمد مهدي ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(4) عن تقريرين سريين خاصين من وكيل سري الى مستشار وزارة الداخلية . الاول بتاريخ ٢٢ (حزيران) ١٩٢٣ رقم اس.بي / ١٠١٠ ، والثاني بتاريخ ٢٣ (حزيران) ١٩٢٣ رقم اس.بي / ١٠١٣ . م.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف الانتخابات والدعاية ضدها رقم (الاوراق / ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩) .

(5) كبه ـ محمد مهدي ، المصدر السابق ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(6) الاستقلال ، العراق ، العاصمة : ٢٥ (حزيران) ١٩٢٣ .

واجب من واجبات الحكومة في الانتخابات التي ستمكنها من ايداع مسؤولية البلاد الى أيدي الشعب [1] .

لم يكتف السعدون بالقاء القبض على افراد عائلة الخالصي وانما اراد القاء القبض على الشيخ الخالصي نفسه . اذ رأى في تسفير الشيخ الى خارج العراق قطعا لدابر محاولات رجال الدين وخاصة في الكاظمية . فبعث في ٢٥ (حزيران) ١٩٢٣ برقية الى الملك . الذي كان لايزال مستمرا في جولاته في جنوب العراق . شرح له فيها الحوادث التي وقعت بين رجال الشرطة وعائلة الخالصي وبأن الشيخ الخالصي السبب الرئيسي وراء تلك الاحداث وهو الذي يحرك الناس علناً ضد الانتخابات في بغداد والكاظمية كما اوضح السعدون تمسك موقف الحكومة . وتحذيره من ان الحكومة لايمكنها ان تصبر على اعمال الشيخ الخالصي وترى ضرورة ابعاده عاجلا هو وولديه وابن اخيه الشيخ علي نقي والشيخ سلمان الظاهري [2] . تمكن السعدون من الحصول على موافقة الملك [3] على نفي الشيخ مهدي الخالصي [4] . فالقي القبض على الشيخ مهدي الخالصي في داره في الكاظمية في ليلة ٢٥ ـ ٢٦ (حزيران) ١٩٢٣ ونقل هو وجماعته الى البصرة حيث عبأت بهم الحكومة السفر من هناك الى الحجاز [5] . تحسب السعدون لردود الفعل ، التي ستخلفها نفي الشيخ الخالصي . مقررا ان لا يتساهل في كل ما من شأنه ان يسيء الى الانتخابات التي اعتبرها من الامور الحيوية المتعلقة بحقوق الامة [6] . ففي الكاظمية اخذت الحكومة اهبتها وتحسبت لكل الاحتمالات فوزعت اعدادا كبيرة من قوات الشرطة ومصفحاتها واحاطت هذه القوات بالكاظمية من كل جانب واصبحت الكاظمية وكأنها معسكر من المعسكرات . فحالت تلك التدابير المشددة والاحتياطات دون وقوع ما يخشى عقباه رغم التوتر الشديد والاضطراب الذي ساد الكاظمية ورغم خروج الناس الى الشوارع وتداولهم فيما بينهم حول ما يجب ان يعملوه تجاه العمل الذي وصفوه بأنه استهتار بمقدساتهم الدينية [7] . اما في النجف ، التي كانت واقفة على الاحتكاك الذي نشأ بين

---

(1) الاستقلال ، العراق ، العاصمة : ٢٥ (حزيران) ١٩٢٣ .

(2) الحسني ـ عبد الرزاق . تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ، ص ١١٥ .

(3) كان الملك مترددا في البداية من اتخاذ قرار نهائي بنفي الخالصي . ويذكر العمري . ان الملك ظل مترددا في اتخاذ قرار ، بحجة ناجي السويدي ، الذي كان بمعية الملك ، ينصح السعدون (ان يترك .. الدجاجة) ولكن السعدون ابى الا ان ينفذ خطته . . العمري ـ خيري امين ، شخصيات عراقية ، ص ٥٣ .

(4) British Report 1923-1924, p. 11

(5) الاستقلال ، ٢٧ (حزيران) ١٩٢٣ ، العاصمة ، ٢٧ (حزيران) ١٩٢٣ .

(6) العراق ، ٢٧ (حزيران) ١٩٢٣ .

(7) كبة ـ محمد مهدي ، المصدر السابق ، ص ٢٨ ـ ٢٩ .

عائلة الخالصي والحكومة منذ البداية [1] . فما ان تم ترحيل الشيخ الخالصي حتى احتاجت النجف حملة احتجاج على تدابير الحكومة فعطلت الاسواق في ٢٧ (حزيران) ١٩٢٣ بناء على اوامر رجال الدين هناك وسرى ذلك الى كربلاء [2] . أما عدا ذلك فلم يكن هناك ما يستحق الذكر من ردود الفعل ، فقد كانت ردود الفعل ضعيفة بصورة عامة ، ويعزى هذا الضعف بصورة رئيسية الى تحسس رجال الدين بيد الحكومة الحازمة هذه المرة ، فيذكر لونكريك ان رجال الدين بعد نفي الخالصي توقعوا ضربة شديدة ستوجه اليهم ايضا [3] ، كما كان سببه أيضا سياسة السعدون تجاه كتلة التنظيمات السياسية التي لم يبدر منها ما يدل على التحامها بكتلة رجال الدين فقد جاء خبر الالقاء القبض على الخالصي ونفيه ، في جريدة الاستقلال خلوا من أي تعليق [4] . ويرجع سبب ضعف ردود الفعل أيضا الى سيطرة الحكومة على القبائل ، والتي سنتناولها بشيء من التفصيل بعد ذلك ، ونكتفي بالقول هنا أن سياسة السعدون تجاه العشائر جعلت العشائر غير بعيدة عن يد السلطة العراقية ، كما جاءت زيارات الملك الى الالوية الجنوبية بسحب همم رجال القبائل لصالح الحكومة والملك [5] ، هذا بالاضافة الى اهتمام السلطة البريطانية في العراق بامور العشائر العراقية في هذه الفترة وسعيها الى ايجاد نوع من الاشراف غير المباشر على كل حركاتها ، ويبدو انها كانت قد توفقت في هذه المسعى ، فتذكر مس بيل عن هذه الفترة : « ان امور القبائل اصبحت بيدي الان [6] » لذلك كله لم تظهر العشائر أية رغبة لاتخاذ خطوات للدفاع عن مادسهم المجتهدين واتسم موقفهم باللامبالاة [7] . على أي حال لم يكن لنداءات رجال الدين هذه المرة ذلك الصدى الواسع وجاء تحركهم في نطاق ضيق لم يتعد حدود النجف وكربلاء وهذا ما دفع بعضهم بالهجرة الى ايران حيث لم يبق لهم وسيلة اخرى للتعبير عن سخطهم ، فخرجت جماعة كبيرة من النجف الى كربلاء في ٢٧ (حزيران) ١٩٢٣ تضم السادة وطلاب الدين تحت قيادة

---

(١) كان الشيخ مهدي الخالصي يبعث برسائله الى النجف في هذه الفترة . عن تقرير خاص وسري من وكيل سري الى مستشار وزارة الداخلية مؤرخ في ٢٣ (حزيران) ١٩٢٣ ، رقم اس.سي/ ١٠١٣ . محفوظ في م.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملفة الانتخابات والدعاية ضدها ، رقم (الرزمة/٣٩) .

(2) Longrigg op cit p 148.

(3) Longrigg op cit p 148

(٤) الاستقلال ٢٧ (حزيران) ١٩٢٣ .

(٥) اظهرت زيارات الملك نوعا من الاستجابة لسياسة الحكومة . ففي الديوانية مثلا اقسم شيوخ الشامية ورؤساء قبائلها انهم متفانون في اتباع سياسة الملك وامتثال اوامره ، ومتفانون بكل فكرة او تسبيبة تمس مصالح البلاد الرئيسية والقومية العربية ، ويمحق كل مروج لذلك . العاصمة ، ١١ (تموز) ١٩٢٣ .

(2) Bell's letter's, Eleventh Printing (London, 1930) p 531

(3) British Report 1923-1924, p 12

اثنين من المجتهدين هما (ابو الحسن الاصفهاني وميرزا حسين النائيني) . وكان الغرض من ذلك التجمع ، الذي قصد كربلاء ، تنظيم هجرة جماعية لرجال [illegible] الشيعة الى ايران . لكن عدد كبيرا منهم عاد اثناء الطريق . وفي ٢٦ حزيران ١٩٢٣ وصل الى كربلاء خمسون شخصا منهم فقط ، ثم [illegible] بان الحكومة لا تنوي القيام بأي عمل ضدهم على شرط ان يمتنعوا عن [illegible] السياسية ، فانخفض عدد من اراد مغادرة العراق الى تسعة من [illegible] الفارين ، فشرعت الحكومة بتقديم التسهيلات اللازمة لتسفيرهم (١) [illegible] خمسة من [illegible] وخدمهم وعوائلهم فدخلوا ايران في ٣ تموز ١٩٢٣ .

نتائج سياسة السعدون تجاه المعارضة :

لقد جاءت سياسة السعدون تجاه المعارضة بنتيجتين :

الاولى : خلق جو مناسب للقيام بانتخابات المجلس التأسيسي [illegible] ادرك السعدون نجاح سياسته عندما استطاع نفي العلماء [illegible] [illegible] بصفة له خلت الاجواء والمناطق بعد نفي الشيخ مهدي الخالصي . وكشف ان اقصاء الشيخ من العراق الى فشل القوة المعارضة للحكومة وتضعضع سلطة العلماء على العامة . كما ادرك ايضا ان استمرار الدعوة لمقاطعة الحكومة على يد بعض رجال الدين الذين ظلوا يحرضون الاهالي سوف لن يحول دون اجراء انتخابات جديدة لان اصواتهم ستظل خافتة مادامت سياسته مستمرة على تسليم من يقع عليه نظره الى سلطة القانون ومعاقبته . كما توقع ان الاثر الذي ولده ترحيل الشيخ الخالصي سيزول تدريجيا كلما مرت الايام (٢) . اعتقد السعدون ايضا ان هناك نتائج اخرى ستترتب على اضعاف موقف رجال الدين [illegible] في نظره سيؤدون رجال الدين في موقفهم السلبي تجاه سياسة الحكومة دونما رؤيا واضحة لحقائق الامور ، ودونما حسابات دقيقة لمصلحة الطوائف ، فعزل رجال الدين عن عموم الشيعة او بعبارة اخرى عزل رجال الدين عن [illegible] ستمكن الشيعة من تحسين المكاسب السياسية التي ستحميها الحكومة . فيذكر السعدون بهذا الخصوص (٣) : « احتجت لان اسعى لرفع الغشاوة الفكرية عن اخوتنا الشيعة واثارة بصائرهم بالحماس » .

الثانية : كانت النتيجة الثانية زيادة سوء العلاقات العراقية ـ الايرانية

---

(1) Ibid, p. 11

(٢) في مجموعة تقارير مرسلة الى السعدون بصفته وزيرا للداخلية متعلقة بالانتخابات وردت نصوصها في اطروحة الادهمي ، ج ١ ، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٦ .

(٣) عن حديث خاص بين السعدون وعلي الشرقي . الشرقي ، علي ، ذكرى السعدون ، ص ٦٥ .

ان تبعية العراق للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى جعلته يعيش في خلاف تقليدي طويل مع جارته ايران بحكم الصراع السياسي والمذهبي بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية . لقد اثبتت الحدود بانها المهمة الرئيسية للخلاف بين الدولتين العثمانية والفارسية . اذ كانت حدود الدولتين غير واضحة المعالم ومعتمدة على صدف الحروب العديدة وعلى القبائل المواليــة المتقلبة . فالاقسام السفلى من الحدود ، الواقعة الى شرق دجلة ، كانت تقطع اراضي منبسطة عديمة السمات ، اما الاقسام العليا من تلك الحدود والتي تمر عبر جبال كردستان فكانت تفصل بين شعوب متجانسة رحالة وغير قادرة على الولاء للسلطة المعقدة[1] . لقد جاءت المحاولات التي شهدها النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي استمرت حتى الحرب العالمية الاولى ، من اتفاقيات ولجان ووضع خرائط ومداولات ، ضربا في الهواء حيث لم تثمر الا عن العديد من الغـارات الصغيرة والاحتجاجات الغاضبة ، وانعكس ذلك في معاملة كل من الدولتين لرعايا الدولة الاخرى . ففي العراق امتاز موقف السلطة العثمانيـة ، في مطلع القرن العشرين ، من الرعايا الايرانيين بالتصلب والابتزازات الشخصية ، وذلك عندما يقصد الرعايا الايرانيون العراق لزيارة العتبات المقدسة او لدفن جثث موتاهم في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء[2] . وبعد ظهور الدولة العراقية الجديدة بعد الحرب العالمية الاولى لم تتضاءل تلك الرواسب فقد استمرت احتجاجات كل من الحكومتين العراقية والايرانية على معاملـة رعاياهـا في اراضي الحكومـة الاخرى[3] ، كذلك استمرت المنازعات في مناطق مندلي وبدرة وخانقين عند الحدود الايرانية العراقية[4] والتي لم تحل على يـد ممثلي القنصل الايرانيين المنتشرين في العديـد من المـدن العراقية او على يـد القنصل البريطاني في طهران[5] . ويمكن القول بأن العلاقات الايرانية العراقية منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وحتى تشكيل الوزارة السعدونية الاولى ، لم تشذ عن المألوف ، ولم تكن مهددة للسلام بين الحكومتين بصورة عامة[6] الامر الذي سمح للوزارة السعدونية الاولى بمحاولة تبادل الخدمات والمصالح العامة المشتركة بين الطرفين بتوسط الوزير البريطاني المفوض في طهران . ففي ١٦ (حزيران) ١٩٢٣ قرر مجلس الوزراء العراقي ايفاد الميجر كمدلي (المفتش العام للبرق والبريد) الى

---

(1) Longrigg, op. cit., p. 12.

(2) Ibid., p. 156.

(٣) م.و . ملفات وزارة الداخلية ، ملف الادارة العامة والاجتماعات والمجالس العامة ، رقــم (ورقة/١٣٦) .

(4) Longrigg, op. cit., p. 158

(٥) عن كتاب من المندوب السامي الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩ (آذار) ١٩٢٢ برقم ١٤ ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨/٢/٠ (ورقة/٨) .

(6) Longrigg, op. cit., p. 158

طهران للمفاوضة مع الحكومة الايرانية في مسائل تتعلق بسير الامور الرسمية بين الدولتين (1) . الا ان اجراءات السعدون تجاه رجال الدين سببت زيادة سوء الوضع بينهما بعد ان ترتب على اثر وصول العلماء الى ايران ضجة عنيفة ووصل السفير البريطاني في طهران الى بغداد في ٢٢ (تموز) ١٩٢٣ لمحاولة التوصل الى مخرج للمسالة (2) ولكن زيارة الوسيط تلك كانت غير مثمرة (3) . اذ استمر احتجاج ايران على نفي الخالصي وهجرة العلماء الى ايران . ورغم ان تلك الاحتجاجات كانت غير مؤثرة في حينها بسبب جهود السعدون الرصينة لتسكين الموقف الايراني وسعيه الى عدم جعل مسالة هجرة العلماء عاملا آخر من عوامل الخلاف بين الطرفين ، وذلك عن طريق الاتصالات التي قدمها الى الحكومة الايرانية في ٢٩ (تموز) ١٩٢٣ بان الحكومة العراقية ستسمح لرجال الدين بالعودة الى العراق بعد ان ينتهي المجلس التأسيسي من العمل الذي سيجتمع من اجله (4) ، ورغم كل ذلك فان ايران اخذت ترسل الكتب الخاصة الى رجال الدين في النجف تستحث هممهم للعمل ضد الحكومة وتحذرهم بان ما حصل برجال الدين انما هو بدافع الاوضاع السائدة في العراق التي يسيطر عليها الانكليز الذين يحاولون الاساءة الى المسلمين بسبب تعصبهم الديني لكونهم مسيحيين (5) . كما اخذت الحكومة الايرانية تتحين الفرص لادانة الحكومة العراقية . فقد احتجت بشدة في ايلول على اجبار الحكومة العراقية لعدد من الرعايا الايرانيين القاطنين في العراق للاستعمال في منع طغيان مياه الفيضان . هذا في الوقت الذي لم تتلق الحكومة العراقية اية احتجاجات من جهة اخرى ، رغم ان « قانون الاستعانة الاضطراري » الذي طبقته الحكومة في تلك الاثناء شمل رعايا دول اخرى . ولاجل عدم اتساع الخلاف بين الدولتين اسرع السعدون على وزارته في ٢٩ (ايلول/ ١٩٢٣ بتعديل قانون الاستعانة الجبرية باضافة « ان هذا القانون لا ينطبق على اي اجنبي ساكن في العراق الا اذا كان مزارعا او يملك ارضا او امتعة (6) » .

كان طبيعيا ان لا تثير السعدون احتجاجات ايران على سياسته مثلما كانت تثيره اثناء ردود فعل تلك السياسة في الاوساط الانكليزية . طالما ان السعدون كان يعلق على زيادة ثقة الانكليز بالحكومة وزيادة التعاون معها آمالا كبيرة تهم

---

(1) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٥/٤ ، جلسة ١٦ (حزيران) ١٩٢٣ (ورقة/٦١) .

(2) British Report 1923-1924, p. 11

(3) Longrigg, op. cit., p. 149

(4) British Report 1923-1924, p. 12

(5) م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاجانب ومصالحهم العامة في العراق رقم د/٥/١ (ورقة/٦) .

(6) من كتاب السعدون الى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ (ايلول) ١٩٢٣ ، مرقم ١٥٢٣ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/١٠ ، (ورقة/٥٨) .

مستقبل البلاد ، أحس السعدون بنجاحه على ذلك الصعيد فقد بعث اليه مندوب حكومته في لندن (جعفر العسكري) في ٢٣/آب/١٩٢٣ يقول [١] : « مسألة تبعيد العلماء الايرانيين اثر تاثيرا حسنا في جميع دوائر لندن ولا بد وصلتكم صحفها وراينم أفكار العامة ، وأما المحافل الرسمية والمالية فبدأوا يتحدثون بوجود سلطة وطنية وقوة أهلية كافية لردع من يريد ايقاع الفوضى في البلاد ، واكثرهم اتوني شاكرين على عمل الحكومة وباركوا لي على هذه الموفقية » .

السعدون والجولة الانتخابية الثانية :

بعد أن أوضح المجال بان ماكنة الانتخابات يمكن ان تبدأ بالعمل وضع الملك والسعدون والوزراء في ٣/تموز/١٩٢٣ الاساليب الجديدة التي ستجري على أساسها الانتخابات [٢] . وفي ٧/تموز/١٩٢٣ رأى السعدون ضرورة الاسراع في اجراء الانتخابات واقترح على وزارته الاستغناء عن النتائج التي كانت قد توقفت عندها الانتخابات السابقة ، والمباشرة باجراء انتخابات جديدة تعتمد تحديد الهيئات التفتيشية ، وبصفته وكيلا لوزارة الداخلية ، التي لها علاقة مباشرة بأمور الانتخابات ، اقترح السعدون أن يعين يوم ١٢/تموز/١٩٢٣ موعدا للمباشرة بالانتخابات [٣] . عرضت مقترحات السعدون على مجلس الوزراء ، فقرر المجلس الاخذ بمقترحات السعدون ، وأوكل الى السعدون ، بصفته وزيرا للداخلية ، رئاسة ديوان الانتخابات الذي سيتألف في العاصمة وأعطى له صلاحية منح أعضاء الديوان الوافدين من خارج بغداد المخصصات اللازمة لاقامتهم من المبالغ المخصصة للانتخابات ، كما أوكل اليه مهمة رفع قائمة بأسماء من سيختارهم مجلس الوزراء [٤] كأعضاء لديوان الانتخاب يتضح من هذه التدابير ان مهمة السعدون لم تنته بتهيئة جو الانتخاب المناسب بل أخذ على عاتقه أيضا اتمام عملية الانتخاب ، فوجه الى المتصرفين في التاسع من تموز برقية تبدء

---

(١) عن كتاب جعفر العسكري الى رئيس الوزراء السعدون بتاريخ ٢٣ (آب) ١٩٢٣ : م.و ، ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ٥/٢/١ (ورقة/١٩)

(٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/٧ ، جلسة ٣ (تموز) ١٩٢٣ (ورقم/١١) .

(٣) عن كتاب وكيل وزير الداخلية الى رئيس الوزراء ، في ٧ (تموز) ١٩٢٣ ، مرقم ١٠٥٨٥ : م.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف المجلس التاسيسي رقم (ورقه بدون رقم) .

(٤) الحكومة العراقية ، قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تموز وآب وايلول ١٩٢٣ ، سري خاص بالحكومة (مطبعة الحكومة ـ ١٩٢٧) ص ١٤ ـ ١٥ .

الانتخابات والمعلومات الخاصة بسيرها وطلب اليهم موافاته بكل الاخبار المتعلقة بسير الانتخابات وتقدمها (١) .

أراد السعدون أن تكون الانتخابات الجديدة بعيدة كل البعد عن التأثيرات المضرة بسلامة حرية جريانها ، فطالب بإضافة مادة لنظام الانتخاب المؤقت تنص على صيانة أعضاء المجلس التأسيسي المرتقب ، وقد اعتبر ادخال تلك المادة خطوة نحو الشروع في انتخابات حرة (٢) ، وفي ٧/تموز/١٩٢٣ قرر مجلس الوزراء قبول تلك المادة التي تنص على أن لا يجوز إلقاء القبض على أحد أعضاء المجلس التأسيسي مدة التئامه لا داخله ولا خارجه الا في حين ارتكاب عضو جريمة مشهودة أو عقب ارتكابها ولا تجرى عليه التعقيبات القانونية في مدة التئام المجلس التأسيسي الا بموافقة المجلس المذكور ، كما نصت على أن للعضو حرية الكلام التامة ضمن حدود نظام المجلس ولا تجرى بحقه محاكمة قانونية بسبب صوت أعطاه او رأي أبداه أو خطبة ألقاها في خلال مداولات المجلس أو مباحثاته (٣) . كما صرح السعدون بأن حكومته ستتخذ جميع الوسائل لتأمين حرية الانتخابات ، مؤكدا لجريدة الاستقلال أن حرية الاجتماع مباحة وفق القانون ، وأن حكومته مستعدة لاجازة الاجتماعات العامة ، وهي لا تمانع في تشكيل الاحزاب السياسية بل ترحب بها لتنظيم شؤون الانتخابات ، وأنها تضمن سلامة الاحزاب وتكفل حريتها ، كما تكفل حرية الصحافة (٤) . ومن جهة أخرى أكد السعدون أكثر من مرة على المتصرفين بلزوم جعل الانتخابات بعيدة عن كل تدخل او تأثير وان تجري جميع معاملاتها بالحرية التامة (٥) . كما أعطى أوامره الى المفتشين الاداريين البريطانيين في الألوية بلزوم عدم تدخلهم في أمور الانتخابات مطلقا والاكتفاء بالاطلاع على أخبارها (٦) . ان تلك الحرية التي أكد عليها السعدون لم تدفع الوطنيين الى عدم مقاطعة الانتخابات حيث أيد بعضهم الدخول في الانتخابات فقد خاض الشيخ أحمد الشيخ داود (أحد قادة الحزب الوطني) الانتخابات كما عين مولود مخلص (من قادة الحزب الوطني أيضا) متصرفا لكربلاء في وقت الشروع بالانتخابات (٧) . وانطلقت جريدة الاستقلال ، بعد ١٢ تموز/١٩٢٣ ، تدعو الى مساندة سياسة السعدون في

---

(١) الأدهمي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٥٦ .

(٢) الاستقلال ، ١٣ (تموز) ١٩٢٣ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٣/٧ ، جلسة ٧ (تموز) ٢٣ (ورقة/١٣م) .

(٤) الاستقلال ، ١٥ (تموز) ١٩٢٣ .

(٥) العراق ، ١٣ (تموز) ١٩٢٣ ، الاستقلال ، ١٣ (تموز) ١٩٢٣ .

(٦) الأدهمي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٥١ .

(٧) البصير ـ محمد مهدي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥١٢ .

اجراء الانتخابات (1) بعد ان كانت لفترة قريبة تشكك بسلامة اجرائها (2).
ويبدو انها اقتنعت كليا بتصريحات السعدون القائلة بان الشروع بالانتخابات هو حفظ لحقوق الشعب (3) . كما اسهم الحزب الحر أيضا بدخول الانتخابات في ٤/آب/١٩٢٣ ولم يكن اسهامه مبنيا على ضمانات سلامة الانتخابات التي تعهد بها السعدون بل يبدو ان الحزب قد تبنى مطالبة السعدون المتعلقة بضرورة انعقاد المجلس ، فرأى الحزب ان البلاد بحاجة الى مجالس تشريعية ممثلة للشعب تشرف على أعمال الحكومة ، كما رأى ان الحالة الاقتصادية تسير من سيء الى اسوأ ومالية الدولة العراقية على حالتها الحاضرة لا تمكن حكومته من القيام بأعمال جديدة ومشاريع نافعة للبلاد ، وكما رأى السعدون يرى الحزب أيضا ان تقدم الاحوال الاقتصادية والمالية والعلمية تتوقف على علاقة العراق بالدول الاخرى وسياسته الخارجية فلا سبيل الى بلوغ الاماني والحصول على اعتراف الدول الاجنبية باستقلال العراق وسيادته بحكومته العربية ما لم يكن في البلاد مجلس نيابي ودستور أساسي يضمن حقوقه (4) . من هذا نخرج ان السعدون نجح في ازالة الاسباب الرئيسية التي أدت الى فشل حملة الانتخابات الاولى . وقد تأرجح في اسلوب نجاحه بين الحنكة السياسية والحزم . ولكن علينا ان لا نغفل ان تطور مسألة الموصل والعلاقة مع الاتراك خلال فترة الانتخابات الاخيرة كان لها أثر مهم في ذلك النجاح فالضربة التي وجهتها القوات الحكومية البريطانية للاتراك في نيسان ١٩٢٣ في (راوندوز) أبعدت احتمال عودة الاتراك الى الموصل وأضعفت الدعوة المؤيدة للاتراك (5) ، وفي ١٨/نيسان/١٩٢٣ بلغ السعدون بواسطة الملك ، بعد مذكرات الاخير مع المندوب السامي ، بأن الصلح مع الاتراك قريب المنال . وبانه سيكون في صالح العراق بفضل جهود بريطانيا (6) ، كما اكد مندوب الحكومة العراقية في لندن (جعفر العسكري) بأن بريطانيا اصبحت ترغب جدا في اتمام الانتخابات لانها أصبحت على يقين بأن الانتخابات سوف لا تكون في صالح تركيا ، بل وحذر الحكومة العراقية بأن بريطانيا ستتخذ من نجاح الانتخابات وسيلة لاضعاف حجج الاتراك ورد دعواهم تماما .

(1) الاستقلال ، ١٦ و ١٨ (تموز) ١٩٢٣ .
(2) حتى يوم ١٢ (تموز) ١٩٢٣ كانت الجريدة لا تزال ترى بان وسائل الحكومة لضمان سلامة الانتخابات غير موجودة ، ولم تكن تشجع الحكومة على الشروع بالانتخابات .
(3) الاستقلال ، ١٥ (تموز) ١٩٢٣ .
(4) العاصمة ، ٣ (آب) ١٩٢٣ .
(5) Longrigg, op. cit., p. 147; Bell's letter's, op. cit., p. 436
(6) عن كتاب للملك الى السعدون في ١٨ (نيسان) ١٩٢٣ ، مرقم س,٥/١٦٤ م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ، (ورقة ٥٣/٩٤) .

سارت عملية الانتخابات وقطعت شوطا بعيدا قبل استقالة السعدون من رئاسة الوزارة في ١٥/١١/١٩٢٣(١). لقد ظهرت بعض العوامل التي استندت الى خوف العشائر من التجنيد الاجباري (٢) والى قلة الممثلين المخصصين للعشائر في المجلس التأسيسي (٣) ، الا ان الحكومة تغلبت على تلك العرض بالسماح بتسجيل افراد العشائر دون حاجة لحضورهم شخصيا امام الهيئة المكلفة بتسجيلهم ، مما سهل تسجيل الذين كانوا يتخوفون من التجنيد (٤) ، اما ما يتعلق بالعقبة الثانية فقد قررت الحكومة ان الحقوق الممنوحة للانتخاب باسم العشائر لا تمنع افراد العشائر من الاشتراك في الانتخابات والتصويت مع اهالي المدن وفقا لاصول التصويت الواردة في قانون الانتخاب (٥) . أي اصبح في امكانهم ان يشتركوا كمصوتين بالاضافة الى تمثيلهم بممثلهم الخاص في المجلس بواسطة عشرين نائبا (٦) . أما في المدن فلم تظهر ما يعيق امر الانتخابات الا بعض المحاولات الضعيفة التي قام بها بعض دعاة المقاطعة في المراكز الدينية بصورة خاصة . الا أن القائمين بأعمال الحكومة هناك استطاعوا التغلب عليها بشيء قليل من الجهد (٧) . كما اتخذ السعدون ، بصفته وكيلا لوزارة الداخلية ، تدابير شديدة تجاه الاشخاص الذين ظلوا يؤيدون دعوة تركيا في الموصل .

خلال فترة الانتخابات لم تظهر الوزارة السعدونية تحملا لعرض عناصر تؤيد سياسة الحكومة والسلطة البريطانية في تأييد المعاهدة الانكليزية العراقية في المجلس المنتظر . والدليل على ذلك ان بوادر نجاح العناصر المعارضة لسياسة

---

(١) عن كتاب جعفر العسكري الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ (آب) ١٩٢٣ ، م٠و ، ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ٥/٢/١ ، سنة ١٩٢٢ (ورقة/١٩) .

(٢) عن تقرير الانتخابات رقم (٤) م٠و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف الانتخابات في الموصل ، رقم (ورقة/٣٦) .

(٣) عن مذكرة خاصة من مستشار وزارة الداخلية الى المفتش الاداري في الحلة مؤرخة ٥ (آب) ١٩٢٣ ، رقم س/١٦٠٣ ، م٠و ، ملفات الداخلية ، ملف الانتخابات في الحلة (ورقة/١٦) .

) British Report 1923-1924, p. 14.

(٤) م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مفاوضات ومقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨/٣/٠ جلسة ٩ (آب) ١٩٢٣ .

(2) Longrigg, op. cit., p. 149

(٥) عن مذكرة خاصة من مستشار وزارة الداخلية الى المندوب السامي في العراق بتاريخ ١٨ (تموز) ١٩٢٣ رقم س/١٤٢٧ ، م٠و ، ملفات الداخلية ، ملف الانتخابات في لواء كربلاء ، رقم (ورقة/٤) .

(٦) التدابير التي اتخذتها وزارة الداخلية بشأن ناشري الدعوة التركية م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٧/٢/٥ جلسة ١٢ (تموز) ١٩٢٣ (ورقة/٨٤) .

المكثر والمعاهدة ، وخاصة اعضاء الحزب الوطني في الموصل ، كانت تقلق راحة المندوب السامي [1] حتى أن المندوب السامي في بعض الاحيان اتهم الحكومة بتشجيع الوطنيين . والدليل على ذلك ايضا ان المندوب السامي في ٣١/آب/١٩٢٣ وجه رسالة الى السعدون تلفت نظره فيها الى انه لا يجد سببا يمنع الحكومة من أن تشير الى المرشحين الذين ترغب في انتخابهم وأن تبذل كل جهد لفوزهم [2] . رد السعدون في ٣/أيلول/١٩٢٣ على عبارات المندوب السامي التي كانت تحث ضمنا على تدخل الحكومة لاجل نجاح انصار المعاهدة ، بأن الحكومة تركت ميدان العمل حرا لجميع ابناء الشعب وفقا للبيانات الرسمية ، وانها لا ترى أي مبرر لاتخاذ تدابير من الممكن أن تعرقل سير الانتخابات وتهيج الرأي العام ضد الحكومة ومنهاجها طالما ان الامور تجري بصورة اعتيادية [3] . لقد نجم رفض السعدون لمقترحات المندوب السامي عن استيعابه لمسؤولياته ومسؤوليات حكومته ، اذ كان يرى ان التعاون القائم بين بريطانيا والحكومة العراقية مبني على أساس ان بريطانيا مسؤولة عن الدفاع الخارجي ، والحكومة العراقية مسؤولة عن تدبير شؤون البلاد الداخلية ومن مبادئ مرسومة بين الجانبين البريطاني والعراقي ، فكل اخلال بها يشيع الفوضى ويبعث الاضطراب ، وعلى هذا الاساس أيضا جاء احترام السعدون للتعاون مع بريطانيا [4] . فرفض السعدون الاخذ بطلبات المندوب السامي ، القائمة على التدخل في أمور الانتخابات ، تأتي من كون ان نتائج ذلك التدخل ستقع في اطار مسؤوليات الحكومة ، كما تأتي من ايمانه بسلامة تدابيره التي تعتمد حرية الانتخابات للوصول الى أحسن النتائج . وباختصار ان رفض طلبات المندوب السامي يعني - بالنسبة للسعدون - رفض لاحتمال توقف الانتخابات مرة أخرى .

كان طبيعيا ان لا يرتاح المندوب السامي لجواب السعدون ، فاكد من جديد

---

(1) في كتاب بعث به هنري دوبس الى كرنواليس في ٣١ (آب) ١٩٢٣ . اوضح فيه ، بانه يخشى من فوز المتطرفين ، الذين وصفهم بانهم يدعون الى مراكز الانتخابات بانفسهم ويسجلون اسمائهم ، واشار الى الدعاية التي تقول برغبة الملك في الحصول على اكثرية من « المتطرفين » في المجلس التاسيسي .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف الانتخابات ، رقم د/٦/٢ ، ١٩٢٢ - ١٩٢٤ (ورقة/١٦) . ايضا م.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف الانتخابات في لواء الموصل ، رقم (ورقة/٤٣) .

(2) عن كتاب سري من المندوب السامي الى وزارة الداخلية بتاريخ ٣١ (آب) ١٩٢٣ ، ١٥١٩ : م.و ، ملفات البلاط ، ملف سير الانتخابات للمجلس التاسيسي ، رقم د/٦/٢ (ورقة/١٨) .

(3) عن كتاب السعدون الى هنري دوبس في ٣ (ايلول) ١٩٢٣ ، بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ، ملف بدون رقم (ورقة/١٢) .

(4) عن خطاب لهنري دوبس القاه في ١٥ شباط ١٩٣٣ في اوتيل فكتوريا بلندن في اجتماع الجمعية الملكية الامبراطورية / مقتبس في جريدة الاخاء الوطني ، ٩ و ١٠ (آذار) ١٩٣٣ .

في ٧/أيلول/١٩٢٣ على ضرورة تهيئة الجمهور لانتخاب مرشحين لا يترددون في تصديق المعاهدة . وطلب إلى الحكومة أن ترشح أعضاء المجلس المؤسس للمعاهدة بصورة علنية . لم يستجب السعدون أيضا لطلبات المندوب السامي فقد رأى أن من الصعوبة بمكان توجيه الرأي العام لانتخاب مرشحين مؤيدين للمعاهدة ، وذلك لأن المعاهدة لا تحتوي إلا أمورا احتمالية لا تقدر قيمتها إلا بما يتفرع عنها من الاتفاقات ولذلك يصعب توجيه الناس إلى أمر يجهلون قيمته . ورأى السعدون أن من الواجب أن تنظم الاتفاقات المتعلقة بالمعاهدة وتنشر ليطلع عليها الناس . وأما ما يتعلق بطلب المندوب السامي ترشيح أعضاء المجلس بصورة علنية من قبل الحكومة ، فقد رأى السعدون أن مثل ذلك الترشيح سيؤدي إلى إثارة القلاقل . واعتقد بأنه لا بد من تهيئة الرأي العام لتأييد سياسة الحكومة قبل الشروع بترشيح أعضاء المجلس من قبل الحكومة . ولكي يوضح السعدون للسلطات البريطانية أن مسؤولية تهيئة الرأي العام المؤيد للحكومة لا تقع على الحكومة وحدها ، أخبر السعدون المندوب السامي بأن تهيئة الرأي العام المؤيد لسياسة الحكومة تستوجب نشر القانون الأساسي في الصحف لافهام الأهلين درجة تكفله لحقوقهم في الحرية الشخصية والاستقلال (١) . يتضح من هذا أن السعدون كان يعمل على ظهور أجهزة الحكم الدستورية في البلاد ، كما يتضح أن السعدون التزم بمبدأ حرية الانتخابات ، ولكن هذا لا يعني في الحقيقة أن السعدون كان راغبا بانتخابات غايتها المجيء بمجلس تأسيسي يرفض المعاهدة لأن سياسة البلاد ، في نظره ، لا زالت تحتم عليه التعاون مع الانكليز ، فخلال فترة الانتخابات أكد مرة أخرى أن كل دولة في العالم تحتاج عند نشوئها إلى مساندة دولة قوية وقد ضرب أمثلة على ذلك ، ولكي يؤكد لبريطانيا أن حكومته تهدف إلى عقد المعاهدة وأنها لا تحيد عن سياسة التعاون مع الانكليز ولكي يظهر لها بأن الحكومة العراقية تحاول من ناحيتها تهيئة الرأي العام لسياستها ، أشار في ٢٥/أيلول/١٩٢٣ بالدماء الانكليزية التي أريقت في سبيل العراق والأموال الطائلة التي بذلتها بريطانيا في سبيل العراق ، بل وحث السعدون العراقيين على انتخاب الذين يؤيدون صداقة بريطانيا وحرص على أن يبين لهم أن المعاهدة لم تحتو على ما يمس كرامة البلاد أو سيادتها القومية . ولكي يوضح أهمية عقد المعاهدة للعراق راح يتطرق للنتائج المترتبة على نبذ العراق لها ، فبين أن المعارضين سيندمون للمعاهدة، سيفقدون صديقا هم في أشد الحاجة إلى معاضدته في موقفهم الحاضر سيما أن العراق محاط بدول وأقوام لم تؤسس صلاته السياسية والاقتصادية بعد معهم على أساس متين (٢) . كان السعدون يحافظ في تصريحه

---

(١) عن كتاب سري من السعدون إلى المندوب السامي في ٩ (أيلول) ١٩٢٣ ، برقم ٤٦ / م.و . ملفات البلاط ، ملف شؤون الانتخابات للمجلس التأسيسي ، رقم ٦/٣/ب (ورقة بدون رقم) .

(٢) العراق ، ٢٥ (أيلول) ١٩٢٣ .

منحتهم اسعت القانونيين بصورة خاصة تحميهم من الاعتقاد بان لا مناص من قبول المعاهدة (1) . ولكن لم ترافق تصريحات السعدون تدخل و ضغط في أمور الانتخابات ومحاولات للمجيء بمن يؤيد تلك السياسة .

كانت الحرية التي اتسمت بها الانتخابات مبنية اساسا على حسابات السعدون الواثقة من نجاح العناصر الموالية للحكومة في الانتخابات ، ذلك ان قسما كبيرا من الوطنيين لم يشارك اساسا في الانتخابات (2) ، كذلك لم تشارك فيها رجال الدين ومؤيدوهم الذين استمروا في عزمهم على عدم خوض انتخابات الحكومة (3) . اما العشائر فكانت أمورها بيد رؤسائها . ولما كانت الحكومة قد ضمنت تأييد الرؤساء (4) فمعنى هذا انها أدركت مسبقا بأن توسيع التمثيل العشائري لا بد وأن يؤدي الى نجاح الانتخابات على الشكل الذي تريده ، وهذا ما كان قد توجه السعدون في ١٥ ايلول ١٩٢٣ بالامتنان الى رؤساء العشائر . ويتضح ان معظم الفضل في عملية تسجيل الناخبين الاولين من العشائر يعود الى الحماسة والدراية التي ابرزها رؤساء العشائر (5) ، ثم بعد ذلك لا يهم أن تصور العناصر الوطنية كتلة في المجلس التأسيسي (6) . وعلى هذا يمكن القول ان الطريق الذي سلكه السعدون في انتخابات المجلس التأسيسي ، والذي كان قائما على أساس الدعوة الصريحة لضرورة عقد المعاهدة والتعاون مع الانكليز ، وبنفس الوقت على توفير حرية ضمنت سلامة الانتخابات ، يمكن القول بأنه حل وسط للتوفيق بين رغبة البريطانيين الذين كانوا يبذلون الجهد لجمع أكبر عدد ممكن من الموالين لتصديق المعاهدة ، ورغبة الملك القائل : بأن يستوثق بكل عضو من أعضاء المجلس قبل أن ينتخب وذلك لكي يكون في مأمن تام من تصديق المعاهدة (7) وبين رغبة الوطنيين الذين حاولوا من ناحيتهم ترشيح عناصر وطنية ترفض المعاهدة . على أي حال رغم أن الوزارة استقالت قبل انتهاء

---

(1) ن.م

(2) يذكر البصير ، ان حزب النهضة وقف موقفا سلبيا من الانتخابات ، في حين انقسم الحزب الوطني على نفسه بين مؤيد لخوض الانتخابات وبين معارض لخوضها ، فأبى جعفر ابو التمن وحمدي الباجه جي دخول الانتخابات رغم انتخاب الناس لهم .
البصير ـ محمد مهدي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥١١ .

(3) عن مذكرة خاصة من مستشار وزارة الداخلية الى المندوب السامي في العراق بتاريخ ١٨ (تموز) ١٩٢٣ ، رقم س/١٤٢٧ . م.و ، ملفات الداخلية ، ملف الانتخابات في لواء كربلاء ، رقم (ورقة/٤) .

(4) راجع ، ص ١٢٠ .

(5) العراق ، ١٥ (ايلول) ١٩٢٣ .

(6) British Report 1923-1924, p. 14

(7) عن كتاب الملك الى كورنواليس (مستشار وزارة الداخلية) في ٣ (ايلول) ١٩٢٣ ، بدون رقم : م.و ، ملفات البلاط ، ملف سير الانتخابات ، رقم د/٢/٦ (ورقة/١٢) .

الانتخابات الا أن عملية الانتخابات خلال فترة وجودها كانت قد تعطلت بفعل الظروف واجتازت أعظم العقبات . فمنذ أوائل أيلول ١٩٢٣ صرحت وزارة السعدون بأن أمور الانتخابات سارت على الاستقامة (١) . وقد أبرزت تلك الانتخابات السعدون كرجل قوي يواجه الاحداث بجرأة وشجاعة فكسب بذلك ثقة دار الاعتماد البريطاني . التي اعتبرت اجراءاته جوابا صحيحا على رجال الدين .

موقف السعدون من الاكراد :

عندما تشكلت الوزارة السعدونية الاولى كانت هيبة الحكومة العراقية في حدود كردستان في أدنى مستوى . ففي تشرين الثاني ١٩٢٢ أعلن الشيخ محمود نفسه ملكا لجميع كردستان ، وكانت الحركات التركية نشطة في شمال العراق وبدا في الافق تعاون ملحوظ بين الشيخ محمود والنخبة التركية التي تشكلت في كركوك ، كذلك بين الشيخ محمود والقائد التركي اوزدمير الامر الذي كان يدعو الى قلق الحكومة العراقية . الا انه لم يكن بمقدور الحكومة العراقية ان تتخذ اجراءات معينة تجاه المناطق الكردية ، اذ كانت السلطة البريطانية هي المسؤولة بالدرجة الاولى عن تقرير السياسة التي تتبع مع الاكراد وذلك تطبيقا لبنود معاهدة سيفر (٣) . الا أن الوضع لم يستمر على ذلك الحال فمع تقدم المناقشات في مؤتمر لوزان تغير وجه المسألة الكردية تماما ، فقد اختفت فكرة الحكم الذاتي لكردستان . ورأت الحكومة البريطانية انه لا بد من تغيير موقف الاقاليم الكردية في العراق بصورة جذرية ، ولا بد من ايجاد نوع من الاتفاق الودي الذي يمكن عرب وأكراد العراق من أن يعيشوا سوية في ظل نفس التاج . وتمهيدا للسياسة الجديدة وجدت بريطانيا انه من الضروري كبح مطامع الشيخ محمود (٤) ، فحثت بموافقة الحكومة العراقية على اصدار بلاغ في نهاية كانون الاول ١٩٢٢ موجه الى الاكراد ، أكد فيه الجانبان البريطاني والعراقي اعترافهما بحقوق الاكراد القاطنين ضمن حدود العراق في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود ، واعربا عن أملهما بأن الاكراد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون أن تتخذه تلك الحكومة وعلى الحدود التي يرغبون ان تمتد اليها ، وان يرسلوا مندوبيهم المسؤولين الى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية

---

(١) م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ٨/٢/٠ ، جلسة ١ (ايلول) ١٩٢٣ (ورقة/٣) .

(٢) خيري العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث (دار الهلال ـ ١٩٦٩) ص ١٦٩ .

(3) Longrigg, op. cit., p. 145

(٤) راجع الملحق رقم (١)

(5) British Report 1922-1923, p. 37

واساسية مع حكومتي انكلترا والعراق (١) . كان ذلك البيان محاولة دبلوماسية قامت بها بريطانيا ، فقد ارادت بذلك البيان ان تعطي تأكيدا للجماعات الكردية المعتدلة بأن مطاليبهم الشرعية سوف لن تهمل ، كما ارادت بنفس الوقت ان تضعف موقف الشيخ محمود فتنصرف عنه الاكراد باعتباره لم يكن الوحيد الذي يسعى الى تحقيق المطامح الكردية . استجابت بعض اكراد السليمانية لبيان الحكومة فقرروا ايفاد مندوبين عنهم ليتباحثوا مع حكومة العراق في شكل الادارة التي تحت تحادها في الاقضية الكردية التابعة للعراق ، كما طلب المندوب السامي الى عبد المحسن السعدون في ١٧/كانون ثاني/١٩٢٣ بأن ترسل حكومته مندوبين عنها ليتباحثوا مع مندوبي اكراد السليمانية في كركوك (٢) . اما اكراد كركوك واربيل والموصل فلم يعيروا التفاتا الى ذلك البيان ، فقد وجد فيه زعماؤهم خطرا يهدد حياتهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالعراق ، فضلا عن الخطر الذي يتهددهم من سيطرة الشيخ محمود (٣) . وعلى هذا يمكن القول ان المشكلة التي واجهتها الوزارة السعدونية انما هي مشكلة تتعلق بأكراد السليمانية بوجه خاص .

حاول الشيخ محمود ان يسند موقفه بزيادة التعاون مع الاتراك ، فزار ضباط اتراك مدينة السليمانية في نهاية كانون الثاني ١٩٢٣ ، ووضعت برامج محددة لذلك التعاون ، وتجاه ذلك الوضع الذي اخذ يهدد باندلاع رأى هنري دوبس (وكيل المندوب السامي) ان من الضروري اتخاذ اجراءات سريعة ، فطلب الى الشيخ محمود ان يأتي الى بغداد فقابل أمان شخصي الا أن الشيخ محمود رفض ذلك ، وبنفس الوقت وصلت الى دار الاعتماد البريطانية معلومات بينت بأن الشيخ محمود كان يستعد للهجوم على كركوك . وتمهيدا للاجراءات الشديدة التي قررت السلطات البريطانية اتخاذها ضده ، نشرت في ٢٤/شباط/١٩٢٣ منشورا من الجو بينت فيه ان الشيخ محمود لم ينفذ الشروط التي عاد بموجبها الى السليمانية (٤) ، وخاطب المنشور الشيخ محمود والمجلس الاداري بأن يحضروا الى بغداد ويسلموا واجباتهم الى أشخاص مسؤولين ومعروفين بحفظ النظام . ولما لم ينفذ الشيخ محمود ذلك البيان فقد هاجمت الطائرات البريطانية السليمانية في ٣ /آذار/١٩٢٣ واضطر الشيخ محمود الى الالتجاء الى منطقة ساردات الجبلية (شمال مدينة السليمانية) (٥) ، ثم اضطر الى اللجوء الى ايران ، دخلت القوات البريطانية

---

(١) محمود الدرة ، القضية الكردية ، ط ٢ (بيروت ـ ١٩٦٦) ص ١٤٨ .

(٢) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى السعدون في ١٧ (كانون الثاني) ١٩٢٣ ، بدون رقم :

(٣) م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم ص/١ (ورقة/٦) .

الدرة ـ محمود ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

(٤) حول عودة الشيخ محمود الى السليمانية راجع الملحق رقم (١) .

(5) British Report 1922-1923, p 39

السليمانية واسس الانكليز ادارة محلية موقتة . وسرعان ما تبين بأن مرتبطة
لم تكن جادة في اصدار بيان (كانون الاول ١٩٢٢) مما ان تم عقد بروتوكول
المعاهدة البريطانية العراقية في ٣٠/نيسان/١٩٢٣ حتى بات في حكم المقرر ضم
السليمانية الى العراق وتأسيس ادارة تضمن أحاسيس الاكراد القومية
فقد طلب المندوب السامي في ٤/آذار/١٩٢٣ من الحكومة العراقية ان تبدي وجهة
نظرها في شؤون كردستان الادارية [2] . فقررت في اليوم التالي تأليف لجنة من
ناجي السويدي (وزير العدلية) ونوري السعيد (وكيل وزير الدفاع) ، لتدرس
المسألة وترفع بيان عن أحسن الوسائل المطلوبة لادارة لواء السليمانية [3] وبعد
أن فرغت اللجنة من عملها وقرر مجلس الوزراء شكل الادارة الذي تقرر تطبيقه
لالحاق السليمانية بحكومة العراق ، حمل السعدون نتائج أعمال وزارته الى
السليمانية في صبيحة يوم ٢٩/٥/١٩٢٣ [4] ، حيث وصل السعدون الى
السليمانية وجد رؤساء القبائل والاعيان مجتمعين لاستقباله ، فألقى في الجمهور
خطاب أكد فيه على حرص الحكومة العراقية على عدم التفرقة بين الاكراد والعرب
وعلى الروابط الدينية مستشهدا بشمول التعاقد لمن هم من أصل تركي . كدليل على
تمسك الحكومة بالروابط الدينية ، كما أعلن عن نوايا حكومته الحسنة تجاه الاكراد
وبأنها ستسعى الى ترفيههم وتحسينهم [5] . وحين بدأ السعدون باستقبال
رؤساء القبائل والاعيان في دار الحكومة وجد ان الافكار تتجه نحو التعلق بعرش
العراق ، فكتب السعدون الى الملك في نفس اليوم بأن النتيجة القطعية ستكون
مقرونة بالنجاح [6] . ثم باشر السعدون باستمزاج آراء الرؤساء في السليمانية
فوجد ان الكل مجمعين على التبعية للملك فيصل والارتباط بدولته تحت شروط
متقاربة . بتأليف مجلس محلي . كما اقترح بعض الرؤساء على السعدون لزوم
اعتبار السليمانية كأحد الالوية العراقية وطالبوا بأن تعين الحكومة متصرفا لها .
لقد أوحت لقاءات السعدون بأكراد السليمانية بأن الجميع هناك مخالفون لفكرة
الشيخ محمود القائمة على الاستقلال عن الحكومة العراقية فقد اظهر جماعة التجار
وجمهور الاهالي تفورهم وتخوفهم من اعادة الحكم الى الشيخ محمود ، ووصفوا
للسعدون أنواع الظلم والجور الذي قاساه الناس من حكم الشيخ محمود ، وبأنهم
يتطلعون الآن الى تشكيل ادارة عادلة تكفل لهم حقوقهم وتعيد الامور الى مجاريها .

(١) القره — محمود ، المصدر السابق ، ص ٩٤٨ .
(٢) عن كتاب المندوب الى مجلس الوزراء في ٤ (آذار) ١٩٢٣ ، رقم آر·سي/٩٢ م·و ، ملفات
(٣) م· و· ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٠ جلسة ٥ آذار ١٩٢٣ .
(٤) الاستقلال ، ٣٠/٥/١٩٢٣ .
(٥) عن كتاب بعث به السعدون الى الملك في ٦ (حزيران) ١٩٢٣ ، مرقم ٤٢٤ م·و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ (ورقة/٤٧) .
(٦) عن كتاب من السعدون الى الملك في ٢٩/٥/١٩٢٣ ، عدد سليمانية (١) : م·و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ — (ورقة/٤٢) .

وفي الوقت نفسه وصل الى مدينة السليمانية قسم من الذين كانوا قد التحقوا بالشيخ محمود ، مسلموا أنفسهم وأسلحتهم . أما فيما يتعلق بالدعوة التركية ، فلم يجد السعدون ذلك التأثير الذي كان يتصوره ، اذ وجدها ضئيلة جداً [1] .

لقد شجعت تلك الاوضاع السعدون فكان على وشك الشروع بالتشكيلات الاساسية للادارة ، ولكن سرعان ما انقلبت الوضعية بصورة مفاجئة وغير منتظرة ، اذ أنكر قسم من الرؤساء المتنفذين رغبتهم في الالتحاق بالعراق وبدأوا بالتسويف والمماطلة في مفاوضاتهم مع السعدون وبينوا له بأنهم فوضوا امرهم ومصير بلادهم ومنافعهم الى المندوب السامي ، وبما انهم لا يميزون بين الشكل الذي يضرهم والشكل الذي يعود عليهم بالخير فانهم يحكمون المندوب السامي بذلك ويقبلون بكل ما يرتأيه لهم . استغرب السعدون من موقف الرؤساء الجديد واعتبره تناقضا واضحا مع رأيهم الاول الذي ابدوه بطيب خاطر ورغبة عظيمة ، واعتقد بأن هناك يدا وراء موقف رؤساء الاكراد ، الا انه لم يستطع أن يعرف من هو الذي أثر عليهم وجعلهم ينكرون أقوالهم الاولى [2] . لقد خمن السعدون فيما بعد بأن الدعوة التي يبثها الشيخ محمود واعوانه ، مدة حكمه ، ضد الحكومة العراقية هي التي جعلت البعض من الرؤساء يعتقدون بعدم كفاءة الحكومة العراقية على ادارة المناطق الكردية [3] . ولكن الحقيقة أن تبدل الموقف هذا كان نتيجة لسياسة المندوب السامي ، الذي بدأ يفكر من جديد بلزوم اعادة الشيخ محمود الى السليمانية ، فقد جاء في الكتاب الذي بعثه السعدون الى الملك بتاريخ ١٩٢٣/٥/٣١ : « .. بمناسبة خبر مجيء فخامة المندوب السامي الى السليمانية نهار السبت القادم ، أتوسل الى جلالتكم اقناعه بلزوم ترك فكرة اعادة الشيخ محمود اذ أن الفوضى والارهاب يعودان معه .. [4] » . كان السعدون يرى ان اضرار اعادة الحكم الى الشيخ محمود لا يقتصر على نفس لواء السليمانية فقط بل تسري على جميع المناطق الكردية التابعة للحكومة العراقية مما يجعل الاماكن المجاورة لها أيضا في خطر دائم [5] .

---

(1) عن كتاب من السعدون الى الملك في ١٩٢٣/٥/٣١ ، عدد السليمانية (٢) : م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ (ورقة/٤٧) .

(2) عن كتاب السعدون الى الملك في ١٩٢٣/٥/٣١ ، عدد السليمانية (٢) . م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ (ورقة/٤٧) .

(3) عن كتاب السعدون الى الملك في ٦ (حزيران) ١٩٢٣ مرقم ٤٢٠٤ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ (ورقة/٥٢) .

(4) عن كتاب السعدون الى الملك بتاريخ ١٩٢٣/٥/٣١ ، عدد السليمانية (٢) : م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ (ورقة/٤٧) .

(5) عن كتاب السعدون الى الملك في ٦ (حزيران) ١٩٢٣ مرقم ٤٢٠٤ ، م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ (ورقة/٤٧) .

استمر رفض منهاج الحكومة السعدونية على رؤساء العشائر في السليمانية فقد نفى جماعة التجار وجمهور الاهالي على رأسهم [illegible] الذي [illegible] ولائهم للملك فيصل ورغبتهم في الانضمام للحكومة العراقية ، بل وشددوا على وجوب الاسراع بتشكيل ادارة [illegible] من [illegible] المتصرف و [illegible] بالعراق بدون قيد او شرط [1] . اما رؤساء العشائر فقد حاول السعدون ارجاعهم الى ارائهم الاولى فجمعهم مرة اخرى ، وارسل مع الكولونيل [illegible] (مستشار وزارة الداخلية) على المسائل معهم واجراء بعض التعديلات على ضوء المنهج الذي عرضته الحكومة العراقية . اراد السعدون ان يحصل من [illegible] الجديدة [illegible] بتطييب خواطر الرؤساء وازالة مخاوفهم [illegible] مرحلة الشروط المعدلة باللغة الكردية ليفهموا مضامينها [2] [illegible] السعدون يرى ان وجود القوات البريطانية في السليمانية ووجود [illegible] الشيخ محمود والتي [illegible] بضرورة الاصلاح . [illegible] الاساسية في تشكيل ادارة [illegible] تكفل حقوق [illegible] تلك المرحلة في المرحلة الوحيدة التي [illegible] لا [illegible]

[3] . الا انه لم [illegible] السعدون هذه موقفا [illegible] اعتبر العقبات التي ستترتب على بقاء القوات البريطانية في السليمانية ، حجة ثقيلا على الحكومة البريطانية . ولم يكن امام السعدون الا ان يكرر رجائه الى الملك فيصل بان يقنع المندوب السامي بلزوم ابقاء القوات البريطانية في تلك الانحاء لمدة لا تقل عن شهرين او ثلاثة اشهر حتى تتسنى للحكومة اكمال التشكيلات الاساسية للادارة على ضوء الشروط التي قدمها الاكراد انفسهم [4] ، وبعد ذلك يمكن للقوات البريطانية ان تنسحب بالتدريج ويستعاض عنها بقوة من الجيش العراقي لاتزيد عن (٥٠٠) جندي [5] كذلك اخبر السعدون الملك بانه اذا لم تصادف جميع هذه الوسائل نجاحا فانه يرى من الضروري الحاق الاقضية والنواحي التابعة اسميا للواء السليمانية بالالوية

---

(١) عن كتاب السعدون الى الملك في ١٩٢٣/٥/٣١ ، عدد السليمانية (٢) م٠و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ (ورقة/٤٧) .

(٢) عن كتاب السعدون الى الملك في ١٩٢٣/٥/٣١ ، عدد السليمانية (٢) م٠و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ (ورقة/٤٧) .

(٣) ن٠م

(٤) لقد كانت طلبات الاكراد تنصب على وجود مجلس ذا صلاحيات واسعة مكمل لادارة لواء السليمانية وبان يوفد اللواء مندوبين الى مجلس النواب العراقي ، وبان تطبق القوانين المرعية عدا المخالفة للعادات والاداب ، وعلى ان تعتبر اللغة الكردية لغة رسمية في الدوائر والمحاكم والمدارس . م٠و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ (ورقة/٥٦) .

(٥) من كتاب السعدون الى الملك في ٦ (حزيران) ١٩٢٣ رقم ١٣٠٤ . م٠و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ (ورقة/٥٢) .

مرابطة حسب موقعها الجغرافي ، وكان السعدون يهدف من وراء التدابير الاخرى في جعل منطقة السليمانية منفصلة تماما عن سائر مناطق العراق ومحرومة عن العشائر المهمة كالجاف والهماوند والبشدار [1] . انتهت مهمة السعدون في السليمانية عند ذلك الحد فعاد الى بغداد ليحضر اجتماعا عقد في ٤ حزيران ١٩٢٣ في القصر الملكي غايته المذاكرة في شؤون الاكراد وكيفية جلاء الجيش البريطاني عن السليمانية ، وكان من بين الذين حضروا الاجتماع أيضا (الملك فيصل والسير دوبس والسير جون سالموند (القائد البريطاني العام) وآخرين وفي خلال الاجتماع أيد الملك اقتراحات السعدون ، فأشار الى ان انسحاب القوات البريطانية من السليمانية بسرعة سيؤدي الى الفوضى وعودة الشيخ محمود . وبعد مناقشات بين الملك والمندوب السامي حول تلك النقطة ، اضاف السعدون بأن كل الاهالي ما عدا بعض الشيوخ يريدون بكل قواهم الالتحاق بالعراق . وان الشيخ محمود منفور منه في نظر الشعب ، ممقوت من قبل الجميع وانما يهابونه لانهم يخافون تعدياته ، واضاف السعدون بأن اعوان الشيخ قليلون جدا . اراد السعدون في ذلك الاجتماع ايضا ان يذكر المندوب السامي بالعلاقات البريطانية السابقة مع الشيخ محمود ونتائجها ، فقال ان حكومة [illegible] البريطانية لم تقصد نفي الشيخ محمود وقد حسبت انه كان الاحتلال [illegible] . وحين اراد السعدون ان يبين رأيه في الشيخ محمود ذكر بأن الشيخ محمود رجل شرير لا يجوز الاعتماد عليه [illegible] السياسة [illegible] وكان ممكنا ازالته لكان الاتفاق مع الاكراد سهلا جدا ، وفي الاخير اكد السعدون ان وزارته على رأي انه من الضروري بقاء القوات البريطانية في السليمانية مدة شهرين أو ثلاثة كضرورة لازمة لحل الازمة حلا نهائيا ومرضيا [2] . ثم تمخض الاجتماع عن قرار حاسم ، فقد وعد المندوب السامي في الاخير بأنه سيفاتح حكومته في امكانية ابقاء الجيش في السليمانية لفترة شهرين أو ثلاثة [3] . بدأت الوزارة السعدونية فورا بالتحسب لتعويضات الجيش البريطاني ، فخصصت مقررات مجلس الوزراء في ٦ حزيران ١٩٢٣ من قرار بزيادة الجيش العراقي . كما طلب المجلس الى وزارة الدفاع أن تهيئ [illegible] بالنسبة الى احتمال لزوم اشغال السليمانية في المستقبل من قبل الجيش العراقي [4] . لقد نفذت وزارة السعدون قراراتها بشأن فرض [illegible]

---

(1) عن كتاب السعدون الى الملك في ٦ (حزيران) ١٩٢٣ ، رقم ٤٢٠٤ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ (ورقة/٥٢) .

(2) عن محضر جلسات مؤتمر ٤ (حزيران) ١٩٢٣ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان رقم س/١ (الاوراق/٦١ – ٦٦) .

(3) عن محضر اجتماع ٤ (حزيران) ١٩٢٣ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ (ورقة/٦٧) .

(4) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٦/٢ ، جلسة ٦ (حزيران) ١٩٢٣ (ورقة/١٩) .

البريطانية ستنسحب لاعتراضات السعدون ناقماً ، القوات البريطانية من السليمانية إذ لم تأخذ الحكومة البريطانية بمقترحات السعدون وتعمل على سحب قواتها من السليمانية فوراً ، فقد قررت الوزارة السعدونية بأنها لا يمكنها أن تتحمل أية مسؤولية تنجم عن ذلك الانسحاب في داخل العراق وأصرت في قرارها على ابقاء القوات البريطانية في السليمانية الى أن تتمكن من تأسيس تشكيلات الامن في السليمانية (1) .

لم تستجب الحكومة البريطانية لطلب السعدون ، فقد صرحت بأنه من غير الممكن الاحتفاظ بقواتها هناك (2) . فما كان على السعدون الا ان اتخذ في تنفيذ خطته التي اقترحها على الملك في السابق ، والتي تفترض تحضير تدابير مناسبة للحد من تهديدات الشيخ محمود ، ففي 11 حزيران ١٩٢٣ قرر مجلس الوزراء أن تتخذ وزارة الداخلية التدابير العاجلة لاجل فصل بعض نواحي السليمانية عنها والحاقها بما جاورهـــا من الالوية (3) . ومع أن مجلس الوزراء طلب الى وزارة المالية بأن تبعث بالاموال الى (المتصرف) الاداري للواء كركوك) لكي تصرفها على تنظيم ادارة السليمانية وتنظيم رواتب الشرطة والدرك والموظفين (4) . الا انها كانت تتوقع بين يوم وآخر عودة الشيخ محمود الى السليمانية بعد انسحاب القوات البريطانية . كذلك كانت السلطات البريطانية تدرك بان الادارة التي تخلف في السليمانية سوف لا تستطيع أن تمنع عودة الشيخ محمود اذا تركت القوات البريطانية السليمانية . وبالفعل عاد الشيخ محمود الى السليمانية في تموز ١٩٢٣ ، وانتهت عند ذلك مشاريع جهود السعدون الرامية الى الحاق السليمانية بالحكومة المركزية وتعين عليه أن تحافظ على ولاء المناطق الكردية الاخرى خاصة وأن حكومته كانت مقبلة على اجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي ، فقررت وزارته في 11 تموز ١٩٢٣ اي قبل مباشرة الانتخابات بيوم واحد ، أن تعطي الاكراد تأكيدات قاطعة على نيات الحكومة الحسنة نحو الاكراد (5) فأذيع البيان الآتي : 1 – ان الحكومة لا تنوي تعيين موظف عربي في الاقضية الكردية ما عدا الموظفين الفنيين 2 – ولا تنوي اجبار الاقضية الكردية على استعمال اللغة العربيـــة في مراجعاتهم الرسمية 3 – ان تحفظ كما يجب حقوق السكان والطوائف الدينية والمدنية في

(1) ن.م

(2) Special Report by His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain Northern Ireland to the council of the league of Nations on the Progress of Iraq during the period 1920-1931, Issued by the colonial office, (London, 1931), p 41, Hereafter cited as . B.G – Colonial office, special Report 1920-1931.

(3) م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/1 (ورقة/59) .

(4) ن.م (ورقة/59) .

(5) الدرة – محمود ، المصدر السابق ، ص 149 .

الانتخابات المذكورة [1] . وخلال الانتخابات لم تواجه الحكومة المركزية في مناطق كردية مشاكل مهمة من المشاكل التي واجهتها الحكومة في المناطق الانتخابية الاخرى . فعدا كان تخوف من التجنيد الاجباري بصورة عامة هو ما واجهته عملية الانتخاب في المناطق الكردية [2] ، وهذا يعني ان حكومة السعدون كانت ضعيفة ، فلو تمكنت الحكومة من ازالة الشيخ محمود ، حتى حد موقفه ، لكان التفاهم مع الاكراد سهلا [3] . فقد اثبتت عملية الانتخابات بشكل عام نزعة استقلالية لدى غالبية الاكراد ، وعلى كل حال فان وجود قوة تستخدمها الحكومة في سليمانية هو السبب الرئيسي في فشل محاولة السعدون . الا انه من ناحية اخرى يمكن القول بان محاولات السعدون في سليمانية وضحت الحاجة مرة اخرى الى وجود جيش عراقي قادر على تحمل مسؤولية الدفاع ، لذلك اكدت الحكومة نيتها في ١١ حزيران ١٩٢٣ على وجوب ان يبلغ الجيش العراقي ستة الاف جندي ، كما قررت زيادة ضريبة [illegible] [4] .

سياسة السعدون تجاه العشائر :

كانت سياسة الحزم التي اتبعها السعدون لاجراء انتخابات المجلس التأسيسي جزءا من سياسة عامة هدفها سيطرة الحكومة على شؤون البلاد الداخلية . فقد رأى السعدون أن اتمام الانتخابات وانعقاد المجلس التأسيسي وتمرير اجهزة الحكم الدستورية سوف لن يتم لها النجاح دون وجود حكومة داخلية قوية تستمدها الحكومة في كل تدابيرها الفعلية [5] . ولكي يصل السعدون الى ذلك الهدف كان من ضمن خطواته الاخرى محاولة مد يد الحكومة الى العشائر والسيطرة عليها .

امتد تاريخ الاضطرابات العشائرية في العراق الى عهود سابقة ، وقد مر علينا في الفصل الاول من هذا البحث كيف ان السلطة العثمانية في العراق كانت تواجه اضطرابات عشائرية كبيرة . ولا نريد هنا ان نقف مرة اخرى على اسباب تلك الاضطرابات العشائرية ، اذ يكفينا القول ان تلك الاضطرابات استمرت لعدم تمكن السلطات الحاكمة من ايجاد الحلول الملائمة لها . حول

---

(1) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٧/٢/٠ جلسة ١١ (تموز) ١٩٢٣ (ورقة/٧٢) .

(2) م.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف الانتخابات في لواء اربيل ، رقم عن مذكرة سرية من المفتش الاداري للواء اربيل الى مستشار الداخلية بتاريخ ٢٣ (تموز) ١٩٢٣ رقم ١٠٨ س/٢٦٦ (ورقة/٥) كذلك برقية من وزارة الداخلية الى المفتش الاداري للواء اربيل مؤرخة في ٣٠ (تموز) ١٩٢٣ ، رقم س/١٥٣٣ (ورقة/٨) .

(3) راجع/ص١٤٠ .

(4) م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ (ورقة/٥٩) .

(5) السويدي ـ توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

الانكليز خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها كسب العشائر العراقية فيحصلون على ولاء رؤسائها الا ان ذلك اولا لم يكن كافيا اذ لم تراعيه بعناية من جانب السلطات الى حسم اوضاع العشائر ، فلم يكن هناك محاولات جدية لمعالجة اوضاع العشائر الاقتصادية وطرق معيشتها وتنظيم علاقات بعضها مع البعض الاخر . فقد اعتمدت السلطات البريطانية بعد الحرب على المجالس العشائرية التي كانت تتشكل من الرؤساء العشائريين لمعالجة امور العشائر [1] الا ان عمل [illegible] المجالس اقتصر على تهدئة الاوضاع العشائرية الطارئة دون الالتفات الى جوهر المشاكل التي كانت تعاني منها العشائر ، ولعل في ثورة العشرين دليل واضح على ان يد السلطة كانت بعيدة جدا عن اعتبار متطلبات العشائر ومصالح مجتمعاتها الخاصة في ضوء العرف والتقاليد المألوفة . اما القضايا العامة فقد كشفت ثورة العشرين مدى ارتباطها برجال الدين والرؤساء المحليين [2] رافقت الاضطرابات العشائرية قيام الحكم العربي في العراق ، فلم تخل التقارير البريطانية ، التي كانت تحرص على اظهار قدرة السلطات في تثبيت دعائم البلاد، من ذكر اخبار الاضطرابات العشائرية ، كما ابرزت تلك التقارير فشل السلطات في معالجة المشاكل العشائرية وذلك عندما بين ان السلطات كانت تلتجيء الى استعمال القوة دائما لتهدئة العشائر [3]

شهدت الفترة التي اعقبت توقيع المعاهدة الانكليزية ـ العراقية لعام ١٩٢٢ رغبة بريطانيا في تخفيف مسؤولياتها في العراق بوضوح ، وخاصة فيما يتعلق بمسؤولية العراق الخاصة بذلك في وزارة السعدون الاولى التي تشكلت في ٢٠ تشرين ثاني ١٩٢٢ ان تتكفل بمعالجة المشاكل العشائرية ، وجد السعدون انه لابد من استعمال القوة تجاه العشائر وذلك لحملها على الشعور بان هناك سلطة يجب ان تمتثل لها الا وهي الحكومة . فقد ادرك السعدون ان العشائر كانت تستفيد من الازدواج في المسؤولية بين السلطات الانكليزية والحكومة العراقية ، فكانت العشائر تعتقد انه ليس في وسع احد ان يعرضها [illegible] او تظهر شيئا من عدم الطاعة للحكومة . وفعلا لم يكن في مقدور الحكومة ان تتحدى اي [illegible] او تقوم باية حركات [illegible] الجهة البريطانية التي كانت تقف دائما في [illegible] كهذه وذلك لرفع [illegible] عن نفسها وتجنب صرف الجهود والنفقات [4] . لقد جاء السعدون الى رئاسة الوزارة في فترة اعطت فيها بريطانيا للحكومة فرصة حرية اكبر في معالجة

(١) من تقرير لمعاون مستشار [illegible] بعنوان حول طريق ادارة العشائر [illegible] ملف التقارير (لسنة ١٩٢٩) ، رقم د/٨ ، ورقة/٣٢ .

(٢) الطاهر ـ عبد الجليل ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٥٦ .

(3) British Report 1922-1923, p. 14

(٤) السويدي ـ توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

[illegible] بعد ان اعقبت توقيع المعاهدة الانكليزية – العراقية في ١٠/١٠/١٩٢٢ جهود بريطانية لتخفيف المسؤوليات البريطانية في العراق [illegible] عن طريق تحديد الالتزامات التي حددتها المعاهدة ، وكان من بين القضايا التي حددتها المعاهدة هي ترك الشؤون الداخلية للحكومة العراقية (١)

[illegible] السعدون من تلك الصلاحيات اذ وجد بمقدوره اعطاء دروس [illegible] للعشائر العراقية اذا ما قام [illegible] بعض العشائر المتمردة بالقوة ، ففي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٣ [illegible] قوات من الجيش العراقي من بغداد الى سامراء [illegible] [illegible] وتمكنت في ارغامها بالتخلي عن السلاح [illegible] [illegible] (٢) وقد حدث ايضا ان [illegible] عشيرة بني اسد [illegible] الحكومة وقتلت افرادا من الشرطة [illegible] [illegible] السعدون ان لا بد للحكومة من تأديب تلك العشيرة بكل شدة . اعتقد السعدون ان استخدام الطائرات البريطانية هو اسهل طريقة [illegible] (بني اسد) [illegible] لبريطانية في الامر [illegible] [illegible] الطرف البريطاني الذي يخشى تحمل مسؤوليته [illegible] كل المسؤوليات المترتبة على عمليات [illegible] الحملة وذهاب الطائرات البريطانية [illegible] (٣) حتى [illegible] (بني اسد) وتوالت [illegible] على [illegible] موسعة لايقاف عمليات الحكومة [illegible] لم يكن عددهم [illegible] الحكومة . لقد وصلت اخبار بني اسد واستغاثاتهم [illegible] في العراق [illegible] محضر من قبل اهالي الموصل الى الملك يرجون فيه ان [illegible] الطائرات عن ضرب بني اسد (٤) . ولكن وجدت الحكومة [illegible] عملياتها [illegible] على [illegible] بني اسد (سالم الخيون) وحكم [illegible] والاعيان لدى الملك . كذلك [illegible] في الموصل العفو عنه ، الا ان الحكومة لم تستجب لتلك [illegible] الامر عالقا الى سنة ١٩٢٦ حيث اخبر الملك السعدون في ١٦/١/١٩٢٦ (٥) ان [illegible] الذي [illegible] الشيخ (سالم الخيون) حتى الان يمكن ان يعتبر كافيا لاصلاح حاله على شرط ان [illegible] العفو عنه في مدينة الموصل [illegible] محكوميته . كما اخبر الملك السعدون [illegible]

(1) B.G. - Colonial office special Report 1920-1931, p. 33

(2) British Report 1922-1923, p. 110

(٣) السويدي – توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

(٤) [illegible] محاضر ومرقيات بعث بها الى الملك : سالم الخيون [illegible] بني اسد واهالي الموصل م.و . ملفات البلاط ، ملف القضايا الداخلية [illegible] ، رقم د/٦/١ (الاوراق [illegible] و١٥و١٦) .

(٥) في هذا التاريخ كان السعدون قد شكل وزارته الثانية بعد ٢٦/٦/١٩٢٥

»(١) لا تخلو الآن من تأثير حسن في نفوس كثير من أهل البلاد«.

ثم تتغير سياسة السعدون تجاه العشائر على استعمال القوة فقط، اذ كان من جهة أخرى يحاول ازالة المؤثرات التي تؤدي الى الاضطرابات العشائرية . ففي العمارة كانت العلاقات مضطربة أحيانا بين عشائر (بني لام) ووالي (بشتكوه) ـ في بلاد فارس ـ وذلك بسبب عدم وجود شروط محددة لرعي أغنام عشائر بني لام في أراضي الوالي ، فتؤدي سوء العلاقات بينهم الى اضطراب الامن على الحدود الشرقية للعراق . حاول السعدون جاهدا أن يتوصل الى عقد اتفاقية خاصة مع والي (بشتكوه) تنظم علاقات الاخير ببني لام ، وكان السعدون لا يرضى ان يتدخل الوالي في امور بني لام بحجة رسوم الارض . فأبرم الاتفاق بين الطرفين السابقين ، بالنيابة عن حكومة العراقية وبين والي (بشتكوه) ، وطلب السعدون في ١٩ آذار ١٩٢٣ ، بصفته وزيرا للداخلية ، الى مجلس الوزراء تصديق ذلك الاتفاق موضحا بأن عقد ذلك الاتفاق أمر ضروري يتوقف عليه سلامة الادارة وعدم حدوث الخلافات والاضطرابات بين العشائر [2] . اراد السعدون ان تكون الحكومة العراقية تحتفظ بنفسها بحق الوالي [illegible] بني لام [illegible] الاتفاق [illegible] حكومة السعدون [illegible] ذلك الاتفاق [illegible] رعي اغنام بني لام في اراضيه ، فأرادت الغاء الاتفاق ، بينما تقدم السعدون باقتراح في ٢١ [illegible] ١٩٢٣ رأى السعدون أن تعمل حكومة [illegible] حتى اليوم الاول من شهر تشرين الاول ١٩٢٣ [illegible] وسعى السعدون أن يعقد اتفاق مرضي مع والي بشتكوه [illegible] حكومة الاتفاق حالا [illegible] السعدون أن ذلك سيؤدي الى النزاع بين بني لام والوالي وكذلك بين بني لام انفسهم مما يسيء الى سمعة الحكومة ، فرأى السعدون انه بدلا من نقض الاتفاق تستمر الحكومة العراقية بتطبيق حكومة العراقية [illegible] العهود حتى اليوم الاول من تشرين اول ١٩٢٣ [illegible] وصرح على مجلس الوزراء انه في الوقت الذي يقرر فيه المجلس الغاء الاتفاق بعد الاول من تشرين الاول ١٩٢٣ عليه أن ينتدب واحدا من اعضائه او اكثر ليحضر [illegible] بالعمارة ويتفاوض معه في تصفية اتفاق المستقبل . اراد السعدون ان يحتوي الاتفاق على شروط جديدة تقلل من الاعباء المالية التي تدفعها عشائر بني لام لوالي بشتكوه . اما تحديد تلك الاموال التي تدفع الى الوالي فتم بطلب السعدون

---

(١) عن كتاب الملك الى السعدون في ١٩٢٦/١/١٦ ، بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف القضايا الداخلية العامة ، رقم د/٦/١ (ورقة/٣١) .

(٢) عن كتاب السعدون (وكيل وزير الداخلية) الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩ (آذار) ١٩٢٣ برقم ١٦٩٤ م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/ (ورقة ١١٤) .

الى حكومة تحديد تلك الاموال نيابة عن العشائر وانما طلب ان يترك امر تحديد الاموال الى العشائر نفسها بواسطة مشورة شيوخهم الرئيسيين . لانهم اعرف بمقدارها انفسهم ، وقد حبذ السعدون ان يتم دفع المال (1) بواسطة الحكومة .
ومن هذا نرى ان السعدون يسعى الى تخليص عشائر شمر التي لاقت من تعسف الوالي ، فطالما ان القضية نفسها وهي المسألة لم تحسم وهي امتداد خاص وطالما تمس عشائر طرف ثالث تعترف على تحديد حقوق الطرفين على ضوء تلك الاتفاقات . فان العلاقات بين الطرفين ستخضع لاهواء الوالي او الوضع الاقتصادي المتغير المستمر . فتدخل الحكومة العراقية كطرف ثالث سيؤدي الى تنظيم العلاقات من جهة ، كما يؤدي الى توطيد الحالة في الحدود وهو امر تعتبره السعدون ذا اهمية بالنسبة للحكومة . لقد صادف وجود الوالي في شكواه في بغداد في نفس الوقت الذي طلب فيه السعدون من مجلس الوزراء الموافقة على شرحه . فاشهر السعدون برقية وجود الوالي في بغداد ، فعرض على مجلس الوزراء بانه لم يتم حل في حين وجود الوالي في بغداد ، عندئذ يؤدي الى حراجة الموقف في لواء العمارة ويصبح الامن في الحدود . امام تلك الحجج التي قدمها السعدون قرر المجلس تعيين [illegible] السعدون ، ومبادرة الى حسم المسألة مع الوالي اثناء فترة وجوده في بغداد (2) .

العلاقات العراقية ـ النجدية :

اما على الحدود العراقية من الغرب فقد كانت عشائر العراقية تتعرض لهجمات من الاخوان ، فتمني بين حين واخر بخسائر كبيرة في الارواح والاموال ، مما دفع وزارة السعدونية ان تخطو خطوات اخرى نحو محاولة تنظيم العلاقات الحدودية بين عشائر نجد والعراق (3) . كانت اتفاقية المحمرة قد عقدت في 5 ايار 1922 دون ان تعالج مسألة الحدود بين نجد والعراق (4) . اذ ان تلك الاتفاقية كانت قد تركت امر الحدود الى لجنة تشكل فيما بعد . وقد عقب توقيع الاتفاقية دلائل تشير الى رغبة الطرفين النجدي والعراقي في التوصل

---

(1) من كتاب السعدون (وكيل وزير الداخلية) الى مجلس الوزراء في 21 (نيسان) 1923 ، مرقم س/690 . م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم 3/2/0 (ورقة 39) .

(2) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم 3/2/0 - جلسة 24 (نيسان) 1923 (ورقة/40) .

(3) للوقوف على طبيعة العلاقات النجدية ـ العراقية قبل تشكيل الوزارة السعدونية الاولى ، راجع اطروحة صادق السوداني : العلاقات العراقية السعودية 1920 ـ 1930 .

(4) جاء في المادة الاولى من اتفاقية المحمرة ان الفريقين العراقي والنجدي يتفقان على تشكيل لجنة تنظر في امر تعيين الحدود النهائية . وعندما تشكلت الوزارة السعدونية الاولى لم تكن تلك اللجنة قد ظهرت الى الوجود بعد . م.و ، ملفات البلاط ، ملف اتفاقية المحمرة ، رقم 3/6/0 (ورقة/1و2) .

الى كل ما من شأنه ان يزيل مشاكل الحدود وغزوات العشائر . وقبل تسعة [illegible]
من تشكيل السعدون لوزارته الاولى ، اي في ١١ (تشرين ثاني) ١٩٢٢ ، [illegible]
المندوب السامي برسي كوكس الى بغداد بعد زيارته لابن سعود . وقد صرح [illegible]
وصوله بأن ابن سعود سوف يأتي الى العراق في الربيع لزيارة الملك فيصل
وتذكر المس بيل .. ان صبيح بك ، الذي ذهب مع برسي كوكس كممثل [illegible]
الخارجية بأن القضية قد انتهت [illegible] . وهذا يعني انه حتى الوزارة [illegible]
الاولى كانت الفرصة مناسبة للدخول في مباحثات مع ابن سعود لتخطيط الحدود
بين العراق ونجد . دارت المباحثات في (العقير) على سواحل الخليج العربي
وتوصل الطرفان الى عقد بروتوكولين في ٢/١٢/١٩٢٢ ، اعتبرا ملحقين لمعاهدة
المحمرة . عين البروتوكول الاول الحدود بين الحكومتين وابقى منطقة من الارض
على شكل معين ، اتفاقا على الحياد ، تشترك فيها الحكومتان العراقية والنجدية
بحقوق متساوية (٢) . وبما ان اكثر آبار الحدود اصبحت داخلة ضمن الحدود
العراقية حسب التحديد الجديد للحدود فقد نصت المادة الثالثة من بروتوكول
العقير الاول على تعهد الحكومة العراقية بأن لا تتعرض لعشائر نجد القاطنة في
اطراف الحدود اذا اقتضت الحاجة لاستخدام الآبار المجاورة لهم في الاراضي
العراقية اذا كانت هذه الآبار هي أقرب لهم من الآبار الموجودة داخل الحدود
النجدية ، كما نصت المادة الثالثة من البروتوكول ان لا تستخدم الحكومتان [illegible]
والآبار الموجودة على اطراف الحدود لاي غرض حربي (٣) . اما بروتوكول العقير
الثاني فقد اضاف بعض الالتزامات التي تقوم بها الحكومتان ضمانا لسلامة
الحدود التي قررها البروتوكول الاول ، فقد نص على ان حكومتي العراق ونجد
تتعهدان الواحدة الى الاخرى بأن لا تتعرضا لاي تعد او غزوة خارجة عن حدود
الطرفين ولم يكن ثمة لحكومة احداهما [illegible] . [illegible] الحكومتين
و[illegible] كما [illegible] من اراضي
الحكومتين [illegible] من [illegible]
الطرفين [illegible] ترسيم [illegible]
[illegible] وسائل [illegible]
مثل العشائر (٤) . توقفت وزارة السعدون ، التي عقدت البروتوكول في

---

(١) Bell's letters, op. cit. p. 341

(٢) عن بروتوكول العقير الاول . م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية مؤتمر المحمرة ، رقم ٥/٤/٥ ب (ورقة ٦٠) .

(٣) عن بروتوكول العقير الاول . م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية مؤتمر المحمرة ، رقم ٥/٤/٥ ب (ورقة ٦٠) .

(٤) عن بروتوكول العقير الثاني . م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية مؤتمر المحمرة رقم ٥/٤/٥ ب (ورقة ١٩) ، م.و ، ملفات البلاط ، ملف بروتوكول العقير نمرة (٢) رقم ح ٢ (ورقة ١٠٧) .

٢٧/١٢/١٩٢٢ ان هذين البروتوكولين سيساعدان كثيراً على حسم مشاكل الحدود ومنع غزوات العشائر ، فقدم السعدون الى الديوان الملكي في ١٤/١/١٩٢٣ ثلاثة نسخ من كل من البروتوكولين الاول والثاني المصدقين من قبل سلطان نجد وكوامن نسخهم من قبل مجلس الوزراء بغية الحصول على توقيع الملك (١) وجعل البروتوكولين نافذ المفعول . لقد اثبتت الحوادث التي اعقبت توقيع بروتوكولي المحمرة ان العلاقات التي تحسنت بين نجد والعراق سوف لن تدوم ، كما تثبت عدم قدرة الحكومتين على تنفيذ بنود البروتوكولين والاتفاقية . فقد استمر مهاجرو شمر النجديين يشنون الغارات على العشائر النجدية ويثيرون سلطان نجد (٢) كما استمرت شكوى الحكومة العراقية من تدخل نجد في شؤون العشائر العراقية . ففي ١٢ (اذار) ١٩٢٣ وجه كتب السلطان ابن سعود الى الملك فيصل يطلب اليه اصدار الاوامر الى العشائر العراقية التي اغارت على بعض العشائر النجدية ونهبت حلالها ، باعادة تلك المنهوبات الى اهلها (٣) . بينما اتى بعد تخمس السعدون الى هنري دوبس في ١٩ (نيسان) ١٩٢٣ كتاب متصرف المنتفق الذي يشكو فيه تشجيع سلطان نجد لبعض الشيوخ العراقيين على الدعوة له وجمع (الخاوة) والزكاة داخل الحدود العراقية (٤) . لقد مرت تلك الحوادث دون ان يكون لها اثر في تعكير العلاقات الحسنة بين العراق ونجد ، فقد رجى هنري دوبس السلطان بعدم التودد مع الشيوخ التابعين للحكومة العراقية ، واوضح له بان هؤلاء الشيوخ سيستغلون تغيير معاملته لهم ويفسرونها دلالة على رغبته بالتدخل في شؤون العراق (٥) ، وتبادل الملك فيصل وابن سعود في ٥/٥/١٩٢٣ ، مشاعر الود والاماني السعيدة والرغبة في المحافظة على الوفاق بين الحكومتين (٦) . كما اجرت الحكومة العراقية التحقيقات اللازمة لغرض اعادة المنهوبات الى نجد ، واشرف السعدون بصفته وكيلا لوزارة الداخلية على نتائجها ، لقد توصل السعدون بنتيجة لتلك التحقيقات بان العشائر العراقية لم ترتكب مثل تلك الاعتداءات على نجد ، وهذا ما دفعه الى الاعتقاد بان الدعوى

---

(١) عن كتاب السعدون الى الديوان الملكي في ١٤/١/١٩٢٣ ، مرقم ٦٧ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية مؤتمر المحمرة (رقم ة/٤/٥ ب (رقة/٥٦) .

(2) Longrigg, op. cit., p. 161.

(٣) عن كتاب خطي مختوم من قبل عبد العزيز بن سعود الى الملك فيصل بتاريخ ١٢ (اذار) ١٩٢٣ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ة/٤/٥ ج (ورقة/٤) .

(٤) عن كتاب هنري دوبس (وكيل المندوب السامي) الى سلطان نجد في ٢١ (نيسان) ١٩٢٣ م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/٥ (ورقة/١٠) .

(٥) ن.م (ورقة/١١) .

(٦) عن كتاب خطي مختوم من قبل السلطان ابن سعود الى الملك فيصل بتاريخ ٥/٥/١٩٢٣ ، كذلك عن كتاب من الملك فيصل الى السلطان ابن سعود بتاريخ ١/٥/١٩٢٣ ، م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ة/٤/٥ ج (ورقة/٤و١٠) .

التي تقدم بها سلطان نجد كان الهدف منها عدم ارجاع الاموال والحيوانات من اخذتها العشائر النجدية نتيجة هجومها على (١) لواء الشمس في اذار ١٩٢٢ في اي حال كان لابد ان تتكرر حوادث الحدود وذلك لعدم قدرة الحكومة العراقية على توفير قوات حكومية تضبط تحركات القبائل عند الحدود . اذ كانت الحكومة تستعين ببعض العشائر لضبط الامن هناك وذلك لقاء ما تخصصه لهم من رواتب شهرية . ولكن تلك الوسائل لم تكن كافية لضبط حالة عند الحدود (٢) . ومن منظور ذلك اتصل مع عبد المحسن السعدون (رئيس الوزراء) في ضرورة توفير قوات حكومية تمنع تعدي عشائر العراق وشمر نجد على نجد . وتمنع كذلك تعدي على عشائر العراق . الا انه لم تتخذ الوزارة التدابير اللازمة بهذا الخصوص مما ادى الى ان تذكر الملك السعدون في ١٤ (اب) ١٩٢٣ بما سينجم من الاضطرابات على حدود العراق الجنوبية والغربية اذ تركت عارية من قوات حكومية (٣) . كان يحتمل ان تتكرر هجمات عشائر شمر نجد مع من انضم اليهم من العشائر العراقية على العشائر النجدية . وتكررت شكايات السلطان ابن سعود وعبر بصورة غير مباشرة بان مثل تلك التعديات ستؤدي الى ردود فعل لدى عشائره (٤) وطالب بخروج رعايا نجد من العراق . ووضح للحكومة العراقية بان من شروط دوام حسن التفاهم هو ان تقوم الحكومة العراقية باخراج (٥) شمر نجد من العراق . ورفضت الحكومة العراقية طلب ابن سعود المتعلق باخراج شمر نجد من العراق على اساس انه لا توجد في معاهدة المحمرة اشارة تقضي باخراج رعايا نجد بالمنطقة الحدودية من اراضي العراق (٦) . كانت

---

(١) عن كتاب السعدون (كوكيل لوزارة الداخلية) الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٥ (تموز) ١٩٢٣ ، مرقم ٧٧٥٦ م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٠ (ورقة/٣٦) .

(٢) عن كتاب الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٨ (اب) ١٩٢٣ ، رقم س/٤/٣٦٨ م٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٠ ج (ورقة/٣٣) .

(٣) عن كتاب الديوان الملكي الى السعدون في ١٤ (اب) ١٩٢٣ مرقم س/٤/٣٨٤ م٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٠ ج ، ١٩٢٣ (ورقة/١٨)

(٤) عن رسالة خطية موقعة من قبل السلطان الى الملك فيصل في ١٩ (تموز) ١٩٢٣ م٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج ، ١٩٢٣ (ورقة/٦٦)

(٥) ادعى ابن سعود بان هناك تعهدا من جانب الحكومة العراقية باخراج شمر نجد من العراق ، وقد استغرب الملك فيصل والحكومة العراقية من وجود مثل ذلك العهد ، وقد اتضح لهما بان المندوب السامي برسي كوكس كان قد اعطى مثل ذلك العهد للسلطان عند مشاورته معه في اواخر ١٩٢٢ ، على اي حال نفت الحكومة العراقية وجود مثل ذلك العهد ، وانكرت دار الاعتماد البريطانية وجود مثل ذلك الوعد . عن صورة الكتاب الذي رفعه الديوان الملكي الى مجلس الوزراء ، والفوري ارساله الى سلطان نجد ، المؤرخ ١٩٢٣/٨/٢٢ والمرقم س/٤/٢٢ ، م٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ب (ورقة/٢٥) .

(٦) ن٠م (ورقة/٢٥) .

مسألة اخراج عشائر شمر نجد من العراق ، وهي ما اكد عليه ابن سعود اكثر من
مرة [illegible] من الطرفين ، فلم تكن لجهود الحكومة العراقية التي بذلت
[illegible] من عشائر نجد ، وعبارات الملك فيصل التي اكدت بأن مثل هذه
الامور الطفيفة لا تؤثر مقدار ذرة في علائق الطرفين الودية ، وبتأكيداته بأن
حكومته ستتخذ جميع التدابير لمنع وقوع التعديات على نجد [1] ، لم تكن لتكف
[illegible] ابن سعود ، فقد بدأ قواده العسكريون يتجولون داخل الاراضي
[illegible] الاحمر مشيرا الى ان السلطان اخذ يتودد الى بعض الشيوخ
العراقيين ويعطيهم الصلاحيات الواسعة على العمل باسمه داخل الحدود
العراقية [2] ، فاحتج [illegible] فيصل لدى المندوب السامي المسؤول عن شؤون العلاقات
الخارجية [illegible] تلك الاعمال انتهاك لنصوص المعاهدة المعقودة بين العراق
ونجد ، وطلب بتوسط المندوب بانسحاب قواد سلطان نجد من الاراضي العراقية
بأسرع ما يمكن [3] . اما في داخل العراق ، فقد تولى عبد المحسن السعدون
بصفته [illegible] وكيلا لوزارة الداخلية ، اتخاذ الوسائل التي من شأنها ان
تمنع تدخل النجديين في امور العراق ، فبعث في ١٩٢٣/٩/١٧ الى متصرف
[illegible] منع [illegible] سلطان نجد من دخول الاراضي العراقية [illegible]
الزكاة من العشائر العراقية في طريق كربلاء ـ النجف وفي مناطق اخرى ، وامره
[illegible] مع الشرطة اللازمة لمنعهم [4] . ثم
بعث السعدون في ١٨ (ايلول) ١٩٢٣ [illegible] دوبس ووضح له بأنه عند
[illegible] من عشائر نجد في جهات [illegible]
والسماوة [illegible] الى ان [illegible] بالعشائر العراقية ، كما ادى ذلك الى
وقوع [illegible] اتباع السلطان اخذوا يجمعون الزكاة من
[illegible] وللحد من هذا التوسع رجا عبد المحسن السعدون المندوب
السامي [illegible] مع هذه الاعمال ، كما رجاه نقل احتجاج الحكومة العراقية
الى سلطان نجد ، بأن الحكومة العراقية تعتبر اعمال اتباع السلطان خرقا
لنصوص المعاهدة ولا يمكنها ان تتحملها بأي وجه من الوجوه ، وبأن على السلطان
[illegible] رجاله ويأمرهم حالا بالابتعاد عن الحدود العراقية [5] .

---

(١) ن٠م (ورقة/٣٦) .
(٢) عن كتاب الملك الى سلطان نجد في ٢٥ (آب) ١٩٢٣ رقم س/٤٢٢/٤ م٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج (ورقة/٣٨) .
(٣) عن كتاب الملك الى دوبس بتاريخ ١٩٢٣/٩/١٧ ، بدون رقم م٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج (ورقة/٦٣)
(٤) عن كتاب خطي بتوقيع عبد المحسن السعدون الى متصرف كربلاء بتاريخ ١٧ (ايلول) ١٩٢٣ رقم ١٤٥٤٨ ، م٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج (ورقة/٦٨) .
(٥) عن كتاب سري من عبد المحسن السعدون الى دوبس في ١٨ (ايلول) ١٩٢٣ برقم ٤٧/س/١٤ .
(٦) م٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج ، ١٩٢٣ (ورقة/٧٢)

استجاب دوبس لطلب السعدون فارسل قوة مؤلفة من عدد من السيارات المصفحة [illegible] دوبس حكومة [illegible] كما رسل [illegible] الى [illegible] لحماية المنتفقين ، واوعز باصدار احتجاج شديد اللهجة الى ابن سعود [1] وفي الوقت ذاته طالب السعدون باجراء مباحثات عاجلة مع الملك فيصل للوصول [illegible] يمنع تعرض اتباع موظفي ابن سعود للعشائر العراقية من [illegible] [2] . وقامت الحكومة العراقية من جانبها بتوجيه انذار شديد اللهجة الى اتباع سلطان نجد تطالبهم فيه بالخروج من الاراضي العراقية . كانت تلك الاجراءات كافية لحمل النجديين على الرجوع الى مناطقهم ، ففي ٣٠ (ايلول) ١٩٢٣ زار عبد المحسن السعدون الملك فيصل واخبره بان البلاغ الشديد الذي وجهته الحكومة كان له تأثير في جلاء القوات النجدية عن الاراضي العراقية [3] . ولكن علينا ان لاننسى دور الاجراءات البريطانية ، التي اعطاها السعدون ، في انسحاب النجديين .

وبالرغم من ان تلك الاحداث لم تؤد الى اصطدامات مباشرة بين نجد والعراق الا انها كانت بداية لتعكير العلاقات من جديد بين حكومتي نجد والعراق . ففي ٩/٢٤ ١٩٢٣ وجه ابن سعود الى (دوبس) كتابا يقول فيه « لايخفى على [illegible] لم اكن [illegible] من الاتحاد [illegible] والحدود [illegible] ولكن [illegible] الحكومة العراقية [illegible] نجد من العراق [4] . وتجاه ذلك [illegible] تدريجيا عمدت الحكومة العراقية الى اتخاذ التدابير الضرورية لمواجهة اسوأ الاحتمالات [illegible] فقرر مجلس الوزراء في ٣٠ (آب) ١٩٢٣ تشكيل لجنة من عبد المحسن السعدون (رئيس الوزراء) ووكيل وزير الداخلية ، ووزير المالية (ناجي السويدي) ووكيل وزير الدفاع (نوري السعيد) لدرس

---

(1) عن كتاب دار الاعتماد الى الملك فيصل في ٢٩ (ايلول) ١٩٢٣ رقم س/١٠/٧٩ م·و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان برقم ٥/٤/٥ ج (ورقة/٨١) .

(2) عن كتاب هنري دوبس الى الملك في ٢٨ (ايلول) ١٩٢٣ رقم س/ او/ ٨٩ م·و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج (ورقة/٧٣) .

(3) عن كتاب من الملك الى دوبس في ٣٠ (ايلول) ١٩٢٣ ، بدون رقم م·و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج (ورقة/٩٣) .

(4) عن كتاب ابن سعود الى هنري دوبس بتاريخ ٢٤ (ايلول) ١٩٢٣ م·و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقمه/٥/٤/٥ ج (ورقة/٨٠) .

[illegible] ووضع عدداً من التدابير التي يجب اتخاذها (1) . بانتهت اللجنة في ٢٨ [illegible] آب) ١٩٢٣ وقدمت اقتراحاتها الى مجلس الوزراء في ١٢ (ايلول) ١٩٢٣ ، [illegible] بعد أحال السعدون نتائج اعمال اللجنة التي وافق عليها مجلس الوزراء ، الى [illegible] جلسته في ١٩٢٣/٩/٣٠ ، واخبر السعدون وزارة الداخلية : بأن مجلس [illegible] قرر ارسال قوة الى لواء المنتفق لتقوم بالواجب عند الطوارئ (2) [illegible] السعدون موقفاً للاستحضارات في البادية من قبل الحكومة [illegible] (٢٠٠٠) روبية في الشهر على ان تجهز قوة غير نظامية تكون تحت [illegible] . لقد اعتبر السعدون تلك الاجراءات مهمة لتسلم الحكومة [illegible] التي عليها في مقاومة الغزو ، فقد حرص على ان تغطى [illegible] التي تقدمها حكومته ، بمارعا لبناء علاقات طيبة مع نجد [illegible] كل ما يسبب سوء التفاهم بين الجانبين ، فاستدعى (عجمي الياور [illegible]) وتباحث معه بخصوص التعديات التي وقعت على نجد ، [illegible] جميع ما اخذ من قبائل نجد الى اصحابها ، ولكي يوضح [illegible] الحكومة العراقية ابلغ (عبد الله الدملوجي ــ مندوب سلطان نجد [illegible]) في ١٥ (آب) ١٩٢٣ بان الحكومة العراقية باذلة كل اهتمامها [illegible] سوء التفاهم بين نجد والعراق ، وطلب السعدون اليه ارسال من [illegible] وعاد السعدون مرة اخرى مؤكداً لمندوب سلطان نجد [illegible] جميع ماشي وسمتها لنجع ونوع غرائب من جانب [illegible] ، كما صرح لأول مرة بأن حكومته عازمة على طرد الفرق الناطقة بالعراق من قبائل شمر نجد اذا اعادوا الكرة على عشائر نجد ، كما اعرب السعدون عن [illegible] نجد جهدها في عدم تسهيل نصا وبمنع ما يفضي الى فك رابطة الوئام بين الحكومتين المتعاهدتين (4) .

[illegible] السعدون يلمس ان الجهود التي تبذلها حكومته لازالة اسباب الخلاف [illegible] لم تكن لتقابلها من جانب الحكومة النجدية ، فهو يرى انه في [illegible] تسعى فيه الحكومة النجدية الى دعوته لعشائر العراقية وحثها على

(1) م٠و ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨/٢/٠ جلسة ٣٠ (آب) ١٩٢٣ (ورقة/١٨) .

(2) كانت القوة التي تقرر ارسالها في فوج من المشاة وكتيبة من الخيالة ، ويكون مقر هذه القوة في الناصرية والسماوة . م٠و ، ملفات البلاط ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٩/٢/٠ جلسة ١٩٢٣/٩/١٣ (ورقة/٥٨) .

(3) عن كتاب رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون الى وزارة الداخلية في ١٩٢٣/٩/٣٠ رقم ١٦٩٧ . م٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج (ورقة/٩٤) .

(4) عن كتاب السعدون الى عبد الله الدملوجي (مندوب سلطان نجد في العراق) في ٢٥ (آب) ١٩٢٣ رقم ١١٦٧/١/٣/٣ . م٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج (ورقة/٣١) .

السكينة [illegible] منع الرجال التابعين لنجد من [illegible] ضد الحكومة [illegible]
بالاغارة على قبائلها ونهبها . ويبدو ان السبب في ذلك يرجع الى ان جهود
السعدون ووعده بتحقيق طلب السلطان بطرد زعماء شمر نجد اذا ما [illegible]
على نجد ، جاءت متأخرة ، فقد دخل ميدان العلاقات النجدية ـ العراقية عامل جديد
تمثل باحتدام الموقف في (آب) ١٩٢٣ بين ابن سعود والهاشميين في الحجاز
وشرقي الاردن ، ويظهر من الكتب التي وجهها الملك فيصل الى المندوب السامي
في العراق بان الملك كان ينساق وراء عاطفته لنصرة اخيه (الامير عبد الله) في
شرقي الاردن [1] . عندما كان الموقف ينذر بالانفجار بينه وبين ابن سعود ، كما
كان يخشى ان يتوقع ابن سعود وقوف المملكة العراقية ضده في ذلك الظرف
فينعكس ذلك في العلاقات النجدية ـ العراقية فيزداد الموقف سوءا في حزيران
١٩٢٣ [2] . ففي تشرين الثاني بدأت الحكومة العراقية تلقي القبض على اتباع
ابن سعود دون سابق انذار ، وتوالت احتجاجات ابن سعود التي كان يبعثها عن
طريق الوكيل السياسي البريطاني في البحرين الى المندوب السامي في
العراق [3] . وفي اواخر ذلك الشهر اتضح موقف الحكومة العراقية ضد ابن
سعود . فتكشف جانب العلاقة بين ابن سعود [illegible]
مجلس الوزراء العراقي الذي قرر في ٢٩/١٠/١٩٢٣ [illegible] ترشيح عبد المحسن
السعدون بصفته رئيسا للوزارة احتجاجا الى المندوب السامي بخصوص تجاوز
عشائر نجد التابعة لسلطان نجد على سكة حديد الحجاز [4] . كما استمر ابن
يحذر من مغبة الاعمال الاعتدائية التي يقوم بها [illegible] في الحجاز [5] .
وفي تشرين الثاني ١٩٢٣ ازداد الموقف سوءا [illegible] من الملك فيصل الى
المندوب السامي يعرب عن عدم اطمئنانه للوضع بين العراق ونجد [illegible]
مواصلة يقوم بها ابن سعود على الحجاز بغية احتلال المدينة [6] . [illegible]
السعدون فكان خلال هذا الموقف المضطرب غير مطمئن على [illegible]
بدأت تخرج من الجزيرة [7] الى الشامية . لانه كان يرى ان ذلك [illegible]

---

(١) عن كتاب من الديوان الملكي الى المعتمد السامي في ٣٠ (آب) ١٩٢٣ رقم بي ٣٧٤ م.و ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج (ورقة/٥٨) .

(2) Bell's letter's, op cit., p. 442.

(٣) عن برقية من ابن سعود الى المندوب في ١٠/١٧ ١٩٢٣ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج (ورقة/٩٩) .

(٤) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/٠ جلسة ٢٩/١٠/١٩٢٣ (ورقة/١٤٤) .

(٥) عن كتاب هنري دوبس الى الملك في ١٩٢٣/١١/٩ ، مرقم او١٠او/٣٢١ م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الكويت ، رقم ٥/٤/٥ ج (ورقة/١و٢)

(٦) عن كتاب الملك الى هنري دوبس في ١٩٢٣/١١/١٣ ، بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الكويت ، رقم ٥/٤/٥ هـ (ورقة/٤)

(٧) المقصود بالجزيرة هنا الارض الواقعة بين دجلة والفرات شمال بغداد .

احتكاكها بالعشائر النجدية القاطنة في العراق والتي لم تكن تظهر الطاعة المطلوبة للحكومة العراقية . كذلك كانت تستند الى السعدون بتعديات العشائر العراقية التي تنطلق الى الحكومة البريطانية بحمايتها من تعديات العشائر النجدية المحتمية تحت راية ابن سعود . لقد دفع هذا الوضع الى اعتقاد السعدون بان العشائر العراقية ربما ستضطر الى الالتجاء الى سلطان نجد ليتمكن من رعي مواشيها ، او انها ستبقى حيث هي ولا تخرج الى المرعى وتفقد معظم مواشيها وسوء حالتها . فطلب الى المندوب السامي ان يحصل من ابن سعود على جواب قطعي بعدم التعرض للعشائر العراقية وان لا يرسل احدا من اتباعه الى اراضي العراق الا بعد الاستئذان من الحكومة العراقية واخذ موافقتها . كما طلب اليه ايضا ان يخبر السلطان بان الحكومة العراقية لاتكون مسؤولة عما يقع على رعاياه القاطنين في اراضيها والذين لم يعرضوا طاعتهم للحكومة العراقية ماداموا في اراضيها ، لكي ينبههم عند دخولهم الاراضي العراقية . لم يرد جواب على تلك الطلبات ، وهذا ما دفع الملك فيصل الى ان يذكر المندوب بتلك الطلبات في ١٩٢٣/١١/١٣ [1] . فكانت النتيجة ان الحكومة البريطانية عرضت على معالجة القضايا العالقة بين نجد والعراق في مؤتمر عام يعقد في الكويت لبحث المسائل المعلقة بين نجد والعراق والحجاز وشرقي الاردن ، والذي لم تشهده الوزارة السعدونية الاولى التي استقالت قبل انعقاده .

يتبين من نتائج العلاقات التي اشترك فيها السعدون كرئيس للوزارة ووكيل لوزارة الداخلية ، انه كان حريصا على توفير الامن للعشائر العراقية التي كانت تتعرض للضغوط الخارجية . كما كان حريصا على بناء علاقات طيبة مع نجد . اما لماذا لم يكن دوره مؤثرا ؟ ولم يستطع الوصول الى النتائج التي يرجوها ، مثلما كان الحال في موقفه من اكراد السليمانية ، فان ذلك يرجع الى عوامل عديدة نجملها بما يلي :

٦ ـ الحالة المالية

٢ ـ الجيش

٣ ـ الاصطدام بالرغبات البريطانية

الحالة الماليـــة :

كانت الحالة المالية في العراق سيئة جدا عندما تشكلت الوزارة السعدونية الاولى [2] ، حتى ان التقارير البريطانيـــة اعتبرت الواجب الاول للوزارة

(١) عن كتاب الملك فيصل الى هنري دوبس ١٩٢٣/١١/١٣ ، مدون رقم ٥٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الكويت ، رقم ٥/٤/٥ هـ (ورقة/٥) .

(٢) للوقوف على تلك الحالة راجع الملحق رقم

السعدونية هو الاهتمام بتوضيح اماني للقطر (١) . وقد وعد السعدون في بيان وزارته بان وزارته ستصرف مسعاها حثيثاً في اهتمامها للحالة الاقتصادية .
ولكن يبدو ان الظروف لم تمهل السعدون لوضع برنامج لمعالجة الازمة الاقتصادية [illegible]
[illegible] ها في وقت هبوط سعر المنتوج الزراعي في العراق بحدة حتى ان المعدلات التي وضعت لفرض بواسطتها الضرائب لم يكن من الممكن تحصيلها [illegible] الحكومة [illegible]
[illegible] خلاصة [illegible]
موقعه (٣) وطرح عليه في ١٨ (تشرين الثاني) ١٩٢٢ توصيات [illegible]) التي تدعو الى زيادة الاقتصاد في مصروفات الحكومة كمخرج للازمة (٤) . وقد دعت حاجة ايجاد حل عاجل للازمة . دفعت السعدون الى الاخذ بتوصيات الحكومة البريطانية باعتبارها السبيل الوحيد للخروج من الازمة ، فوجه في ٢٢ (تشرين الثاني) ١٩٢٢ [illegible] الملكي بهذا المعنى ، وبان مجلس الوزراء سيباشر في مناقشة توصيات وزير المستعمرات المتعلقة بحالة العراق المالية (٥) . ومن هذا يتضح ان الوعد الذي قطعته الوزارة في منهاجها الذي اذاعته على الناس في ٢٤/١١/١٩٢٢ وأعلنت بان الوزارة ستصرف مسعاها حثيثاً في اهتمامها للحالة الاقتصادية ، كان مبنياً في الاساس على الاخذ بالتوصيات البريطانية . وعلى الفور بدأت الوزارة بتنفيذ التوصيات البريطانية ، فعقد يوم ٢٥/١١/١٩٢٢ مقررات مجلس الوزراء المتضمنة [illegible] نخبة من موظفي وزارة الداخلية والمالية والاوقاف لفحص ومراجعة جميع مرتبات المعاهد وفقاً للاقتراحات البريطانية ، وبالغاء بعض الوظائف في الوزارات المختلفة ، وتنقيص مرتبة [illegible] في لواء [illegible]
استمرت الوزارة [illegible] على الاقتصاد في [illegible] الى مجلس الوزراء اطلاعه على ما جرى من تنقيص في [illegible]
[illegible]

British Report 1922-1923, p. 30

(٢) انظر منهاج الوزارة السعدونية الاولى ، جريدة العراق ، ٢١ (ت٢) ١٩٢٢

(3) British Report 1922-1923, p. 30

(٤) عن كتاب من المندوب السامي الى السعدون في ١٨/١١/١٩٢٢ ، مدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم ج/٣ ، السنة ١٩٢٢ (ورقة/٣٣٥) .

(٥) عن كتاب من ديوان مجلس الوزراء الى الديوان الملكي في ٢٢/١١/١٩٢٢ ، مدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم ج/٣ لسنة ١٩٢٢ (ورقة/٣٣٦)

(٦) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١١/٣/٠ ، جلسة ٢٥/١١/١٩٢٢ (ورقة/١٤و١٥) .

الاقتصاد في نفقات الدولة . كما ان استمرار الحث على الاقتصاد في النفقات يدل ايضا على فشل سياسة الاقتصاد في النفقات في مواجهة الازمة المالية .

لازمت الازمة المالية الوزارة السعدونية منذ تشكيلها وحتى استقالتها وينعكس ذلك في نواحي عديدة . فوزارة المالية تشكو عدم وجود اعتماد مالي يصرف على اكثر من الخدمات [1] ، ومندوب العراق في لندن يعزو عدم تأدية حصة [illegible] الاتراك ، الذين كانوا مطالبين في الموصل ، هناك الى [illegible] النقد في لندن [2] ، وخزينة البلاط الملكي ووزارة الداخلية عاجزة عن تسديد المبالغ في كتب تقدمها الى دائرة البريد والبرق والمطبعة ومصاريف وكالة رويتر [3] ولم يقتصر الامر على [illegible] الازمة اذ ظهرت في الافق اعباء مالية جديدة كان على الحكومة العراقية [illegible] تحملها ، فقد تقرر في مؤتمر لوزان الاول ان تتحمل البلاد المنسلخة عن الدولة العثمانية بعض (الدين العثماني) الذي كان من المفروض في الدولة العثمانية ان تؤديه الى الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى [4] [illegible] مسؤولية العراق بحوالي سبعة ملايين باون على ان يضاف الى هذا المبلغ المترتبات المستحقة التي تخص الفوائد واقساط استهلاك الدين و[illegible] المترتبة في ذمتها بتاريخ عقد الحساب [5] . كذلك دفعت بعض [illegible] (مسعود بن مركي) على مطالبة عرض كل [illegible] بعد سنة ١٩١٢ بمبلغ ثلاثة وثلاثين الف من الليرات العثمانية . وكان مجموع ما تم دفعه من ذلك القرض قبل تشكيل الوزارة السعدونية ١٤٣٥٠ ليرة عثمانية [6] وفي وسط هذه الظروف الحالكة كانت تؤدي الاضطرابات المحلية التي تظهر في بعض المناطق الى تقليل واردات الدولة . كان يطلب متصرف لواء الموصل صرف مبلغ معين من مجموع المبالغ التي عزمت الحكومة على جمعها من المنطقة العلاقية ، وذلك بسبب الشغب او القتال الذي وقع في المنطقة

---

(1) عن كتاب سري من وزارة المالية الى سكرتارية مجلس الوزراء ١/١٠/١٩٢٣ ، مرقم ٣٣٤٢ م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١١/٢/٠ (ورقة/٢١)

(2) عن كتاب جعفر العسكري الى سكرتير الديوان الملكي في ٢٣ (حزيران) ١٩٢٣ بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ١/٢/٥ (ورقة/١٥) .

(3) عن كتب متبادلة بين وزارة الداخلية والديوان الملكي في ٥ (تموز) ١٩٢٣ م.و ملفات البلاط ؛ ملف برقيات ، رقم ط/١٢ (السنة ١٩٢٣) ، الاوراق/١٤ ـ ١٦ .

(4) عن خطاب للورد كرزن في مؤتمر لوزان في ٢٣ / ١ / ١٩٢٣ م.و ، ملفات البلاط ، ملف تركيا ، قضية الموصل والحدود ، رقم ١/٤/٥ (ورقة/٣) .

5. B.G. — Colonial Office. Special Report 1920-1930, p. 127

(6) عن كتاب وزارة المالية الى سكرتير مجلس الوزراء في ٢٨ (شباط) ١٩٢٣ بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٤/٢/٠ (ورقة/٦٥)

وأدى [1] الى نهب الاموال واتلاف الحاصلات . كذلك نجد ان من اسس
السياسة البريطانية كانت تعمل من جانبها على ان تربط العراق معها بدين
كبير ، فكلما ازدادت التزامات العراق المالية نحو بريطانيا كلما تمكنت من تثبيت
السيطرة البريطانية في العراق . فقد جاء في المادة الرابعة من معاهدة ١٩٢٢ بانه بما ان
حكومة العراق مدينة لحكومة بريطانيا فعلى ملك العراق ان يستدل بما يسديه
ملك بريطانيا من المشورة بواسطة المندوب السامي في جميع الشؤون المهمة التي
تمس تعهدات ومصالح ملك بريطانيا الدولية والمالية مدة بقاء مفعول هذه
المعاهدة ، ويستشير ملك العراق المندوب السامي الاستشارة التامة في ما يؤدي
الى سياسة مالية او نقدية سليمة [2] . وقد تجلت هذه السياسة في مسألتي
(السكك الحديدية) و (ميناء البصرة) .

أ ـ السكك الحديدية :

في ١ (نيسان) ١٩٢٠ حولت السلطات البريطانية في العراق ادارة
السكك الحديدية ، التي استفادت منها خلال الحرب العالمية الاولى ، من الادارة
العسكرية الى الادارة المدنية . وخلال الفترة التي اعقبت ذلك التاريخ لم تبرهن
جهاز السكك الحديدية كفاءته في اداء الخدمات المدنية المطلوبة . ويعود السبب
في ذلك الى ان ذلك الجهاز اعتمد في تكوينه على عربات غير صالحة وتعمل
على ما كان قد بني من السكك الحديدية ابتداءً ، ولم تكن مستقيمة او
متناسبة ، ولم تكن هناك جسور دائمة تخدم السكك الحديدية . وبين
مباني سكة حديد بغداد لم تكن هناك مراكز موظفين دائمة ، اذ كانت مكاتب
المحطات ومراكزها تتكون من خيم . هذا بالاضافة الى ان قسماً من خطوط
السكك الحديدية خربت على يد العشائر العراقية عندما قامت ثورة
١٩٢٠ [3] . ونتيجة لهذه الحالة السيئة التي كان عليها جهاز السكك
الحديدية تحملت الخزينة البريطانية الخسائر المترتبة على الاستمرار في تشغيل
ذلك الجهاز [4] . كان طبيعياً ان تفكر بريطانيا في مسألة التخلص من

---

(1) جاء في كتاب رقمه وزارة المالية الى سكرتير مجلس الوزراء في ٣٠ (حزيران) ١٩٢٣ المرقم ٦٥٢٨ عن طلب متصرف لواء الموصل تنزيل (١٤٤١) ـ روبية و (١٢) انة منها (٤٩٨) روبية و (١٢) انة من مخصصات سنة المعاهدة بمناسبة هجوم اشقياء الزيباريين على قرى الشيخان المذكورة وقتلهم الرجال ونهبهم الاموال واتلافهم الحاصلات . د.ك.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٤/٣/٥ (ورقة ٩) .

(2) وزارة الخارجية ، مجموعة المعاهدات بين العراق وبريطانيا ، ج ١ ، ص ٣١٠ .

(3) B.G — Colonial office, Special Report 1920-1931, p 157

(4) يذكر التقرير البريطاني ان الخسارة بلغت ٧،٣٠٠،٠٠٠ روبية في عام ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ و ٤،١٠٠،٠٠٠ روبية في ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ .

مسؤولية ذلك الجهاز خاصة بعد ان ثبتت سياسة تخفيف مسؤولياتها المالية في العراق ، فاستقدمت المهندس الاستشاري (والر) لتقييم جهاز السكك باستثناء من الحكومة البريطانية . وذلك تمهيداً لنقل مسؤوليات الجهاز الى الحكومة العراقية .

بعد تسلم الوزارة السعدونية الاولى بدأت مسألة التوصل الى اتفاق حول شروط نقل ادارة وملكية السكك الحديدية الى الحكومة العراقية . ففي الفترة التي سبقت تشكيل الوزارة ، أي في الفترة ماقبل ١٩٢٢/١١/٣٠ كانت الحكومة البريطانية تعد لمفاتحة الحكومة العراقية في موضوع نقل ملكية السكك اليها . بعد أكمل (والر) مهمته في نيسان ١٩٢٢ [٢] . وفي ١٥ (تموز) ١٩٢٢ رفعت دار الاعتماد الى الحكومة العراقية التفاصيل التامة عن تقييم السكك الحديدية [illegible] (والر) [٣] . ولكن دون أن تفاتح الحكومة العراقية في قضية انتقال ملكية السكك اليها . ويبدو ان السبب في ذلك يرجع الى ان بريطانيا كانت تدرس في هذه الفترة عروضاً خارجية لشراء جهاز السكك الحديدية . فقد جاء في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ (آب) ١٩٢٢ ان [illegible] من الشركات الثالثة البريطانية قد عرضت على بريطانيا رغبتها في شراء السكك الحديدية [٤] . استقر رأي بريطانيا في النهاية على ان من الافضل انتقال ملكية السكك الحديدية الى الحكومة العراقية [٥] ، وقد جاءت [illegible] وزارة السعدون في الحكم . وحرصت الوزارة السعدونية من جهتها [illegible] على ان تتسلم الحكومة العراقية ملكية السكك الحديدية [illegible] في سياستها التي تهدف الى سيطرة الحكومة العراقية على مرافق البلاد العامة وتخليصها تدريجياً من السيطرة الخارجية . ولكن [illegible] كانت حريصة على ان لا تستقبل بالتزامات مالية جديدة تزيد من حراجة موقفها [illegible] من رئاسة وزارته [illegible] في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٣ وعن الشروط التي وضعتها [illegible] بموجبها انتقال ملكية جهاز السكك الحديدية الى الحكومة العراقية والتي اكدت من خلالها على عدم استعداد الحكومة لتحمل اعباء مالية جديدة . وفي ذات الوقت كان المندوب السامي يرسل حكومته [illegible]

---

(٢) Ibid, p. 158

(٣) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى مجلس الوزراء في ١٥ (تموز) ١٩٢٢ ، مرقم س ١٠و/٣٩ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، المرقم ٨/٢/٠ (ورقة ٣) .

(٤) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨/٢/٠ جلسة ١٢ (آب) ١٩٢٢ (ورقة/٣) .

(٥) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٣/٣/٢٦ بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢٤/٢/٠ (ورقة/٦٦)

وضع شروط يمكن بموجبها نقل ملكية السكك الحديدية الى الحكومة العراقية في أقرب ما يمكن من الوقت [illegible] وبعثت الحكومة البريطانية بشروط لانتقال الملكية قدمت الى الحكومة العراقية في ٢٦ (آذار) ١٩٢٣ . الا ان الحكومة العراقية [illegible] السكك الحديدية [illegible] السكك الحديدية [illegible] معمول تتسلم ادارة السكك الحديدية اعتبارا من ١ (نيسان) ١٩٢٣ على ضوء الشروط التالية : (١) ان تدرس الحكومة العراقية في غضون ثلاثة اشهر امكانية الاستمرار على تشغيل السكك الحديدية . (٢) ان لا يترتب على التسلم تحمل مسؤولية مالية سوى ما ينجم من عجز في [illegible] المذكورة . (٣) [illegible] حساب الخزينة العراقية وان تترك مستودعات السكك الحديدية تحت تصرف ادارة السكك الحديدية (٤) ان لا تتحمل الحكومة العراقية [illegible] (٥) [illegible] العراقية [illegible] (٦) ان موافقة الحكومة على تسلم ادارة السكك الحديدية [illegible] المدرجة في هذا [illegible] الحديدية (٢) . عرضت الحكومة العراقية مسألة تسلمها ادارة السكك [illegible] (وائر) . [illegible] الى دار الاعتماد [illegible] مجلس الوزراء [illegible] (المستر ولز) درسا [illegible] التقديرات الى ما [illegible]) استعمال الخط من تاريخ التقدير الى تاريخ التسلم [illegible] . (ب) [illegible] الاسعار [illegible] مهما من [illegible] (ج) ضرورة تحويل قسم مهم من الخطوط [illegible] من المدن والقصبات [illegible] . (د) ضرورة تبديل جميع [illegible] وتحديد [illegible] من [illegible] الى [illegible] وهدم قسم من المباني الحالية . (هـ) ضرورة [illegible] قسم كبير من الادوات المتحركة والمحركة والقاطرات [illegible] (٣) . [illegible]

(١) عن كتاب سكرتير [illegible] الى [illegible] في ٢ (حزيران) ١٩٢٣ ، مرقم [illegible] م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦١٢/٠ (ورقة ٣٨) .

(٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢٤١٢ جلسة ٢٨ (آذار) ١٩٢٣ (ورقة ٦٧ و ٦٨) .

(٣) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢٤١٢ جلسة ٢٨ (آذار) ١٩٢٣ (ورقة ٦٨) .

دون الاعتماد على الشروط التي فرضتها الوزارة السعدونية شروطا غير مناسبة
تطلبت من [illegible] التدخل في الامر وتم اقتراح اعادة النظر في تلك الشروط [illegible]
مجلس الوزراء العراقي في ٣١ (آذار) ١٩٢٣ بعد رغبة الملك ماجرى على شروطه
التعديلات التالية . (١) ان تبقى الرصيد النقدي تحت تصرف حكومة [illegible]
على ان تسدد بعد ذلك . (٢) ان تترك المستودعات تحت تصرف ادارة السكك
الحديدية على ان تؤدى قيمة المواد التي تستهلك تماما ، كالمحروقات و [illegible]
والدهون المستعملة لتشغيل السكك الحديدية ، في مدة الثلاثة اشهر من [illegible]
السكك الحديدية اما المواد الثابتة فلا تدفع اثمانها من الايرادات [illegible]
مجلس [illegible] ثابتة ستجري تعديلات اخرى على باقي الشروط . في ٩ (نيسان)
١٩٢٣ قدمت الشروط المعدلة للمندوب السامي ، وبالرغم من انها كانت منقحة
بعض الشيء في تحمل الحكومة مسؤوليات مالية جديدة ، الا انها لم تكن بالمستوى
[illegible]
[illegible] في ٩ [illegible] ١٩٢٣ [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وافقت الحكومة البريطانية على الشروط المعدلة
وهنا نلاحظ ان الحكومة البريطانية لم تدع الشروط المعدلة تمر دون ان تضع لها
[illegible] الحكومة البريطانية ارادت ان تؤكد [illegible]
[illegible]
الحكومة العراقية لوفاء الديون التي ستربطها مع بريطانيا ، فقد كتب المندوب
السامي الى السعدون في ٢٢ (ايار) ١٩٢٣ يقول : ان الحكومة البريطانية قد
[illegible] على تحويل ادارة السكك الحديدية مؤقتا لمدة ثلاثة اشهر
ابتداء من ١ (نيسان) ١٩٢٣ وان ليس لها اعتراض على ان تقتصر ما تتحمله
الحكومة العراقية من المسؤولية المالية في خلال هذه الفترة على ما [illegible] من
عجز في مصاريف تشغيل السكك الحديدية . [illegible] اصابت الحكومة البريطانية
في موقفها على تلك الشروط [illegible] . ([illegible]) انه يجب ان [illegible]
ان حكومة صاحب الجلالة لن تتمكن من تقديم اموال اخرى لاجل السكك
الحديدية سوى [illegible] لاجل مخصصات الاعمال الاساسية او نفقات الادارة في

---

(١) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢٠٠٢١ جلسة ٢٨ (اذار) ١٩٢٣ (الورقة/٨٦) .

(٢) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٩ (نيسان) ١٩٢٣ بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم ج/٢/ج (ورقة/٥) .

استعمل (١) ، وحين اخبر المندوب السامي السعدون بان الحكومة البريطانية مستعدة لان تدفع المال الاحتياطي الموجود تحت تصرف مدير السكك الحديدية اورد مع موافقتها على هذا الشرط العبارة التالية « ان الحكومة البريطانية تطلب [illegible] المال الاحتياطي في اقرب ما يمكن من الوقت (٢) ».. وهكذا [illegible] الشروط الاخرى . اخبرت الحكومة العراقية دار الاعتماد في ٩ (حزيران) ١٩٢٣ [illegible] تلك الشروط مرة اخرى وبنفس الوقت طلبت تمديد مدة الاستعمال الى نهاية ايلول ١٩٢٣ (٣) . لم تنتظر الحكومة العراقية وقتا طويلا اذ ردت في ١٣ (حزيران) ١٩٢٣ معلنة موافقتها على اغلب المقترحات البريطانية [illegible] موافقة الحكومة البريطانية على تمديد مدة استعمال السكك الحديدية لنهاية شهر ايلول ١٩٢٣ (٤) ، وموافقتها على تسليم ادارة [illegible] الى الحكومة العراقية [illegible] (٥ [illegible] ١٩٢٣) [illegible] ادارة السكك الحديدية [illegible] الى الحكومة العراقية (٦) [illegible] السكك الحديدية (٧) الى الحكومة العراقية .

لم تنحصر علاقات السعدون مع الحكومة البريطانية في مسألة السكك الحديدية ، على موضوع تسليم الادارة فقط بل تعدتها الى موضوع [illegible]

---

(١) عن كتاب سري موجه من المعتمد السامي الى السعدون بتاريخ ٢٣ (آذار) ١٩٢٣ رقم س ١٠و/٥٠ . م.و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٠ (ورقة/٣٠) .

(٢) ن.م (ورقة/٣٠) .

(٣) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ٦/٢/٠ جلسة ٩ (حزيران) ١٩٢٣ (ورقة/٣٥) .

(٤) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٠ ، جلسة ١٣ (حزيران) ١٩٢٣ ، جلسة ٢٣ (حزيران) ١٩٢٣ (ورقة/٤٥) .

(٥) لقد مدد اشراف الحكومة العراقية على السكك الحديدية ستة اشهر اخرى ابتداء من نهاية تشرين اول ١٩٢٣ مع ما ثار بكلفة ذلك الاشراف الحكومة العراقية من اموال .
عن كتاب من المندوب السامي الى مجلس الوزراء في ١٩٢٣/١٠/٢ ، مرقم س ١٠و ١١٢ م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/٠ (ورقة/١١) .

(٦) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩ (حزيران) ١٩٢٣ مرقم س ١٠و ٩٤ م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢/٢/٠ (ورقة ٢٥) .

(٧) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٧/٢/٠ جلسة ٥ (تموز) ١٩٢٣ (ورقة ٣٥)

الادارة كان خطوة أولى لاستلام ملكية السكك من قبل الحكومة العراقية ، ولكن الظروف الحرجة التي كانت تعيشها الوزارة هي التي جعلت موضوع استلام الادارة يتأخر بصورة مستقلة عن موضوع استلام الملكية (1) ، وفي ذات الوقت الذي كان فيه الجانبان يواصلان العمل للتوصل الى اتفاق لتسلم الادارة كان المندوب السامي يراسل حكومته بغية وضع شروط يمكن بموجبها نقل ملكية السكك الحديدية الى الحكومة العراقية في أقرب ما يمكن من الوقت (2). كان (المستر والر) قد قدر قيمة جهاز السكك الحديدية بـ (24,885,505) روبية (3) ، وكانت بريطانيا قد عرضت تقديرات والر على الحكومة العراقية منذ 18 تموز 1922 (4) ، ومع ان الحكومة العراقية لم تكن قد درست بعد في اذار 1923 تقديرات المستر والر درساً دقيقاً ، الا أنها رأت انه يجب تخفيض هذه التقديرات الى ما يقارب نصف المبلغ المقترح [illegible] (5). لم توافق دار الاعتماد على مقترحات الحكومة العراقية وطلبت الى الملك التدخل في الامر ايضاً ، فاقترح الملك على الوزارة اعادة النظر في تلك المقترحات (6) . وفي 31 اذار 1923 [illegible] تعديلاً باستبدال [illegible] الى ما يقارب نصف المبلغ المقترح (تخفيضاً مهما جداً) الا انه في نفس الوقت طالب بلزوم الاستغناء عن بعض المواد المدرجة في تقديرات (والر) (7) . اخبر المندوب السامي السعدون في 23 اذار 1923 بأن الحكومة البريطانية مستعدة للنظر بعطف فيما تقدم من اقتراحات بشأن تقديرات المستر والر . كما أخبره بأنه سيرسل له قريباً بياناً بصدد التقديرات وبشأن تسديد المبلغ الذي يستحق [illegible] (8) وعندما وصلت تلك التقديرات الى الحكومة العراقية في 2 حزيران

---

(1) راجع/ص .

(2) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى السعدون في 2/حزيران/1923 رقم س 10و/56 وم . و . ملفات البلاط ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم 6/2/0 (ورقة /28).

(3) ن.م (ورقة/30).

(4) عن كتاب المندوب الى السعدون في 18/تموز/1922 ، رقم س 10و/39 ، والمكرر في كتاب سكرتير المندوب الى السعدون بتاريخ 2/حزيران/1923 ، رقم س 10و 56 م و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم 6/2/0 (ورقة/29) .

(5) راجع / ص 165.

(6) م. و. ملفات البلاط ، ملفات مقررات مجلس الوزراء ، رقم 24/2/0 جلسة 28/اذار 1923 (ورقة/81) .

(7) م.و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم 4/2/0 جلسة 31/اذار/1923 (ورقة/81)

(8) عن كتاب سري موجه من سكرتير المعتمد الى السعدون بتاريخ 23/اذار/1923 ، برقم س 10و / 50 .
م.و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم 6/2/0 (ورقة / 31) .

١٩٢٣ . وحدث الحكومة بان بريطانيا قد اضافت للثمن الاساسي الذي قدره المسر والر ، مبلغا اخر لما قامت به من اعمال اساسيه مند انشاء الخط سير والر) ، بحيث اصبح الثمن المعروض على الحكومة العراقيه (١،٨٥٩،٨٨٤ روبية ، كما شرطت على حكومة العراقيه ان توزع تسديد الثمن الاساسي من مدة قدرها (٢٥) عاما ، وبنفس الوقت اعلنت استعدادها للنظر و بحث بعض مقترحات الحكومة العراقيه من اقتراحات حول ثمن الجهاز شرط ان تعمل حكومة المراقبة تسديد الثمن لمدة (٢٥) سنه على الوجه الاتي : (١) ٥٠،٠٠٠ ليرة (٧١/٢ لك روبية على سعر التحويل الاساسي) سنويا في كل من الخمس سنوات الاولى . (٢) ١٠٠،٠٠٠ ليرة (١٥ لك روبية على سعر التحويل الاساسي) سنويا في كل من الخمس سنوات التاليه . (٣) ١٥٠،٠٠٠ ليرة (٢١/٢ لك روبية على سعر التحويل الاساسي) سنويا في كل من العشر سنين الاخيرة . كما اشترطت اداء الدفعه الاولى في اقرب وقت ممكن . ويعتبر ان يوم اول ايلول / ١٩٢٣ تاريخ ابتداء الدفع . كما اوجبت ان يكون الدفع من ايرادات العراق العموميه وان لا يتعلق دفعها على ما يحصل من ربح او خسارة في تشغيل السكك الحديديه . اما فوائد المبلغ ، فقد اعلنت عن تنازلها عن كل فائدة عن الثمن الاساسي عن مدة الخمس سنوات الاولى ثم بعد ذلك ستعتبر فائدة بمعدل خمسه بالمئه عن الرصيد الباقي بقدر ما يسمح بذلك ما يتوفر من صافي ايرادات السكك الحديديه ، وادعت بان استيفاء الفائده على تلك الصورة سوف لن يضع اعباءا ماليه اضافيه على ايرادات العراق العامه فيما يتعلق بهذه الدين . وفي الاخير اوجبت على حكومه العراقيه بان في حالة بيع حكومة العراقيه للسكك الحديديه ثانية ، يجب تخصيصه مبلغ رصيد الدين الباقي لحكومة بريطانيا بكامله ويجب ان يتولى المندوب السامي المفاوضات المتعلقه بذلك البيع [1] . لم تكن الحكومه العراقيه في وضع مالي يساعدها على قبول الشروط البريطانيه بالرغم من تأكيد المندوب السامي على ضرورة قبولها وبالطبع لم يكن بمقدورها ان تأتي باقتراحات تنقض شروط البريطانيه لان موضوع السكك الحديديه ما هو الا نقطه من نقاط في قائمة العلاقات العراقية البريطانيه في وقت كانت فيه الوزاره السعدونيه تحرص كل الحرص على الاحتفاظ بود البريطاني لكي تستمر بمرا وسط بين مشاكلها تجاه رغبه الرغبه البريطانيه احالت في ١٣ ، حزيران) ١٩٢٣ الشروط البريطانيه الى لجنة وزاريه عراقيه خاصه لغرض درسها ورفع بيان عنها الى مجلس الوزراء . وبنفس الوقت اعلنت انها لا تتمكن من التعهد باداء ثمنه السكك باقساط سنويه من

---

(١) عن كتاب سري من سكرتير المندوب السامي الى السعدون في ٢/حزيران/١٩٢٣ ، مرقم م و/ ٥٧ . م و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٠ /٢/٦ (ورقه/٢٨) .

الواردات العمومية في الحال الحاضر [1] .

لكن عرض الحكومة العراقية من ردها الاخير هو ترك الباب مفتوحا لاستمرار المفاوضات حول المسألة ، ولكن يبدو ان دار الاعتماد كانت قد عزمت على ان تسدد اقساط من الواردات العمومية ، وهذا يوضح بان السكك الحديدية في نظر بريطانيا كانت غير قادرة على القيام بمهامها ، بحيث يمكن ان تعتمد في تغطية على ايراداتها في تسديد الدين ، ولهذا اعتبرت دار الاعتماد بان تسديد القسط من الواردات العامة هو الاساس الوحيد الذي يبنى عليه جميع الاقتراحات البريطانية ، فاخبر السعدون في ٢٣ (حزيران) ١٩٢٣ بان قرار وزارته [illegible] بعدم مكنته اداء الاقساط السنوية من الايرادات العامة لا يمكن ان تغير لا يرضي للاقتراحات البريطانية . كما اخبر السعدون ايضا بان المندوب السامي [illegible] تبلغ الحكومة البريطانية بهذا القرار فيما اذا كانت [illegible] تغير اقتراحها [2] . كان قرار الوزارة السعدونية ناتجا عن حرجة موقفها [illegible] ، فتسديد الاقساط السنوية على الطريقة البريطانية معناه تورط العراق في [illegible] مالية كبيرة ومعناه دخول العراق في تعهدات جديدة لا يمكنه [illegible] ذلك طلب السعدون الى المندوب السامي في ١٥ [illegible] ١٩٢٣ [illegible] حكومة بريطانيا على حمل نفقات عجز السكك الحديدية في الخمس سنوات الاولى المقبلة على قدر ما يسمح به ايرادات السكة [illegible] انه ان تخبر حكومته بانه اذا وجدت الحكومة العراقية بعد ختام مدة الخمس سنوات المذكورة انه في استطاعتها الاستمرار على تشغيل السكة بحيث يتعهد بدفع المبلغ السنوي لاستهلاك الدين المتبقي مما تبقى من الواردات العمومية [illegible] من اصل الدين في مدة الخمس سنوات الاولى [3] . لم تكن اقتراحات السعدون ، والتي بدا عليها شيء من [illegible] المندوب السامي ، [illegible] حكومة [illegible] البريطانية [illegible] تسديد الدين بغاية ما يمكن من السرعة [illegible] في الامر ستؤدي الى نتائج غير محمودة ، ويرجع السبب في تهديده واصراره [illegible] حكومة كانت منشغلة [illegible] في اعداد الاتفاقية [illegible]

---

(1) م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٠/٢/٦ جلسة ١٣ حزيران ١٩٢٣ (ورقة /٣٥) .

(2) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى السعدون في ٢٣/حزيران ، ١٩٢٣ ، مرفق في ١٠ و/٦١ ب م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٠/٢/٧ (ورقة / ٣٦) .

(3) عن كتاب عبد المحسن السعدون الى المندوب السامي في ١٥/تموز ، ١٩٢٣ ، بدون رقم [illegible] ملفات البلاط ، ملف مجلس الوزراء ، رقم ٠/٢/٧ (ورقة /١٢٧) .

[illegible] مع العراق (١) . فتأخر في مسألة انتقال ملكية السكك الحديدية
الى الحكومة العراقية بسبب عدم اعداد الاتفاقية المالية (٢) . اشترطت وزارة
السعدون تقرير اللجنة التي شكلت لاجل درس تقرير المستر والز لسكك
الحديدية (٣) وفي ١٧/١٠/١٩٢٣ رفعت وزارة الاشغال والمواصلات تقرير اللجنة
الى مجلس الوزراء (لوضع تقرير المستر والز) لم يحتو على نص [illegible]
[illegible] وزير الاشغال والمواصلات وجهة نظره التي [illegible] هذه الخطوة
استندت لقاعدة [illegible] واهمها تجاه بريطانيا حجر اداء . ولذلك [illegible]
تحمل الحكومة البريطانية قسما من اعبائها . كما ان الخطوط الحالية [illegible]
خطوط [illegible] وربما [illegible] الحكومة العراقية الى [illegible] من [illegible]
[illegible] كما ان الحكومة العراقية قد [illegible]
الخطوط [illegible] الحكومة العراقية [illegible]
[illegible] مع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وزير [illegible] على [illegible]
وزير الاشغال والمواصلات المعظمة [illegible] السكك [illegible] ٢٥٠ [illegible]
للسكك الحديدية . الا انها لم تأخذ بتوصياته حول طريقة تسديد القيمة . وانما
اودعت مسألة طريقة تسديد القيمة الى وزارة المالية لبيان افضل الطرق
للتسديد (٥) .

كان آخر ما قامت به الوزارة السعدونية في مسألة السكك الحديدية هو
[illegible] لائحة قانون الاستملاك لسكك العراقية سنة ١٩٢٣ . [illegible] وزارة
[illegible] والتي لم [illegible] الاتفاق [illegible] وزارة . [illegible]
املاك السكك [illegible] الى ما بعد استقالة الوزارة .

ب – ميناء البصرة :

احدثت مسألة ميناء البصرة [illegible] العلاقات البريطانية العراقية

---

(١) وفقا للمعاهدة الانكليزية – العراقية التي عقدت في ١٠/١٠/١٩٢٢ ، كان المفروض ان معظم الامور المالية بين الجانبين في شكل اتفاقية ملحقة بالمعاهدة . راجع الصفحات ١٨٣–١٨٤ .

(٢) عن كتاب المندوب السامي الى السعدون في ٤ آب ١٩٢٣ مرقم بي ١٠ و ٧٢ [illegible] ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٩/٢/٠ (ورقة / ٣٦) .

(٣) راجع الشروط التي وردت في كتاب المندوب السامي على الصفحة ١٦٥ .

(٤) عن كتاب وزارة الاشغال والمواصلات الى سكرتارية مجلس الوزراء في ١٧/١٠/١٩٢٣ مرقم ٢٢ [illegible] م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢/١٠ (ورقة ١٠٤) .

(٥) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢ ، جلسة ٢٧/١٠/١٩٢٣ (ورقة / ١١٧) .

التي دارت حول مسألة السكك الحديدية ، فقد ارادت الحكومة البريطانية تحديد مسؤولياتها على حساب الحكومة العراقية . اذ كان لبريطانيا في ميناء البصرة اراضي وممتلكات خاصة [1] وكانت الحكومة العراقية تشترك معها في ادارته منذ ١٩٢٠ ، وقبل تشكيل الوزارة السعدونية الاولى عرضت بريطانيا على الحكومة العراقية اقتراحات تتعلق برغبة بريطانيا في نقل الميناء الى الحكومة العراقية . وقد تضمنت تلك الاقتراحات التي قدمت الى حكومة عبد الرحمن النقيب في ٢٤/١٠/١٩٢٢ مقدار ماتحب ان تدفعه الحكومة العراقية لبريطانيا عن ميناء البصرة . استندت بريطانيا في تحديدها لذلك المقدار على تقديرات المستر [illegible] والتي بلغت (٧،٨٩٦،٠٠٠) روبية . كانت الحكومة البريطانية تدرك جيدا انه ليس في وسع العراق تسديد المبلغ دفعة واحدة وذلك بسبب حالته الاقتصادية السيئة وضعف الخزينة ، فوضعت شروطا تنص فيها الحصول على ثمنها بشكل اقساط سنوية لمدة ٣٠ سنة تدفع التبعات الى موقف الحكومة العراقية المالي ، بحيث تصبح مهمة الميناء هو تجميع الواردات لتسديد الدين البريطاني وفوائده . ولكي تظل الهيمنة البريطانية والرقابة البريطانية على الميناء مستمرة ، اشترطت بريطانيا ان تعرض ميزانية الميناء السنوية وكل الاقتراحات المتعلقة بصرف مبالغ كبيرة على السكرتير المالي للمندوب السامي لفحصها وترسل الى وزارة المستعمرات البريطانية لفحصها وذلك الى ان تتألف لجنة من [illegible] تدعى (لجنة الامناء) ، تفوض اليهم ادارة شؤون الميناء ، كما اشترطت انه عندما تتألف لجنة الميناء يجب ان يكون لبريطانيا ممثل فيها مادام لها دين على الميناء ، واشترطت وجوب استحصال موافقة هذا الممثل في جميع الشؤون المتعلقة بتبديل رسوم الميناء وصرف المبالغ الكبيرة ، وبانها تخول ممثلها هذا حرية التصرف التامة على ان تضمن تأدية الاقساط البريطانية . اشترطت الحكومة البريطانية ايضا ان تعرض اعمال لجنة الامناء وسلطتها وواجباتها على الحكومة البريطانية لاجل التصديق وان ترسل ميزانياتها السنوية وحساباتها لكي تتتبع الحكومة المذكورة مجريات الامور على الوجه المطلوب [3] . وباختصار ارادت بريطانيا ان تبقى سيطرتها على الميناء دون ان تتحمل مسؤولياته . بعد يومين من تشكيل السعدون لوزارته ، اي في ١٢/١١/١٩٢٢ اودعت الوزارة تقديرات ميناء البصرة وشروط تسليمه الى الحكومة العراقية الى وزارة المالية لدراستها ورفع بيان عنها الى مجلس

---

(1) عن كتاب وزير المالية الى السعدون في ١٩/نيسان/١٩٢٣ ، سري رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات الوزراء ، رقم ٠ /٢/٣ (ورقة/٣٠) .

(2) British Report 1922-1923, P. 110

(3) عن كتاب سكرتير المعتمد الى رئيس الوزراء (النقيب) في ٢٤/١٠/١٩٢٢ مرقم س ١٠و/ ٥٥/ ن م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ٠ /٢/٣ (ورقة/٢٩ و ٢٨) .

الوزراء (١) . فعرضت وزارة المالية في ١٩ (نيسان) ١٩٢٣ بأن الشروط التي
عرضتها بريطانيا ممكن الاخذ بها وهي لا تحمل البلاد نفقات جديدة . كما بينت
ان مستر (ولز) هو مستشار مناسب (٢) . لم يقتنع مجلس الوزراء فشكلت
وزارة المالية لجنة من ناجي السويدي (وزير العدلية) وياسين
الهاشمي (وزير الاشغال والمواصلات) وسليتر (مستشار وزارة المالية) لدرس
الشروط المعينة لتسليم ميناء البصرة ايضا وترفع تقريرا عنها الى مجلس
الوزراء (٣) . جاء تقرير اللجنة في ١٤ (آذار) ١٩٢٣ بمقترحات جديدة تدعو
الى تخصيص اجر ادنى عرضته بريطانيا وتقليل الرواتب عنه . وبحيث تبقى
الشؤون اساسي ، و العمل البريطاني في امور الميناء . ولكون الحكومة العراقية
لا تمكنها من الآن ان تتبنى ادارة الميناء في المستقبل فقد ارتأى تقرير اللجنة
تخفيف الشروط المتعلقة بادارة الميناء . ومن جهة اخرى وافق التقرير على جعل
ميزانية الميناء ميزانية ملحقة بميزانية العراق العمومية وان تكون الميناء دائرة
تجارية من دوائر الحكومة (٤) . ووافقت وزارة السعدون في ٢٣ (آذار) ١٩٢٣
على الاقتراحات التي وردت في تقرير اللجنة الا ما يتعلق منها بجعل ميزانية
الميناء ملحقة بميزانية العراق العمومية و الميناء دائرة تجارية من دوائر الحكومة .
فقد قررت الوزارة ان تكون ميزانية الميناء تابعة لتصديق الحكومة كسائر الميزانيات
واذا حصل زيادة في ايراده بعد اداء جميع المصروفات فللحكومة العراقية الحق
في [illegible] و صرفه
في المشاريع التي تحسن سير الميناء (٥) . استمرت مسألة الميناء الى ما بعد
استقالة الوزارة ، ولم تكن اقتراحات تقرير اللجنة التي تبنتها الحكومة ،
مسؤولة وحدها عن عدم التوصل [illegible] فقد ارادت حكومة
البريطانية [illegible] برسالة (ميناء)
البصرة [illegible] والتي لم تكن لها علاقة بمصاريف
الميناء او بتقديرات المستر والز . كانت معدات البرسالة المحتوية على مركز

(١) م. و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم . ٢/١١ جلسة ٢٢/١١/١٩٢٢ (ورقة / ١٠).

(٢) عن كتاب من وزير المالية الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩ نيسان ١٩٢٣ ، بدون رقم م. و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم . ٣/٢/ (ورقة/٣١) .

(٣) م. و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم . ٣/٢/ جلسة ١/آذار/١٩٢٣ (ورقة/٨٦) .

(٤) عن تقرير اللجنة التي تألفت من وزير العدلية ووزير الاشغال والمواصلات والمستشار المالي المعتمد في طي كتاب وزارة المالية الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٤/آذار ١٩٢٣ المرقم ٥١٦٠ م.و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم . ٣/٢/ (ورقة/٢٠) .

(٥) م. و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم . ٢/٣ جلسة ٢٨ / آذار/١٩٢٣ (ورقة / ٣) .

قوة محركة ورافعات العمل ومرافق وادوات سحب .. الخ ،كانت ملكا للحكومة البريطانية ،اما الاراضي التي شيد عليها المعمل فكان قسم منها اراضي اميرية تعود للحكومة العراقية والقسم الاخر اراضي وقف . عرضت لجنة التصريف والتصفية البريطانية معملها واسطول بواخرها النهري للبيع ، ووجدت من يشتريها بمبلغ ربع مليون ليرة انكليزية نقدا ولكن بشرط ان يحصل المشترى على حقوق التملك التصرف في كل من اراضي الحكومة العراقية و الوقف . لقد وجدت الحكومة البريطانية في عملية البيع تلك صفقة مربحة جدا خاصة وانها لم تكن تتوقع ظهور من يشتري اسطولها النهري ، فكتب المندوب السامي الى عبد المحسن السعدون في ١٤ (نيسان) ١٩٢٣ موضحا له بأن الحكومة البريطانية ترى نفسها امام خسارة كلية تبلغ ٢٥٠,٠٠٠ ليرة انكليزية ما لم تتمكن من انجاز تلك الصفقة ، ومنبها للسعدون بأن من الشروط الجوهرية لانجازها هو ان يحصل المشترى على حقوق الملكية الصرفة في الاراضي المبحوث عنها ، وبأن هذه هي النقطة المطلوب فيها معاونة الحكومة العراقية (١) . كانت الحكومة العراقية تدرك ان لاراضي الترسانة قيمة كبيرة في تطوير ميناء البصرة في المستقبل وبانها القطعة الوحيدة التي يمكن استعمالها في توسيع بناية الكمرك أو بناية محطة السكك الحديدية ، تنوي انشائها . ولكي لا تتصور الحكومة العراقية بأن صفقة البيع البريطانية ستنصب على العراق فائدة مرتبة كلها ، بين للسعدون في كتابه المذكور بأن شروط البيع ستمنح الحكومة العراقية جميع شروط ... والافضلية في منطقة الترسانة وتضمن عدم التعرض للكمرك و للسكك الحديدية . كما بين بأن لجنة التصريف والتصفية البريطانية مستعدة لان تدفع ثمن أي ارض يقتضي اعطاؤها للاوقاف بدلا من اراضيها في الترسانة . واكد على السعدون اكثر من مرة ضرورة معاونة الحكومة العراقية في اتمام صفقة البيع . كما اخبره بأن وزير المستعمرات يرى من الامور الصعبة للغاية ان يبرر للحكومة البريطانية رفض حكومة العراق المعاونة في هذه المسألة اذ ان رفضا كهذا سيعني خسارة بريطانيا مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ ليرة انكليزية [٢]

اكد موقف الوزارة من مسألة الترسانة نصا سعيها الى عدم التفريط بالحقوق العراقية رغم سوء الاحوال التي كانت تحيطها ورغم حرصها للمحافظة على رضا بريطانيا ، فقد قررت الوزارة في ٢٢ (نيسان) ١٩٢٣ عدم تقديم المساعدة المطلوبة الى الحكومة البريطانية ، وتمسكت بالاسباب الاتية : ان اكثر الارض التي عليها ترسانة البصرة من الاملاك الموقوفة لا يمكن انجازها بمبالغ طائلة

---

(١) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى السعدون في ١٤/نيسان/١٩٢٣ ، مرقم س ١٠/ و/ ٣١ : م.و ، ملفات مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٠ /٣/٢ (ورقة / ٤٦) .

(٢) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى السعدون في ١٤/نيسان/١٩٢٣ مرقم س ١٠ و/ ٣١ ؛ و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٠ /٣/٢ (ورقة/٤٧) .

تعهد بالتسليم المطلق على الاوقاف ، وان الاراضي الموقوفة لا يجوز بيعها الا بمسوغ شرعي ، وان الاراضي المطلوبة للترسانة هي في موقع يحتاج اليه الحكومة (1) . لم يمنع قرار الوزارة السعدونية من عزم دار الاعتماد البريطاني فجرت محاولات اخرى بغية تعديل ذلك القرار واتمام عملية البيع المربحة لكن جاء قرار الوزارة مرة اخرى في ٥ (آب) ١٩٢٣ مؤكدا بأن الحكومة العراقية لا يمكنها ان تبيع الارض الواقعة عليها ترسانة البصرة (2) ، فاستمر عدم التوصل الى اتفاق حول هذه المسألة ايضا خلال فترة وجود الوزارة السعدونية .

(٢) الجيش

من العوائق الاخرى التي حالت دون وصول السعدون لاهدافه خلال وزارته الاولى هي وضع الجيش العراقي . كان الجيش العراقي منذ تأسيس حديث [illegible] على القيام بمهام محدودة لوجود السلطات البريطانية في العراق من جهة واعتماد الجيش على نظام التطوع في الخدمة من جهة اخرى . وبعد اعتبرت السلطة البريطانية التقليص في نفقات الدولة العراقية افضل طريقة للتخلص من الازمة المالية التي كانت تعاني منها البلاد ، وقد شمل ذلك التقليص [illegible] الميزانية المخصصة للامور العسكرية . ومنذ الايام الاولى قررت الوزارة السعدونية الاخذ بتوصيات اللجنة الاقتصادية البريطانية التي طالبت بتقليص مصروفات الدولة . فطلب مجلس الوزراء الى وزارة الدفاع في ١٩٢٢/١١/٢٧ ان تقتصد من كلفة الجيش مبلغا يساوي المبلغ الذي اقترحته اللجنة (3) كما اضطرت الحكومة الى تقليص بعض مواقعها في لواء الدليم (4) . الا انه منذ ان صرفت الحكومة مخصصاتها الى الجيش ، وعدم الاخذ مرة اخـــرى بسياسة الاقتصاد والتقليص في الجيش ، وانطلاقا من هذه الحاجة بدأت اللجان العراقية في [illegible] مسألة الاقتصاد في مصاريف الجيش ، بدأت ترفض الاقتراحات البريطانية التي كررت الدعوة للتقليص ، فقد رأت لجنة مصاريف الدفاع التي تشكلت برئاسة (ناجي السويدي) ان لا تؤخذ باقتراحات وزير المستعمرات القاضية بوجوب تقليص الجيش وتوديع محافظة الامن في [illegible] [illegible] بالمستقر الى عهدة الدرك والقوات المحلية (5) ، الامر الذي ادى الى ،

---

(1) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ، ٣/٢/ ، جلسة ٢٢/نيسان ١٩٢٣ ، جلسة ٢٢/نيسان/١٩٢٣ (ورقة/٤٣) .

(2) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ، ٧/٢/ ، جلسة ٥/آب/١٩٢٣ (ورقة / ٣٨) .

(3) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ، ١١/٢/ جلسة ١٩٢٢/١١/٢٧ (ورقة ٦٦) .

(4) ن . م ، جلسة ١٩٢٢/١١/٢٥ (ورقة / ٦٤) .

(5) عن بيان مقررات لجنة مصاريف الدفاع ، م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ، ٣/٣/ (ورقة / ٨٢) .

موعز المندوب السامي بعقد مؤتمر على مستوى عال ضم (جون سالموند (مارشال طيران) وعبد المحسن السعدون (رئيس الوزراء) وممثلين عن الوزارات العراقية وممثلين بريطانيين . رأى المؤتمر الذي بدأ جلساته الاولى في ٢٧ ١٢ ١٩٢٢ ان تبدأ الحكومة العراقية بتخفيض ١٢ لكا من مصاريف الجيش العراقي و ١٠ لكوك من الشرطة [1] ، كما رأى المؤتمر انه من غير الممكن اجراء تقليص في مصاريف الجيش والشرطة بدون نقصان عدد افرادها ولذلك اقترح تخفيض تعداد الجيش والشرطة . وقد جرت في المؤتمر المذكور مناقشات طويلة بخصوص بعض قوة الجيش وعما اذا كان ذلك يؤثر على الامن الداخلي ، وقد برز دور السعدون في تلك المناقشات ، فيذكر جون سالموند (رئيس المؤتمر) : « ان رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون الح على ان لاتنقص من قوة الجيش لاسباب لم تقتنع بوجهة نظره ولكن جهود السعدون وممثلو حكومته لم تكن مقنعة ورغبة في المحافظة على الامن العام » . لقد شارك ممثلو الحكومة باحتجاج الكامل اذ مر رأي المؤتمر على اجراء ذلك التخفيض ولكن ليس على حساب تخفيض الحربية او البنايات الادارية ، ولكن الذي استطاع ان يدخله ممثلو الحكومة العراقية على شروط التخفيض هو انه سوف لا يؤخذ بهذا التخفيض الا بعد عقد الصلح مع تركيا [2] وهكذا يبدو واضحا ان الحكومة العراقية خلال مناقشات المؤتمر شعرت بحاجة البلاد الى جيش وطني قوي ومنظم . ففي مذكرة سرية رفعتها وزارة الدفاع في ١٦ ١ ١٩٢٣ الى مجلس الوزراء بينت الوزارة بأن مجاورة العراق لتركيا من جهة ولايران من جهة ثانية ولبادية العرب وسوريا من جهة ثالثة ، ووجود حدود مفتوحة بهذه الاقطار مفتوحة امام الطامعين فصار على الحكومة العراقية بان تضع نصب عينها الاعتماد على جيشها الوطني [3] . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أخذت الحكومة العراقية ترى في تطبيق نظام الخدمة الاجبارية خير وسيلة لزيادة كفاءة الجيش . كما كانت ترى ان هناك اسبابا اخرى تدعو الى الاخذ بذلك النظام ومن هذه الاسباب (أولا) وجود ذلك النظام في جيش الدولة العثمانية المجاورة للعراق . (ثانيا) عدم استتباب النظام في باقي الاقطار المجاورة بصورة يمكن الاعتماد عليها . (ثالثا) وجود عشائر مسلحة قوية في العراق تحتاج الحكومة معها - لتأمين الامن في الداخل - الى ما لا يقل عن عشرة الاف جندي . ولهذه الاسباب وجدت الحكومة ان من الضروري الاخذ بنظام التجنيد الاجباري في اول فرصة

---

(١) عن بيان مؤتمر مصاريف الدفاع الموقع من قبل رئيسه جون سالموند في ٢٢ شباط ١٩٢٣ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم . /٢/٣ (ورقة / ٨٤و ٨٥).

(٢) م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم . /٢/٣ (ورقة/٨٢) .

(٣) عن مذكرة سرية رفعتها وزارة الدفاع الى مجلس الوزراء في ١٩٢٣/١/١٦ م.و، ملفات البلاط ، ملف الانقلابات العسكرية ، رقم ف/١١ (ورقة/٦) .

ممكنة (1) . الا انه في الحقيقة لم تشهد فترة وجود الوزارة السعدونية الاولى
اية محاولة فعلية لتطبيق ذلك النظام وزيادة الجيش العراقي . فمع ان الوزارة
اصدرت قرارا في 11 (حزيران) 1923 بزيادة عدد الجيش الى الستة الاف
وزيادة مدرسة المشاة وتشكيل قوى عسكرية جديدة ، الا انها لم تقم بتنفيذ
ذلك القرار . وحتى نهاية 1923 كتبت وزارة الدفاع رسائل تدعو الى الحاجة
لزيادة عدد الجيش الى الستة الاف جندي (2) ، ويعود ذلك لاسباب اهمها
(1) عدم تقبل العراقيين لمثل ذلك النظام اذ يعتبرون مثل خدمته في الجيش
انما هي خدمة للانكليز (3) . (2) كان من اولى واجبات الوزارة هو انجاز
انتخابات المجلس التأسيسي ، وقد وجدت الوزارة خلال الانتخابات بان اية
محاولة لتطبيق نظام الخدمة الاجبارية ستشكل وتضع عائقا كبيرا في تقدم سير
الانتخابات ، ولما كانت الوزارة قد استقالت قبل اتمام تلك الانتخابات (4)
فهذا يعني انه لم تكن هناك فرصة لظهور مثل تلك المحاولة . ولم تكن
للانكليز رغبة حقيقية في فسح المجال لنمو الجيش العراقي ، فرغم القرارات
التي اتخذها المندوب السامي ، والتي نبه فيها الى ان السلطة البريطانية ستمنح
للحكومة العراقية حرية درس برامج تحقق نمو الجيش العراقي (5) ، فان
الحكومة البريطانية كانت تخشى ان يقف ذلك الجيش يوما ما في وجه مصالحها
في العراق . فقد كتب جعفر العسكري (مندوب العراق المفوض في لندن) الى
... في 23 (حزيران) 1923 ... معظم رؤساء الدوائر في وزارة
الحربية والطيران وتفهيمهم بوجوب مؤازرة الجيش العراقي ، وتبين لهم غلط
افكار بعض الانكليز في العراق وخوفهم من ان الجيش سينقلب عليهم في

---

(1) عن مذكرة سرية رفعتها وزارة الدفاع الى مجلس الوزراء في 1923/1/16 م.و. ملفات البلاط ، ملف الامتيازات العسكرية ، رقم ع/11 (ورقة/6) .

(2) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم 2/6 (لسنة 1923) (ورقة/38) .

(3) كبه ـ محمد مهدي ، المصدر السابق ، ص 29 .

(4) حول الاستقالة واسبابها راجع الصفحات :

(5) منذ 1922/11/22 شهدت الوزارة السعدونية دعوات المندوب السامي التي كانت تحث على تأليف لجنة تنظر في زيادة قدرات الجيش ، كان من بين قرارات المندوب السامي في 18 نيسان 1923 هو ان تبدأ الوزارة السعدونية بدرس برنامج تحقق نمو الجيش العراقي ليتمكن من تعهد المسؤولية ، وان يعقد مؤتمر مع القادة العامة للاستفادة مما ستقترحه بهذا الصدد من الاراء والتسهيلات . عن كتاب مرفوع من الديوان الملكي الى السعدون في 19 نيسان1923 مرقم س/5/164 ثم . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم 2/3/ (رقة/53) ، كذلك م. و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء مرقم 2/11/ (ورقة / 9) .

المستقبل ... . كان طبيعيا ان لا تحاول بريطانيا ، نتيجة لتجربتها في مصر احتمال ما قد تقوم به الجيش العراقي تجاه مصالحها ، ان تنمي كفاءة الجيش بل جعلته يعتمد دائما على الكفاءة والتدريب البريطاني . فقد جاء في كتاب رفعته وزارة الدفاع الى سكرتيرية مجلس الوزراء العراقي في ١٩٢٣/٣/١١ ، « ان هذه الوزارة سعت منذ عام ١٩٢١ لارسال بعثة عسكرية الى اوروبا للتمرن في مدارسها العسكرية وتتولى بعد عودتها واجب التعليم في الجيش العراقي ، وبعد مخابرات عديدة سمحت الحكومة البريطانية بقبول خمسة ضباط عراقيين فقط في مدارس الضباط الملكية البريطانية (١) » . ادت تلك الاسباب الى ان تظل قوة [illegible] محدودة في الدفاع عن حدودها وقمع تمردات عشائرها في [illegible] التي تقدمها السلطات البريطانية ، لكن لابد ان تتدخل بريطانيا في رسم السياسة التي تنتهجها الحكومة العراقية .

(٣) الاصطدام برغبات السلطات البريطانية :

كان الغرض من الجهاز الاداري البريطاني الذي ظهر في العراق بعد الحرب العالمية الاولى ، هو الحفاظ على مصالح بريطانيا وتعهداتها الدولية . وعندما [illegible] الى تحديد حكومة عراقية رأت ان من الضروري تحديد مسؤوليات بين سلطة الجهاز البريطاني والحكومة العربية لتحديده فكانت المعاهدة الانكليزية ـ العراقية التي وقعت في ١٩٢٢/١٠/١٠ . وحين جاءت وزارة السعدونية الاولى في ١٩٢٢/١١/٢٠ كانت المعاهدة المذكورة قد وضعت حدودا [illegible] للمسؤوليات التي ستتقاسمها سلطة البريطانية والحكومة العراقية [illegible] اهم [illegible] الشؤون الداخلية [illegible] في ذلك الامور الخارجية تحت سلطة [illegible] الامور التي لم تحسم المعاهدة في تفاصيلها تركتها [illegible] بين الحكومتين البريطانية والعراقية ، وعلى ما سيصطلح عليه بعد ذلك بالاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة .

تشكلت وزارة السعدونية الاولى في ٢٠ (تشرين ثاني) ١٩٢٢ اي في وقت لم تكن فيه المعاهدة قد ابرمت بعد . وقد كانت سياسة السعدون قائمة اساسا على التعاون مع الانكليز الذين ظلوا يؤكدون على ضرورة ابرام المعاهدة

(١) عن كتاب جعفر العسكري الى سكرتارية الديوان الملكي مؤرخ في ٢٣ حزيران ١٩٢٣ مدون رقم : م.و. ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ٣/٢/١ (ورقة / ١٥) .

(٢) عن كتاب وزارة الدفاع الى سكرتيرية مجلس الوزراء في ١٩٢٣/٣/١١ مدون رقم م.و ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٤/٢/٠ (ورقة/١٧) .

(3) B.G. Colonial office, Special Report 1920-1931, P. 33.

فقد اصبح من بين مهام السعدون ، في علاقته مع بريطانيا هو تحقيق الامور التي توقف عليها ابرام المعاهدة في المستقبل. فبالاضافة الى الانتخابات التي تولى اجراءها السعدون ، نجد ان المعاهدة تركت القضايا المهمة بوضع الموظفين البريطانيين في العراق والقضايا العسكرية والمالية و لعدلية الى ما ستتمخض عنه المفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية فقد ارتأت تحديد تلك القضايا بين الجانبين على شكل اتفاقيات ملحقة بالمعاهدة .

دارت المفاوضات لعقد الاتفاقيات الملحقة بين حكومة النقيب الثالثة التي وقعت المعاهدة وبين بريطانيا الا ان حكومة النقيب لم تستطع ان تحقق تلك المهمة لقصر المدة التي ظلت بقاءها في دست الحكم (1) . فمنذ ٢١/١٠/١٩٢٢ طلب الملك من حكومته تعيين لجنة مؤلفة من ثلاثة الى خمسة مندوبين لدرس مدى، و لحفظ العمومية التي تحت ايديها من عقد الاتفاقيات المنصوص عليها في المعاهدة العراقية ـ البريطانية (2) . وفي ٢٤/١٠/١٩٢٢ قررت حكومة النقيب على أن تدرس كل وزارة شروط استخدام الموظفين البريطانيين و لعدد الذي تقتضي استخدامه وشروط استخدامهم ومقدار رواتبهم ... وطلب الى كل وزارة رفع بيان مفصل عن مطاليب الخاصة بها الى مجلس الوزراء (3) . كان السعدون وقتذاك وزيرا للداخلية . وكان العمل الذي عهد اليه هو دراسة عدد المستشارين والمشاورين وعدد البريطانيين في دوائر الشرطة والصحة والزراعة والسيطرة والسجون (4) . لقد بدأت الوزارات بالتحضير للاتفاقيات الملحقة ... للمفاوضات مع المندوب السامي حول تلك الامور . ففي السادس من تشرين الثاني ١٩٢٢ انتدبت الحكومة العراقية ساسون حسقيل (وزير المالية) للمفاوضات مع المندوب السامي فيما يتعلق بتلك الاتفاقيات (5) . ولم تحتمل استقالة النقيب دون الاستمرار في العمل اذ لم تعد من بين القضايا التي واجهتها الوزارة السعدونية الاولى قضية حاسمة مثل قضية تحديد وضع الموظفين البريطانيين وواجباتهم في العراق (6) . فقد شهدت الوزارة تتابع جهود الجانبين العراقي والبريطاني الرامية الى الوصول لصيغ الاتفاقيات الملحقة . اذ قدمت الحكومة البريطانية

---

(1) الحسني ـ عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي ، ص ٤٤ .

(2) عن كتاب رئيس الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ٢١/١٠/١٩٢٢ م ٧٣٦/٦/٢ م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٣/٠ (ورقة ٢٤) .

(3) م و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٣/٠ ، جلسة ٢٤/١٠/١٩٢٢ (ورقة/٣٠) .

(4) م. و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات الملحقة ، ورقم م/١٤ (ورقة / ٣) .

(4) Ireland, op cit, P 380.

الى الحكومة العراقية مسودة اتفاقية الموظفين البريطانيين التي حاولت من خلال شروطها ان [illegible] للمندوب السامي الكلمة الاخيرة في شؤون [illegible] بالموظفين البريطانيين في العراق (١) ، كما حاولت المسودة ان تقيد الحكومة العراقية بشرط استمرار [illegible] الموظفين البريطانيين حتى بعد انتهاء المعاهدة الانكليزية ـ العراقية [illegible] (٢) ، وحوت المسودة على الكثير من الامتيازات التي يجب ان يتمتع بها الموظفون الانكليز [illegible] وجودهم في العراق (٣) . [illegible] الوزارة السعدونية [illegible] لجنة لدراسة مسودة الاتفاقية ، وكان لعقد بروتوكول [illegible] ١٩٢٣ [illegible] في مقترحاتها فقد اعدت اللجنة تقريرا اقترحت فيه اجراء [illegible] في عدد الوظائف [illegible] لتوسع البروتوكول الملحق بالمعاهدة (٤) ، كما لم تتقيد بالشروط الواردة في المسودة البريطانية وارادت تحويرها لصالح الحكومة العراقية ، كما جرت محاولات من قبل حكومة السعدون [illegible] الاشراف على تصرفات الموظفين البريطانيين (٥) [illegible] الحكومة البريطانية [illegible] مطالب الحكومة العراقية [illegible] مسودة الاتفاقية تنص على ان جميع الموظفين البريطانيين [illegible] بموجب شروط هذه الاتفاقية سيكونون عمال [illegible] مسؤولين امام تلك الحكومة وحدها (٦) الا ان مقترحات اللجنة [illegible] الحكومة البريطانية (٧) ، فجرت بعض التعديلات التي حرصت ان لا تؤدي الى تضارب مع ما جاء بمسودة اتفاقية الموظفين [illegible] تقرير اللجنة بعض الطلبات التي لا تؤثر في جوهر المسودة [illegible] اللجنة لضغط الحكومة البريطانية فقد اصبحت اللجنة في النهاية ترى ان لا ضرورة للتعليق على مسودة الاتفاقية ، وطالبت [illegible] لا تعطى لموظف بريطاني سابق راتب اقل من راتبه القديم ، كما طلبت [illegible] رواتب صغار المفتشين الاداريين وصغار مفتشي الشرطة ومنح علاوات لبعض الضباط (٨) . لقد نالت اقتراحات اللجنة المعدلة موافقة المندوب

---

(١) عن المادة الاولى من مسودة اتفاقية الموظفين .
م.و . ملفات البلاط . ملف مقررات مجلس الوزراء . رقم ٩/٢/٠ (ورقة/١٣٥)

(٢) للتفاصيل (المادة الرابعة من مسودة اتفاقية الموظفين) (ورقة/١٣٦) .

(٣) ن.م (ورقة/١٣٨) .

(٤) م.و . ملفات البلاط . ملف مقررات مجلس الوزراء . رقم ٩/٢/٠ (ورقة ١٣١ و ١٣٢)

(٥) عن كتاب وزارة المواصلات والاشغال الى سكرتير مجلس الوزراء في ٣/١٠/١٩٢٣ رقم [illegible] ٣٣٣/٧/١/ : م.و . ملفات البلاط . ملف مقررات مجلس الوزراء . رقم ١٠/٢/٥ (ورقة ٦٧) .

(٦) عن كتاب سكرتير المعتمد المرقم س ١٠ و/١٠٣ مؤرخ في ٧ [illegible] ١٩٢٣ م.و. ملفات البلاط ملف مقررات مجلس الوزراء . رقم ١٠/٢/٠ (ورقة/ ٩١)

(7) Ireland, op cit , P 302

(٨) عن تقرير اللجنة
م.و . ملفات البلاط . ملف مقررات مجلس الوزراء . رقم ٩/٢/٠ (ورقة/١٣١) .

السامي . وفي ١٩ (ايلول) ١٩٢٣ وجه طلب الى السعدون يقترح عليه ان يتذاكر مجلس وزرائه مع اعضاء اللجنة حول تلك المقترحات (١) . فقد اشترطت الحكومة البريطانية خلال فترة الوزارة السعدونية الاولى شروطاً لاستخدام موظفين بريطانيين في وزارة الدفاع ايضا . وتحت ضغط الحكومة البريطانية قبلت الحكومة العراقية تلك الشروط في ٢٢/١٠/١٩٢٣ (٢) . كذلك نالت الوزارة السعدونية اللائحة الاقتصادية المالية التي قدمها المندوب السامي الى الحكومة العراقية في ٨ (كانون ثاني) ١٩٢٣ . الا انها لم تصادف هي الاخرى الا مصادقة اعتراضات بريطانيا الاخرى المتعلقة بشؤون الاتفاقيات . فقد عملت الوزارة على تأخير الاتفاق على تلك الاتفاقيات فاستقالت قبل ان تتم عقد هذه الاتفاقيات .

لم تقتصر مباحثات الوزارة السعدونية مع بريطانيا على موضوع الاتفاقيات الاربعة فحسب ، فقد كان عليها ان تواصل مسألة اعداد الدستور الذي سينظم شؤون البلاد في المستقبل ، اذ كان اشغل الشاغل للرأي العام العراقي هو مسألة اعداد الدستور (٣) . وقد جرت مناقشات حول ذلك الموضوع قبل تشكيل الوزارة السعدونية ، وذلك عندما طرحت الحكومة البريطانية بعض اللوائح ، الا ان الطرفين لم يتوصلا الى اتفاق حولها . وعندما تشكلت الوزارة السعدونية الاولى قدمت لجنة عراقية في ١٥ (شباط) ١٩٢٣ شكل لائحة اخرى وجهت نظر الحكومة العراقية التي كانت تدور حول تقليص صلاحيات الملك وجعل الوزراء مسؤولين تجاه مجلس الامة وليس تجاه الملك (٤) . وبهذا فقد كانت الحكومة البريطانية ترغب في ان يوضع القانون الاساسي بحيث تؤهل بريطانيا السيطرة على مجلس الامة العراقي عن طريق الملك من اجل ضمان تحقيق العلاقات التي تمت بواسطة المعاهدة ، لذلك لم تأخذ بتعديلات اللجنة العراقية . فقد وزير المستعمرات الى اعداد نتائج مداولات وزارته بشكل لائحة منقحة في ١٩ (نيسان ١٩٢٣ يشار فيها الى ان يعطى الى الملك صلاحية اصدار تشريع عند الضرورة ، بشكل مرسوم ، يضمن تحقيق التزامات الحكومة العراقية المدرجة في المعاهدة وان يشترط لهذا الغرض عدم الحاجة الى عرض مرسوم مثل هذا على مجلس الامة لمصادقته بعدئذ . بعد اخذ اللائحة الجديدة كل ما من شأنه تقييد التزامات

---

(١) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى السعدون في ١٩ ايلول ١٩٢٣ ، مرقم ص ١٠ و ٩٢ م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٩/٢/٠ (ورقة/١٣٠) .

(٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/٠ جلسة ٢٢ /١٠/١٩٢٣ (ورقة/١٠٠) .

(٣) الاستقلال ، ٥ و ٦ و ٧ تموز و ٩ و ٨ و ١٩ مارس ١٩٢٢ ، العهد ، ٣١ آب ١٩٢٢ ، العراق ، ٢٥ آب ١٩٢٣ .

(4) *Ireland, op. cit., p, 732*

للمعاهدة الانكليزية العراقية ، وصرح وزير المستعمرات بأن اللائحة المنقحة هذه يجب أن يقبلها مجلس الوزراء في بغداد كشيء نهائي ، الا ان وزارة السعدون صرحت بأن تسلم بهذا الانذار هو أمر مستحيل . وفي خلال صيف ١٩٢٣ كانت لائحة وزارة المستعمرات البريطانية المنقحة موضوعا للمناقشة في مجلس الوزراء العراقي ، وبين وزير العدلية ومستشاره [1] . وبعد اجراء بعض التعديلات الطفيفة التي وافقت عليها وزارة المستعمرات ، « ما دامت لا تؤثر جوهريا في نفوذ [illegible] » ، استجابت الحكومة السعدونية للتدابير البريطانية ، ففي ٣٠ تموز ١٩٢٣ قبلت اللائحة المنقحة ، وفي ١٩٢٣/١١/١ رفعت نسخة من لائحة القانون الاساسي الى الملك [2] . ونشرت لائحة القانون المصادق عليها في جريدة العراق في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ [3] ، وكانت هي التي قدمت للمجلس التأسيسي للمصادقة في ١٤ (تموز) ١٩٢٤ [4] . لقد جاءت مسودة القانون ملائمة لرغبات الانكليز التي ارادت ان توفق – بواسطة القانون الاساسي – بين الاستقلال الذي تفهمه العراقيون والانتداب الذي تفهمه عصبة الامم . ويذكر ناجي السويدي (وزير العدلية) الذي كان عضوا في لجنة مناقشة مسودة القانون [5] « ان اشياء كثيرة قد لا تمت اكثرها الى القضايا الدستورية البحتة – حشرت في هذه المسودة » . ويذكر ايرلند [6] : « كما كان صك الانتداب جزءا [illegible] من شروط المعاهدة كذلك كانت المعاهدة تنطوي على بعض المبادىء والاسس التي تم فيما بعد وضع الدستور بموجبها » .

ان في ظهور القانون الاساسي على تلك الصورة ما يثير التساؤل : لماذا ارتضت الوزارة السعدونية مثل ذلك الوضع ؟ لماذا كانت تستجيب دائما في سياستها الى وجهات نظر الحكومة البريطانية ، بالرغم من الاقتراحات التي تقدمت بها في البداية والتي تختلف بها وجهة النظر البريطانية ؟ . للاجابة على هذه الاسئلة تجدر بنا ان نذكر ما مر في هذا الفصل من مشاكل كانت تعاني منها الوزارة : الحدود والحالة الاقتصادية وامكانيات الجيش العراقي والمشاكل الداخلية . نقول ان تلك الاوضاع السيئة التي كان يعيشها العراق اجتمعت كلها لتقدم للحكومة البريطانية ظرفا مناسبا . يقول السويدي في مذكراته « ان السياسة البريطانية كانت تسعى في ذلك الوقت الى ان تبين للعراق خطورة موقفه بحيث يشعر بكونه مهددا من قبل الترك والايرانيين والسعوديين ، ومن قبل فرنسا بسبب سوريا ، فيقلل من غلوائه في مطالبته القومية ويشعر بضعفه

(1) Ireland, op. cit., pp. 379, 381

(٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، مرقم ج/٨ (١٩٢٣) ، (ورقة/٢٣)

(٣) جريدة العراق ، ٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ .

(4) Ireland, op. cit., p. 382.

(٥) مقتبسة في مذكرات (توفيق السويدي) .
السويدي – توفيق ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(6) Ireland, op. cit., p. 371.

[illegible]

استقالة السعدون

[illegible] السعدون عقد وزارته الاولى رضي السلطات البريطانية التي وجدت فيه ، رجلا [illegible] معه رغباته والسلطة (٢) ، فالسعدون بالنسبة للانكليز [illegible] مهمة الا وهو اجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي ، فقد كانت الانتخابات تعني [illegible] للانكليز ، فهي التي تقرر مصير السياسة البريطانية في العراق ، [illegible] ستحدد موقف [illegible] المعاهدة الانكليزية ـ العراقية ، وهي التي [illegible] الاحتكاك المستمر مع الجمعيات الوطنية المعارضة للانتخابات من [illegible] السلطات البريطانية معارضة شديدة للانتخابات (٣) . ولعل [illegible] البريطاني الذي حاز عليه السعدون لم يكن نابعا من حاجة في [illegible] الانتخابات فحسب بل كان نابعا ايضا من كون ان الانكليز وجدوا في السعدون الرجل الحازم الذي يستطيع ان يقف في وجه المعارضة (٤) فوفر من [illegible] كثير من الجهد والمسؤولية ، ولكن بنفس الوقت كان الرضا البريطاني [illegible] السعدون مصحوبا بشعور الحكومة البريطانية [illegible] [illegible] في العراق . فقد استمرت حكومة [illegible] في ١٩٢٣/١١/١٥ دون ان يحصل على [illegible] (المعقودة بين بريطانيا والعراق [illegible] [illegible] الحدودية والنفط عالقتين رغم الحاح بريطانيا على حسمهما، وذلك [illegible] تحسم تلك المعضلات على طرفها [illegible] من حيث [illegible] السعدونية حائلا دون ذلك عندما وجدت ان الشروط البريطانية [illegible] العراق اعباءا مالية جديدة (٥) . من هذا يمكن القول بأن السلطات

---

(٢) السويدي ، توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

(3) British Report 1922 - 1923, p 29

(٣) انظر صفحة ٩١ ـ ٩٥

(٤) راجع الصفحات ١٦١ ـ ١٧٣

البريطانية لم تحرك ساكنا عندما قدم السعدون استقالته [1] . وذلك لان الانتخابات كانت قد قطعت شوطا بعيدا ، أي انتفت حاجة الانكليز الى السعدون في المجال السياسي ولم يبق الا بقيته في القضايا الاقتصادية التي طرحتها بريطانيا . فاستقالة وزارته تعني بالنسبة للانكليز الامل بان تأتي وزارة اكثر تساهلا في القضايا الاقتصادية المعلقة بينها وبين العراق . وبنفس الوقت يمكن ان يدخر السعدون للظرف المناسب ، خاصة بعد ان تكشفت لبريطانيا بصلته في مجابهة المعارضة السياسية واسلوبه القائم على التعاون مع الانكليز في ذلك المجال ، وهذا ما كشفته الاحداث بعد ذلك [2] .

اما الملك فلو رجعنا الى مناقشات لائحة القانون الاساسي لوجدنا انه لابد ان تترك محاولات الوزارة ، التي سعت الى تقليص صلاحيات الملك ، اثرا في نفس الملك . فقد سعت الوزارة الى تقليص صلاحيات الملك وجعل الوزراء مسؤولين تجاه مجلس الامة ، في المستقبل ، وليس تجاه الملك [3] ، اذ كان الوزراء يشكون من رغبة الملك في التدخل في شؤونهم ، وهذا ما كان يفعله دائما ، حتى رفضوا في بعض الاحيان اعطاء الملك بعض المعلومات التي كان يرغب بمعرفتها [4] .

ومن جهة اخرى كان على الملك ان يحاول كسب الشيعة الى جانب الحكومة في المستقبل بعد ان حملتهم اجراءات السعدون تجاه رجال الدين اكثر بعدا عنها . ولكي تتم عملية الكسب كان على الملك ان يترك عند رغبة الشيعة الذين اضمروا العداء للوزارة باعتبارها مسؤولة عن نفي رجال الدين [5] ، فاتصل الملك برجال الدين المنفيين وقدم لهم عروضا لازالة ما تركته اجراءات السعدون في نفوسهم . وارسل رجال الدين من جانبهم بكتبهم الخاصة الى وكلائهم في العراق يخبرونهم فيها بأن الملك فيصل وعدهم بحل وزارة عبد المحسن السعدون وتأليف وزارة شيعية برئاسة وزير شيعي تسعى الى عودة المنفيين ونبذ المعاهدة ، وقد ارفق رجال الدين بكتبهم الموجهة الى وكلائهم ، فتوى موقعة ومختومة تنفي تحريم المشاركة في الانتخابات على اساس ان الملك سينجز وعده لهم ، وطلبوا ان يطلع الملك على هذه الفتوى دون ان تنشر على الناس الى ان يقوم الملك بتنفيذ وعده . لم يفكر الملك . بعد ان وقعت كتب رجال الدين بيد السلطات البريطانية ، بانه اجرى اتصالات مع رجال الدين وقدم لهم عروضا الا انه اوضح بأن رجال الدين بالغوا في تصوير

(1) اكتفت التقارير الانكليزية بالقول « ان الوزارة وجدت نفسها في وضع تزداد صعوبته بسبب العداء الشعبي الواسع لها فاستقالت في ١٩٢٣/١١/١٥ » . وذكرت المس بل « استقالت وزارة عبد المحسن السعدون كنتيجة للاختلاف بالرأي مع الملك فيصل ، تاركة الاتفاقات الملحقة Subsidiary Agreements غير كاملة » .

British Report 1923 - 1924, p. 17
Bell's Letters op. cit, p 336
(2) Burgoyne, op. cit., p 336
(3) Ireland, op cit, p 370.
(4) Burgoyne, op. cit., 320.
(5) British Report 1923 - 1924, p. 17

العروض التي قدمها لهم ، اي انه لم تدعم تحل وزارة السعدون وتاليف وزارة ستضمن رجوعهم الى العراق [1] . ولكن لو تاملنا الاحداث لوجدنا ان رجال الدين لم يبالغوا في تصوير عروض الملك فلو تاملنا العبارة التي ذكرها السعدون بمناسبة الحديث عن اجراءاته تجاه رجال الدين لوجدنا انه كان على علم برغبة الملك في اسناد منصب رئاسة الوزارة الى احد السنة ، فقد ذكر السعدون « لقد قمت بهذا الامر في هذا الخبط وهذا الزمان وتحملت من الاعباء ما تحملت لامتنع طريقا لاخي الوزير السني فيتمم ما بدأت به » [2] . والدليل الاخر هو ان ابن سني عملا الى استقالة الوزارة وسمح في ٣ (شباط) ١٩٢٣ بعودة رجال الدين المبعدين الى العراق [3] .

اما الوسيلة التي اتبعها الملك في حمـــل الوزارة على الاستقالة ، فكانت باستغلال استمرار الازمة الاقتصادية كخير وسيلة لاحراج موقف الوزارة ، كانت الوزارة قد وعدت في منهاجها بانها ستصرف جل اهتمامها لحل الازمة المالية ، وقد رأينا خلال البحث بأن الوزارة لم توفق لحـل تلك الازمـــة عندما كانت تاخذ بتوصيات الحكومة البريطانية التي تدعوها الى تقليص النفقات [4] ، وهذا ما دفع بالوزارة الى اتخاذ تدابير اخرى جاءت مردوداتها بعكس ما كانت تتوقعه الوزارة ، فبالاضافة الى تخفيض رواتب بعض الموظفـــين [5] وفصل النفر الاخر [6] قامت الحكومة بزيادة الرسوم الكمركية في ايلول ١٩٢٣ ، كما سنت قانونا مؤقتا لفرض رسوم منتظمة على الابنية والاملاك التي انفقت الحكومة اموالا طائلة على صيانتها في اثناء الفيضان في شهري اذار ونيسان ١٩٢٣ ، ولكن هذا القانون لقي معارضة شديدة من قبل المموليين واصحاب الاملاك لانهم لاحظوا ان الحكومـــة قصدت ارغامهم على الاشتراك معهـــا في سد نفقاتها [7] ، وفي ٦ /١٠/ ١٩٢٣ احيلت الى مجلس الوزراء البرقية التي بعثها تجار البصرة والتي

(1) Burgoyne, op. cit , p. 321 20/69

(٢) عن حديث خاص بين السعدون وعلي الشرقي ، الشرقي ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٣) عن كتاب الملك الى هنري دوبس في ٤ و ٥ شباط ١٩٢٤ ، بدون رقم م٠و ، ملفات [illegible]

(٤) ملف النجف وكربلاء ، بدون رقم (ورقة/٦٢) .
راجع الصفحات ١٥٩ ـ ١٦١ .

(٥) يقول سليمان فيضي : « عندما ارادت الحكومة تخفيض رواتب الموظفين ، تحقيقا لاعانتها المالية ، علمت ان راتبي وزملائي حكام التمييز سوف ينخفض الى ثمانمائة روبية وهو مبلغ لم يكن يكفي لسد نفقاتي ، فقدمت بالاشتراك مع زملائي اخطارا الـــى وزارة العدليـــة باستقالتنا » فيضي ـ سليمان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .

(٦) جاء في كتاب وجهه وكيل وزير الدفاع الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥/٤/١٩٢٣ « ان بعض الكتبة الذين اخرجوا من وظائفهم بمناسبة اقتراحات لجنة الاقتصاد قد استدعوا ان ترد اليه توقيفات التقاعد ... » ، م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقـــررات مجلس الوزراء ، رقمه د/٢/٣ (ورقة/١) .

(٧) عن تقرير بشان ادارة الامور المالية في العراق من نيسان ١٩٢٣ الى تشرين ثاني ١٩٢٤ .
م٠و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف رقم ٦٩/٢٠ (ورقة/١) .

جاء فيها « ان تعطفوا بطركم العالي على الامر الصادر بزيادة رسوم الكمرك على السكر والقهوة والشاي لان الحالة المالية العمومية والتجارة الحاضرة لا تساعد على الزيادة .. ومنذ بضعة أشهر قد صدر امر بزيادة الرسوم على هذه الاصناف وليس من المصلحة والقانون ان تزداد الرسوم بنسبة واحدة مرارا واموالنا الموجودة الان في الكمرك مصممين على تركها دون ان تدفع عليها هذه الرسوم [1] » . اما الجرائد الوطنية فكانت اكثر تبصرا بالامور من غيرها ، فقد كانت تدرك ان اسباب الداء لا تكمن في اجراءات الوزارة السعدونية نفسها بل في خضوع الاقتصاد العراقي للاجانب ، فوجهت كلامها الى مجلس الوزراء منبهة الى ضرورة الاستقلال الاقتصادي كأساس للاستقلال السياسي [2] . ووجد الملك في ذلك الوضع الاقتصادي السيء فرصة لاحراج الوزارة ، واذا كان Ireland, يذهب الى ان استقالة كل من الوزارات الخمس عشرة ، التي تولت الحكم خلال مدة حكم الملك فيصل (١٩٢١ ـ ١٩٣٣) كانت تتم اما برغبة الملك مباشرة او لاعتقاد الوزارة بانها غير حائزة على ثقة جلالته [3] . فنستطيع القول ان وزارة السعدون الاولى استقالت حين شعرت بانها لم تعد حائزة على ثقة الملك ، أي ان الملك لم يحاول ان يوجه طلبا مباشرا باستقالة الوزارة السعدونية ، بل حاول ان يشعرها بعدم الثقة . ففي ١٩٢٣/١٠/٢٧ وجه الملك كتابا الى مجلس الوزراء بواسطة رئيس ديوانه ، ذكر فيه [4] « عندما تألفت الوزارة أصدرت برنامجا اساسيا لاعمالها وعدت به الامة بصرف قسم جليل من اهتمامها الى الحالة الاقتصادية وبذل الجهد في تركيز ما هو متضعضع منها . وبما ان الضيق المالي والازمـة الاقتصادية لاتزالان مستحكمين في البلاد ويخشى من تفاقم شرها على الشعب كافة ولم يبد بعد في الوزارة عمل مشهود يذكر في معالجة هذه الاسباء سوى انها زادت في ثقل الضرائب على عاتق الامة لسد العجز في المالية فقد امرني صاحب الجلالة بأن اطلب من الوزارة موافاته بأسرع ما يمكن من الوقت بالايضاح عما فكرت او قامت به من الاعمال لدرء خطر الحالة الاقتصادية وما ترى ان تتخذه من الوسائل لتقوية الزراعة والتجارة وتكثير الصادرات من البلاد وتقليل الواردات اليها وما يجب اجراؤه للاقتصاد في مصاريف الحكومة في ميزانية السنة المقبلة » شعر السعدون، على اثر تسلمه الكتاب المذكور ، بأن وزارته لم تعد مرغوبا بها من جانب الملك ، فبعث بكتاب الى الملك في ١٩٢٣/١٠/٣١ وصف له ذلك الشعور ، وبأن مجلس

---

(1) م.و ، ملفات البلاط ، ملف (ج) ، لسنة ١٩٢٣ (ورقة/٣٢) .

(2) الاستقلال ، ٢١ مارس ١٩٢٣ .

(3) Ireland, op. cit., p. 421.

(4) عن كتاب رئيس الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩٢٣/١٠/٢٧ مرقم د/١٠/٥٤٨ : م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٠/٢/١٠ (ورقه/١٦١) ، ورد الكتاب ايضا : م.و ، ملفات البلاط ، ملف التقارير المالية والاقتصادية ، رقم م/١١ (ورقه/١)

[illegible] الآخر لا يرى أن الوزارة قد عجزت عن مواجهة أو
[illegible] سبيلها إلا الانسحاب . وبنفس الوقت أراد السعدون
[illegible] المرض من كتابه هو ضعف شأن الأمور الاقتصادية
التي تمسك بها الوزارة فقط ، أم التمسك في مطاليبها [1] . ويبدو أن الملك أراد
ألا يكون جوابه معبرا عن شكران للتحمل الذي قامت به الوزارة في مجال
[illegible] علما أن أي شكل من أشكال الأجوبة سوف لن يخرج الوزارة من
[illegible] إلى السعدون في ١/١١/١٩٢٣ بجواب يحذره فيه من المرض من
خسارته أيضا هو لفت نظر الوزارة إلى سوء الصحة المتفشية .. لمضاعفة
[illegible] ثم مضى أسبوع في جو الملك الأخير حتى تحددت مناسبة
[illegible] حول موضوع الأزمة الاقتصادية السائدة في البلاد ، ويقول المس
[illegible] حول هذه المناسبة الأخيرة . أن الملك قرر أخيرا أن يحمل الوزارة
[illegible] [3] . وتحقق ثم للملك ما أراد ، فبسبب تلك المناقشة ، التي جرت
في ١٤/١١/١٩٢٣ قدم السعدون استقالته في اليوم التالي [4] فقبلها الملك
[illegible] .

---

(١) عن كتاب وجهه السعدون إلى الملك في ٣١/١٠/١٩٢٣ مرقم ١٩٠٣ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف التقارير المالية والاقتصادية ، رقم ١١ (ورقة/٢) .

(٢) عن كتاب الملك إلى السعدون في ١/١١/١٩٢٣ ، رقم ر ٥٦٦/١٠ م.و ، ملفات البلاط ملف التقارير المالية والاقتصادية ، رقم م/١١ (ورقة/٣) .

(3) Burgoyne, op. cit , p. 320

(٤) عن كتاب استقالة السعدون .
م.و ملفات البلاط ، الملف ج ١ لسنة ١٩٢٣ الملف المفتوح في ١٥/١١/١٩٢٣ والمغلق في ٥/١٢/١٩٢٣ (الورقتين/١ و ٢) .

الفصل الثالث

تطورات قضية الموصل «١٩٢٤-١٩٢٦»
واثرها في سياسة السعدون



موقف السعدون من مناقشات المعاهدة الانكليزية ـ العراقية في المجلس التأسيسي

[illegible] وزارة العسكرية الاولى ـ التي اعقبت وزارة عبد المحسن السعدون الاولى ـ انتخابات المجلس التأسيسي (1) . واطمأنت السلطات البريطانية الى نتائج الانتخابات التي جاءت [illegible] مشبعة تميل الى ابرام المعاهدة الانكليزية ـ العراقية لسنة ١٩٢٢ [illegible] لدى السلطات البريطانية على اثـر انتهاء الانتخابات بانه سيكون هناك [illegible] الاقل سيكون مؤيدا قويا للمعاهدة في المجلس [illegible] عضوا [illegible] يتكون منهم المجلس . كما وجدت السلطات البريطانية بانه [illegible] ما [illegible] المجلس التأسيسي بصورة صحيحة فان نسبة كبيرة من الاربعين عضوا الباقين سيصوتون للمعاهدة (2) . ومن هنا سعت السلطات البريطانية الى ان يتولى رئاسة المجلس عبد المحسن السعدون الذي سرت [illegible] في انتخابات المجلس كمؤيد لتصديق المعاهدة .

[illegible] سكرتيره الشرقية لدائرة المندوب السامي [illegible] رئيس الوزراء (جعفر العسكري) في ٢٦ (اذار) ١٩٢٤ ، أي قبل يوم واحد من افتتاح المجلس ، و [illegible] على ضرورة انتخاب عبد المحسن السعدون لرئاسة المجلس التأسيسي ، [illegible] قد [illegible] من اعضاء المجلس [illegible] انتخاب عبد المحسن السعدون للرئاسة (3) .

بدأت عملية انتخاب رئيس المجلس [illegible] اول جلسة عقدها المجلس في ٢٧ (اذار) ١٩٢٤ ، [illegible] انتهى الملك من [illegible] وغادر قاعة المجلس حتى [illegible] الجلسة جعفر العسكري (رئيس الوزراء [illegible]) لانتخاب رئيس المجلس (4) وقد جرت عملية الانتخاب [illegible] كل عضو اسم مرشحه على ورقة ودفعها في صندوق الاقتراع ، وخلال ذلك اكد اولئك النواب ، الذين اوعزت لهم السلطات البريطانية بانتخاب السعدون ، استجابتهم لرغبة السلطات المذكورة ، [illegible] ان بعض [illegible] كانوا يرفعون اوراق انتخابهم لعبد المحسن السعدون [illegible] للدلالة على انهم نفذوا ما عهد اليهم [illegible] (5) . [illegible] السعدون برئاسة المجلس بحصوله على (٥٠) صوتا مقابل (٢٣) صوت لصالح الهاشمي (مندوب بغداد) و (٨) اصوات لابراهيم الحيدري (مندوب اربيل) ، واحرز

---

(1) الف العسكري وزارته الاولى في ١٩٢٣/١١/٢٦ .

(2) B[illegible]rgoyne op cit , p. 335

(3) Ibid, p. 336.

(4) الحكومة العراقية ، مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي (بغداد ـ ١٩٢٤) ج ١ ، ص ٨ .

(5) Burgoyne, op. cit., p 336.

[illegible]

[illegible] ١٩٢٤ [illegible]

[illegible] الحيدري نائبا للرئيس كما عين الوالي على [illegible]

[illegible]

[illegible] معاهدة ١٩٢٢ وملحقاتها [illegible]

[illegible] ناقشت [illegible] الاوساط [illegible] تعارض ابرامها [illegible] الاوساط الشعبية في اجراء انتخابات المجلس التأسيسي [illegible] وتشكيل [illegible] عنوديها . والى وبعد ان بدأ المجلس جلساته انتظار العراقيين من مندوبيهم الذين كان من المفروض ان يمثلوا رغبات وتطلعات تلك الاوساط . استمرت مناقشات المجلس للمعاهدة اكثر من ستين يوما . وخلال تلك المدة عمت [illegible] في بغداد [illegible] . [illegible] معظم منها ملاحظتها في المعاهدة [illegible] تعلن [illegible] في [illegible] حتى انتشرت عدة المظاهرات في اوساط المجلس التأسيسي تطالب كثير من المندوبين مطالبة بتعديلها قبل ابرامها (٣) .

بدأ المجلس في ٣١ (اذار) ١٩٢٤ اعماله المتعلقة بالمعاهدة . [illegible] [illegible] ووضع تقرير عنها [illegible] اللجنة من خمسة عشر عضوا . وفي الجلسة السادسة للمجلس (١٠ نيسان ١٩٢٤) قدمت اللجنة منهجا للعمل اوصت فيه انتخاب ياسين الهاشمي رئيسا لها (٥) . وقبل ان نخوض في مناقشات المجلس التي اعقبت [illegible] نبين بأن الاسباب التي حملت عبد المحسن السعدون في السابق ، على

---

(١) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٨ ـ ٩ .

(٢) ن.م ، ج ١ ، ص ١٤ ـ ١٥ .

(٣) الحسني ـ عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ٨٥ ـ ٨٦ .

(٤) في ٢٥ اذار ١٩٢٤ [illegible] المجلس [illegible] ، انتهى جعفر العسكري (رئيس الوزراء) وعبري دوبس (المندوب السامي) من توقيع الاتفاقيات الاربعة الملحقة بالمعاهدة : الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين (استنادا الى المادة الثانية من المعاهدة) ، الاتفاقية العسكرية (استنادا الى المادة السابعة من المعاهدة) ، الاتفاقية العدلية (استنادا الى المادة التاسعة من المعاهدة) ، الاتفاقية المالية (استنادا الى المادة الخامسة عشر من المعاهدة) .
British Report, 1923 - 1924, p. 20

(٥) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ١٢٠ ـ ١٢١ .

(١) تنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان التي وقعت بين الحلفاء وتركيا في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، تنص بان تعين خط الحدود بين تركيا والعراق يتم بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر تبدأ من تاريخ بدء المفاوضات من اجل الترتيب الودي ، واذا لم يتوصل الطرفان الى اتفاق بينهما خلال التسعة أشهر يرفع النزاع الى مجلس العصبة .
في ٥ تشرين الاول ١٩٢٣ اصبح [illegible] هندرسن القائم بالاعمال البريطانية المفاوضات المباشرة [illegible] دامت المفاوضات التمهيدية زمنا طويلا بين هندرسن وعدنان بك ممثل تركيا [illegible] الطرفان على عقد مؤتمر في القسطنطينية في ١٩ مارس ١٩٢٤ .
جريدة العراق ، ٩ آذار ١٩٢٤ .
فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(٢) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .

(٣) مقابلة مع السيد عبد الرزاق الحسني ، ١٩٧٤/١٢/١٨ .
Ireland op. cit., p. 396; British Report 1923 - 1924, p. 21

[illegible] لكن يريد تقسيم جهود الشعب وعدم تسليم بعضهم لمساعيه معا [illegible]
[illegible] اعضاء آخرين لسد النقص الذي تركوه (1) . ويمكن القول ان تخوف
[illegible] معارضيهم للاذى كان السبب الرئيسي في ذلك ، خاصة بعد ان اطلقت النار [illegible]
مندوبي الحلة . ولهذا لم يظهر مؤيدو المعاهدة انه بتصريحات في الصحف لتثبيت
[illegible] رائهم ، وكان الخوف من تحمل مسؤولية تصديق المعاهدة ظاهرا حتى بين
[illegible] (2) . او كانوا مترددون في الادلاء بأي حديث من شأنه ان يعرضهم الى
الانتقاد (3) . اما عن السعدون فيمكن القول ان كرسي الرئاسة قد خدم السعدون
[illegible] اضفى مسحة من الحياد على تحركات السعدون داخل المجلس ، فقد
[illegible] السعدون التقيد بالنظام الداخلي للمجلس ولم يسمح لرغبته في تصديق
[illegible] ان تعبر عن نفسها الا من خلال بعض النقد التي سمحت بها صلاحيته
كرئيس للمجلس ، وخاصة عندما يحس ان تدخله سيختصر الكثير من خطوات
[illegible] المؤدي الى تصديق المعاهدة . اما خارج المجلس فقد كان السعدون يرى
انه لابد ، من اجل ابرام المعاهدة ، من سيطرة الحكومة على المجلس ، وقد كرر
السعدون القول ، عند مقابلته للمندوب السامي في 3 (مارس) 1924 ، بأنه
يقتنع بأن جعفر العسكري (رئيس الوزراء) غير مسيطر على المجلس ، وبالفعل
كان [illegible] العسكري [illegible] ان معارضة المعاهدة في المجلس كان يقصد بها
[illegible] وقد قرر تقديم استقالته في اوائل مارس 1924 لولا ان وعد
[illegible] التأسيسي ان (لجنة المعاهدة) التي يرأسها هو سوف تقدم تقريرا الى
المجلس (4) في صالح المعاهدة . انتهت لجنة المعاهدة من تدقيق المعاهدة ووضعت
تقريرها وما حواه من آراء حولها في جلسة 20 (مارس) 1924 ، طالب التقرير
[illegible] في المعاهدة وملاحقها لمصلحة العراق قبل المصادقة عليها . وحين
[illegible] التقرير على اعضاء المجلس وافق المجلس على اقتراح الشيخ احمد الداود
(مندوب بغداد) بتأجيل جلسات المجلس عشرة أيام لغرض دراسة التقرير من
[illegible] (5) . لم تكد تنتهي مدة التأجيل المذكورة حتى وجد السعدون ضرورة
[illegible] الاعضاء الى الاجتماع وذلك حتى يلمس ، كعضو من مؤيدي المعاهدة ،
[illegible] تصديقها بأقرب وقت ممكن بسبب ما اشيع بأن مجلس عصبة الامم سيبت
في المعاهدة في اوائل حزيران القادم . ففي العشرين من مايو 1924 ، وهو اليوم
[illegible] لجنة [illegible] المعاهدة تقريرها الى المجلس التأسيسي ، عقب
[illegible] الرسمية البريطانية في العراق بأن الحكومة البريطانية ستصدر قرارا

---

(1) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج 1 ، ص 309 – 316 .

(2) منها عدا نوري السعيد (وزير الدفاع) الذي دافع عن المعاهدة في 17 و 30 نيسان 1924 .
راجع جريدة العراق ، 17 و 30 نيسان 1924 .

(3) Ireland, op. cit., p. 397

(4) Ibid, p. 394.

(5) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج 1 ، ص 321 – 315 .

حدد فيه يوم ١١ (حزيران) ١٩٢٤ موعداً اخيراً للبت في امر المعاهدة (١)
وفي اليوم التالي (٢١ مايو ١٩٢٤) قدم وزير خارجية بريطانيا طلباً الى مجلس
عصبة الامم بأن توضع قضية العراق في منهج الجلسة الاولى التي ستعقد في
[illegible]
هو ١٠ (حزيران) ١٩٢٤ وانتشر (٢) خبر ذلك في العراق .

دعا السعدون الاعضاء وجمع المجلس التأسيسي يوم ٢٦ (مايو) ١٩٢٤
بدعوى ان يقرروا رغبة ثمانية واربعون عضواً من اعضاء المجلس مطالبون فيه
[illegible]
[illegible]
ذلك مؤكد تقولات الناس من ان بعض الاشخاص يسيرون المجلس حسبما يريدون
وان استمرار تراجع المجلس عن قراراته يقوي ذلك الاعتقاد (٣) . ولما كانت
المعارضة لا تتحمل في الجلسة السبب الذي ادى الى تقليص مدة العشرة أيام وعدم
اتاحة الفرصة لدراسة التقرير دراسة وافية ، فقد عارضت قراءة المعاهدة وملاحقها
[illegible]
[illegible] المعاهدة وملاحقها [illegible] من تقرير لجنة المعاهدة .
حل الخلاف حول كيفية القراءة الى السعدون (رئيس المجلس) فقرر ان تقرأ
[illegible]
الاكثرية المؤيدة للمعاهدة على ذلك (٤) طالما انها ستؤدي الى اختصار الوقت . استمرت
القراءة لمدة يومين (٢٦ و ٢٧ مايو ١٩٢٤) وسيطر الملل على اعضاء المجلس حتى
اضطر السعدون ان يطلب من بعض الاعضاء عدم الخروج من قاعة المجلس اثناء
القراءة لكي يكون هناك نصاب قانوني لانعقاد الجلسة (٥) . كانت القراءة التي
اثار باجرائها السعدون داخل المجلس التأسيسي امراً يحتمه النظام الداخلي
[illegible]
[illegible]
اعقبت عملية القراءة ، لا بد ان نوضح تحرك السلطات البريطانية لما له من اثر
في [illegible] وبالتالي تصرف السعدون داخل المجلس [illegible] السلطات
البريطانية بأن كتابها الموجه الى الملك في ٢٦/٥/١٩٢٤ بما يحمله من وعيد
ووعد ، يحمل المندوبين على تصديق المعاهدة قبل ١١ (حزيران) ١٩٢٤ ، فقد
اكد (سر هنري دوبس) في ذلك الكتاب بأن حكومته لا تسمح [illegible]
انه بتعديلات على المعاهدة والاتفاقيات ، ولكن ستكون بعد الابرام مستعدة [illegible]

(1) Burgoyne, Op.-Cit P 342

(٢) العراق ، ١٩٢٤/٥/٢٢ .
(٣) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٢١٧ – ٢٢٠ .
(٤) ن . م ، ج ١ ، ص ٢٢٩ – ٢٤٣ .
(٥) ن . م ، ج ١ ، ص ٢٤٥ – ٢٥٣ .

[illegible]

[illegible] (٥) ، ثم تكن القوة كافية لتهدئة
[illegible] في نظر الحكومة ولذلك اصدرت وزارة الداخلية ومجلس الوزراء ببيانات
رسمية حول حادثة انسحاب [illegible] المعتمد ، اما البيان الرسمي الذي اصدره
[illegible] تلك الحادثة فكان ادق في اصابة الغرض اذ انه هدف الى تطمين
[illegible] في دس السعدون (كرئيس للمجلس) انه اراد (٦) ان تلفت انظار
الشعب الى حرجة الساعة التي تعيشها العراق ، فهو يعلن بان المجلس المعترف
[illegible] الشعب لا تفرط في حقوق الشعب مهما كانت الاحوال ، ولذلك يلتمس
[illegible] المجلس بكل اطمئنان وان لا يتركوا مجالا للتقول بما يمس
حسن سمعة الامة ، كتفى السعدون بالتصريح بذلك البيان واجل الجلسة الى
يوم ٣١ / ٥ / ١٩٢٥ (٧) مع علمه بعدم رغبة الاعضاء في حضور الجلسة المقبلة
بسبب الهياج الشعبي الذي حصل ، سعى السعدون الى ان تحصل جلسة

[illegible] ٢٧ / ٥ / ١٩٢٤ ، مرقم ار ١٣٨ ، م٠و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية ، رقم ج/٩ (ورقة/٩٣) .

(٢) الاوقات العراقية ، ٢٩ ايار ١٩٢٤ .

(٣) مجموعة مذاكرات المجلس التاسيسي ، ج ١ ، ص ٢٥٤ .

(٤) جريدة العالم العربي ، ٣٠ ايار ١٩٢٤ .

(٥) العالم العربي ، ٣٠ ايار ١٩٢٤ .

(٦) [illegible] ، ٣٠ ايار ١٩٢٤ .

(٧) مجموعة المذاكرات ، ج ١ ، ص ٢٨٧ .

[illegible] تعمدت مارسل الى كل عضو من اعضاء المجلس كتابا يحثه فيه على حضور الجلسة [1] ، ومع ان اكثر اعضاء المجلس لبوا [illegible] في جلسة المجلس التأسيسي الا ان السعدون اضطر الى [illegible] يوم ٢ (حزيران) ١٩٢٤ لان قسما منهم ظل في غرفة بناية [illegible] المجلس مما سبب عدم حصول النصاب لعقد [illegible] الى المجلس هنري دوبس (المندوب السامي [illegible] وزارة الداخلية) وفي غرفة الاستراحة [illegible] واعضاء المجلس ، وقد بادر المندوب السامي بالكلام مبينا بانه [illegible] الاعضاء قدموا تقريرا يقولون فيه ان المجلس لا يقبل ابرام المعاهدة ما لم تعط بريطانيا ضمانا بتعديلها وفق تقرير اللجنة ، واوضح ان [illegible] للمعاهدة وملاحقها [2] ثم اضاف [illegible] ملاحظة سير اعماله على مفاوضات قضية [illegible] وارده ، كما بين المندوب ، نقلا عن السير برسي كوكس [3] على وجود تسهيلات في [illegible] ولاية الموصل للعراق عند وصوله [illegible] ولكن عندما سمع بالاتراك بما حدث في المجلس التأسيسي غيروا رأيهم [illegible] ولاية الموصل ، واضاف المندوب بان آخر المعلومات تقول ان [illegible] احالة الامر الى عصبة الامم ، قدم المندوب السامي بعد ذلك [illegible] اقتراحا قال عنه ، ان بريطانيا لا تعتبره رفضا ، وهو ان يصدق المجلس المعاهدة وملاحقها ويدخل الملك فيصل فورا في المفاوضة مع [illegible] [illegible] في حكومته [illegible] مسألة [4] الموصل ، طلب السعدون من المندوب السامي ان يعدم ايضاحه هذا [illegible] كل عضو مجلس من [illegible] العراق [illegible] دوبس

---

(1) العالم العربي ، ٥ حزيران ١٩٢٤ .

(2) ن. م. ، ١ حزيران ١٩٢٤ .

(3) اسفر الاتصال بين الجانبين البريطاني والتركي حول [illegible] الموصل الى عقد مؤتمر في القسطنطينية افتتح في ١٩ مارس ١٩٢٤ ، وقد ترأس [illegible] البريطاني (برسي كوكس) ، المندوب السامي السابق في العراق .
فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

(4) العالم العربي ، ١ حزيران ١٩٢٤ .

تحمل عبارة معينة [illegible] ان الحكومة العراقية مستعدة للنظر في تعديل الاتفاقيات المالية والعسكرية بما يتفق والنسبة المعروفة عن المصالح الانكليزية ما دامت هذه [illegible] عشرة من المعاهدة نفسها حورت مسألة هذا التعديل على ان تكون هي لازمة (1) . ولا بد من القول عن ابراز مظاهر التحدي الذي كان يمثله كريم الرئيسة على السعدون قدر ما كان يخشى رغبة السعدون في تصديق المعاهدة . بعد ما كسب حرية الكلام التي سمح بها السعدون للمعارضة يخشى وربما رغبته في ان يحصل العراق [illegible] موقف [illegible] المعارض على بعض التنازلات من الانكليز فالسعدون مع ما [illegible] لدى الانكليز والملك [illegible] يمثله لتصديق المعاهدة [illegible] المعارضة [illegible] الكثير من الحرية في الكلام حولها حتى اصبح يخشى [illegible] في نظر البعض . فنشر خطابه [illegible] بالمستقبل الاقتصادية والعسكرية (2) [illegible] لو [illegible] ردود الفعل التي تركها تلك السياسة وحدت [illegible] لدى الانكليز [illegible] الوقت في العراق [illegible] بالخطر (3) . ولوحظت [illegible] ما كان [illegible] في عدم [illegible] في ٣١/٥/١٩٢٥ ولا الثقل [illegible] لدى [illegible] على [illegible] المعاهدة داخل المجلس [illegible] ولكن [illegible] على ان السعدون [illegible] في الوقت الذي [illegible] التي [illegible] في المجلس [illegible] في [illegible] الحصول على [illegible] في ٩/١/١٩٢٦ وبعد مضي اكثر من [illegible] على حل المجلس [illegible] من الوزارة في وزارته الثانية [illegible] النيابي [illegible] على [illegible] مستندا الى الوعد الذي حصل عليه من [illegible] في ٣١/٥/١٩٢٥ [illegible] الامة [illegible] من عدم [illegible] ذلك [illegible] لدى ان [illegible] كانوا [illegible] من [illegible] التي لا تمكن لدولة عربي [illegible] ان [illegible] . ولم [illegible] الحكومة من تصديق المعاهدة في المجلس [illegible] الا [illegible] التي صدرت من قبل [illegible] على [illegible] . وكان للرأي العام [illegible] و[illegible] (4) . ومن هذا [illegible] السعدون حين اراد الحصول على ذلك الوعد [illegible] الحصول على ما [illegible] موقف العراق في [illegible] مع بريطانيا اذا ما تم تصديق المعاهدة

[illegible] ما [illegible] السعدون بعد حصوله على ذلك الوعد هو انه أحد

---

(1) الحسني ـ عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ، ص ١٦٠ .

(2) العمري ـ [illegible] ، [illegible] ونتائج ، ج ١ ، ص ٣٨ .

(3) Bell's Letter's Historical Summary by [illegible], p. [illegible]

(4) [illegible] السعدون [illegible] في ٩/١/١٩٢٦ ، بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، [illegible] والملف المقصود هو الملف المفتوح في ٢٨/١/١٩٢٦ والمغلق في ١/٦/١٩٢٠) (ورقة/٧٨) .

بعدد اكبر لتأييد تصديق المعاهدة ولكن ايضا من خلال صلاحياته كرئيس للمجلس في وقت ولد فيه التهديد الذي لوح به المندوب السامي ، مثل ان نكث الوعد ، ردود فعل لدى النواب ظهرت واضحة في جلسة ٢ حزيران ١٩٢٤ ، وجه النواب هجوما موجها الى بريطانيا والمعاهدة وعلى من يقول انه لا يجب تعديل المعاهدة الا بعد ابرامها ، كذلك صرحوا بعدم الاعتماد على الوعود البريطانية وطالبوا بتحقيق التعديلات التي قررتها لجنة المعاهدة (1) . وفي نهاية الجلسة حضر الشيخ احمد الداود وطلب الى الاعضاء ان ينهضوا ويصوتوا بارجاع المعاهدة الى الحكومة ، وألح عليهم بان يصوتوا على ارجاعها ، فنهض قسم من الاعضاء تأييده . فتدخل السعدون واراد ان ينهي الجلسة قبل أن يثير الاعضاء الآخرون بحضور المعارضة المتحمسة ويواصلون على ارجاعها ، فطلب أن يدور كل شيء في حدود النظام ، كما طلب بالتصويت على انهاء الجلسة ، فرد سالم الخيون (نائب المنتفك) بان الاكثرية قد حصلت بشأن اعادة المعاهدة الى الحكومة ، فتصدى له ناجي السويدي (من مؤيدي المعاهدة) بأن الموجودين في المجلس الان لا يشكلون الاكثرية ، فحدثه سالم الخيون ان الجلسة انعقدت بهذه الاكثرية ، فتدخل السعدون قائلا : « ان اجراء التصويت من حقوق الرئيس حسب المادة العاشرة من النظام الداخلي والرئيس لا يضع المسائل المناقش فيها بالتصويت الا بعد كفاية المذاكرات واقتراح أحد أعضاء اللجنة أو تقديمه تقريرا بالاكتفاء بالمذاكرات وحصول موافقة الاكثرية على الاقتراح أو التقرير . أما الان فلا يوجد اقتراح فضلا عن أن المذاكرة لم تنته بعد ويوجد كثير من أعضاء المجلس ممن يريد أن يتكلم أو يبدي رأيه في هذا الامر الحيوي » (2) . واستنادا الى ذلك قرر السعدون تأجيل الجلسة الى اليوم التالي لاتمام المناقشات ، فاعترض عمر العلوان (مندوب كربلاء) على اساس ان مسألة انهاء الجلسة تعود الى المجلس ، فتقدم السعدون بالسؤال فيما اذا كان الاعضاء يوافقون على انهاء الجلسة أو الاستمرار ، فحصلت الموافقة بالتأجيل ، وتأجلت الجلسة الى ٣ حزيران ١٩٢٤ (3) . ومن هذا يبدو ان قضية الموصل وتهديدات المندوب السامي والوعد الذي حصل عليه السعدون بتعديل الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة ، كلها امور جعلت السعدون يقف بوجه العقبات التي تظهر في طريق تصديق المعاهدة وذلك تحت غطاء الصلاحيات التي وفرها له منصب الرئاسة .

شهدت جلسة ٣/حزيران/١٩٢٤ منعطفا جديدا في صفوف المعارضة داخل المجلس التأسيسي ، والسبب في ذلك هو ان قضية الموصل التي رافقت مفاوضاتها في القسطنطينية ، ومناقشات المعاهدة في المجلس التأسيسي اصبحت ورقة رابحة بيد

---

(1) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٣١٠ - ٣١٢ .

(2) ن٠م٠ ، ج ١ ، ص ٣١١ - ٣١٣ .

(3) ن٠م ، ج ١ ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

[illegible] الاتحاد العارض (الذي [illegible]

[illegible] وحدة في وجه مؤيدي المعاهدة ([illegible]

[illegible] الى حين حسم قضية [illegible]

[illegible] ١٩٢٤ [illegible]

[illegible] على [illegible] الى (٩ حزيران [illegible]

[illegible] مؤتمر [illegible]

[illegible] الا (٤٨) ساعة اذا لم [illegible]

[illegible] لانه [illegible] جديدة [illegible]

(١) [illegible] ٦ و ٧ حزيران ١٩٢٤ .

(٢) [illegible] ٢ و ٣ حزيران ١٩٢٤ ، العراق ، ١ و ٣ و ٧ حزيران ١٩٢٤ .

(٣) مجموعة مذكرات [illegible] ص ٣٩١ .

(٤) مجموعة مذكرات [illegible] ج ١ ، ص ٣٩٣ .

مستقبل العراق (١) . ولم تقتصر اخبار تطورات قضية الموصل ومخاطر عدم ابرام المعاهدة على الصحف وانما وجدت انعكاسات في مناقشات جلسة ٩ / حزيران / ١٩٢٤ ، فقد خاطب كل من رئيس الوزراء (جعفر العسكري) ووزير الداخلية (علي جودت الايوبي) أعضاء المجلس وطلبا التفهم والتروي وعدم رفض المعاهدة لان رفضها يؤدي الى احراج موقف العراق (٢) . وبعد انتهاء كلام الوزيرين طلب بعض الاعضاء تأجيل الجلسة وعقد جلسة سرية أو خصوصية ، فاراد السعدون تفادي ضياع الوقت وأعلن ان نظام المجلس الداخلي يمنع عقد الجلسات السرية كما وأن عقد الجلسات الخاصة تكون خارج المجلس (٣) . فتم الاتفاق على تأجيل الجلسة نصف ساعة وخلال ذلك تبلورت الاتجاهات المختلفة الثلاثة داخل المجلس على شكل تقارير قدمت الى السعدون ، وحين عادت الجلسة الى الانعقاد أعلن السعدون عن تلك التقارير وطلب من المجلس اما التصويت عليها أو مناقشتها قبل التصويت . لكن سالم الخيون (مندوب المنتفك) طلب تأجيل الجلسة بسبب طلب الملك فيصل مقابلة أعضاء المجلس ، واقترح مزاحم الباجه جي (مندوب الحلة) قراءة التقارير وتأجيل التصويت عليها الى اليوم التالي ، وصرح عمر العلوان (مندوب كربلاء) (٤) انه يجب الرد على خطاب رئيس الوزراء ، فاختلفت الآراء وانتهت بالموافقة على تأجيل الجلسة الى اليوم التالي .

محاولة الملك لانهاء الموقف المتأزم داخل المجلس :

قابل الملك فيصل في الساعة الرابعة والنصف من عصر يوم ٩/٦/١٩٢٤ اعضاء المجلس التأسيسي وارتجل فيهم خطابا حثهم فيه على عدم السير وراء العواطف وذلك بعد أن بين لهم أنه يشاركهم تلك العواطف ، ومع ان الملك لم يطلب الى النواب قبول المعاهدة او رفضها الا انه اوحى لهم بان قبولها انفع لمصلحة البلاد ، اذ قال « اني اشكر للمجلس همته وللجنة مساعيها فانا بذلك حصلنا على تحفظات وايضاحات في مصلحة العراق وعلى وعد صريح من المعتمد السامي بتعديل الاتفاقية المالية ودخولنا في المفاوضات حالا بعد الابرام لتعديل بقية المواد وذلك اذا وافقتم على ابرامها وحسم المعضلة (٥) » . من هذا يتبين ان عبارة « المصلحة العامة » اقترنت في خطاب الملك برغبته في تصديق المعاهدة ، ولما كان السعدون في حقيقته يرغب بتصديقها هو الآخر ، وهو الان في البلاط ، وبعبارة أخرى مبتعدا عن النظام الداخلي للمجلس التأسيسي الذي قيد التعبير عن رغبته . لذلك بادر هو الآخر

(١) راجع جرائد : الاوقات البغدادية ، العراق ، المفيد (٩/٦/١٩٢٤)
(٢) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٣٩٢ – ٣٩٥ .
(٣) ن٠م ، ج ١ ، ص ٤٠٦ .
(٤) ن٠م ، ج ١ ، ص ٤٠٧ – ٤١٥ .
(٥) المفيد ، ١٠ حزيران ١٩٢٤ .

من وزراء المصلحة العامة ، وبعبارة أدق على مدلول تلك العبارة في حينه
فقد قدم السعدون على تر أسه ، الملك من خطبته وشكر الملك باسم المجلس
مصرحا أن أعضاء المجلس لا يألون جهدا الى السعي وراء المصلحة العامة [1] وبـ
ما أصلح للبلاد

في اليوم التالي لخطاب الملك ، أي ١٠/حزيران/١٩٢٤ ، بدا على المجلس شيء من التغيير في موقفه تجاه المعاهدة ، فكان الحوار منصبا على مهاجمة دعاة تحمل عبء في المعاهدة من بين الذين ظنوا بأخذ التعديلات (وفعلا تقرر تحية المعاهدة) بعد التصديق ، وظهر خلال تلك الجلسة تصلب المتمسكين بتر لجنة المعاهدة أرادوا أن يفصلوا الطرف عنه من جهة أخرى ثم تكن جلسة ١٠ حزيران ١٩٢٤ جلسة اعتيادية فقد كان مقررا أن تعقد في الساعة العاشرة صباحا الا أن السعدون عقد جلسة خاصة في الساعة التاسعة صباحا استمرت أكثر من ساعتين [2] . وكان هذا يتعارض مع النظام الداخلي للمجلس كما يتعارض مع كلام السعدون الذي وجهه في الجلسة الخاصة الى بعض الأعضاء حين أخبرهم ، مستندا الى النظام الداخلي للمجلس بأن عقد الجلسات الخاصة يكون خارج المجلس [3] . كانت السلطات البريطانية قد أخبرت البلاط ، كما ذكرنا ، بأن مجلس النواب سيناقش المعاهدة في ١١/٦/١٩٢٤ ، فضرورة التوصل الى حل حاسم خلال يوم ١٠/٦/١٩٢٤ هي التي دفعت بالسعدون الى عقد الجلسة الخاصة وخرق النظام لأول مرة ، ومع ذلك لم تكن الجلسة الخاصة مثمرة ، فحين قرع جرس اجتماع الجلسة الخاصة دخل السعدون الى القاعة ودخل بعده قليل من النواب ولم يدخل الآخرون ثم أخذ بعض النواب يدخلون ويخرجون وطلب بعضهم أن يعطى مهلة ساعة أو نصف ساعة لعلهم يتفقون على الحضور ، وخلال تلك اللحظات تصف جريدة العالم العربي السعدون فتقول « كان الرئيس ينتظر بصبر جميل » [4] . كان يوم ١٠/حزيران/١٩٢٤ في نظر مؤيدي تصديق المعاهدة ، ومنهم السعدون ، آخر فرصة للتخلص من الموقف العصيب الذي سيقع به العراق اذا ما رفضت المعاهدة ، ومع هذا حافظ السعدون على هدوئه وحاول أن يلتزم بالنظام الداخلي للمجلس الذي لا يجيز التدخل لحمل الأعضاء على تكملة نصاب الجلسة ، وترك للأعضاء مصير الجلسة . قال أحد الأعضاء بأنه « لا بد أن تعقد الجلسة لحسم المسألة وأننا لننتظر الى المساء بل الى الليل » ، وقال داود الحلبي « قد اعتمد الآن كل من الأعضاء على ما ثبت لديه من الفكر والرأي فلننتظر نصف ساعة » ، فنزل السعدون عند رغبتهم وأعلن أن الجلسة ستفتتح في الساعة التاسعة عشرة . فمرى

---

(1) العالم العربي ، ١٠ حزيران ١٩٢٤ .
(2) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٤٣١ ـ ٤٣٧ .
(3) راجع ص ٢٠٩ .
(4) العالم العربي ، ١١ حزيران ١٩٢٤ .

يتنزون في غرف الاستراحة واجتمع بعضهم في بهو المجلس ، وراد بعض المندوبين الخروج الا انهم عدلوا عن ذلك وسحب المجلس في الساعة السادسة عشرة والربع [1] . اتجمع مزاحم الباججي (مندوب الحلة) وحسن الشبوط (مندوب بكوت) بطلب قراءة التقرير المتعلق بمسالة تأجيل البت في المعاهدة الى حين حسم قضية الموصل ، ويبدو انهما ارادا بذلك ضياع الوقت ، لذلك تميز النقاش الذي دار بين حسن الشبوط والسعدون بنوع من الحدة حين اعتبر السعدون كلام الشبوط حول الموصل خروجا عن الصدد لان الموضوع هو التقرير [2] . هذا لا يعني ان السعدون اهمل قضية الموصل أو وضعها ضمن الاعتبارات الثانوية ، فاهتمام السعدون بقضية الموصل والذي افصح عنه في مناسبات كثيرة ، كما رأينا ، يدل على ان السعدون كان يرى منذ البداية ان قضية الموصل لا علاقة لها بمناقشات المعاهدة بقدر ما كان لها علاقة بنتائج تلك المناقشات ، فمنذ بداية جلسات المجلس التاسيسي وفي الجلسة الثالثة على وجه التحديد ، ظهر موقف السعدون من علاقة قضية الموصل بمناقشات المجلس التأسيسي ، ففي تلك الجلسة طلب أحد النواب من الملك والمندوب السامي أن يهتما بابقاء منطقة الموصل مع العراق وان تعطى للنواب وثيقة لكي يطمئنوا ، فاعترض السعدون في حينها بأن الموضوع يتعلق بالمعاهدة وليس بالموصل [3] . ثم يمكن أن نفسر رد السعدون على كلام (الشبوط) ، في يوم ١٠/حزيران/١٩٢٤ ، على انه محاولة لكسب الوقت الذي أصبح ضيقا جدا . انتهى النقاش بين حسن الشبوط والسعدون بأن وضع السعدون بالتصويت طلب فتح الله سرسم باشباء المناقشة ، فوافق المجلس ثم بدأت قراءة التقرير الذي يطالب بتأجيل البت في المعاهدة لحين حسم قضية الموصل ، لعرض التصويت عليه [4] ، وبدلا من أن يصوت عليه سمح السعدون لياسين الهاشمي بالكلام مما أثار اعتراض بعض النواب على أساس ان المجلس قرر الاكتفاء بالمناقشة . أراد السعدون أن يفحص التقرير الذي يطالب بتأجيل البت في المعاهدة من قبل المعارضة التي يمثلها الهاشمي ، فلم يأخذ باعتراض المندوبين ، وكانت هناك خطب عديدة تبعت خطاب الهاشمي كلها ركزت الهجوم على فكرة تأجيل البت في المعاهدة الى حين حسم قضية الموصل ، ولكن بنفس الوقت اوجبت تلك الخطب بأن ليس هناك امل بالوصول الى صيغة موحدة [5] فبدأ سكرتير المجلس يذكر الاعضاء باصول التصويت ، وحين رأى رئيس الوزراء (جعفر العسكري) بأن الامور

---

(1) Burgoyne, op. cit., p 3 44.

جريدة العراق ، ١١ حزيران ١٩٢٤ .

(٢) مجموعة مذاكرات المجلس التاسيسي ، ج ١ ، ص ٤١٦ – ٤٢٤ .

(٣) ن. م. ، ج ١ ، ص ٣٨ – ٤١ .

(٤) كان التقرير يعود الى مندوبي اربيل وبعض مندوبي كركوك والسليمانية وفتح الله سرسم ومزاحم الباجه جي .

(٥) مجموعة مذاكرات المجلس التاسيسي ، ج ١ ، ص ٤٢٢ – ٤٢٨ .

الاستمرار في حبس بصورة جديدة تقدم الى المجلس بطلب تأجيل الجلسة في حين
تمضي حصته و به كان قد اجبر الملك بعزمه على التأجيل اذا لم يمر الدستور
بصورة مرضية [1] . وقد برر (العسكري) طلبه بان هناك أمورا سياسية
خارجية استوجبت ذلك التأجيل [2] ، فوافق المجلس .

الضغط البريطاني المباشر لتصديق المعاهدة :

ثم تمكن المندوب السامي بعلم بتأجيل جلسة ١٠/حزيران/١٩٢٤ وحين سمع
حدث حصت سدة وقرر دعوة الملك الى حل المجلس التأسيسي في منتصف الليل
وبانه سيزور الملك في الرابعة مساء ويسلمه رأيه [3] . ولم يوافق المندوب السامي
على اقتراح جعفر العسكري (رئيس الوزراء) وياسين الهاشمي (رئيس لجنة تدقيق
المعاهدة) ، اللذين اقترحا مهلة دقائق لمواجهة الملك ، بان يتخذ المجلس قرارا وسطا
وذلك بأن لا يرفض المعاهدة ولا يقرها ، واصر على انه سيطلب من الملك حل
المجلس اذا لم يصل الى قرار [4] . التقى المندوب السامي بالملك وبين له الاسباب
التي توجب انهاء مناقشات المجلس في ذلك اليوم ، وسلمه مذكرة جاء فيها « نظرا
الى عدم وجود أمل في التوصل الى اتفاق حول المعاهدة في المجلس ، ان يقوم الملك
فورا باصدار تعديل لقانون المجلس التأسيسي يخوله حل المجلس اعتبارا من الساعة
الثانية عشرة من ليلة ١٠/١١ حزيران ١٩٢٤ ، وطلب المندوب من الملك في تلك
المذكرة ان يبلغ ذلك الامر رسميا ، عن طريق رئيس الوزراء ، الى رئيس المجلس
(عبد المحسن السعدون) قبل الساعة السابعة من صباح يوم ١١/حزيران/١٩٢٤
وان تصدر التعليمات بواسطة وزير الداخلية لغلق بناية المجلس التأسيسي واحاطتها
بقوة من الشرطة [5] . في الساعة السابعة مساء استدعى الملك السعدون وأعلمه
بأن المندوب السامي عرض عليه انه لا يمكن تأجيل المناقشات الى اليوم التالي
لان ذلك يعد رفضا للمعاهدة وكلفه بدعوة اعضاء المجلس للاجتماع قبل منتصف
الليل [6] ووافق السعدون على شرط أن يتكفل رئيس الوزراء ايصال بطاقات
الدعوة الى الاعضاء [7] . فخرج رئيس الوزراء لجمع أعضاء المجلس وهو يحمل
معه بطاقات تدعو الاعضاء الى عقد جلسة طارئة بناء على رغبة الملك والحكومة [8] .
وفي الساعة الثامنة مساء اتصل بالبلاط وأخبر الملك عدم استطاعته جمع العدد

(1) Burgoyne, op. cit., p. 401.

(٢) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٤٢٩ .

(3) Burgoyne, op cit., p. 344

(4) Ireland, op, cit., p. 401.

(5) Ibid, p. 402.

(٦) عن كلمة افتتاح جلسة ليلة ١٠ حزيران ١٩٢٤ التي القاها السعدون .
مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٤٣٠ – ٤٣١ .

(٧) أمين الريحاني ، فيصل الاول (بيروت – ١٩٥٨) ص ١٥١ .

(8) Burgoyne. op cit., p 345

يكفي من الأعضاء لكي يكتمل النصاب ، و بنيته الحصول على موافقته يوم واحد
[illegible] ... أن [illegible] تعني كل [illegible] بصلابة واحسن [illegible]
[illegible] حكومة مع رئيس الوزراء ، [illegible] عن الأعضاء [illegible]
و [illegible] وحتى [illegible] المجلس (١) . تمكنت الحكومة من جمع ٦٨ /
عضواً من مجموعة [illegible] عضو وعقدت جلسة في الساعة العاشرة والنصف من ليلة
١٠ حزيران ١٩٢٤ . افتتح السعدون الجلسة ببيان الأسباب التي دفعته إلى دعوة
المجلس إلى الاجتماع . ولما لم يكن النصاب كافياً للمجلس [illegible] جلسة على
[illegible] موافقته بعد أن كانت قد تأجلت الجلسات إلى يوم ١١ حزيران ١٩٢٤ فقد
تمكن السعدون من الحصول على موافقة المجلس على الاجتماع كي تكون جلسة
قانونية (٢) . وبالرغم من أن هذه الجلسة كانت الفاصلة في قبول المعاهدة أو
رفضها فإن السعدون حافظ خلالها على تمسكه بالنظام ، أراد السعدون وضع التقرير
الذي يطالب بالتأجيل حتى حسم مسألة الموصل بالتصويت ، فأعلن داود الحيدري
(مندوب أربيل) أنهم صرفوا النظر عن تقريرهم إلا أن السعدون أجاب أن ذلك لا
يمكن لأن أكثر الموقعين على التقرير لم يحضروا ، جرى التصويت على التقرير
المذكور ولم يوافق أكثرية الأعضاء عليه (٣) . عند ذلك عرض السعدون التقريرين
الآتيين : ١ ـ تقرير المعارضة الذي رفعه الهاشمي وسالم الخيون والشيخ أحمد
الداود ، الذي لا [illegible] فيه على تصديق المعاهدة من قبل المجلس ما لم [illegible]
التعديلات والتحفظات الواردة في تقرير اللجنة ، ويجب الدخول فوراً بالمفاوضات
للحصول على تلك التعديلات وضمان بقاء الموصل للعراق . ٢ ـ التقرير الحكومي
وقد رفعه جعفر العسكري ونوري السعيد وعلي جودت ، الذي طلب من المجلس
التصديق على المعاهدة والاتفاقات الملحقة بها على أن يدخل العراق بعد هذا التصديق
في مفاوضات مع الحكومة البريطانية لأجل الحصول على التعديلات المقترحة في
تقرير اللجنة ، وتصبح هذه المعاهدة وملاحقها ملغاة إذا لم تحافظ بريطانيا على
حقوق العراق في ولاية الموصل (٤) . كانت النتيجة حصول تقرير الهاشمي
ورفاقه على ٢٤ صوتاً من مجموع (٦٨) صوتاً ، أما تقرير (العسكري) فقد
حصل على ٣٧ صوتاً من مجموع (٦٩) صوتاً إذ حضر الجلسة محمود النقيب (٥)
أراد السعدون وضع المعاهدة وملاحقها بالتصويت إلا أنه اقتنع بأن قبول تقرير
(جعفر العسكري) يعني بالعرض فأعلن السعدون أنه تم البت في المعاهدة حسب
الشروط الواردة في التقرير ثم أعلن فض الجلسة على أمل أن يعلن ديوان رئاسة

---

(١) علي محمود الشيخ علي ، محاكمتنا الوجاهية ، (بيروت ـ بلا) ص ١٣٨ .
(٢) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٤ .
(٣) ن.م ، ج ١ ، ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥ .
(٤) ن.م ، ج ١ ، ص ٤٣٢ ـ ٤٤٦ .
(٥) ن.م ، ج ١ ، ص ٤٤٣ ـ ٤٤٦ .

المجلس عن موعد الجلسة المقبلة .

وحدث ، اثناء الصحيحة ، (١) التي رغبت بها السلطات البريطانية للمجلس التأسيسي ، نفسها في اسلوب السعدون القائم على التظاهر بالحياد والتمسك بالنظام والتدخل وقت الحاجة لصالح تصديق المعاهدة من خلال صلاحياته كرئيس للمجلس . وكان ذلك الاسلوب كافيا لارضاء الجهات التي سعت الى تولي السعدون منصب الرئاسة مثلما كان مقنعا لوجهات نظر المعتدلة داخل المجلس طالما ان الصفة الغالبة عليه هي التمسك بالنظام ، ويبدو ان ذلك الاسلوب في قيادة المجلس كان مكملا للطرف الذي اشترك في تهيئته الجهاز البريطاني والبلاط والحكومة من أجل تصديق المعاهدة . ولو نسبيا . كذلك يمكن أن يكون موقف السعدون داخل المجلس لو لم يكن رئيسا له ، لاجئا ، على ضوء وصف مناقشات المعاهدة ، بانه كان سينضم الى الكتلة التي طالبت بتصديق المعاهدة . ومن هذا نخرج ان كرسي الرئاسة بما حمله من صلاحيات وواجبات أملى على السعدون أسلوبا محايدا نوعا ما خلال مناقشات المعاهدة .

موقف السعدون من مناقشات القانون الاساسي :

في اوائل تشرين الثاني ١٩٢٣ تم الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والعراقية على شكل لائحة القانون الاساسي التي ستقدم الى المجلس التأسيسي (١) ، ثم عرضت تلك اللائحة على المجلس في الوقت الذي كان فيه المجلس منشغلا بمناقشة معاهدة الانكليزية ـ العراقية ، فقرر المجلس تأليف لجنة لدراستها وبيان رأيها في موادها . تألفت اللجنة من خمسة عشر عضوا وأعلنت في ١٣ نيسان/ ١٩٢٤ انتخاب أمجد العمري (مندوب الموصل) رئيسا لها (٢) ، الا ان تلك اللجنة لم تتمكن من انهاء عملها في ١٤/حزيران/١٩٢٥ حين بدات اولى جلسات المجلس التأسيسي لمناقشة مواد القانون الاساسي ، فقد أعلن رئيس المجلس (السعدون) في تلك الجلسة بان لجنة القانون الاساسي لم تنجز في تدقيقاتها الا ستة عشرة مادة فقط من لائحة القانون وان للمجلس الخيار في تأجيل جلساته ريثما تنتهي لجنة القانون الاساسي من عملها او مناقشة ما تقدمه اللجنة من مواد تباعا ، فرأى المجلس مناقشة ما تنجزه اللجنة تباعا (٣) ، وعلى هذا الاساس ابتدأت مناقشات مواد القانون الاساسي التي انتهت في ١٠/تموز/١٩٢٤ بمصادقة المجلس بالاجماع .

كان السعدون يرى في القانون الاساسي فرصة لبناء الاجهزة الدستورية في

(1) Ireland, op. cit., p. 371.

(٢) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ١٢٧ .

(٣) ن.م ، ج ١ ، ص ٤٤٦ ، ج ٢ ، ص ١٠٧٩ .

البلاد و التي ستكون منصفا للحقوق الدستورية في المستقبل ، وقد شارك السعدون منذ ١٩٢٢ في اجراء تعديلات على لائحة القانون الاساسي التي كان قد اعدها في الاصل موظفون بريطانيون [1] ، وذلك حين تراس ـ بصفته وزيرا للعدلية ـ لجنة ضمت ثلاثة أعضاء من الحكام وثلاثة أعضاء من الحقوقيين وجاءت تعديلاتها مناقضة لمساعي الجهات البريطانية التي حاولت تثبيت مركزها في العراق عن طريق مواد اللائحة [2] . وأثناء مناقشة المجلس التأسيسي للقانون الاساسي برز ميل السعدون الى مساندة كل ما من شأنه دعم مجلس الامة في المستقبل . وبصفته رئيسا للمجلس حاول أن يستعمل صلاحياته الخاصة في ذلك الاسناد . ولما كانت هذه المساندة تتفق مع سياسة الجماعة المعارضة لوجهات نظر الحكومة والانكليزية داخل المجلس التأسيسي فيمكن القول ان حاجة العراق للمساندة البريطانية وظروفه الصعبة التي حملت السعدون على الاعتماد بضرورة تصديق المعاهدة ، لم تستطيعا أن تحملانه على اظهار ما من شأنه أن يعد تهاونا بحقوق العراقيين الدستورية التي تختلف عن المعاهدة المرهونة بوقت معين مهما طال أمدها . كان من الامور التي التزم فيها السعدون جانب مجلس الامة المرتقب ، هي مسألة حصانة عضو مجلس الامة مدة نيابته [3] ، فقد جاء ياسين الهاشمي عند مناقشة تلك النقطة باقتراح ان تمنح الحصانة للنائب طيلة مدة نيابته ، وأوضح بأنه يجوز أن يقوم النائب بأعمال توجب نفرة الحكومة فتوقف النائب . أيد بعض الاعضاء ذلك الاقتراح ورفضه البعض الآخر ، فقد رد احمد الفخري (وزير العدلية) على اقتراح الهاشمي بأن النائب لا يمكن أن يبقى مقدسا طيلة مدة نيابته ، وأيده في ذلك الاعتراض حسن السنوط (مندوب الكوت) . وعندما وضعت التقارير الخاصة باقتراحات الاعضاء حول تلك النقطة وافق المجلس بالاكثرية على تقرير الهاشمي ، وحاول وزير العدلية التعليق حول التقرير فلم يسمح له السعدون ، وأعلن جعفر العسكري (رئيس الوزراء) ان الحكومة تعارض تقرير الهاشمي ووقف مرحوم ابابحه حي (مندوب الحلة) الى جانب العسكري مؤكدا للسعدون ان المجلس صوت على التقرير دون أن يفهمه ، الا أن السعدون لم يستجب لاعتراضاتهم [4] .

---

(1) أعدت لائحة القانون الاساسي لجنة مؤلفة من موظفين بريطانيين في وزارة العدلية منهم الميجر بلنتج (ممثل دائرة المندوب السامي ببغداد) والمستر دراورد (مستشار وزارة العدلية) .
منذر الشاوي ، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية في العراق (بغداد ـ ١٩٤٦) ص ٨٩ .

(2) شارك في تلك اللجنة المستر دراورد (مستشار وزارة العدلية) وناجي السويدي ورؤوف الجادرجي بصفة مشاورين حقوقيين .
عن خطاب ناجي السويدي في المجلس التأسيسي ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٤٥٢ .

(3) نوقشت هذه النقطة في المادة ٥٩ من لائحة القانون الاساسي ، مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ٢ ، ص ٧٤٤ ـ ٧٤٦ .

(4) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ٢ ص ٧٤٨ ـ ٧٥٣ .

حدث اثر موضوع سلطة الانتداب من حق اصدار اللوائح التفويضية نقاشا طويلا [1] . وطالب العديد من المندوبين حذف هذه الفقرة من القانون ، وحين رد المجلس التصويت على حذف تلك الفقرة في جلسة ٢٦ (حزيران) ١٩٢٤ اعترض [illegible] (وزير العدلية) بحجة : ان البند الذي تبنته وزارة العدلية في الميزانية تعتبر في نظر القوانين كوضع اساسي لكل سنة ، فبعد ان تمر سنة من مجلس الامة وتصدق تكون اساسا للمعاملات المالية طول السنة ، [illegible] ناحية [2] السعدون باعتراض وزير العدلية لدى كل ممثل وجهة نظر الحكومة بحجة ان اعتراضه كان سخيفا . فاجري التصويت ووافق المجلس على حذف الفقرة . رغبة السعدون ان يحصل مجلس الامة المرتقب على حقوق دستورية تجعل موقعه قويا في المستقبل الا انه لم يتمكن من تحقيق ذلك بسبب التأثيرات التي مارستها الجهات الحكومية والجهات البريطانية على المجلس . فبعد انتهاء حذف الفقرة المذكورة كتب رئيس الوزراء (العسكري) الى المندوب السامي كتابا سريا يخبره فيه بما حدث حول هذه المادة ويشتكي من رئيس المجلس (السعدون) الذي افشل محاولة وزير العدلية لاحباط عملية حذف تلك الفقرة . ومع ان المندوب السامي اعطى الحق لرئيس المجلس السعدون باعتبار ان طلب الوزير كان سخيفا ونصح رئيس الوزراء بان يلح على ان اقتراحات الحكومة يجب ان تقدم بشكل تحريري ، الا انه رفض حذف الفقرة من القانون ، وبرر رفضه بان في بلاد كالعراق حيث اكثر النواب سيظلون زمنا طويلا غير مدربين في الشؤون المالية لا يمكن ان يترك للنواب سلطة تشريع اللوائح المالية لان ذلك سيؤدي الى نكبة مالية اذ من الممكن ان يصوت النواب على لوائح مالية تجعل تنفيذ مواد المعاهدة والاحتفاظ بمصالح الحكومة البريطانية المالية صعبا جدا . كما اعتبر المندوب السامي حذف تلك الفقرة عدم اكتراث بمصلحة الحكومة البريطانية وبشروط المعاهدة وطلب الى رئيس الوزراء ان يوضح الموقف بنفسه لرئيس المجلس السعدون ان يطلب منه ، بواسطة التصويت على تقرير رسمي ، اعادة الكلمات التي حذفت وبان المندوب السامي سيضطر الى اعلام الحكومة البريطانية بان المجلس التأسيسي نبذ شرطا من شروط المعاهدة [3] ، ثم حمل المندوب بعد ذلك الى المجلس التأسيسي ، بواسطة رئيس الوزراء ، وجهة نظر وزارة المستعمرات في حذف تلك الفقرة والتي لا تختلف عن وجهة نظر المندوب [4] وكخطوة اولى للعدول

---

(١) كانت تلك الفقرة قد حوتها المادة (٤١) من لائحة القانون الاساسي .

(٢) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ٢ ، ص ٦٨٧ .

(٣) عن كتاب سري من المندوب السامي الى رئيس الوزراء في ٢٧ حزيران ١٩٢٤ ، مرقم س ١٠ و/١٢٥ .

م٠و ، ملفات البلاط ، ملف القانون الاساسي العراقي ، رقم ج/٨ (ورقة/٨٧) .

(٤) عن كتاب سري من المندوب السامي الى رئيس الوزراء في ٢٧ حزيران ١٩٢٤ ، مرقم س ١٠ و ١٢٦ .

م٠و ، ملفات البلاط ، ملف القانون الاساسي العراقي ، رقم ج/٨ (ورقة/٩٠) .

[illegible] ١٢٤ [illegible]
ثم الى لجنة [illegible] القانون الاساسي للنظر في محتوياتها او [illegible]
[illegible] (1) ، ثم تم في جلسة ٨ (تموز) ١٩٢٤ (2) [illegible]

كانت مناقشات مواد القانون الاساسي في جلسة [illegible]
السعدون من مناقشات المجلس التأسيسي ، بعد الانتهاء من مناقشة القانون
الاساسي في ١٠ (تموز) ١٩٢٤ قرر المجلس ان يبدأ بمناقشة [illegible]
انتخاب مجلس النواب . الا ان السعدون لم يحضر من مناقشات اللائحة الاخيرة ،
[illegible] سوى الجلسة (وهي التي [illegible] في ٢١ (تموز) ١٩٢٤ [illegible]
خلالها تألفت لجنة لتدقيق اللائحة (3) ، وقد ناب عنه باثناء (ياسين الهاشمي
وداود الحيدري) لما تبقى من جلسات المجلس التي انتهت في ٢ (آب) ١٩٢٤ .
ومن الجدير بالملاحظة انه خلال فترة غياب السعدون عن المجلس اصبحت اغلبية
عظيمة [illegible] السعدون كرسي للمجلس [illegible]
[illegible] السعدون في كرسي الرئاسة ان يعرض اراءه على اعضاء
المجلس [illegible] وحدوا منها ما يوافق رغبات (4) لجنة تدقيق لائحة انتخاب النواب
التي كانت تحت رئاسته .

السعدون في وزارة الهاشمي الاولى :

مثل الهاشمي احتجاجات المعارضة للمعاهدة الانكليزية ـ العراقية خلال
انعقاد المجلس التأسيسي فكسب بذلك الرأي العام خارج المجلس ، ولكن لا يستمر
هذه الامل الذي عاشه العراقيون بعد تصديق المعاهدة ، طلبت السلطات البريطانية
الى الملك ان يكلف ياسين الهاشمي (5) بتشكيل الوزارة على اثر استقالة وزارة
جعفر العسكري في ٢ (آب) ١٩٢٤ (6) . كانت السلطات البريطانية قد اختبرت
الهاشمي اثناء مناقشات المعاهدة في المجلس التأسيسي ووجدته مرنا يمكن التعاون
معه بعد ان اعلن في بعض المناسبات خارج المجلس التأسيسي ، عن استعداده

---

(1) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ٢ ، ص ٧١٥ .
(2) ن.م ، ج ٢ ، ص ١٠٠٧ .
(3) ايضا ج ٢ ، ص ١٠٩٦ ـ ١٠٩٧ .
(4) مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي ، ج ٢ ، ص ١٣٣٤ .
(5) Borgoyne, op. cit., vol. 2, p. 348.
(6) انجزت الوزارة العسكرية الاولى التي تشكلت في ١٩٢٣/١١/٢٦ مهمة تصديق المعاهدة العراقية ـ البريطانية والاتفاقيات الملحقة بها ، وتصديق القانون الاساسي وقانون انتخاب النواب مستقلة في ٢ آب ١٩٢٣ .
عن كتاب استقالة العسكري في ٢ آب ١٩٢٤ .
العراق : ٣ آب ١٩٢٣ .

بتغيير وزارته ، وكشف في مناسبات اخرى بانه لم يكن جادا عندما كان ينادي به داخل [1] المجلس التأسيسي ٠

كان من المفروض ان تشهد الفترة ، التي اعقبت استقالة الوزارة العسكرية الاسراع في نشر القانون الاساسي وقانون انتخاب النواب ووضعهما موضع التنفيذ وجمع مجلس الامة العراقي ، ولما كانت عملية انتخاب النواب اكثر احتكاكا بالراي العام الذي لا يمكن للهاشمي ان يتجاهله باعتباره ممثلا له على مسرح السياسة في الظاهر على الاقل ، لذلك وافق على ترتيب اسناد منصب وزارة الداخلية الى عبد المحسن السعدون ، لانه لم يكن في وسع الهاشمي وحده ان يقرر اسناد المناصب الوزارية اذ كان عليه ان يبعث باسماء وزرائه الى البلاط لتحصل على موافقة الملك ، وكان على الملك ان لا يهمل المشورة البريطانية في مثل هذا الامر الحساس [2] ٠ لذلك يمكن القول بأن صدور الارادة الملكية في ٢ (آب) ١٩٢٤ ، معلنة اسناد منصب وزارة الداخلية الى السعدون [3] ، يعني موافقة (رئيس الوزراء) و (البلاط) و (دار الاعتماد البريطانية) ٠ ويمكن ان نجمل الاسباب التي دفعت تلك الاوساط الى اختيار السعدون لوزارة الداخلية دون غيرها بالاتي

١ ــ كان السعدون ذا خبرة بالامور الانتخابية بعد ان اجرى انتخابات المجلس التأسيسي ٠

٢ ــ قامت سياسة السعدون على اساس التعاون مع السلطات البريطانية ، وهذا امر ترحب به السلطات البريطانية كما يرحب به البلاط ، وهو مقبول لدى الهاشمي ايضا لانه سيحافظ بواسطته على واجهته الوطنية بين الرأي العــام ٠

٣ ــ ان المرونة [4] التي لمستها السلطات البريطانية في سياسة الهاشمي قد توجه في صالح الرأي العام ، فوجود السعدون في وزارة فعالة كالداخلية يحد من ذلك ، خاصة وان وزارة الهاشمي ضمت عناصر عرفت بموقفهما المعارض من تصديق المعاهدة في المجلس التأسيسي ، فوزارة الاشغال والمواصلات شغلها (مزاحم الباجه جي) ووزارة المعارف شغلها (الشيخ محمد رضا الشبيبي) اللذان عرفا بموقفهما المعارض للمعاهدة ، كذلك ضمت الوزارة عناصر لم تتبلور مواقفها السياسية بعد ونقصد بذلك رشيد عالي

(١) كان الهاشمي على اتصال دائم بالمندوب السامي وبالبلاط خلال مناقشات المجلس التأسيسي ، ومع انه كان يمثل المعارضة في المجلس الا انه في الحقيقة كان يرغب في تصديق المعاهدة ، وقبل تصديق المعاهدة التقى الهاشمي بالمندوب السامي واعرب له عن استعداده لجعل المجلس يتخذ موقفا وسطيا بأن لا يبرم المعاهدة ولا يرفضها ٠

العمري ــ خير الدين ، ج ١ ، ص ٤١ ٠

(٢) راجع حول المشورة البريطانية ، ص ٧٠ ــ ٧٥ ٠

(٣) الارادة الملكية المرقمة (٦٥٣) والمؤرخة ٢ آب ١٩٢٤ ٠٠ العراق ، ٤ آب ١٩٢٤ ٠

كيلاني (١) الذي شغل منصب وزارة العدلية ، وابراهيم الحيدري الذي شغل منصب وزارة الاوقاف . فلم يتسلم (نوري السعيد) ، الذي اظهرت مناقشات المجلس التأسيسي ميله لتصديق المعاهدة ، منصبه المعتاد في وزارة الدفاع التي احتفظ بها الهاشمي لنفسه (٢) . وبمعنى آخر لم يكن من الوزراء القدامى ، اذا استثنينا السعدون ، سوى ساسون حسقيل (وزير المالية) . فتطعيم الوزارة الهاشمية بالسعدون وتكليفه بوزارة الداخلية بالذات سيؤدي الى تحديد نفوذ الهاشمي ذلك انه كان لوزير الداخلية من ... حساب ما لم يكن لأي وزير آخر (٣)

الانتخابات النيابية وظهور التنافس بين الهاشمي والسعدون :

بدأ السعدون علاقته بانتخابات مجلس الامة بنشر بيان في ٢٨ (آب) ١٩٢٤ اعلن فيه بأن الحكومة بدأت تستعد لاجراء الانتخابات النيابية وبأنها مهتمة بتشكيل دوائر لاحصاء النفوس لغرض تحضير سجلات انتخابات المجلس النيابي (٤) ولما تأخرت عملية اعداد دوائر النفوس عمم السعدون كتابا على المتصرفين في ١٩٢٤/١٠/١٠ يدعوهم فيه الى الاسراع بانشاء دوائر النفوس واعداد السجلات (٥) . وما ان اعدت سجلات الانتخابات ونشرت لائحة قانون انتخاب النواب في ٢٢ ١٠ ١٩٢٤ ، حتى صدرت الارادة الملكية في ١٩٢٤/١١/١٢ بجعل يوم ١٩٢٤/١١/٢٢ موعدا لاحضار قوائم المنتخبين الاولين ، فبدأت عملية انتخاب الهيئات التفتيشية لمناطق بغداد ومعظم مراكز الالوية (٦) . وبعبارات لا تختلف كثيرا عن عبارات البيان الذي نشره السعدون عند بدء انتخابات المجلس التأسيسي (٧) نشر السعدون بيانا يدعو فيه المتصرفين الى عدم التدخل في شؤون الانتخابات وفسح الحرية الكاملة للاهالي دون تدخل أي موظف في شؤون الانتخابات ، كما دعا فيه الى تطبيق القانون ضد من يعرقل

---

(١) كان رشيد عالي الكيلاني يشغل وظيفة (مأمور اوقاف) عندما احتل الانكليز بغداد في ١٩١٧ ، ثم تخرج من الحقوق وارتقى الى كرسي عضوية التمييز ، ثم تولى التدريس في مدرسة الحقوق قبل توليه وزارة العدلية .
العمري – خير الدين ، مقدمات ونتائج ، ج ١ ، ص ٤٢ .

(٢) راجع الارادة الملكية المرقمة (٦٢٣) والمؤرخة في ٢ آب ١٩٢٤ ، العراق ٤ آب ١٩٢٤

(٣) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤ – ١٩٧٤ (بغداد – ١٩٧٤) ص ١٣١ .

(٤) الاوقات البغدادية ، ٢٨ آب ١٩٢٤ .

(٥) الاستقلال ، ١٩٢٤/١٠/١١ .

(٦) المفيد ، ١٩٢٤/١٠/١٩ ، الاستقلال ، ٢١ و ١٩٢٤/١١/٢٣ .

(٧) حول بيان انتخابات المجلس التأسيسي راجع – ص

سير الانتخابات (1) . كان ذلك البيان يخفي وراءه ، كما في انتخابات المجلس
التأسيسي ايضا ، حقيقة ان السعدون واستطاعت بريطانيا والبلاط كانوا
يستهدفون نتائج الانتخابات التي ستأتي بتركيبة برلمانية تساعد على تصديق
معاهدات الانكليزية - العراقية من طريق تمديد بنود معاهدة ١٩٢٢ . فحين سعت
وزارة السعدونية الاولى الى اعطاء حق التصويت للعشائر في ١٩٢٣ شبيها في
لو تم ضمنت نتائج الانتخابات للسلطة المشرفة عليها ، ولم تكن تلك حقيقة
مجهولة من قبل الجماعات الوطنية ، فمما يتعلق بموضوعات نتائج الانتخابات
النيابية نشرت جريدة الاستقلال في ٢٥ (شباط) ١٩٢٥ مقالة لمحمد مهدي البصير
جاء فيها سينتخب اعضاء مجلس النواب كما انتخب المجلس التأسيسي ، أي ان
رجال الذين هم سيصعدون بنية الحكومة سيكونون نوابا عن الامة ام [illegible] وعدا
ما حدث في انتخابات المجلس التأسيسي من بعض وجهاء العاصمة الذين لم
يتمكنوا من احراز عشرة اصوات في دوائرهم وعينوا الى النيابة عن لواء المنتفك
ولواء الكوت او غيرها من الالوية مع انهم لم يتمكنوا في العمر بعمل ما في
سبيل احراز تلك النيابة انما جاءت الحكومة بها عليهم سخاء وكرما . سوف يجري
انتخاب اعضاء مجلس النواب في هذه الالوية او ترك للحرية العمل فيه سوف
لا يجري الا على هذه الصورة ، وقد يتساءل المرء عن السبب الذي حدا الى
الاعتقاد بان الانتخابات في قبضة الحكومة والجواب عن ذلك ان الانتخابات
تجري في معظم الدوائر الانتخابية تحت رحمة زعماء القبائل وهم قواد الاكثرية
المحكومة لا تحتاج الى برهان ان في استطاعة رؤساء الادارة ان يستميلوا معهم
بصورة معقولة فيمنحونهم حصتهم من المقاعد البرلمانية ويأخذوا حصة الحكومة
على ان تجمع يكونون في [illegible] رغم اشارتها وتحت سيطرتها . ان عدد
المنتخبين من رجال العشائر في اغلب الالوية يزيد على عدد الناخبين من سكان المدن
بثلاث مرات على الاقل واصوات هؤلاء في ايدي بضعة من الاشخاص تقتضي
مصلحتهم على الدوام ان لا يخالفوا اشارة الحكومة واذا ما امكن الحكومة ان
تعمل بمساعدتهم على تنفيذ مآربها ومقاصدها دون ان تلجأ الى خرق حرمة
القانون علانية (2) . هذا ولما كان السعدون وزيرا للداخلية في وزارة الهاشمي ،
ولما كانت وزارة الداخلية ذات علاقة مباشرة بأمور الانتخابات ، فان السلطة
البريطانية والبلاط كانا قد ضمنا من جهة اخرى امكانية تحديد سياسة وزارة
الهاشمي ان لم نقل حددا عمرها سلفا . كذلك حددا نشاط الاحزاب السياسية لانها
لم تكن الا امة منشقة بالنسبة للعشائر خاصة بعد ان لم يعد للاحزاب ذلك
النشاط الذي مارسته يوم اشتركت معها كتلة رجال الدين خلال مرحلة انتخابات
المجلس التأسيسي الاولى . فبالنسبة للاحزاب السياسية اعتبرت هذه الانتخابات

---

(1) الاوقات البغدادية ، ١٩٢٤/١١/١٩ ، الاستقلال ١٩٢٤/١١/٩ ، العهد ، ١٩٢٤/١١/١٨ .

(2) الاستقلال ، ٢٥ شباط ١٩٢٥ .

النيابية ، التي بدأت في ١٩٢٤/١١/٢٢ وانتهت في مايس ١٩٢٥[1] ، بظهور عدة احزاب سياسية ، وبالاضافة الى حزب النهضة الذي سمح له بمزاولة نشاطه مرة اخرى [2] ، ظهر حزب الامة [3] ، وحزب الاستقلال [4] ، والحزب الديمقراطي [5] ، والحزب الوطني العراقي [6] ، وجمعية الدفاع الوطني [7] . وباستثناء حزب الامة الذي كان نشطا في خوض الانتخابات ومتابعة القضايا الوطنية [8] لم يكن لبقية الاحزاب دور واضح في توجيه الانتخابات وانما اقتصر دورها على مراقبة الانتخابات [9] ، وهذا ما حدا بالصحف الوطنية الى وصف الاحزاب بالانعزالية والانزواء [10] في حين وصفتها الصحف الحكومية بالجمود

(١) الاستقلال ، ٢٤ آذار ١٩٢٥ .

(٢) باستثناء فترة تعطيلها من منتصف كانون الثاني ١٩٢٥ ـ ٢٨ شباط ١٩٢٥ ، الاستقلال ٢٧ شباط ١٩٢٥ .

(٣) اجيز حزب الامة في ٣٠ آب ١٩٢٤ وكان يدعو الى تاييد الاستقلال التام للدولة العراقية ، المعتمد العام للحزب المحامي داود السعدي وضمت الهيئة المركزية للحزب (فرع بغداد) قاسم العلوي المحامي ومكي محمد الشيخ علي وشفيق نوري وعبد الهادي الظاهر والمحامي عبد العزيز ماجد ومحمود خالص واحمد القشطيني .
الاستقلال ، ٢٣ آب ١٩٢٤ .

(٤) اجيز حزب الاستقلال في ١ ايلول ١٩٢٤ بعد ان تقدم بعض وجهاء الموصل بطلب تاسيسه ، تألف فرع الحزب في الموصل من آصف قاسم اغا ومكي الشربتي ومحمد صدقي المحامي والدكتور جميل دلالي وابراهيم عطار باشي وسعيد الحاج ثابت والدكتور محفوظ بك وعبدالله الحاج علي وشريف الصابونجي .
الاستقلال ، ١٩ ، ٣١ آب ، ١٦ ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٤ .

(٥) اجيز الحزب الديمقراطي في ١٧ ايلول ١٩٢٤ بعد ان اعلن ان اهدافه تنحصر في خدمة مصالح البلاد ، تالفت هيئة الحزب الادارية من (حسن آل محمد اغا) و (محمد سامي آل حاقر) و (محمد الحليمي) و (رشيد ابو التمن) و (محمد ناجي الملاك) و (محمد صالح الجبوري) و (عبود المطرود) .
المفيد ، ٢٠ تموز ١٩٢٤ ، وزارة الداخلية العراقية ، سجل الجمعيات في العراق ، ص ١١٥ .

(٦) كان هذا الحزب موجودا الا انه لم يكن مجازا ، ففي ١٧ آذار ١٩٢٥ اذاع الوجيه احمد بك آل الجليلي في الموصل بيانا ذكر فيه انه وفريق من اخوانه الموصليين مشتركين في تاسيس حزب باسم (الحزب الوطني) وان برنامجه سيعلن بعد اخذ الرخصة من الحكومة . اما اجازة الحزب فقد تمت في ١٩٢٥/٥/١٩ .
راجع : الاستقلال ، ١٧ آذار ١٩٢٥ ، العراق ، ١٩٢٥/٥/١٩ .

(٧) كانت هذه الجمعية تمارس عملها خلال فترة الانتخابات النيابية برئاسة (محمد العمري) .
م٠و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف بدون عنوان ، رقم ١ (رقة/١٦) .

(٨) الاستقلال ، ٢٦ كانون الثاني ، ٦ شباط ١٩٢٥ .

(٩) اما جمعية الدفاع فكانت في الحقيقة تطالب بترك الانتخابات اساسا على اعتبار انها تؤثر في قضية الموصل لانها تحول مجرى الفعالية الوطنية الى تحزبات انتخابية من الضروري تجنبها : الاستقلال ، ٦ آذار ١٩٢٥ .

(١٠) الاستقلال ، ١٢ / نيسان / ١٩٢٥ .

[illegible] (١) [illegible]

[illegible] حزب الامة [illegible] الانتخابات [illegible]

[illegible] السعدون والماء واستبعد [illegible]

[illegible] حزب الامة على نتائج الانتخابات حتى ظهرت محاولات الهاشمي

[illegible] في شؤون الانتخابات لصالح انصاره من جماعة حزب الامة . فقد واجه

[illegible] من الاهالي (عبد المحسن السعدون) واخبروه بان قسما من ضباط وافراد

[illegible] قد تلاعبوا في انتخابات منطقة الميدان ومنطقة الفضل (٢) . كذلك كشف

[illegible] عن تدخل الهاشمي في انتخابات محلات باب الشيخ وسراج الدين والحيدر

[illegible] وتدخل الجيش في الانتخابات (٣) . فوجد السعدون ان من

[illegible] مناورات مشابهة تحول دون وصول الهاشمي الى هدفه مبدأ

[illegible] في شؤون الانتخابات كتلاعبهم في انتخابات كربلاء

[illegible] ([illegible] والعمارة و [illegible] وراس القرية) (٤) . لكن عدم

[illegible] من التدخل في شؤون الانتخابات هو تقليص نسبة الاغلبية المؤيدة

[illegible] في مجلس الامة المنتظر . ولم يكن الدافع وراء ذلك التدخل هو

[illegible] الاكثرية مؤيدة لسياسة الهاشمي وذلك لان السعدون كان قد

[illegible] الاكثرية [illegible] بواسطة الجهاز الاداري المسؤول عن ادارة الانتخابات

[illegible] ، لكن ذلك الجهاز مرتبطا اساسا بوزارة الداخلية التي كانت

[illegible] لانتخاب هذا او ذاك . ولكي يضمن الموظفون التابعون لوزارة

[illegible] [illegible] العشائر الذين كانوا يؤلفون نسبة عالية من

[illegible] الطريقة التالية (٥) : « لم يكن موظفو الداخلية بحاجة

[illegible] الاكثرية من ابناء العشائر والفلاحين ممن لا يعلم من

[illegible] (الناخبة) التي تسمح لهم بعض

[illegible] الاولى صورية اذ تحشر الناس وتكتب لهم

[illegible] وتقال لهم انصرفوا . فينصرف افراد

[illegible] لا يدرون من يمثلهم شيئا ، والقليل منهم من يعلم اسم هذه

---

(١) العراق ، ١٠ / حزيران / ١٩٢٥ .

(٢) وتصف جريدة الاستقلال طريقة تدخلهم فتقول ... اخص العشرات منهم حول الصندوق بملابسهم الرسمية ، ياتي الناخب المسكين فياخذ ورقة وعند استلامها تحيط به عشرات من هؤلاء ويخطف من يده [illegible] لاتحتوي على الذين كانوا حاضرين هناك ويسرع احدهم بالكتابة ولكن كيف يكون ذلك ؟ لاتشعر الناخب الا والورقة قد اخذت له ولا يعلم ماذا كتب فيها ويخطو [illegible] في طريقه الى جهة الصندوق حتى يرميها في الصندوق ...

الاستقلال ، ١ / اذار / ١٩٢٥ .

(٣) المفيد ، ٢١ ، ٢٥ / كانون اول / ١٩٢٤ .

(٤) المفيد ، ٢ و٦ و١٦ / اذار / ١٩٢٥ .

(٥) الحصري ـ [illegible] ، مذكرات ونتائج ١ ، ص ، ص ١٣٤ ـ ١٣٥ .

عملية المطلقة التي تأخذهم من قراهم وتعيدهم اليها ، يعلم انه حضر الى مركز ناحيته من اجل « الاستجواب » وان بعضهم سيطلب اليه ان يكون (منتخب ثنوي) بصلة يوما ما ورقة يطلب منها حضوره الى مركز القضاء « للاستجواب » ايضا . اما كيف تتم عملية انتخاب النواب ؟ يستدعى المنتخبون الثانويون من قراهم ليدعوا الى مركز القضاء على نفقة الحكومة ، ويكون على رأس منتخبي كل ناحية مدير تلك الناحية بصفته احد المنتخبين الثانويين . وفي مركز القضاء يلتقي المنتخبون الثانويون بالقائممقام ويجلسون معه ، ثم يجلسون في قاعة خاصة ليكتب مدير الناحية اوراقا يسلمها اليهم ليرمونها في صندوق الانتخاب ، ويعودون الى قراهم ليتحدثوا لاهلهم عن القائمقام وكيف انهم وضعوا ماكتبه مدير الناحية في صندوق » .

ونتيجة لهيمنة وزارة الداخلية على شؤون الانتخابات في المناطق العشائرية جاءت نتيجة الانتخابات النيابية ، في حزيران ١٩٢٥ ، في غير صالح حزب الامة فشعر الهاشمي بعدم قدرته على مواجهة مجلس الامة بوزارة غير منسجمة [1] ، ذلك ان الخلاف بين السعدون والهاشمي حول سياسة توجيه الانتخابات كان قد اثر في مركز الوزارة الهاشمية أيضا خاصة وان الهاشمي كان قد فقد الكثير من سمعته الوطنية منذ ان قرر مجلس الوزراء في كانون ثاني ١٩٢٥ ايقاف الانتخابات على اساس ان مبالغات كبيرة ظهرت في تقدير النفوس ، اذ لم يكن السبب الحقيقي لذلك التوقف خافيا خاصة بعد ان وجدت اللجنة المكلفة بتدقيق النفوس ان الارقام المقدمة مطابقة للحقيقة ، فقد اكدت الصحف بان السبب الحقيقي لهذا التوقف ولتأخير نشر الدستور هو رغبة بريطانيا في ان يتاح لمجلس الوزراء فرصة منح امتياز النفط لشركة النفط التركية وتجنب عرض الموضوع على مجلس النواب وان مسالة تقدير النفوس حجة واهية تذرعت بها الحكومة [2] . ونتيجة لهذا بدأت الصحف الوطنية تشكك في اخلاص الوزارة وقدرتها على تحقيق مباحها الوطني [3] . ومما زاد في تشكك الصحف الوطنية باخلاص الوزارة واثر في ضعف موقفها هو منحها امتياز النفط في ٥ (آذار) ١٩٢٥ وذلك قبل ان تعمل على نشر الدستور ، اذ استقال على الفور وزير المعارف (محمد رضا الشبيبي) ووزير العدلية (رشيد عالي الكيلاني) [4] بعد ان اعلنا عدم موافقتهما على

(1) Bell's Letter's op. cit., p. 449.

(٢) الاستقلال ، ١٧ / شباط / ١٩٢٥ .

(٣) الاستقلال ، ١٥ ــ ٢٦ / شباط / ١٩٢٥ .

(٤) جاء في كتاب استقالة الشبيبي ، ٥ / اذار / ١٩٢٥ « لا يسعني الموافقة على اتفاقية شركة النفط التي هضمت بموجبها حقوق العراق (وجاء في كتاب استقالة الكيلاني ، ٥/اذار/ ١٩٢٥ (كان رأى فخامتكم النوه به والذي عضدته اكثرية المجلس مخالفا لقناعتي فلم اجد في وسعي الاتقدم الاستقالة) .

الاستقلال : ٦/ اذار / ١٩٢٥ .

المصادر ، وحدث كله ما ان انكشف امر الخلاف بين الهاشمي و السعدون في أواخر نيسان ١٩٢٥ (١) ، حتى اخذت الصحف تتوقع استقالة الهاشمي بأقرب وقت بعد ما كتبت جريدة الاستقلال في ٢٩ (نيسان) ١٩٢٥ بأن الامر وصل بالبعض الى ترشيح بعض الذوات للمناصب .

بعد تأزم التشكيل الوزاري وتدهور سمعة الهاشمي الوطنية ، عندما توقف السعدون الذي ترك لجريدة العراق ، التي كانت تتمتع بحمايته ، مهمة احراج موقف الهاشمي و مهاجمته بالتلاعب في شؤون الانتخابات (٢) والمطالبة باستقالته (٣) . اما الصحف الوطنية فقد وجدت في اوائل مارس/١٩٢٥ ان تماديها في انتقاد سياسة الهاشمي ، مع ما حملته من اخطاء ، سيؤدي الى رجحان كفة انصار المعاهدة والكثرية العراقية الذين بدأوا يسيئون الى سمعة الوزارة الهاشمية ويستغلون بعضها مصدر النقد ، لغرض المجيء بمجلس نيابي يؤيد المعاهدة (٤) . نشرت جريدة الاستقلال في اوائل مارس عدة مقالات بعنوان (ارحموا العراق فانه على وشك الموت) دارت حول محاولات حصول انصار المعاهدة على اكثرية في المجلس النيابي وانهم اتبعوا اساليب التهديد و الوعيد تجاه المتحمسين الثائرين ، وانهم يسعون الى سقوط الوزارة الهاشمية ، واستمرت مقالات جريدة الاستقلال حتى ١٣ مارس ١٩٢٥ حين قررت الحكومة تعطيلها بناءً على طلب وزارة الداخلية بدليل ان جريدة نشرت (٥) ، ما يضر بمصالح البلاد العامة وبمساسها مع الحكومة الحليفة خاصة .

[illegible] من تعطيل وزارة الهاشمي لجريدة الاستقلال هو ان الهاشمي لم يكن [illegible] على تعطيل تلك الجريدة التي شرعت بالدفاع عن وزارته [illegible] خشي من تصدع وزاري جديد ، خاصة وان الصحف كانت تتوقع ذلك التصدع وقد حسبت حسابها على اساس ان الهاشمي لا يستطيع ترميم الوزارة [illegible] على اي حال حصل ما كان يخشاه الهاشمي بعد ان ظهرت بوادر

---

(١) كانت جريدة الاستقلال اول من اشار ، في ٣٠/ نيسان / ١٩٢٥ ، الى ظهور الخلاف بين الهاشمي والسعدون حين ذكرت (اتصل بنا من مصدر وثيق ان السبب الباعث لحمل استقالة الوزراء [illegible] البحث في المراجع المختصة هو وقوع اختلاف بين وجهة نظر احد الوزراء وبين فخامة الرئيس في قضايا انتخابية .
الاستقلال ، ٣٠ / نيسان / ١٩٢٥ .

(٢) العراق ، ٨/٥/١٩٢٥ .

(٣) العراق ، ٢٥ / ٥ / ١٩٢٥ .

(٤) الاستقلال ، ٤/٥/١٩٢٥ .

(٥) العراق ، ٢٠ / ٥ / ١٩٢٥ .

(٦) العراق ، ٢٠ / ٥ / ١٩٢٥ .

الشخصيات السياسية في غير صالح حزب الامة . قدم السعدون استقالته من منصب وزارة الداخلية في ٢١/حزيران/١٩٢٥ مبادر الهاشمي . بعد مرور ساعة واحدة ، بتقديم استقالته هو الآخر الى الملك [1] على أساس انه سيعجز بعدم قدرته على مواجهة مجلس الامة بوزارة غير متجانسة .

الوزارة السعدونية الثانية :

بعد أن ظهر الخلاف بين الهاشمي والسعدون حول سياسة توجيه الانتخابات النيابية بات في حكم المقرر استقالة الهاشمي عن منصبه ، وبدأت الصحف تبحث عن « رجل من رجال الدولة عندنا ممن عركتهم تجارب السياسة والادارة وممن يقدرون على تأليف وزارة متجانسة متضامنة قوية مدبرة على تسيير دفة الحكم بالسياسة الحسنة والتدبير الحكيم » [2] . فكان أسلم تدبير بالنسبة للبلاط والسلطات البريطانية بعد استقالة الهاشمي هو أن تعهد الوزارة الى السعدون الذي ينطبق عليه تلك الصفات ، بالاضافة الى انه أقدر من غيره ، بما له من دور في انتخاب أكثرية نواب مجلس الامة ، في ايجاد توافق بين سياسة الوزارة التي سيعينها البلاط وبين سياسة مجلس الامة الذي سيمثل الشعب اسميا على الاقل .

كلف الملك ، في ٢٦/حزيران/١٩٢٥ ، السعدون بتشكيل الوزارة ، وبنفس اليوم قدم السعدون أسماء وزارته الثانية وصدرت الارادة الملكية بالموافقة عليها [3] . ضمت الوزارة الجديدة ثلاثة من اساتذة الحقوق هم رشيد عالي الكيلاني (وزيرا للداخلية) ، رؤوف الجادرجي (وزيرا للمالية) حكمت سليمان (وزيرا للمعارف) . كان رشيد عالي الكيلاني وزيرا للعدلية في وزارة الهاشمي الاولى واستقال في ٥/آذار/١٩٢٥ ، كما بينا ، لاحتجاجه على منح امتياز النفط لشركة النفط التركية [4] . اما حكمت سليمان فقد شغل وظيفة (مدير المعارف) زمن الدولة العثمانية ولما تألفت الحكومة العراقية شغل منصب (المدير العام للبرق والبريد) وذلك قبل أن يكون استاذا في مدرسة الحقوق [5] . وكان رؤوف الجادرجي من الشخصيات القانونية المعروفة التي تم انتخابها لعضوية المجلس التاسيسي . ضمت الوزارة أيضا اثنين من الوزراء اللذين كانا قد اشتركا في وزارة

---

(١) لم تبرز الصحف في حينها التطورات التي ادت الى استقالة الهاشمي ، فقد ركزت على نتائج الانتخابات غافلة دور استقالة السعدون ، ولكن اوضحت مناقشات مجلس النواب بعد ذلك حقيقة تلك التطورات وذلك حينما كان يحتدم الجدل بين الهاشمي والسعدون .
راجع : مذكرات مجلس النواب ، جلسة ٢٥ / تشرين اول / ١٩٢٥ .

(٢) العراق ، ١١ / مايس / ١٩٢٥ .

(٣) العراق ، ٢٧ / حزيران / ١٩٢٥ ، الارادة الملكية المرقمة ٨٧٧ والمؤرخة ٢٦ / ٦ / ١٩٢٥ .

(٤) راجـع من /ص ٢٢٨ .

(٥) العمري ـ خير الدين ، مقدمات ونتائج .. ، ج ١ ، ص ٦٦ .

سعدون الاولى وهما ناجي السويدي (وزيرا للعدلية) وعبد المحسن الجبي (وزيرا للاشغال والمواصلات) • كما ضمت الوزارة صبيح نشأت ، الذي كان قد شغل ثلاث مرات منصب وزارة الاشغال والمواصلات ، وزيرا للدفاع ، أما وزارة الاوقاف فقد اشغلها (حمدي الباجه جي) الذي ساعد السعدون في ارجاعه الى العراق في عام ١٩٢٣ بعد أن كانت السلطات البريطانية قد أبعدته الى خارج العراق (١) والى جانب منصب الرئاسة احتفظ السعدون بمنصب وزارة الخارجية (٢) التي استحدثت لاول مرة •

اكدت الوزارة الجديدة بان من أولى المسائل التي ستتولى الاهتمام بها هي مسألة تثبيت الحدود الشمالية وذلك لما يترتب على حلها من النتائج الخطيرة التي يتوقف عليها مستقبل البلاد ، واوضحت بانها سوف لا تهمل موضوع اجراء التعديلات على بعض مواد الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة الانكليزية ـ العراقية ، واشارت الى املها في تأسيس علاقات سياسية طيبة مع الدول المجاورة للعراق ، قائمة على أساس توطيد دعائم الثقة والمودة ، أما على صعيد الخدمات الداخلية فقد اكدت الوزارة على انها ستقوم بوضع اللوائح القانونية التي حتم القانون الاساسي سنها ، واصلاح القوانين والانظمة وفقا لحاجيات البلاد ، والاهتمام باشتراك الاهالي في ادارة شؤونهم وذلك بتوسيع صلاحيات المجالس المحلية فيما يخص التعليم والتربية وطرق المواصلات وتحسين ادارة البلديات ووضع ملاك دائمي لموظفي الحكومة يؤمن حقوقهم ويبين واجباتهم ، واعداد الوسائل اللازمة لتقوية الجيش ، والاهتمام بأمور المعارف والعناية في تنظيم أمور الاشغال والري والزراعة وجعلها متناسبة مع حاجة البلاد ، وبنفس الوقت أكدت الوزارة بان ليس هناك استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي ، فوعدت بالاهتمام الشديد في الامور الزراعية والتجارية وضرورة مراعاة الاقتصاد في المصاريف والاستغناء عن الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها • وأوضحت بانها ستسعى الى المحافظة على الوحدة العراقية ومطاردة كل فكرة من شأنها احداث الشقاق (٣) بين العراقيين •

كانت الوزارة السعدونية الثانية أول وزارة عراقية عليها أن تمتثل لاشراف برلماني ، ففي ٣٠/حزيران/١٩٢٥ قرر مجلس الوزراء افتتاح مجلس الامة يوم الخميس ١٦ تموز/١٩٢٥ (٤) بعد أن كان من المفروض ان يفتتح مجلس الامة في أوائل تشرين الثاني ١٩٢٥ ، وكان السبب الذي دفع بالوزارة الى التبكير بافتتاح المجلس هو حاجتها الى الحصول على موافقة لتعديل بعض احكام القانون الاساسي ،

---

(١) راجع من / ص ١٠٥ •

(٢) راجع الارادة الملكية المرقمة ٨٧٧ والمؤرخة ٢٦ / ٦ / ١٩٢٥ ، العراق ، ٢٧ / ٦ / ١٩٢٥ •

(٣) راجع منهاج الوزارة السعدونية الثانية الذي تضمنه خطاب العرش في يوم افتتاح المجلس النيابي (١٦ / تموز / ١٩٢٥) • العالم العربي ، ٢٨ / ٧ / ١٩٢٥ •

(٤) م•و ، ملفات البلاط ، ملفة مقررات مجلس الوزراء ، رقم ـ ٠ / ١ / ٦ (ورقة / ١٠٠) •

وكذلك المصادمة على المرابعة العامة ، لذلك اعتبرت اجتماعه الاول غير اعتيادي » . وكان السعدون يعلق آمالا سياسية كبرى على البرلمان ، ويرى ان الغاية السياسية فيه اكبر من الغاية التشريعية (١) ، لذلك سعى الى أن يضمن اكثرية مؤيدة لسياسة وزارته في البرلمان . فاجتمع في ١٥/تموز/١٩٢٥ ، أي قبل افتتاح البرلمان بيوم واحد ، بنواب مجلس الامة الذين كانوا قد حضروا الى بناية البرلمان للتعارف واجراء تجربة على جلسة الافتتاح (٢)، واوضح لهم بأنه يرغب بأن يؤلف اغلبية في مجلس الامة لتطبيق المعاهدة الانكليزية ـ العراقية والسعي لاجراء التعديلات المشار اليها في قرار المجلس التأسيسي فأيده بذلك اكثرية النواب ، وتم الاتفاق على ان تنتظم تلك الاكثرية على هيئة حزب ، أطلقوا عليه اسم (حزب التقدم) . تكون الحزب من خمسين عضوا ، وقد انتخب السعدون رئيسا للحزب ، في حين انتخب (ارشد العمري) ـ نائب الموصل ـ معتمدا ، وضمت الهيئة الادارية كاظم العوادي ومحسن ابو طبيخ وابراهيم يوسف وامين زكي ومحمد سعيد العبد الواحد (٣) . لقد ظهرت سيطرة حزب التقدم على قرارات مجلس النواب منذ الجلسة الاولى للاجتماع غير الاعتيادي ، ففي ١٦/تموز/١٩٢٥ ، وبعد خطاب العرش ، أجرى المجلس انتخاب ديوان رئاسة مجلس النواب ، فانتخب رشيد عالي الكيلاني رئيسا للمجلس (٤) بـ ٤٨ صوتا ، واحرز كل من (عبد المحسن شلاش) و (أمين زكي) ـ نائبي الرئيس ـ ٣٩ صوتا ، وعند انتخاب الكاتبين احرز (ارشد العمري) ٤٩ صوتا ، و (ناجي الصالح) ٤١ صوتا ، وكانوا جميعهم من مرشحي حزب التقدم (٥) . اظهرت الجلسات الاولى لمجلس النواب تفوق سياسة الوزارة السعدونية داخل المجلس عن طريق مساندة حزبها ، حزب التقدم ، لقراراتها واقتراحاتها . ولم تظهر في مناقشات مجلس النواب حتى منتصف شهر آب ١٩٢٥ ، ما يقلق راحة السعدون سوى محاولة نائبي المنتفك (السيد عبد المهدي ، الشيخ باقر الشبيبي) لتأسيس حزب سياسي في أوائل آب ١٩٢٥ ، فقد اعتبر السعدون النائبين المذكورين (مفسدين) غرضهم بث الشقاق والتفرقة بين

---

(١) عن حديث بين السعدون وعلي الشرقي . الشرقي ـ علي ، ذكرى السعدون ، ص ٦٨ .

(٢) العالم العربي ، ١٧ / ٧ / ١٩٢٥ .

(٣) اجيز الحزب بعد ذلك الاجازة رقم ١٠٤٧٤ والمؤرخة ٢٢/اب/١٩٢٥. العدد ، ١٦ تموز ١٩٢٥, وزارة الداخلية العراقية ، سجل الجمعيات في العراق ، ص ٣٦ .

(٤) ادى اختيار الكيلاني كرئيس للمجلس النيابي الى صدور الارادة الملكية المرقمة ٥٥٩ في ١٨ تموز ١٩٢٥ بقبول استقالته من منصب وزارة الداخلية ، وفي اليوم التالي صدرت ارادة ملكية مرقمة ٥٦١ في ١٩ / تموز / ١٩٢٥ باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير المعارف (حكمت سليمان) . العراق ، ١٨ و ١٩ /تموز / ١٩٢٥ .

(٥) عن رسالة موجهة من السعدون الى الملك في لندن بتاريخ ١٣/ آب / ١٩٢٥ . م.و ، ملفات البلاط ، ملفة اوراق متفرقة ، رقم ك ، (ورقة/٣) .

[illegible] لهم حزب سياسي قائم على الاساس [illegible] و [illegible]
[illegible] مصمم على [illegible] في وسعه للحيلولة دون قيام ذلك الحزب . وقد تمكن
[illegible] من احباط محاولة باني الشمك . ففي ٢٠/آب/١٩٢٥ اخبر السعدون
[illegible] وكنت عرضت لجلالتكم في السابق أن بعض نواب التقدم
[illegible] تشكيل حزب سياسي وتوسيع اشتراكهم في ادارة الحكومة وان قد
[illegible] في [illegible] في هذه [illegible] توحيد الشق ». وشهد النصف
[illegible] من شهر (آب) معارضة شديدة لاجراءات الحكومة داخل مجلس النواب
[illegible] محاولات الحكومة للوصول الى صيغة تتفاهم مع المعارضين . كان موقف
[illegible] الحكومة اضطرب . بعد ان تأخرت في تقديم الميزانية العامة لسنة
١٩٢٥ الى مجلس النواب ، ان تقدم الى المجلس في ٢٥/آب/١٩٢٥ لائحة وقتية
تخول وزارة المالية تخصيص الاعتمادات اللازمة لسد نفقات الدولة لشهر ايلول
١٩٢٥ فرفض المجلس أن يصادق عليها على أساس انها تحتوي على نفقات
[illegible] (٢) . كان ذلك الرفض اول علامة فقدان سيطرة السعدون على قرارات
المجلس بواسطة الاكثرية التي كان يتمتع بها حزب التقدم داخل المجلس ، وشعر
بعض أعضاء حزب التقدم بالخطب الحماسية التي شنتها الاقلية المعارضة ، وشعر
السعدون بانه اخذ يفقد سيطرته على نواب حزب التقدم ، اما الوزراء فقد فسروا
رفض المجلس للائحة على انه بمثابة عدم ثقة المجلس بالوزارة القائمة مما أدى
ببعضهم الى ابداء رغبتهم الى السعدون بالاستقالة من مناصبهم ، فقصد
السعدون دار الاعتماد في نفس اليوم وتباحث في الامر مع المندوب السامي ، ومع
ان المصادر لم تكشف عما توصل اليه الطرفان من قرارات بشأن مواجهة الموقف ،
لا انه يمكن القول بأن ارشادات وآراء المندوب السامي ساعدت في عدول الوزراء
عن استقالتهم ، فقد عقد السعدون بعد رجوعه من دار الاعتماد اجتماعا خاصا لمجلس
الوزراء بين لهم فيه آراء وارشادات المندوب السامي ، فعدل الوزراء عن الاستقالة
على شرط ان يبين السعدون لمجلس النواب النتائج الوخيمة التي يمكن ان تحصل
من موقفه هذا وان يطلب منه بيان ثقته بالوزارة ، كذلك أوضح الوزراء للسعدون
بانهم لا يوافقون على الدخول في مناقشات جديدة مع رؤساء المعارضة في مجلس
النواب وذلك لقناعتهم بعدم فائدة ذلك ولان مثل تلك المناقشات تخل
[illegible] (٣) . واثيرت مسألة تصديق لائحة اعتماد شهر ايلول مرة اخرى في

---

(١) كان الملك خلال هذه الفترة يتعالج في لندن .
من كتاب السعدون الى الملك ، مرقم ٢٢٦٩ مؤرخ ٢٠/ اب / ١٩٢٥ (ورقة /٥) : م٠و ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ، رقم ك (ورقة / ٥) .

(٢) مذكرات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٥ ، جلسة ٢٥ / اب / ١٩٢٥ .

(٣) من كتاب السعدون الى هنري دوبس في ٢٥ / اب / ١٩٢٥ ، بدون رقم م٠و ، ملفات البلاط ملف ج / ١ (ورقة / ١) .

الجلسة التالية بعد أن أجريت عليها بعض التعديلات من قبل الحكومة ، فاعترض احمد الداود (نائب بغداد) بأن المجلس قد رفضها ولا يجوز النظر فيها ، فحاول وزير المالية (رؤوف الجادرجي) ، وكذلك وزير العدلية (ناجي السويدي) ، افهامه بأن هذه اللائحة هي غير اللائحة التي عرضت في ٢٥/آب/١٩٢٥ ، وبما لم تجد محاولة الوزيرين نفعا أدى الامر الى احتدام الجدل مرة اخرى بين اعضاء الوزارة والمعارضة التي ظلت تؤكد على انه لا يجوز اعادة التصويت على ميزانية شهر ايلول لان في ذلك مخالفة للقانون الاساسي (١) . وجد السعدون بأن استمرار المجلس في رفض اللائحة يعني استقالة الوزارة حتما خاصة بعد أن كان قد وقف على نيات وزرائه بالرغم من جانبه وبين للمجلس بأن حكومته هي اول حكومة دستورية في البلاد وانها لا تريد أن تخالف قرارات المجلس ولا تخالف القانون الاساسي ، وبأن حكومته بكل صراحة ستستقيل اذا رفضت اللائحة مرة اخرى لانها أمام مسائل مهمة لا يمكن ان تستمر فيها دون أن تنال جراءتها ثقة المجلس . وقدم السعدون تقريرا الى رئيس مجلس النواب طلب فيه الاستعجال بمناقشة اللائحة ، وصرح للنواب قائلا (٢) « المجلس مختار وانتم يا رفقائـــي اذا كنتم غير مرتاحين فارفضوا هذا التقرير لتنسحب الحكومة حالا » .

كانت المعارضة مباشرة في رفضها للائحة الحكومــة بدافع الشعور الوطني ومحاولة اثبات الوجود ولذلك ما أن هدد السعدون بالاستقالة حتى شعرت المعارضة بأنها ستضعف أمام موضوعيّة الظروف التي كان السعدون يتحرك من خلالها ، وبذلك أوضح ابراهيم كمال (نائب الموصل) بأن معارضتهم لم يقصد منها عرقلة الامور وانما كانت لمجرد تطبيق القانون الاساسي ، وجدد أحمد الداود (نائب بغداد) ثقته بالوزارة قائلا (٣) « لا نظن انه يوجد في المجلس العالي من لا يقدر الحكومة الحاضرة ويقدر الزمان والمكان الذي تقضي فيه الادارة ولم يكن القصد من كـلامي الاول عدم الاعتماد على وزير المالية او على الوزراء وانما ذكرت القضية من الوجهة العلمية ، وأكرر القول بأن المسألة لا تتعلق بشكل الحكومة أو ما يتعلق بادارتها وانما ذكرت الامر من الوجهة المالية واذا يرى المجلس لزوم احالته على اللجنة فاننا نوافق ذلك » ، فقرئت اللائحة وحصلت على الاكثرية .

لقد وعد السعدون مجلس النواب ، حين قدم اليه في ٢٥/آب/١٩٢٥ لائحة اعتماد شهر ايلول ، بأن حكومته ستتقدم الى المجلس الميزانية المالية العامة لسنة ١٩٢٥ في غضون اسبوع واحد ، وبالفعل قدمت الحكومة لائحة الميزانية العامة في ٢٧/آب/١٩٢٥ فاحالها المجلس الى لجنة برلمانية لغرض دراستها ووضع تقرير

---

(١) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة ٢٧ / آب / ١٩٢٥ .

(٢) ن.م ، جلسة ٢٧ / آب / ١٩٢٥ .

(٣) جلسة ٢٧/آب/١٩٢٥ .

عنها . ومثلما واجهت لائحة اعتماد شهر ايلول صعوبات في المجلس واجهت لائحة الميزانية العامة انتقادات شديدة من قبل المعارضة . ومع ان الوزارة حاولت أن تقنع المجلس بانها رغم الظروف الاقتصادية القاسية توفقت الى تنظيم هذه الميزانية من دون عجز ومن دون ان تزيد الضرائب ومن غير أن تختصر بعض المصروفات الضرورية ، وخصصت مبلغ (٢٫٠٠٠٫٠٠٠) روبية للديون العمومية (١)، واعتمد للفلاحين والزراع اضعاف ما كان عليه في السنة الماضية (٢) ، مع ذلك اثيرت اعتراضات كثيرة ضد لائحة الميزانية العامة . فقد تشككت المعارضة في قدرة الوزارة على شمول توزيعها للميزانية كل المناطق المحتاجة ، وعارض بعض النواب اللائحة لانها لا تحتوي على ايضاحات لابوابها وفصولها (٣)ولم تعط صورة واضحة لصرف المبالغ التي تذكرها (٤) ، في حين طالب البعض الاخر بحذف بعض المصروفات . على اي حال اثيرت أسئلة كثيرة حول اللائحة ، وصفها السعدون بانها « أسئلة عارية عن الاهمية ، أخذت تتوارد على الوزراء حتى انها اشغلتهم عن تدوير امور وزاراتهم » (٥) .

-اثارت المعارضة تلك الانتقادات والاسئلة الكثيرة في الوقت الذي لم تكن فيه لجنة الميزانية قد انتهت من وضع تقريرها حول لائحة الميزانية العامة ، لذلك أخذ السعدون يشعر بان الحالة في مجلس النواب تسير من سيء الى اسوأ ، ويرى ان السبب في ذلك هو جهل النواب للامور السياسية والادارية وحرصهم على مصالحهم الذاتية وخاصة المثقفون منهم ، وخلال ذلك ايضا كان السعدون يشعر بانه لم يتمكن من تنظيم شؤون المجلس ، وحتى لم يتمكن من تنظيم شؤون حزب التقدم رغم التساهلات التي اظهرها ، ولذلك توقع في ٣٠/أيلول/١٩٢٥ ، اي قبل ان تنتهي لجنة الميزانية من وضع تقريرها بستة أيام ، أن حكومته ستواجه صعوبة كبيرة جدا خلال مناقشات المجلس للميزانية العامة (٦) . اما عن اعمال لجنة الميزانية (اللجنة البرلمانية) التي كلفت بدراسة اللائحة فقد وجد السعدون في نهاية أيلول ١٩٢٥ بانها ، رغم توصيات الحكومة ، تاخرت كثيرا في انجاز عملها ، ولكن كان يدرك بنفس الوقت ان اعضاء اللجنة متوانون في عملهم وان سبب تاخرهم في انجاز تدقيق الميزانية يعود الى عدم معرفتهم بأمور الميزانية مما جعلهم يدخلون في تفاصيلها ولم يتمكنوا من الخروج منها بسهولة . كان السعدون قد توقع في

---

(١) راجع حول الديون العمومية / ص ١٦١ .

(٢) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة ٣/ ايلول / ١٩٢٥ .

(٣) للوقوف على تفصيلات الميزانية العامة انظر جريدة الوقائع العراقية ليوم ٣٠ / ايلول /١٩٢٥.

(٤) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة ٣ / ايلول / ١٩٢٥ .

(٥) عن رسالة السعدون الى الملك فيصل في لندن بتاريخ ٣٠ / ايلول / ١٩٢٥ م.و ، ملفات البلاط ملف اوراق متفرقة ، رقم ك (رقة / ٩) .

(٦) ن.م

٢٤ ايلول ١٩٢٥ بأن اللجنة ستنجز عملها خلال بضعة ايام بعد ما ترأس اللجنة (ياسين الهاشمي) ، ولكن انتهى شهر ايلول ١٩٢٥ دون ان تتم لجنة الميزانية عملها ، ومع ان الهاشمي (رئيس اللجنة) اخبر السعدون بان اللجنة ستنتهي من عملها في ظرف يومين او ثلاثة الا ان السعدون عند تدقيقه للامر وجد عدم امكان تنفيذ ذلك الوعد . لذلك قرر في ٣٠/ايلول/١٩٢٥ بانه سيضطر ، بعد اتمام عطلة ، الى ادخال الميزانية في منهاج مجلس النواب فورا لمناقشتها حسب النظام الداخلي للمجلس (١) . والحقيقة أن السعدون اراد بتلك الطريقة حل المجلس النيابي الذي وصفه بالمجلس « المتقلب » ، اذ لم يكن خافيا على السعدون بأن رفض المجلس ادخال الميزانية في منهاجه سيؤدي الى الخلاف بين الحكومة والمجلس فتطلب الحكومة حله (٢) . انتبهت لجنة الميزانية للموقف فانتهت من تدقيق الميزانية واودعتها الى المجلس فناقشها في ٦ تشرين اول ١٩٢٥ (٣) .

تميزت فترة مناقشات الميزانية العامة التي بدأت في ٦/تشرين اول/١٩٢٥ بكثرة الجدل الذي دار حول مواد الميزانية بين المعارضة والحكومة ومع أن المعارضة اثارت اقتراحاتها المتعلقة بالميزانية على أساس ان الغاية منها معالجة وتدعيم الوضع الاقتصادي المتدهور للبلاد.(٤) الا انها في الواقع وجدت في تلك الاقتراحات متنفسا للضغائن الشخصية بين بعض أعضاء الوزارة السابقة والوزارة الموجودة ، تلك الضغائن التي عبرت عن نفسها أوضح تعبير خلال المناقشات التي دارت بين قطب المعارضة (الهاشمي) ورئيس الوزراء (السعدون) ، فعند مطالبة المعارضة بتخفيض الرواتب ركز الهاشمي على مسالة الاستغناء عن بعض الوظائف في ديوان مجلس الوزراء ، فرد السعدون قائلا : « أظن ان ياسين الهاشمي اعلم الناس في مشغولية ديوان مجلس الوزراء وخاصة بعد اجتماع مجلس الامة قد زاد شغله وان موظفي الديوان يبقون الى ما بعد الظهر كثيرا من الايام وأظن ان الالغاء المقترح في غير محله (٥)» .وحين دارت المناقشات حول اقتراح لجنة الميزانية الذي يطالب بتخفيض عدد الموظفين البريطانيين اتهم كل من (السعدون والهاشمي) الاخر بانه المسؤول عن زيادة عدد الموظفين البريطانيين ، فبين السعدون بأن العقود وعدد الموظفين البريطانيين كانا قد حددا في زمن وزارة الهاشمي وقد قبلها الهاشمي في حينها . ثم تساءل : « اذا كان عدد الموظفين البريطانيين كثيرا فلماذا قبله الهاشمي ؟ كذلك

(١) عن رسالة السعدون الى الملك فيصل في لندن بتاريخ ٣٠ / ايلول / ١٩٢٥ م.و ، ملفات البلاط ملف اوراق متفرقة ، رقم ك (ورقة / ٩) .

(٢) ن.م

(٣) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة ٦/ تشرين اول / ١٩٢٥ .

(٤) ن.م ، جلسة ٦ / تشرين اول / ١٩٢٥ .

(٥) مذاكرات مجلس النواب النواب ، جلسة ٨ تشرين اول ١٩٢٥ .

وتوصل لانه تعرضه على كل حال الى السلامة والرمي،ولكي يهدأ روع الهاشمي ، اعرب السعدون عن اسفه لوقوع خلاف بينه وبين صديقه الهاشمي ، وذكر اعضاء المجلس بأنهم جميعا يعلمون كيف انه يجتهد دائما ان لا يمس احاسيس وعواطف زملائه ، وبين بانه كان احد أعضاء الوزارة الهاشمية السابقة وهو مسؤول عن جميع الاعمال التي قامت بها تلك الوزارة ولا يمكنه أن يتجرد عن تلك الاعمال • ولكي ينفي مسؤوليته استخدام عدد كبير من الضباط البريطانيين عن الهاشمي ، بين بانه كان يقصد من كلامه الذي ورد في الجلسة الماضية ان يوضح بأن الهاشمي لم يوافق في البداية على استخدام (١٨) ضابطا وانما كان يصر على استخدام (١٢) ضابطا فقط ، ولكن حين اقتنعت الحكومتان على ضرورة توسيع الجيش العراقي اضطر الهاشمي الى استخدام ٤٠ ضابطا وليس ٤٥ كما كان قد ذكر (١)• من جهة اخرى حاول السعدون ان لا يدع للهاشمي الفرصة بأن يظهر متفقا في علاقاته مع الانكليز ، فصرح لمجلس النواب « انا دائما أعترف ان في العهد الذي مرر وفي السياسة كنت متفقا مع زميلي الهاشمي كما انني نصحته حين تولى زمام الامور بأن لا يتطرف وان يماشي الانكليز لانه كان مشتهرا بالتطرف ، وبعد ان استلم الوزارة لم يظهر انه من المتطرفين وله العذر في ذلك فقد وزن الحال ورأى الاضطرار في مماشاة الانكليز وأنا لا اريد أن احطه عن اعماله (٢) » • لم تؤثر تصريحات السعدون في موقف الهاشمي فمع انه شكر السعدون على اعترافه بمسؤوليته تجاه جميع أعمال الوزارة السابقة ، ومع اعتذاره لشاغلة المجلس بأمور خصوصية ، الا انه استمر يطالب باجراء التحقيق على أساس انه يود ان يتدرب النواب على كيفية محاكمة الوزراء ولا ضير على الوزير أن يحاكم اذا كان عمله حسنا (٣) • على اي حال اكتفى المجلس بتصريح السعدون ورفض اجراء التحقيق النيابي على أساس ان طلب الهاشمي يخالف القانون (٤) لان القانون يطلب من المجلس اجراء التحقيق عندما يتهم أحد النواب أو الاعيان أو الوزراء بارتكابه جريمة متعلقة بوطنيته أو جريمة سياسية اما طلب الهاشمي فليس فيه ما يستوجب هذا التحقيق •

رغم كثرة الجدال الذي دار حول مواد الميزانية العامة استطاعت الحكومة أن تحصل على تأييد المجلس لجميع مواد الميزانية التي نوقشت قبل انفضاض الاجتماع غير العادي في ٢٩/تشرين اول/١٩٢٥ (٥) ، وذلك بواسطة اعادة كسب الاكثرية

---

(١) مذكرات مجلس النواب

جلسة ٢٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ •

(٢) ن•م ، جلسة ٢٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ •

(٣) ن•م ، جلسة ٢٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ •

(٤) ن•م ، جلسة ٢٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ •

(٥) انفض الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب في ٢٩ / تشرين اول / ١٩٢٥ بالارادة الملكية المرقمة ٦٣٥ • الوقائع العراقية ، ١ / ١١ / ١٩٢٥ •

واصبح من عدد الضباط البريطانيين في الجيش كان (١٨) (١)وفي زمن الهاشمي اصبح (٤٥) • فرد الهاشمي بان السعدون عندما كان وزيرا للداخلية في وزارته كان يطالب بعدد اكبر • واشار الهاشمي الى ان العدد الذي ذكره السعدون غير صحيح وان المخابرات في هذا الصدد معروفة ومدونة وقرارات مجلس الـوزراء موجـودة بحروفها ، ولكنه اعرب عن اسفه لكون لم تجر العادة ان تثبت اقوال وافادات الوزراء بالضبط حتى ينكشف المناقضة الموجودة في اقوال السعدون (٢)• لقد حـاولت المعارضة الشخصية ان تجر مناقشات مجلس النواب بعيدا عن موضوع الميـزانية امامه فقد بدا مزاحم الباجه جي (منتخب الحله) يدافع عـن الوزارة الهاشميـة السابقة بصفته عضوا فيها وبين بانه يريد ان يطلع مجلس النواب والراي العـام على الحقيقة الا ان المجلس واجهه بضرب الاقلام على المناضد واحداث الاصوات التي حالت دون كلامه ، كذلك لم يدعه رئيس المجلس (رشيد عالي الكيلاني) من مواصلة الكلام (٣) • وفي الجلسة التالية طالب الهاشمي باجراء تحقيق نيابي عن عدد الموظفين البريطانيين في الجيش وعما قاله السعدون لاظهار الحقيقة ، كذلك طالب مزاحم الباجه جي (نائب الحلة) بالشيء نفسه على اساس ان بيانات السـعدون اظهرت ان الوزارة السابقة اهملت حقوق البلاد في توظيف البريطانيين وعرضت حالة البلاد الاقتصادية والسياسية للخطر (٤)•

ادرك السعدون ان مسالة اجراء التحقيق النيابي ستؤدي الى ضياع الوقت وتاخير اعمال المجلس ففضل ان يسوي الخلاف مع الهاشـمي حول تلـك المسالة ويتحاشى مسالة اجراء التحقيق النيابي ، ولم يكن تحاشيه اجراء التحقيق النيابي مبنيا على تخوفه من نتائج التحقيق فهو لم ينكر انه طالب بعدد اكثر من الموظفين البريطانيين ولم ينكر بانه ما زال متمسكا باعتقاده بان هذه الامة لا يمكنهـا بكل صورة ان تعيش ولا يتقرر الامن والسكون ما لم تكن تتعاضد مع بريطانيا (٥) • اكد السعدون سياسته القائمة على التعاون مع الانكليز لمجلس النـواب واضاف • اقول هذا بدون رياء حتى الامة العراقية المسكينة تعلم وتفرق الحق من الباطل ونحن امة ضعيفة يجب ان لا نتخوف ونقول الحقائق ، وهذا (٦) هو الطريق الذي يوصلنا

---

(١) هؤلاء تم استخدامهم بقرار مجلس الوزراء وبعقود خاصة وهم غير الذين نصت على استخدامهم المعاهدة الانكليزية العراقية لسنة ١٩٢٢•راجع مذكرات مجلس النواب ، جلسة ٢٠/تشرين اول / ١٩٢٥ •

(٢) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة ١٨/ تشرين اول / ١٩٢٥ •

(٣) ن•م ، جلسة ١٨ /تشرين اول / ١٩٢٥ •

(٤) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة ٢٠ /تشرين اول / ١٩٢٥ •

(٥) ن•م ، جلسة ٢٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ •

(٦) ن م ، جلسة ٢٠ تشرين اول ١٩٢٥ •

وعدته الحكومة من حزب التقدم (١) ، الا انه من ناحية اخرى دب خطره ... في التشكيلين التاليين

١ – عدم اتمام مناقشة الميزانية العامة من قبل مجلس النواب الامر الذي ادى الى ان يودع المجلس توصيات لجنة الميزانية ، بعد صدور المرسوم ، الى الحكومة في ٢٠ تشرين الاول/١٩٢٥ على اساس ان الحكومة ستطبق ما يمكن تطبيقه منها وتبين الاسباب التي تحول دون الاخذ بالتوصيات غير الممكنة تطبيقها . ثم تولى المعارضة (٢) من ذلك الاجراء وطلبت الحكومة بتنفيذ جميع توصيات اللجنة فورا ، الا ان معارضتهم رفضت بعد ان وافق المجلس باكثرية الاصوات على ذلك الايداع .

٢ – تبلور الشعور لدى المعارضة بان جميع توصياتها ومراقبتها سوف لا تنجح دون ان يكون لها الاكثرية في مجلس النواب ، ومع انها لم تتمكن من احراز تلك الاكثرية خلال الاجتماع غير الاعتيادي للمجلس ، وتركز نقدها بان بعض النواب جاؤوا لينوبوا عن حزب التقدم وليس عن العراق وان الامور تدور كما يشتهي حزب التقدم (٣) ، لانها لم تجد الا فئة ، تتمنى اليوم الذي ستكون الاكثرية فيه ضد حزب التقدم فلا يستطيع ان يخصص نتائج التصويت مرة اخرى . (٤) . وكخطوة أولى نظمت الاقلية المعارضة نفسها على شكل حزب برلماني اطلقت عليه اسم (حزب الشعب) وانتخبت ياسين الهاشمي رئيسا له (٥) .

---

(١) من رسالة السعدون الى الملك فيصل في لندن بتاريخ ١٤ / تشرين اول / ١٩٢٥ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف ج/٢/ج (ورقة / ٣٧و٣٨) .

(٢) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة ٢٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ .

(٣) ن.م ، جلسة ١٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ .

(٤) ن.م ، جلسة ٣٠ ايلول ١٩٢٥

(٥) تكون الحزب في تشرين اول ١٩٢٥ من (١٧) عضوا ، وقد انتخب الحزب ياسين الهاشمي رئيسا ومحمد رضا الشبيبي رئيسا ثانيا واحمد الداود معتمدا عاما ، وضمت الهيئة الادارية للحزب : صبري حميل ورشيد الخوجه ونصرت الفارسي وسعيد الحاج ثابت . اجيز الحزب في ٢ كانون اول ١٩٢٥ ، وفي ٢٠ كانون اول / ١٩٢٥ نشر منهاجه الذي جاء فيه : لما كانت الحياة الدستورية (...) لا تسعد البلاد ما لم تنظم الاعمال وفقا للمبادئ التي تساعد في تشكيلها الاحزاب تحت حماية الدستور ، ولما كانت التجربة العصرية قد اثبتت هذا الاحتياج فقد اتفق فريق من النواب على تأليف حزب سياسي باسم حزب الشعب وحصلوا على الاذن بتأليفه لتحقيق المنهاج الاتي : المادة الاولى – يسمى الحزب حزب الشعب . المادة الثانية – شعاره الاخلاص والتضامن والتضحية . المادة الثالثة غايته اسعاد الشعب وتأمين الاستقلال التام للدولة العراقية . المادة الرابعة – يسعى الحزب لانماء القوى الوطنية وتحسينها سواء اكان ذلك في فروع الادارة والاقتصاد والمعارف والزراعة والجيش وغيرها وتقوية الشعور الوطني لتعميم مبادئ التضامن والتضحية بين الاهلين . المادة الخامسة – يسعى الحزب لادخال العراق ضمن عصبة الامم وتحقيق التعديلات التي اشار اليها المجلس التأسيسي وانجاز اقتراحات العمله المالية بما

نخرج من كل هذا بان اجتماع مجلس النواب غير الاعتيادي قد اعطى انطباعا واضحا للسعدون بان سياسة وزارته سوف لن تمر بسهولة داخل المجلس ، وانها لابد ان تحاط ، في كل خطوة من خطواتها ، بالكثير من الجدل والاسئلة والمناقشات .
ولكن السعدون يعتبر قضية الموصل من اهم القضايا التي تعالجها الوزارة فقد تجنب عرض تطورات القضية على مجلس النواب خلال اجتماعه غير الاعتيادي وذلك لكسب الوقت من جهة ، وخشية أن تسفر مناقشات المجلس عن ما يعرقل مساعي وزارته في تلك القضية من جهة أخرى ، فمنذ منتصف شهر آب ١٩٢٥ حاولت المعارضة داخل مجلس النواب أن تقف على تطورات مشكلة الموصل وسياسة الوزارة تجاهها ، الا أن السعدون استمر ، رغم الحاح المعارضة ، يتحاشى عرض تفاصيل تلك القضية على المجلس وبحثها (٢) « لا ارى الان من المناسب اجراء مناقشة في هذا الخصوص اذ ان المصلحة العامة تقضي بتأجيل ذلك الى وقت آخر » .

اختتم مجلس النواب اجتماعه غير الاعتيادي في ١٩٢٥/١٠/٢٩ ، كما ذكرنا ، وكان من المفروض أن يواصل اجتماعه الاعتيادي اعتبارا من ١٩٢٥/١١/١ الا ان السعدون طلب الى الملك تأجيل جلساته لمدة شهر ونصف أو شهرين ، ومع انه بين بان ذلك التأجيل سيمكن وزارته من احضار ميزانية جديدة واحضار اللوائح القانونية التي قررت الوزارة احضارها لتلك الدورة وبان أعضاء المجلس انفسهم محتاجون الى فترة راحة يجدون خلالها فرصة لتسوية أمورهم الشخصية وزيارة دوائرهم الانتخابية (٣) ، الا ان الدافع الحقيقي لذلك التأجيل هو شعور السعدون بان حل قضية الموصل الذي كان ينتظره لم يتبلور بعد ، وانه لم يعد بمقدوره أن يستمر في حجب تطوراتها عن مجلس النواب ، ولذلك نجد ما ان بدأ المجلس اجتماعه الاعتيادي الاول (٤) ووقفت المعارضة تستفسر عن اسباب

---

(١) يتعلق بالسكك الحديدية والممتلكات البريطانية والاستثناءات الكمركية باسرع وقت بصورة توافق مصلحة البلاد . المادة السادسة ـ ينشر الحزب من وقت الى آخر المناهج التفصيلية التي سيسير عليها في تنفيذ مبادئه . فالمسؤولون يشعرون بخطورة المسؤولية الناشئة عن تأليف حزب سياسي في بدء حياتها النيابية معولين على الامة الذين مابرحوا يعملون على انهاض بلادهم رغم المصاعب ، شعارهم الاخلاص والتضامن والتضحية .
راجع : العهد ، ٢٩ / ١٠ / ١٩٢٥ ، وزارة الداخلية العراقية ـ سجل الجمعيات في العراق ، ص ٣٧ ، الاستقلال ٢٠ /١٢/١٩٢٥ .

(٢) مذاكرات مجلس النواب ، ٧ و ٢٩ / آب ، ٧و١٩/ ايلول / ١٩٢٥ .

(٣) عن رسالة السعدون الى الملك فيصل في لندن بتاريخ ١٤/تشرين اول / ١٩٢٥ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ، رقم ك (ورقة / ٣٧و٣٨) .

(٤) بدأ المجلس اجتماعه الاعتيادي في ١٩٢٥/١١/١ وقد خصصت الجلسة الاولى لخطاب العرش وانتخاب ديوان الرئاسة ، فاعيد انتخاب رشيد عالي الكيلاني (رئيسا للمجلس) ، اما الجلسة الثانية (١٩٢٥/١١/٢) فتخصصت لانتخاب الشعب البرلمانية اللجنة الجوابية لخطاب العرش، ثم تأجل المجلس بعد الجلسة الثالثة التي انعقدت في ١٩٢٥/١١/٥ .
مذاكرات مجلس النواب، جلسات ١و٢و٥ / تشرين ثاني / ١٩٢٥ .

الغموض والتوتر في محيط قضية الموصل ، حتى [illegible]
العصبة ستناقش خلال جلسات مجلس الامة (٤٥) يوما بدءا من ٥-١١-١٩٢٥

تطورات قضية الموصل والضغط البريطاني لعقد معاهدة ١٩٢٦ :

بعد اخفاق مفاوضات الاستانة بين السير برسي كوكس وفتحي بك في ٩ حزيران ١٩٢٤ اتفق الطرفان البريطاني والتركي أن يطبقا شرط الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان الذي نص على وجوب احالة الخلاف حول الموصل الى مجلس عصبة الامم اذا لم يتوصل الفريقان (البريطاني والتركي) الى اتفاق بينهما خلال تسعة اشهر (١) ، احيل الخلاف الى مجلس العصبة ، وكان اول عمل قام به المجلس هو قراره في ٣٠ أيلول ١٩٢٤ بتعيين لجنة تحقيق خاصة لدراسة المسألة موقعيا وتقديم توصيات تساعد مجلس العصبة في التوصل الى حل مناسب (٢) . وانتظارا لنتيجة التحقيق وخوفا من حدوث اصطدامات جديدة على الحدود في فترة التحقيق اقترح المجلس في ٢٩-١٠-١٩٢٤ خطا مؤقتا بين تركيا والعراق عرف فيما بعد بخط بروكسل نسبة الى المدينة التي كان المجلس آنذاك مجتمعا فيها (٣) . ووصلت اللجنة الاممية الى العراق في ١٦/١/١٩٢٥ وبعد أن أجرت استشاراتها واتصالاتها بسكان المنطقة انسحبت من العراق في ٢٣ آذار ١٩٢٥ على أمل أن تقدم تقريرها الى عصبة الامم في شهر حزيران ١٩٢٥ ، وهو الشهر الذي تشكلت فيه الوزارة السعدونية الثانية الا ان الوزارة السعدونية علمت بان اللجنة الاممية لم تستطع انجاز عملها بسبب ضيق الوقت وان عرض تقريرها سيتأخر الى اجتماع مجلس العصبة في ايلول ١٩٢٥ (٤) .

كانت الوزارة السعدونية مطمئنة الى ما سيأتي به تقرير اللجنة الاممية وعبر السعدون اطمئنان حكومته الى ايمانها بمشروعية العراق في ولاية

---

(١) نصت تلك الفقرة ايضا على تعهد الحكومتين التركية والبريطانية تعهدا متبادلا بان لاتكون اثناء الوصول الى الحكم في مسالة الحدود حركات عسكرية او غير عسكرية تؤدي الى تغيير ما في الحالة الحاضرة في تلك الاراضي التي يتوقف مصيرها الاخير على حكم مجلس العصبة . المادة الثالثة من معاهدة لوزان .

م.و ، ملفات البلاط ، ملفة تركيا وقضية الموصل والحدود ، رقم ٥/٤/١ ، لسنة ٩٢٤-١٩٢٥ (ورقة /٢٢) .

(٢) ادموندز ، المصدر السابق ، ص ٣٤٨ .

(٣) اقترح هذه الخط الوسيط السويدي برانتنج (Branting) ويمر الخط بين ولاية الموصل وولاية هكاري .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف ج /٩ ، سنة ١٩٣٦ ، عن عدة ملفات والمقصود هنا الملف المؤرخ في ٢٨/٣/١٩٣٦ - ١/٩/١٩٣٦ (ورقة / ١١٩) .

(٤) عن خطاب الملك في جلسة افتتاح مجلس النواب (١٦ /تموز / ١٩٢٥) العراق ، ٢٨/٧/١٩٢٥ .

الامثل (١) » لانه في حقيقته كانت هناك عوامل اخرى جعلت السعدون آمناً لكسب القضية هي :

١ ـ ان بريطانيا كانت تتمتع بنفوذ واسع في مجلس العصبة (٢) وقد ارادت بريطانيا ان تبقى الموصل ضمن العراق لان للانكليز مصالح نفطية في المنطقة ، فبينما كانت اللجنة الاممية لا تزال في العراق اخذت شركة النفط التركية ، بدعمها السلطات البريطانية ، تفاوض الحكومة العراقية في شأن الحصول على امتياز النفط في ولايتي الموصل وبغداد ، وقد وافقت وزارة ياسين الهاشمي على الامتياز في ١٤/آذار/١٩٢٥ بعد ان لمست ان بقاء ولاية الموصل جزءا من العراق مرهون بمنح شركة النفط التركية امتياز النفط في الولاية ، اذ صرح المندوب السامي في ٧/شباط/١٩٢٥ ، أي اثناء وجود اللجنة الاممية في العراق (٣) « ان اللجنة تعلق اهمية عظيمة على قرار الحكومة العراقية بخصوص طلب الامتياز المقدم من شركة النفط التركية ، حيث ان هناك عددا كبيرا من الجماعات الدولية التي تؤلف هذه الشركة ، لها اهتمام بنفط ولايتي الموصل وبغداد ، وان هذا الاهتمام بحد ذاته يكون فيه ضمانة فعالة على ثبات الدولة العراقية وعلى الدفاع عنها » .

٢ ـ ان اللجنة الاممية عندما زارت الموصل فانها زارت في الحقيقة منطقة نفوذ انكليزية ـ عراقية ، وكانت السلطات الانكليزية والعراقية قد هيأت الجو المناسب لكسب القضية ، فزيارة الملك فيصل الى الموصل في ١٣/١٢/١٩٢٤ تبعتها ضغائط ومذكرات شجبت مطالب الاتراك في المنطقة (٤) . ويقول الضابط الانكليزي (سيسيل جون ادموندز) الذي رافق اللجنة الاممية بصفته ضابط ارتباط ، يقول : « كل المظاهر كانت تشير الى ارجحية كفتنا بكثير . ذلك لاننا كنا نسيطر على الادارة ومن ضمنها قوات الشرطة وهذا ما يجعلنا في وضع نستطيع به الضغط على اية طائفة او فريق من السكان . كما اننا نتمتع بوسائل تسهل علينا الحصول على آخر المعلومات وادقها وهي امور لا غنى عنها لبناء قضية محكمة متينة » (٥) .

ومع ان الوزارة السعدونية كانت مطمئنة الى نتائج تقرير اللجنة الا انها

---

(١) عن منهاج الوزارة السعدونية الذي تلي في يوم افتتاح المجلس النيابي (١٦ / تموز / ١٩٢٥) العراق ، ٢٨/٧/١٩٢٥ .
(٢) هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ص ٦٧ .
(٣) عن كتاب المندوب السامي الى رئيس الوزراء في ٧/شباط/١٩٢٥ ، مرقم س ١٠ و/١٢٨ م٠و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة المواصلات والاشغال ، رقم /٢/٣/٢ (ورقة/٨) .
(٤) عن مذكرات عبد العزيز القصاب الذي كان متصرفا للموصل وقتئذ ، القصاب ـ عبد العزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .
(٥) ادموندز المصدر السابق ص ٢٥٩ .

اعربت عن رغبتها الشديدة في ان يبطر مجلس العصبة في مشكلة الموصل بأقرب وقت ممكن (١) وذلك لتوتر الحالة في منطقة الحدود التركية ـ العراقية . فقد رأى تشكيل الوزارة السعدونية تحشدات كبيرة للفرق التركية شمال خط بروكسل ، وبدات تلك الفرق تنتقم من الاكراد والمسيحيين الذين اوضحوا للجنة الاممية رغبتهم في ان يكونوا ضمن العراق فاضطرتهم على النزوح من مناطقهم نحو الداخل (٢) . لقد سببت هجرة السكان من مناطق الحدود الى داخل ولاية الموصل مشاكل للوزارة السعدونية التي تولت رعاية المهاجرين ، وتعكس الاتصالات المتبادلة بين الوزارات العراقية صورة واضحة لتلك المشكلة ، فقد كتب وزير الداخلية (حكمت سليمان) الى وزارة المالية في ٥/آب/١٩٢٥ يخبرها بورود آلاف المهاجرين الى قضاء زاخو من جراء مظالم الاتراك وذلك خلال شهر تموز فقط ، وبعد ان وصف وزير الداخلية حالة العجز التي عليها المهاجرين يقول « نرجو ان تصادقوا على صرف (١٢٠٠٠) روبية لاعاشة هؤلاء التعساء (٣) » واذا علمنا ان المبلغ الذي طالب به وزير الداخلية كان لا يكفي لاعاشة المهاجرين لا لشهرين فقط (٤) ، استطعنا أن نتصور جسامة المشكلة التي واجهتها الوزارة السعدونية من جراء تدفق المهاجرين . فمع ان وزير المالية لم يوافق على صرف المبلغ المقترح لانه يكبد الحكومة نفقات اضافية ، ومع ان العراق كان يعاني من ازمة مالية ، فان استمرار تدفق المهاجرين اضطر الحكومة العراقية في ٢/أيلول/١٩٢٥ الى ادخال اعتماد مالي في الميزانية قدره (٢٥) الف روبية لاعانة المهاجرين (٥) كما اضطرت الحكومة العراقية في ٦/١١/١٩٢٥ الى تخصيص (٦٠) الف روبية وضعتها تحت تصرف متصرف الموصل لاسعاف المهاجرين وكان عليها أن تفكر في مشكلة سكنهم (٦) . بالاضافة الى ما يوحيه وجود القوات التركية على الحدود من خطر يهدد الدولة العراقية ، ولذلك يمكن القول ان الوزارة كانت تنتظر قرار عصبة الامم بفارغ الصبر . وارادت بريطانيا من جانبها أن لا تضيع فرصة خوف العراق من فقدان ولاية الموصل فعملت على املاء شروط جديدة في علاقاتها مع العراق ، ففي ٤/آب/١٩٢٥ أخبر المندوب السامي السعدون بأن تقرير لجنة الحدود قد ابلغ الى الحكومتين البريطانية والتركية وانه سوف يعلن بعد موافقة الحكومتين حالما يصل التقرير الى (انقرة) ، وقبل ان يطلع السعدون على محتويات التقرير بلغ من قبل المندوب السامي بان الحكومة البريطانية توقعت

(١) عن منهاج الوزارة الذي تلي في جلسة افتتاح مجلس الأمة (١٦ / تموز / ١٩٢٥) : العراق ١٨ / تموز / ١٩٢٥ .

(2) Bell's Letter's P. 450

(٣) عن كتاب وزير الداخلية المرقم ١٣١١ والمؤرخ ٥/ آب / ١٩٢٥ . م.و ، ملفات البلاط ، مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨/٢/٠ (ورقة/٩٨) .

(٤) ن.م (ورقة / ٩٨) .

(٥) م. و. ملفات البلاط ، مقررات مجلس الوزراء ، ٨/٢/٠ جلسة ٢/ ايلول /١٩٢٥ (ورقة / ٣)

(٦) م.و ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ١١/٢/٠/جلسة ٦/١١/١٩٢٥(ورقة/٣٠).

ان يكون للتقرير مردودات عكسية وان المستر ايمري (وزير المستعمرات) طلب عدم مناقشة التقرير في البرلمان البريطاني وان على عبد المحسن السعدون ان يعمل على عدم مناقشة التقرير في البرلمان العراقي الى ان يتم فحصه من قبل مجلس العصبة الذي سيلتئم لهذا الغرض في اوائل ايلول ١٩٢٥ (١) . ولكي تتأكد الحكومة البريطانية من استعداد حكومة العراق لتقبل محتويات التقرير أخبرت السعدون في ١٨/آب/١٩٢٥ بان الوزارة البريطانية قررت بعد التبصر في تقرير لجنة الحدود ان تبلغ المعتمد البريطاني في مجلس العصبة انها عازمة ، قبل انتهاء أجل المعاهدة الانكليزية ـ العراقية ، ان تجدد بمقتضى ما في تلك المعاهدة معاهدة أخرى عوضا عنها الى أجل أطول تتضمن توفر الشروط المؤدية الى احتفاظ العراق بولاية الموصل كما تتضمن الاهتمام بعاطفة السكان المحلية التي تراها ضرورية لجعل حدود خط بروكسل خطا ثابتا . وقد أوضحت الحكومة البريطانية للسعدون بان تمديد أجل المعاهدة سوف لا يؤثر في تحمل العراق تبعات اضافية ، وان عليه ، حالما ينشر تقرير اللجنة الاممية ، ان ينشر بيانا الى الشعب العراقي يبين فيه ان فترة التمديد سوف لا تؤدي الى زيادة النفقات المقررة من قبل وانما تواصل معها خفض النفقة سنة بعد أخرى ، ولكن بنفس الوقت طلبت اليه أن يبين عدم تعهد بريطانيا بزيادة المعونة المالية والعسكرية للعراق . هذا وكانت الحكومة البريطانية قد ادركت جيدا ان حرص الحكومة العراقية على الاحتفاظ بولاية الموصل سيكون له القول الفصل في قبولها تمديد أجل المعاهدة ، لذا اخبر سكرتير المعتمد السعدون في ٨/آب/١٩٢٥ قائلا (٢) « في محادثاتكم مع الوزراء ، ارى أن النقطة الاولية التي ينبغي أن تبينها هي على سلامة اراضي البلاد » . وجد السعدون ان لا بأس أن يقبل العراق بتجديد أجل المعاهدة القديمة مقابل احتفاظه بولاية الموصل ، وما أن وصلته نسخة من تقرير اللجنة الاممية ، الا واجتمع ، قبل ترجمة التقرير الى العربية ، بمجلس الوزراء واوضح له بان العلاقة بين العراق وبريطانيا ستمدد الى فترة (٢٥) سنة اذا احتفظ العراق بجميع ولاية الموصل ، ولكي يبين للمجلس وجهة نظره في الموقف أضاف « ليس هناك من لا يدرك القيمة من وجود تلك العلاقات مع بريطانيا العظمى والفوائد التي نجنيها القطر من ذلك » (٣) . ابدى مجلس الوزراء ، بعد ان اطلع على محتويات تقرير اللجنة الاممية ، وجهة نظر السعدون وقرر أن التقرير في صالح العراق الا ان بعض الوزراء امتعض من استخفاف اللجنة بالادارة العراقية ، وتفضيلها الادارة التركية عليها وأعربوا عن

---

(١) عن كتاب المندوب السامي الى السعدون في ٤/آب/١٩٢٥ رقم بي ١٠و/١٨٤ م.و. ملفات البلاط ملف قضية الموصل ، رقم/١/٤ (ورقة /١٤١) .

(٢) عن برقية من وزير المستعمرات بلندن مرقمة ٢٩٧ مؤرخة ٨/آب/١٩٢٥ م.و. ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم /ق/١/٤ لسنة ١٩٢٥ (ورقة /١٣٠) .

(3) Bell's Letter's, P. 449.

لفهم بأن قرار مجلس العصبة سيكون مجحفا وعدلا على الصورة التي تحفظ حق العراق ومصالحها (١)، ومع أن دار الاعتماد كانت قد حصلت على موافقة السعدون في ٤ تموز ١٩٢٥ على نشر التقرير بكامله حالما يبلغ الى أعضاء مجلس العصبة، وذلك بعد أن بين له بأن لا يمكن إذا لم ينشر التقرير بكامله سوف يتوصلون المستشرقون الى نشر مقتطفات منه (٢)، إلا أن السعدون لم يوافق بعد على التقرير على نشره كاملا نتيجة لظهور بعض المقولات التي رافقت خبر نشر التقرير بعد نشر خلاصته (٣) وركزت على أن سعادة ولاية الموصل أكثر ارتباطا بالعراق منها بتركيا على شرط أن تساعد بريطانيا العراق مدة ربع قرن. أما إذا حرم العراق من هذه المساعدة فالأفضل للمنطقة الشمالية أن تبقى تحت السيادة التركية (٤) وفي نفس الوقت نشر السعدون قلقا حول التقرير كما طلب الى مجلس الأمة أن يرسل برقية شكر الى مستر أمري لجهوده في الدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل (٥)، وأرادت الحكومة البريطانية، بعد أن اطمأنت الى موافقة حكومة العراق على تمديد أجل المعاهدة، أن تعرف السعدون على السياسة التي ستتبعها في مجلس عصبة الأمم، وذلك لكي تتعرف على موقف الحكومة العراقية في سياستها وبنفس الوقت تدفع الحكومة العراقية الى تهيئة جو مناسب لقبول قرار مجلس العصبة فقد أبرق وزير المستعمرات الى دار الاعتماد في ١٩ آب ١٩٢٥ يطلب منها أخذ ملاحظات الحكومة العراقية فيما يتعلق بقرار الحكومة البريطانية في أن يتولى وزير المستعمرات بنفسه طرح قضية الموصل في جنيف وبأنه سيتعرض بكل قوة على وجوب ادماج الاثوريين في العراق، وربما يقول أن الحكومة البريطانية لا تمانع من وجود مندوب من قبل عصبة الأمم يقيم في العراق بصفة مراقب على أن لا يكون له سلطة ادارية أو اجرائية، وهو ينوي أن يقبل بشروط تحفظ الأقليات بالجنسية وبالاستقلال الاداري للاثوريين وبالحرية الدينية لجميع طوائف الأقلية، وبأنه سيقبل بشروط حرية التجارة، وسيقبل خط بروكسل (٦). تفاوض المعتمد السامي مع السعدون وتوصلا الى اتفاق تام

---

(١) عن كتاب من السعدون الى الملك في ١٣/آب/١٩٢٥ (أثناء وجود الملك في لندن). م.و ، ملفات البلاط ، ملف أوراق متفرقة رقم ك ، (ورقة /٣).

(٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ٤/١/٤ (ورقة/ ١٤٤).

(٣) عن كتاب السعدون الى الملك بتاريخ ١٣/آب/١٩٢٥ م.و ، ملفات البلاط ، ملف أوراق متفرقة رقم ك ، (ورقة/٣).

(٤) م.و ، ملفات البلاط ، ملف رقم /٩ ، عن عدة ملفات ، والمقصود هنا ـ الملف المفتوح في ٢٨/٣/١٩٢٦ ـ ١/٦/١٩٣٦ ، (ورقة /١٣٠).

(٥) رسالة السعدون الى الملك (خلال وجود الملك في لندن) في ٣٠/٩/١٩٢٥ م.و ، ملفات البلاط ملف متفرقة ، رقم ك ، (ورقة /٩).

(٦) برقية رقم ٣١٤، ومؤرخة في ١٩/آب/١٩٢٥ من وزير المستعمرات الى المعتمد السامي في العراق م.و ، ملفات البلاط ، قضية الموصل ، رقم ٤/١/٤ (ورقة / ١٢٧ ـ ١٢٨).

حول المنهاج الذي وضعته الحكومة البريطانية ، وفي نفس الوقت ابلغها ان تحذر الحكومة البريطانية بنقطة تتعلق بالاثوريين ، وهي انه اذا سلمت منطقة (تيار العليا وتيار السفلي) التي كان يسكنها الاثوريين ، الى تركيا وامتنع سكانها الاصليون الرجوع الى هناك ، سيتحمل ايجاد بقعة واحدة في العراق تكفيهم جميعا وينتفي حينئذ توزيعهم بين القرى الكردية وهذا ما يمتنعون عنه بشدة لانه يؤدي الى تفكك كيانهم الخاص (١) . ووافقت الحكومة البريطانية على هذا الاقتراح وارسل المعتمد السامي الى السعدون يخبره بان المستر اميري سيطالب في خطابه الافتتاحي الذي سيلقيه امام عصبة الامم ، بتحويل الاراضي التي في شمال خط بروكسل الى العراق لغرض اسكان الاثوريين (٢) . وعلى هذا يمكن القول ان السعدون كان قد وافق على ما جاء في تقرير اللجنة الاممية ، كما وافق على السياسة التي ستتبعها بريطانيا في دفاعها عن العراق امام مجلس العصبة في ايلول ١٩٢٥ ، بسبب الخطر التركي الذي ظل يهدد بفقدان الموصل ، وتدفق دفعات المهاجرين من سكان الحدود نحو الداخل .

صدى قرار عصبة الامم في سياسة السعدون :

بدا مجلس عصبة الامم منذ اوائل ايلول ١٩٢٥ مناقشة تقرير لجنة الاممية الاستماع الى الحجج التي قدمها كل من الجانب البريطاني والتركي لاسناد موقفه وخلال ذلك لم تؤثر تركيا انتظار ما ستسفر عنه جلسات مجلس العصبة بل استمرت قواتها تضغط بقسوة على القرى الموجودة جنوب خط بروكسل وتجبر سكانها على ترك مناطقهم ، كما لم يتخذ مجلس العصبة اجراءات مؤثرة لتهدئة الحالة عند الحدود . فكل ما هناك انه مرر في ١٩٢٥/٩/٢٤ ارسال لجنة برئاسة الجنرال لدوينر لمعرفة حقيقة الموقف عند الحدود (٣) . اعتبر السعدون عمل (لجنة ليدونير) مضيعة للوقت وبعث برسالة الى الملك في لندن يخبره فيها بان « البلاد تلقت قرار مجلس عصبة الامم بكل اسف لما في ذلك من التاخير في حسم

---

(١) عن برقية من المعتمد السامي الى وزير المستعمرات مرقمة ٤٢٧ ومؤرخة ٢١/ اب / ١٩٢٥ م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ة /١/٤ (ورقة / ١٢٩) .

(٢) عن كتاب المعتمد السامي الى السعدون في ٢٩ / ٨ / ١٩٢٥ مرقم ٢٠٠ م.و ، ملفات البلاط ، ملفة قضية الموصل ، رقم ة/١/٤ (ورقة /٨٨ آ) .

(٣) كان مجلس العصبة قد استلم رسالة من الحكومة البريطانية في ٢١ ايلول ١٩٢٥ واخرى من الحكومة التركية في ١٩٢٥/٩/٢٢ ، يشكو كل منهما الحالة عند الحدود ، فقرر المجلس في ١٩٢٥/٩/٢٤ ارسال لجنة من قبل عصبة الامم الى المنطقة لتمكن المجلس من معرفة الموقف عند خط بروكسل .
عن تقرير لعصبة الامم في جنيف برقم ٧٨٥/س مؤرخ ٩/كانون اول ١٩٢٥ موجه من قبل وزير المستعمرات بلندن الى دار الاعتماد في بغداد م.و ، ملفات البلاط ، ملفة قضية الموصل ، رقم ة/١/٤ .

العصبة (١) . وصلت لجنة ليدونير الى العراق في ١٩٢٥/١٠/٢٦ واجرت استفساراتها ضمن المنطقة العراقية لان الاتراك لم يسمحوا لها بالتحقيق شمال خط بروكسل (٢) ، وغادرت في ١٩٢٥/١١/٢٣، وقد اخبر الجنرال ليدونير عصبة الامم ، اثناء فترة وجوده في العراق ، بأن الاتراك قد طردوا المسيحيين من حدود خط بروكسل وانهم اقترفوا الجرائم بحقهم ، وان مجرد ظاهرة التهجير ربما تكون لها نتائجها التي تستحق انتباه ورعاية مجلس العصبة (٣) . الا ان مجلس العصبة لم يتخذ اي قرار خلال فترة وجود اللجنة في العراق وذلك على أمل ان يصله تقرير اللجنة كاملا . من ناحية أخرى تميزت فترة وجود لجنة ليدونير في العراق بزيادة تحشدات القوات التركية على الحدود ، بعكس ما كان متوقعا ، مما زادت بدورها في قلق الحكومة العراقية وراحت الصحف من جانبها تجسد ذلك القلق في اليوم الخامس والسادس من تشرين الثاني ١٩٢٥ فاكدت ان هناك تعاونا فرنسيا وتركيا ضد العراق وان السلطات الفرنسية في سوريا اعطت تسهيلات لمرور الفرق التركيه بواسطة سكة الحديد الى (نصيبين) (٤) . وقد حملت تلك المقالات سكرتير المعتمد الى ان يتصل بالسعدون ويوضح له بان الحقائق الفعلية ليست كما تصورها الصحافة العراقيه ، فاخبره بانه وفق اتفاقية انقرة المعقودة بين فرنسا وتركيا ، للاتراك الحق في تحريك قطاراتهم على السكة الحديدية في المنطقة السورية ، وان اتفاقية انقرة لا تسمح بان تمر الفرق لاجل ضرب ومواجهة دولة اخرى ، ولذلك سوف لن تسمح السلطات الفرنسية لتلك القوات التركية بان تجتاز دون ان تاخذ منها التأكيدات بأن تلك القوات لم تستعمل للتعدي على العراق ، واضاف ان الفرنسيين قد سمحوا في الوقت الحاضر لثلاثة قطارات من الفرق للتحرك نحو الشرق ولكنهم رفضوا السماح لتحرك اكثر نحو الشرق حتى تصل الاعداد المرسلة وطلب الى السعدون ان يوضح بدوره هذا الموقف الى الصحافة العراقية (٥) . وعلى هذا يمكن القول ان بدء مناقشة مجلس العصبة لمشكلة الموصل لم يبدل شيئا في موقف تركيا عند الحدود ، وبعبارة أخرى بقيت الحكومة العراقية مستعدة لقبول صيغة أي قرار يصدر عن مجلس العصبة ويؤدي الى تهدئة اوضاع الحدود على الاقل .

---

(١) عن رسالة وجهها السعدون الى الملك فيصل بتاريخ ١٩٢٥/٩/٢٤ م٠و ، ملفات البلاط ، ملفة اوراق متفرقة ، رقم ك (ورقة / ٧) .

(٢) عند مغادرة اللجنة ظل النشاط من اعمالها في الموصل للنظر في شكاوي اخرى ربما تظهر .
Bell's Letters. P. 451.

(٣) عن تقرير الجنرال ليدونير م٠و ، ملفات البلاط ، قضية الموصل ، رقم ١/٤/٥ (الاوراق/١٢٥و ١٢٦) .

(٤) عن كتاب سكرتير المعتمد بوردلين الى السعدون في ١٩٢٥/١١/٧ مرقم س٠و/٣٠٤ ، م٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤/٥ (ورقة/٦٠) .

(٥) الاستقلال ، ١٩٢٥/١١/٦و٥ .

كانت تركيا قد رفضت ، منذ أن وافقت في ١٩٢٤/٩/٥ على احالة الخلاف الى عصبة الامم ، على أن يكون لمجلس العصبة صلاحية تقرير الحدود نهائيا (١) وذلك على عكس ما طلب تطالب به بريطانيا (٢) ٠ ولكي يحدد مجلس العصبة شكل القرار الذي سيتخذه استنادا الى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان التمس من محكمة العدل الدولية في لاهاي ابداء رأيها فيما اذا كان القرار ، قرار تحكيم أو توصية أو توسط بسيط ، وهل يجب أن يكون القرار بالاجماع أو يمكن ان يتخذ بالاكثرية ، وهل لممثلي تركيا وبريطانيا ان يشتركا بالاقتراع ٠ فاجابت محكمة العدل في ١٩٢٥/١١/٢٥ كما يأتي : ـ ١ ـ يؤخذ القرار بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ويكون واجبا على الفريقين التركي والبريطاني التمسك به ، وهو الفصل البات في الحدود بين تركيا والعراق ٠ ـ ٢ ـ يجب ان يكون القرار بالاجماع وللفريقين التركي والبريطاني حق الاشتراك في التصويت ولكن لا يؤخذ صوتهما في تعيين ما اذا كان هناك اجماع في الرأي أو خلافه (٣) ٠ ولما تبنى مجلس العصبة قرار محكمة لاهاي في ١٩٢٥/١٢/٨ انقطع المندوبون الاتراك عن حضور جلساته ، أي انهم استمروا في رفض أن يكون لمجلس صلاحية فرض حكم نهائي(٤) الا انه مع هذا أصدر مجلس العصبة قراره في ١٩٢٥/١٢/١٦ بجعل خط بروكسل حدا فاصلا بين العراق وتركيا ، بشرط . أولا ـ أن تعقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا تتضمن دوام عهد الانتداب على الشكل المعين في معاهدة التحالف المعقودة بينهما لمدة (٢٥) سنة ، ما لم يدخل العراق قبل تلك المدة عضوا في عصبة الامم وفقا للمادة الاولى من ميثاق العصبة ، وهذه المعاهدة ينبغي أن تبلغ الى مجلس العصبة في مدة ستة أشهر اعتبارا من تاريخ القرار ، وعندئذ يصبح قرار المجلس في مسألة الحدود نهائيا ٠ ثانيا ـ تعرض بريطانيا على مجلس العصبة التدابير التي ستتخذها لاجل منح الاكراد حقوقا بالادارة المحلية التي أوصت بها لجنة التحقيق ٠ ثالثا ـ تؤمن بريطانيا

---

(١) عن مذكرة رفعتهاالحكومة التركية الى السكرتير العام لعصبة الامم بتاريخ ١٩٢٤/٩/٥ ٠
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف تركيا وقضية الموصل والحدود ، رقم ١/٤/٥ (ورقة / ٣٥) ٠

(٢) عن برقية مرقمة (٣) ومؤرخة في ١٩٢٥/٩/٥ مرسلة من وزارة الخارجية البريطانية الى المعتمد السامي في جنيف ٠

م٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤/٥ (ورقة /٧٩)٠

(٣) عن برقية موجهة من وزير المستعمرات الى دار الاعتماد بتاريخ ١٩٢٥/١١/٢٥ كذلك عن بيان صادر عن الحكومة البريطانية ٠ م٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ٥/٤/ (ورقة /٤٤و٥٦) ٠

(٤) عن برقية من قنصل بريطانيا في جنيف الى دار الاعتماد ببغداد م٠و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤/٥ (ورقة /٢٤) ٠

تضمنها دونه مفيدة وبقدر الامكان تبنيه مقترحات لجنة التحقيق فيما يتعلق بتأمين سكينة وحماية جميع العناصر واتخاذ التدابير المنوه بها في التوصيات الخمس في تقرير لجنة التحقيق (١) . نشر قرار مجلس العصبة في بغداد في ١٧-١٢-١٩٢٥ وكان وقعه النبأ على الشعب العراقي ، فقد رأى العراقيون ان ارغامهم على قبول شروط تمليها الروح الاستعمارية الممثلة بحكومة بريطانيا لتحافظ بذلك على امتيازاتها في بلادهم لهو ربع قرن هو عار ومذلة وموت شنيع للعراق .. ولن الشعب العراقي سيظل للملأ تبرمه من الحكم الجائر الذي اصدرته عصبة الامم (٢) .. ويذكر ساطع الحصري الذي ظل يؤكد على اهمية كسب قضية الموصل بالنسبة للعراق (٣) عندما ساءت في العراق توصيات العصبة ، لاقاني عدة اشخاص ممن ناقشتهم في اهمية الموصل ، ووجهوا الي هذا السؤال هذه النتيجة هل انت مرتاح اليها ؟ فقلت لهم انا مرتاح منها ، ليس لانني اجدها (حسنة) في حد ذاتها ، بل لانني اعتقد ، انها احسن من غيرها ، انها ، أهون
اما الجهات الرسمية في العراق ، والتي كانت اكثر تحسسا لخطورة الوضع
الشريين » .
بين العراق وتركيا ، فقد رحبت بالقرار خاصة وانها كانت متفقة مع بريطانيا ، كما رأينا ، على كل ما جاء به من شروط ، فقد بعث الملك فيصل ببرقية شكر الى ملك بريطانيا (جورج الخامس) كما بعث السعدون الى بلدوين (رئيس الوزارة البريطانية) بكتاب يعرب له عن سرور الحكومة العراقية العظيم من القرار الذي اتخذه مجلس العصبة ، ويخبره بان القرار قوبل من الشعب العراقي بمزيد الاستحسان ، واضاف ان الحكومة العراقية تبدي شكرها للحكومة البريطانية على المساعي التي بذلتها في سبيل المحافظة على حقوق العراق الحيوية وخاصة المستر شامبرلن والمستر ايمري اللذين قاما بالدفاع عن القضية بانفسهما ، ولكي يظهر السعدون استعداد حكومته لتنفيذ ما جاء به القرار ، اخبر السعدون بلدوين عن استعداد حكومته من الان لبدء مفاوضات عقد المعاهدة الجديدة . كذلك بعث السعدون بكتاب الى سكرتير عصبة الامم ابلغه فيه شكر الحكومة العراقية للعصبة على قرارها « العادل » وابلغه ان القرار قوبل في جميع انحاء العراق بمزيد الاستحسان (٤) . اراد السعدون بتلك العبارات أن لا تضيع فرصة احتفاظ العراق بولاية الموصل خاصة بعد ان استلم أخبارا من جعفر العسكري (ممثلا

---

(١) م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ة/٤/١ (الاوراق ٦و٩و١٠) .

(٢) عن بيان حفظته سجلات البلاط الملكي بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٢٥ . م.و، ملفات البلاط ، ملف (مطبوعات شتى) رقم ط /٦/٩ ، لسنة ١٩٢٥ (ورقة /٤) .

(٣) عن برقية بعث بها القنصل البريطاني في جنيف الى المعتمد السامي ببغداد مرقمة (٤٢) ومؤرخة ١٦/١٢/١٩٢٥ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف ج /٩ ، فتح في ٢٨/٣/١٩٢٦ - ١/٦/١٩٢٦ (الورقة /١١٥) .

(٤) الحصري ـ ساطع ، مذكراتي ، ص ٥١١ .

للعراق السياسي في لندن) تقول « ان الرأي العام البريطاني غير مستقر فيما يخص العراق ، فمن قائل بترك العراق ومن محبذ الاحتفاظ بميناء البصرة فقط ، وأما القسم الاعظم والحكومة فراغب في ايجاد حل موافق يضمن مصالح بريطانيا والعراق ويفضي الى انقاص النفقات التي تتكبدها بريطانيا (١) » . ولكي لا تضيع الفرصة على العراق لم يقتصر تأييد السعدون لقرار مجلس العصبة على عبارات الشكر التي بعثها الى المسؤولين الانكليز ، بل سعى الى تهيئة جو المفاوضات المناسب لتمديد أجل المعاهدة الانكليزية العراقية منذ ان علم بمحتويات تقرير لجنة التحقيق الاممية ، فقد أقنع السعدون وزراءه ، كما رأينا ، كما استطاع ان يحمل أعضاء حزب التقدم في مجلس الامة يوافقون على قبول (٢) تمديد أجل المعاهدة منذ ايلول ١٩٢٥ .

مفاوضات معاهدة ١٩٢٦ :

ما ان بدأت المباحثات لعقد المعاهدة الجديدة التي نص عليها قرار مجلس العصبة في ١٩٢٥/١٢/١٦ ، حتى اتخذت الحكومة البريطانية من ضيق الوقت حجة لتأجيل النظر في التعديلات التي وعدت بادخالها على الاتفاقيتين المالية والعسكرية (٣) ، فقد رفع المعتمد السامي كتابا الى الملك في ١٩٢٥/١٢/١٨ يؤكد فيه ما لعقد المعاهدة الجديدة بأقل ما يمكن من التأخير من الاهمية الكبرى ، وبأن المعاهدة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها تأمين تثبيت حدود العراق ، وأوضح للملك بأن الحكومة البريطانية تنظر الى الاهمية الحيوية لعقد المعاهدة الجديدة بأقرب ما يمكن بمقدار من الاهتمام بحيث يظهر انها لا تنوي ان تدمج في الوثيقة الجديدة التعديلات المحتملة للاتفاقيتين المالية والعسكرية ، وأضاف ان وزير المستعمرات يرغب في عرض المعاهدة الجديدة على مجلس عصبة الامم في جلسة خصوصية قبل منتصف كانون الثاني ١٩٢٦ (٤) . تكرر تأكيد الحكومة البريطانية على ضرورة الاسراع في عقد المعاهدة في كتاب وزير المستعمرات (ايمري) الى الملك فيصل بتاريخ ١٩٢٥/١٢/٢٤ ، ولما لم تكن أسباب الاسراع بعقد المعاهدة مقنعة ، خاصة وان قرار مجلس العصبة قد أعطى فترة ستة أشهر

---

(١) عن كتاب بعث به جعفر العسكري الى السعدون في ١٩٢٥/١٢/١٩ م.و ، ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ٣/٢/١ (ورقة /١) .

(٢) عن حديث بين ممثل العراق السياسي في لندن (جعفر العسكري) مع وزير المستعمرات البريطاني (ايمري) بتاريخ ١٩٢٥/١٢/١٦ ، مرسلة صورة منه الى عبد المحسن السعدون . م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ٣/٤/١ (ورقة/١٧أ).

(٣) راجع الوعد الذي أعطى المندوب السامي هنري دوبس الى السعدون خلال مناقشة المجلس التأسيسي للمعاهدة العراقية البريطانية ، ص ١٥٣

(٤) عن كتاب سري من المعتمد السامي الى الملك في ١٩٢٥/١٢/١٨ م.و ، ملفات البلاط ، ملف ح/٩ ، ١٩٣٦ ، عن عدة ملفات والمقصود هنا الملف المفتوح في ١٩٢٦/٣/٢٨ - ١٩٢٦/٦/١ (ورقة/ ٣٧ ⓿) .

للوصول الى عقد تلك المعاهدة ، فقد ادرك الملك الدافع وراء التأكيدات البريطانية ، لذلك لم يمهل الملك في جوابه على كتاب (ايمري) في ١٩٢٥/١٢/٢٦ ان يبين له ، بعد ان اكد استعداده للحصول على موافقة سريعة على المعاهدة ، بأن الوقت مضطره الى طلب بعض التعديلات في المعاهدة ، وبأن هذه التعديلات سوف لا تمس شيئا في جوهر المعاهدة ، اذ ان هناك مقاومة شديدة للمعاهدة ينبغي التغلب عليها (١) . لم تأخذ الحكومة البريطانية بطلب الملك فيصل فقد أرسلت اليه في ١٩٢٥/١٢/٢٨ ، بواسطة سكرتير المعتمد السامي في العراق ، لائحة المعاهدة الجديدة مرفقة بكتاب سري يبين فيه سكرتير المعتمد بأن حكومته ليست مستعدة لتبديل نصوص اللائحة بوجه عام ، وبأن وزير المستعمرات (ايمري) قد أكد غير مرة أخرى ضرورة توقيع المعاهدة وابرامها لان كل تبديل لنصوصها يكون له وقع سيء للغاية على كل من عصبة الامم والحكومة البريطانية وقد يمحو الفوائد التي جناها العراق بواسطة قرار عصبة الامم والمتعلقة بحدوده الشمالية ، وان من المحتمل جدا أن تعتبر عصبة الامم طلب اجراء التعديلات دليلا على تردد الحكومة العراقية في قبول قرارها . ولم يكتف سكرتير المعتمد ببيان رأي حكومته وانما اراد أن يجسد الموقف فأضاف ، بأن الحكومة البريطانية تجابه معارضة قوية لسياستها في العراق وهذه المعارضة ستزداد اذا شاعت في انكلترا فكرة ان الحكومة العراقية مترددة في قبول المعاهدة المقترحة ، وفي الاخير أوضح السكرتير بأن ليس هناك اعادة نظر بالاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة القديمة قبل عقد المعاهدة الجديدة وان ذلك القسم من المادة الثامنة عشرة من المعاهدة القديمة الذي يسمح باعادة النظر باق في المعاهدة الجديدة (٢)فوجد الملك فيصل في كتاب السكرتير أن الحكومة البريطانية لم تترك له مجالا للتفاوض من جديد فأودع لائحة المعاهدة الى المسؤولين للتوصل الى قرار حولها مع وزرائه . ناقش مجلس الوزراء لائحة المعاهدة في ١٢/٢٩/ ١٩٢٥ ووجد، بأن فترة تمديد المعاهدة السابقة ، التي طالب بها قرار عصبة الامم ، لم تقتصر على المعاهدة السابقة وحدها وانما تشمل الاتفاقيات الملحقة بها أيضا (٣) ، فقرر المجلس عدم الموافقة على ما جاء في لائحة المعاهدة الجديدة من

(١) عن كتاب الملك الى وزير المستعمرات (ايمري) في ٢٦/ ١٢/ ١٩٢٥ ، ونسخه غير مرقمة

(٢) عن كتاب سري من سكرتير المعتمد السامي الى الملك١٩٢٥/١/٢٨ م.و ، ملفات البلاط رقم ج ٩/ ، لسنة ١٩٢٦ (وثيقة /٤٠ ـ ٤٢) .

(٣) بحسب لائحة المعاهدة الجديدة التي ناقشها مجلس الوزراء في ٢٩ /١٩٢٥/١٢ على « الاتفاقيات المعقودة بين الفريقين الساميين المتعاقدين الملحقة بمعاهدة العاشر من تشرين اول ١٩٢٢ ، تبقى مرعية بحسب متنها المعمولة تابعة لمدة المعاهدة المذكورة . معمولا بها للمدة المنصوص عليها في المعاهدة الحاضرة ، واما في الخصوصات الاخرى فلا تمس احكامها » .

عن نص المعاهدة التي بعث بها سكرتير المعتمد الى الملك في ١٩٢٥/١٢/٢٨ م.و ، ملفات البلاط ملف ٩/٣ (ورقة / ٤٤ و ٤٥) .

مواد متعلقة بتلك الاتفاقيات على أساس ان فترة الخمس والعشرين سنة قد شملت الاتفاقيات المذكورة ايضا بينما المفروض ان تنتهي مدتها ، حسب بروتوكول ٣٠/نيسان/١٩٢٣ ، بعد مضي اربع سنوات على ابرام المعاهدة القديمة ، وبين مجلس الوزراء بأنه لا يرى سببا يجعل لاحكام تلك الاتفاقيات أهمية كأهمية احكام المعاهدة القديمة لان تلك الاتفاقيات تتعلق بعلاقات الحكومتين الانكليزية والعراقية مباشرة ، وقد جرت مراسلات عديدة من أجل تعديلها ، ورأى مجلس الوزراء بأنه نظرا الى الوعد الصادر من المندوب السامي في المجلس التأسيسي بتعديل الاتفاقيات المذكورة بروح السخاء والعطف على العراق ، فانه لا يمكن البحث في تمديد أجل هذه الاتفاقيات بلا قيد ولا شرط ولا يتصور ان مجلس الامة سيوافق على ذلك ، كما اقترح مجلس الوزراء ان يلغى العبارة المتعلقة بالاتفاقات من المعاهدة الجديدة ، وتعقد بين الطرفين اتفاقية خاصة تكون ذيلا للمعاهدة الجديدة وتتضمن تعهد الحكومة البريطانية بأن تكون مدة الاتفاقيات محصورة على مدتها المبينة في بروتوكول ٣٠/نيسان/١٩٢٣ ، وان يبدأ فورا بتعديلها على الصورة الموعود بها ، على أن يعاد النظر فيها وفقا للمادة (١٨) من المعاهدة الجديدة ، كل أربع سنوات طول مدة المعاهدة الجديدة حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذ ، كما طالب قرار مجلس الوزراء أن تصرح الحكومة البريطانية في الاتفاقية الخاصة بأنها ستسعى لادخال العراق في عصبة الامم خلال الاربع سنوات التي اعقبت تصديق المعاهدة القديمة ، كما ورد في المادة السادسة منها ، واذا رفضت عصبة الامم ذلك فعليها أن تسعى لادخال العراق في عضوية العصبة وتأييده كل اربع سنوات مرة خلال مدة الخمس والعشرين سنة التي نصت عليها المعاهدة الجديدة .

أما المواد المتعلقة بالمعاهدة القديمة فقد قرر مجلس الوزراء الموافقة عليها على أساس انها تحتوي على اسس دولية عامة يهم عصبة الامم المحافظة عليها ، ولانها لا تختلف عما جرى الاتفاق عليه بين السعدون والسلطات البريطانية قبل صدور قرار عصبة الامم وعلى أساس ان كل ما سيجري من تغيير هو ان العلاقة بين العراق وبريطانيا ستمتد لمدة خمس وعشرين سنة ما لم يدخل العراق عضوا في عصبة الامم قبل انقضاء المدة المذكورة (١) . أيد الملك فيصل قرار مجلس الوزراء الذي بلغه الى المندوب السامي في ٣٠/١٢/١٩٢٥ مؤكدا له ان المعاهدة على تلك الصورة سوف لن تنال موافقة مجلس الامة (٢) . لم يكتف السعدون بتأييد الملك ، اذ وجد انه لا مجال على ابواب الخلاف مع السلطات البريطانية ، لذلك أراد أن يحصل على دعم مجلس النواب لموقفه كما تقوى حجته اثناء المناقشات مع

(١) عن قرار مجلس الوزارة في ٢٩/١٢/١٩٢٥ م.و ، ملفات البلاط ، ملف ج/٩ ، لسنة ١٩٢٦ (ورقة/٤٨) .

(٢) ن.م ، (ورقة /٥١) .

السلطات البريطانية وربما يحملها على استثناء الاتفاقات الملحقة بمعاهدة ۹۲۲ من مدة التمديد . وفي ۱۹۲۵/۱۲/۳۱ اوضح السعدون لمجلس النواب ، لدى كل ند بشر جلساته مثل عشرة أيام بعد انتهاء فترة تأجيله البالغة (٤٥) يوما بأن الحكومة ستلقت مثل يومين لائحة المعاهدة الجديدة وان الاتصالات جارية حولها الان بين الحكومتين العراقية والبريطانية ، ووعد المجلس بأنه سيقدم اليه كل ما يعرض من اقتراحات ونتائج حول المعاهدة ، وبأن حكومته سوف لا تبت في امر ما لم تعرضه على المجلس (۱) . كان الغرض اذن أن تكون لاراء مجلس النواب صدى في مناقشات المعاهدة التي سيخوضها السعدون مع السلطات البريطانية ، ولكن حدة المعارضة داخل مجلس النواب لم تهيء للسعدون تلك الفرصة ، وانما أرادته أن يحسس مغبة تحاشيه عرض تطورات قضية الموصل على مجلس النواب مثل هذا الاوان . ومع ان السعدون حاول أن يقنع المجلس بأن المعاهدة ليست من المعاهدات العادية فهي تمس حياة الامة ومصير البلاد وبأنه لا يود أن تتقبل الحكومة على عاتقها المسؤولية بدون ان يطلع مجلس النواب على مناقشاتها من البداية الى النهاية ، وبأنه مستعد لعقد جلسة سرية مشتركة بين الحكومة والمجلس تناقش جميع المسائل ، الا ان المعارضة ، المتمثلة بحزب الشعب ، رفضت ذلك على أساس ان القوة التنفيذية تتفاوض في المعاهدات في جو هادئ وان هذا الجو لا يتوفر في مناقشات المجلس التشريعي ، وعلى أساس انه لا يجوز أن تعرض تفاصيل المعاهدة على مجلس النواب قبل عقدها من قبل الحكومة . وخاطبت السعدون بأن عليه أن يقوم بما عهد اليه من واجبات واذا لم يوافق المجلس على عمله فيجب عليه أن ينسحب من مركزه (۲) . كان بالامكان أن توافق الاكثرية ، التي ظل يتمتع بها حزب التقدم داخل مجلس النواب ، على طلب السعدون ولكن وجد السعدون بأنه سوف لا يتحقق الغرض الذي ينشده من وراء اشراك المجلس في مناقشات المعاهدة طالما ان المجلس غير منسجم في مناقشاته . لذلك طلب الى مجلس النواب ان يكتفي بمناقشة طلبه ، وقرر ان يواجه وحده الموقف .

تسلم السعدون في ۱۹۲٦/۱/٤ جوابا يبين عدم موافقة الحكومة البريطانية على اجراء التعديلات التي طلب بها مجلس الوزراء العراقي (۳) . فعقد السعدون مجلس الوزراء في اليوم التالي ، وقرر تمسكه بقراره الاول (قرار ۱۲/۲۹/ ۱۹۲۵) للاسباب التالية : ـ

---

(۱) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة ۱۹۲۵/۱۲/۳۱ .

(۲) ن . م . ، جلسة ۱۹۲۵/۱۲/۳۱ .

(۳) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى السعدون في ۱۹۲٦/۱/٤ بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف المقترح في ۱۹۲۰/۲/۲۸ ـ ۱۹۲٦/٦/۱ (ورقة /٥٦)

١ ـ نظرا الى روحية الشعب من الصعب جدا أن يوافق مجلس الامة على المعاهدة بنصها الحـالي ٠

٢ ـ ان هذا الوقت هو الوقت المناسب للبر بالوعود الصريحة التي صدرت عن كبار رجال الدولة الحليفة المسؤولين قبل ابرام المعاهدة القديمة وبعده فيما يتعلق بتعديل الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة ٠

٣ ـ ان الامة العراقية والحكومات المتعددة التـي جلست على دسـت الحكم قد أظهرت كلها تساهلا عظيما في جميع الامور التي تمس مصالح الدولة الحليفة وهي بدورها الان نأمل منها أن لا تضن عليها بتنفيذ ما وعدت به ٠

٤ ـ ان الاتفاقيات الملحقة هي ممـا يمس مصالح كـلا الحكومتـين مباشرة ولا علاقة (١) لها بقرار مجلس عصبة الامم ٠

في صباح يوم ١٩٢٦/١/٦ حمل السعدون بنفسه نسخة من قرار مجلس الوزراء الى الملك ، ويبدو ان الملك لم يوافق على صيغة القرار اذاقتنع السـعدون بضرورة اجراء تغيير في عباراته ، فرجع السعدون الى ديوان رئاسة الوزارة وأمر رئيس ديوانه (عبد القادر رشيد) باجراء تعديل في بعض عبارات القرار ، ثم اتجه الى دار الاعتماد بغيه اطلاع سكرتير المندوب السامي على آخر تطورات المـوقف الوزاري من المعاهدة لعله يصل معه الى اتفاق مشترك وأثناء ذلك ادخـل (عبد القادر رشيد) التعديل ، الذي أمر به السعدون ، على عبارات القـرار وارسل ، بواسطة فراش رئاسة الديوان الملكي ، نسخة من القرار الاول ونسخة منه على الصورة المعدلة الى رئاسة الديوان الملكي ، بناء على طلب (رستم حيدر) ـ رئيس الديوان الملكي (٢) ـ ومع أن الوثائق لم تكشف عن ماهية التعديل الذي ادخلـه السعدون على قرار مجلس الوزراء بعد رجوعه من البـلاط الا انه يظهـر من سير الاحداث ان الملك والسعدون أرادا أن يحوي القرار شيئا من المرونة تتيح فرصة للتغير في الموقف البريطاني ، لانه ما أن اخفق السعدون في التوصل الى حل مرضي مع سكرتير المندوب السامي الا ورجع الى ديوان مجلس الوزراء ، حيث كان مجلس الوزراء ملتئما ، وقرر حذف التعديلات التي ادخلت على القرار (٣) الذي اتخذه مجلس الوزراء في ١٩٢٦/١/٥ ٠

---

(١) عن قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسة ١٩٢٦/١/٥ ٠
م٠ و ، ملفات البلاط ، ملف ج ، الملف المفتوح في ١٩٢٦/٣/٢٨ ـ ١٩٢٦/٦/١ (ورقة/٥٩) ٠

(٢) عن كتاب خطي وجهه سكرتير مجلس الوزراء (عبد القادر رشدي) بتـاريخ ١٩٢٦/١/٦ الى رستم حيدر (رئيس الديوان الملكي) ٠
م٠ و ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزاراء ، رقم ١/١٢/٠ (ورقة/١)٠

(٣) عن كتاب خطي وجهه سكرتير مجلس الوزراء (عبد القادر رشيد) الى رستم حيدر بتاريخ ١٩٢٦/١/٦ ٠
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١/٢/٠ (ورقة/١) ٠

يوضح الكتاب الذي ارسله سكرتير المندوب السامي الى السعدون في اليوم التالي ١٩٢٦/١/٧ نتيجة المباحثات التي اجراها السعدون مع سكرتير المندوب في ١٩٢٦/١/٦ ٠ فقد رفض سكرتير المندوب الاخذ بالتعديلات التي طالب بها مجلس الوزراء العراقي ، ولكي يدفع بكل ما لديه من حجج لحمل السعدون على قبول المعاهدة ، أخبره في ١٩٢٦/١/٧ بان هناك معارضة شديدة للمعاهدة في انكلترا ، أشد بكثير مما يحتمل ان يحصل في مجلس الامة العراقي ، وأوضح له بأن حزبي الاحرار والعمال يعارضان معارضة شديدة لاي توسع في مسؤوليات بريطانيا في العراق ، وأضاف بان هناك لسوء الحظ عدة أعضاء في حزب المحافظين (١) يشاطرونهما رأيهما هذا ، كما اخبر السعدون أيضا بان رئيس الوزراء البريطاني قد وعد بان يعرض المعاهدة الجديدة على بساط البحث حالما يلتئم البرلمان البريطاني في ٢/شباط/١٩٢٦ وحذر السعدون بانه اذا لم تكن المعاهدة قد وقعت وأبرمت من قبل الملك فيصل في ذلك التاريخ فلا أمل هناك بقبولها من قبل البرلمان البريطاني وحينئذ تصبح الحكومة البريطانية في موقف يحتم عليها ان تبلغ عصبة الامم بأن المعاهدة لا يمكن عقدها ، ويصبح قرار العصبة المتعلق بالحدود بلا مفعول ، كما يصبح من الضروري اتخاذ قرار جديد يحتمل أن لا يكون في مصلحة العراق ٠ ولكي يبين للسعدون بأن الخطر لا زال محدقا وسيؤدي حتما الى ضياع الموصل اذا رفض قبول المعاهدة ، أخبر السعدون بأن التردد الذي سبق اظهاره في انكلترا سيؤول كدليل على ان الشعب العراقي لا يرغب حقيقة في تمديد مدة التحالف مع بريطانيا ، وبهذا يضع سلاحا قويا جدا في ايدي المعارضين للمعاهدة ٠ ولكي يبين للسعدون ان الخطر من جانب الاتراك لا يزال قائما أخبره بأن ما توفق في الوصول اليه من المعلومات المتعلقة بكيفية استقبال قرار مجلس العصبة في أنقرة يدل على ان الحكومة التركية – التي معلوماتها عن حقيقة الحالة النفسية في العراق ناقصة الى درجة غريبة – شديدة الامل باخفاق المفاوضات العراقية – البريطانية حول المعاهدة الجديدة ، وايداع المسالة مرة أخرى الى مجلس العصبة الذي سيكون مجبرا اذ ذاك على الحكم بولاية الموصل باجمعها الى تركيا ، وعليه فان كل تأخر في المفاوضات يكون من أشد المشجعات للترك في آمالهم لاسترداد الموصل (٢) ، لم تستطع عبارات وكيل المعتمد ، بالرغم من احتوائها على الشيء الكثير من التهديد ، ان تجعل السعدون يحول عن موقفه ، بل قدم اسبابا أخرى ، في ضوء الحجج البريطانية كتأكيد على احقية مطاليب وزارته ، فقد أخبر السعدون سكرتير المندوب (بورديلن) في ١٩٢٦/١/٩ بانه مقتنع تماما بان المعارضة

---

(١) كان حزب المحافظين هو الحزب الحاكم في بريطانيا حينئذ ٠

(٢) عن كتاب دار الاعتماد الى السعدون في ١٩٢٦/١/٧ م٠و ، ملفات البلاط ، ملف ج/م/٩ الملف المفتوح في ٢٨ / ٣ / ١٩٢١ – ١/٦/١٩٢٦ (ورقة/٧٣ و ٧٤) ٠

للمعاهدة الجديدة قوية في البرلمان البريطاني ، ولكنه يعتقد بان تنفيذ مطاليب الحكومة العراقية ليس مخالفا لرغبات الشعب البريطاني بل هي ما يوافق عليه المعارضة في البرلمان البريطاني ، كما اكد له السعدون مرة أخرى بانه يعتقد تماما بان عرض هذه المعاهدة بالنص الذي بلغ به من قبل الحكومة البريطانية سيكون له تأثير سيء يزيد من اليأس بين طبقات الشعب كما سيحدث خمولا في الروح الوطنية المتحمس بها أبناء البلاد ، تلك الروح التي ترغب الحكومة البريطانية

وعصبة الامم في تقويتها وانمائها ليتمكن العراق بواسطتها من السير في مضمار الرقي والتقدم وأخذ جميع المسؤوليات على عاتقه في المستقبل ، ولهذه الاسباب فهو يعتقد أن الحكومة العراقية محقة في طلبها (١) ٠ وفي الوقت الذي تأمل فيه السعدون ان تأخذ الحكومة البريطانية بمطاليب الوزارة العراقية أبلغه وكيل المعتمد بأن حكومته مستعدة لاضافة مادتين فقط في المعاهدة الجديدة ، تتعلق الاولى بالموافقة على اعادة النظر بالاتفاقيات مباشرة بعد ابرام المعاهدة الجديدة ، وتتعلق الثانية بالموافقة على امكان اعادة النظر في المعاهدة والاتفاقيات في الوقت الذي تنتهي فيه معاهدة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول ٣٠/نيسان/١٩٢٣ ، ثم بعد ذلك يعاد النظر فيها في نهاية كل أربع سنوات الى أن تنتهي مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في المعاهدة الجديدة أو الى أن يدخل العراق في عصبة الامم ، وأوضح وكيل المعتمد الى السعدون بأن ادخال هاتين المادتين يعني التمسك بالنص الذي مؤداه ان الحكومة العراقية ستتولى المسؤولية العسكرية والمالية وتصبح مسؤولة عن تثبيت الامن الداخلي والدفاع الخارجي في اقرب وقت ممكن على ان لا يتجاوز ذلك الاربع سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقيتين المالية والعسكرية ولكي يقتنع السعدون أخبره بان ليس هناك ما يمنع حكومة بريطانيا من أن تقرر في نهاية تلك المدة بموافقة البرلمان البريطاني مواصلة بعض وسائل المساعدة المالية للعراق اما بالاحتفاظ ببعض الجنود البريطانيين في العراق أو باسداء المساعدة المالية في سبيل الانفاق على القوات العراقية لاجل تأمين سرعة دخول العراق في عصبة الامم (٢) ٠ وجد السعدون أن الحكومة البريطانية لا ترغب في الاستجابة الى قرار وزارته فارسل بحبر الملك في يوم ١٩٢٦/١/٩ ، بأن مفاوضاته مع سكرتير المعتمد حول المعاهدة الجديدة قد وصلت الى حد لا يمكنه معه التوصل الى اي اتفاق على النقاط المختلف فيها بين الحكومتين ، ومع ان السعدون أعرب للملك عن اعتقاده

---

(١) عن كتاب سكرتير دار الاعتماد الى السعدون في ١٩٢٦/١/٩ م٠و ، ملفات البلاط ، ملف ج/ ، الملف المفتوح في ١٩٢٦/٣/٢٨ ـ ١٩٢٦/٦/١ (ورقة/٨) ٠

(٢) عن كتاب السعدون الى الملك في ١٩٢٦/١/٩ م٠و ، ملفات البلاط ، ملف ج/٩ ، الملف المفتوح ٢٨ /١٩٢٦/٣ ـ ١٩٢٦/٦/١ (ورقة/ ٨٧) ٠

بضرورة عقد المعاهدة حفظا لمصالح البلاد وبغية انقاذ الوطن مما هو معرض له من الاخطار ولكنه من جهة اخرى بين للملك بانه لاعتبارات واسباب وصفها بانها « وجيهه ولا يجوز غض النظر منها » ، غير مستعد لقبول لائحة المعاهدة بنصها الحالي وبدون ادخال التعديلات التي قررتها وزارته في جلستها المنعقدة في ١٩٢٥/١٢/٢٩ ، واضاف انه علم من المراسلات التي تلقاها اخيرا من سكرتير المندوب السامي ، ان الحكومة البريطانية غير مستعدة لقبول آراء الحكومة العراقية في امر التعديل وبناء عليه رأى نفسه مضطرا الى عرض استقالته لعل الملك يختار وزارة تتمكن من مواصلة المفاوضات بنجاح ، وفي الاخير احاط السعدون الملك علما بأن زملاءه متفقون معه في الرأي (١) . لم يفاجأ الملك باستقالة السعدون ، اذ كان قد التقى به قبل يوم تقديم استقالته وفهم منه بانه عازم على ترك مركزه املا بالوصول الى تعديل يكون اكثر ملائمة لمصالح المملكة (٢) . قرر الملك عدم الموافقة على استقالة السعدون لان القضية في نظره ليست قضية مراكز حكومية بل قضية حياة بالنسبة للوطن ، وبهذا المعنى رد على كتاب استقالة السعدون في اليوم التالي ، بعد أن بين للسعدون بانه يشاركه نفس الشعور ، وانه واقف على الصعوبات التي لقيها في المفاوضات الحاضرة ، ومقدر لقيمة التعديلات التي توصل اليها بفضل ثباته . أخبر الملك السعدون بأن هذه التعديلات هي آخر ما يمكن الحصول عليه من بريطانيا نظرا لموقف عصبة الامم وما اختبره هو شخصيا من نفسية الشعب البريطاني ، ولذلك لا يجوز أن يجازف بمستقبل البلاد من أجل تعديل جديد ليس له من الاهمية بحيث يؤثر على كيان البلاد ، كما أوضح الملك للسعدون ما ستحدثه انسحابه من وهن في موقف العراق في الداخل والخارج (٣) اثر جواب الملك ، بما حمله من موضوعية في تفسير لواقع الاوضاع التي سيمر بها العراق ما لم يقبل المعاهدة الجديدة ، في موقف السعدون ، فقد وجد السعدون نفسه بين اختيارين ضياع الموصل او قبول المعاهدة ، فاختار الثاني ، ففي جلسة مجلس الوزراء ليوم ١٩٢٦/١/١١ تلي النص الاخير للمعاهدة الجديدة بين العراق وبريطانيا فقرر مجلس الوزراء قبولها ، ثم تم التوقيع عليها في جلسة ١٣/١/١٩٢٦ (٤) . ولاهمية نصوص هذه المعاهدة في علاقة السعدون المقبلة بالسلطات البريطانية لا بد أن نلقي ضوءا على بعض ما ذهبت اليه مواد تلك المعاهدة :

---

(١) عن كتاب السعدون الى برديلون في ١٩٢٦/١/٩ م٠و ، ملف البلاط ، ملف ج ، الملف في ١٩٢٦/٣/٢٨ - ١٩٢٦/٦/١ (ورقة / ٧٨) .

(٢) م٠و ، ملفات البلاط ، ملف ج/١ (وثيقة /٢) .

(٣) راجع جواب الملك : م٠و ، ملفات البلاط ، ملف ج/٩ الملف المفتوح في ١٩٢٦/٣/٢٨ -١/ ١٩٢٦/٦ (ورقة / ٨٩) . ايضا : و ، ملفات البلاط ، ملف ج/١ (وثيقة / ٢) .

(٤) م٠و ، ملفات البلاط ، بريطانيا ، رقم ٥/٢/١ (ورقة /٢) .

المادة الاولى : بناء على رغبة الطرفين في ان يمددا تمديدا كاملا الشروط الواردة في قرار مجلس العصبة المؤرخ ١٦/١٢/١٩٢٥ ..... ان العلاقات بين الفريقين المتعاقدين المعينة الان في معاهدة التحالف ..... يجب ان تستمر لمدة خمس وعشرين سنة ما لم يصبح العراق ــ بموجب المادة الاولى من ميثاق عصبة الامم ــ عضوا في العصبة قبل انقضاء هذه المدة ..... وتبعا لبروتوكول ٣٠/ نيسان/١٩٢٣ ، تنظم العلاقات بين الطرفين بعد انتهاء المدة المذكورة باتفاقية جديدة ... تشمل فترة المعاهدة الجديدة الاتفاقيات المختلفة المعقودة بين الفريقين المتعاقدين الساميين الملحقة بمعاهدة ١٠/١٠/١٩٢٢ ، دون ان تمس احكامها .

المادة الثانية : يتفق الفريقان .. على انهما فورا بعد ابرام هذه المعاهدة وبموافقة مجلس العصبة عليها يواصلان النظر بجد ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلا بخصوص تعديل الاتفاقيتين الناشئتين عن المادتين السابعة والخامسة عشر من معاهدة ١٠/١٠/١٩٢٢ .

المادة الثالثة : يتعهد جلالة ملك بريطانيا ، وذلك من غير مساس باحكام المادة السادسة من معاهدة ١٠/١٠/١٩٢٢ المتعلقة بادخال العراق في عصبة الامم او باحكام المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المذكورة التي تجيز تعديل احكام المعاهدة المذكورة او احكام بعض الاتفاقيات الملحقة بها في أي وقت كان بشرط موافقة مجلس عصبة الامم ، بان ينظر بجد ونشاط في المسالتين الآتيتين عند حلول الوقت الذي ينبغي ان تنتهي فيه معاهدة ١٠/١٠/١٩٢٢ بموجب بروتوكول ٣٠/نيسان/١٩٢٣ ثم بعد ذلك في فترات متتابعة مدة كل منها اربع سنوات الى ان تنقضي مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في هذه المعاهدة او الى ان يدخل العراق في عصبة الامم : ١ ــ هل في الاستطاعة الالحاح على ادخال العراق في عصبة الامم . ٢ ــ ان لم يكن في الاستطاعة ذلك ، ينظر في مسالة تعديل الاتفاقيات المبحوث عنها في المادة (١٨) من معاهدة ١٠/١٠/١٩٢٢ بناء على التقدم الذي بلغته مملكة العراق أو بناء (١) على أي سبب آخر .

بعد موافقة مجلس الوزراء العراقي لم يبق في طريق عقد المعاهدة غير موافقة مجلس الامة العراقي ، ولكي تحمل الحكومة البريطانية السعدون على بذل كل ما في وسعه لتمرير المعاهدة في مجلس الامة استمرت تضرب على وتر اهمية الموصل للعراق ، فمع ان الحكومة البريطانية رفعت الى السعدون في ١٥/١/١٩٢٦ خبر ما اجرته من اضافات جديدة في نص المعاهدة الاصلي ، الا ان الغرض الحقيقي من الكتاب المذكور هو اخبار السعدون بان المعاهدة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها حكومة بريطانيا ان تحصل للعراق على الحدود التي تعتبرها جوهرية

(١) عن نص اللائحة .

م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ٠/١/٢/١ (الاوراق/١٥و١٦).

م٠و ، البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ٥/١/٢/١ (ورقة / ٢) .

لاجل كيانه في المستقبل ، وان رفض مجلس الامة العراقي او ابدائه صعوبات بشأن سنّها معناه عدم انتظار اية مساعدة اخرى من الحكومة البريطانية . وتكررت تأكيدات دار الاعتماد مرة اخرى في ١٩٢٦/١/١٧ على ضرورة موافقة مجلس الامة العراقي على ابرام المعاهدة ، وبان قرار الحدود يصبح مطبقا حالما يبلغ مجلس العصبة بعقد المعاهدة (١) .

اوحى السعدون للسلطات البريطانية خلال مفاوضات المعاهدة بان اكبر عقبة ستقف في طريق المعاهدة الجديدة هي معارضة مجلس الامة العراقي لها ، وطلب بتعديل موادها على اساس ان ذلك التعديل سيخفف من حدة المعارضة اذا ما عرضت في المجلس المذكور ، ولكن الحقيقة كانت خلاف ذلك ، اذ لم تظهر معارضة مجلس النواب كعقبة في طريق المعاهدة بقدر ما اظهرته صلابة موقف السعدون . والحقيقة ان موافقة السعدون بحد ذاتها كانت تعني موافقة اكثرية مجلس النواب ، لانه لم يكن من عادة السعدون ان يتخذ قرارا دون موافقة حزبه (٢) ، حزب التقدم ، الذي ظل يتمتع بالاكثرية البرلمانية ، ولذلك لم يبق في طريق تصديق المعاهدة في مجلس النواب اساسا سوى الاقلية المعارضة المتمثلة بحزب الشعب . اراد السعدون تحاشي كثرة تعليقات المعارضة وانتقاداتها فعقد اجتماعا مستعجلا لحزب التقدم في يوم عرض المعاهدة على مجلس النواب تقرر فيه ان يطلب الحزب مناقشة المعاهدة في مجلس النواب بصورة مستعجلة ومن دون ان تحال الى لجنة برلمانية لدراستها (٣) في جلسة ١٩٢٦/١/١٨ رفع السعدون الى مجلس النواب لائحة المعاهدة ومذكرة مطولة حولها بين فيها التطورات التي مرت بها قضية الموصل والجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في سبيل الاحتفاظ بالحلف البريطاني ، وكذلك ذكر الاسباب التي تدعو الى الاستعجال بتصديق المعاهدة القائمة على اساس ان المعاهدة الجديدة هي عبارة عن تمديد أجل المعاهدة القديمة المعروفة لدى الجميع ، وعلى اساس ان هناك أسبابا سياسية تستلزم الاسراع بتصديق المعاهدة . ما أن انتهى السعدون من كلامه حتى تقدم نائبان من حزب التقدم (محمد سعيد العبد الواحد ـ نائب البصرة ـ وناصح الملاك ـ نائب الديوانية ـ) وطلبا موافقة مجلس النواب على مناقشة المعاهدة فورا بدون احالتها الى لجنة برلمانية وذلك وفقا للمادة (٤٠) من نظام المجلس الداخلي (٤) على الديوانية ـ) وطلبا موافقة مجلس النواب على مناقشة المعاهدة فورا بدون احالتها

---

(١) م٠و ، ملفات البلاط ، ملف ج/٩ ، الملف المفتوح في ١٩٢٦/٣/٢٨ ـ ١٩٢٦/٦/١ (ورقة/ ٦٦) .

(٢) العمري ـ خير الدين ، مقدمات ونتائج ٠٠ ، ج ١ ، ص ١٦٩ .

(٣) الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ١١٥ .

(٤) تنص المادة (٤٠) : "انه يجوز اجراء المناقشة فورا بدون احالة اللائحة الى لجنة برلمانية اذا قرر المجلس ذلك .

اعتبار ان المعاهدة لا تختلف عن المعاهدة القديمة وليس فيهـا من جديد سوى ما يتعلق بتحويل احكام الاتفاقيات ، وعلى اعتبار انها وزعت على النواب قبل يومين واطلعوا عليها ٠ وثب المعارضون من مقاعدهم وطلبوا احالتها الى لجنة لدراستها وتدقيقها كما درست المعاهدة الانكليزية العراقية الاولى واستندوا في طلبهم الى ان لدى الحكومة العراقية ستة أشهر لتنفيذ قرار مجلس العصبة ٠ فاجاب السعدون بان (٤٢) نائبا من حزب التقدم (حزب الحكومة) قد وقعوا التماسا (عريضة) بأن تتخذ المناقشة طريقها حالا في المجلس ومن دون أن تعرض المعاهدة على لجنة لدراستها وأضاف قائلا : « ان حليفتنا العظمى منتظرة قرار مجلس النواب العراقي بخصوص المعاهدة قبل الشهر الآتي بيومين فالاستعجال على كل حال ضروري ومن الحزم أن ينظر الاخوان الى هذه المسالة بنظر الاعتبار ويراعوا المنفعة العامة وعلى كل حال أود ان لا تطول المناقشة حول هذه المسالة (١) » لم يفتتح المعارضة صحيح الكلام ، متدخل رئيس مجلس النواب وبين بانه لا يمكن ان يخرق النظام وبيان على المجلس أن يصوت على طلب (محمد سعيد العبد الواحد ونافع الملاك) ٠ وضع السعدون واستمرت تعارض استعجال مناقشة المعاهدة مسانت الفوضـى وكثر الطلب بالتصويت محصل على موافقة الاكثرية ، فتوقع السعدون أن المعارضة سوف لن تسكت عن تلك النتيجة مطلب الى رئيس المجلس ، استنادا الى السلطة التي خولها اليه القانون الاساسي ، ان تجرى المناقشة على المعاهدة بصورة سرية على اساس انها مهمة جدا وربما تؤثر بعض الخطابات في سياسة العراق الخارجية ٠ عصبت المعارضة بشدة رافضة أن تكون هناك جلسة سرية ، فرمى بعض المعارضين بنسخ المعاهدة الى الارض ومزقها البعض الاخر ، وخرجـوا من المجلس متهمـين الاكثرية بالخيانة (٢) ثم أوصدت الابواب ، ووقف السعدون قائلا « أيها السادة . اذا رفضنا ان نقر المعاهدة خسرنا الموصل ، وما دام الامر كذلك فلا بأس ان نجامل المعتمد السامي في طلبه ، بل في طلب وزير المستعمرات ، وهو ان يتم اقرار هذه المعاهدة قبل أن يفتتح البرلمان البريطاني جلساته في أول شبـاط (٣) ٠ بعـد مرور نصف ساعة على الجلسة السرية عادت الجلسة علنية فوضع رئيس مجلس النواب المعاهدة بالتصويت عن طريق سؤال كل نائب فيما اذا كان موافقا أو غير موافق ، فوافق عليها جميع الذين مكثوا لمواصلة الجلسة السرية وكان عددهم (٥٨) نائبا (٤) ٠ كان المجلس يتألف من (٨٨) نائبا . (٥٨) نائبا صوتوا الى جانب المعاهدة ، (٩) غائبين (بضمنهم ثلاثة من حزب المعارضة) ، و (١٩) الـذين

---

(١) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة ١٨/١/١٩٢٦ ٠

(٢) جلسة ١٨/١/١٩٢٦ ، جريدة نداء الشعب ، ٢٠/١/١٩٢٦ ٠

ن٠ م٠ العمري ــ خير الدين ، مقدمات ونتائج ٠٠ ، ج ١ ص ١٧٠ ٠

(٣) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة ١٨/١/١٩٢٦ ٠

(٤) الاستقلال ، ١٩ /١/ ١٩٢٦ ٠

مركز المجلس (١) مقعدين ، وكان كرسي واحد شاغرا ، بالاضافة الى كرسي رئيس المجلس ٠

بعد وضع قبول الوزارة للمعاهدة ، وطريقة تصديقها من قبل مجلس الامة ، السعدون بين غضب الرأي العام العراقي وثناء السلطات البريطانية ٠ فقد انتقدت الصحف المعاهدة وطريقة تصديقها وأعربت عن دهشتها كيف ان حزب التقدم صادق على المعاهدة من دون ان يناقشها ومن دون أن يدع لحزب الشعب سبيلا لبحثها وتمحيصها ، وخاطبت النواب الذين صادقوا على المعاهدة بأنهم بعيدون عن الحكمة والعدل وبأنهم ضحوا بمصلحة بلادهم ، واخذت الصحف تنشر برقيات استنكار تصديق المعاهدة التي أخذت ترد عليها من داخل العراق وخارجه (٢) ، وفي الوقت الذي بدأت فيه تنتقد سياسة الوزارة القائمة وحزب التقدم كل ما يسيء الى سمعتهما حاولت جريدة العراق التي كانت تتمتع بحماية الحكومة ان ترد على مقالاتها بالتهجم على حزب الشعب ونشر ما أساء سمعة الوزارة الهاشمية السابقة (٣) ٠ أما داخل مجلس النواب فلم يظهر حزب الشعب أي ردود فعل لجلسة ١٩٢٦/١/١٨ ، ولكن هذا لا يعني ان حزب الشعب آثر السكوت والاستسلام للامر الواقع ، فقد أصدر الحزب في ١٩٢٦/١/٢٠ جريدة « نداء الشعب » وقد تكفلت تلك الجريدة بنقل ما يدور على لسان الحزب بكل صراحة وجرأة ، فانتقدت المعاهدة وفندت كل الاسباب التي طرحها السعدون واعضاء حزبه حين ارادوا تصديق المعاهدة ، ووصفت ردود الفعل السلبية التي تركها تصديق المعاهدة بين الناس (٤) ، ثم انطلقت للتنديد بالوزارة القائمة وحزبها فدخلت بدورها في مساجلات صحفية مع جريدة العراق ٠

الحقيقة بالرغم من وجود الدافع الوطني الذي حدا بالسعدون الى امرار المعاهدة في مجلس النواب بذلك الشكل فانه لا يمكن ان نتجاهل بأن أهم ما عاناه العراق في العهد الملكي هو الحياة البرلمانية المريبة التي تميزت بممارسات رؤساء الوزارات الدكتاتورية وهيمنتهم على المجالس النيابية ومسخ الحياة الدستورية ٠ وفي ضوء الحقيقة الاخيرة يمكننا اعتبار السعدون ، اذا نظرنا الى طريقة امرار معاهدة ١٩٢٦ في مجلس النواب كأسلوب لا كهدف ، مسؤولا عن تغذية ذلك الاتجاه خاصة وان الحياة البرلمانية في بداية عهدها وتمر بأولى تجاربها ، ولذلك يمكن

---

(١) بعد ان صادق مجلس النواب على المعاهدة ، امضاها مجلس الاعيان في اليوم التالي بأكثرية (١٧) صوتا ، وقدمت الى مجلس عصبة الامم في ٢/اذار/١٩٢٦ : الوقائع العراقية ، ٦/اذار/١٩٢٦ ٠

(٢) الاستقلال ، ١٩ و٢١ و٢٢ كانون الثاني ١٩٢٦ ، نداء الشعب ، ٢٠ و٢١ و٢٢ كانون الثاني ١٩٢٦ ٠

(٣) العراق ، ٢٠ و٢٥ كانون الثاني ١٩٢٦ ٠

(٤) نداء الشعب ، ٢٠و٢١و٢٣و٢٧ كانون الثاني ١٩٢٦ ٠

عمر الصحف التي شنت حملاتها على الوزارة السعدونية محقة في نقدها لطريقة تصديق المعاهدة اكثر من نقدها لتصديق المعاهدة ، لانها كانت تحمل حصة موقف الوزارة من تلك المعاهدة .

حاول السعدون أن يتدخل لتهدئة الصحف ، وفضل ان يكون نداؤه موجها لجريدة العراق عسى أن يكون مردوده اعمق لدى الصحف المناوئة لوزارته ، فكتب في ٢٥/١/١٩٢٦ : « حضرة الفاضل صاحب جريدة العراق المحترم . بعد التحية . اطلعت على المقالات المتسلسلة التي نشرتها جريدتكم وخاصة المقالة الافتتاحية الصادرة بتاريخ اليوم متاسفت على ما ورد فيها وفي الصحف الاخرى من المجادلات الشخصية انى لا اوافقكم على ما جاء في مقالاتكم عن الوزارة الهاشمية اني كنت احد اعضائها واشتركت في اعمالها واعتقد انها لم تعمل الا لما فيه خير البلاد ومصلحتها . ان الاستمرار على نشر امثال هذه المقالات مما يضر بسمعة البلاد وابنائها لذلك ارجوكم أن لا تدعوا مجالا لطرق هذا الباب في المستقبل » . لقد تردد صدى نداء السعدون في الصحف المناوئة للوزارة القائمة [1] ، ولكن بدلا من أن يؤدي النداء الى الغاية المطلوبة ، استغل ذلك النداء للنيل من جريدة العراق على أساس ان النداء موجه لتدجين جريدة العراق بالذات ولذلك استمرت المساجلات الصحفية وبلغت أوجها بعد منتصف شهر شباط ١٩٢٦ [2] فوجهت وزارة الداخلية بيانا الصحف فيه من الصحف السياسية باسم المصلحة العامة ان لا تتعرض لرجال الحكومة السابقين والحاليين لان ذلك يضر بمصلحة البلاد [3] ، ولما لم يجد ذلك البيان ايضا وخرجت جريدتا (الاستقلال ونداء الشعب) بالتعليق مرة اخرى على المعاهدة وطريقة تصديقها ، فقد وجدت الوزارة ان لا طائل وراء اعادة شرح الموقف الذي ادى بها الى قبول المعاهدة ، وانه لا بد من اسكات الصحف التي استمرت تنشر مقالات مضرة بسمعة الوزارة ، فوافق مجلس الوزراء في الجلسة الخصوصية التي عقدها في ٢١/شباط/١٩٢٦ ، على التدابير التي اقترحتها وزارة الداخلية ، فقرر تعطيل جريدتي نداء الشعب والاستقلال الا انه لم يلبث ان أعاد النظر في قراره بعد يومين بحيث اقتصر التعطيل على جريدة الاستقلال وحدها [4] .

أما السلطات البريطانية فقد وجدت في الطريقة التي اتبعها السعدون للحصول على تصديق المعاهدة من قبل مجلس الامة ما يستحق الثناء والشكر ، فبعث المستر (ايمري) ببرقية شكر فيها السعدون على جهوده في عقد المعاهدة ، ولما كان السعدون غير راغب ، في الحقيقة ، بعقد المعاهدة دون اجراء التعديلات

---

(1) الاستقلال ، ٢٦/١/١٩٢٦ .

(2) العراق ، ١٥و١٦و١٩ شباط ١٩٢٦ ، نداء الشعب ، و١٥و١٦و١٩و٢٠ شباط ١٩٢٦ .

(3) الاستقلال ، ٢١ شباط ١٩٢٦ .

(4) م. و، ملفات مقررات مجلس الوزراء ، رقم ـ/٢/٢ (ورقة ٩٥و٩٧) .

منها وان مصلحة العراق في الحفاظ على ولاية الموصل بحاجة الى استمرار مساعدة بريطانية هما السبب في قبوله للمعاهدة بعد ذلك. وقد رد السعدون على برقية (اميري) قائلا: «اني لم اقم من تواقيع الا بما يتطلب مصالح وطني الحقيقية» (٥). وكرر (اميري) شكره الى السعدون مرة اخرى ولم تقتصر الشكر البريطاني على برقيات الشكر فقد منحت الحكومة البريطانية السعدون وسام شرف من الدرجة الاولى (١)، ولقب «سير».

أثر مفاوضات معاهدة ١٩٢٦ في سياسة السعدون :

ابعدت الاحداث التي اعقبت تصديق معاهدة ١٩٢٦ شبح مفاوضات تلك المعاهدة وما اظهرته من عدم جدية السلطات البريطانية في تنفيذ وعودها وزادت ثقة السعدون بسياسته القائمة على التعاون والتفاهم مع الانكليز كأساس للوصول الى الاهداف. مع انه استمر بالتظاهر بتمسكه بتلك السياسة بسبب قضية الموصل ايضا وذلك لان

١ ـ عدم اعتراف الحكومة التركية بقرار مجلس العصبة كان يعني استمرار الخطر التركي وقد ما جعل الحكومة العراقية ترقب تحركات تركيا بحذر شديد. ففي ٢٢/شباط/١٩٢٦ اعربت الحكومة العراقية لسكرتير المندوب السامي عن قلقها من الناحية التركية السورية وبانها ستؤثر في مستقبل مياه العراق وطرق مواصلاته (٢). ومع ان سكرتير المعتمد أوضح للسعدون (٣) بان المداولات بين سوريا وتركيا تتناول امورا ليس لها علاقة بالعراق في الغالب، الا انه في نفس الوقت لم ينف وجود ملحق يبحث لتوزيع مياه الفرات بين سوريا وتركيا. وقد اوضح بان توزيع مياه الفرات ربما لا يخلو من امور تهم العراق.

٢ ـ ليس السعدون بعد عقد معاهدة ١٩٢٦ بان في استطاعة بريطانيا ان تتوصل الى حمل تركيا على الاعتراف بقرار مجلس عصبة الامم. فقد علم السعدون، بواسطة سكرتير المندوب، بان السر رونلد لندسي (معتمد حكومة

---

(٥) رفضت تركيا قرار مجلس العصبة واستقبلته صحفها بمقالات عنيفة، تلك المقالات التي لم يتردد (مصطفى كمال) عن الاشتراك فيها بنفسه، ولم يقتصر رفض الحكومة التركية على ما نشرته الصحف من مقالات تندد بالقرار وانما ظهرت فكرة نشوب الحرب بين تركيا وبريطانيا بين رجال المجلس التركي العسكري العالي عندما اجتمع في انقره في يوم عيد الميلاد (Cristmas) في ١ٹ٩٢٥.
Longrigg, O.P. Cit. P. 106

(١) الاستقلال، ٤ تموز ١٩٢٦.

(٢) عن كتاب سري من الملك الى سكرتير المعتمد مرقم س ١١ ومؤرخ في ٢٢ شباط ١٩٢٦.
م. و، ملفات البلاط، ملفة المعاهدة العراقية البريطانية التركية، رقم ٢/٦/٥ (وثيقة غير مرقمة).

(٣) عن كتاب وجهه سكرتير المعتمد (بوردلن) الى رئيس وزراء السعدون في ١٠ اذار ١٩٢٦ مرقم س او/٥٣.
م. و، ملفات البلاط، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية، رقم ٢/٦/٥ (وثيقة غير مرقمة).

وبخاصة في (الاستانة) قد زار في الايام الاخيرة من شهر (كانون الثاني) هذه المرة وقابل كلاً من رئيس وزراء تركيا ووزير خارجيتها ، وصرح سكرتير المندوب للسعدون بأن تلك اللقاءات كشفت بأن الجانب التركي لم يعد يفكر في قضية ضم ولاية الموصل لتركيا (١) ، وأن وزير الخارجية التركي ، توفيق رشدي ... لم يشر الى تلك الموضوع مطلقا بل اكتفى بالاشارة الى أن الحدود العراقية قد زادت توسعة في الشمال خلال الست سنوات الماضية وان تركيا لا تعتقد بان ... تسويته ، ثم تراجع الحدود مسافة مهمة الى الجنوب ، واضاف ان هم حكومة تركيا يتركز الان في تأثير الوضعية الكردية في امن تركيا الداخلي وان تركيا لا تتوقع اضطرابا من جهة اكراد ايران ولكن ضم عدد كبير من الاكراد الى العراق سيسبب لها موقفا دائم القلق والخطر . اخبر سكرتير المعتمد السعدون بأن وزير الخارجية التركي قد أبدى رأيا غريبا في تفسير خطر الوضع الكردي الجديد على تركيا وهو انه لا يتوقع أن يوجه اكراد تركيا انظارهم الى اكراد العراق في ... خرج السعدون من كل المعلومات التي نقلها اليه سكرتير المندوب بأن في استطاعة بريطانيا أن تبدأ الان بمفاوضات لوضع حل نهائي للخلاف مع تركيا خاصة بعد أن أظهر الاتراك عدم اصرارهم على ضم ولاية الموصل لتركيا .

تظاهر السعدون بأن أوضاع العراق العامة التي حملته الى تبني سياسة الاعتماد على مساندة بريطانيا للعراق ، لا زالت قائمة ، فقد صرح في الحفل الذي اقامه المندوب السامي بمناسبة عقد معاهدة ١٩٢٦ « نحن في الوقت الحاضر أشبه بطفل عهد بتربيته الى مرب قدير عارف بأساليب التهذيب ونحن كل ذلك سنحسن بعطفه شريعة نحو مربيه (٣) » ، وصرح بانه لم يوقع معاهدة ١٩٢٦ الا اعتمادا على شرف بريطانيا وثقة منه بمعاونتها وعطفها على العراق وانه « لم يتقدم على

---

(١) كان السبب في تبدل الموقف التركي في قضية الموصل هو الاوضاع السيئة التي سادت في تركيا نفسها ، فقد حدثت اضطرابات في الاقسام الجنوبية الشرقية من تركيا امتدت من ديار بكر وماردين الى الحدود الايرانية في جهة الشرق . وكانت تنتشر في تلك الجهات فكرة مفادها ان الانكليز سوف لا يكتفون بولاية الموصل وانما ستتصل منطقة نفوذهم الى بحيرة (وان) . راجع حول الاضطرابات في تركيا : تقرير الحكومة البريطانية الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، المتعلق بأحوال الادارة في العراق لسنة ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ . ترجمة ادارة جريدة العالم العربي ، ص ٢٤ . كذلك راجع حول الفكرة التي صاحبت اضطرابات تركيا ، الحديث الذي جرى بين وزير خارجية تركيا ورونلد لندسي في الكتاب الذي وجهه سكرتير المعتمد الى عبد المحسن السعدون بتاريخ ٢ فبراير ١٩٢٦ .

م. و. ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ٤/١/٤ (ورقة ٤٦) .

(٢) عن كتاب من سكرتير المعتمد الى السعدون في ٢٠ فبراير ١٩٢٦

م. و. ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ٤/١/٤ (ورقة ٤٦ و٤٧) .

(٣) عن كلمة القاها السعدون في الحفل الذي اقامه المعتمد السامي بمناسبة عقد معاهدة ١٩٢٦ .

م. و. ملفات البلاط ، ملف ج/٩ ، الملف في ١٩٢٦/٣/٢٨ ـ ١٩٢٦/٦/١ (ورقة ١١١) .

عقد المعاهدة التي لا تحمل ما فيها من قيود الا لانه واثق بأن بريطانيا التي دافعت عن حقوق العراق بكل ما لديها من قوة حتى الان ، سوف تمهد للعراق سبيل النهوض والارتقاء) (١) ، ولكي يعمل السعدون على احتفاظ العراق بالموصل نهائيا اخبرت حكومته سكرتير المندوب السامي في ٣/نيسان/١٩٢٦ بأنها قررت تعيين (روبرت لندسي) ، سفير بريطانيا في الاستانة والذي دخل في مفاوضات مع الحكومة التركية منذ آذار ١٩٢٦ ، مفوضا أمينا (٢) عن الحكومة العراقية في المفاوضات مع تركيا ٠

سارت المفاوضات التي بدأها لندسي بنجاح سريع (٣) عند توصل الجانبين التركي والبريطاني في أوائل مارس ١٩٢٦ الى مسودة معاهدة اعترفت فيها تركيا بالاوضاع التي حددها قرار مجلس عصبة الامم ولم يبق في طريق عقدها سوى ان تقف الحكومة البريطانية على رأي الحكومة العراقية في بعض الشروط التي اقترحها الاتراك في نص المعاهدة ، ففي ١١ مارس/١٩٢٦ بعث المندوب السامي (٤) بمسودة المعاهدة الى السعدون مرفقة بكتاب يخبر فيه السعدون بأن الاتراك يقترحون ان يحتوي نص المعاهدة على شرط حصول تركيا على نسبة من حصة واردات النفط التي ستحصل عليها العراق من المنطقة التي تشملها امتياز شركة النفط التركية طول مدة الامتياز ٠ ناقش مجلس الوزراء العراقي في ١٥/٥/١٩٢٦ مسودة المعاهدة وقرر الموافقة عليها رغبة في تأسيس علاقات ودية بين العراق وتركيا اما فيما يتعلق باعطاء تركيا قسما من حصة العراق من واردات النفط فقد قرر مجلس الوزراء أن يخبر المندوب السامي بأنه يأمل ان تسعى بريطانيا بقدر المستطاع لتأمين السلام مع تركيا بدون أن يقدم العراق تضحيات مالية من هذا القبيل ، اما اذا لم تتمكن بريطانيا من ذلك فانه يوافق على اعطاء تركيا من ١ / الى ١٥ / من حصته تعرف من شركة النفط التركية طول مدة الامتياز (٥) ٠ يوقع السعدون ان قرار وزارته المتخذ في جلسة ١٥/٥/١٩٢٦ ، وخاصة ما تضمنه من بنود كانت لا ترغم الحكومة العراقية لدفع نسبة من حصتها في واردات النفط ، كان كافيا لابرام

---

(١) م٠ و٠ ملفات البلاط ، ملف ح/٩ الملف من ١٩٢٦/٣/٢٨ – ١٩٢٦/٦/١ (ورقة ١٠٤) ٠

(٢) عن كتاب سري من الديوان الملكي الى (ستيرجس) مستشار المندوب السامي مؤرخ ٣ نيسان ١٩٢٦ ، مرقم س/١٩/١٦١ ٠
م٠ و٠ ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية ، رقم ة ٦/٢ (ورقة/٢٢) ٠

(٣) عن كتاب سري من الديوان الملكي الى (ستيرجس) مستشار المندوب السامي مؤرخ ٣ نيسان ١٩٢٦ ،مرقم س/١٩/١٦١ ٠
م٠ و٠ ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية ، رقم ة /٦/٢ (ورقة /٢٢)٠

(4) Bell, The Letters of Gertrude Bell, P. 453.

(٥) م٠ و٠ ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ـ/٢/٥ ، جلسة ١٥/٥/١٩٢٦ (ورقة ٦٥) ٠

معه من قبل المجلس الوطني التركي قبل انتهاء اجل دورته التي كانت منعقدة (1) ، حتى أن الوزارة قررت في 1926/5/22 ايفاد نوري السعيد (وكيل القائد العام) الى انقرة مندوبا عن الحكومة العراقية لحضور المفاوضات النهائية بعد المعاهدة (2) . الا ان الذي حصل هو ان الحكومة التركية اشترطت ان يتضمن نص المعاهدة شروطا اخرى ، ففي 23/مارس/1926 اخبرت دار الاعتماد السعدون بان الحكومة التركية تشترط أن يتضمن نص المعاهدة ايضا شرطا مفاده ان لتركيا الحق بان تطالب بمجموع قيمة الحصص ، التي ستحصل عليها تركيا من واردات النفط ، دفعة واحدة وقتما تشاء ، واوضح له بان وزير الخارجية التركي قد اخبر السير رونلد لندسي مؤخرا بان الحكومة التركية ترغب الحصول على مجموع قيمة حصصها في الحال (3) . لم تتمكن الحكومة العراقية من الموافقة على دفع مجموع قيمة الحصص التي ستحصل عليها تركيا من واردات العراق من المنطقة التي يشملها امتياز شركة النفط التركية ، وذلك بسبب الوضع المالي السيء ، وتركت لجهود (لندسي) مهمة اقناع الحكومة التركية بتأجيل استيفاء مجموع قيمة الحصص في الوقت الحاضر. وفي 1926/5/31 ابلغ هنري دوبس السعدون بانه تلقى برقية من السير رونلد لندسي يبين فيها ان الاتراك قد أخبروه شفهيا ولكن بصورة رسمية ، باستعدادهم لقبول 10 / ، ولمدة 25 سنة ، من واردات النفط التي سيحصل عليها العراق من المنطقة التي يشملها امتياز شركة النفط التركية كما واخبره بان الاتراك طالبوا كذلك بتعديل طفيف في الحدود ، غرضه ترك طريق اشوتا ـ الامون داخل الاراضي التركية . فاذا وافقت الحكومة العراقية على هذا التعديل فانه لم يبق الا ان يسافر نوري السعيد (مندوب العراق) فورا الى انقرة لحضور المفاوضات النهائية للمعاهدة (4) . لم يبد السعدون أية ممانعة في قبول الشروط التركية ، فبالنسبة للنقطة المتعلقة باعطاء الحكومة التركية عشرة في المائة من حصة الحكومة العراقية من واردات النفط التي ستحصل عليها في المنطقة التي يشملها امتياز شركة النفط التركية ، صرح السعدون بان الحكومة العراقية لم تر بدا من الموافقة عليها بغية تامين السلم مع تركيا وتأسيس علاقات ودية معها . أما النقطة المتعلقة بترك طريق اشوتا ـ الامون داخل الاراضي التركية ، فقد رأى السعدون بانها ليست بذات أهمية لان الاراضي التي ستضم الى تركيا من جراء

(1) عن كتاب هنري دوبس الى السعدون بتاريخ 1926/5/19 ، رقم بي . او /108 .
م. و. ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية ، رقم 2/6/5 (ورقة/45).

(2) م. و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم 5/2/5 جلسة 1926/5/22 (ورقة/98) .

(3) عن كتاب دار الاعتماد الى السعدون في 23 مارس 1926 . رقم بي او /112 .
م. و. ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية ، رقم 2/6/5 (ورقة 54) .

(4) عن كتاب هنري دوبس الى السعدون في 1926/5/31 ، رقم بي. او 124
م. و. ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية ، رقم 2/6/5 (ورقة 67).

اعطائها هذا الطريق هي عبارة عن بضعة أميال مربعة فقط (١) .

وقعت المعاهدة العراقية البريطانية التركية في مدينة انقرة في اليوم الخامس من حزيران ١٩٢٦ وقد رجع نوري سعيد ، الذي وقع المعاهدة نيابة عن الملك فيصل ، على جناح السرعة الى بغداد حاملا معه المعاهدة الجديدة (٢) ، وصل نوري السعيد الى بغداد في ١٢/حزيران/ ١٩٢٦ (٣) ، وكان السعدون قد تلقى خبرا ، قبل وصول نوري السعيد بيوم واحد ، بان المجلس الوطني التركي في انقرة قد ابرم المعاهدة في ٧/حزيران/ ١٩٢٦ (٤) ، ولذلك ما ان وصل نوري السعيد حتى عقد مجلس الوزراء اجتماعا بنفس اليوم (١٢/حزيران/١٩٢٦) فتليت المعاهدة وقرر المجلس الموافقة عليها ورفعها الى مجلس الامه (٥) . كان أهم ما جاء في تلك المعاهدة ، بالنسبة للحكومة العراقية ، هو اعتراف تركيا بخط بروكسل كحدود فاصلة بين الدولتين رغم ان المادة الاولى من المعاهدة ادخلت تعديلا على ذلك الخط بجعله يمر من جنوب (أشوتا والامون) ، كذلك رحبت الحكومة العراقية بالمادة الحادية عشرة من الباب الثاني من المعاهدة والتي تنص على تشكيل لجنة حدود تركية عراقية دائمة غايتها المحافظة على روابط حسن الجوار بما تقوم به من مفاوضات ودية تتعلق بالحوادث التي تقع على الحدود (٦) . رفع السعدون لائحة المعاهدة الى رئيس مجلس النواب في ١٢/حزيران/١٩٢٦ مرفقة بكتاب يوضح فيه وجهة نظر حكومته في المعاهدة ، وأخبر رئيس مجلس النواب بان الحكومة العراقية تعتبر عقد هذه المعاهدة صفقة رابحة ، وان ابرامها في مصلحة البلاد ومنفعتها لان العراق قد حصل منها على فوائد جزيلة منها اعتراف تركيا بالعراق كدولة مستقلة وتأمين استقرار الاحوال في المنطقة الشمالية وذلك بتأليف لجنة الحدود الدائمة (٧) . أراد السعدون أن يصادق مجلس النواب على المعاهدة بصورة مستعجلة ، فاخبر المجلس بان مصلحة البلاد تتطلب الاسراع في ابرام المعاهدة

---

(١) عن كتاب رئيس الوزراء (السعدون) الى رئيس مجلس النواب ، مؤرخ في ١٢حزيران ١٩٢٦ . مجلة لغة العرب ج١ ، السنة الرابعة ، تموز ١٩٢٦ ، ص ٣٦ .

(٢) التقرير المرفوع من حكومة بريطانيا الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، المتعلق باحوال الادارة في العراق لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، ترجمة : ادارة جريدة العالم العربي في ١٩٢٨ ، ص [illegible]

(٣) تذهب بيل خطأ الى ان وصول نوري السعيد كان في ١٣ حزيران ٢٦

Bell, The Letters of Gertrude Bell, P. 453.

(٤) عن كتاب سترجس (سكرتير المعتمد) الى السعدون في ١١ حزيران ١٩٢٦ مرقم س/ او ٣٥ م. و، ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية ، رقم ٢/٦/٥ ، (ورقة ٩١)

(٥) م. و، ملفات البلاط ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٥ ، جلسة ١٢ حزيران ١٩٢٦ (ورقة ٤٢) .

(٦) التقرير المرفوع من حكومة بريطانيا الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، المتعلق باحوال الادارة في العراق لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، ترجمة : ادارة جريدة العالم العربي ، ص ٢٢ .

(٧) عن كتاب السعدون الى رئيس مجلس النواب بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٢٦، مجلة لغة العرب ج١ ، سنة ٤، تموز ١٩٢٦ ، ص ٣٦ .

... مجلس النواب التركي قد ابرم المعاهدة بصورة مستعجلة في اليوم السابع من حزيران ١٩٢٦ وعلما ان وزير الخارجية البريطانية قد حصل في ٨/حزيران/١٩٢٦ على موافقة مجلس عصبة الامم على التعديل الذي طرا على خط بروكسل (١) •
وعرضت المعاهدة على مجلس النواب في جلسة ١٤ حزيران/١٩٢٦ فوافق عليها المجلس بالاجماع ، وبعد ساعات وافق عليها مجلس الاعيان (٢) ثم وقعها الملك فيصل ، وفي ١٨ تموز/١٩٢٦ تبودلت نسخ المعاهدة مع الحكومة التركية واصبحت المعاهدة نافذة المفعول منذ التاريخ الاخير •

كانت المعاهدة العراقية البريطانية التركية تعني بالنسبة للسعدون ان العراق احتفظ نهائيا بولاية الموصل ، كما كانت تعني ان الخطر الذي يتوقعه العراق من الجانب التركي قد زال وحلت محله علامات جديدة ستؤدي الى صلات ودية مع تركيا ، لذلك اراد ان يجعل من ابرام تلك المعاهدة ذكرى تاريخية فكتب الى مجلس الوزراء في ١٧/حزيران/١٩٢٦ ـ باعتباره وكيلا لوزارة الداخلية (٣) ـ انه يرى من المناسب ان يصدر عفوا عاما بحق بعض المسجونين في العراق ليكون ذلك احسن ذكرى لهذه المعاهدة التاريخية المهمة (٤) ، ولما كان مجلس الامة قد اعرب عن مثل هذه الرغبة قبل انفضاضه في ١٤/حزيران/١٩٢٦ • فقد قرر مجلس الوزراء في ٢٢/حزيران/١٩٢٦ اصدار عفو عام بحق بعض المسجونين بمناسبة تصديق المعاهدة (٥) • كذلك قرر مجلس الوزراء بان الظروف التي تمنع جريدة الاستقلال عن الصدور قد انتفت الان ، وان وضعية البلاد السياسية قد تبدلت جانب ، وعليه يمكن لتلك الجريدة أن تزاول عملها من جديد (٦) • من ناحية اخرى

---

(١) ن• م•
كان تصديق المعاهدة العراقية البريطانية التركية خاتمة اعمال دورة البرلمان العراقي ففي نفس اليوم اصدر الملك فيصل امره بفض جلسات البرلمان ، عن التقرير المرفوع من حكومة بريطانية الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، المتعلق باحوال الادارة في العراق لسنة ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ ترجمة: ادارة جريدة العالم العربي ، ص ٥ •

(٢) حدث خلاف بين رئيس مجلس النواب (رشيد عالي الكيلاني) وبين وزير المالية (صبيح نشأت) في ١٩٢٦/٥/٨ ادى الى استقالة الكيلاني من منصبه ، فانتخب وزير الداخلية (حكمت سليمان) رئيسا لمجلس النواب ، فاستقال من منصبه كوزير للداخلية في ١٩٢٦/٥/٣٠ وتولى عبد المحسن السعدون (رئيس الوزراء) منصب وزارة الداخلية بالوكالة ، وقد استمر السعدون كوكيل لوزارة الداخلية حتى صدور الارادة الملكية في ١٧ حزيران ١٩٢٦ ، بتعيين عبد العزيز القصاب وزيرا للداخلية •
راجع : الحسني ، الاصول الرسمية •، ص ٤٧ ـ ٤٨ •

(٣) عن كتاب عبد المحسن السعدون (وكيل وزارة الداخلية) الى سكرتير مجلس الوزرا بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٢٦ برقم ٨٢٤٧ •

(٤) م• و• ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٦/ (ورقة ٨٣)•

(٥) م• و• ملفات البلاط ، ملفات مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/ ، جلسة ١٩٢٦/٦/٢٢ (ورقة ٧٩) •

(٦) م•و ، ملف البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٥ (ورقة /٨٤) •

اراد السعدون ان يحمل من مناسبة عقد المعاهدة العراقية البريطانية التركية منطقة حددا في علاقات العراق السياسية ببريطانيا ، فتثبيت الحدود مع تركيا نهائيا يعني ، في نظر السعدون ، ان العراق سوف لا يضطر ثانية الى الاستجابة للسياسة البريطانية تحت ضغط التهديد بفقدان ولاية الموصل ، وانه لم تعد هناك ما يدفع العراق الى التراجع عن مطالبته بتعديل الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة البريطانية العراقيــة .

مواقف اخرى للسعدون في ظل تطورات قضية الموصل :

١ ـ السياسة الاقتصادية حين بدات الوزارة السعدونية الثانية اعمالها لم تكن الضائقة المالية قد وجدت لها حلا من لــدن وزارة ياسين الهاشمــي التي سبقتها ، نتيجة لظروف التجارة السيئة وانخفاض الواردات (١) . فقد ادى الارتباك المالي الذي ظلت تعاني منه الوزارة الهاشمية ، الى مجيء لجنــه مالية اوفدتها الحكومة البريطانية في آذار ١٩٢٥ لفحص المركز المالي لحكومة العــراق بغية الارشاد الى وسائل تحسينه وبغية تمكين العراق من القيام بتعهداته تجاه الحكومة البريطانية وخاصة فيما يتعلق بدفع حصته من الدين العثماني (٢) . فعندما تولت الوزارة السعدونية الثانية مهامها في ٢٦/حزيران/١٩٢٥ كان عليها أن تواجه مهمة تطبيق توصيات اللجنة المالية (لجنة يونك) (٣) التي رفعــت تقريرها في ٢٥/نيسان/١٩٢٥ ، كما كان عليها ان لا تهمل موضوع الدين العثماني خاصة بعد أن انعقدت لجنة في باريس طبقا لاحكام المادة التاسعة والاربعين من معاهدة لوزان للنظر في طرق توزيع الدين العثماني ، وقررت أن يدفــع العراق (٦,٧٧٢,١٤٢) ليرة تركية على شكل اقساط سنوية لمدة (٢٠) سنة الى مجلس الدين العثماني الذي قررت اللجنة تاليفه لجمع الاقساط السنوية (٤) وتوزيعها على حملة اسهم الدين العثماني .

لم تختلف توصيات (لجنة يونك) كثيرا عن توصيات الحكومة البريطانية التي شهدها السعدون في وزارته الاولى (٥) ، فقد ركزت اللجنة على تخفيض

(١) راجع فيما يتعلق بتدهور الاوضاع الاقتصادية خلال فترة وزارة الهاشمي الاولى : التقرير البريطاني المرفوع من قبل الحكومة البريطانية الى عصبة الامم في سنة ٥٦ ـ ٥٨ .
Longrigg, Iraq - 1900 - 1950 - P. 163.

(٢) فرضت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى مبالغ جسيمة على تركيا كتعويض لخسائرها خلال الحرب ، ثم تقرر في معاهدة لوزان ان تشارك المناطق المنسلخة عن الدولــة العثمانيــة ، تركية في تسديد تلك المبالغ الى الدول المنتصرة وقد الزم العراق بتأدية حصته من تلك الدين خاصة بعد ان تقرر في الاتفاقية المالية الملحقة بالمعاهدة الانكليزية العراقية لعام ١٩٢٢ بان يدفع حين الاستحقاق جميع تأديات الدين العثماني التي سيتقرر تحميلها للعراق .
عن كتاب وزير المالية الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ٣/١/٣٦ مرقم / ٥٠٨
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزارة رقم ١/٢/٠ (ورقة/٩١)

(٣) سنطلق على اللجنة المالية ، من الآن فصاعدا ، اسم اللجنة E. Hilton Young

(٤) التقرير المرفوع من قبل حكومة بريطانيا الى العصبة في ١٩٢٧ ، ص ١٠٤ .

(٥) راجع / ص ١٦٠ .

رواتب وتنقيح الملاكات وفرض ضرائب جديدة ، كضريبة التمتع وضريبة الارباح على الاشمال والمهن الحرة ، وضرورة فرض ضرائب عالية على البضائع المستوردة (١) ، وقد حاولت الوزارة السعدونية في بادىء الامر ان لا تأخذ بمعظم توصيات اللجنة ، فقد امتنعت عن فرض ضرائب جديدة على ارباب المهن والصنائع ورفضت زيادة الرسوم الكمركية وخاصة على الامتعة والشاي والدبس والتبغ ، اذ رأت ان من شأن هذه الرسوم ان تزيد في العامة والضيق المالي اللذين كانا مستولين على الطبقات الفقيرة من الناس ، وتمكنت في منتصف آب/١٩٢٥ من توزيع ميزانية الدولة المالية من دون تخفيض الرواتب ومن دون وضع رسوم جديدة (٢) ، الا انها لم تستطع الاستمرار في تلك السياسة بسبب تأكيدات السلطة البريطانية على ضرورة الاخذ بتوصيات (لجنة يونك) وتخصيص مبالغ في الميزانية لدفع اقساط الدين العثماني ، ففي ١٠/تموز/١٩٢٥ طلب المعتمد السامي الى السعدون ان يعدل بزيادة بعض الرسوم الكمركية لغرض الحصول على (٣٦٠٠ ٠٠٠) روبية تضاف الى دخل الحكومة السنوي لتساعد في دفع حصة العراق من الدين العثماني عملا بتوصيات لجنة يونك (٣) ، ولما كانت المادة (٩١) من القانون الاساسي لا تسمح بفرض ضرائب الا بموجب قانون يصادق عليه الملك بعد موافقة البرلمان ، فقد أكد المعتمد السامي الى السعدون ضرورة تعديل تلك المادة (٤)، الا ان السعدون رفض اجراء اي تعديل على المادة (٩١) ، بعد ان تفاوض مع مستشاري وزارتي العدلية والمالية واجتمع برملائه الوزراء في جلسة خاصة مكتفيا ببيان استعداده لوضع لائحة قانونية لزيادة بعض الرسوم الكمركية (٥) ٠

قدرت الوزارة السعدونية الثانية بان عليها ان تدفع ، كأقساط لمجلس الدين العثماني ما قيمته (١٣٨٤٦٢) ليرة انكليزية للسنة ١٩٢٤ و (٣٦٦٦٦٠) ليرة انكليزية للسنة ١٩٢٥ و (٣٣٠٣٥٤) ليرة انكليزية للسنة ١٩٢٦ ، وقد توقعت ، نتيجة لتأكيدات المندوب السامي على ضرورة تخصيص مبالغ في الميزانية لتسديد الدين العثماني ، ان يفاتحها مجلس الدين العثماني في القريب العاجل في أمر تسوية ذلك الدين لذلك قررت وضع مبلغ قدره (٠٠٠ ٠٠٠ ٢) روبية

---

(١) عن كتاب وزير المالية الى سكرتير المعتمد آذار /١٩٢٦ ٠
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٠/٢/٣ (ورقة/٢١٠) ٠

(٢) عن رسالة بعث بها السعدون الى الملك فيصل — في لندن — في ١٣/آب/١٩٢٥ ٠
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ، رقم لك ، (ورقة /٣) ٠
كذلك ، التقرير البريطاني المرفوع الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، ص ١٠ ٠

(٣) م٠و ، ملف ج /٨ ، لسنة ١٩٣٥ ، الملف المفتوح ١٠/٧/١٩٢٥ او المغلق في ١٩٢٥/٨/٢٢ (ورقة/١)٠

(٤) ن٠م

(٥) عن كتاب السعدون الى المعتمد السامي ، بدون رقم ، بدون تاريخ ٠
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف ج/٨ ، لسنة ١٩٢٥ ، الملف المفتوح في ١٠/٧/١٩٢٥ والمغلق في ١٩٢٥/٨/٢٢ (ورقة / ٥) ٠

(٥٠ الف ليرة انكليزية) في الميزانية المالية لذلك الـعرض (١) ٠ أن تخصيص مبلغ (٢٠٠٠٠٠٠) روبية أوجد تخلخلا في الميزانية المالية فاضطرت الوزارة الى الاخذ ببعض توصيات لجنة يونك ، فبدات اولا بزيادة الرسوم الكمركية على المشروبات الافرنجية ، وعلى السجائر التي تصدر الى الخارج ٠ ولما كانت تلك التدابير لا توفر للخزينة الا ٣ لكوك (٢) ، فقد وجدت الوزارة نفسها مضطرة الى تخفيض رواتب الموظفين اعتبارا من اول شهر آذار/١٩٢٦ ، كما وافقت على فرض ضريبة التمتع وضريبة الارباح على الاشغال والمهن الحرة ، ولما شعرت بان تلك التدابير ستؤدي الى تضحيات كبيرتتحملها الناس ، اقترحت (٣) أن تساعد الحكومة البريطانية العراق في تخفيف الازمة المالية ، وذلك عن طريق ضمان قرض مالي للحكومة العراقية ٠

رفضت الحكومة البريطانية الاقتراح ، فرفع مجلس الوزراء العراقي مذكرة الى سكرتير المعتمد يبين فيها اسفه لعدم قبول الحكومة البريطانية لتوصياته (٤) في الوقت الذي توافق فيه على جميع توصيات اللجنة المالية ، وبدلا من أن تؤدي تلك المذكرة الى تعديل الموقف البريطاني نجد الحكومة البريطانية تظهر تصلبا ليس في موقفها من المقترحات العراقية حسب وانما في مطالبتها ببعض الديون السابقة واصرارها على رايها في تحديد المبالغ التي تطالب بها دونما اكتراث لسوء الوضع المالي في العراق ، ومثال ذلك مطالبتها بما تبقى من اثمان الخيل التي كانت قد اشترتها وزارة الدفاع من السلطات العسكرية البريطانية في العراق في سنة ١٩٢١ ، فقد طلبت السلطات البريطانية الى الوزارة السعدونية الثانية تسديد مبلغ (٢٩١٨٢٠ روبية) لقاء ذلك الدين ، فرد السعدون في ١٥/شباط/١٩٢٦ بأن مجلس وزرائه قد دقق هذه المسالة ووجد ان الثمن الذي تطلبه الحكومة البريطانية باهظ جدا بالنسبة الى الثمن الذي بيعت به تلك الخيول في ذلك الوقت ٠ أخبر السعدون سكرتير المعتمد (بورديلن) بان ثمن الخيل التي باعتها السلطات البريطانية ، بواسطة الدلال (المستر لاد) كان بمعدل (١٠٠) روبية للحيوان الواحد ، بينما ما تطلبه الحكومة البريطانية الان عن كل حيوان يبلغ

(١) عن كتاب وزير المالية الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ٣/١/١٩٢٦ رقم م/٥٠٨ ٠
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ١/٢/٠ (ورقة/٩١) ٠

(٢) عن كتاب وجيه السعدون الى الملك ـ في لندن ـ بتاريخ ٢٥/٨/٣٠ رقم / ٣٣٦٩ ٠
م٠ ، ملفات البلاط اوراق متفرقة ، رقم ك (رقة / ٥) ٠

(٣) عن كتاب وزير المالية الى سكرتير المعتمد في شباط / ١٩٢٦ (لايوجد في الكتاب ذكر يوم توجيه الكتاب)
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف ج/٢/ج (ورقة /٧) ٠

(٤) من مذكرة رفعها مجلس الوزراء ، بواسطة وزير المالية ، الى سكرتير المعتمد في اذار/١٩٢٦ (لايوجد ذكر اليوم)٠
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢/٢/٠ (ورقة / ٢١)٠

(٣٥٧) روبية ٠ كما واخبره بان مجلس الوزراء قد علم بان وزارة الدفاع كانت قد تسلمت الحقول المذكورة بدون ان يكون هناك اتفاق او شروط على البيع وعندما طولبت بدفع عشرة لكوك روبية رأت ان هذا المبلغ كثير فدفعت الى الحكومة البريطانية ستة لكوك وطلبت اليها قبول ذلك المبلغ كتسوية نهائية ٠ استند السعدون الى تلك البيانات فرفض الاعتراف بالطلب البريطاني ورجا ان تعدل الحكومة البريطانية النظر من طلبها وتقبل الستة لكوك المدفوعة سابقا كتسوية نهائية لكل ما تطلبه لقاء اسس (١) ٠ لم توافق دار الاعتماد على طلب السعدون وكل ما استطاعت أن توصي به في ١٩٢٦/٢/٢٤ هو ان تدفع الحكومة العراقية المبلغ الذي تطالب به الحكومة البريطانية (٢) ٠ ولما كانت ظروف العراق حرجة بسبب قضية الموصل وضرورة المحافظة على المساندة البريطانية فيها ، لذلك كانت النتيجة ان قرر مجلس الوزراء في ١٩٢٦/٣/١٣ اعترافه بانها مدينة الى حكومة بريطانيا بمبلغ قدره (٨٢٠ ٢٩١ روبية) كمبلغ متبقي من أثمان الحقل التي اشترتها وزارة الدفاع ، وانها مستعدة لتادية هذا الدين قبل ٣٠/حزيران/١٩٢٦ (٣) ٠

في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة البريطانية على استحصال ديونها فانها حاولت أن لا تدع للحكومة العراقية مجالا للرجوع الى المبالغ التي خصصتها بالاصل لتسديد الدين العثماني ٠ وذلك عن طريق وضع تلك المبالغ تحت اشرافها المباشر فقد طلبت الى الحكومة العراقية أن تضع مبلغ العشرين لك روبية التي خصصتها لتسديد الدين العثماني ، لدى المندوب السامي لغرض ايجاد صندوق لتادية التعهدات المنصوصة عليها في المعاهدة فيما يخص الدين العثماني ٠ وقد بررت طلبها بان وضع ذلك المبلغ لدى المندوب السامي سيحسن سمعة العراق المالية في أسواق العالم المالية تحسنا كبيرا فيصبح في مقدور العراق استدانة الاموال للقيام بمشروعات تعود بالفائدة العامة ، هذا بالاضافة الى أن مجلس الديون عندما يشعر بان للعراق قدرة على تسديد ديونه فانه سيفتح باب المفاوضات معه بشروط أسهل خاصة وانه لم يظهر اي تقدم في المفاوضات ما بين مجلس الديون وتركيا ٠

لم تكتف السلطات البريطانية بمبلغ العشرين لك روبية وانما طلبت الى مجلس الوزراء ان يحصل على موافقة مجلس الامة على فتح اعتماد اضافي بمقدار ستة لكوك روبية لكي يصبح المبلغ المخصص لتسديد الدين العثماني ٢٦ لكا (٢٠٠ الف ليرة انكليزية) وعلى تخصيص ٢٦ لك روبية أخرى في ميزانية السنة

(١) عن كتاب السعدون الى سكرتير المعتمد (بورد يلن) بتاريخ ١٥/شباط/١٩٢٦ (بدون رقم) م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ (ورقة /٢٣) ٠

(٢) عن كتاب دار الاعتماد الى السعدون في ١٩٢٦/٢/٢٤ مرقم بي ١٠و/٤١ م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٠ (ورقة/٢٤) ٠

(٣) عن جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٢٦/٣/١٣ ٠
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ (ورقة /٢٥) ٠

القادمة ، ولكي تحمل السلطات البريطانية مجلس الوزراء على الاخذ بتلك الاقتراحات اكدت بان تطبيق العراق لتلك الاقتراحات سيكسبه ثقة عصبة الامم التي أصدرت قرارها المتعلق بحدود الموصل في صالح العراق (١) . ابدت وزارة المالية العراقية موافقتها على الاقتراح باعتباره الطريقة الوحيدة التي ستتمكن الحكومة العراقية بواسطتها من مواجهة مجلس الديون (٢) الـــذي توقعت أن يفاتحها بمسألة الديون في القريب العاجل ، وفي جلسة ١/٢٥ ١٩٢٦ وافق مجلس الوزراء على توديع العشرين لك روبية ، وهو الاعتماد الموضوع في ميزانية ١٩٢٥ لدى المندوب السامي (٣) ، والحقيقة أن السلطات البريطانية لم تهدف من وراء وضع يدها على المبالغ المخصصة لتسديد الدين العثماني ، الـى تحسين سمعة العراق المالية كما ادعت ، وانما ارادت أن تبعد تلك المبالغ عن يد الحكـومة العراقية التي قد تضطر الى استهلاكها ، والدليل على ذلك ان الحكومة البريطانية اقترحت على الحكومة العراقية ان يكون جوابها على كتاب (ادم بلوك ــ رئيس مجلس الديون العثماني) ، الذي طالب فيه بأن تقدم العراق تعهداتـــه المتعلقة بالديون العثمانية بلا تأخير (٤) . كالاتي « ان حكومة العراق لم تكن لحد الان في مركز مالي يمكنها من تأدية مبلغ ما على حساب الدين المذكور انما في وسعها أن تجتمع بممثلي الديون العثماني وبحاملي أسهم القروض وتوضح لهم موقفها المالي باسهاب وذلك ابتغاء النظر في الوسائل التي يمكن اتخاذها لتلبية رغبـات المجلس وحاملي الاسهم » (٥) . وقد رأت الوزارة السعدونية أن ارسال جـواب

---

(١) عن صورة مذكرة اعدها المستشار المالي (فرنن) حول موضوع الديون العثمانية . وقد ارسلت الى سكرتير مجلس الوزراء في طي كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٢٦/١/٣ والمرقم /٥٠٨ .
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١/٢/٠ (ورقة /٩٢ و ٤٣ و ١٤) .

(٢) عن كتاب وزير المالية الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٢٦/١/٣ مرقم م/٥٠٨ .
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ٣/٢/٠ (ورقة /٩٤) .

(٣) م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ، جلسة ١٩٢٦/١/٢٥ (ورقة / ١٠٧)

(٤) كتب السير آدم بلوك الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٩٢٦/٣/١ :عملا بمعاهدة لوزان فان مجلسنا (مجلس الديون العثمانية) بلغ فخامتكم في كتابه المؤرخ ١٩٢٥/٤/٣٠ عن حصـــة العراق وشرقي الاردن السنوية من الديون العثمانية . ويأسف المجلس على ان يقول بان حكومتي العراق وشرقي الاردن لم تدفعا للان ــ خلافا للورد في المواد ٤٧ و ٤٨ من معاهدة لوزان ــ الاقساط المستحقة ولم تعطا التعهدات اللازمة لمجلس الديون .. لذلك نرجو من حكومة صاحب الجلالـــة البريطانية ان تطلب من الحكومتين المذكورتين بان يقوما بتعهد اتهما بلا تأخير .
كتاب ادم بلوك الى وزير الخارجية البريطانية المؤرخ ١٩٢٦/٣/١ مرقم ٣٢
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ٤/٢/٠ (ورقة /١٦) .

(٥) عن كتاب سكرتير المعتمد الى وزارة المالية بتاريخ ١٩٢٦/٣/١٧ مرقم ٣٠٩ .
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٤/٢/٠ (ورقة /١٥) .

بتلك الصورة سوف يسيء الى سمعة العراق المالية مقررت ان تجيب مجلس الديون بانها لم تقم للان بتأدية المبالغ المستحقة لمجلس الديون العثماني لانه لم يتم الاتفاق الى الان على نوع العملة التي ستتم تسديد الديون بواسطتها وانها مستعدة لان تجتمع بممثلي مجلس الديون وحاملي الاسهم لغرض المفاوضة معهم في مسألــة اذا كان التوصل الى تسوية نهائية على قاعدة ان حكومة العراق ستدفـع حصة بحيث لا تزيد على ما تعهدت به في المعاهدة ولا على موارد ثروتها (١) ، لقد كان جواب الحكومة العراقية اكثر ملاءمة لظروف العراق المالية لانه اجل موضوع دفع اقساط الدين العثماني لعدم توصل مجلس الديون الى اتفاق مـع تركيا حـول نوع العملة التي ستدفع بها الدين ، فكل ما قامت به الوزارة السعدونية بعد ذلك انها قررت في ١٩٢٦/٦/٢٢ (٢) ارسال وزير الماليـــــه ومستشاره الــى لنـدن ليتداولا بصورة خصوصية مع وكلاء اصحاب الاسهم ويطلعا على نتائج المباحثات التي كانت سارية بينهم وبين تركيا فيما يتعلق بنوع العملة التي سيدفع بـها الديـن .

لم تقتصر مهمة السعدون في وزارته الثانية على مواجهة الازمة الاقتصادية التي كانت مستحكمة في البلاد بل كان عليه ان يتبنى موقفا من المواضيع التي وجدت الوزارة بانهاستؤدي الى تفاقم سوء الوضع الاقتصادي في العراق أو الى هضم حقوق العراق الاقتصادية ، وكان من أهم تلك المواضيع :

١ ـ امتيـاز اصفـر :

يرجع تاريخ امتياز اصفر الى سنة ١٩٢٣ حين تقدم الدكتور نجيب اصفر وحمدي الباجة جي وثابت عبد النور الى الوزارة السعدونية الاولى في ١٩٢٣/٥/١٣ طالبين منحهم امتيازا للقيام باعمال ري زراعية واسعة (٣) في منطقـــة المزوحة تعتمد على تحويل بحيرة الحبانية الى خزان لمياه نهر الفرات وانشاء سدة على ذلك النهر وجدول يتفرع من صفته اليسرى بالاضافة الى سداد وقنوات صغيرة عديدة (٤) ، وقد درست الوزارة السعدونية الاولى في حينها المشروع فوجدت بانــه

---

(١) عن كتاب وزير المالية الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٣٦/٣/٢٣ برقم م/٦٢٨
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٤/٢/٠ (ورقة /١٤)
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الـوزراء ، رقـم ٤/٢/٠ ، جلسـة ١٩٣٦/٤/٣ (ورقة/٣) .

(٢) م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٠ ، جلسـة ١٩٣٦/٦/٢٢ (ورقة /٣٨) .

(٣) عن كتاب وزير المواصلات والاشغال الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/ايلول/١٩٢٣ مرقم ك و ٥٥٥٦/١٠/٣٦ .
م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٩/٢/٠ (ورقة/١١٦) .

(٤) عن تقرير اللجنة التي شكلتها الحكومة العراقية لفحص امتياز اصفر م٠و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ٩/٢/٠ (ورقة / ٣٣)

تحتوي على الكثير من الفوائد الاقتصادية للعراق (١) ، ولكنها مع هذا قررت في ٢٦/أيلول/١٩٢٣ بأن لاتسمح الامتياز للدكتور أصفر دون اجراء تعديلات واضافات مهمة على اقتراحاته كأن يكون المشروع تحت مراقبة الحكومة التي تحدد مدة الامتياز كما تحدد مساحة الاراضي التي تعطى لاصحاب الامتياز وما يمكن أن يستغل منها في الزراعة ، بالاضافة الى حق الحكومة في فرض رسوم على الحاصلات الزراعية ، وتسليمها عند انتهاء فترة الامتياز وبدون تعويض ، جميع الاعمال الهندسية والاراضي والابنية (٢) . وبدأت مفاوضات الوزارة السعدونية الاولى مع المطالبين بالامتياز على ذلك الاساس الا ان استقالة الوزارة بعد فترة قصيرة حال دون ادخال تلك التعديلات .

قدر للسعدون في وزارته الثانية أن يشهد مرحلة تنفيذ امتياز أصفر بعد أن أقرته الوزارة العسكرية الاولى في ١٠/تموز/١٩٢٤ دونما اجراء تعديلات جوهرية فيه ، وقد وجد السعدون في الوزارة السعدونية الثانية ان تنفيذ شروط الامتياز على الصورة التي اقرتها الوزارة العسكرية الاولى ستؤدي الى تضرر مصالح العراق (٣) في حين وجد ايضا بأنه ليس من السهل أن يقف امام عملية تنفيذ الامتياز لان الدكتور اصفر ورفقاءه كانوا قد أحالوا حق الامتياز في ١٦/حزيران ١٩٢٥ ، وبموافقة الوزارة الهاشمية الاولى ، الى شركتين انكليزيتين هما : شركة الري الشرقية وشركة زراعة القطن في دجلي (٤) اللتين أرسلتا مباشرة ، وفق

(١) وجدت الوزارة السعدونية الاولى بان التوسع في زراعة القطن والكتان المترتب على القيام بالمشروع سيساعد على ايجاد توازن في الصادرات والواردات في وقت تعجز فيه الحكومة العراقية عن القيام بمثل هذا المشروع ، كما وجدت بان الحكومة العراقيـة ستتخلص بذلك المشروع من الاضرار التي تلحقها فيضانات الفرات كنفقات الصيانة ونقص واردات الاعشار وترميم السدود وبان المشروع سيمكن الوزارة من القيام باعمال ري مابين سدة الهندية والناصرية تمكن الحكومة من القيام بزراعة اراضي اضافية تقدر بـ ٤٠ الف هكتار كما اعتقدت بان المشروع سيساعد على احياء الاراضي الخالية بين شط الحلة ونهر دجلة الى مايقرب منطقة الكوت فتتمكن الحكومة من اسكان اربعين الف نسمة تدربهم على احسن الاساليب الزراعية كما سيؤدي الى زيادة الدخل في وسائط النقل والبرق والبريد والكمارك .
عن كتاب رفعه وزير المواصلات والاشغال بتاريخ ١٩/ايلول/١٩٢٣ مرقم ك ٥/٣٦/١٠/٦٥٥١ ووافق عليه مجلس الوزراء في ٢٦/ايلول / ١٩٢٣ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ٠/٢/٣ (ورقة /١٣٦) .

(٢) عن قرار مجلس الوزراء في جلسة ٢٦/ايلول /١٩٢٣ والـذي تضمن موافقة المجلس على اقتراحات اللجنة التي شكلتها الوزارة لدرس اقتراحات الدكتور اصفر .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٠/٢/٣ (ورقة /١٣٦) .

(٣) عن توصيات مستشار وزارة المالية ومستشار وزارة الاشغال والمواصلات المتعلقة بامتياز اصفر .م.و ، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص /٣/٣ (ورقة /٧) .

(٤) عن مسودة اتفاقية امتياز اللطيفية .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر وامتياز اللطيفية ، رقم ص /٣/٣ (ورقة / ٢١) .

بحثم نقاط ترسبه من امتياز اصفر . خبراءها الى العراق . وخلال الشهرين من اعمال تشكيل الوزارة السعدونيه الثانية كان اولئك الخبراء منهمكين في عداد منهاج لاجراء اختبارات زراعية . وما ان انتهوا من وضع المنهاج حتى قدم الى بغداد في ٢٧/ايلول/١٩٢٥ بعض مدراء الشركتين (اللورد جلمورد والسير هركلاس سوس والسير توماس ورد والدكتور ميشر) كممثلين عن اصحاب الامتياز ، لفحص المنهاج شخصياً (١) واجراء الترتيبات النهائية مع الوزارة السعدونيـة بعرض مسنده .

رأى السعدون ان امتياز اصفر مليء بالعيوب والنواقص وليس في امكان وزارته الموافقة على منوله (٢) . ولذلك ما ان بدأت مفاوضات وزارته مع ممثلـي اصحاب الامتياز حتى ظهر الخلاف واضحا ، فقد رفضت الوزارة السعدونية طلبهم القائم على أساس ان تعطي الحكومه العراقية قطعة واحدة من الارض تبلغ مساحتها (٣٦) ألف ايكر من الاراضي التي تروى بجدول (مهروت) (٣) ، وان تزودهـم بـ ١٠٠ متم٣ من الماء في الثانيه في السنه الاولى و (٢٠٠) متم٣في السنه الثانية و (٣٠٠) متم٣ في الثانية في السنة الثالثة ، وبالرغم من تدخل المندوب السامي لصالح أصحاب الامتياز وحثه السعدون على قبول طلبهم (٤) ، الا أن السعدون أكد بعد عقد عدة جلسات لمجلس وزرائه حضرها مستشارو الوزارات ذات الاختصاص ، بانه لا توجد صراحة في الامتياز تجبر الحكومة العراقية على اعطاء ذلك المقدار من الاراضي في منطقة واحدة ، وكان رأى السعدون انه لوتمكنت الحكومة العراقية من الاستجابة لطلب ممثلي اصحاب الامتياز ووافقت على اعطاء الارض المطلوبة فسوف لا يكون في الامكان تجهيز كميات المياه اللازمة بصورة دائمة لان كميات المياه القليلة في نهر ديالى خلال سنة ١٩٢٥ قد تتكرر في السنوات المقبلة ،

---

(١) عن كتاب سري موجه من المندوب السامي الى السعدون بتاريخ٢/ت١/١٩٢٥ مرقم بي ١٠و/٣٦٣ .

م٠و ، ملفات البلاط ، ملف شركة اصفر او امتياز اللطيفية ، رقمهص/ص/٣/٢ (ورقة/١٣٧) .

(٢) عن رسالة بعث بها السعدون الى الملك في ٣٠/ايلول/١٩٢٥ م٠و ، ملفات البلاط ، ملـف اوراق متفرقة ، رقم ك (ورقة /٩) .

(٣) حين حصلت شركة زراعة القطن في ديالى على حقوق امتياز اصفر كان من جملة التعهدات التي حصلت عليها من قبل وزارة المالية في وزارة الهاشمي الاولى هوتعهد الحصول على (٣٦) الف ايكر من الاراضي في قطعة واحدة في اية منطقة تختارها ، فاختارت الشركـة الاراضي التي تروى بجدول مهروت في ديالى .

راجع : رسالة بعث بها السعدون الى الملك في لندن بتاريخ ١٤/ت١/٩٢٥ م٠و ، ملفات البلاط ملف ج/٢/ج (ورقة / ٣٧) .

(٤) عن كتاب سري موجه من المندوب السامي الى السعدون بتاريـخ ٢/ت١/١٩٢٥ مرقم بي ١٠و/٣٦٣ .

م٠و ، ملفات البلاط ، ملف شركة اصفر وامتياز اللطيفية ، رقم ص/٣/٢ (ورقة/١٣٧) .

كذلك بين السعدون بان الحكومة ملزمة بتوفير المياه للمزارعين والملاحين من اصحاب الاراضي (أراضي الطابو) (١) ، ولكن من جهة اخرى كان السعدون يشعر بضعف موقف وزارته تجاه حجج أصحاب الامتياز ، وقد ترجم السعدون ذلك الشعور في رسالة بعث بها الى الملك في لندن بتاريخ ١٤/١٠/١٩٢٥ حيث قال (٢)، « في اثناء المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع (أي امتياز اصفر) ظهر بان وزارة المالية (في فترة وزارة الهاشمي الاولى) قد ارتكبت خطأ اوقعتنا بسببه بورطة خطيرة وذلك انها صدقت على سند التعهد المتعلق بتحويل حقوق أصحاب الامتياز الى شركة زراعة القطن في ديالي مع ان فيه عبارة تخالف احكام الامتياز وهي اعطاء ٣٦ الف ايكر من الاراضي في قطعة واحدة بدون أن تعلم ذلك ، فاصبح هذا ممسكا بيد ممثلي أصحاب الامتياز يطالبون الحكومة بانفاذه » • لقد صاحب شعور الوزارة بضعف موقفها تهديدات المندوب السامي وتحذيراته ، فقد اتهم المندوب السامي السعدون في ٢/١٠/١٩٢٥ بان وزارته تحاول الاستفادة من رخاوة بعض العبارات في الامتياز وتفسرها بالمعنى الذي لم يكن مقصودا عند تنظيمها ، وحذر بان محاولة الوزارة المراقبة الغاء الامتياز أو حصر احكامه في دائرة ضيقة ، ستؤدي الى نكبة العراق من جراء تضرر شهرته المالية وعدم تمكنه في المستقبل من الحصول على رأسمال لترقية بلاده ، كما وانذر المندوب السامي السعدون بان مثل امتياز عراقي مهم فيه الكثير من رؤوس الاموال البريطانية بصورة مجانية في الوقت الذي يسعى فيه قسم كبير في الراي العام البريطاني لاقناع الحكومة البريطانية بعدم استمرارها على مساعدة العراق ، يمكن أن يجعل مستقبل دولة العراق في خطر (٣) • وقد اقتنع الديوان الملكي بوجهة نظر المندوب السامي فبعث من جانبه الى مجلس الوزراء كتابا وضح فيه خطورة (٤) المسؤولية التي تترتب على اخفاق مشروع الامضاء في تلك الظروف •

تصرف السعدون بذكاء ، فتحرك وسط تلك التاثيرات وفي حدود طلب أصحاب الامتياز نفسه ، فقررت وزارته في جلسة خاصة عقدتها في ٥/١٠/١٩٢٥ موافقتها على أن تضع تحت تصرف شركة زراعة القطن فيديالي على الفور منطقة مساحتها ٣٦ الف ايكر من الاراضي الاميرية غير المفوضة بالطابو على ضمنتي جدول مهروت

---

(١) عن رسالة بعث بها السعدون بتاريخ ١٤/ت١/١٩٢٥ الى الملك في لندن م• و• ملفات البلاط ملف ع / ع (ورقة /٣٧) •

(٢) ن•م .

(٣) عن كتاب سري وجهه المندوب السامي الى السعدون بتاريخ ٢/ت١/١٩٢٥ مرقم بي • او/ ٣٦٣ •
م.و، ملفات البلاط ، ملف شركة اصفر او امتياز اللطيفية ، رقم ص/٣/٣ (ورقة ١٣٧).

(٤) عن كتاب الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ٤/ت١/٢٥ م.و، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص/٣/٣ (ورقة ١٥٥) .

على شرط ان تعوض الشركة للحكومة عن حقوق الحصة العشرية او عن ايه حقوق اخرى تعود الى المزارعين او العشائر في هذه الاراضي ، كما وافقت ايضا على اعطاء المقدار المطلوب من المياه على شرط ان لا تكون الحكومة العراقية مسؤولة عما تحدث فيه في بعض من السنين التي تقل فيها المياه بصورة فوق العادة (١) . ولكن قبل ان يبلغ قرار المجلس الى ممثلي اصحاب الامتياز طلب الديوان الملكي الى السعدون ان يعاد النظر في القرار لاعتقاده بان الشروط الواردة فيه سوف لن تصادف قبولا من جانبهم (٢) ،كان السعدون مقتنعا بان مجلس الوزراء اتفق على اعطائه امتياز أصفر في نصوص المادة المتعلقة بالاراضي. أما المادة المتعلقة بالمياه فقد اقتنع السعدون بضرورة احداث بعض التحوير فيها لذلك قرر ان يطلب الى مجلس الوزراء تعديل المادة المتعلقة بالمياه فقط ، خاصة بعد أن ضمن موافقة المندوب السامي على القرار بعد اجراء ذلك التعديل ، فنص لمجلس الوزراء في ١٩٢٩/١٠/٦ بانه من الاسلم حل المادة المتعلقة بالمياه على الصورة التي وردت في جدول الاتفاقية (٣) ، ونجح السعدون ، بادخاله ذلك التعديل ، في كسب المندوب السامي الى جهة قرار الوزارة دونما ان ترفع العثرات عن طريق تنفيذ الامتياز لان أعم ما جاء في ذلك القرار ، بالنسبة لممثلي الشركات،هو عدم موافقة الوزارة على اعطائهم الاراضي وفق الشروط التي طرحوها ، لذلك أخبر السعدون بان ممثلي أصحاب الامتياز بلغوا بقرار مجلس الوزراء شفويا وأجابوا بانهم سيعتبرون القرار نقضا لاحكام الامتياز اذا بلغوا به بصورة رسمية ، ولكي يساعد المندوب السامي في حل المشكلة عقد اجتماعا في دار الاعتماد حضره وزير المالية العراقية ومستشارو الوزارات وبعض الموظفين البريطانيين الاختصاصيين في تلك الامور وقرروا بانه من المستحسن اضافة عبارة الى قرار مجلس الوزراء وهي تعهد الحكومة العراقية باعطاء ٣٠٠ قدم٣ من الماء بعد السنة التالية لمدة غير معينة (٤) . ولما نظر مجلس الوزراء في ذلك الاقتراح في جلسة ١٩٢٥/١٠/٧ قرر عدم التعهد بتخصيص المياه لمقدار غير محدودة مستندا الى احكام الامتياز التي لا توجد فيها صراحة تجبر الحكومة العراقية على تجهيز

---

(١) عن قرار جلسة مجلس الوزارة المخصوصة المنعقدة في ٥/ت١/١٩٢٥ م.و، ملفـــات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص/٣/٣ (ورقة ١٤٢) .

(٢) عن كتاب الديوان الملكي الى السعدون بتاريخ ٦/ت١/١٩٢٥ م.و، ملفات البلاط ، ملـف امتياز اصفر ، رقم ص/٣/٣ (ورقة ١٥٩) .

(٣) عن كتاب السعدون الى مجلس الوزراء في ٦/ت١/١٩٢٥ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص/٣/٣ (ورقة ١٤٣) .
كذلك رسالة السعدون الى الملك بتاريخ ١٤/ت١/١٩٢٥
م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/٢/ج (ورقة ٢٧) .

(٤) عن رسالة السعدون الى الملك في ١٤/ت١/١٩٢٥ م.و، ملفـــات البلاط ، ملف ج/٢/ج (ورقـــــة ٢٨) .

. ٣ تتم ٣ الاعمال التحريرية لمدة غير معينة (١) وقد اعتبر ممثلو اصحاب الامتياز
قرار الوزارة الاخير رفضا لطلبهم فغادروا العراق في اليوم التالي . اراد المندوب
السامي ان يستفيد من تأثير الديوان الملكي على موقف الوزارة مرة اخرى فابلغ
نائب الملك (الامير زيد) في اليوم التالي (١٩٢٥/١٠/٨) بانه رفع القضية كلها
الى الحكومة البريطانية وانه لا يزال يوجد وقت كاف لدى الحكومة العراقية لارسال
جوابها الى الشركة (٢) . فطلب الديوان الملكي الى السعدون بنفس اليوم ٨ ١٠
١٩٢٥ ان يعاد النظر في قرار مجلس الوزراء المتخذ في ١٩٢٥/١/٧ واعرب له مرة
اخرى عن خطورة المسؤولية المترتبة عن احباط المشروع (٣) . ضمن المندوب السامي
بأن تلك التأثيرات ستساعد على تغير موقف الوزارة الا ان الوزارة قررت في ١٠
١٩٢٥/١٠ أن تؤجل النظر في طلب ممثلي اصحاب الامتياز الى حين ورود آراء
الحكومة البريطانية ، فبعث المندوب السامي ، في اليوم التالي ، بكتاب سري الى
السعدون يبين له فيه عدم تجاوب الوزارة معه ورفضها لمشورته بالكلية ، وبانه من
المرجح أن يطالب ممثلو أصحاب الامتياز الذين غادروا العراق ، من غير الوصول الى
اتفاق ، بالتعويض عن الاضرار التي لحقت باعمالهم من جراء التأخير اذا لم يتسلموا
جوابا على طلبهم خلال العشرة ايام او الخمسة عشر يوما المقبلة ، واقترح على
السعدون تشكيل لجنة من وزير المالية والاشغال والمواصلات والعدلية لتفحص على
وجه السرعة المسائل العالقة بين الطرفين وتقدم المعلومات والاراء بشانها (٤) .
وجد السعدون ان استجابة الوزارة لرغبة المندوب السامي سوف لن تؤثر في موقف
الوزارة من احكام الامتياز فوافق على تأليف اللجنة (٥) التي اقترحها المندوب
السامي ، وكلف وزارة المالية باعداد جواب الى شركة زراعة القطن بديالى المحدودة
في حدود الفترة التي حددها المندوب السامي أيضا .

اظهرت الوزارة من خلال الجواب الذي قررت ، في ١٩٢٥/١٠/٢٤ ، ارساله
الى شركة زراعة القطن بديالي المحدودة بان ليس في نيتها تغيير موقفها من طلب

---

(١) من قرار مجلس الوزراء في ٧/ت١/١٩٢٥ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص /٢/ (ورقة ١٢٦) .

(٢) عن كتاب المندوب السامي الى نائب الملك بتاريخ ١٩٢٥/١٠/٨ ، مرقم ار.او/٩٠٠
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/٥ (ورقة ٢١)

(٣) من كتاب الديوان الملكي الى السعدون في ١٩٢٥/١٠/٨
م.و، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص/٢/٢ (ورقة ٢٤) .

(٤) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون بتاريخ ١٩٢٥/١٠/١١ مرقم بي.او/٢٧٢
م.و، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص/٢/٢ (ورقة ١٧٩) .

(٥) من رسالة السعدون الى الملك بتاريخ ١٤/ت١/١٩٢٥
م.و، ملفات البلاط ، ملف ع/٢/ع ، (ورقة ٢٨) .

على أصحاب الامتياز (١) ، وحاول الملك فيصل التدخل لتغيير موقفها فبعث
برقية من لندن الى نائبه (الامير زيد) في ٢٧/١٠/١٩٢٥ أحيلت بعد ذلك الى
السعدون ... تتضمن مقولة أصغر ضربة قاصمة على البلاد سمي الاتفاق (٢) .
ووجدت الوزارة من جانبها بأن المذاكرات مع أصحاب الامتياز ستدخل مرة أخرى
في طريق مسدود بسبب تمسك أصحاب الامتياز بشروطهم ، وكانت الوزارة تدرك
بأنها لا تستطيع حرمان أصحاب الامتياز من حقوقهم القانونية التي حصلوا عليها
بموجب الامتياز ، ولا تستطيع التخلص من مسؤولياتها المالية المنصوص عليها في
الامتياز وتطلب من الشركتين التنازل عن حقوقهما بلا تعويض . كما كانت تدرك
بأن ليس في مقدورها رفض الامتياز تماما لأن ذلك سيلحق ضررا بليغا بسمعة
العراق خاصة وان الشركتين صاحبتي الامتياز قد أنفقتا أموالا طائلة وبرهنتا
بصورة جدية على أنهما ترومان القيام بتعهداتهما ، فرأت ان أفضل طريقة للتخلص
من التعهدات والأعباء الثقيلة التي يتضمنها الامتياز ، بدون تكبد نفقات ، هي
التوصل الى اتفاقية جديدة تحل محل اتفاقية امتياز اصفر (٣) . وللوصول الى
ذلك ليدفع قررت الوزارة في ١٥/١١/١٩٢٥ ارسال كتاب الى اللورد جلمفورد
أحد مدراء الشركتين) ، عن لسان وزير المالية تعرب له فيه عن عدم تحبيذها
لشروط امتياز أصفر لانها مليئة بالنواقص والعيوب ولانها تعرض الطرفين الى
مجادلات ومنازعات لا طائل تحتها ، وتخبره برغبتها في التوصل الى اتفاقية جديدة
سبيل تنفيذها من قبل الطرفين ، مؤكدة بنفس الوقت بأنها لا زالت تضع نصب
عينيها غرضا واحدا هو استخدام مياه البلاد بصورة أفضل وتحسين زراعة القطن ،
ثم اكدت للورد جلمفورد بأنه اذا استطاع اقناع زملائه المدراء بالموافقة على اعادة
وضع اتفاقية جديدة فان الحكومة العراقية ستبذل جهدها من أجل التوصل الى
اتفاقية مرضية يمكن العمل وفقها بسهولة (٤) . حاول اللورد جلمفورد في بادئ
الامر أن يستغل موضوع الرسالة الخصوصية على أمل أن تحصل الشركتان على
موافقة الوزارة السعدونية على شروطها ، الا أن تصلب الوزارة على قراراتها
واللهجة الشديدة التي أظهرتها في أواخر عام ١٩٢٥ عندما قررت اجبار أصحاب

---

(١) عن كتاب وزير المالية المؤرخ ٢٤/١٠/١٩٢٥ المرقم م /٣٧٨ ، الذي قرر مجلس الوزراء الموافقة عليه بنفس اليوم ٢٤/١٠/١٩٢٥ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم م/١٠/٢ (ورقة ٨٠)

(٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص/٣/٢ (ورقة ١٩٣) .

(٣) عن توصيات اللجنة التي تألفت من وزارات المالية والاشغال والمواصلات والعدلية في تشرين الاول ١٩٢٥ للنظر في احكام امتياز اصفر
م.و ، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص/٣/٢ (ورقة ٧) .

(٤) عن قرار مجلس الوزراء في ١٥/١١/١٩٢٥ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم م /١٠/٢ (ورقة ٣٢) .

تمنح الشركتين بعض اعطاء الاراضي اذا لم توافق على شروطها (١) ، اعطا منه نتيجة لذلك الشركتين بانه ليس في الامكان التوصل الى اتفاق مع الحكومة العراقية في ضوء احكام الامتياز الذي بين ايديهم ، لذلك قرروا ابلاغ الحكومة العراقية بموافقتهم على ارسال احد اعضاء ادارة الشركتين لفتح باب المباحثات مرة اخرى مع الوزارة السعدونية على اساس ان تلغى احكام الامتياز السابقة مقابل ان تحصل (٢) الشركتان على حقوق اخرى معقولة يمكن معها حمل اصحاب اسهم الشركتين على التنازل عن الحقوق السابقة ، كما يمكن معها استرجاع ما تكبدته الشركتان من الخسائر .

ساعدت رغبة الوزارة السعدونية في التوصل الى اتفاقية جديدة ، وموافقة الشركتين على فتح باب المفاوضات على ذلك الاساس ، في نجاح المباحثات التي دارت خلال النصف الاول من عام ١٩٢٦ بين مندوب الشركتين (الكولونيل سنادلي) ومستشاري وزارتي المالية والاشغال والمواصلات ، اذ اتفق الجانبان على الغاء الاتفاقية السابقة واحلال اتفاقية جديدة تقوم على اساس اعطاء الشركتين قطعة أرض في منطقة نهر اللطيفية مساحتها ١٠ آلاف مشارة لقاء دفع الشركتين ما قدره ثلاث روبيات عن المشارة الواحدة الى الحكومة العراقية ، على ان تفوض تلك الاراضي الى الشركة تفويضا صريحا مؤبدا بسند طابو ، وان تقوم الشركة باعمار الارض المذكورة وزراعتها بالقطن بواسطة مياه تسحبها بالمضخات او تعمل على جريانها في نهر اللطيفية وان تدفع عليها الضرائب الاعتيادية التي تستوفيها الحكومة من أراضي الطابو ، وافقت الوزارة السعدونية على شروط الاتفاقية الجديدة ، التي أخذت تسمى (اتفاقية امتياز اللطيفية) في ١٩ حزيران/١٩٢٦ على اعتبار انها ستخلص الحكومة العراقية من شروط امتياز أصفر التي سببت وضعية خطرة مربكة لم يرض عليها الشعب ، وعلى اعتبار ان أهم ما في الاتفاقية الجديدة من فوائد هو منح الشركتين امتيازا واحدا بسيطا عوضا عن تعهدات مختلفة مبهمة (٣) ، ولذلك أسرعت في ٢٢ حزيران ١٩٢٦ بارسال وزير المالية ومستشاره الى لندن وأوصتهم بان يسعيا الى تسديد ما تم عليه مع (الكولونيل سنادلي) (٤) وقد مهدت المباحثات التي دارت في لندن بين وزير المالية العراقي ومستشاره من

---

(١) عن الكتاب الذي قرر مجلس الوزراء ارساله الى شركة زراعة القطن بدبالي المحدودة في ١٩٢٥/١١/٢٤ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم : ١/٢/١ (ورقة ١٢) .

(٢) عن رسالة اللورد جلمورد (احد مدراء الشركتين) الى مستشار وزارة المالية بتاريخ ١٩٢٥/١٢/٤ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم : ١/٢/١ (ورقة ٧) .

(٣) عن قرار مجلس الوزراء في ١٩ حزيران ١٩٢٦
م.و، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر وامتياز اللطيفية ، رقم ص/٢/٢ (ورقة ٤)

(٤) عن قرار مجلس الوزراء في ٢٢ حزيران ١٩٢٦ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم : ٦/٢/١ (ورقة ٧٨)

… المتحركتين من جهة أخرى ، الى وضع مسودة اتفاقية امتياز اللطيفية

بعد أن وافق وزير المالية العراقي على حصص الفئة التي ستدفع عن المائة ألف مسارة من ثلاث روبيات عن المسارة الواحدة الى روبيتين (١) ، وقد انتهت علاقة الوزارة السعدونية الثانية باتفاقية اللطيفية عند حد توقيع مسودتها ، اذ استقالت الوزارة من أن تظهر انتقادات الرأي العام لها ، وبغض النظر عن الانتقادات التي وجهت لاتفاقية امتياز اللطيفية بعد ذلك (٢) يمكن القول بأن الوزارة السعدونية الثانية قد نجحت في الغاء الاعباء الثقيلة التي فرضتها احكام امتياز اصفر . واذا كانت شروط امتياز اللطيفية التي وافقت عليها الوزارة السعدونية قد جاءت أيضاً ببعض الضيع العراقية فانما كان ذلك من قبيل (أهون الشرين) .

ب ـ الموقف من اتفاقية شركة النفط الانكليزية الفارسية :

شهدت الدولة العراقية في الفترة التي سبقت تشكيل الوزارة السعدونية الثانية محاولات شركتين أجنبيتين هما (شركة النفط التركية وشركة النفط الانكليزية الفارسية) لاستغلال موارد النفط في العراق استنادا الى حقوق قديمة حصلتا عليها قبل الحرب العالمية الاولى (٣) . وقبل أن تباشر الوزارة السعدونية الثانية أعمالها في ٢٦/حزيران/١٩٢٥ تمكنت الشركة الاولى من الحصول على امتياز استخراج النفط في ولايتي بغداد والموصل في ١٤ آذار ١٩٢٥ في حين لم تتوصل الشركة الثانية الا لمجرد توقيع مسودة اتفاقية مع الوزارة الهاشمية الاولى في (٢١/مارس ١٩٢٥) فكان على السعدون في وزارته الثانية أن تواجه مهمة تصديقها .

---

(١) عن كتاب وزير المالية (صبيح نشأت) الى السعدون بتاريخ ٢٩ أيلول ١٩٢٦ رقم م/٨٦١ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف التقارير المالية والاقتصادية ، رقم م/١١ (ورقة ٢٦) .

(٢) حول الانتقادات التي وجهت لاتفاقية اللطيفية في فترة وجود الوزارة العسكرية الثانية التي أعقبت وزارة السعدون الثانية . راجع :
م.و، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر وامتياز اللطيفية ، رقم ص/٣/٢ ، الاوراق من ٤٩ — ٦٩) .

(٣) استندت شركة النفط الانكليزية الفارسية الى الامتياز الذي كان المستر (وليم دارسي) قد حصل عليه من مظفر الدين شاه ايران في ٢٠ مارس ١٩٠١ ، والى البروتوكول الملحق به والمنعقد في ١٧/ت٢/١٩١٣ ، فقد طالبت الشركة بتنفيذ شروط الامتياز المذكور في الاراضي العراقية التي كانت فيما سبق ضمن ايران وتحولت في ١٩١٤ الى الدولة العثمانية والتي أخذت تعرف باسم « الاراضي المحولة » ، على اعتبار انها لا زالت مشمولة بالامتياز الاصلي. أما شركة النفط التركية فقد استندت الى الوعد الذي حصلت عليه من السلطان العثماني في ١٩١٤ بمنحها امتياز استخراج النفط في ولايتي بغداد والموصل.
راجع : على طريق الهند ـ رسائل الاهالي ـ الرسالة الاولى ، ط ٢ (بغداد ـ ١٩٢٥).
British Report, 1922 - 1923, P. 41.
محاضر اللجنة الوزارية العراقية التي تشكلت في ١٩٢٢/٥/١٣ لدرس امتياز دارسي .
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٦ (ورقة ٢٣)

ترجع بداية مراحل توقيع اتفاقية (١٤ ,مارس ١٩٢٥) الى شهر مارس ١٩٢٢ حين تقدمت شركة النفط الانكليزية التركية الى الوزارة النقيبية بطلب تعديل منح بعض امتيازات لتمديد الامتياز الذي حصل عليه المستر (وليم دارسي) في ٣٠ مارس ١٩٠١ ، فقررت الوزارة النقيبية الثانية في ١٣ ,مارس ١٩٢٢ تأليف لجنة وزارية ترأسها السعدون (كوزير للعدلية) في حينه وعضوية وزيري الاشغال والمواصلات والتجارة ، لدرس الامتياز ورفع نتائج عملها الى مجلس الوزراء (١) وقد تبنت الوزارة النقيبية الثالثة في ٧ ١٠ ١٩٢٢ توصية اللجنة الوزارية التي اكدت على ضرورة التوصل مع شركة النفط الانكليزية التركية الى اتفاقية جديدة في ضوء شروط الامتياز السابق بدعوى ان الامتياز احتوى على عبارات غير واضحة سوف لن تسمح بتمديد الامتياز (٢) . وبموافقة شركة النفط بدأت المباحثات في لندن من اجل وضع مسودة اتفاقية جديدة ، لكن عدت اللجنة الوزارية العراقية من اعادة النظر في امتياز دارسي غير كاف بل ينبغي ادخال شروط تتيح للعراق فرصة المشاركة في استغلال ثروته النفطية ، وتوفير ما يحتاج اليه سكان العراق من النفط بأسعار رخيصة مستقبلا وذلك نتيجة لتعدد شكاوى الناس من غلاء أسعار النفط (٣) . لذلك رفضت الوزارة السعدونية الاولى التي قدمت اليها مسودة الاتفاقية المقترحة في ٣ ,٥ ,١٩٢٣ (٤) ، بعد ان ادخلت بعض التعديلات عليها ، على اعتبار انها لم تحقق ما عدته اللجنة الوزارية العراقية بل توسعت توسعا كبيرا في الحقوق التي ستمنح للشركة . وقررت الوزارة في ١ /ايلول ١٩٢٣ تأليف لجنة وزارية للمفاوضة مع ممثلي شركة النفط الانكليزية التركية على أساس ان تكون حصة الحكومة العراقية ٢٠ بدلا من ١٦ من ارباح الشركة الصافية (٥) ، وان تخصص ٢٠ من اسهم الشركة للعراقيين

---

(١) عن مقررات جلسة مجلس الوزراء في ١٩٢٢/٥/١٢

م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٥ (ورقة ٢١)

(٢) عن قرارات جلسة مجلس الوزراء في ١٩٢٢/١٠/٧ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/٥ (ورقة ٧)

(٣) عن البيان المؤرخ في ١٢ آب ١٩٢٢ والصادر عن اللجنة الوزارية التي تألفت في ١٩٢٢/٥/١٢ لدرس امتياز دارسي .

م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ١٠/٢/٥ (ورقة ٨).

(٤) عن كتاب سكرتير المندوب الى السعدون في ٣ ايار ١٩٢٣ مرقم بي .او/٤١

م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨/٢/٥ (ورقة ٦٤)

(٥) نصت المادة العاشرة من مسودة الاتفاقية التي قدمت الى السعدون في ١٩٢٣/٥/٣ « تمنح الشركة الحكومة العراقية حصة سنوية معادلة (١٦٪) من ارباحها السنوية الصافية » .

عن مسودة الاتفاقية التي وردت في طي كتاب المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٣/٥/٣ رقم بي.او / ٤١ .

م.و، ملفات البلاط ، ملفات مقررات مجلس الوزراء رقم ٨/٢/٥ (ورقة ٧١).

بعض انصار حصة تنمية النفط في العراق (١) فكذلك بقيت على اقتراحات لجنة الوزارية السابقة . ومنذ ذلك الحين دخلت الحكومة العراقية في مباحثات مرة مع الشركة التي كانت تساندها السلطات البريطانية في العراق ، من أجل الوصول الى تلك التعديلات الى ان وافقت الوزارة الهاشمية الاولى على قبول الاتفاقية في ٢١/مارس/١٩٢٥ دونما ادخال التعديلات المطلوبة مبررة قبول الاتفاقية على اساس ان تكون لبريطانيا نوع من المصالح المادية التي تحتمها على وزارة العراق في تراعيها مع شركة التي كانت تهدد بالنزاع (٢) ولاجل التوصل

ورثت الوزارة السعدونية الثانية اتفاقية (٢١ مارس/١٩٢٥) فاعادت النظر في شروطها لغرض التأكد من امكانية تصديقها من قبل مجلس الامة ، فتوصلت في ١١/آب/١٩٢٥ الى قرار بعدم قبول شروط الاتفاقية لانها لا تنفق عموما والمصالح العراقية (٣) ، وقد استفادت الوزارة في رفضها شروط اتفاقية (٢١/مارس/١٩٢٥) من ملاحظات وزارة المستعمرات البريطانية التي كانت قد نادت بان الطريقة المقترحة لحساب حصة الحكومة العراقية ، في الاتفاقية لم تكن موافقة لصالح الحكومة العراقية (٤) ، ولكي تتوصل الوزارة الى عقد اتفاقية جديدة مع الشركة ، قررت تأليف لجنة من وزير المالية (٥) ووزير العدلية ووكيل وزارة الاشغال والمواصلات لتحديد المفاوضات مع ممثل الشركة (جون كادمان) الذي كان موجودا حينئذ في بغداد .

عقدت اللجنة الوزارية مع مندوب الشركة عدة جلسات في وزارة المواصلات والاشغال وانتهت في ٢٢/آب/١٩٢٥ بتنظيم اتفاقية جديدة وافق فيها مندوب الشركة على شروط اللجنة الوزارية التي أكدت على ان تكون حصة الحكومة العراقية المقطوعة ٤ شلنات ذهب ، لكل طن من النفط المستخرج ، وعلى أن تطبق نفس الشروط الواردة في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من اتفاقية امتياز شركة النفط التركية (٦) . وبعد ان درس مجلس الوزراء شروط الاتفاقية الجديدة قرر في

---

(١) عن قرارات جلسة مجلس الوزراء في ١ ايلول ١٩٢٣ .
د.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ٩/٢/٠ (ورقة ٢) .

(٢) السويدي ـ توفيق ، مذكراتي ، ص ١٠٨ .

(٣) عن قرارات جلسة مجلس الوزراء ليوم ١١ آب ١٩٢٥ .
د.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ٨/٢/٠ (ورقة ٦٢) .

(٤) عن كتاب وزارة الاشغال والمواصلات الموجه الى مجلس الوزراء بتاريخ ٦ آب ١٩٢٥ مرقم ك/و/ ٣٦٣ .
د.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨/٢/٠ (ورقة ٦٩) .

(٥) عن قرارات جلسة مجلس الوزراء ليوم ١١ آب ١٩٢٥ .
د.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨/٢/٠ (ورقة ٦٢) .

(٦) عن كتاب وزارة المواصلات والاشغال الى مجلس الوزراء في ٢٢ آب ١٩٢٥ مرقم ٣٨٢ .

١٧ آب ١٩٢٥ الموافقة عليها وتفويض وكيل وزارة الأشغال والمواصلات التوقيع عليها نيابة عن الحكومة العراقية (١) ، ومع ان الاتفاقية الجديدة وقعت من قبل وكيل وزارة الأشغال والمواصلات ومندوب الشركة في ٣٠ آب ١٩٢٥ ، الا ان السعدون طلب الى اللجنة الوزارية ان تجتمع مرة أخرى بمندوب الشركة وتطلب اليه الحصول على موافقة مدراء شركة النفط الانكليزية الفارسية على وضع شرط في الاتفاقية توافق الشركة بموجبه على بيع النفط في داخل العراق بسعر يقل عن سعر البيع في انكلترا بنسبة ٣٥ / كما طلب السعدون الى اللجنة ان تبين بأن موافقة الشركة على ذلك الشرط بمثابة الحصول على مساعدة الحكومة العراقية وسعيها للحصول على تصديق اتفاقية ٣٠ آب ١٩٢٥ من قبل مجلس الامة ٠ ووافقت شركة النفط الانكليزية الفارسية على تخفيض ٢٥ / فقط من سعر البيع ٠ الا ان اللجنة الوزارية ، بايعاز من السعدون ، الحت مرة أخرى على مندوب الشركة بقبول تخفيض ٣٥ / من سعر النفط ٠ ولما لمست الشركة اصرار الحكومة العراقية على طلبها اخبرت مندوبها بأن ينقطع عن المداولات مع اللجنة الوزارية (٢) ويسحب نسبة التخفيض التي عرضتها الشركة (٢٥ ٪) ، كما كلفته ان يطلب من الحكومة العراقية تقديم اتفاقية ٣٠/آب/١٩٢٥ الى مجلس الامة للمصادقة عليها ٠

وجد السعدون ان رفض عرض اتفاقية ٣٠ آب/١٩٢٥ على مجلس الامة سيعطي دليلا على عدم رغبة الوزارة في التعاون مع الشركة للوصول الى اتفاق ٠ خاصة وان الاتفاقية قد اشترطت الحصول على تصديق مجلس الامة قبل ١ ,ع , ١٩٢٦ والا فسوف تتخذ التدابير لوضع شروط اتفاقية أخرى ٠ لذلك وافق على عرض الاتفاقية على مجلس الامة . كان السعدون قد صمم مسبقا بأن عرض الاتفاقية على مجلس الامة سوف لا يغير ما عزمت الوزارة على ادخاله في شروط الاتفاقية طالما ان حزب التقدم الذي كان يمثل الاكثرية في مجلس الامة . كان يمثل في الحقيقة وجهة نظر الوزارة . وبالفعل لم تختلف اللجنة البرلمانية . التي شكلت في مجلس الامة ، مع الوزارة في نظرتها الى اتفاقية ٣٠/آب/١٩٢٥ فأخبر السعدون المندوب السامي بأن اللجنة البرلمانية التي تألفت لدراسة الاتفاقية رفعت تقريرا غير مرضي عنها ٠ ولكي يصل السعدون الى هدفه في ادخال تخفيض سعر النفط الذي تبيعه الشركة داخل العراق اقنع المندوب السامي بضرورة سحب الاتفاقية من مجلس الامة وتجديد المفاوضات مع الشركة لاقناعها بقبول بعض شروط اللجنة الوزارية ، وقد وافق المندوب السامي على تجديد المفاوضات بشرط أن تعاد الاتفاقية مع ما قد يدخل عليها من التعديلات الى مجلس الامة مهما كانت نتيجة المفاوضات

(١) عن قرارات جلسة مجلس الوزراء ليوم ٢٧ آب ١٩٢٥ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم : /٢/٨ (ورقة ١٤٩) .

(٢) عن كتاب سري رفعه وزير المواصلات والاشغال الى السعدون بتاريخ ١٩٢٦/٢/٢٨ مرقم ٧٥٠ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم : /٢/٣ (ورقة ٢٢٢)

مع الشركة . فتجددت المفاوضات بين مندوب الشركة واللجنة الوزارية مرة أخرى . وعرض مندوب الشركة موافقته على بعض شروط اللجنة الا ان اللجنة بينت (١) بأن ما عرضه مندوب الشركة غير كاف وعند ذاك سحب مندوب الشركة عروضه مرة أخرى وانهى المفاوضات .

وجدت الوزارة السعدونية الثانية ان ليس هناك محذور من عدم اتخاذ أي تدبير بعد فشل المفاوضات لان يوم ١٩٢٦/٤/١ سيحل دون تصديق مجلس الامة للاتفاقية ومعنى ذلك ان المفاوضات ستتجدد تلقائيا . أما المندوب السامي فلم يدع هذه الوزارة تمر دون أن يوجه لها تهديداته ، فقد كتب الى السعدون في ٧/نيسان ١٩٢٦ قائلا « ان الحكومة العراقية رفضت عمدا انتهاز فرصة تتمكن فيها من حصول على ايراد مؤسس على حصة معينة من شركة النفط الانكليزية الفارسية . وإذا كانت الحكومة العراقية عازمة على الانتحار فيظهر لي ان من العبث ان تحاول حكومة جلالة ملك بريطانيا مرة أخرى ان تنقذها من ذلك ، وانه سيقدر بالنظر الى سلوك الحكومة العراقية في هذا الامر حمل وزير المستعمرات على الاعتقاد بمقدرتها على تحسين موارد العراق بصورة منتظمة » (٢) كان سر تهديد مندوب السامي للسعدون يكمن في ضرورة محافظة الوزارة السعدونية على سمعتها المتعلقة بقدرتها في تحسين مواردها المالية بصورة مطردة لان ذلك سيثبت تقدمها كدولة تستحق كسب عضوية عصبة الامم . ودخول العراق عضوا في عصبة الامم كان يعني انهاء الانتداب والتخلص من قيود المعاهدات (٣) ، هذا بالاضافة الى أن الحكومة العراقية كانت قد طلبت مساعدة مالية من الحكومة البريطانية على شكل قرض وذلك عندما احست بأن تركيا سوف تنوي على توقيع معاهدة تتنازل بموجبها نهائيا عن ولاية الموصل مقابل حصولها على مبالغ معينة من الحكومة العراقية ، فأراد المندوب السامي أن يستغل هذه النقطة أيضا فأخبر السعدون بأنه يخشى أن تؤدي (٤) موقف الحكومة العراقية من اتفاقية شركة النفط الانكليزية الفارسية الى

---

(١) عن كتاب سري شبه رسمي موجه من المندوب السامي الى السعدون بتاريخ ١٩٢٦/٤/٧ مرقم بي.او /٧٠ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ، ٢/٢/٣ (ورقة ٩٢)

(٢) عن كتاب سري شبه رسمي موجه من المندوب السامي الى السعدون بتاريخ ١٩٢٦/٤/٧ مرقم بي .او/٧٠ : م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ، ٢/٢/٣ (ورقة ٩٢) .

(٣) اشترطت معاهدة ١٩٢٦ ان يكون العراق قادرا لحكم نفسه عند مطالبته بالدخول الى عضوية عصبة الامم .
الاستقلال ، ٨ شباط ١٩٢٦ .

(٤) عن كتاب شبه رسمي موجه من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٦/٤/٧ مرقم بي. او/٧٠٠ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم /٢/٢/٣ (ورقة ٩٢)

عدم حصول العراق على المساعدة الثمينة التي توقعت الحصول عليها من بريطانيا

ثم تؤشر تهديدات المندوب السامي في حمل السعدون على تغيير موقفه فقد تمكن في مارس ١٩٢٦ ان يتفاوض مباشرة مع مندوب الشركة (جون كادمان) ويتوصل معه الى مدة امتياز بمقتضاه ٣٠ آب ١٩٢٥ تحديد مدة الشركة بأن لا تبيع النفط بأثمان تزيد على الاثمان التي تبيع بها شركة تابعة للشركة لحدود النفط في العراق . كما تتعهد بأن تجري في أمكن تعيين الحكومة العراقية كمية معونة من النفط (١) . ولكي تأخذ الاتفاقية اثرها بين السعدون وجون كادمان صيغته الرسمية قرر مجلس الوزراء في ٥/١٨/ ١٩٢٦ موافقته على مدة الامتياز وتفويض وزير الاشغال والمواصلات عقد اتفاقية جديدة مع الشركة على اساس اتفاقية ٣٠ آب/١٩٢٥ مع اضافة المدة الاضافية التي تحققها السعدون (٢) . وقبل أن يتم عقد الاتفاقية ، في نهاية مارس ١٩٢٦ ، تعهدت الشركة ، وفقاً للمادة الاضافية ، بتشييد مصنع لتكرير النفط يغني عن حاجة تعويض العراق بالنفط (٣) . وعلى هذا يمكن القول بأن السعدون نجح الى مدى بعيد في فرض الشروط التي حققت بعض المصالح العراقية في علاقته مع شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية .

٢ ـ الموقف من اكراد العراق :

سار السعدون في وزارته الثانية على سياسة تتفق والسياسة التي تتبعها الحكومة البريطانية تجاه أكراد العراق بعد عقدها معاهدة لوزان مع تركيا في ٢٤ تموز/١٩٢٣ (٤) وذلك بالاعتراف بالوجود الذاتي والوضوح المتميز للاكراد عن طريق استعمال اللغة الكردية لغة رسمية في المناطق الكردية وحمل

---

(١) عن كتاب سري وجهه مندوب الشركة (جون كادمان) الى السعدون في ١٩٢٦/٥/١٦ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٥ (ورقة ٨٢).

(٢) عن قرارات مجلس الوزراء ليوم ١٩٢٦/٥/١٨ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٥ (ورقة ٨٠) .

(٣) التقرير المرفوع من قبل الحكومة البريطانية الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، ص ١٠٤٨ . ترجمة ادارة جريدة العالم العربي .

(٤) راجع جريدة العراق ، ١٢ نيسان ١٩٢٥ ، فيما يتعلق بتفاصيل السياسة البريطانية تجاه الاكراد ، فقد ادلى المعتمد السامي (هنري دوبس) في ١٢ نيسان ١٩٢٥ ببيان صريح عن السياسة البريطانية تجاه المناطق الكردية ، وقد صادق المستر امري على ذلك البيان . وقد استمرت الحكومة البريطانية ، خلال فترة وجود الوزارة السعدونية الثانية ، تنتهج نفس السياسة التي صرح بها (هنري دوبس) فقد جاء في كتاب وجهه بوردلن (سكرتير المعتمد) الى السعدون بتاريخ ١٩٢٦/١/١١ « بامكاني ان اؤكد لفخامتكم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تنوي ابدا الانصراف عن تلك السياسة «تصريح هنري دوبس في ١٢ نيسان ١٩٢٥» التي لا تمسها بوجه ما الفقرة الثالثة من قرار مجلس عصبة الامم .
م.و، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤/٥
من كتاب بوردلن الى السعدون بتاريخ ١٩٢٦/١/١١ ، مرقم بي.او/٨ (ورقة ٦٢) .

بحصص ... يشغلون الوظائف الحكومية في المناطق الكردية من الاكراد (١) .
ولم يكن الدافع وراء تبني تلك السياسة هو الخوف من أن يرمي أكراد العراق بانفسهم في أحضان الحركة الانفصالية التي يقودها الشيخ محمود البرزنجي وحده، وانما كان هناك سببان أيضا ، الاول : محاولة لاظهار اهتمام الحكومة العراقية بشؤون المنطقة الشمالية ، التي كان مصيرها لا يزال متوقفا على ما يقرره مجلس عصبة الامم استنادا الى رغبات سكانها . الثاني : رغبة السعدون في أن يتمتع الكرد بحقوقهم انطلاقا من مقولته « بأن (٢) لا سبيل للبلاد الى الحياة ما لم تتمتع جميع عناصر الدولة بحقوقها وتعامل جميع عناصر الدول بالعدل » .

وبالنسبة للشيخ محمود البرزنجي نستطيع القول بأن السعدون في وزارته الثانية بدأ علاقاته بأكراد لواء السليمانية في جو امتاز بالهدوء قياسا الى الاوضاع التي شهدتها الفترة السابقة . فقد استطاعت الوزارة الهاشمية الاولى بعد أن أنزلت القوات العراقية المدعمة بالقوة الجوية البريطانية ضربة قوية بالشيخ محمود البرزنجي اضطرته الى الانسحاب الى منطقة الحدود الايرانية (٣) و ... ... على تمرداته ومصادرة أملاكه (٤) . ولما بدأت الوزارة السعدونية عملها في ٢٦ حزيران / ١٩٢٥ كانت تشكيلات الحكومة الادارية قد استكملت في معظم لواء السليمانية ولم يبق تحت سيطرة الشيخ محمود ، الذي اضطر الى ان يتخذ من قرية (ولاجير) عبر الحدود الايرانية مقرا له ، الا بعض المناطق القليلة في جهات ... (٥) . ومع ان الشيخ محمود أظهر نشاطا في أيلول ١٩٢٥ عندما أخذ ... عصاباته على قوات الحكومة ويتعرض لعشائر ... بغية الحصول على حرية منهم ، الا أن السعدون اتخذ من التدابير ما حالت دون تمكن الشيخ محمود من ... عصاباته ، بالاضافة الى أن الحكومة استطاعت أن تمنع تجاوزات الشيخ

---

(١) التقرير المرفوع من قبل حكومة بريطانيا الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، المتعلق باحوال البلاد في العراق لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ ، ترجمة ادارة جريدة العالم العربي، ص ١٣ .

(٢) من خطاب السعدون في مجلس النواب في ٢١/ك٢/١٩٢٦ .
العالم العربي ، ٢٢/١/١٩٢٦ .

(3) B G Colonial Office, Special report 1920 - 31, P 43.

(٤) كان السعدون هو الذي اقترح مصادرة املاك الشيخ محمود ، ففي ١٣ مارس ١٩٢٥ رفع الى سكرتير مجلس الوزراء ، بصفته وزيرا للداخلية في وزارة الهاشمي الاولى ، كتابا سريا جاء فيه « ان في ذمة الشيخ محمود طلبات جسيمة لم يقم بأدائها لقاء الاضرار التي سببها والخسائر التي احدثها هو واتباعه . ولما كان الشيخ المدعي عليه شاقا عصا الطاعة وانه فار من ايدي السلطة فعليه اقترح اصدار الامر بحجز املاكه واملاك زوجته عائشة خان .. وذلك بمقتضى نصوص الفقرة (٢) من المادة (٢٧) من قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية » .
د.ك.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٥ (ورقة ٧١) .

(٥) التقرير المرفوع من قبل حكومة بريطانيا الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، ترجمة ادارة جريدة العالم العربي ، ص ١٥ .

محمود على عشائر اتحاف في نهاية ايلول ١٩٢٥ ، فارسلها قوة من خشن واسمي الى سهربازار ، تمكن السعدون ان تشكل قوة تعقيبية تطارده اتباع الشيخ محمود بصورة مستمرة خشية ان يستفحل امر الشيخ محمود مرة اخرى ويبدأ بهجوم شديد على مراكز الحكومة ودوائرها (١) ، وبعد تعاون اخرى تضامنه مع وزارتي الداخلية والدفاع وتأكد من ان استعداد القوات الموجودة في السليمانية لصد اتباع الشيخ محمود ، لا يفي بالغرض . اقترح السعدون في ٢٤ ايلول ١٩٢٥ تشكيل قوة نظامية ، خصوصية ، تتألف من ٢٠٠ الى ٢٥٠ شرطي تحت قيادة مدير الشرطة العام للتغلب على التمردات والاضطرابات التي تظهر في منطقة نواحيه في السليمانية وكركوك وحلبجة وكفري ، وذلك بمساعدة العسكر التابع للحكومة العراقية (٢)، وعندما اراد السعدون اخذ رأي المندوب السامي في ذلك الاقتراح ، اوضح له الاخير بانه موافق على الاقتراح الا ان قلة الشرطة الموجودة في الالوية لا تسمح بتشكيل القوة التي يقترحها دون ان تعمل الحكومة على تحويل قسم من افراد الجيش الى شرطة ، كما اكد له عدم جدوى اشراك العشائر الموالية لانهم يهربون حين تبدأ ساعة القتال ، ونصحه المندوب السامي ايضا بعدم استخدام شرطة من افراد المناطق العشائرية الكردية لانهم يصبحون جواسيس للشيخ محمود . ولسهولة تنفيذ الحركات وسرعتها اقترح المندوب ان تكون القيادة في يد احسن مدير شرطة وان يساعده احسن ضابط شرطة بدلا من قيادة مدير الشرطة العام (٣) . اقتنع السعدون باقتراحات المندوب السامي ، فقرر مجلس الوزراء في ١/١٠/١٩٢٥ ان تزود وزارة الدفاع لواء السليمانية ، خصوصيا ، من الحدود لتشكيل قوة قوامها (٢٥٠) شرطيا خيالا من احسن الشرطة ، كما قرر ان تقوم وزارة الداخلية بانتقاء احسن رجل مدير من الشرطة لقيادتها (٤) . على ان يكون على اتصال مستمر بالمتصرف وبقائد قوة الطيران .

تمكنت الوزارة السعدونية الثانية بتلك التدابير ، وما شيدته من حصون ومعاقل لقوات الشرطة على طول خطوط المواصلات الرئيسية ، ان تقيد حركات الشيخ محمود حتى اضطرته في ايلول ١٩٢٦ الى ان يتصل بالمندوب السامي ويوضح له حسن نيته (٥) . فبدأت الاتصالات من اجل الوصول الى اتفاق

---

(١) من كتاب السعدون الى الملك فيصل — الذي كان في لندن — بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٢٥ م.و، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ، رقم ك (ورقة ٩) .

(٢) من كتاب السعدون الى هنري دوبس في ١٩٢٥/٩/٢٤ ، مرقم ٢٦٦١ م.و، ملفات البلاط ، ملف كردستان ، رقم ٧/٢ (ورقة ٢)) .

(٣) من كتاب المندوب السامي (هنري دوبس) الى السعدون في ٢٨ ايلول ١٩٢٥ . بي.او/٥٢٨ .

(٤) م.و، ملفات البلاط ، ملف البلاط ، ملف كردستان ، رقم د/٧ عن جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١/ت١/١٩٢٥ (ورقة ٤)) .

(٥) التقرير المرفوع من قبل حكومة بريطانيا الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، ص ١٥

بعد الاتصالات التي اوضحت في تشرين الاول ١٩٢٦ ، استعداد الشيخ محمود ترك العراق مع اسرته وامتناعه عن التدخل في شؤون السياسة مقابل استعادة جميع املاكه (١) • ولذلك يمكن القول ان الشيخ محمود لم يكن خلال فترة الوزارة السعدونية الثانية كقوة مؤثرة في سياسة الوزارة تجاه الاكراد •

جاء قرار مجلس عصبة الامم في ١٩٢٥/١٢/١٦ ، تأكيدا للسياسة التي اتبعتها بريطانيا تجاه اكراد العراق ، فقد كان من بين شروط القرار ، لاجل ان يحتفظ العراق بولاية الموصل ، ان تعرض بريطانيا على مجلس عصبة الامم التدابير التي ستتخذها لاجل منح الاكراد حقوقا بالادارة المحلية التي اوصت بها (لجنة التحقيق الاممية) (٢) • ولما كانت سياسة الوزارة السعدونية تجاه الاكراد لا تختلف عن السياسة البريطانية ، لذلك لم يجد السعدون صعوبة في تطبيق الشرط المتعلق بادارة المناطق الكردية الذي جاء في قرار مجلس عصبة الامم ، خاصة وان السلطات البريطانية في العراق كانت مقتنعة بان الحكومة العراقية تتبع في المناطق الكردية سياسة تتفق مع رغبات الاكراد التي بينتها لجنة التحقيق الاممية، ونتيجة لتلك القناعة اكتفت السلطات البريطانية بأن طلبت الى السعدون اصدار تصريح رسمي بتأييد تلك السياسة وعزم الحكومة العراقية على مواصلتها ، على ان يكون التصريح على شكل قرار يصدر عن مجلس الامة العراقي (٣) • ارادت الحكومة البريطانية في الحقيقة ان تدرج القرار ، الذي سيحصل عليه السعدون من مجلس الامة ، ضمن التدابير الادارية ، المتعلقة بالمناطق الكردية ، التي ستعرضها على مجلس عصبة الامم ، لكي تؤكد لمجلس العصبة التزام الحكومة العراقية بشروط قرار مجلس العصبة ، فيصبح قرار المجلس نهائيا •

حصل السعدون على موافقة مجلس الامة العراقي فيما يتعلق بسياسة حكومته في ادارة المناطق الكردية ، بعد ان صرح في مجلس النواب ، في ٢١ (كانون ثاني) ١٩٢٦ ، بان سياسة حكومته تقوم على منح حقوق الاكراد ، بتعيينهم موظفين في مناطقهم ، وجعل لغتهم الكردية لغة رسمية (٤) • اما فيما يتعلق بتنفيذ تلك السياسة فعلا فان السعدون لم يجد صعوبة ، في الواقع ، فكل ما هناك انه طلب الى وزرائه الاستمرار على منهاج السياسة التي اتبعتها الحكومة في ادارة المناطق

---

(١) الدرة ، القضية الكردية ، ص ١٥٠ .

(٢) م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/٩/ لسنة ١٩٢٦ .
الملف المفتوح في ١٩٢٦/٢/٢٨ والمغلق في ٢٦/٦/١ (ورقة ١١٥) .
كذلك Ireland. P. 407.

(٣) عن كتاب موجه من بوردمان (سكرتير المعتمد) الى السعدون بتاريخ ١٩٢٦/١/١١ مرقم بي.او/٨.
م.و، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ٥/٤/١ (ورقة ٣٢)

(٤) العراق ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٦ .

الكردية [1] . لقد وجدت تصريحات السعدون وتأكيداته عليها ، وعن ان تصير الحكومة البريطانية لمجلس العصبة حسن نوايا الحكومة العراقية على تنفيذ شروط قرار مجلس عصبة الامم ، ففي ٢٤ (شبـــاط)١٩٢٦ رفعت (٢) الحكومـــة البريطانية الى عصبة الامم مذكرة عن ادارة المناطق الكردية في العراق اوضحت فيها التصريحات الرسمية المتعلقة بسياسة الحكومة العراقية تجاه المناطق الكردية. ولما كانت سياسة الحكومة العراقية تجاه المناطق الكردية غير خافية على عصبة الامم التي كانت تستلم تقارير سنوية ، عن احوال الادارة في العراق ، من قبـل الحكومة البريطانية (كدولة منتدبة) لذلك دربت الحكومة البريطانية تصريحات السعدون الاخيرة الخاصة بالاكراد على ان السعدون (٣) « اراد ، من كل قلبه ، أن لا يساء فهم نيات حكومته نحو رعاياها الاكراد » .

استقالة الوزارة :

استطاع السعدون بواسطة الاكثرية البرلمانية التي كان يتمتع بها حـــزب التقدم في مجلس النواب ان يضمن تأييد المجلس لسياسة وزارته ، ولما لم يكـن في امكان السلطات البريطانية تجاهل توصيات مجلس الامة باعتباره ممثلا للشعب فقد تمكنت الوزارة كما رأينا من الحصول على بعض التعديلات في لائحة معاهدة ١٩٢٦ والتوصل الى اتفاقية امتياز اللطمية وتحقيق بعض المصالح العراقية فـي علاقاتها مع شركات النفط على اساس ان وجهة نظر الوزارة هي التي ستصادق قبل من لدن مجلس الامة . ولكن الذي يلاحظ على الاكثرية البرلمانية التي كـان تتمتع بها حزب التقدم في مجلس النواب ان نسبتها اخذت تتضاءل بعد تصديق معاهدة ١٩٢٦ ، فقد توالت استقالات نواب حزب التقدم (٤) بعد ردود الفعل التـي سيرت تجاه المعاهدة وطريقة تصديقها ، وبدا واضحا ان الوزارة تقود مجلس النواب بأكثرية ضئيلة(٥) . استمرت الوزارة تقود مجلس بأكثريتها الضئيلة حتـــى نهاية الاجتماع الاعتيادي الاول للدورة البرلمانية الاولى التي انتهت جلساتها بعد تصديق المعاهدة الانكليزية ـ العراقية والتركية في ١٤ (حزيران) ١٩٢٦ (٦) ، وقد حدث خلال ذلك انشقاق كبير في صفوف حزب التقدم سببه انسحاب رشيد عالي الكيلاني عن ذلك الحزب في ١٩٢٦/٥/٨ . لقد ظهرت بوادر الخلاف بين الكيلاني والسعدون منذ جلسة ١١ (ايار) ١٩٢٦ حين وجهت المعارضة سؤالا تحريريا الى السعدون على لسان بعض نوابها ، فقد تصور السعدون ان هنـــاك نائبا واحدا قد وجه السؤال اليه فرفض ان يجيب على تعليمات بعض السائلين .

(1) British Report, 1927 - 1928 - P. B.

(٢) محمود الدرة ، القضية الكردية ، ص ١٥٠ .

(3) British Report, 1927 - 1928, P. 150.

(٤) الاستقلال ، ٢١ كانون ثاني ٧و٨و١٦ شباط ١٩٢٦ .

(٥) الاستقلال ، ١٧ شباط ١٩٢٦ .

(٦) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة ١٤ حزيران ١٩٢٦

وعندما تحقق أن بعض النواب كانوا قد اشتركوا في توجيه السؤال اعتذر للمجلس
لأنه فهم من رئيس المجلس (الكيلاني) بأن هناك شخصا واحدا قد وجه السؤال .
فعقب الكيلاني على الفور وبين للمجلس ، بنفسه ، بأن السعدون أراد أن يتخلص
من المأزق عندما برر تصرفه بأنه أخذ المعلومات عن رئيس المجلس وأنه مستغرب
كلام رئيس الوزراء (١) . على أي حال تجدد الخلاف بين الكيلاني وأعضاء الوزارة
السعدونية على أثر جلسة ٨/٥/١٩٢٦ حين حصلت مشادة كلامية بين الكيلاني
وصبيح نشأت (وزير المالية) ، وكان الشائع قبيل تلك المشادة احتجاج الكيلاني
على أن صبيح نشأت يعرقل سير جلسات مجلس النواب بأحاديثه الخاصة مع
بعض النواب ، فكانت النتيجة أن قدم الكيلاني استقالته من رئاسة مجلس النواب
ولم يحضر جلسات المجلس حتى ٢٠/٥/١٩٢٦ (٢) ، وبدأ بعد ذلك التحرك يعمل
على إقناع قسم من نواب حزب التقدم على ترك عضوية الحزب وتشكيل كتلة
مستقلة داخل مجلس النواب عرفت بـ (كتلة الوسط) . ظهرت كتلة الوسط إذن على
حساب حزب التقدم ، واقتربت في سياستها (٣) من سياسة حزب الشعب
المعارض ولذلك أثر ظهورها في ميزان القوى داخل مجلس النواب وقد برز ذلك
واضحا عند افتتاح الدورة البرلمانية الثانية في ١ (تشرين ثاني) ١٩٢٦ حيث
ظهر أنه لم يعد لحزب التقدم تأثيره السابق في سير سياسة مجلس النواب فقد
فشل مرشح الحزب (حكمت سليمان) في تولي رئاسة المجلس ، في حين فاز
رشيد عالي الكيلاني (مرشح كتلة الوسط وحزب الشعب) بأكثرية عشر أصوات
على منافسه (٤) . وصرح الكيلاني على أثر توليه رئاسة المجلس قائلا « يجب
أن يعتبر فوزه هذا بمثابة انهزام الحكومة » ، فقدم السعدون في الحال استقالته
إلى الملك . جاء في كتاب استقالة السعدون « بأن الحكومة غير مستندة إلى
أكثرية في المجلس ، ولما كانت توجد لوائح وأمور هامة يجب عرضها على مجلس
الأمة في دورته الثانية فإنه مضطر إلى تقديم الاستقالة لأن وزارته لا تستطيع
تمشية تلك الأمور بالأقلية التي تؤيدها في المجلس » (٦) . لقد ترتبت الأحداث

---

(١) مذكرات مجلس النواب ، جلسة ١١ آذار ١٩٢٦ .

(٢) ن.م. ، جلسات ٨ — ٢٠ مارس ١٩٢٦

(٣) يفسر خير الدين العمري ، الذي عاصر الأحداث باعتباره أحد أعضاء حزب التقدم ، ظهور (كتلة الوسط) على أساس طموح (الكيلاني) الشخصي الذي حدا به إلى أن يترك موقعه الثانوي بالنسبة للسعدون والهاشمي ليجاريهما في الشهرة . فذهب إلى أنه حار بين الأساليب فاختار أقربها منالا وأوجد (كتلة الوسط) .
العمري — خير الدين ، مقدمات ونتائج .. ، ج١ ، ص ١٢ .

(٤) كان عدد النواب الحاضرين (٧٩) وقد نال الكيلاني (٢) صوتا مقابل ٣٢ لحكمت سليمان ، وبقيت ثلاثة أوراق بيضاء ، مذكرات مجلس النواب ، ١ تشرين ثاني ١٩٢٦ .

(5) British Report, 1927 - 1928, P. 7.

(٦) عن كتاب استقالة السعدون إلى الملك في ١ تشرين ثاني ١٩٢٦
م.و ، ملفات البلاط ، ملف ج/١ ، (ورقة ١٠) .

حتى اعقبت استقالة السعدون بأن الملك فيصل لم يعد متمسكا ببقاء السعدون في مركزه اذ لم يحاول اقناعه بالعدول عن الاستقالة مثلما فعل خلال مفاوضات معاهدة ١٩٢٦ بل نراه يقبل استقالة السعدون دونما اي تردد او استفسار اذ لم يطلب منه سوى « ان يستمر مؤقتا على تدوير شؤون الحكومة الى ان يمر رأيه على الوزارة الجديدة » (١) وبالرغم من أن دار الاعتماد ناشد الملك فيصل بعد اربعة ايام بأن يقنع السعدون بالعدول عن الاستقالة (٢) ، الا أن الملك اجرى اتصالا مستعجلا بالسعدون رفض فيه دعوة السعدون لحل المجلس النيابي ، محتجا بان العراق لايزال في مستهل حياته البرلمانية ، ثم ابرق الى جعفر العسكري في لندن بنفس اليوم (٥/١١/١٩٢٦) يطلب اليه الرجوع لتشكيل وزارة جديدة (٣) . ويبدو أن السبب في عدم رغبة الملك باحتفاظ السعدون بمنصبه هو ان السعدون اظهر خلال فترة وزارته الثانية ، وخاصة خلال فترة مباحثات امتياز اصمر ، استعدادا لتجاهل رغبة الملك ، ثم ان فقدان سيطرة حزب التقدم على قرارات مجلس النواب جعلت الملك في غنى عن الاختلافات التي ستظهر في ذلك المجلس اذا ما استمر السعدون في مركزه .

---

(١) عن جواب الملك على استقالة السعدون في ١٩٢٦/١١/١
م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/ ١، (ورقة ١١) .

(٢) كانت السلطات البريطانية لا تزال تعتبر السعدون الرجل الاكثر تعاونا معها .
لغة العرب ، ج٢ ، السنة الرابعة ، آب ١٩٢٦ ، ص ١٠٨ .

(٣) عن كتاب الملك فيصل الى جعفر العسكري في ١٩٢٦/١١/٥ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/١ ، (ورقة ١٢) .

الفصل الرابع

الجهود من أجل الاستقلال



الفصـل الرابـع

الجهود من أجل الاستقـلال

السعدون في وزارته الثالثة :

كانت كل ما اسفرت عنه جهود السعدون خلال المفاوضات التي ادت الى عقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٢٦ م هي موافقة الحكومة البريطانية على اضافة مادتين فقط على لائحة تلك المعاهدة ، تتعلق الاولى بالموافقة على اعـادة النظر بالاتفاقيتين (المالية والعسكرية) مباشرة بعد ابرام المعاهدة ، وتتعلق الثانية بالموافقة على امكان اعادة النظر في المعاهدة والاتفاقيات في الوقت الذي تنتهي فيه معاهدة ١٩٢٢ م بموجب بروتوكول ٣٠ (نيسان) ١٩٢٣ ثم بعد ذلك في نهاية كل اربع سنوات الى ان تنتهي مدة الخمسة والعشرين سنة المذكورة في معاهدة ١٩٢٦ أو الى ان يدخل العراق في عصبة الامم (١) · وقد بدأ السعدون فعلا بعد ابرام معاهدة ١٩٢٦ م بفتح باب المفاوضات مع السلطات البريطانية من اجـل تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الا انه لم يستطع التوصل الى نتائج معينة خلال وزارته الثانية ، كما لم تستطع الوزارة العسكرية الثانية ، التي اعقبت وزارة السعدون الثانية ، ان تتوصل بدورهـا الى تعديـل هاتين الاتفاقيتين · فـي ١٩٢٧/١٢/١٨ اقرت الوزارة العسكرية الثانية معاهدة جديدة مـع الحكومة البريطانية لم تختلف كثيرا عن المعاهدات السابقة ، كان اوضح ما حصل فيها من تغيير هو وعد بريطانيا بمساعدة العراق للدخول في عصبة الامم عام ١٩٣٢ بشرط « الاحتفاظ بمعدل التقدم الحاضر وسير الامور سيرا حسنا » ، اما الاتفاقيتـان (المالية والعسكرية) فقد اتفق الطرفان (العـراقي والبريطاني) على عـدم ابرام (٢) المعاهدة حتى يتم تعديلهما ·

قوبلت معاهدة ١٩٢٧ بعدم ارتياح الرأي العام العراقي (٣) ، وشعر رئيـس الوزراء (جعفر العسكري)بانه لم يستطيع الحصول على ما كان يامل ان يحصل عليه للعراق في مفاوضاته مع الجهات البريطانية فقدم استقالته في ١٩٢٨/١/١٨ خاصة بعد ان وجد ، عند عودته الى العراق ، بان كلا من وزير الداخلية (رشيـد

(١) راجع : ص ٢٦٥ : كتاب سكرتير دار الاعتماد الى السعدون في ١٩٢٦/١/٩ ؛ ص : ٢٦٧ : المادة الثالثة من معاهدة ١٩٢٦ .

(٢) مقررات مجلس الوزراء للاشهر تشريـن اول وتشرين الثاني وكانون اول ١٩٢٧ م ، ص ١٢٨ ـ ١٣٠ .

(٣) عبدالرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات (لبنان ـ ١٩٥٨) ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .

علي الكيلاني) ووزير المالية (ياسين الهاشمي) قد قدما استقالتهما (١) .

وجد المندوب السامي ان ما اختبره في السعدون من مرونة في معالجة القضايا بالصلات بين بريطانيا والعراق ، ولو انه ظهر ، في نظره ، ضعف المراس خلال مفاوضات معاهدة ١٩٢٦ م ، هي خير دليل على انه الرجل المفضل (٢) لمواجهة الاوضاع الجديدة ، فاتصل بالسعدون واخبره برغبته في ان يتولى رئاسة الوزارة الجديدة ، وبانه يريد ان يقف على خططه في مواجهة بعض الامور التي يراها ضرورية ، كمسألة التجنيد الاجباري التي ستتوقف عليها مفاوضات الاتفاقية العسكرية ، ومسالة (تحمل العراق فرق نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق) التي ستؤكد بريطانيا على ادراجها في الاتفاقية العسكرية ، وامتياز اللطيفية (٣) وامتياز الشاهبندر (٤) . ولكن قبل ان يخوض السعدون في تلك الامور اشترط على المندوب السامي ، والملك فيصل الذي كان حاضرا تلك المقابلة ، ان يحل مجلس النواب فورا على اساس « ان خطة الوزراء السابقين (جعفر باشا .. الخ) هي ان يمنحوه تاييدا مؤقتا داخل المجلس ليصيبوا عليه امدر في

---

(١) في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ تحسبت السلطات البريطانية في العراق بان في نية (جعفر العسكري) ان ينشر تصريحا في الصحف يبين فيه كيف ادت الاسباب المذكورة الى استقالته ، وحين اخبر المندوب السامي وزير المستعمرات بامر ذلك التصريح علق عليه قائلا : « ان التصريح هو من الارتباك والتفاهة بحيث لا اظن انه سيكون له ضررا كبيرا .

عن برقية من المندوب السامي الى وزير المستعمرات بتاريخ ٨ /١/١٩٢٨ ، رقم ١٤ .

حصل المؤلف على نسخة هذه البرقية من السيد نجدة فتحي صفوة الذي كان قد حصل عليها بدوره من Public Report office, F. O. 371 /133033, P. 174. P. 183.

(٢) كان المندوب السامي (هنري دوبس) يميل الى التعاون مع السعدون ، ويفضله على كل من (العسكري) والهاشمي . فهو يعيب على العسكري قبوله بدون مخالفة عدة اقتراحات تعرض عليه وان لم يكن مقتنعا بملاءمتها ، وبالنتيجة عندما يجابهه زملاؤه في الوزارة كان لا يدافع باعتقاد عن المقترحات التي وافق عليها . اما الهاشمي فكان يعيب عليه تطرفه احيانا وتجاوزه للاستشارة البريطانية .

راجع الحديث الذي ادلى به (هنري دوبس) في لندن لجون شكبرة (مدير الامور الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية) في فندق الهايدبارك يوم ٢٧/ ١٠/١٩٢٧ — م.و، ملفات البلاط ، ملف مجلس الوزراء ، رقم ج/٩ (ورقة ١٦٤ — ١٦٦) .

(٣) ارادت الحكومة البريطانية ان تتحمل الحكومة العراقية فرق نفقات القوات البريطانية المرابطة في العراق بالنسبة لنفقات تلك القوات فيما لو كانت في بريطانيا او في الهند على اعتبار ان القوات البريطانية موجودة لحفظ الامن الداخلي والدفاع الخارجي عن العراق .

راجع : كتاب سري وشخصي من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/٨/٢٥ ، بدون رقم . م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقية المالية ، رقم ١٤ (ورقة ٧٧) .

(١) راجع حول امتياز اللطيفية : ص

(٤) منحت الحكومة العثمانية (محمود الشابندر) في ١٢ اذار ١٩١٢ امتيازا لتنوير بغداد بالكهرباء وتاسيس خط ترامواي فيها بواسطة (الشركة العثمانية المساهمة للترامواي والتنوير والقوة الكهربائية) .

ن المجلس وليوهنوا في هذه الاثناء شعبيه بالطريقة المعتادة من الاستياء من ه حكومه قائمة بواسطة الانتدابات » (١) • هذا يدل على ان السعدون رغم ستحابه رئيسا لمجلس النواب قبل تشكيل وزارته الثالثة (٢) الا انه ظل عم مطمئن الى امكان السيطرة على نواب المجلس الذين حللوه في السابق • وافق المندوب السامي والملك على حل المجلس رغم توقعهما بان وزارته ستتعرض للنقد (الى حد ما) اذا ما حلت البرلمان قبل ان تجرب موقفها امامه وتطلب منه التصويت على الثقه بالوزاره • وفي الوقت الذي لم تعط فيه الملك سوى موافقته على حل المجلس ابدى المندوب السامي ارتياحه لطلب السعدون على اساس ان السعدون سيكسب (انتصارا تكتيكيا) بحل المجلس فورا (٣) • الحقيقه كان المندوب السامي (هنري دوبس) معجبا بالسعدون ، وكان احترامه مبنيا على اساس « ان لاوضع بين العراق وبريطانيا تستلزم تعاونا بين السلطتين البريطانيه والعراقية وان السعدون رجل يحترم هذا التعاون » (٤) ، كما كان يرى في السعدون رجلا نبيلا تتمثل فيه شخصية البداوة بنبلها والعروبة ببساطتها (٥) • اما الملك فيصل ، فلم يكن قد نسي بعد سياسة السعدون التي وقفت ، خلال وزارة السعدون الثانية ، ضد بعض اقتراحات البلاط (٦) وتوجيهاته في السياسة

---

(١) عن برقية من المندوب السامي البريطاني في العراق الى وزير المستعمرات في ١٩٢٨/١/١٩ ، رقم ٣٨ .
حصل المؤلف على نسخة هذه البرقية من السيد نجده فتحي صفوة الذي كان قد حصل عليها بدوره من : Public Records Office F. O. 371 / 133033

(٢) انسحب السعدون رئيسا لمجلس النواب في ١٩٢٦/١١/٢٦ على اثر اشغال رشيد عالي الكيلاني منصب وزاره الداخلية ، ويجدر الاشارة الى ان تلك الانتخاب لم يكن يعني ان السعدون أعاد تنظيم صفوف الاكثرية البرلمانية المؤيدة له ، وانما انتخب السعدون لما كان يتمتع به من احترام شخصي من لدن الاغلبية الساحقة من النواب ، ويمكن القول ان الانتخاب تلم على اساس ادبي بعيدا عن الميول السياسية خاصة وان كرسي الرئاسة ، كما رأينا ، يملي عليه صفة الحياد .
راجع حول انتخاب السعدون رئيسا لمجلس النواب في ١٩٢٦ :
مذكرات مجلس النواب ، جلسة ١٩٢٦/١١/٢٦ م .

(٣) عن برقية من المندوب السامي الى وزير المستعمرات بتاريخ ١٩٢٨/١/١٩ ، رقم ٣٨ .
حصل المؤلف على نسخة هذه البرقية من نجدة فتحي صفوة الذي كان قد حصل عليها بدوره من :

(٤) عن خطاب لهنري دوبس القاه في اوتيل فكتوريا في لندن ، في اجتماع الجمعية الملكية الامبراطورية في ١٥ شباط ١٩٣٣ .
جريدة الاخاء الوطني : ١٩٣٣/٣/٩ م .

(٥) الريحاني — امين ، ملوك العرب ، ص ٤٠٢ .

(٦) السويدي — توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٢١ .

الداخلية والخارجية (١) ولكنه لم يستطع أن يتجاهل رغبة المندوب ... في تعيين السعدون الى رئاسة الوزارة الجديدة (٢) .

فيما يتعلق بالامور الضرورية التي اراد المندوب السامي ان يعرف موقف السعدون منها ، وجد المندوب مناسبة للتجنيد الاجباري لذى لم تكن الحكومة البريطانية ترغب بتطبيقه ، والذي سيثير مستقبلا طبيعة مفاوضات الاتفاقية العسكرية ، والذي سيكون من بين ابرز ما يطالب به الرأي العام والصحف . وجد انه ليس في نية السعدون التمسك بالمبدأ القائل بضرورة تطبيق التجنيد الاجباري . وبأنه اذا اضطر بسبب الضرورات الانتخابية ، التي ستعقب حل المجلس النيابي ، الى الافصاح عن سياسته حيال التجنيد الاجباري فانه سيقول: « ان التجنيد الاجباري في رأيه ضرورة في النهاية ، ولكن الرأي العام ليس مستعدا له بعد » . اما مسألة (تحمل العراق فرق نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق) والتي ستدخل كنقطة مهمة في مفاوضات الاتفاقية العسكرية . فقد اراد السعدون ان يستند الى المعارضة ويتخذها وسيلة لاخفاء رغبته الحقيقية في رفض ان تتحمل الحكومة العراقية دفع فرق النفقات . ولما كان قطبا المعارضة لسياسة السعدون هما (رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي) فقد حاول السعدون ان يستفيد منهما فاخبر المندوب السامي « ان تحريضا خفيا وقويا يدبر ضد الفكرة القائلة بان العراق سيوافق ولو من حيث المبدأ على دفع الفرق في كلفة بقاء القوات البريطانية ، وان رشيد وياسين يقومان بدور بارز في هذا التحريض . وانه يخشى اذا علم بانه سيضطر الى مواجهة طلب قاطع بما هذا الشأن من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، بحيث انه سيكون عاجزا على الحصول على الاغلبية

---

(١) لم يتوفر للمؤلف ما يشير الى ان السعدون كان قد صرح للملك فيصل عند توليه رئاسة الوزارة الثالثة ، بانه « يخالف المعاهدة التي عقدتها الوزارة العسكرية المستقيلة لاعتقاده (بانها لم تات بشيء مفيد مؤثر في تحسين الحالة السياسية ، وكان يرى عدم عرضها على المجلس) » ، وذلك عدا ما اورده السيد عبدالرزاق الحسني . ويعتقد المؤلف ان تصريح السعدون بمثل تلك العبارات ، وللملك بالذات ، يعد متناقضا مع الغاية التي اختير لها السعدون دون غيره من الساسة العراقيين ، خاصة اذا تذكرنا ان معاهدة ١٩٢٧ كانت ثمرة جهود الملك ، وان السعدون لم يطمئن لنوايا الملك تجاهه بعد .
راجع : الحسني — عبدالرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢ ، ص ١٢٥ .

(٢) يذكر ناجي شوكت حول هذه النقطة : « كان جعفر العسكري مستقلا ، وياسين الهاشمي لا يعتمد عليه الانكليز ولا الملك ، ونوري السعيد لم يحن وقته بعد . وكان موقف الملك ضعيفا جدا بعد مفاوضات معاهدة ١٩٢٧ ، فقال له الانكليز : اذا لم ترشح السعدون نضيع مرشحك » .
من مقابلة شخصية مع ناجي شوكت بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢١ .

(٣) من برقية من المندوب السامي الى وزير المستعمرات بتاريخ ١٩٢٨/١/٨ ، رقم ٤ .
حصل المؤلف على نسخة البرقية من نجدة فتحي صفوة الذي حصل عليها بدوره من :
blic Report office, F. O. 371/133033, P. 174.

الانتخابية وسيتضح من ذلك موقفي سياسته » (١) . استطاع السعدون أن يقنع
المندوب السامي بوجهة نظره المتعلقة بتحمل العراق فرق النفقات ، فقد كتب
المندوب السامي الى وزير المستعمرات حول تلك المسألة « بالرغم من انني اجد
محاذير في اعطاء التنازلات شيئا فشيئا قبل بدء المباحثات الرسمية حول الاتفاقية،
فقد تأكدت من ان محاولة عبد المحسن تقوم على اساس صحيح ، وان مطلبه هذا ،
وان كان من الناحية النظرية يمكن دحضه بمبررات ، فمن الواضح انه يصبح جدا
مبررة للناخبين الجهلاء في الشرق . ولذلك وددت ان اؤكد بقوة على سحب هذا
الشرط عاجلا ، لان مثل هذا التنازل الذي تقدم به في مطلع حملته الانتخابية ستقوي
الى حد كبير من مكانة عبد المحسن وشعبيته ، وستتيح له فرصة طيبة لتاليف
وزارة متينة ، موقفها ودي من بريطانيا العظمى » (٢) . اما فيما يتعلق بالمستشارين
[illegible] عند حصول المندوب السامي على مجرد وعد فقط بانه
« سيتقرر عاجلا بعد ان كان من الممكن بوزارته التوقيع على اتفاقات الشاندر
واصبر ، ولكن ليس بعد ان [illegible] من البرلمان لعدة اشهر قادمة » (٣) .

الحقيقة ان السعدون في وزارته الثالثة اراد ان يخطو خطوة واسعة في
سياسته القائمة على التعاون مع الانكليز والتدرج في الوصول الى الاهداف
الوطنية ، وذلك بمحاولة ادخال تعديلات اساسية في نصوص الاتفاقيتين (المالية
والعسكرية) بما يلائم والاماني الوطنية التي اعرب عنها مندوبو المجلس التاسيسي
في عام ١٩٢٤م ، فقرر ان لا ينثني مرة اخرى امام وجهات النظر الانكليزية خاصة
اذا ما علمت انه لم يعد هناك ما يهدد بفقدان ولاية الموصل . تبنى السعدون لتلك
السياسة انطلاقا من نظريته الجديدة القائلة بان العراق امة متاخرة اشواطا في
مضمار التقدم ، وان كل امة تريد ان تتبوأ مقعدا في هذا العالم مضطرة الى مجاراة
الامم الاخرى في الرقي و الا كان مصيرها الفناء ، اذ انها لا تستطيع ان تحافظ على
كيانها واستقلالها الا اذا كانت حائزة على جميع الوسائل اللازمة للحياة . بدأ
السعدون يرى ان ايران وتركيا ، وحتى افغانستان التي كان يراها بعيدة عن كل
احتكاك باسباب الحضارة ، قد اخذت كلها تخطو خطوات سريعة نحو التقدم
بينما يسير العراق ببطء لا يتناسب مع حاجاته ومتطلبات عصره ، لذلك يرى ان
الواجب يقضي بمضاعفة الجهود وتوطيد العزائم على النهوض الى مصاف الامم

---

(١) عن برقية من المندوب السامي الى وزير المستعمرات في ١٩٢٨/١/١٧ ، رقم ٣١ .
حصل المؤلف على نسخة البرقية من نجدة فتحي صفوة الذي حصل عليها بدوره من :
Rublic Records Office, F. O. 371/138083 P. 181

(٢) ن.م.

(٣) عن برقية من المندوب السامي الى وزير المستعمرات في ١٩٢٨/١/٨ ، رقم ١٤ .
حصل المؤلف على نسخة البرقية من نجدة فتحي صفوة الذي حصل عليها بدوره من :

Rublic Records Office, F. O ?71/133033, P. 174.

المعدنه بسرعة مائقة ، فهو حين بنى سياسة قائمة على التعاون مع الانكليز لم يكن يدور في خلده ان العلاقات بين الطرفين والتي حددتها معاهدة ١٩٢٢ ستستمر طويلا دونما تغيير • فبالنسبة للاستشارة البريطانية وجد السعدون في ١٩٢٨ ان الاستشارة البريطانية لم تتغير عما كانت عليه عهد تألف الحكومة العراقية ، ان المستشارين لايزالون يشاطرون الوزراء السلطة التنفيذية ، وان وظائفهم لم تكن منحصرة في الاستشارة فقط ، وقد نشأ عن اشتراك المستشارين في السلطة التنفيذية ارتباك في الامور وتشوش ، واصبح الوزراء في موقف حرج ، فهم

مستطيعون ان يتنصلوا عن المسؤولية ولا يمكنهم ان يتحملوا كرها تبعة ما يقوم به غيرهم من الاعمال ، خاصة وهم وحدهم مسؤولون ، بموجب القانون الاساسي ، امام الملك وامام مجلس الامة عن ادارة شؤون الحكومة • ونتيجة لهذا تبلور لدى السعدون في ١٩٢٨ رأي مفاده ان هذا الوضع الشاذ الذي شكى ولا يزال يشكو من ، الجميع هو العقبة الكأداء في سبيل انتظام الاعمال وجريانها على الصورة المطلوبة (١) • وكما كان السعدون يرغب في تحديد سلطات المستشارين الانكليز كان يرغب في الواقع بتطبيق لائحة التجنيد الاجباري على اساس : « ان وضع خطة معينة للجيش يتوقف بالدرجة الاولى على حسم مسألة التجنيد الاجباري كما ان لها علاقة وثيقة بتعديل الاتفاقية العسكرية ، وما لم تحسم هاتان المسألتان اولا فلا اعتقد انه يمكن احضار مشروع مفيد يؤدي الى تحسين حالة الجيش وزيادة عدده وجعله قادرا على احد المسؤولية عن الدفاع الداخلي والخارجي » (٢) • ولكن لو تساءلنا عن نصيب هذه النظرة الجديدة في مجال العمل على تغيير العلاقات الانكليزية ـ العراقية بصورة فعلية ، ثم كيف تطورت الى محاولة اختصار الطريق للحصول على الاستقلال ودخول العراق عصبة الامم ، لوجدنا ان هناك جملة ممهدات وامور سارت جنبا الى جنب حتى بلورت ذلك التطور •

الانتخابات والبرلمان :

كانت المهمة الرئيسة للوزارة السعدونية الثالثة ، التي تشكلت في

---

(١) من رسالة من السعدون الى الملك في منتصف ايلول ١٩٢٨ ، بدون رقم ، وثيقة بحوزة السيد عبدالرزاق الحسني •

(٢) ن•م•

١٩٢٨/١/١٤ (١) ، في التوصل مع السلطات البريطانية الى صيغة لتعديل الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) الملحقتين بمعاهدة ١٩٢٢ (٢) ، ثم عرضهما مع معاهدة ١٩٢٧ م على المجلس النيابي لتصديقها كي تصبح الوثائق كلها نافذة المفعول في وقت واحد (٥) . في نهاية آذار ١٩٢٨ ، سلمت السلطات البريطانية الى السعدون مسودتي الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) المعدلتين ، وعرضت له عن استعدادها للدخول في مفاوضات حولها في اي وقت يشاء (٣) [illegible]

بعد ان درست وزارة مسودتي الاتفاقيتين ، تبين لها عن امكانية الدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة البريطانية حولها قبل الاتفاق مع حكومة بريطانيا حول بعض النقاط . ومع ان السعدون قرر تأجيل المفاوضات حتى [illegible] الدخول فيها مباشرة سيؤدي الى تأخير الوصول الى اتفاق بين الجانبين (٤) . لا [illegible] ان السعدون وجد ان الدخول في مفاوضات مباشرة مع [illegible] البريطانية سيعقد موقف الوزارة لانه كان قد قرر ان [illegible] الاتفاقيتين [illegible] وتحسين ملموس في حالة العراق من ناحية صلاته مع بريطانيا [illegible] [illegible] ان يصطدم مع المندوب السامي في وقت لم يكن [illegible] [illegible] وتأييد للرأي العام [illegible] ان كل تطور السعدور [illegible] السعدون الى اساس التعاون مع الانكليز كاسبا لثقة الرأي العام وعدم [illegible] سياسة السعدون بغض النظر عن الاهداف التي توخاها السعدون من [illegible] [illegible] للرأي العام سياسة السعدون على انها سياسة تماشي الانكليز و[illegible] [illegible] الاستقلال والسيادة للبلاد . [illegible] ومع ان السعدون حاول من [illegible]

(١) أسند الملك فيصل الى السعدون في ١٩٢٨/١/١٤م مهمة تشكيل وزارة جديدة ، وضم السعدون بعضو اليوم هيئة وزارته الثالثة التي تألفت من :
عبد المحسن السعدون (رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية ووكيلا لوزارة الدفاع)
عبد العزيز القصاب (وزيرا للداخلية) ويوسف غنيمة (وزيرا للمالية)
وحكمت سليمان (وزيرا للعدلية) وسلمان البراك (وزيرا للري والزراعة) وعبدالمحسن شلاش (وزيرا للمواصلات والاشغال) وتوفيق السويدي (وزيرا للمعارف) واحمد الداود (وزيرا للاوقاف) .
راجع هذه الوزارة السعدونية الثالثة :
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مواضيع متنوعة ، رقم ج/١ ، (ورقة ٨١) .

(٢) الوقائع العراقية ، ٢ شباط ١٩٢٨ .
راجع المادتين (١٢ و١٣) من معاهدة ١٩٢٧
الوقائع العراقية ، ١٩٢٧/١٢/٢٠ م .

(٣) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ٢٩ آذار ١٩٢٨ ، مرقم س.او / ٩٨ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقات العسكرية ، رقم ع/١١ (ورقة ٥) .

(٤) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم ٧٩١ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقات المالية ، رقم م/١٢ (ورقة ٦٢) .

(٥) السويدي — توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

التي تفصله عن الرأي العام ، كمحاولته كسب الشيعة حين شعر بان رواسب نقمة لعلماء الدين في ١٩٢٣ لا زالت عالقة في نفوسهم ، فناشد وزراءه بـأن « يعنون عناية خاصة بهم ، وتعيين اللائقين منهم في وظائف تناسب مقدرتهم ، وتحسين حالة من كان موجودا منهم في وظائف الحكومة » (١) . الا ان الدافع وراء عدم تحوله في مفاوضات الاتفاقيتين لم يكن انتظار الوقت الذي يضمن فيه تأييد الرأي العام ، وانما انتظار الوقت الذي تظهر فيه اكثرية تساند موقف وزارته في مجلس النواب . اذن اتخذ السعدون من ادعائه بأن هناك نقاطا مهمة يود التوصل الى اتفاق حولها مع السلطات البريطانية قبل البدء في المفاوضات بصورة رسمية ، وسيلة لكسب الوقت الذي يسمح له بتهيئة اكثرية برلمانية مساندة لسياسته .

استنادا الى ما اشترطه قبل تأليف الوزارة ، استصدر السعدون ارادة ملكية بحل المجلس النيابي بعد مرور اربعة ايام فقط على تشكيل الوزارة ، على ان تجرى في غضون الاشهر الاربعة التي ستعقب حل المجلس انتخابات جديدة . (٢) . وقد برر السعدون حله للمجلس النيابي على اساس ان الاحزاب التي يتألف منها المجلس غير مستقرة وغير ثابتة على انتهاج خطط واضحة مما يجعل من العسير على حكومته الركون الى اكثرية برلمانية تستند اليها لمجابهـة الصعوبات عند تسلمها بمسؤولياتها ، وعلى اساس ان لدى حكومته امورا خطيرة تتعلق بمصالح الشعب الحيوية كالمعاهـدة الانكليزية العراقيـة لعـام ١٩٢٧ والاتفاقيتين (المالية والعسكرية) وقضية الدفاع الوطني ، وعلى اعتبار انه لا بد من الرجوع الى الرأي العام لمعرفة رغباته حول تلك الامور ، ويبدو ان اعضاء مجلس النواب كانوا قد عرفوا مسبقا بامر حل المجلس ، اذ لم تظهر ردود فعل داخل المجلس عندما تليت الارادة الملكية بحله (٣) ، في الوقت الذي كان يشعر فيه النواب بأن في المجلس احزابا لها مبادئ، وانه ليس هناك مسوغ لحل المجلس (٤) .

بدأت الانتخابات في اواخر كانون الثانـي ١٩٢٨ بعـد ان ابرقت وزارة الداخلية في ١٩٢٨/١/١٩ الى المتصرفين بوجوب الشروع بالانتخابات الجديدة لمجلس النواب حالا (٥) . اوضحت الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٢٨ بأن الوزارة السعدونية الثالثة حاولت ، بطريقة لا تختلف عن طريقـة انتخاب نواب الدورة

---

(١) من كتاب سري من سكرتير مجلس الوزراء الى الوزراء في ١٩٢٨/١/٢٣ ، مرقم ١٦٧ . م.و، ملفات البلاط ، ملف طوائف السنة والشيعة ، رقم د/٦/٥ (ورقة ٥) .

(٢) اكدت مديرية المطبوعات التابعة لوزارة الداخلية بان الانتخابات العامة ستجري ضمن مـدة الاربعة اشهر المصرح بها في القانون الاساسي .
العراق : ٢ شباط ١٩٢٨ .

(٣) لغة العرب ، ج ، السنة الخامسة ١٩٢٨ ، ص ٦٢٥ .

(٤) مذاكرات مجلس النواب ، خطاب الهاشمي في جلسة ١٩٢٨/٥/٢٨ .

(٥) العراق : ١٩٢٨/١/٢٥ .

النيابية الاولى التي انتهت في ١٩٢٨/١/١٩ ، ان تظهر اكثرية برلمانية مساندة لسياستها عن طريق تدخل اجهزتها الادارية لانجاح مرشحيها ، فقد سعت الحكومة منذ الايام الاولى للانتخابات الى تحويل هيئات تفتيش انتخابية تسعى الى ضمان فوز مرشحي الحكومة (١) ، وقد حاولت الصحف وكذلك التقارير والبرقيات الموجهة الى البلاط الملكي فضح اساليب التدخل التي ادت الى ظهور بعض الهيئات التفتيشية المعروفة بتأييدها للحكومة ، فانتقدت موقف بعض رؤساء البلديات لتلاعبهم في انتخاب الهيئات التفتيشية وانحيازهم الى بعض الملاكين واصحاب المصالح بان يعتبر كل واحد منهم نفسه بمقام المختار ويشكلوا لجنة انتخابية لاحضار قوائم المنتخبين الاولين ، كما انتقدت ظهور اسماء بعض اعضاء الهيئات التفتيشية في حين كانوا غائبين عن مناطقهم ، واحتجت على حرمان بعض الناس من الاشتراك بانتخاب الهيئات التفتيشية ، وطالبت بعض الجماعات الوطنية في بغداد والموصل باعادة انتخاب بعض اعضاء الهيئات التفتيشية (٢) .

وخلال فترة انتخابات النائبين الاولين والثانويين التي حدثت في شباط ١٩٢٨ كان الشعور السائد بان الفوز لا محالة سيكون في جانب مرشحي الحكومة طالما انها تتدخل تدخلا سافرا في امور الانتخابات (٣) . والحقيقة انه باستثناء المدن المهمة التي شهدت نوعا من المنافسة لمرشحي الحكومة ، لم نجد في بقية العراق ما نستطيع ان نقول عنه انتخابات ، فقد تأكد لدى الناس بان من خالف اوامر الحكومة وعارض مرشحيها عرض نفسه لسخطها ، ولكن اكثر المتحمسين خوفا هم الزراع واصحاب الاراضي الزراعية ، فقد تمكن مؤيدو الحكومة من ان يقنعوا هؤلاء بانهم اذا انتخبوا من لم يكن حائزا على رضا الحكومة ستقدر محصولاتهم الزراعية اثناء جباية الضرائب بمقدار كبير جدا رغم لا يكفي كل محصولهم

---

(١) راجع : الشكاوى والبرقيات والتقارير المرفوعة الى البلاط الملكي .
د.ك.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ (الاوراق /٩ ـ ٢٢).
كذلك : جريدة العراق : ١٣ ـ ٢٣ شباط ١٩٢٨.

(٢) الاستقلال ، ٥ شباط ١٩٢٨ ، العراق ، ٢٣ شباط ، ٣٠ اذار ، ٢ نيسان ١٩٢٨ .
كذلك : كتاب رئاسة الديوان الملكي الى وزير الداخلية في ٥ نيسان ١٩٢٨ المرقم د/١٢ والمرفق بطيه العريضة المرفوعة من اهالي الهارونية ، كتاب رئاسة الديوان الملكي الى وزير الداخلية في ٧ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم د/١٢ المرفق بطيه صورة البرقية الواردة من الموصل ، كتاب رئاسة الديوان الملكي الى وزارة الداخلية في ١١ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم د/١٢ ، المرفقة بطيه مضابط وبرقيات احتجاج من مناطق ومحلات مختلفة .
د.ك.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ (الاوراق /٩ ـ ١٥).

(٣) راجع : البرقيات الموجهة الى المتصرفين الناصرية والبصرة والموصل وكربلاء والحي وسنجار .
د.ك.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ (الاوراق/ ١١ و٢٠ ـ ٢١ و٤٢ و٤٤ ـ ٤٩) .

نسبة (١) . وحين لاحظت الحكومة منافسة لمرشحيها في بعض المناطق اخذت تمارس انواعا من الضغوط ، من بينها ، تصرف الكمي لبعض الهيئات التفتيشية المؤيدة للحكومة كأن لا تحضر في المواعيد المعينة للانتخاب او ترفض بعض الاوراق التي لا تحوي اسم من تريد ، او ان يعطي عضو التفتيش عشرة اوراق لاحد الاشخاص لكتابة اسماء معينين او اعطاء الاوراق الانتخابية الى اولاد لم يتجاوزوا السن القانونية للانتخابات ، او ان يأتي بعض الاشخاص الذين لا يمتون الى المنطقة الانتخابية بصلة وكلهم ممن عرفوا بذوي السوابق ممن حكم عليهم بجرائم عديدة وقد تأبط كل منهم عصا غليظة ينهال بها ضربا على الناخبين الذين يضطرون الى ترك الانتخابات وتصبح المجال مفتوحا لانتخاب من يريدون (٢) . اما في المناطق التي لم تكن الهيئة التفتيشية فيها خاضعة لرغبة الحكومة فقد حاولت اجهزة الحكومة ان تجبر الناس على انتخاب من تريد كأن تحجز المنتخبين في احدى دوائرها وتجبرهم على القاء الاوراق المعدة مسبقا ، او انها تستعمل معهم الارهاب والتهديد من اجل حملهم على انتخاب مرشحي الحكومة (٣) .

اشتدت حملات الصحف الاحتجاجية واتهمت حزب الحكومة (حزب التقدم) على انه استعمل جميع الدسائس من اقناع وارهاب من أجل الفوز بالانتخابات وبان الناس سخطوا عليه واخذوا يناوئونه، ووصفت قانون الانتخاب بانه حبر على ورق ، واخذت توالي نشر احتجاجات الناس على طريقة سير الانتخابات ، ونشرت بعض المقالات المتهكمة بعنوان « ملتمس ابن النواب » . وعندما توالت الاحتجاجات على الحكومة خرجت الحكومة بتبريرات ضعيفة قامت على اساس « انه ليس في الامكان ارضاء الكل ولا بد من غالب ومغلوب وليس للمغلوب عذر الا دعوى الخروج على القانون والتدخل وما اشبه ذلك من المزاعم » (٤) . وحين

---

(١) العراق : ١٩٢٨/٤/٢٤ م .

(٢) عن مضبطة من رؤساء عشيرة الدليم في قضاء الموسعة : العراق ١٩٢٨/٤/٢٤ ، كذلك : عن مضبطة تقدم بها سكان محلة قنبر علي الى امين العاصمة : العراق ١٩٢٨/٤/١٦ ، مضبطة تقدم بها سكان العاروضة الى الملك ، مضبطة تقدم بها سكان الدورة الى الملك ، مضبطة تقدم بها سكان باب الشيخ الى الملك ، برقيات : من الحي والموصل وسنجار والناصرية والبصرة الى الملك .
م.و ، ملفات البلاط ،ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ (الاوراق /١٠ — ٤٨).

(٣) عن برقية احتجاجية رفعتها هيئة تفتيش البصرة الى الملك في ١٩٢٨/٥/٣ ، برقية من الناصرية الى الملك في ١٩٢٨/٤/٢٤ ، برقية سكرتير حزب الاستقلال وسكرتير الحزب الوطني (في الموصل) الى الملك في ١٩٢٨/٥/١١ .
راجع : م.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ .
كذلك : جريدة العراق : ٢٥ و٢٨ نيسان و١ و١١ مارس ١٩٢٨ .

(٤) العراق : ١٨ و٢٥ و٢٧ و٢٨ نيسان ، ١ و٤ مارس ١٩٢٨ م .

[illegible] بعض اناس احتجاجاتهم الى المحاكم ، استنادا الى الفقرة العاشرة من المادة [illegible] التي تصرح بحق رفع الشكوى الى القضاء ضد [illegible] من الاستحقاقات ، رد وزير العدلية بانه لا يجوز للناس ان يرجعوا [illegible] الى القضاء لانه لا يمكن العمل بالفقرة العاشرة من المادة (٤٨) طالما هي [illegible] وتحتاج الى تفسير من قبل ديوان الوزارة الخاص ، اما الصحف [illegible] بتبريرات الحكومة فاكدت على صراحة المادة (٤٨) (١) . والواقع ان [illegible] بعض الشكاوى الى دوائر الشرطة الا ان الاخيرة ترددت في اجراء [illegible] بحجة أن اجراء التحقيق ليس من اختصاصها ، وعندما استشارت [illegible] وزارة العدلية لترشدها ، طلبت الاخيرة تفسيرا من دائرة التدوين القانوني [illegible] ان الفقرة العاشرة من المادة (٤٨) غير مطلقة وصريحة ، الا أن وزارة العدلية لم تلتفت الى رأي التدوين القانوني [illegible] .

[illegible] الانتخابات التي جرت على ذلك الشكل باسماء الموالين [illegible] الحكومة ، وعلى العموم لم تسقط أسماء المتصرفين ورؤساء البلديات ومديري [illegible] من قوائم الناخبين الثانويين ، وظهر اسم عبد المحسن السعدون كمنتخب [illegible] من كركوك ، ثم جاءت انتخابات النواب في ٩ مايس ١٩٢٨ باسم السعدون [illegible] من البصرة [illegible] النواب الساحقة المؤيدة للحكومة ، فاحتجت الصحف [illegible] واحتجاجات الناس بأن الانتخابات كانت مخالفة للدستور [illegible] الانتخاب [illegible] وقد تناولت الاحتجاجات عبد المحسن السعدون فيما [illegible] احتجت الهيئة [illegible] في البصرة على ظهور عبد المحسن السعدون [illegible] عن البصرة ، ورفعت عريضة الى الملك فيصل تثبت فيها بأن السعدون ظهر [illegible] عن البصرة مع أنه ليس من أهالي البصرة وليس له سكن فيها ولا علاقة ، [illegible] لسلطة بغداد وعليه فلا يجوز أن يظهر كنائب عن البصرة بحكم [illegible] قانون الانتخاب (٤) .

[illegible] الحكومة تلك الاحتجاجات والحملات الصحفية بأن عملت منذ [illegible] على تعطيل بعض الصحف التي تمادت في نقد سياستها ، فعطلت جريدة

---

(١) الزمان : ٤ و٧ نيسان ١٩٢٨ .

(٢) عن عريضة مقدمة الى الملك من قبل المحامي كمال السنوي بتاريخ ١٩٢٨/٤/١٨ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ (ورقة ٩ و ١١).

(٣) العراق : ١٧ نيسان ، ١١ و١٤ و١٥ مارس ١٩٢٨ م.

(٤) عن عريضة رفعتها الهيئة التفتيشية في البصرة الى الملك بتاريخ ١٩٢٨/٥/١٠ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ (ورقة ٥١).

الاستقلال لاجل غير مسمى بسبب ما نشرته في عددها الصادر في ٥ شباط ١٩٢٨ (١) واغلقت جريدة الكرخ في ١٩٢٨/٢/١٦ للسبب نفسه ، كما عطلت جريدة الزمان في ١٩٢٨/٥/٩ وصادرت أعدادها واعتقلت صاحبها [٢] . من جهة اخرى حالت الحكومة دون صدور جرائد وطنية جديدة ، أو السماح لاصحاب الصحف المعطلة باصدار صحف جديدة ، فلم تجب لطلب المحامي علي محمود بالسماح له باصدار جريدة (صديق الشعب) ، كما لم تسمح لعبد الغفور البدري باصدار جريدة تحت اسم (صدى الاستقلال) بدلا عن جريدة الاستقلال [٣] . المعطلة . ادت تلك الاساليب الى اضعاف دور المعارضة والصحافة الوطنية اللتين لم تستطيعا ان تغيرا من واقع البرلمان الجديد الذي تقرر ان يلتئم في ١٩٢٨/٥/١٩ وعند ذاك انقلبت الصحف تتوعد بان الاقلية المعارضة التي تمكنت من دخول مجلس النواب لا بد لها أن تسقط الوزارة السعدونية بعد حين ، مثلما اسقطتها في

المرة السابقة ، وطالبت الى المعارضة ان توحد صفوفها وتنشر منهجا صريحا لها يتناول المعاهدة الجديدة والاتفاقيتين (المالية والعسكرية) ومشروع التجنيد الاجباري .ومن ناحية اخرى لم تخفف الصحف نقدها للسياسة التي انتهجتها المعارضة خلال الانتخابات فبينت بان حزب الحكومة لم يستطع أن يضمن الاكثرية لو أن المعارضة نظمت صفوفها وكان لها احزاب عامة تشتغل في العاصمة والالوية والاقضية الاخرى ، كما انتقدت المعارضين لسياسة الحكومة لان جهودهم اقتصرت

---

(١) الزمان : ٩ شباط ١٩٢٨ .
من عريضة تقدم بها صاحب جريدة الزمان (ابراهيم صالح شكر) الى الملك فيصل .

(٢) العراق : ١٩٢٨/٥/١٦ م .

(٣) العراق : ١٥ شباط ،) نيسان ١٩٢٨ م : وقفت جريدة العراق ضد اجراءات السعدون في وزارته الثالثة ، فكفت على نشر كل ما يدين سياسة الوزارة وخاصة تدخل الحكومة في الانتخابات . ولم يقف المؤلف على السبب الذي حدا بالجريدة الى اتخاذ هذا الموقف ، بعد ان اشتهرت بتأييدها لسياسة السعدون خلال عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦ ، سوى ما نشرته الجريدة في ١٩٢٨/٥/١٧ حين ذكرت : ((ابت الظروف في السابق الا ان تظهر بمظهر شيء ، ولكن المجال الذي كنا نتوقع توسعه اخذ يضيق وان الزمان الذي كنا نتوسل مهادنته اخذ يوالي علينا نكباته فعلمنا اذ ذاك اننا مخطئون بتريثنا هذا ولذلك عدنا لنلب من الحقائق ولنخوض لججها بالخلاص دون ان نعبأ بالعواصف)) .

... حتى ان بعضها اكثرته الاصوات الساحقة في القرى ومضارب الخيام (١) .
... سياسية اذا استثنينا نشاطات (حزب الاستقلال والحزب الوطني في الموصل) (٢)
... يمكن القول انه لم يكن هناك منافس للحكومة غير بعض البارزين من بقايا حزب
... المعارض الذين حاولوا الدخول الى البرلمان مرة اخرى ، مثل ياسين
... الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ومحمود صبحي الدفتري (٣) ، ولما لم يكن حزب
... حزبا عاما له قاعدة شعبية منظمة خارج مجلس النواب فقد جاءت النتيجة،
... كما توقعت الصحف ، بنجاح مرشحيه في بعض المدن فقط خاصة في بغداد
... والموصل (٤) . اما حزب النهضة فمع وجوده خلال هذه الفترة الا انه لم يكن
... وقد حاول بعض الوطنيين خلال فترة الانتخابات تأليف جمعية وطنية
... كانت ستتخذ موقفا من الانتخابات ، الا ان الحكومة حالت دون اجازة تلك
... الجمعية خلال فترة الانتخابات ، فقدم مؤسسو الجمعية احتجاجا الى رئيس
... (السعدون) في ١٩ اذار ١٩٢٨ وزارة الداخلية حتى ساعة تقديمهم

---

(١) العراق : ١٩٢٨/٤/٢٤ .

(٢) للوقوف على دور كل من حزب الاستقلال والحزب الوطني في فضح اساليب تدخل اجهزة الحكومة ، ونشاطهما للفوز في الانتخابات ، راجع :
كتاب وزارة الداخلية الى رئاسة الديوان الملكي في ١٥ مايس ١٩٢٨ المرقم ٧٧٨٦ ، برقية من الموصل الى الملك بتاريخ ١٩٢٨/٥/١٣ ، برقية من الحزبين المذكورين الى الملك في ١٩٢٨/٥/١٢ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ (ورقة /٥٢ و٥٤ و٦٢).

(٣) ذكر سامي القيسي ، ان ياسين الهاشمي عاد في هذه الفترة للانضمام الى حزبه المشتت الذي لم يبق في صفوفه غير محمود صبحي الدفتري ومصطفى عاصم ورشيد عالي الكيلاني وكامل الجادرجي . وخلال فترة الانتخابات حصل الحزب على مؤازرة عناصر اخرى مثل عبد الاله حافظ وصفاء يونس وعلوان الياسري ومحمد امين زكي والذي كان عضوا سبق عضوا في (حزب التقدم) .
راجع : اطروحة سامي القيسي ، ص ٣٦٠ .

(٤) توقعت الصحف منذ اواخر اذار ١٩٢٨م بان نجاح جميع مرشحي حزب الشعب امر مشكوك فيه لانه مؤلف من بضعة اشخاص لا غير .
العراق : ٢١ اذار ١٩٢٨م ، ٢ مايس ١٩٢٨ .

(٥) في ١٩٢٨/٢/٢٧ قدم (سعيد الحاج ثابت والمحامي علي محمود الشيخ علي والمحامي علاء الدين النائب والمحامي عبد العزيزماجد والمحامي صادق البصام ومحمد مهدي كبة وعبد الغفور البدري) طلبا الى وزارة الداخلية لتاليف جمعية وطنية ، حصروا مبادئها في ا ــ ان العراق بحدوده الحاضرة المعلومة وحدة سياسية لن تتجزا ب ــ السعي وراء تثبيت سيادة الامة بكل الوسائل الدستورية المشروعة ج ــ بناء الصلات الخارجية على اسس المساواة والمنافع المتقابلة د ــ غاية الجمعية هي استقلال العراق التام .
العراق : ٢٨ شباط ١٩٢٨ ، ٢١ اذار ١٩٢٨ .

عدة المرتبطة ثم تحديهم الى طلبهم ، وذكروا السعدون بأن المادة السابعة من قانون تأسيس الجمعيات العراقي تحتم على وزارة الداخلية ان تجيب في ظرف خمسة عشر يوما . وطلبوا الى السعدون أن ينظر بنفسه في طلبهم . والواقع ان وزارة الداخلية كانت قد نظرت في طلبهم ورأت بأن تاريخ حياة بعض مؤسسي الجمعية معلوم لديها ، فتشككت في حسن مقاصد الجمعية ، كما رأت بأن هناك أسبابا كثيرة تدعو الى الاعتقاد بأن الجمعية المذكورة سوف تسعى الى نشر الآراء المتطرفة التي يمكن ان تؤدي الى سوء العلاقات بين بريطانيا والعراق كما اعتقدت بأن الذين قدموا طلب تأليف الجمعية هم رؤساء الجمعية بالاسم اما الذين يديرون الجمعية بالفعل فهم اشخاص غير معروفين ، وعليه رأت ان الوقت لم يحن بعد للسماح بتأسيس حزب سياسي يكون مثل هؤلاء الاشخاص رؤساؤه وعلى الاخص ان بين الطالبين تأسيس الجمعية من كان منتسبا الى حزب الشعب وان تركه لحزب الشعب وتشبثه بتأليف الجمعية الوطنية هو مما يؤيد ملاحظاتها ويجعلها في ريب كبير من حسن نوايا الجمعية (١) . واستنادا الى رأي وزارة الداخلية أجل مجلس الوزراء النظر في طلب تأسيس الجمعية الى حين ضمان فوز الحكومة في الانتخابات ، اذ لم يقرر الموافقة على السماح بتأليف الجمعية رسميا (٢) . حتى ١٩٢٨/٥/٨ . على أي حال،خرجت الحكومة من الانتخابات باكثرية ساحقة من النواب مؤيدة لسياستها، ولكن في المقابل زادت العلاقة مع البلاط الملكي والرأي العام سوءا

أ ـ زيادة سوء العلاقة مع الملك :

اضطر الملك ، بسبب الاحتجاجات الواسعة على طريقة سير الانتخابات ، ان يوجه عدة كتب الى وزارة الداخلية يحثها فيها على عدم تدخل الموظفين في شؤون الانتخابات وعدم التلاعب بآراء المنتخبين ، والالتزام بالاجراءات القانونية لجعل الاهالي مطمئنين لسير الانتخابات ، واتخاذ التدابير القانونية العاجلة بحق المتجاوزين (٣) . ثم التقى الملك بالسعدون واتفق معه على ، ضرورة العناية بحرمة الآراء العامة الخاصة بالالوية الثلاثة (بغداد والموصل والبصرة) وافساح المجال لها كي تتظاهر بحرية تامة اثناء الانتخابات الحاضرة وذلك بالاسمار ، الى

---

(١) عن كتاب سري ومستعجل من وزارة الداخلية في ٢٨ آذار ١٩٢٨ ، مرقم ١٣٧٥ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٥ (ورقة ٢٣).

(٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٥ ، جلسة ١٩٢٨/٥/٨ .

(٣) عن كتاب رئاسة الديوان الملكي الى وزارة الداخلية في ٥ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم د/٢/٥ .
كذلك : كتاب رئاسة الديوان الملكي الى وزارة الداخلية في ١٢ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم د/١٦/٥ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ (ورقة ١١ و ٢١).

يرمي الحكومة بوجوب التزام خطة الحياد التام » (١) . ولما وجد بانه لم يكن بث الاتفاق تصيب من التطبيق ، خاصة بعد أن وصلت اليه برقيات تؤكد تدخل جهزة الحكومة في حرمان سكان نواحي قضاء الموصل من الاشتراك في انتخاب هيئة التفتيشية المركزية ، واعتراف وكيل رئيس البلدية والهيئة التفتيشية نفسها بك ، بدا يلهج لهجة شديدة ، فاتهم وزارة الداخلية بان الانتخابات في أطراف العراق جرت بطريقة غير قانونية وان رئيس الهيئة التفتيشية في الموصل يريد أن ينفرد بتفسير القانون ويحرم النواحي من الاشتراك في الانتخابات (٢) . وحول مسألة عدم اشتراك سكان نواحي قضاء الموصل في الانتخابات ظهر الخلاف واضحا بين الملك والسعدون . فقد استدعى الملك كلا من وزير العدلية ومستشاره ووزير الداخلية ، وبعد المداولة معهم ترجح لديهم ان الطريقة التي سارت عليها انتخابات الهيئة التفتيشية في الموصل لا تتفق مع قانون الانتخابات وهي مخالفة للاصول التي جرت عليها في سائر أنحاء العراق . ثم أوضح الملك للسعدون في ١٧ نيسان ١٩٢٨ ما تم الاتفاق عليه (مع وزير العدلية ومستشاره ووزير الداخلية) ، وطلب اليه استنادا الى ذلك الاتفاق أن ينظر باعادة انتخاب الهيئة التفتيشية في الموصل بالسرعة الممكنة ، مع علمه بأن اعادة الانتخاب لا بد وأن تولد بعض الصعوبات من الناحية الادارية (٣) . خالف السعدون رغبة الملك اذ رد عليه في اليوم التالي بكتاب مستعجل جدا يخبره فيه بانه لا يوجد صراحة في قانون الانتخاب ما ينص على لزوم اشتراك النواحي في انتخابات الهيئة التفتيشية ، وان اعادة انتخاب الهيئة يقضي بتاخير الانتخابات العامة ويولد صعوبات جمة ، ولذلك فهو يرى ان تستمر الامور على مجراها (٤) . لم يوافق الملك على رأي السعدون فكتب الىه في اليوم نفسه بأن من الضروري اما أن تحذو الموصل حذو بقية الالوية والاقضية في تطبيق القانون أو أن تكون هي المثل الواجب اتباعه بالنسبة لسائر الاماكن الاخرى ، وان من الضروري ، بسبب ما حصل من تباين في تطبيق القانون ، أن تحال المسألة حالا الى ديوان التفسير الخاص الذي مرر أن

---

(١) عن كتاب سري شبه رسمي من رئاسة الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ٧ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم د/١١٧ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ (ورقة ١٢).

(٢) عن كتاب رئاسة الديوان الملكي الى وزارة الداخلية في ١١ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم د/١٥ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ (ورقة ١٩) .

(٣) عن كتاب رئاسة الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٧ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم د/١٣٥ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ ، (ورقة ٢٧).

(٤) عن كتاب مستعجل جدا من ديوان مجلس الوزراء الى رئيس الديوان الملكي في ١٨ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم ٩٦٨ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ ، (ورقة ٢٨) .

متعمد معمس اليوم ، وذلك صيانة لحرية الانتخابات في الحاضر والمستقبل (١)
ان رفض السعدون اعادة الانتخابات وتجاهله لرغبة الملك كان لا بد ان يؤثر في
زيادة سوء العلاقة بين الملك والسعدون خاصة وقد ظهرت بعض الدلائل التي تشير
الى محاولة الملك للحد من تمادي الحكومة في فرض مرشحيها ، فيذكر (علي
الشرقي) كيف انه كان احد مرشحي حزب التقدم الا أن تدخلات الملك حالت دون
ظهوره كنائب ، وكيف أن السعدون تاثر من تصرف متصرف المنتفك الذي تدخل في
الانتخابات لصالح البلاط والمعارضة ، فامتنع عن الدوام في دوائر احتجاجا على
سياسة البلاط التي تغذي المعارضة (٢) .

ب ـ سوء العلاقة مع الراي العام :

اضافةالى الطريقة التي جرت فيها الانتخابات ، ظهر في فترة الانتخابات
حدثان أثرا في زيادة سوء العلاقة بين الراي العام والحكومة · الاول ردود الفعل
التي صاحبت محاكمة الشيخ (ضاري محمود) رئيس عشيرة زوبع في قضاء
الفلوجة المتهم بقتل الكولونيل لجمن (٣) (Gerard E. Leachman)
والثاني زيارة الفرد موند (احد كبار رجال الاعمال الصهاينه) لبغداد في ٨ شباط
١٩٢٨ وما رافقها من مظاهرات قام بها الطلبة احتجاجا على الصهيونيه ، فقد
أدت الاجراءات المشددة التي اتبعتها الحكومة ضد الطلبه ومحرضيهم واصدارها
المرسومين (مرسوم رقم ١٣ ومرسوم رقم ١٤) (٤) للاقتصاص منهم ، الى
سخط الراي العام · ويبدو أن السبب الرئيس في اتخاذ الحكومة لتلك الاجراءات
هو انها كانت تخشى من قيام مظاهرات مماثله في الوقت الذي كانت تجري فيه
عملية انتخاب مجلس الامة ، ولذلك سنرى أنه ما أن انتهت انتخابات مجلس الامة

---

(١) من كتاب رئيس الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٨ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم د/١٣٧ .
د.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٢/٦ ، لسنة ١٩٢٨ (ورقة ٣١) .

(٢) الشرقي ـ علي ، الاحلام ، ص ١٣٧ .

(٣) راجع تفاصيل الحادث :
الحسني ـ عبدالرزاق ، تاريخ الوزارات .. ، ج٢ ، ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .

(٤) اصدرهما مجلس الوزراء في ١١ شباط ١٩٢٨ ، الاول يخص طلبة المدارس ويسوغ معاقبتهم بالعقد ، والثاني يشمل عامة الناس ويخول وزير الداخلية وضع الاشخاص المعرضين تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين . وقد نص في مادته الاخيرة على ما يلي : « على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم الذي معتبر نافذا من يوم نشره في الجريدة الرسمية ، على ان يطبق به الاشخاص الذين لهم علاقة بحادثة ٨ شباط ١٩٢٨ » .
راجع تفاصيل المرسومين وردود الفعل ضد اجراءات الوزارة :
العالم العربي : ١١ ـ ١٩٢٨/٢/٢٠ ، العراق : ١٣ ـ ١٩٢٨/٢/٢٢ ، مجلة لغة العرب ، ج٢ ، سنة ٦ ، شباط ١٩٢٨ ، ص ١٥٥ ـ ١٥٨ ، النبابة الاسبوعية : ١٢ و١٩ و٢٦ شباط ١٩٢٨ ، الحصري ـ ساطع ، مذكراتي ، ص ١٣ ـ ١٤ ، الاوقات البغدادية : ١٦ و١٨ شباط ١٩٢٨ .

من قرار مجلس الوزراء (١) في ١٩٢٨/٥/١٧ الغاء المرسومين اللذين صدرا من مرحلته ٨ شباط ١٩٢٨ م. ومع أن الحكومة الغت تلك المراسيم الا ان الرأي العام ظل ساخطا على اجراءاتها ، فقد تكررت الانتقادات الشديدة حولها خلال اجتماعات مجلس النواب ، الذي بدأ في ١٩ مايس ١٩٢٨ ، وذلك عندما عرضت الحكومة مراسيمها على المجلس عملا باحكام الدستور لانها كانت قد اصــدرت بعض منها في فترة حل المجلس (٢) . كما استمرت الصحف بنشر المقالات التي تنتقد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة نحو الطلبة وتتهمها بالفشل في مسؤولياتها وتعرض باسف لرجال الوزارة حين تبين ان حالة البلاد اصبحت محرجة جدا لان رجال الحكم في العراق هم من العصبة الباقية من العهد التركي الحميدي لا يجوز ان نلومهم كثيرا وتسند اليهم عدم الاخلاص بعد تبدلت الاحــــوال السياسية في العالم ووجد رجالنا انفسهم في اوضاع جديدة ومشاكل عويصة تعجز عقولهم عنها او فهمها (٣) . لقد زادت (محاكمة الشيخ ضاري ووزارة المرد وقانون وطريقة الانتخابات) في سوء علاقة الرأي العام بالوزارة ، ولهذا يمكن من القول ان حكم لدى السعدون ، حين سيقرر الخوض في مفاوضات الاتفاقيتين مع السلطات البريطانية ، ما يسانده سوى الاكثرية البرلمانية في مجلس النواب.

العلاقات مع الانكليز خلال عام ١٩٢٨ وأثرها في تبدل سياسة الســـعدون الى العمل من اجل الاســـتقلال

- الامتيازات الاجنبية :

ظل عدم تمتع الايرانيين الموجودين في العراق بالامتيازات القضائية التــي كان يتمتع بها رعايا بعض الدول الاجنبية استنادا الى نصوص الاتفاقية العدلية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢ م (٤) ، سببا رئيسيا حال دون اعتراف ايران بالعراق واستمرار توتر العلاقات بين الدولتين . ومع ان كلا من الدولتين وجهت احتجاجات عديدة لادانة الاخرى : كاتهامها باساءة معاملة الرعايا القاطنين في اراضيها ، أو تحريض القبائل الموجودة عند الحدود على التعدي واثارة القلاقل والاضطرابات ،

---

(١) د.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٥ (ورقة ٨٩) .

(٢) مذاكرات مجلس النواب : جلسات : ٢٦ مايس و١١ حزيران و٧ تموز ١٩٢٨ م.

(٣) العالم العربي : ٢٦ مايس ١٩٢٨ م .

(٤) اعطت الامتيازات القضائية التي ومنحتها الاتفاقية العدلية المعقودة في ٢٥ آذار ١٩٢٥ رعايا الدول الاجنبية عن قبضة السلطة العراقية ، على اساس ان دولهم كانت تتمتع بامتيازات مشابهة زمن الحكم العثماني ، فقد نصت على ان تشكل لجنة خاصة مؤلفة من ثلاثة حكام ، يكون اثنان منهم بريطانيين ، ويرأسها بريطاني ، للنظر في دعاوى الاجانب . كما اعطت الاجانب بعض الحصانات كعدم دخول السلطة الى منازلهم الا بموافقة حاكم بريطاني .
راجع : نص نظام تنفيذ الاتفاقية العدلية المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء في ١١ تموز ١٩٢٥ م .
د.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٧/٢/٥ (ورقة ٢٤ و٢٥) .

او حماية المتمردين ومساعدتهم (١) . الا ان عدم حصول ايران على الامتيازات المصالحية ، الذي ترتب عليه عدم اعترافها بالعراق ، ظل السبب الرئيس الذي حال دون قيام صلات طيبة بين الدولتين .

في بداية ١٩٢٨م ، ورغم استمرار سوء العلاقات،اعتقدت الوزارة السعدونية الثالثة بان هناك بوادر تشير الى امكان تحسن العلاقات بين الدولتين وذلك بعد ان دفعت حاجات ايران الاقتصادية الى ان تسعى لايجاد طريق تجاري جديد يربط بين اذربيجان وبغداد (٢) وانطلاقا من ذلك الاعتقاد وافق السعدون على طلب ايران بان تبلغ قرارات المحاكم الايرانية الى الايرانيين الموجودين في العراق مباشرة بدلا من ان يجري ذلك التبليغ بواسطة المراجع العراقية (٣) . كما وافق على طلب مدير شركة التلفونات الايرانية بربط خط تلفون خانقين بمشروع التلفونات الايرانية (٤) . ولكن الذي نلاحظ ان الاعتقاد بتحسن العلاقات

---

(١) راجع : برقية بعث بها سفير بريطانيا في طهران (لورين) الى المندوب السامي في العراق في ٢ آب ١٩٢٥ ، مرقمة ١٠٣ ، ايضا برقية بعث بها المندوب السامي في العراق الى طهران في ٣ آب ١٩٢٥ ، مرقمة ١٤٢ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف تمثيل ايران في العراق ، رقم ٧/٣/٥ (ورقة ٢٤ و٢٥)
كذلك : نص الخطاب الذي القاه ممثل ايران في مجلس عصبة الامم في ١٩٢٨/٩/١٤ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف ايران والحدود ، رقم ٢/٤/٥ (ورقة ٥٢ — ٥٧) ..

كذلك : تصريح جعفر العسكري (وزير العراق المفوض في لندن) الى وكالة رويتر في ١٩٢٨/٩/١٧ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف ايران والحدود ، رقم ٢/٤/٥ (ورقة ٤٧ — ٤٨) .

(٢) عن كتاب المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٦/١/٢١ ، مرقم س.او/٢٠ ، كذلك : عن كتاب وزارة الداخلية الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩٢٦/٣/٧ ، مرقم س د/٩٩ ، كذلك : عن كتاب وزارة المالية الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩٢٦/٣/٦ ، مرقم م/٥٨٤ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥ /٣/٢ (الاوراق ٥٨ — ٦١ و١٤٤).

(٣) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٥ نيسان ١٩٢٨ ، بدون رقم .
م.و، ملفات البلاط ، ملف ايران والحدود ، رقم ٢/٤/٥ (ورقة) .

(٤) عن كتاب وزير المواصلات والاشغال الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩٢٨/٥/١٥ ، مرقم ٣٤٦٩ .

كذلك : عن مقررات مجلس الوزراء لجلسة ١٩٢٨/٥/٢٢ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥ /٢/٥ ، (ورقة ٩٦

جرى ما يشبه ... في نهاية ذلك العام بعد ان قام القنصل الايراني (١) في المحمرة ونائب القنصل الايراني في مندلي وكذلك حاكم خوزستان بتحريض العشائر العربية المجاورة للحدود على مهاجمة مراكز الشرطة العراقية في نهاية تموز وبداية آب ١٩٢٨م (٢) وترغيب الناس هناك على التجنس بالجنسية الايرانية . وكذلك عندما وقف ممثل ايران في اجتماع مجلس عصبة الامم في جنيف في ١٩٢٨/٩/١٤ ووجه سلسلة من الاتهامات للعراق (٣) . وجد السعدون بعد ... ان العلاقة بين ايران والعراق تتوتر شيئا فشيئا وانه لا توجد ثمة أمل بتحسن العلاقات في القريب العاجل خاصة بعد أن هاجم ممثل ايران بصورة رسمية على محاكم العراق في جمعية عصبة الامم (٤) . ولم يبق امامه لتحسين الوضع سوى اقناع السلطات البريطانية بالغاء الامتيازات الاجنبية اساسا ، وذلك عن طريق الغاء الاتفاقية العدلية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢ .

سياسة الملك فيصل والسعدون حول مسألة السعي لالغاء الاتفاقية

---

(١) كانت وظائف القناصل الايرانيين الموجودة في العراق هي انفاق حكوماتهم على الحالة التجارية وحماية مصالح رعاياهم ومصالح الاشخاص المشمولين بحمايتهم ، وكثيرا ما نبه المندوب السامي السعدون بانه اذا تبين انهم يحاولون تجاوز وظائفهم هذه والوقوف موقف معتمدين سياسيين لحكوماتهم فعليه ان يخبره بذلك . والحقيقة لم تكن الحكومة العراقية ترغب في وجودهم طالما ان ايران لم تعترف بالعراق ، ونستدل ذلك من كتاب جعفر العسكري حين يقول : « الحكومة العراقية وان كانت لا ترغب في تعيين اي قنصل ايراني في العراق ما لم تعترف ايران بالحكومة العراقية فانها مع ذلك مراعاة لسياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية تترك مسألة تعيينهم الى رأي الحكومة البريطانية » .

راجع : كتاب سري شبه رسمي من هنري دوبس الى السعدون في ١٩٢٥/١٠/٢٢ ، مرقم بي.او/٢٨٧ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف التمثيل الاجنبي في العراق ، رقم ٢/٥ ، (ورقة ٢٩) ؛

كذلك : كتاب رئيس الوزراء جعفر العسكري الى وكيل المندوب السامي (بور ديلن) في ١٩٢٦/٧/١٩ ، مرقم ٢٧٩٢ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف تمثيل ايران في العراق ، رقم ٧/٢/٥ (ورقة) .

(٢) عن كتاب من المندوب السامي الى السعدون في ٢١ آب ١٩٢٨ ، مرقم بي.او/٣٦٥ ، كذلك عن كتاب سري من المندوب السامي الى رستم حيدر (رئيس الديوان الملكي) في ١٩٢٨/٩/٢٤ ، مرقم او .او/٢٥٥ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف ايران والحدود ، رقم ٢/٤/٥ (الاوراق ١٤ و٣٥ و٣٦) .

(٣) راجع : نص الخطاب الذي القاه ممثل ايران (محمد علي خان فروغي) في الاجتماع العاشر لعصبة الامم .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف ايران والحدود ، رقم ٢/٤/٥ (ورقة ٥٣ — ٥٧) .

كذلك : كتاب جعفر العسكري (وزير العراق المفوض في لندن) الى رستم حيدر في ١٩٢٨/٩/٢٠ ، بدون رقـم .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف ايران والحدود رقم ٢/٤/٥ (ورقة ٧ و٨) .

(٤) عن رسالة موجهة من السعدون الى الملك في منتصف أيلول ١٩٢٨ م .

وثيقة خاصة في حوزة السيد عبدالرزاق الحسني .

العدلية . كان الملك يرى « أن العقبة الوحيدة التي تحول في الوقت الحاضر دون تأسيس صلات حسنة ما بين العراق والامم المجاورة له هي الاتفاقية العدلية بوضعها الراهن ، التي اضرت بتجارتنا اضرارا فاحشة ، والتي ارغب برؤيتها ملغاة في اقرب وقت اذ بذلك تزول الفروق الحاضرة ويتمكن العراق من تأسيس علاقاته مع الامم على السواء » (١) . أما السعدون فاخذ يرى « ان بقاء الاتفاقية العدلية من اكبر العوامل التي تقضي على هذه المملكة بالخسران وانها لم تعد بعد سوى اداة سوء مهم من الممكن ان تنقلب في المستقبل اداة عداء مع جيراننا » (٢) بقي على السعدون بحكم منصبه كرئيس للوزراء أن يقنع الحكومة البريطانية بالغاء الاتفاقية العدلية التي تعني ضمنا الغاء الامتيازات الاجنبية وتحسين العلاقة مع ايران .

صحيح أن الحكومة البريطانية وقفت الى جانب العراق في عصبة الامم ورفضت أن يتمتع الايرانيون الموجودون في العراق بالامتيازات القضائية المنصوص عليها في الاتفاقية العدلية على اعتبار أن الامتيازات الاجنبية لم يتمتع بها لحد الان سوى جماعات صغيرة من الاجانب في حين أن عدد المقيمين الايرانيين في العراق يبلغ نحو (٢٠٠٠٠٠) ولذلك فان توسعها في الامتيازات لايمكن اجراؤه من الوجهة العملية بدون ان يحصل خلل عام في نظام البلاد القانوني (٣) لكن نجد من ناحية اخرى أن بريطانيا لم تتورع بان تطالب الحكومة العراقية بان تشمل الامتيازات الاجنبية رعايا دول اخرى خاصة عندما توحد المصالح الاقتصادية والسياسية بين بريطانيا وتلك الدول ، فبعد عقد المعاهدة التجارية الملاحية بين بريطانيا والمانيا في ايلول ١٩٢٥م سعى المندوب السامي لدى السعدون بان تشمل الامتيازات الاجنبية الرعايا الالمان (٤) . فاجابه السعدون ، قبل ان ياخذ راي الوزارات العراقية المختصة ، بانه يرى من الصعب على الحكومة العراقية أن توافق على تشميل تلك الحقوق للرعاية الالمان بان المانيا قد تنازلت في زمن الحرب عن الامتيازات التي كان يتمتع بها الاجانب في تركيا ، وبين له بانه اذا وافقت الحكومة العراقية على تشميل الحقوق الممنوحة للاجانب بموجب الاتفاقيات العدلية الى الرعايا الالمان فلن يمكنها بعدئذ ان تمتنع عن تشميل تلك

---

(١) من كتاب الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٢٨/١١/١٢ ، مرقم ٣٩١/٤ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقية العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقمي ه/ه (ورقة ١٧).

(٢) من كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ١٩٢٨/١١/١٧ مرقم ٢١٢٢ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقية العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/ه (ورقة ٢١).

(٣) من خطاب ممثل بريطانيا (المستر لوكر لامبسن) في الاجتماع الخامس لعصبة الامم المنعقد في جنيف في ١٩٢٨/٩/١٤ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف ايران والحدود ، رقم ٤/٤/٢ (ورقة ٩) .

(٤) من كتاب المندوب السامي الى السعدون في ٢٦ تموز ١٩٢٦ ، مرقم بي.او ١٥٩ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقية التجارية ، رقم ٩/٧/٤ (ورقة ١٢) .

الحقوق الى رعايا جميع الدول الاوروبية اذا طلبت منها ذلك (١) • حاول المندوب السامي أن يغري السعدون بأن الموافقة على تشميل الرعايا الالمان بأحكام الاتفاقية العدلية ستمكن العراق من الانضمام الى المعاهدة التجارية الملاحية المعقودة بين بريطانيا والمانيا• فرد عليه السعدون بأن الحكومة العراقية تقدر اهمية الانضمام الى المعاهدات الدولية الهامة لتعزيز مركزها السياسي والتجاري ، وهي مستعدة لان تعقد مع الحكومة الالمانية اتفاقا خاصا مستندا الى موافقة مجلس الامة ، غير انها لا ترغب في أن يتضمن الاتفاق المقترح تشميل امتيازات العدلية الى الرعايا الالمان • وبين السعدون ، بأن غاية الحكومة العراقية هي التخلص من امثال هذه الامتيازات وسحبها من الدول التي تتمتع الان وفقا لتلك الاتفاقية عند سنوح الفرصة ولهذا فان تشميل الامتيازات المذكورة الى اية دولة اخرى لا يتفق والغاية التي تسعى الى تحقيقها (٢) • اخذ المندوب السامي يمارس نوعا من الضغط على السعدون بأنه اذا رفضت الحكومة العراقية تطبيق احكام الاتفاقية العدلية على الرعاية الالمان فان لالمانيا وسيلتين للتضييق على العراق :

١ ـ تستطيع أن تستفيد من مقعدها الدائم في مجلس عصبة الامم الذي يخصص لها الان فتحمل المجلس على عدم قبول العراق في عضوية عصبة الامم عندما يأتي الوقت الذي يتقدم فيه العراق طلبا بذلك •

٢ ـ تفرض رسوما كمركية مانعة أو مثيرة للخلاف على الاموال التي ترد من العراق (كالتمر والسجاد والشعر وجلود الغنم) (٣) عند دخولها الى المانيـــا •

من جهة اخرى حاول المندوب السامي أن يفسر بعض مواد معاهدة ١٩٢٢ لصالح المانيا ، فاستغل المادة (١١) من معاهدة ١٩٢٢ لهذا الغرض ، على أساس أن المانيا ستفاتح محكمة العدل الدولية بموجبها في الحصول على الامتيازات لرعاياها في العراق • في اذار ١٩٢٨ كان جواب السعدون الاخير هو أن الحكومة العراقية ترفض اعطاء امتيازات قضائية لالمانيا في العراق ، وبين للمندوب بأنه اذا حدث ان أحالت المانيا الى محكمة العدل الدولية الدائمة مسألة ما اذا كانت المادة (١١) من معاهدة ١٩٢٢ تخول رعايا المانيا في العراق حق المطالبة بالامتيازات القضائية المنصوص عليها في الاتفاقية العدلية ، واذا حدث أن اقرت محكمة العدل الدولية تلك المسألة ، فانه لم يعد بمقدور الحكومة العراقية ان تمتنع عن تشميل الامتيازات القضائية لرعايا اية دولة اخرى هي عضو في عصبة الامم او يمكن أن

---

(١) من كتاب من السعدون الى المندوب السامي في ٣ آب ١٩٢٦ ، مرقم ٢٢١١ .
د•و• الاتفاقية التجارية ، رقم ٩/٧/٦ (ورقة ٥) .

(٢) من كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ١٩٢٦/٩/٢٧ ، مرقم ٢٨٢١ .
د•و• ملفات البلاط ، ملف الاتفاقية التجارية ، رقم ٩/٧/٦ (ورقة / ١) .

(٣) من كتاب من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٦/٩/١٠ ، مرقم بي•او/٢٠٠ .
د•و• ملفات البلاط ، ملف الاتفاقية التجارية ، رقم ٩/٧/٦ (ورقة ١٢) .

يكون عضوا فيها في المستقبل • واعرب السعدون عن اعتقاد الحكومة العراقية بانه يحق لالمانيا أن تتخذ خطوة كهذه ولكنها تشك كثيرا في نجاحها لان نص المادة (١١) من معاهدة ١٩٢٢ م عام ومطلق بينما نص المادة (١) من الاتفاقية العدلية خاص ومقيد • وأوضح السعدون بانه عند وجود صراحة وتخصيص لا يجوز الرجوع الى التفسير والاستنتاج • خرج السعدون من ذلك بانه سوف لن يكون لالمانيا حجج قوية فيما اذا عزمت على احالة المسالة الى محكمة العدل الدولية الدائمة • أما فيما يتعلق بوسائل المانيا الاخرى لتهديد العراق فاوضح السعدون للمندوب السامي بانه علم لدى مراجعته لميثاق عصبة الامم بانه لاجل قبول أية دولة في العصبة يكفي أن تستحصل موافقة ثلثي أعضاء مجلس عصبة الامم ، ولذلك فهو لا يخشى من معارضة المانيا لطلب العراق بالانضمام الى عضوية عصبة الامم • أما بخصوص موقف المانيا من صادرات العراق فأوضح السعدون بأن صادرات العراق الى المانيا ليست كبيرة في الوقت الحاضر ولكنه يؤيد راي المندوب السامي بانه لا يستبعد ان تصل في المستقبل الى الكمية التي كانت عليها قبل الحرب ، ولكن الى أن يحين ذلك الوقت من المحتمل أن يكون العراق قد دخل في عصبة الامم واعاد النظر في مسالة الامتيازات الاجنبية وتوصل الى الغائها نهائيا • صاغ السعدون حججا منطقية أخرى لرفض طلب المانيا ، مبينا انه ليس من حق المانيا أن تتوسط الان بوسائل غير مشروعة لاسترجاع تلك الامتيازات التي تنازلت عنها لتركيا ، لان المانيا عندما تنازلت لتركيا عن تلك الامتيازات لم تكن المحاكم التركية حينئذ بحالة ارقى مما هي عليها المحاكم العراقية الان ، وان اشراف الحكومة البريطانية على النظام القضائي ووجود مستشار بريطاني في وزارة العدلية وحكام بريطانيين في المدن الكبرى ، كل هذا يثبت رجحان المحاكم العراقية على المحاكم العثمانية حين تنازلت المانيا عن الامتيازات (١) •

كثف السعدون جهوده لحمل الحكومة البريطانية على الغاء الاتفاقية العدلية ، فكتب الى المندوب السامي في تشرين الثاني ١٩٢٨ مبينا بان الاتفاقية العدلية كانت ولا تزال السبب الوحيد في امتناع ايران عن الاعتراف بالعراق ، وان توتر العلاقات بين ايران والعراق ، بسبب ذلك ، ادى الى حرمان العراق من فوائد كثيرة اضرت بمصلحة العراق • ولم يفت السعدون أن يبين اثر الاتفاقية العدلية في العلاقات العراقية ـ التركية التي كانت تتطور نحو عقد اتفاقية تجارية بين الدولتين على اساس ان تركيا لا تقبل بان تعامل في اي بلد بأقل مما يعامل به الغير ، وان عدم شمولها بالامتيازات الاجنبية سيترتب عليه اثارة الخلاف بين الدولتين • من جهة أخرى حاول السعدون أن يستفيد من مسالة طلب شمول الرعايا الالمان باحكام الاتفاقية العدلية ، فاوضح للمندوب السامي بأن الاسباب التي تدعو المانيا أو

---

(١) من كتاب سري من السعدون الى هنري دوبس في ١ آذار ١٩٢٨ ، مرقم ٥٥٦ ، م.و.، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقات العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/٥ (ورقة ١٢ ـ ١٥)

عدداً من الدول الى طلب الاستفادة من احكام الاتفاقية العدلية تستند كلها الى الشعور بعزة النفس اكثر من استنادها الى المنافع المادية ، فبين بان تلك الدول تعد في معاملة رعاياها معاملة اقل مما تعامل به رعايا الحكومات الاخرى امراً مخلا بكرامتها . واستنادا الى ما تقدم نبه السعدون للمندوب السامي بانه مادامت الاتفاقية العدلية موجودة فانها ستكون مثاراً للنزاع بين العراق والدول التي لا يحق لها أن تستفيد من احكامها ، كما بين له بان رعايا الدول التي تستفيد من احكام الاتفاقية العدلية في العراق قليلون جدا ، وبانه لا يتوقع ، اذا ما تقرر الغاء الاتفاقية ، ان تصادف الحكومة العراقية معارضة شديدة من تلك الدول خاصة وقد اصبحت المحاكم العراقية ارقى بكثير مما كانت عليه في زمن وضع الامتيازات القديمة في عهد الحكم العثماني . وذكر السعدون المندوب السامي بان كلا من تركيا وايران قد الغتا الامتيازات ولم تصادفا في ذلك اية صعوبة (١) . هذا ولما كان السعدون يعلم بان الحكومة البريطانية سوف لن تسعى الى الغاء الاتفاقية العدلية لمجرد ان الحكومة العراقية تطالب بالغائها فقد وعد السعدون المندوب السامي بصورة شفهية بانه اذا تم الغاء المعاهدة العدلية فان الحكومة العراقية تتعهد بزيادة عدد الموظفين العدليين البريطانيين في العراق زيادة كبيرة وانها ستستخدم هؤلاء الموظفين لمدة طويلة . أراد المندوب السامي التاكد بان الحكومة العراقية ستسعى الى احداث تلك الزيادة في عدد الموظفين العدليين البريطانيين فكتب الى السعدون في ١٩٢٨/١١/٢٥ قائلا : « ابديتم فخامتكم في حديث بيننا ان الحكومة العراقية قد تكون راغبة بغية تامين الغاء الاتفاقية العدلية في أن تتعهد بزيادة عدد الموظفين العدليين البريطانيين ، يسرني ان اعلم ما اذا كنتم فخامتكم ترغبون في ان ابلغ وزير المستعمرات الاقتراح السالف الذكر » (٢) . اعطى السعدون في ١٩٢٨/١١/٢٥ تعهدا خطيا بصدد ذلك التعهد (٣) الا انه سرعان ما انتبه الى ان بريطانيا قد تستغل ذلك التعهد لحشد اعداد كبيرة من الموظفين البريطانيين ، وربما تتوصل مع مجلس عصبة الامم الى وضع برنامج لزيادة الموظفين العدليين البريطانيين في العراق دون أخذ راي الحكومة العراقية ، كما انه اراد ان يتاكد من ان الغاء الامتيازات الاجنبية سوف لن يكون الغاء مؤقتا ، فخاطب المندوب السامي ، بعد ان علم من الاخير بان حكومته اظهرت استعدادها لعرض طلب الغاء الاتفاقية العدلية على مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل في آذار ١٩٢٩ م ، بانه يجب ان يلفت نظره الى نقطتين هما : « مصير الامتيازات الاجنبية » و « عدد القضاة البريطانيين »

---

(١) من كتاب سري من السعدون الى هنري دوبس في ١٩٢٨/١١/١٧ ، مرقم ٢١٣٢ ، م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/٥ (ورقة ٢١).

(٢) من كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/١١/٢٢ ، مرقم بي.او/٢٢ ، م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/٥ (ورقة ١٨).

(٣) من كتاب سري من السعدون الى هنري دوبس في ١٩٢٨/١١/٢٥ ، مرقم ٢١٨٤ ، م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/٥ (ورقة ٢٣).

بين السعدون للمندوب السامي بان النظام الجديد الذي وضعه بدلا من الاتفاقية العدلية ينبغي ان ينص على الغاء الامتيازات الاجنبية الغاءً نهائيا ، وطلب الى المندوب أن تهتم الحكومة البريطانية بهذه النقطة وتعيرها الاهتمام الذي تستحقه على اساس ان الاتفاقية العدلية الحاضرة قد أغفلت هذه النقطة مما ادى الى الاعتقاد بان الامتيازات الاجنبية تتجدد عندما تنتهي مدتها ٠ واما ما يتعلق بعدد الموظفين ، فاوضح السعدون بان عددهم سوف لا يزداد بالدرجة التي تحمل الخزينة العراقية مصاريف كثيرة ، واعرب عن رغبته في أن تتفق الحكومة العراقية مقدما مع بريطانيا حول العدد الاضافي وحول شكل النظام العدلي الجديد قبل ان تفاتح بريطانيا مجلس عصبة الامم في المسالة (١) ٠ فهم المندوب السامي ان السعدون يطلب التوصل الى اتفاق مع الحكومة البريطانية حول العدد الاضافي للموظفين وحول التحسينات المقترح ادخالها على الادارة العدلية في العراق لانه يخشى ان تدخل بريطانيا في بحث هذه المسالة مع مجلس عصبة الامم دون الرجوع الى راي الحكومة العراقية ، فاقترح المندوب السامي حلا اعتبره افضل طريقة لاجتناب التاخير ووجده السعدون حلا مقبولا وهو ان تحصل بريطانيا على موافقة مبدئية من مجلس عصبة الامم بالغاء الاتفاقية العدلية ثم تدخل في مفاوضات مع الحكومة العراقية حول زيادة عدد الموظفين العدليين وتحسين الادارة العدلية ، وبعد أن يتوصل الجانبان الى اتفاق تضع الحكومة البريطانية الاتفاق أمام مجلس عصبة الامم على شكل اقتراحات لغرض استحصال موافقته النهائية على الغاء الاتفاقية العدلية ٠

في ضوء ذلك الحل جاءت موافقة مجلس عصبة الامم المبدئية بالغاء الاتفاقية العدلية في اذار ١٩٢٩ ، ومع ان ذلك الالغاء المبدئي كان كافيا لتحسين العلاقة بين العراق وايران ، الا انه من جهة أخرى حاولت الحكومة البريطانية عن طريقه ان تدع الباب مفتوحا لاقتراحاتها المتعلقة بالادارة العدلية في العراق ، فقد وجه المندوب السامي الى السعدون كتابا سريا في ١٥ اذار ١٩٢٩ أبلغه فيه « أن موافقة مجلس العصبة على اقتراح الالغاء كانت مشروطة ، وان المجلس لم يسه عن أن تغيير النظام بحسب المبادىء المقترحة يتضمن فرضا ان الدول التي تتمتع بالاعفاءات الحالية سوف تعلم الحكومة البريطانية برغبتها في الرفض » (٢) ٠ وكانت الغاية طبعا هو ان لا تتمادى الحكومة العراقية في عرقلة الاقتراحات البريطانية المتعلقة بالادارة

---

(١) عن كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ١٩٢٩/١/١٩ ، مرقم ٢٩٢ ٠
م٠و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/٥ (ورقة ٢٨

(٢) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٩/١/٢٤ ، مرقم بي٠او٠
م٠و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقية العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/٥ (ورقة ٢٤
كذلك : عن كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ١٩٢٩/١/٢٢ ، مرقم ٣٠٧ ٠
ن٠م (ورقة ٢٩) ٠

(٣) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٥ آذار ١٩٢٩ ، مرقم بي٠او/٣٦
م٠و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقية العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/٥ (ورقة ٥١)

معينة في العراق اذا ما دخل الجانبان في مفاوضات حولها ، لان ذلك سيؤثر في وضعه السياسية على المائدة الاتفاقية . لقد اعطت مفاوضات الاتفاقية المعدلة بين السعدون والسلطات البريطانية صورة واضحة لحقيقة السياسة البريطانية التي ترفض ان تتقدم خطوة دون ان تحمل معها حقيبة مصالحها .

ب ـ الاتفاقيتان (المالية والعسكرية) :

لم يحد السعدون من ادعائه بان هناك نقاطا مهمة يود التوصل الى اتفاق حولها مع السلطات البريطانية قبل البدء بمفاوضات الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) بصورة رسمية (١) ، وسيلة لكسب الوقت الذي يسمح له بتهيئة تكتيكية برلمانية مساندة لسياسته . وقد حصر السعدون النقاط التي اراد التوصل الى اتفاق حولها ، قبل الشروع في المفاوضات ، في ثلاثة نقاط قدمها الى المندوب السامي في ٢ (نيسان) ١٩٢٨ م ، تعلقت النقطة الاولى (٢) بـ (زيادة نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق) ، وتعلقت النقطة الثانية بمسألة السكك الحديدية . اما النقطة الثالثة فكانت حول مسالة ميناء البصرة .

النقطة الاولى : زيادة نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق : تعهد العراق بموجب المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٦ م بان يتحمل المسؤولية التامة عن الامن الداخلي والدفاع الخارجي في ١٩٢٨/١٢/١٩ م ، وقد وجد الملك فيصل في اواخر ١٩٢٧ م بان ليس في امكان العراق تحمل مسؤوليته الدفاع دون مساعدة القوات البريطانية ، فاستطاع خلال مباحثاته مع الحكومة البريطانية في لندن ان يحصل على تعهد الحكومة البريطانية بمساعدة قواتها الموجودة في العراق عند الحاجة (٣) ، فلما قدمت الحكومة البريطانية مسودة الاتفاقية العسكرية المعدلة الى السعدون في اواخر اذار/١٩٢٨ اقترحت في احدى مواده ان توافق الحكومة العراقية على تحمل زيادة نفقات القوات البريطانية المرابطة في العراق على نفقات تلك القوات فيما لو كانت في بريطانيا او في الهند على اعتبار ان القوات البريطانية موجودة لحفظ الامن الداخلي والدفاع الخارجي في العراق (٤) . درست الوزارة السعدونية الثالثة تلك المادة واخبر السعدون المندوب السامي في ٢ (نيسان) ١٩٢٨ م بان حالة العراق الاقتصادية لا تساعد على تحمل تلك النفقات ، كما اخبره بان ليس هناك ما يدعو الى تحمل العراق زيادة نفقات تلك القوات ، وهو يخشى اذا دعت الظروف الى تزايد القوات البريطانية

---

(١) راجع : ص ٢٣٦

(٢) من كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم ٧٩١ .
د.ك.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة ٦٢) .

(٣) من كتاب الملك الى السعدون في ١٩٢٨/١١/٦ م ، مرقم ش/ ٣٨٥ .
د.ك.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة ١١١) .

(٤) من كتاب سري وشخصي من المندوب السامي الى السعدون في ٢٥ آب ١٩٢٨ ، بدون رقم .
د.ك.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة ٧٧) .

في العراق زيادة كبيرة مؤقتة فان الخزينة البريطانية يمكن ان تقدم الى الحكومة العراقية ماثمة بتحميل نفقات نقل القوات المذكورة الى العراق والنفقات الاضافية لامدنها (١) . واستنادا الى ذلك طلب السعدون من المندوب السامي التخلي عن مبدأ زيادة نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق كنقطة اولى للدفاع .

النقطة الثانية : السكك الحديدية : ظلت مسالة انتقال ملكية السكك الحديدية الى الحكومة العراقية عالقة بالرغم من حصول الحكومة العراقية على موافقة حكومة بريطانيا المبدئية منذ عام ١٩٢٣ م (٢) ، وقد صرحت الحكومة البريطانية في ١٩٢٦ م بانه ليس من الممكن معالجة مسالة السكك الحديدية بصورة تامة الا بعد اخذ تقرير من اخصائي محايد عن حالة السكك الحديدية وكيفية ادارتها ، وتحقيقا لهذا الغرض ارسلت الى العراق (الجنرال هاموند) في اواخر ١٩٢٦ (٣) . فرغ (هاموند) من مهمته ورفع تقريرا مسهبا عن جميع النقاط التي كلف بفحصها ، الى الحكومتين العراقية والبريطانية في شهر مارس ١٩٢٧ م ، الا ان الحكومة البريطانية تاخرت كثيرا في بيان رايها بذلك التقرير . وفي ٢ (نيسان) ١٩٢٨ اراد السعدون ان يتم الاتفاق بين الجانبين البريطاني والعراقي حول مسالة السكك الحديدية فاخبر المندوب السامي (٤) بانه قد مضى على تقديم التقرير ثمانية اشهر تقريبا ، وهو يعتقد بان بريطانيا درست التقرير وتستطيع ان تبين رايها في نقل ملكية السكك الحديدية من دون تاخير .

النقطة الثالثة : ميناء البصرة : كانت مسالة ميناء البصرة التي اشغلت السعدون في وزارته الاولى قد استقرت في اوائل ١٩٢٦ على موافقة الحكومتين العراقي والبريطاني على تاليف هيئة مشتركة تدعى (امانة الميناء) تقوم بادارة الميناء والتصرف باملاكه بصفة شخص حكومي يستمد سلطاته من قانون خاص يسن من قبل الحكومة العراقية (٥) . وعند تشكيل الوزارة السعدونية الثانية كانت مسودة القانون الذي سيتم تاليف هيئة (امانة الميناء) بموجبه قد ارسلت الى الحكومة البريطانية ، وكانت الحكومة البريطانية قد ابلغت وزارة المالية العراقية بارائها حول الموضوع . لم يظهر السعدون رأيا جديدا فيما يتعلق بتاليف هيئة (امانة الميناء) بل اكد بان حكومته مهتمة بدرس اراء الحكومة البريطانية حول القانون الذي ستمارس هيئة (امانة الميناء) عملها بموجبه ، وانها ستصدر قرارا بشانها في القريب العاجل ، الا ان السعدون اراد ان يتوصل مع المندوب

---

(١) من كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم ٧٩١ ، م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة ٦٢ — ٦٣) .

(٢) راجع : ص ١٦٤

(٣) م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة ٦١) .

(٤) من كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢ نيسان ١٩٢٨ ، رقم ٧٩١ ، م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة ٦٢) .

(٥) المادة العاشرة من الاتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٦ م .

السامي الى لتعاق حول مسالة تسجيل اراضي الميناء باسم الحكومة العراقية ٠ اثار السعدون الموضوع على اعتبار ان وزارة المالية كانت قد رفعت مذكرة الى المندوب السامي في ٢٣ (تموز) ١٩٢٧ م اوضحت من خلالها بان الحكومة العراقية متمسكة بملكية هذه الاراضي وبلزوم تسجيلها باسمها وذلك من تاريخ قبولها شروط نقل المرافق العائدة للميناء الى الحكومة العراقية ، على اساس ان تلك الشروط لم تكن فيها ما يدل على ان الملكية ستبقى بيد الحكومة البريطانية ٠ وقد اضاف السعدون حججا اخرى تقوي موقف الحكومة العراقية في مطالبتها بملكية اراضي الميناء ، فاوضح للمندوب بان الحكومة العراقية تستوفي رسوما من العراقيين لقاء الخدمات التي تقوم بها ادارة الميناء وانها هي المسؤولة عن دفع الميناء مباشرة وليس ادارة الميناء نفسها ، وعليه فان عدم موافقة الحكومة البريطانية على تسجيل اراضي الميناء باسم الحكومة العراقية لا تاتلف مع حقوق الحكومة العراقية الصريحة في الموضوع المسجل ٠ واضاف بان تسجيل اراضي الميناء باسم الحكومة العراقية لا يمس بوجه من الوجوه الاعمال التي تقوم بها ادارة الميناء (١) ، وطلب الى المندوب السامي ان لا تصر حكومة بريطانيا على ارائها اذا ما قارنت اراءها بالحقوق التي اكتسبتها الحكومة العراقية منذ قبولها بشروط نقل مرفق الميناء ٠

اعتبر السعدون النقاط الثلاثة التي عرضها على المندوب السامي في ٢ (نيسان) ١٩٢٨ نقاطا جوهرية ترى الحكومة العراقية ضرورة حسمها قبل المباشرة في المفاوضات حول الاتفاقيتين (العسكرية والمالية) ٠ اجاب المندوب السامي في ١٩ (ايار) ١٩٢٨ ، بالنسبة للنقطة الاولى ، بان الحكومة البريطانية ، مع ادراكها لحالة العراق الاقتصادية السيئة ، لا تستطيع ان تتخلى عن مبدأ زيادة نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق خاصة وان النفقات التي يتحملها العراق لا تزيد كثيرا عن ١٠٪ من مجموع مصاريف الاحتفاظ بهذه القوات ٠ وكرر مرة اخرى بأن القوات موجودة لحفظ الامن الداخلي والدفاع الخارجي ٠ ولكي يحمل السعدون على قبول تلك الزيادة اخبره بأن الحكومة البريطانية لا تقترح دعوة الحكومة العراقية لان تدفع حالا تكاليف تلك الزيادة اذ باستطاعة الحكومة العراقية ان تؤجل دفع تلك الزيادة الى ان يصبح وضعها المالي ، بحسب راي الحكومة البريطانية ، بحالة تساعدها على ذلك من دون ان يتضرر تقدمها الاقتصادي ٠

اما فيما يتعلق بالسكك الحديدية فقد اخبر السعدون بان الحكومة البريطانية ستصرح قريبا بقرارها حول المسالة ٠ وبالنسبة للنقطة الثالثة (ميناء البصرة) وافق المندوب السامي على انتقال ملكية اراضي الميناء الى

---

(١) من كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢ نيسان ١٩٢٨ ، رقم ٧٩١ ، م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة ٦٣) ٠

حكومه العراقيه على شرط ان تتعهد الاخيرة بصوره رسميه بان تشكل هيئـه (امانه الميناء) في خلال مدة لا تزيد عن سنة اعتبارا من اول تموز ١٩٢٨ م ، وان توافق على تسليم حقوق ملكية اراضي الميناء الى (امانة الميناء) بعـد تشكيلها (١) ٠

كان جواب المندوب السامي على النقطة الاولى غيـر مقنع بالنسبـه للسعدون ، ففي ٤ (حزيران) ١٩٢٨ م أعرب للمندوب السامي عن اسفه لاصرار الحكومه البريطانيه على التمسك بمبدأ تحمل العراق قسما من نفقات انفـاق القوات البريطانية في العراق ، وكرر مره اخرى بان حكومته لا تتمكن من دفع أي جزء من تلك النفقات، وحين عالج السعدون اقتراح الحكومة البريطانية القائل باستطاعه الحكومة العراقية تأجيل دفع تلك النفقات الى ان يتحسن وضعها المالي ، ابان السعدون رأيا سديدا فاعرب للمندوب السامي عن اعتقاده بانه ليس من السياسة السليمة ان يدخل من الان في تعهدات مالية مجهولة ، ومع انـه يأمل ان تتحسن حالة البلاد المالية في المستقبل وتزداد واردات العراق الا انه يرى بان العراق لا زال متأخرا جدا من الناحية الاقتصادية ، ويجب ان تخصص الزيادة للمشاريع الاقتصادية التي تتطلب ، في نظره ، اموالا جسيمة ٠ اما اذا تحسن موقف البلاد المالي اكثر ، فيجب ، في رأيه ، وبعد تخصيص ما يقتضي من المبالغ للمشاريع الاقتصادية ، ان تستعمل الاموال الزائدة في سبيل توسيع الجيش العراقي وزيادة كفاءته ٠ حاول السعدون ان يحمل المندوب السامي على الاعتراف بتلك السياسة على اعتبار انها لا تتعارض مع الاهداف التي تتوخاها الحكومة البريطانية في العراق ٠ كان السعدون يدرك بان تمسك الحكومـة البريطانية بمبدأ تحمل العراق بعض نفقات القوات البريطانية مبني على اساس خفض اعبائها المالية في العراق الى الحد المستطاع ، فلكي يبين للمندوب السامي بان سياسة الحكومة العراقية سوف لا تتعارض مع اهداف الحكومة البريطانية، اوضح له بانه يعتقد ان الجيش العراقي اذا وصل الى الدرجة المطلوبة من القوة والكفاءة وتوفرت فيه بعض الاسلحة الحديثة كسلاح الطيران امكنه ان يحقق الغاية التي ترمي اليها الحكومة البريطانية اذ انه سيحل محل القوات البريطانية في معالجة الطوارئ وبذلك يفسح المجال لحكومة بريطانيا بتخفيض قواتهـا المرابطة في العراق خفضا كبيرا ٠ واستنادا الى تلك السياسة اوضح السعدون للمندوب السامي بان حكومته تاسف لانها لا تتمكن من تلبية رغبة الحكومـة البريطانية وتتحمل زيادة النفقات (٢) ٠

---

(١) من كتاب المندوب السامي الى السعدون في ١٩ ايار ١٩٢٨ ، مرقم بي.او/١٥٢ ، م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة ٦٨) ٠

(٢) من كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في) حزيران ١٩٢٨ ، مرقم ١٤٢١ م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة ٧٠ — ٧١) ٠

اما فيما يتعلق بملكية السكك الحديدية ، فقد عقب السعدون على جواب المندوب السامي ، القائل بأن الحكومة البريطانية ستصرح بقرارها في المستقبل القريب ، بأنه يخشى ان يحصل تاخر اخر في بيان الشروط التي تكون حكومة بريطانيا بموجبها مستعدة لنقل الملكية الى الحكومة العراقية ، واوضح للمندوب السامي بأن التاخر في حسم هذه المسالة سيؤدي حتما الى تاجيل عقد الاتفاقيتين (العسكرية والمالية) وبالنتيجة الى عدم امكان عرضهما مع المعاهدة الجديدة (١٩١٧) على مجلس الامة في اجتماعه الاعتيادي الاتي ، الامر الذي ترغب لحكومة العراقية في تجنبه لما ينجم عنه من تاويلات غير مرغوب فيها ، واضاف بأن حكومته تامل ان يسعى المندوب السامي للحصول على جواب بالسرعة الممكنة لا سيما وان مدة الاربع سنوات (١) المنصوص عليها المادة الثامنة من الاتفاقية (٢) المالية اوشكت ان تنتهي .

من جهة اخرى توصل السعدون مع المندوب السامي منذ ٩ (نيسان) ١٩٢٨ الى اتفاق حول النقطة الاخيرة المتعلقة بملكية اراضي ميناء البصرة ، فقد وافق على تملك الحكومة العراقية اراضي الميناء بشرط ان تكون مستعدة لنقل الملكية الى هيئة (امانة الميناء) بعد تشكيلها ، الا ان امورا استجدت فجعلت السعدون يعدل عن تلك الموافقة ، وذلك ان السعدون كان قد ارسل الى ممثل العراق السياسي في لندن (جعفر العسكري) (٣) نسخة من الكتاب الذي كان قد ارسله الى المندوب السامي في ٢ (نيسان) ١٩٢٨ والذي شرح فيه وجهة نظر الحكومة العراقية في النقاط الثلاثة التي اراد ان يتم حولها الاتفاق ، طالبا اليه – الى جعفر العسكري – ان يبذل مساعيه ، من ناحيته ، لدى السلطات البريطانية المختصة في لندن لاستحصال موافقتها على وجهة نظر الحكومة العراقية في النقاط الثلاثة ، وقد جاء جواب جعفر العسكري فيما يخص اراضي الميناء ، بأنه قد قابل وزير المستعمرات (المستر ايمري) وبان خلاصة اراء (المستر ايمري) « ان حكومة بريطانيا لا ترى باسا من ان تكون تلك الاراضي ملكا للحكومة العراقية » (٤) . ولما كان السعدون قد اتفق مع المندوب السامي

---

(١) نصت المادة الثامنة من الاتفاقية المالية على انتهاء مدة الاتفاقية في اربع سنوات بحيث يتوصل الطرفان الى اتفاقية جديدة معدلة .

(٢) عن كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ٤ حزيران ١٩٢٨ ، مرقم ١(٣١) .
م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة ٧٠ — ٧١).

(٣) عند تشكيل الوزارة السعدونية الثالثة كان مزاحم الباجه جي ممثلا سياسيا في لندن ، الا انه في ١١ شباط ١٩٢٨ ارسل السعدون الى الباجه جي كتابا يخبره فيه عن اسفه بان الظروف السياسية اقتضت تعيين جعفر العسكري بدلا عنه ، ويرجو اليه الرجوع الى بغداد .
عن صورة البرقية التي بعثها السعدون الى مزاحم الباجه جي .
م.و، ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ٥/٢/١ (ورقة ٧٩) .

(٤) عن كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ٤ حزيران ١٩٢٨ مرقم ١(٣١) .
م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة ٧٠–٧١).

على حساب الحكومة العراقية ملكية اراضي الميناء بشرط تسليمها بعد ذلك الى (امانة الميناء) ، فقد وجد ان من المناسب جدا ان تتخلص الحكومة العراقية من ذلك الشرط ، فاخبر المندوب السامي في ٤ (حزيران) ١٩٢٨ م بالتصريحات التي حصل عليها (جعفر العسكري) في لندن فيما يتعلق باراضي الميناء وطلب الى المندوب السامي اعادة النظر في تلك المسالة . توقـــع السعدون ان تترك مسالة اعادة النظر في ملكية اراضي الميناء اثرا سيئا في نفس المندوب السامي، خاصة وان الاتفاق بين الجانبين كان قد تم حول تلك النقطة ولذلك قدم اقتراحه على شكل رجاء ممزوج بالاسف الشديد لكونه يرجو اعادة النظر في تلك النقطة بعد ان وافق قبلا على حسمها ، ولكي لا يكونُ الامر ثقيلا على المندوب السامي اوضح السعدون بانه ما قدم ذلك الاقتراح الا لاعتقاده بحـرص المندوب علـى مصالح العراق ورغبته في تاييد مطاليبه ، وبان ذلك الاعتقاد يجعله علىُ ثقـة بان المندوب سيقبل رجاءه بارتياح (١) .

الشيء الجدير بالملاحظة هو ان دعوة السعدون لاعادة النظر في شرط انتقال ملكية اراضي الميناء كانت مقرونة بالفترة التي اصبحت فيها الوزارة السعدونية تتمتع باكثرية برلمانية تساند سياستها في مجلس الامة ، هذا في حين كانت موافقة السعدون على شرط نقل ملكية اراضي الميناء الى هيئة (امانة الميناء) قد تمت في الفترة التي لم يكن للحكومة فيها ما يدعم موقفها . على أي حال لـــم تستطع عبارات الرجاء ان تغير من موقف المندوب الذي ارسل الى السعدون كتابا في ١٢ (تموز) ١٩٢٨ م بين فيه بان (جعفر العسكري) قد اساء فهم افـــادة وزير المستعمرات حول مسالة ملكية اراضي الميناء (٢) . ودهش (جعفــــر العسكري) بعد ان علم بجواب المندوب السامي ، فكتب الى البلاط الملكي فـــي ١٦ (آب) ١٩٢٨ قائلا : « بلغني ان المستر هنري دوبس افاد ان هناك سوء فهم مع انه لا يمكن ان يكون هناك سوء فهم ولكن اذا ارادوا ان يقولوا ان هناك سوء فهم فما لي الا السكوت بحيرة وتعجب » (٣) . الحقيقة ان مسالة اراضي الميناء لم تكن عائقا في طريق مفاوضات الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) لان السعدون كانْ قد وافق قبلا على اقتراح المندوب السامي ولم تكن محاولة اعادة النظر في تلك المسالة الا من قبيل (الخير الزائد) .

كانت النقطة الرئيسية التي لم تشهد مرونة الجانبين هي مسالة تحمــــل

(١) عن كتاب سري من السعدون الى هنري دوبس في ٤ حزيران ١٩٢٨ ، مرقم ٣١(١) .
م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة ٧١) .

(٢) عن كتاب سري من هنري دوبس الى السعدون في ١٢ تموز ١٩٢٨ ، مرقم بي.او /٢٠٤ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم/١٤ (ورقة ٧٢) .

(٣) عن كتاب بعثت به المفوضية العراقية السياسية في لندن الى البلاط الملكي في ١٦ آب ١٩٢٨ ، بدون رقـم .
م.و، ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ٤/٢/١ (ورقة ٨٩) .

العراق زيادة نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق ، فقد رفع المندوب السامي الى حكومته خبر عدم موافقة الحكومة العراقية على تحمل مسؤولية زيادة النفقات ورفضها لتاكيد الحكومة البريطانية القائل بانها سوف لا تدعو الحكومة العراقية الى دفع شيء من النفقات الى ان يتحسن موقفها المالي . وفي ٢٥ (آب) ١٩٢٨ م قدم المندوب السامي اقتراحا شخصيا الى السعدون وصفه بانه سيحدد المسالة اكثر مما حددت قبلا وبانه سيرفع احد اعتراضات السعدون الرئيسية القائلة انه ، اذا دعت الظروف الى تزايد القوات البريطانية في العراق زيادة كبيرة مؤقتة فان الخزينة البريطانية يمكن ان تقدم الى العراق قائمة بجميع نفقات نقل القوات المذكورة الى العراق والنفقات الاضافية لابقائها هناك . بنى المندوب السامي اقتراحه الجديد على اساس ان تتذاكر الحكومتان البريطانية والعراقية ، كلما تبدلت الاحوال وازدادت كفاءة القوات العراقية ، وتعين الحد الاصغر من القوات البريطانية اللازمة في ايام السلم وذلك لمساعدة العراق على محافظة الامن الداخلي فقط ويمكن للعراق ان يقبل مبدئيا بان يدفع - وعندما تسمح ماليته بذلك - زيادة نفقات تلك القوات في العراق بالنسبة الى نفقات ابقائها في بريطانيا . بين المندوب السامي للسعدون بان ذلك الاقتراح هو اقتراح خاص لم تنظر فيه الحكومة البريطانية بعد ، وبانه لا يعلم اذا كانت الحكومة البريطانية ستقبل به ام لا ، كما بين له بانه لا يعتقد بان قبول العراق بهذا الاقتراح سيؤدي الى وضع عبء مالي خطير على العراق خاصة وان الحكومة البريطانية قد اكدت بانها لم تطلب القيام بالدفع الا بعد ان تقتنع بان حالة العراق المالية تمكنه من الدفع ، واضاف بانه سوف لا يعرض الاقتراح على وزير المستعمرات قبل ان يستنتج من السعدون ما اذا كان يعتقد بانه يوجد امل بقبوله من جانب الحكومة العراقية (١) .

ولد اقتراح المندوب السامي ميتا في نظر الحكومة العراقية لانه لم يأت بشيء جديد سوى تنصل القوات البريطانية من تحمل مسؤولية الدفاع عن العراق تجاه الاعتداءات الخارجية وذلك في وقت كان فيه العراق في امس الحاجة لضمان مساعدة القوات البريطانية في الدفاع الخارجي بسبب الموقف الذي كان يهدد بالحرب بين العراق والسعودية ، في تلك الفترة (٢) ، ولذلك أهمل الاقتراح وظل الطرفان (السعدون والمندوب السامي) ينتظران رد الحكومة البريطانية النهائي على وجهة نظر الحكومة العراقية في النقاط الثلاثة التي ارادت الحكومة العراقية التوصل الى اتفاق حولها قبل الدخول في مفاوضات

---

(١) عن كتاب سري وشخصي من المندوب السامي الى السعدون في ٢٥ آب ١٩٢٨ م ، مرقم بي٠او/٢٧٣ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقات المالية ، رقم م/١١ (ورقة ٧٧ و٧٨) .

(٢) للوقوف على طبيعة العلاقة بين العراق ونجد في هذه الفترة ودور السعدون فيها ، راجع : ص ٣٩٥ .

الاتفاقيتين (العسكرية والمالية) .

السعدون يحاول الاستقالة :

شعر السعدون في منتصف ايلول ١٩٢٨ بان الحكومة البريطانية قد تأخرت في ارسال جوابها في الوقت الذي كانت فيه الحكومة العراقية قد اكدت عليها بان تسرع في بيان رأيها نظرا لقرب انتهاء أجل الاربع سنوات المنصوص عليها في المادة الثامنة من الاتفاقية المالية (١) . وقد فسر السعدون ذلك التأخير على انه رفض لاقتراحاته ، فقدم استقالته الى الملك على ذلك الاساس ، وعلى اساس انه ضاق ذرعا بالاستشارة البريطانيـــة ورفض بريطانيا **التجنيـد الاجباري** (٢) . والحقيقة كان هناك عامل آخر ادى بالسعدون الى تقديم الاستقالة ، وهو ظهور الخلاف بينه وبين هنري دوبس (المندوب السامي) فـي امور اخرى ، مثل :

أ ـ امتياز شركة (الريجي العامة للتبغ العثماني) الفرنسية .

ورث السعدون في وزارته الثالثة ، عن وزارة جعفـر العسكري الثانية ، قضية الطلب الذي تقدمت به شركة (الريجي العامة للتبغ العثماني) الفرنسية، والذي تطالب فيه بتعويضها مبلغا مقداره (١١٤٨٣٦) ليرة انكليزية ، بسبب عدم السماح لها باستغلال الامتياز الذي كانت قـــد حصلت عليه من الدولـة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى . كانت الحكومة العثمانية قد مددت ذلك الامتياز ، في ١٩١٣ ، لمدة (١٥) سنة اخرى حين وجدت نفسها يومئذ بحاجة الى المال ولا تستطيع الحصول على قرض من فرنسا من دون ذلك التمديد (٣) . وبسبب ظروف الحرب العالمية الاولى ، توقف استثمار الشركة لذلك الامتياز ، فقد انتهى عمل الشركة في ولاية البصرة سنة ١٩١٥ ، وفي بغداد سنة ١٩١٧ ، وفي بقية انحاء العراق فيسنة ١٩١٨ (٤) . وبسبب استمرار توقف العمـل بالامتياز بعد الحرب ايضا ، طالبت الشركة الحكومة العراقية بالمبلـــغ المذكور بدعوى انها منعت من استثمار امتيازها لمدة عشر سنوات وثلاثة اشهر وان ذلك

---

(١) تنص المادة الثامنة من الاتفاقية المالية ، وكذلك المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية ، على ان يتولى العراق المسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي والدفاع ضد التعدي الخارجي في ١٩٢٨/١٢/١٩ ، فكان السعدون يخشى ان يحل ذلك التاريخ دون التوصل مع بريطانيـا الى اتفاق حول تعديل الاتفاقيتين (المـــالية والعسكريـة) ويحرج العراق بتولي تلك المسؤوليــات .

راجع : مذاكرات مجلس النواب ، جلسة ١٩٢٩/٥/٦ .

(٢) عن رسالة موجهة من السعدون الى الملك في منتصف ايلول ، بدون رقم . وثيقة بحوزة السيد عبدالرزاق الحسني .

(٣) م.و، ملفات البلاط ، ملف الريجي ، رقم م /١٦ (ورقة ٢) .

(٤) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/١٠/١٦ ، مرقم بي.او/٢٨٠ . م.و، ملفات البلاط ، ملف الريجي ، رقم م/١٦ (ورقة ٢٨) .

النسبة معدل ارباحها خلال تلك الفترة . وقد استندت في دعواها على المادة (٩) من الملحق الخاص بالامتيازات ، الملحق بمعاهدة لوزان . والتي تنص على « ان الدول التي ستخلف تركيا في اراضيها المسلخة بموجب هذه المعاهدة الصلحية تقوم مقام تركيا تجاه الدول العائدة وتبعتها المستفيدة او صاحبة الحصة العظمى من رؤوس اموال الامتيازات الممنوحة من جانب الحكومة العثمانية او اية ادارة محلية عثمانية قبل ١٩١٤/١٠/٢٩ م » . والذي يهمنا من هذه القضية هي انها اوقعت السعدون في اشكال مع السلطات البريطانية ظل قائما الى حين انتحار السعدون في ١٩٢٩/١١/١٣ . وكان لب الاشكال يدور حول اصرار السعدون على ان تتحمل بريطانيا اي مبلغ ، قد يدعو الامر الى دفعه الى شركة الربيجي ، عن المدة المنتهية في ٣١ (اذار) ١٩٢١ (١) ، على اعتبار ان بريطانيا كانت مسؤولة عن ادارة العراق مباشرة خلال تلك المدة .

ب ـ محاولة المندوب السامي الحصول على بعض الاراضي :

انعكست سياسة السعدون تجاه الاراضي في موضعين :

الاول : موقفه من مشاكل عائلته (عائلة ال السعدون) مع السراكيل والفلاحين في لواء الكوت .

الثاني : موقفه من محاولة السلطات البريطانية للاستحواذ على بعض الاراضي في العراق .

الموقف الاول :

استمرت مشاكل الارض بين اخوة السعدون (كملاكين) وبين السراكيل والفلاحين ، وحاول اخوة السعدون ان يستفيدوا من مركز السعدون لتعزيز موقفهم في الكوت ، وقدموا له طلباتهم بترحيل السراكيل ، الا انه ترك للجهات المختصة النظر في قضاياهم كسائر القضايا الاخرى دونما تدخل لمساعدتهم ، فيذكر عبد العزيز القصاب بأن السعدون لم يكلمه طيلة فترة اشغاله لمنصب وزارة الداخلية بعمل يخص اقاربه (٢) . ويذكر ناجي شوكت ان اقارب السعدون كانوا يمتنعون عن تقديم طلباتهم الى السعدون لعلمهم بأنه سوف لن ينصحهم باكثر من عرضها على الجهات المختصة (٣) . ويذكر فيصل عبد الهادي السعدون . « عندما كان يرورنا السعدون في محيرجة كنا نشتكي عنده . (الفلح والسراكيل اكلوا اراضينا) . فيرد علينا (اصطلحوا معاهم ، لا تأذوهم) » (٤) . ويبدو ان عدم تدخل السعدون الى جانب اقربائه كان لسببين :

---

(١) راجع : م.و، ملفات البلاط ، ملف الربيجي ، رقم م/١٦ .
(٢) القصاب ـ عبدالعزيز ، المصدر السابق ، ص ١٩٦ .
(٣) من مقابلة شخصية مع ناجي شوكت بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢١ .
(٤) من مقابلة شخصية مع فيصل عبد الهادي السعدون بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ .

أ – كي لا يعرض نفسه للانتقادات اذا ظهر ما يشير الى ميله لجانب منه ، فهو في الواقع يميل الى التدابير التي تؤدي الى مساعدتهم وتحسين أوضاعهم عندما لا توحي تلك التدابير بانها جاءت متيجة لتدخل السعدون ، فقد حدث في سنة ١٩٢٢ م ان رفع متصرف المنتفك (ياسين الهاشمي) تقريرا اقترح فيه زيادة نسبة الملاكية التي يتقاضاها آل السعدون من ٥ر٧٪ الى ١٠٪ فوافق وزير الداخلية (عبد المحسن السعدون) على ذلك الاقتراح (١) .

ب – ما تركته سلوكية السراكيل انفسهم ، خلال زيارة السعدون للواء الكوت ، من اثر طيب في نفس السعدون ، فيذكر عبد الله برجس السعدون « زارنا عبد المحسن السعدون في محيرجة ، ثم استدعاه الملك فيصل فركبنا الخيل لنوصله ، وفي الطريق اعترضنا نهر ، فنزل السعدون ، واقبل سراكيل الارض ليحملوه ، فامتنع ، الا انهم اصروا وحملوه . بعد فترة طلب الينا متصرف الكوت ان نقدم طلبا بوجوب ترحيل السراكيل . قدمنا الطلب ، واكد المتصرف عليه عدة مرات ، فلم يكن هناك جواب . قررنا ان ناخذ الامر بايدينا . فكتبنا طلبا على صيغة الطلب الاول وقصدنا بيت عبد المحسن السعدون في بغداد ، انا وبمعيتي عبد الهادي الفهد وعبد الرزاق الفهد (اخوان عبد المحسن الكبار) . ونحن على الغداء ، والعادة العربية ان نبدأ بطلبنا قبل الطعام كي يستجيب له . بدأ عبد الرزاق القول . (ابو علي : نحن جئنا في طلب) ، وقدم له العريضة . كان في ميز الطعام ادراج سحب عبد المحسن احدها واخرج اوليات الطلب وقال . (انا لا انفذها .. لحد الان رجلي تتحسس كاطع البيضاني وعنيد البيضاني عندما حملوني ، فصعب على ان ارحلهم) (٢) .

الموقف الثاني : محاولة المندوب السامي الحصول على بعض الاراضي

أعطى موقف السعدون ، من محاولة المندوب السامي للحصول على بعض الاراضي في سنة ١٩٢٨ دليلا واضحا على ان السعدون لم يكن ليقدم على عقد (اتفاقية الطليعية) لو لم يكن مقتنعا بانها احسن وسيلة لتخليص العراق من التزامات امتياز اصغر (٣) .

كانت الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من الاتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢ م تجيز للسلطات البريطانية المطالبة ببعض الاراضي غير الصالحة للزراعة (البور) لاستعمالها لاغراضها الخاصة . واستنادا لتلك المادة كان المندوب السامي قد طلب منذ ١٩٢٧ باراض اميرية قرب الهنيدي (٤) ، وذلك لغرض استعمالها من قبل القوة الجوية البريطانية في تمارين اطلاق

---

(١) م.و، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، تقرير رقم ١٥١٩٦ ، المتضمن جواب وزارة الداخلية على مقترحات الهاشمي في ١٩٢٢/١٠/١٤ م .

(٢) عن مقابلة شخصية مع نجم عبدالله برجس بتاريخ ١٩٧٥/١/٢ .

(٣) راجع : ص ٢٩٠

(٤) الهنيدي : هي المنطقة التي تشغلها (معسكر الرشيد) في الوقت الحاضر .

المقابل على اساس ان تلك الاراضي هي من الاراضي « البور » . استملكت وزارة جعفر العسكري الثانية قبل ان تدخل في مفاوضات مع السلطات البريطانية حول تلك الاراضي . فعاتب المندوب السامي الوزارة السعدونية الثالثة التي اعقبتها . ولكنه وجدها مترددة في الاستجابة لطلبه . حاول المندوب السامي التأثير على السعدون بكتاب له مهددا « اذا حدث تأخير اخر اكون مضطرا الى اخبار بريطانيا فورا بان الحكومة العراقية تتردد في تنفيذ شروط الاتفاقيات المعقودة معها بصورة رسمية » (١) . ودون جدوى ، حاول السعدون من جانبه ان يقنع المندوب السامي بالعدول عن طلبه مبينا له بان « الري بالمضخات قد توسع كثيرا في هذا البلد ، وعدد المضخات المنصوبة في الانهر الرئيسية يزداد يوما فيوما ، وقد ثبت الان بان المضخات الكبيرة تستطيع نقل الماء الى ابعد مما كان متصورا بكثير ، فالزراعة قد تمتد الى مسافات غير محدودة ، وان الارض التي تطلبها القوة الجوية الملكية واقعة ضمن مسافة قريبة من دجلة وديالى وان صيرورتها قابلة للزراعة متوقف على نصب مضخة فقط . ولو زرعت هذه الارض الواسعة التي تبلغ مساحتها ١٠٠٠٠٠ مشارة فانها تضيف الى منتجات البلاد ١٥٠٠٠ طنا من الحبوب وتزيد على واردات الخزينة مقدار ١٠٠٠٠٠ روبية ، لهذا فاني اشك كثيرا فيما اذا يمكن اعتبار الارض المذكورة (بورا) وفقا للفقرة (٢) من المادة (١١) من الاتفاقية المالية . ومع ذلك بالنظر الى المساعدات الثمينة التي تقوم بها القوة الجوية فان الحكومة العراقية ستبذل كل ما في وسعها لاجابة طلبها وعليه فهي مستعدة لان تعرض على القوة الجوية ارضا (بورا) غير قابلة للزرع في مكان اخر كارض (الحصوة) مثلا الواقعة بين دجلة والفرات » (٢) . ظل المندوب السامي متمسكا بطلبه (٣) ، الا انه لم يتمكن من حمل السعدون على تنفيذ ذلك الطلب ، فحتى استقالة السعدون في ٢٠/١/١٩٢٩ كان بين الاثنين مجرد اتفاق على عقد مجلس من ممثلين (٤) عن الجانبين (العراقي والبريطاني) للنظر في المسألة .

عدول السعدون عن الاستقالة
ودخوله في المفاوضات الرسمية :

استطاع الملك ، الذي اظهرت مباحثات النقاط الثلاثة تقارب وجهات نظره

---

(١) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون بتاريخ ٢ آب ١٩٢٨ ، مرقم بي.او/٢٣٠ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف القوات البريطانية في العراق ، رقم ف/٨ (ورقة ٢٨) .

(٢) عن كتاب سري من السعدون الى هنري دوبس في ١٩٢٨/١٢/١٣ ، مرقم ٣٣٣١ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف القوات البريطانية في العراق رقم ف /٨ ، (ورقة /٤١) .

(٣) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/١٢/١٩ . مرقم بي .او/٧٢) .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف القوات البريطانية في العراق ، رقم ف/٨ه (ورقة ٤٢) .

(٤) م.و ، ملفات البلاط ، ملف القوات ... ، رقم ف/٨ (ورقة ٤٤) .

مع وجهات نظر السعدون ، ان يمنع السعدون بالعدول عــن الاستقالة (١) ، خاصة وقد جاء رد الحكومة البريطانية النهائي ، الذي بلغ الــى السعدون فــي ٢٥ (ايلول) ١٩٢٨ م على شكل بشرى سعيدة من قبل المندوب السامي ، يحمل خبر موافقة الحكومة البريطانية على انها سوف لا تلح بعد الان على ادخال مبدأ تحمل العراق زيادة نفقات القوات البريطانية المرابطة في العراق الاتفاقيتين المالية والعسكرية وذلك نتيجة للاعتراضات القوية التي وجهتها الحكومــــة العراقية ضد ذلك المبدأ • وجد السعدون بان قرار الحكومة البريطانية النهائــي فيه شيء من المرونة في الموقف البريطاني ، خاصة وقــد كان الملــك فيصل والسعدون قد بينا مرارا للمندوب السامي بأنه « اذا تم التوصل الى اتفاق بـين الحكومتين البريطانية والعراقية حول مسألة (زيادة نفقات القوات البريطانية) فان المسائل الاخرى سوف لن تصادف صعوبة تذكر (٢) • اعتبر السعــدون قرار الحكومة البريطانية فيه شيء من المرونة ، رغم ان تنفيذه كان مرهونــــا ببعض الشروط ، فقد اشترطت الحكومة البريطانية ان توافق الحكومة العراقية على وجهات نظر الحكومة البريطانية في بعض المسائل الاخرى ، كان تقبل بباقي مواد لائحتي الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) كما وضعتهما حكومة بريطانيا ، وان تتوصل الحكومة العراقية الى اعطاء موظفــي السكك الحديد البريطانيين عقودا مرضية ، وان تهتم بمستقبل السكك الحديدية وتحسينها من غــير ان توافق الحكومة البريطانية على ضمان قرض كانت الحكومــة العراقية قــد طلبته لغرض تحسين حالة السكك الحديدية • كما اشترطت الحكومة البريطانيــة ان تحتفظ لنفسها بحق العودة الى مبدأ تحمل العراق زيــادة نفقـــات القــوات البريطانية ، اذا ارتأت ذلك (٣) • ولكن يبدو ان السعدون فضل ان يتــرك مسألة مناقشة الشروط الى حين بدء المفاوضات خاصة وقــد اخبره المندوب السامي بأن تلك الشروط نهائية لتخلي الحكومة البريطانية عن مبدأ تحمل زيادة النفقات ، أي بمعنى اخر ان المذاكرات حول النقاط الثلاثة قد توقفت عند ذلــك الحد وعلى السعدون ان يفسح المجال لبدء المفاوضات الرسمية •

المفاوضات الرسمية :

قرر مجلس الوزراء في ٣٠ (ايلول) ١٩٢٨ تاليف لجنة من وزراء المالية

---

(١) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٩/١/١٦ ، مرقم بي . او/١٨ . م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة ١٨٧) .

(٢) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٩/١/١٦ ، مرقم بي . او /١٨ ، م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م /١٤ (ورقة /١٨٢) .

(٣) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ٢٥/ايلول/١٩٢٨ ، مرقم بي . او/ م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م /١٤ ورقة/٨١) .

[illegible] (١) لدرس اقتراحات الحكومة البريطانية المتضمنة في مذكرة
المندوب السامي المؤرخ ٢٥ (ايلول) ١٩٢٨م وبدء المفاوضات (٢)
[illegible] الى هذه اللجنة ان تعد التعديل المناسب لمسودتي الاتفاقيتين
حيث يضمنهما تعديل شامل وتحسين ملموس في حالة العراق من ناحية
علاقته مع بريطانيا (٣) . درست اللجنة الوزارية مسودتي الاتفاقيتين
ومقترحات الحكومة البريطانية ، وفي ٤/١٠/١٩٢٨ م قدمت تقريرا [illegible]
[illegible] فيه الاسباب الموجبة لاجراء تعديلات عديدة كما [illegible]
[illegible] في المفاوضات مع الممثلين البريطانيين على اساس المطالبة [illegible] تلك
التعديلات (٤) . وبقرار مجلس الوزراء للتعديلات التي ارادت اللجنة الوزارية
ادخالها على مسودتي الاتفاقيتين ، بدأت المفاوضات في دار المندوب السامي
(هنري دوبس) . كان ممثل الجانب البريطاني في المفاوضات المندوب السامي
(هنري دوبس) ومارشال الجو (ادورد الكنون) والسكرتير الشرقي لدار
الاعتماد . قبل بدء المفاوضات كان المندوب السامي يعتقد بان الاقتراحات التي
تضمنتها حكومته في ٢٥ (ايلول) ١٩٢٨ كفيلة بان تجعل مفاوضات الاتفاقيتين
على غاية السهولة (٥) ، الا انه بعد الجلسة الاولى ظهر الاختلاف بين الجانبين
(اللجنة الوزارية والممثلين البريطانيين) ، واحس الجانب العراقي بان التقارب
بين الطرفين ليس بالامر الهين لان هنري دوبس كان يعتقد بان العراق لم يصبح
بعد ، وهو لا يستطيع ان يطالب الحكومة البريطانية بتحسين حالته السياسية
في وقت لم يمض على المعاهدة الانكليزية ـ العراقية (معاهدة ١٩٢٢ المعدلة في
١٩٢٦) الا زمن قصير جدا ، والذي كان يرتأيه (دوبس) هو الاحتفاظ بالحالة
الراهنة وتجديد الاتفاقيتين بعد اجراء تعديل بسيط ، والاستمرار في تلك الى
مدة مناسبة يكون العراق خلالها قد تقدم تقدما محسوسا في جميع المضامير ،
وحينئذ يسوغ له ان يطالب الحكومة البريطانية بتحسين حالته السياسية .
هذا في الوقت الذي اوضح فيه الجانب العراقي ، بان العراق كان مرغما على
موافقته على معاهدة ١٩٢٢ (المعدلة في ١٩٢٦) وانه لا يرغب في استمرار هذه

---

(١) كان عبد المحسن السعدون قد تسلم منصبي وزارتي (الدفاع والخارجية) بالوكالة الى جانب رئاسة الوزارة عند تشكيل الوزارة ، ثم اسند منصب وزير الدفاع بالوكالة الى وزير الري والزراعة (سليمان البراك) ، وذلك عندما تولى وزارة الداخلية بالوكالة على اثر انتخاب عبد العزيز القصاب (وزير الداخلية) ، رئيسا لمجلس النواب في ١٩/مارس/١٩٢٨ ، وفي ٣/حزيران /١٩٢٨ بتعيين نوري السعيد وزيرا للدفاع . فكانت اللجنة التي تتألف من : نوري السعيد (وزير الدفاع) ، يوسف غنيمة (وزير المالية) ، توفيق السويدي (وزير المعارف) .

(٢) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقمها/٦/ (ورقة/١٧٢) .

(٣) السويدي ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٤) م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م /١٤ (ورقة/٨٢) .

(٥) من كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٦/٥/١٩٢٩ م ، مرقم بي . او /١٨ ، م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م /١٤ (ورقة/١٨٢) .

المعاهدة التي هي ليست في الحقيقة الا نوعا من الانتداب ، وعليه يجب تطهير الجو من الغموض وجعل استقلال العراق امرا طبيعيا ينطبق على رغبات اهله ، (١) . استمرت المفاوضات خلال شهري تشرين الاول وتشرين الثاني ، وكان السعدون يعمد على مجرياتها بواسطة المذكرات التي يرفعها اليه كل من اللجنة الوزارية والمندوب السامي (٢) . شهدت المفاوضات اختلافا في وجهات نظر الجانبين البريطاني والعراقي حول نقاط عديدة من مسودتي الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) ،والحقيقة ان وجهة النظر التي طرحتها اللجنة الوزارية كانت تمثل في الاساس وجهة نظر الحكومة العراقية ، فهي اما ان تحصل على اقرار من مجلس الوزراء بالاقتراحات والمطاليب قبل ان تعرضها على الجانب البريطاني او انها تعرض على الجانب البريطاني ما اقترحته الحكومة العراقية بالاصل . وعلى اي حال تركزت التعديلات التي ارادت اللجنة الوزارية ادخالها في مسودتي الاتفاقيتين على ما يلي :

١ ـ التعديلات التي اريد ادخالها في مسودة الاتفاقية المالية :

رأت اللجنة الوزارية بان الحكومة البريطانية قد رفضت ضمانة قرض تحسين السكك الحديدية الذي اوصى به تقرير (الجنرال هاموند) وان عدم ضمان القرض من قبل بريطانيا سيرفع معدل الفائدة السنوية وعليه فان على الحكومة العراقية ان تشتري كل ممتلكات بريطانيا وحقوقها في السكك الحديدية (٣) بمبلغ لا يتجاوز مقداره (٧٧٩٥٠٠) روبية والا فمن المرجح الالتجاء الى طريقة التحكيم استنادا الى احكام الاتفاقية المالية القديمة ، وقد تمسكت اللجنة الوزارية بذلك الاقتراح بعد ان حصلت على موافقة مجلس الوزراء عليه (٤) . واختلفت اللجنة الوزارية من الممثلين البريطانيين حول المادة الثامنة من الاتفاقية المالية المتعلقة بالاعفاءات الكمركية ، فقد ارادت اللجنة خضوع المشروبات الروحية والبيرة والخمر والتبغ التي تجلب للحوانيت والمؤسسات العسكرية لرسوم الوارد الكمركي . وكان الغرض من ذلك هو منع دخول المواد الكثيرة التي اخذت تدخل البلاد تحت ستار انها مواد تابعة للقوات البريطانية والتي ظهر تاثيرها واضحا في التجارة المحلية، الا ان المندوب السامي

---

(١) السويدي ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

(٢) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥ /١٢/٢ (ورقة/٢٨) .
م. و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م /١٤ ، (ورقة/١١٣و١٢٢) .

(٣) عن مذكرة من اللجنة الوزارية الى السعدون في ١٩٢٨/١١/٢٧ م .
راجـــع :
م. و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة /١٣٢) .
ملف خاص بحوزة نلجي شوكت .

(٤) م. و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥ /١١/٢ ، جلسة ٨/١١/٢٧ (ورقة /١٠٩) .

بين عدم موافقة حكومته على اقتراح اللجنة (١) .

وظهر الخلاف أيضا بين اللجنة الوزارية والممثلين البريطانيين حول مسؤولية العراق المالية عن نفقات الحصة البرية والجوية (٢) كانت الحكومة البريطانية تدفع الى الجيش العراقي مساعدة مالية قدرها ١٫٨٠٠٫٠٠٠ روبية سنويا حتى عام ١٩٢٧ م ، فخفضت مبلغ مساعدتها منذ ذلك التاريخ الى ٩٠٠٫٠٠٠ روبية سنويا (٣) . وقد حاول الممثلون البريطانيون اثناء المفاوضات ان يؤكدوا مساهمة الحكومة البريطانية في نفقات القوات العراقية استنادا الى تلك المساعدة ، بينما اكدت اللجنة الوزارية بأن الحكومة العراقية هي التي تتولى فعلا المسؤولية المالية العامة عن جميع قواتها وشؤونها الادارية وان المساعدة المالية التي تتناولها من الحكومة البريطانية هي لقاء العدد الكبير من الضباط البريطانيين المستخدمين في الجيش العراقي . وفي خلال المباحثات التي جرت حول هذه النقطة ظهر الخلاف حول عدد الضباط البريطانيين الموجودين في الجيش العراقي . فقد رأت اللجنة بأن عددهم يزيد عن الحاجة ، بينما بين الجانب البريطاني بأن وجودهم ضروري . والحقيقة ان اللجنة كانت قد تبنت رأي السعدون فيما يتعلق بعدد الضباط البريطانيين المستخدمين في الجيش العراقي ، ففي مذكرات سابقة بين المندوب السامي والسعدون ، ابدى السعدون اختلافا في الرأي مع المندوب السامي لا يختلف كثيرا عن تعارض رأي اللجنة الوزارية ، ففي ٢ (شباط) ١٩٢٨ كان المندوب السامي قد كتب الى السعدون بأن حكومته مستعدة لدفع اعانة قدرها ٩٠٠٫٠٠٠ روبية عن السنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ للقوات العراقية على شرط (٤) ان لا يقل عدد الضباط البريطانيين الملحقين بتلك القوات عن مجموع (٤٦) ضابطا ، فبين السعدون في جوابه على

---

(١) عن تقرير اللجنة الوزارية المرفوع الى السعدون في ١٩٢٨/١٢/٢ .
راجــع :
م. و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٢/٢/٢ (ورقة/٣٨ — ٤٠) .
ملف خاص بحوزة ناجي شوكت .

(٢) لم يكن للحكومة العراقية في هذه الفترة سلاح جوي وانما كان هناك بعض الطلاب العراقيين الذين تشرف السلطات البريطانية على اعدادهم كطيارين للمستقبل .

(٣) عن كتاب من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/٩/٢٧ ، مرقم بي. او /٢٤٠ .

م. و، ملفات البلاط ، ملف التجنيد الاجباري ـ الدفاع الوطني ، رقم ف/٧ (ورقة/٥٢) .
ملف خاص بحوزة ناجي شوكت .
م. و، ملفات البلاط ، ملف التجنيد الاجباري ـ الدفاع الوطني ، رقم ف/٧ (ورقة /٥٤) .

(٤) عن كتاب المندوب السامي الى السعدون في ٢/شباط /١٩٢٨ ، مرقم بي. او /٢٧ .
راجع : م. و، ملفات البلاط ، ملف الضباط البريطانيون في الجيش العراقي ، رقم ف/٥ (ورقة /٣٢) .
ملف خاص بحوزة ناجي شوكت .

ذلك الكتاب بانه لم يستطع ان يعرف السبب الذي حدا ببريطانيا الى وضع ذلك الشرط ، واوضح للمندوب السامي بان الاتفاق كان قد تم ، عند زيارة وزير المستعمرات ووزير الطيران للعراق في ربيع ١٩٢٥ م ، على الخطة التي وضعت لتحسين الجيش العراقي وقد تقرر في حينها ان يكون عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي (٤٠) ضابطا ، واضاف بانه كان من جملة الاسباب التي دعت الى تحديد ذلك العدد الكبير من الضباط هو الحاجة الى تعيين عدد كبير من الضباط البريطانيين في الوحدات النموذجية التي تقرر تشكيلها ومنها اتلك اللحظة ، اما الان وقد الغيت الوحدات النموذجية فلم تبق ضرورة لابقاء عدد الضباط البريطانيين في تلك الوحدات بصورة تزيد عما تتطلبه تشكيلاتها الاعتيادية ، وعليه فان الحكومة العراقية تأسف لانها لا تتمكن من الموافقة على اضافة ضابط بريطاني واحد الى العدد الحالي (١)

اثيرت البحث ايضا موضوع اشتراك العراق في مصروفات المعتمد السامي وحاشيته ، فحاجج الممثلين البريطانيين بان الحكومة البريطانية تسلم بان موارد العراق المالية محدودة بحيث لا تكفي لسد جميع ما يحتاج اليه العراق وخاصه في مجال الامن والدفاع وعليه فان اشتراك الحكومة العراقية في مصروفات المعتمد وحاشيته هو في الحقيقة اثقال لكاهل البلاد ، وذكرت المثلين البريطانيين بالتذمر الذي كان ملحوظا في المجلس التاسيسي وفي جميع دورات مجلس الامة نتيجة لاشتراك العراق في تلك المصروفات ، وبينت رأيها بأن هذا الاشتراك منافي لسيادة العراق المعترف بها في المعاهدات التي عقدها العراق مع الحكومة البريطانيه ٠

اما النقطه الاخيرة التي اعترضت عليها اللجنة الوزاريه في الاتفاقية المالية فهي مدة الاتفاقية ٠ فقد وجدت اللجنة بأن ليس للاتفاقية المالية مدة معينة ، فرأت ان من الضروري أن يكون لها مدة معينة وذلك عملا بالاصول المرعية في المعاهدات (٢) والاتفاقيات الدولية ، وتمسكت بان تكون مدة الاتفاقية المالية أربع سنوات ٠

٢ ـ التعديلات التي اريد ادخالها في مسودة الاتفاقية العسكرية :

تركزت التعديلات التي ارادت اللجنة الوزارية ادخالها على مسوده الاتفاقية العسكرية في سبعة نقاط :

النقطة الاولى :

تولي العراق المسؤولية التامة عن الامن الداخلي والدفاع الخارجي ٠

---

(١) من كتاب سري من السعدون الى هنري دوبس في ٢٨/تموز/١٩٢٨ ، مرقم ٢٠٢٥ ٠ م. و، ملفات البلاط ، ملف الضباط البريطانيين في الجيش العراقي ، رقم ف/ه (ورقة/٣٦) ٠ من كتاب سري رفعته اللجنة الوزارية الى السعدون في ١٩٢٨/١٢/٢٥ ، بدون رقم ٠

(٢) راجع : ١ ـ م. و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/٢/٢ (ورقة/١٧ ـ ٢٢) ٠

٢ ـ ملف خاص بحوزة ناجي شوكت ٠

حصل الملك فيصل ، كما بينا ، على تعهد الحكومة البريطانية بمساعدة العراق عسكريا اذا ما تولى مسؤولياته العسكرية التامة تمهيدا للمادة الاولى من الاتفاقية العسكرية الملحقة بمعاهدة ١٩٢٢ (المعدلة في ١٩٢٦) (١) والتي نصت على « ان الحكومتين البريطانية والعراقية تعترفان بالمبدأ انه ينبغي لحكومة العراق في اقرب وقت ممكن ، بشرط ان لا يتجاوز اربع سنوات من تاريخ عقد هذه الاتفاقية، ان تتحمل بالمسؤولية التامة عن تأييد النظام الداخلي وعن الدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي » (٢) . وكانت السلطات البريطانية تدرك ، عندما بدأت مفاوضات تعديل الاتفاقيتين ، بان ليس للجيش العراقي القدرة على ان يتحمل وحده مسؤولياته العسكرية (٣) ، ولذلك اراد الجانب البريطاني احراج موقف اللجنة الوزارية التي اكدت على ضرورة التمسك بان يتولى العراق مبدأ المسؤولية التامة عن الامن الداخلي والدفاع الخارجي ، فقد بين المفاوضون البريطانيون بان طلب العراق تولي المسؤولية التامة لا يتفق مع مبدأ المساعدة العسكرية البريطانية للعراق ، وحاولوا اثبات بعض التناقض بين مبداي المسؤولية التامة والمساعدة العسكرية (٤) .

النقطة الثانية : قيادة القوات المشتركة :

رأت اللجنة في بادىء الامر ان يحذف من الاتفاقية كل ما يتعلق بامور قيادة القوات البريطانية والعسكرية التي تقوم بحركات مشتركة وان تتم قيادة القوات البريطانية من قبل ضباط بريطانيين وتتم قيادة القوات العراقية من قبل ضباط عراقيين كل على حدة ، ولكنها أمام اصرار المندوب السامي وافقت على توحيد قيادة تلك القوات ، ومن الوقت الذي سلمت فيه بان يعهد بقيادة القوات المشتركة الى قائد بريطاني في حالة اشتراك قوات بريطانية برية ، فانها اعترضت على تولي (ضباط

---

(١) راجـــــع : ص

(٢) م. و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/٢/٢ (ورقة /١٨) .

(٣) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٩/٢٥/١٦ ، مرقم س. او/١٨ .
راجع : ١ــ م. و، ملفات البلاط ملف الاتفاقات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة /١٨٢) .
٢ ــ ملف خاص بحوزة ناجي شوكت .

(٤) عن كتاب سري رفعته اللجنة الوزارية الى السعدون في ١٩٢٨/١٢/٢٥ ، بدون رقم .

راجع : ١ــ م. و، ملفات البلاط ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم هـ/٢/٢ (ورقة /١٧ ــ ٢٣) .

٢ ــ ملف خاص بحوزة ناجي شوكت .

طيران) قيادة حركات مشتركة تشترك فيها قوات جوية بريطانية فقط مع قوات الجيش العراقي • ولما احيلت نقطة الخلاف الاخيرة الى السعدون ، اقترح بأن يعهد بقيادة الحركات التي تشترك فيها قوة جوية تزيد على ست طائرات الى ضابط بريطاني من الضباط المستخدمين في وزارة الدفاع اما بقرار من الحكومة العراقية او بارادة ملكية • قدمت اللجنة اقتراح السعدون [1] الى الجانب البريطاني وأضافت بأنه اذا لم يوافق الجانب البريطاني على ذلك الاقتراح فانها تقترح ان يختار الضابط البريطاني الذي يعهد اليه بقيادة القوات المشتركه من قبل الملك فيصل •

النقطة الثالثة : ادارة الاحكام العرفية :

تمسكت الحكومة البريطانية بأن يعهد بادارة الاحكام العرفيه ، التي تعلن في حالة وقوع اضطرابات أوحدوث، ما يشير الى وقوعها او في حالة التهديد بهجوم عدائي على اية جهة من جهات العراق ، الى قائد القوات البريطانية او من يعينه القائد المذكور من ضابط بريطاني او عراقي او اكثر ، هذا بينما رأت اللجنة الوزارية بأن يعهد بادارة تلك الاحكام الى قائد عراقي على اعتبار أن القانون الاساسي يعتبر الوزارة العراقية مسؤولة عن الاعمال التي تقع في فترة الادارة العرفية •

النقطة الرابعة : سلطة قائد القوات الجوية :

اقترحت الحكومة البريطانية في المادة الثامنة من لائحة الاتفاقية العسكرية المعدلة ان يكون لقائد القوات الجوية البريطانية سلطات معينة على الجيش العراقي، وحين التفاوض حول تلك المادة بين الجانبين ، اوضح الجانب البريطاني بأن الغرض من تلك السلطات هو تحسين حالة الجيش العراقي ، الا ان اللجنة الوزاريه لم تر أي مبرر لتلك السلطات ما دامت الحكومة العراقية قد قبلت بتعيين مفتش عام للجيش العراقي ، فأوضحت بأن مفتش الجيش العراقي العام الذي يختار من خيرة الضباط الاختصاصيين في الجيش البريطاني وما يرافقه من بعثة كثيرة العدد (٢) متألفة من خيرة الضباط البريطانيين ايضا ، كافيان لتحسين حالة الجيش العراقي •

النقطة الخامسة : عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي :

كانت الحكومة العراقية قد وافقت ، بموجب المادة الثانية من الاتفاقية

---

(١) من كتاب سري رفعته اللجنة الوزارية الى السعدون في ١٩٢٨/١٢/٢٥ بدون رقم •
راجع : ١ ــ م. و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/٢/٢ (ورقة ١٧/ ــ ٢٢) •
٢ ــ ملف خاص بحوزة ناجي شوكت •

(٢) ن، م •

(٣) من كتاب سري رفعته اللجنة الوزارية الى السعدون في ١٩٢٨/١٢/٢٥ م ، بدون رقم •
راجـــــع :
١ ــ م، و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/٢/٢ (ورقة ١٧/ ــ ٢٢)
٢ ــ ملف خاص بحوزة ناجي شوكت •

العسكرية القديمة ، على استخدام (٤٠) ضابطا بريطانيا في الجيش العراقي فور تنفيذه ، وفي ٢ /شباط/ ١٩٢٨ قدم المندوب السامي الى السعدون ، كما نبيا ، مراحل زيادة عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي الى (٤٦) ضابطا مقابل رغبة بريطانيا بمساعدة الجيش بـ (٩) ألوف روبية سنويا ، وكما ردت اللجنة الوزارية على هذا الموضوع في مناقشتها للاتفاقية المالية ، فانها ردت حين مناقشتها لنفس الموضوع في مسودة الاتفاقية العسكرية بأنها تكتفي بالنص الوارد في المادة الثانية (١) من الاتفاقية العسكرية القديمة ٠

النقطة السادسة : الدفاع البحري عن العراق :

لفت نظر اللجنة الوزارية العراقية بأن مسودة الاتفاقية العسكرية المعدلة تحوي في المادة الثالثة منها على نص تتعهد به الحكومة البريطانية بالدفاع بحرا ، في حين لا يوجد نص كهذا في الاتفاقية القديمة ، فوجدت في ذلك النص ما يفسح المجال لتدخل بريطانيا في شؤون العراق في المستقبل ، لذلك قررت عدم الموافقة على وجود ذلك النص ٠

النقطة السابعة : مدة الاتفاقية :

احتجت اللجنة الوزارية ، كما في الاتفاقية المالية ، على عدم احتواء مسودة الاتفاقية العسكرية المعدلة على وقت محدد ينتهي فيه العمل بالاتفاقية ، ولنفس الاسباب التي اوردتها حين طالبت بتعيين مدة معينة للاتفاقية المالية ، طالبت بأن تكون مدة الاتفاقية العسكرية الجديدة اربع سنوات (٢) ٠

كان ابرز ما يميز مفاوضات اللجنة الوزارية هو طابع التمسك بالاقتراحات التي عرضتها وايمانها بانها لم تكن تطلب الا أقل ما يمكن ان يقنع الراي العام ومجلس الامة ، فحين بينت اللجنة الوزارية وجهة نظرها في الاقتراحات التي عرضتها على الممثلين البريطانيين قالت بانها ، مقتنعة بانه ليس في امكانها ان تقدم اقتراحات من شأنها ان تحقق جميع رغبات أهل العراق المعلومة لدى المندوب السامي والحكومة البريطانية والتي تجلت عند ابرام المعاهدة الاولى واتفاقياتها في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ م ، (٣) ، والذي يثير التساؤل هنا هو الاختلاف الواضح بين

---

(١) ن ٠ م ٠

(٢) عن كتاب سري رئيس اللجنة الوزارية الى السعدون في ١٩٢٨/١٢/٢٥ ، بدون رقم ٠

راجع : ١ــ م٠ و، ملفات البلاط ، ملف مجلس الوزراء ، رقم ج/٢/٢ ، (ورقة/١٧ــ٢٢) ٠
٢ــ ملف خاص بحوزة ناجي شوكت ٠

(٣) ن ٠ م ٠

النقاط الثلاثة التي اراد السعدون أن يتوصل الى اتفاق حولها قبل مدة مفاوضات وبين الاقتراحات والمطاليب التي عرضتها اللجنة الوزارية بعد ذلك ، فالاولى تتسم بالبساطة وعبارات الرجاء ، اما الثانية فلا تتكلف في بسط المطاليب والاصرار عليها • الجواب ، كما قلنا ، ان السعدون لم يكن قد تمكن من الاستناد الى قوة تدعم سياسة وزارته في بادىء الامر ، وقد ظهرت تلك القوة بظهور مجلس الامة ، في ١٩ /مارس/ ١٩٢٨ ، الذي تمتعت فيه الوزارة بأكثرية برلمانية بواسطة حزب التقدم •

قرار الحكومة البريطانية النهائي من مطاليب اللجنة الوزاريـة واحـراج موقـف السعـدون

رفع المندوب السامي الى حكومته الاقتراحات والمطاليب التي تمخضت عنها المفاوضات مع اللجنة الوزارية العراقية • وفي ١٩٢٨/١٢/٢١ ابلغ السعدون بآراء الحكومة البريطانية الاخيرة ، وهي أن الحكومة البريطانية ترفض ان تستجيب للاقتراحات العراقية وليس هناك امل في موافقتها على اجراء تبدل أساسي في مسودتي الاتفاقيتين ، وبنفس الوقت ارسل المندوب السامي الى السعدون نسخا من مسودتي الاتفاقيتين (العسكرية والمالية) التي لم يجر عليهما اي تعديل في ضوء الاقتراحات العراقية ، مذكرا السعدون بالبيانات التي كان قد ادلى بها ، اي المندوب ، في حديث شفوي معه ومع الملك فيصل قبل يوم واحد حول تأثير عدم ابرام المعاهدة الموقعة في ١٩٢٧/١٢/١٤ على تعهد بريطانيا المدرج في المادة الثامنة من معاهدة ١٩٢٧ م (١) التي تتعهد الحكومة البريطانية بموجبها على معاضدة دخول العراق في عصبة الامم في عام ١٩٣٢ اذا ما حافظ العراق علـى مقدار التقدم ••• وطبعا كان الغرض من ذلك التذكير هو حمل السعدون على قبول مسودتي الاتفاقيتين • والذي يلاحظ ان السعدون لم يعر اهتماما لموضوع معاضدة بريطانيا للعراق للدخول في عصبة الامم خلال المفاوضات حول الاتفاقيتين بقدر ما أعار من أهمية لاحتمال تخلي الحكومة البريطانية عن مساعدة العراق عسكريا اذا ما تولى العراق المسؤولية التامة عن الدفاع في ١٩٢٨/١٢/١٩ بموجب المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية المدبجة ، خاصة وقد تأكد من عدم امكان توصل الجانبين الى اتفاق حول مسودتي الاتفاقيتين ، هذا ولما كانت السلطات البريطانية تدرك جيدا حراجة موقف الوزارة اذا ما تولى العراق مسؤولية الدفاع التامة دون ضمان مساعدة

---

(١) من كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/١٢/٢١ ، مرقم س. او ٧٥/ م. و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم/١٤ (ورقة /١٣٦) .

القوات البريطانية ، فقد وجد المندوب السامي ان من المفيد ان يحرك وتر المساعدة العسكرية البريطانية للعراق لعل في ذلك ايضا ما يعجل في حمل الوزارة على قبول مسودتي الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، ففي ١٧/١٢/١٩٢٨م كان المندوب السامي قد ارسل الى السعدون كتابا ينبه فيه الى ان المدة المبحوث عنها في المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية اوشكت على الانتهاء ، وان على الحكومة العراقية ان تتولى مسؤولية الدفاع التامة وانه ليس هناك مساعدة عسكرية بريطانية الا اذا وافقت الحكومة العراقية على استمرار نفاذ احكام الاتفاقيتين القديمتين الى ان يتم التوصل الى اتفاقيتين جديدتين ، متهما بنفس الوقت الحكومة العراقية بالتقصير لانها لم تتخذ التدابير التي كانت ستمكنها من تولي مسؤولية الدفاع التامة دون مساعدة القوات البريطانية (١) .

حراجة موقف السعدون :

لقد وضعت مسالة تولي العراق مسؤولية الدفاع التامة السعدون في موقف صعب وذلك لسببين رئيسيين :

١ ـ عدم تمكن السعدون من تنفيذ لائحة التجنيد الاجباري .
٢ ـ انشغال السعدون بمواجهة خطر العشائر النجدية .

لائحة التجنيد الاجباري :

بالاضافة الى الضيق المالي الذي لازم ظهور الدولة العراقية ، لم يتمكن العراق من تطبيق مشروع التجنيد الاجباري الـذي نادت به الحكومة العراقيـة منذ ١٩٢٣ م (١) ، والذي ركز عليه المندوبون في المجلس التاسيسي ، خلال مناقشاتهم للمعاهدة الانكليزية ـ العراقية في حزيران ١٩٢٤ م ، كاساس للاستقلال الذي لا بد أن يدعم بالقوة (٢) ، وكاساس لتقليل النفقات . صحيح أن الحكومة البريطانية أقرت في ١٩٢٦ م ، نتيجة لالحاح الحكومة العراقية الشديد ، لائحة التجنيد الاجباري (٣) ، الا ان الاحداث كشفت بان بريطانيا لم تقر تلك اللائحة نزولا عند اهداف الحكومة العراقية التي رأت في تطبيق لائحة التجنيد الاجباري خير وسيلة لزيادة كفاءة الجيش ، وانما لكون نظام التجنيد الاجباري سيؤدي الـى توفير

---

(١) لم يقف المؤلف على كتاب المندوب السامي المؤرخ ١٧/١٢/١٩٢٨ والمرقم بي. او /٧١ ، وانما وجد فقراته في جواب عبد المحسن السعدون على ذلك الكتاب .
راجع : كتاب السعدون السري المؤرخ ٢٢/١٢/١٩٢٨ ، بلا رقم .
م. و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م /١٤ (ورقة /١٧٧) .
(٢) راجـــــع : ص
(٣) مذاكرات المجلس التاسيسي ، ج ١ ، ص ٢٢٨ ـ ٢٤٩ .
(٤) من كتاب شخصي من وزير الدفاع الى السعدون في ٢٦/تموز /١٩٢٨ ، بدون رقم .
م. و، ملفات البلاط ، ملف القوات البريطانية في العراق ، رقم ١٨/٨ ، (ورقة /١٦) .

٢٫٥٠٠٫٠٠٠ روبية في الميزانية (١) . فقد كتب المندوب السامي الى حكومته في ١٦/٩/١٩٢٦ م بانه يشك بقدرة الحكومة العراقية على تطبيق مشروع التجنيد وبانها عاجزة عن تسديد تكاليف الدفاع رغم التجنيد ، وانها سوف لا تستطيع ان تضمن الامن الداخلي . واستنادا الى تلك التوصيات قررت الحكومة البريطانية بان ليس في استطاعة العراق ان يتحمل مسؤوليات الامن الداخلي والدفاع الخارجي، موقفت في وجه المشروع ، حينما ارادت الوزارة العسكرية الثانية في اواخر ١٩٢٧ تمرير لائحة التجنيد الاجباري في البرلمان ، بحجة ان الحكومة العراقية ستسخر القوات البريطانية لتنفيذ مشروع التجنيد الاجباري (٢) . وقد صادف ان ساءت العلاقة بين الوزارة العسكرية الثانية والشيعة ، فوقف الشيعة بدورهم ضد سياسة الوزارة العراقية التي ارادت تمرير لائحة التجنيد الاجباري من قبل البرلمان، سواء داخل البرلمان او خارجه ، فاستغلت السلطات البريطانية ذلك الموقف أيضا ، وكانت النتيجة ان اجل الملك فيصل الجلسة المخصصة للنظر في لائحة التجنيد الاجباري قبل اتمام القراءة الاولى للائحة (٣) . ومنذ ذلك الحين دخل مشروع التجنيد الاجباري في فترة سبات انتهت بالتئام الدورة البرلمانية الثانية في ١٩/مايس/ ١٩٢٨ م ، اي بعد مرور اربعة اشهر تقريبا على تشكيل الوزارة السعدونية الثالثة. الا ان فترة الاشهر الاربعة ، التي تلت تشكيل الوزارة ، لم تخل من محاولات قامت بها الحكومة البريطانية لسد الفراغ الذي كان سيملأه مشروع التجنيد الاجباري ، ففي ١/شباط/ ١٩٢٨ اوضح الجنرال (لوخ) - مفتش الجيش العراقي العام - ، في مؤتمر عقد في البلاط برئاسة الملك فيصل ، بان في امكانه احضار مشروع للتجنيد يقوم على أساس التطوع ليحل محل مشروع التجنيد الاجباري ، وبين بان مشروعه سيحقق نفس الاهداف التي تتوخاها الحكومة العراقية من مشروع التجنيد الاجباري فيما يتعلق بتوفير قوة الدفاع وتخفيض المصاريف . وفي ٢/شباط / ١٩٢٨ م اوضحت السلطات البريطانية للسعدون ، بعد ان تذرعت بان « معارضة الناس للتجنيد الاجباري قد جعلت تأجيل التجنيد الاجباري الى أجل غير مسمى من الامور التي لا بد منها » ، بانها مستعدة لان تستبقي مؤقتا في العراق قوة جوية بريطانية وفوجين من الليفي الآشوريين وان تقدم المساعدة لتلك القوات على شرط ان تتبع مشورة بريطانيا ، كما بينت بانها مستعدة لان تقدم الى الحكومة العراقية

---

(١) . عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ٢٧/٩/١٩٢٨ ، مرقم بي. او /٤٠٢ .
م. و ، ملفات البلاط ، ملف التجنيد الاجباري - الدفاع الوطني ، رقم ف /٧ (ورقة /٥٣ - ٥٩) .

(٢) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ٢٧/٩/١٩٢٨ ، مرقم بي. او /٤٠٢ .
م.و ، ملفات البلاط ملف التجنيد الاجباري - الدفاع الوطني ، رقم ف/٧ (ورقة/٥٣ - ٥٩) .

(٣) عن تقرير محفوظ في ملفات البلاط الملكي .
م. و ، ملفات البلاط ، ملف طوائف السنة والشيعة ، رقم ٥/٦/٥ (ورقة /٣ - ٤) .

جمع الاسلحة والمهمات الزائدة والحيوانات التي تستغني عنها القوات البريطانية بسعر ٢٥ / أقل من قيمتها على شرط ان بعقد الاتفاقية العسكرية الجديدة على وجه مرضي ، ووعدت بانها ستعيد النظر في كل من السنين الثلاثة التالية في مسألة المساعدات التي تعطى للجيش العراقي ، ووعدت أيضا بانها ستستمر على تدريب العراقيين على سلاح الطيران بشرط ان يؤخذ رايها في الموعد الذي ستشكل فيه وحدات الطيران العراقية (١) . لقد جاءت تلك الاقتراحات لتمييع مشروع التجنيد الاجباري على اعتبار انها ستحقق للحكومة العراقية نفس الاهداف التي تتوقعها من وراء المشروع الا وهي تومين وسائل الدفاع وتخفيف النفقات . الا ان السعدون عارض تلك الاقتراحات والشروط التي عرضتها الحكومة البريطانية كبدل لمشروع التجنيد الاجباري عندما أرادت الحكومة البريطانية ادخالها كنصوص ثابتة في مسودة الاتفاقية العسكرية الجديدة التي عرضتها على الوزارة في نهاية آذار ١٩٢٨ م . فقد راينا كيف انه عارض موضوع المساعدة المالية التي عرضتها الحكومة البريطانية على الجيش العراقي ، كما عارض موضوع تحمل العراق زيادة نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق (٢) . ولكن من ناحية اخرى لم يحاول تنفيذ لائحة التجنيد الاجباري . لقد طلب المطالبة بتطبيق التجنيد الاجباري الشغل الشاغل للصحف والجماعات الوطنية وكذلك المعارضة داخل مجلس النواب ، على أساس « ان المشكلة الوحيدة القائمة بين العراق وبريطانيا هو التجنيد الاجباري الذي سيقلل المصروفات ويقوي الجيش فيحتم تعديل الاتفاقية العسكرية وتغييرها جوهريا ، فيلحق التغيير الاتفاقية المالية نظرا لارتباط الاتفاقيتين ببعضهما » ، وعلى أساس « ان لا تفاوض الحكومة العراقية في الاتفاقية العسكرية دون تنفيذ لائحة التجنيد الاجباري » (٣) . وكان السعدون في الواقع مؤيدا للائحة التجنيد الاجباري ، وراغبا في أن يستجيب لنداءات الصحف والجماعات الوطنية ، اذ كان يرى ان وضع خطة ناجحة للجيش العراقي يتوقف بالدرجة الاولى على تطبيق التجنيد الاجباري ، كما ان له علاقة وثيقة بتعديل الاتفاقية العسكرية ، وما لم تحسم هاتان المسالتان اولا فلا يعتقد انه يمكن احضار مشروع مفيد يؤدي الى تحسين حالة الجيش وزيادة عدده وجعله قادرا على اخذ المسؤولية عن الدفاع الداخلي والخارجي . الا انه من ناحية اخرى لم يكن بوسع السعدون ان يتجاهل سياسة

---

(١) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/٩/٢٧ ، مرقم س. او ٣٤٠ . م. و ، ملفات البلاط ، ملف التجنيد الاجباري — الدفاع الوطني ، رقم ف /٧ ، ورقة /٥٢ — ٥٩) .

(٢) راجع : ص (٣٥٦)

(٣) راجع خطاب جعفر ابو التمن رئيس الحزب الوطني الذي بدأ بممارسة مهامه الثانية في ٩/٢٨/ ١٩٢٨ بعد حصوله على موافقة وزارة الداخلية في ١٩٢٨/٧/١٠ ، العراق ٢٩/١٩٢٨/٩ تصريح مزاحم الباجة جي المندوب رويتر في لندن ، العراق : ١٩٢٨/٢/٢٢ ، جريدة الزمان : ١٩٢٨/٣/١٢ ، مذاكرات مجلس النواب ، جلسات : ٧ و ١٨/ اب ، ٦/ ايلول / ١٩٢٨ .

الحكومة البريطانية • كان السعدون يرى أن الوزارات العراقية لم تستطع أن تناقش لائحة التجنيد الاجباري في البرلمان بسبب الخطة السلبية التي انتهجتها الحكومة البريطانية نحو تلك اللائحة ، ولما كانت الحكومة البريطانية لا تزال مصرة على انتهاج تلك الخطة فان وزارته الثالثة لم تر في الامكان اعادة رفعها لمجلس الامة وهي مضطرة الى تأجيل ذلك الى فرصة أخرى على أمل ان يحصل التفاهم حولها بين الحكومتين (١) • هناك أيضا عامل مهم آخر حمل السعدون في وزارته الثالثة على تأجيل النظر في لائحة التجنيد الاجباري والقبول بالتدابير البريطانية وهو خوفه من أن يؤدي عرض تلك اللائحة على مجلس الامة الى انشطار كبير في الاكثرية البرلمانية التي كان يتمتع بها حزب التقدم داخل مجلس النواب ، فعلى الرغم من انه كان لاكثرية نواب حزب التقدم دور واضح في سرعة قبول جميع قرارات الوزارة السعدونية الثالثة (٢) ، فان السعدون لم يضمن تأييد تلك الاكثرية للائحة التجنيد الاجباري • فقد حدث قبل بدء مجلس النواب بمناقشة ميزانية وزارة الدفاع في ٦/ايلول/ ١٩٢٨ أن عقد السعدون مع اعضاء حزبه (حزب التقدم) عدة اجتماعات عرض فيها رغبة الحكومة فيعرض لائحة التجنيد الاجباري على البرلمان ، فلمس وجود معارضة شديدة للائحة التجنيد الاجباري من نواب حزب التقدم (٣) قوامها رؤساء العشائر الذين ثبط المندوب السامي عزائمهم في تأييد اللائحة (٤) • وكان ملخص آراء معارضي لائحة التجنيد الاجباري من نواب حزب التقدم هي :

أ ــ ان اكثر نواب حزب التقدم الذين عارضوا التجنيد الاجباري كانوا يعتقدون بان بريطانيا لا ترغب في تبديل الحالة الحاضرة ، وانه طالما هي آخذة المسؤولية على عاتقها فليس من الواجب ان نحمل امتنا لتتصرف بهم البريطانيون كيفما يشاؤون •

ب ــ أن احد النواب أعلن بصورة صريحة أن الحكومة البريطانية تعارض مكــرة تطبيق لائحة التجنيد الاجباري ، وانها سوف تصرف مبالغ طائلة وتستخدم

---

(١) من رسالة رفعها السعدون الى الملك في ايلول ١٩٢٨ ، بدون رقم • وثيقة بحوزة السيد عبد الرزاق الحسني •

(٢) كان السبب وراء دعوةمجلس الامة الى الاجتماع غير الاعتيادي الذي بدأ في ١٩/٥/١٩٢٨ وانتهى في ٢٦/٩/١٩٢٨ ، هو النظر في الميزانية العامة ومشروع اللطيفية وامتياز التنوير الكهربائي والتراموای لمدينة بغداد . وقد بينت الجلسات سيطرة حزب التقدم على المناقشات بالمصادقة على قرارات واقتراحات الوزارة رغم احتجاجات وانتقادات المعارضة • راجع خطاب العرش في جلسة افتتاح مجلس الامة مذكرات مجلس النواب جلسة ١٩/٥/١٩٢٨• كذلك راجع : مذاكرات مجلس النواب ، جلسات : ١٦ و ١٨ و٢٠ و٢٢ و٣٠ /آب ، ٩و١٠ و١١ و١٣ /ايلول /١٩٢٨ •

(٣) العراق : ٤/٩/١٩٢٨ .

(٤) السويدي ــ توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ ــ ١٤٤ •

كل ما لديها من وسائط لعرقلة هذا القانون ، وانه ليس في استطاعة العراق ان يقاوم الدسائس والفتن التي يحتمل ان تنشأ من هذه العرقلة »[1] .

د ـ ان بعض نواب حزب التقدم ، من شيوخ العشائر ، صرحوا بأن بريطانيا ستقف ضدها ، اذا ما نفذ التجنيد الاجباري ، وسوف لن تكون بريطانيا مسؤولة عما يحدث من جراء ذلك ، ولهذا فهم لا ينوون تكليف عشائرهم بالتجنيد (٢) .

لهذا نجد حين بدأ مجلس النواب بمناقشة ميزانية وزارة الدفاع واشتدت طلبات المعارضة المطالبة بتنفيذ لائحة التجنيد الاجباري ، لم تجد الوزارة الا ان تكظم غيظها وتصرح للمجلس بانها مستمرة في مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية في الامور المتعلقة بالجيش العراقي وانها ستطلع المجلس على نتائج مفاوضاتها (٣)

على أي حال ، طلب وزير الدفاع الى السعدون في ١٩٢٨/٩/٩ القيام بمحاولة ثانية ، تهدف الى تمرير لائحة التجنيد الاجباري من البرلمان ، وكانت تلك المحاولة مبنية على اساس انه ما دامت السلطات البريطانية تتظاهر بانها ترمي الى ان يتولى العراق المسؤولية التامة عن الامن الداخلي والدفاع الخارجي فان بامكان السعدون ان يطلب الى المندوب السامي الادلاء بتصريح رسمي يبين فيه برغبة بريطانيا في أن يتولى العراق تلك المسؤولية ، فاعتقد وزير الدفاع أن صدور مثل ذلك التصريح من جانب المندوب السامي سيزيل ما علق بالاذهان من تصور بأن بريطانيا تسعى الى عرقلة لائحة التجنيد الاجباري وبذلك تتمكن الوزارة من تمرير اللائحة وتأييدها حتى من الجماعة المعارضة (٤) .

والحقيقة ، في ايلول ١٩٢٨ ، لم تعد فكرة ان بعض الناس يتخوفون من التجنيد الاجباري ، هي السبب في عرقلة مشروع التجنيد الاجباري ، وانما تبلورت فكرة ان تأخير حل مسالة الدفاع كلها سببه بريطانيا والمندوب السامي . وقد حاول المندوب السامي ان ينفي فكرة ان الحكومة البريطانية وراء عرقلة لائحة التجنيد الاجباري ، فكتب الى السعدون في ٢٧/ايلول/ ١٩٢٨ يخبره بأنه « قد لاحظ مؤخرا من دوائر شتى وجود ميل الى التصور بأن تأخير حل مسالة الدفاع كلها سببه بريطانيا ، وانا » ، ولكي يبين للسعدون بأن بريطانيا لم تكن السبب في عرقلة

---

(١) عن كتاب سري ومستعجل من وزير الدفاع (نوري السعيد) الى السعدون في ١٩٢٨/٩/٩ مرقم ٥٨٠ .
م. و، ملفات البلاط ، ملف التجنيد الاجباري ـ الدفاع الوطني ، رقم ف /٧ (ورقة /٠٤) .

(٢) العراق : ١٩٢٨/٩/٤ .

(٣) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة : ١٩٢٨/٩/٦ .

(٤) عن كتاب سري ومستعجل من وزير الدفاع الى السعدون في ١٩٢٨/٩/٩ ، مرقم ٥٨٠ .
م. و، ملفات البلاط ، ملف التجنيد الاجباري ـ الدفاع الوطني ، رقم ف/٧ (ورقة /٠٤) .

اللاسلكي (١) ، وما ان سهت الحكومة من انشاء أول مخفر في « بصيه » حتى بنى النجديون مخفرا على ذلك الموقع ، وذلك قبيل تولي الوزارة السعدونية الثالثة أعمالها . فقد اعتبر النجديون ظهور تلك المخافر قرب الحدود نقضا للمادة الثالثة من بروتوكول العقير التي تتعهد فيها « الحكومتان كل من قبلها على ان لا تستخدم المياه والآبار الموجودة في أطراف الحدود لأي غرض حربي كوضع قلاع عليها وان لا تحشىء جنودا في أطرافها » ، فقد فسر النجديون قيام مخافر الصحراء على انها مراكز عسكرية ستوصل بخطوط حديدية ستظهر على شكل حصون منيعة (٢) .

بالاضافة الى مسألة مخافر الصحراء التي كانت السبب الرئيس في اثارة النزاع في ١٩٢٧ م ، كانت هناك مسائل ثانوية اخرى مثل (٣) احتجاج كل من الطرفين على تدخل الطرف الثاني في شؤون عشائره ، وادعاء كل من الجانبين بانتساب بعض العشائر اليه .

ورث السعدون في وزارته الثالثة سوء العلاقة بين نجد والعراق . كان السعدون قد تبنى ، منذ البداية ، سياسة تجاه نجد قائمة على أساس أن تترك للحكومة البريطانية رسم ما يتعلق بسياسة العراق الخارجية كي تنصرف الوزارة لاصلاح شؤون البلاد الداخلية وذلك استنادا الى المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢ م التي خولت الحكومة البريطانية النظر في علاقات العراق الخارجية (٤) .
وكانت سياسة بريطانيا في مفتتح عام ١٩٢٨ م ترمي الى حل النزاع الذي نشا بسبب مخافر الصحراء بالطرق السلمية وذلك باجتماع احد الممثلين البريطانيين بابن سعود لتسوية الخلاف . الا انه بنفس الوقت وجدت انه من الضروري تأديب العشائر النجدية التي اعتدت على العراق ، فاتخذت من تصريح (ابن سعود) ، القائل بان العشائر التي اعتدت على العراق كانت خارجة عن سلطته ، فرصة لانزال ضربات بهم بواسطة الطائرات (٥) .

---

(١) حدد الهدف الرئيسي من انشاء تلك المخافر في اجتماع عقد في دار الاعتماد في ٢/كانون الثاني / ١٩٢٨ م .
م. و، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ة /٥/١ (ورقة /٧٢) .

(٢) عن رسالة وجهها عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود الى (ميجر بيرت) ممثل حكومة بريطانيا في البحرين في ٣٠/جمادي الاولى /١٣٤٦ هـ ، مرقمة م/٢ — م/٢/٢٧ .
م. و، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ة /٥/١ (ورقة/٨و٩) .

(٣) عن رسالة بعث بها عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود الى (ميجر بيرت) ممثل الـ البريطانية في البحرين في ١٢/جمادي الثانية /١٣٤٦ هـ ، مرقمة م/٢ — م .
م. و، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ة /٥/١ (ورقة /٦٢٥)

(٤) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢٨/شباط /١٩٢٨ ، بدون رقم .
م. و، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ة /٥/١ (ورقة /٤٢ — ٤٤) .

(٥) عن كتاب المندوب السامي الى الملك فيصل في ٢٠ /١/١٩٢٨ مرقم ر. أو /٢١
م. و، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ة /٥/١ (ورقة/١٢) .

مشروع ، راح يعرض لمباحثات المشروع منذ ١٩٢٦ م ، ومع انه لم يبكر بأن الحكومة البريطانية وعمت صد المشروع في ١٩٢٧ م الا انه اراد ان يوحي بأن السبب الحقيقي في عرقلة المشروع معارضة الناس في الالوية له ، وبأن التأخير الذي حصل في مشروع التجنيد الاجباري لحد الان لم يكن بسبب موقف الحكومة البريطانية (١) . على اي حال لم تستطع الوزارة تصديق لائحة التجنيد الاجباري من قبل مجلس الامة فكان ذلك سببا مهما في احراج موقف الوزارة ، فمن ناحية جنحت الوزارة في ١٩٢٨/١١/٢٧ م الى تخفيض رواتب الجنود الذين يتطوعون في المستقبل كوسيلة للتخفيف من نفقات الجيش ، ومع ان الوزارة قد وقفت على آراء مديري التجنيد ومتصرفي الالوية في امر ذلك التخفيض الا انها ظلت تخشى من تأثير تخفيض الرواتب على قوة الجيش (٢) . من ناحية اخرى كان على الوزارة أن تكرث بتصريحات السلطات البريطانية القائلة بأنها ستترك للحكومة العراقية مسؤولية الدفاع التامة دون مساعدة القوات البريطانية .

انشغال السعدون بمواجهة خطر النجديين :

عند ظهور الوزارة السعدونية الثالثة في ١٤/كانون الثاني / ١٩٢٨ م كان الخطر التركي ، الذي أقلق راحة الوزارات العراقية المتعاقبة ، قد زال عند توقيع المعاهدة الانكليزية ـ العراقية ـ التركية في ٥ /حزيران/ ١٩٢٦ م . وقد وجدت الوزارة السعدونية الثالثة طريقا ممهدا لقيام علاقات طيبة مع الدولة التركية . أما ايران ، فمع استمرار الخلاف التقليدي خلال فترة الوزارة السعدونية الثالثة الا ان تطور المصالح المتقاربة للدولتين أدى الى ان تشهد العلاقات بينهما ميلا لتسوية الخلاف ، وقد توجت الفترة الاخيرة من عمر الوزارة بوضع حد للخلافات وذلك باعتراف ايران ، وبصورة عامة يمكن القول بأن الوزارة في علاقاتها مع الدول المجاورة كانت تقلق من تدهور العلاقات مع نجد ، وتتوقع اندلاع حرب عامة بينهما كل يوم . ففي عام ١٩٢٧ م شرعت الحكومة العراقية بانشاء مخافر للشرطة في الصحراء الغربية حددت الغرض الاول منها في الحصول على المعلومات المتعلقة بتحشدات النجديين ونقلها بسرعة الى السلطات المختصة بواسطة اجهزة

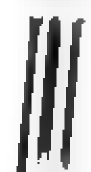
---

(١) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/٩/٢٧ ، مرقم بي. او /٣٠٠ . م. و، ملفات البلاط ، ملف التجنيد الاجباري ــ الدفاع الوطني ، رقم ف/٧ (ورقة/٥٢ ـ ٥٩) .

(٢) اقترحت الوزارة حين قررت خفض رواتب الجنود في ١٩٢٨/١١/٢٧ ان يستمر العمل بذلك القرار لمدة ثلاثة اشهر على سبيل التجربة فاذا تيسر الحصول على جنود تتوفر فيهم الشروط المطلوبة بالرواتب المخفضة يستمر ذلك التخفيض والا فيعدل عنه .
عن قرارات مجلس الوزراء لجلسة ١٩٢٨/١١/٢٧ المتضمن الموافقة على كتاب وزير الدفاع المؤرخ ١٩٢٨/١١/٢٠ والمرقم ٧٢٥ .
م. و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١١/٢/٥ (ورقة /١٠٥و١٢٢) .

كان من الممكن ان يستمر السعدون في سياسته القائمة على أساس ان تتولى الحكومة البريطانية اتخاذ التدابير تجاه نجد ، ولكن استمرار الاعتداءات النجدية على العراق ووصول تقرير الى السعدون في نهاية شباط ١٩٢٨ من قبل المندوب السامي ، يخبره فيه بان أخبارا خطيرة وردته من المعتمد السياسي البريطاني في الكويت قائمة على أساس ان ابن سعود سوف لن يستطيع السيطرة في امر الاعتداءات التي قام بها (فيصل الدويش) على العشائر العراقية وذلك لخروج (فيصل الدويش) تماما عن سلطة (ابن سعود) وبان جميع النجديين انضموا الى (فيصل الدويش) لغرض القيام بتحركات عدائية ضد العراق من المحتمل ان تتطور الى جهاد ضد جميع من ليسوا من « الوهابيين » وبان (ابن سعود) قد ارغم بقوة رأي العشائر على الاشتراك في هذه الحركة وعلى تقديم العتاد والسلاح الى العشائر النجدية (١) ، جعلت السعدون يضطر الى التدخل لاتخاذ اجراءات سريعة لمواجهة الموقف الذي أصبح يهدد ، في نظره ، بقيام النجديين بهجوم شامل على العراق خاصة بعد أن جسد له المندوب السامي خطورة الموقف وأخبره بانه سيستشير قائد القوات الجوية بأقرب ما يمكن لاتخاذ التدابير اللازمة وبان عليه ان ينذر جميع المراكز في منطقة الصحراء الجنوبية التي فيها حاميات من الجيش العراقي باحتمال وقوع هجوم شامل (٢) . اجتمع السعدون بهيئة وزارته في ٢٩ شباط ١٩٢٨ واطلعها على الاخبار الاخيرة الواردة من الكويت مظهرا للوزراء أن هذه الاخبار تدل على احتمال وقوع هجوم على الحدود العراقية في القريب العاجل وانه اذا لم تتخذ التدابير السريعة لمعالجة الموقف بصورة جدية فلا شك في أن العراق سيتعرض لخطر عظيم قد يؤدي الى تكبده أضرارا كبيرة في النفوس والاموال . وانطلاقا من التحديد الاخير للموقف وجه السعدون الى المندوب السامي ـ بنفس اليوم ـ كتابا أخبره فيه بان التدابير التي اتخذتها الحكومة البريطانية تجاه نجد لحد الان كانت مجرد تدابير نصفية لا تجدي نفعا ، وبان تلك التدابير كانت السبب في أن استضعف النجديون موقف العراق وبدأوا يعرضون شروطا تتجاوز حدود العقل كمطالبتهم بان لا تتجول السيارات والطائرات العراقية في الاراضي العراقية قرب الحدود ، وكمطالبتهم بهدم مخفر « البصية » . واوضح السعدون بان الحكومة العراقية قد انشأت مخفر الشرطة في « بصية » بعيدا عن الحدود عشرات الاميال وانها لم تقصد منه سوى حفظ الامن بين العشائر العراقية كي لا تتعدى بعضهم على بعض ولكي يخافوا قرب الحكومة منهم فلا يحدثوا ما يعكر صفو العلاقات بين العراق ونجد (٣) . أراد السعدون بمناقشته لمسألة

(١) من كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/٢/٢٧ ، مرقم س. او /٦٠
م. و، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ٥/٥/١ (ورقة /٥٢ — ٥٣
(٢) من كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/٢/٢٧ مرقم س. او /
م. و، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ٥/٥/٢ (ورقة /٥٢ ـ ٥٣)
(٣) من كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢٩/شباط/١٩٢٨ ، بدون رقم .
م. و، ملفات البلاط ملف الغارات والغزوات ، رقم ٥/٥/١ (ورقة /٤٢ — ٤٤)



الحاكم ان يؤكد ضرورة استمرار بنائها . اما عن عرضه للمساوئ التي ترتبت على
اعتماد الحكومة العراقية سياسة بريطانيا في مواجهة الموقف مع نجد ، فانها لم
تخرج عن كونها محاولة لحث السلطات البريطانية على اتخاذ تدابير اكثر فاعليـــة
في مواجهة النجديين . كان السعدون يدرك ، بان القوات العراقية متبعثرة في اطراف
البلاد وان تشكيلاتها لا تزال ناقصة وان من المتعذر عليه ان يؤمن منها قسما يكون
قادرا على صد التعديات الخارجية » (١) . ولهذا فان الغرض الرئيسي من كتابـــه
الذي وجهه الى المندوب في ٢٩ شباط ١٩٢٨ هو أن تتخذ السلطات البريطانيــــة
تدابير عاجلة وفعالة ضد النجديين الذين وصفهم بانهم قد « جبلوا على التعصب
وشن الغارات وقتل الانفس البريئة » (٢) . رأى السعدون ان القوات العراقيـــة ـ
البريطانية المهيئة لمواجهة الموقف مع نجد ، غير كافيه ، فرجا الى المندوب السامي
اتخاذ تدابير سريعة لتعزيز القوات العراقية ـ البريطانية المشتركة بقوات جديده ،
كما رجا بأن يخبره بخطة بريطانيا وما يترتب على الوزارة العراقية اتخاذه مـــن
التدابير لدرء الخطر في تلك الاوقات التي وصفها بـــ « الاوقات العصيبة » (٣) .

تبلورت لدى السعدون في نهاية شباط ١٩٢٨ فكرة ان النجديين قد اعلنـــوا
الجهاد واخذوا يجمعون جموعهم لسحق من لا يدين بمذهبهم ، كما تبلورت لديــه
فكرة ان وعود (ابن سعود) بتاديب عشائره هي مجرد « مراوغة » ، وان (ابــن
سعود) هو الذي يمد تلك العشائر بالمال والعتاد ، ولذلك بدا السعدون يخشى ان
تنضم بعض العشائر العراقية الى العشائر النجدية رغبة منها في توفير الحمايـــة
لنفسها أو حبا بالاستفادة من الغزوات ، كما بدا يخشى أن تصبح بعض المـــدن
العراقية كالنجف وكربلاء معرضة لخطر النجديين وعندها تزداد المشاكل بالنظـــر
الى قدسية تلك الاماكن ، فكان يرى انه لا يمكن التوصل الى حل المشاكل عنـــد
ذاك الا بعد متاعب شاقة وصرف مبالغ طائلة .ولذلك اخبر السعدون المنـــدوب
السامي في ٢٩ شباط ١٩٢٨ بان الحكومة العراقية ترى نفسها في حالة حـــرب
بعد أن خرق (ابن سعود) حرمات العهود الموجـــودة بين العراق ونجد (٤) .
ومنذ أوائل آذار ١٩٢٨ وحتى استقالة الوزارة كان شغل السعدون الشاغل ، في
علاقاته مع نجد ، هو اعداد الوسائل الكفيلة ، بالتعاون مع السلطات البريطانية ،

---

(١) ن . م .
(٢) ن . م .
(٣) ن . م .
(٤) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢٩/شباط /١٩٢٨ ، بدون رقم .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ٦/٥/١ (ورقة ٢/ ـ ١١) .

لصد هجوم النجديين (1).

وكان ابرز ما يلاحظ على تدابير السلطات البريطانية تجاه نجد هو انها لم تخرج عن اطار التدابير المعتادة لمواجهة تأزم الموقف مع نجد ، وانها لم تنزل عند رغبة السعدون في العمل على تعزيزات القوات الموجودة في العراق ، ويرجع ذلك الى ان السلطات البريطانية لم تكن تشارك السعدون فكرته ان نجد قد أعلنت الجهاد على العراق وأن هناك حالة حرب فعلا (2) ، بل لقد اخبرت السعدون بأن (ابن سعود) يفسر الاستعدادات العراقية على انها تهيؤ لغزو نجد في وقت يبذل فيه جهودا عظيمة لتهدئة الاحوال ، ويعرب عن رغبته في أن يوفق الطرفان لحل المشاكل الحاضرة (3) . ولكن السعدون لم يلتفت الى تصريحات ابن سعود اذ ظل يعتبرها مجرد تظاهر ، فقد اتصل بالمندوب السامي في صباح يوم ١٤ اذار ١٩٢٨ وبين له مرة أخرى بان الملك فيصل تلقى أخبارا موثوقة مفادها أن (ابن سعود) يجمع قوة كبيرة من العشائر لتحدث تحت قيادته أو قيادة احد أنجاله ليهاجم بها العراق ، وبنفس اليوم أيضا بعث السعدون بكتاب الى المندوب السامي يؤكد فيه احتمال وقوع هجوم على العراق من جانب النجديين ويرجو منه اتخاذ التدابير العاجلة من قبل الحكومة البريطانية للدفاع عن العراق (4) . لقد ظل السعدون يخشى أن لا تتمكن القوات البريطانية الموجودة في العراق من صد هجوم شامل لكن الحقيقة ان القوات الجوية البريطانية الموجودة في العراق قامت بدور فعال في مواجهة خطر النجديين ، فقد أمطرت الحشدات النجدية بنيرانها طوال شهري شباط وآذار وأنذرتهم بأنهم سيكونون عرضة دائما لنيران الطائرات اذا لم يتخلوا عن تعدياتهم على العراق ، ونتيجة لتلك الغارات رأى (ابن سعود) بأن من الافضل الاستجابة لعقد اجتماع لتسوية الامور بالطرق السلمية بعد أن كان يعتذر دائما بعدم تمكنه من تحديد موعد

---

(1) حول التدابير التي اتخذتها الوزارة بالتعاون مع السلطات البريطانية لمواجهة التحدين ، راجع .

١ — م. و، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ٥/٥/١ .

٢ — م. و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢/٢/٢ (ورقة/ ٤٢ و٩١ و١١١) .

(2) جاء في الكتاب الذي بعثه المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/٢/١٧ : «ان من الامور السابقة لاوانها ان يحكم — كما حكم في كتاب فخامتكم بان نجد قد اعلنت الجهاد على العراق وان هنالك حالة حرب فعلا » .

م. و، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ٥/٥/١ (ورقة /٥٩).

(3) عن كتاب المندوب السامي الى السعدون ل ١٣ /اذار /١٩٢٨ ، بدون رقم ، يتضمن كتاب ابن سعود الى الميجر (سيرل بيرت) وكيل دولة بريطانيا في البحرين ، المؤرخ ٧/شعبان ١٣٤٦ هـ ، والمرقم م /٢/٢٧ .

(4) م. و، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ٥/٥/١ (ورقة /٦٢) .

عن كتاب السعدون الى دوبس في ١٤/اذار /١٩٢٨ ، مرقم ٦٤٤ .

م. و، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ٥/٥/١ (ورقة /٦٦) .

الاجتماع بسبب انحراف صحته (١) . توافق على الدعوة التي وجهها اليه وزير المستعمرات في ١٤/٣/١٩٢٨ لعقد اجتماع في (جدة) (٢)

وسمت الحكومة البريطانية كممثل لها بمفاوضات (جدة) ، السير جلبرت كلايتون . اما كممثل عن الحكومة العراقية فقد وافقت الحكومة العراقية في ٧/٤/ ١٩٢٨ ، نزولا عند رغبة السير كلبرت كلايتون ، بان توكل الى السر كيهان كورنواليس (مستشار وزارة الداخلية) مهمة تمثيل المصالح العراقية في المؤتمر (٣) كان مؤتمر جدة ذا مرحلتين

انتهت المرحلة الاولى ، التي بدأت في مايو ١٩٢٨ ، بعد بضع جلسات بسبب حلول موسم الحج ، ولم يترك لدى السعدون املا بالتوصل الى تسوية الخلافات بالرغم من تظاهر الطرفين برغبة التوصل الى عقد معاهدة حسن الجوار واتفاقية تسليم المجرمين ، وذلك لانه لم تكن هناك اتفاق ، في نظره ، حول المسالة الرئيسية (مسالة المخافر) (٤) ولذلك استمرت استعدادات الوزارة لمواجهة احتمال نشوب الحرب ، ففي ١٤/ حزيران / ١٩٢٨ عقد اجتماع في دار الاعتماد للنظر في امر الدفاع عن الصحراء ، كانت الغاية منه تنظيم وتوسيع مسؤوليات قوات الشرطة التي ستتولى مسؤولية مخافر الصحراء (٥) . والذي زاد في اعتقاد السعدون بعدم احتمال التوصل الى اتفاق عن طريق مفاوضات (جدة) وبأن (ابن سعود) لا يزال يتظاهر فقط ، هو وصول اخبار ، انقطاع مفاوضات جدة الاولى ، بان ترتيبات مهمة تتخذ في اطراف نجد المجاورة للعراق بقصد مباغتة البصرة بغتة والاستيلاء عليها . وان المفاوضات التي جرت في (جدة) في خطة

---

(١) راجع حول تلك الغارات وردودها :
كتاب ابن سعود الى الميجر (سيرل بيرت) بالامور دولة بريطانيا في البحرين المؤرخ ١٢ /شعبان / ١٣٤٦ هـ ، والمرقم م/٣/٧٧ .
كذلك . كتاب المندوب السامي الى السعدون المؤرخ ١٢ / اذار / ١٩٢٨ ، بدون رقم .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم / ٥ / (ورقة / ٦١) .

(٢) عن برقية من وزير المستعمرات الى المندوب السامي في العراق مؤرخة ١٢/٣/١٩٢٨ مرقمة ١٢١ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم٥/١ (ورقة /٧٠) .

(٣) م.و ، ملفات البلاط ،ملف محررات مجلس الوزراء ، رقم ــ /٢/ (ورقة / ٨٧) .

(٤) عن كتاب السعدون الى توفيق السويدي (وزير المعارف) في ١٧ / تموز / ١٩٢٨ ، بدون رقم .
م.و ، البلاط ، ملف المعاهدات العراقية النجدية ، رقم٣/٦/٤٣ (ورقة / ١٥٨) .

(٥) عن كتاب وزير الداخلية الى السعدون في ١١/آب/١٩٢٨ ، بدون رقم .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف محررات مجلس الوزراء ، رقم ــ/٢/٧ (ورقة ــ ٩١) .

لاستغلال العراق تمهيدا لعمليات عسكرية جديدة [1] ولذلك لم تجر مفاوضات مؤتمر جدة دون استمرار استعدادات العراق العسكرية [2]. ولم يضع حدا للقلق الذي كانت تعيشه الوزارة بسبب احتمال نشوب الحرب بين الجانبين ، اذ يرى السعدون ، رغم الاستعدادات العسكرية لمواجهة احتمال نشوب حرب . كان يرغب في ان يتوصل الى تسوية للخلافات عن طريق مؤتمر جدة ، كما كان يعتقد بأن ذلك المؤتمر لا بد وأن يدين النجديين ويضع عليهم تبعة اعتداءاتهم التي اقترفوها بحق العراق ، والدليل على ذلك انه حدث وان ردت عشيرة الظفير العراقية أن تقوم بهجوم على نجد في نيسان ، قبيل انعقاد مؤتمر جدة ، وحين بلغ السعدون ذلك الخبر بعث ديوان مجلس الوزراء الى وزير الداخلية يبين له بأن « فخامة رئيس الوزراء السعدون يرى أن هذه الغارة اذا وقعت ستؤثر تأثيرا سيئا في موقف العراق وستعرقل سير المفاوضات في مؤتمر جدة القادم ، ومن المحتمل انها ستسبب انفصال رأسا على عقب فيجعل العراق في حالة معتدي وتقلل من خطورة الغارات النجدية التي سببت الاحوال على العشائر العراقية ، لذلك يأمل فخامته أن تتخذوا التدابير اللازمة وستصدرون الاوامر المشددة الى العشائر كافة بأن يمتنعوا عن شن الغارة على نجد » [3]

ولذلك نجد ان السعدون لم يتأخر عن مواصلة مفاوضات مؤتمر جدة بعد انقطاعها رغم ان المرحلة الاولى من المفاوضات لم تترك لديه أملا بالتوصل الى اتفاق. ولكنه أخبر دار الاعتماد في ٢ تموز ١٩٢٨ ، بعد ان علم منها بأن (ابن سعود) طلب استئناف المفاوضات قبل ١٥ آب ١٩٢٨ ، بأن الحكومة العراقية ترى من الضروري أن تمثل في المفاوضات المقبلة (٤) وهي مستعدة لان توفد عنها مندوبين حالما تتلقى نبأ عن موعد انعقاد المؤتمر .

في ١٢ تموز ١٩٢٨ زودت الحكومة البريطانية السير كلبرت كلايتون بالمعلومات استعدادا لاستئناف المفاوضات مع المندوبين السعوديين في جدة (٥) . وفي

---

(١) عن كتاب الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ٢٢/تموز/١٩٢٨ ، مرقم/٢٦٤ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات، رقم ٥/٥/١ (ورقه /١١٩) .

(٢) راجع حول الاستعدادات العسكرية التي قامت بها الوزارة بعد انقطاع مفاوضات جدة في (مارس) :
م.و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات، رقم ٥/٥/١ ، الاوراق/١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٣٦، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٥٢ .

(٣) عن كتاب ديوان مجلس الوزراء الى وزير الداخلية في ٢٣/نيسان/١٩٢٨ ، بدون رقم .
م.و، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ٥/٥/١ ، (ورقة /١٢٥) .

(٤) عن كتاب سري من السعدون الى بروك (سكرتير المندوب) في ٢/تموز/١٩٢٨ مرقم ١٧٢١ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدات العراقية النجدية ، رقم ٣/٦/٥ ، (ورقه /١٣٠) .

(٥) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء، تسلسل ٧/٢/٠ ، جلسة ١٥/٧/١٩٢٨ (ورقة / ٩٣).

١٧ تموز ١٩٢٨ كلف السعدون توفيق السويدي (وزير المعارف) بتمثيل العراق في مؤتمر جدة وطلب اليه ان يستصحب معه كخبير بأمور العشائر المقدم بهاء الدين نوري . ولما كانت مسألة المخافر هي السبب الرئيسي للنزاع بين نجد والعراق فقد أكد السعدون على توفيق السويدي ان يوضح للمندوبين النجديين بان لكل من نجد والعراق الحرية التامة في انشاء مخافر في الصحراء ضمن أراضيهما حسبما يتراءى ملائما مع وجوب مراعاة المادة الثالثة من بروتوكول العجير بما في ذلك مراكز السكك الحديدية وانابيب النفط ، كما اكد السعدون على توفيق السويدي أن يوضح بأن المخافر العراقية انشئت بعيدا عن الحدود وان بامكانه ان يتوصل مع النجديين الى تفسير عبارة (أطراف الحدود) الواردة في المادة الثالثة من بروتوكول العجير على أساس أن تلك العبارة تشمل المناطق التي تقع ضمن مسافة تبعد عن الحدود (٢٥) ميلا أو على أساس تحديد الآبار التي لا يمكن انشاء مخافر عليها في المستقبل ، كما أوصاه بأن لا يقبل اتفاقيـة تسليم المجرمين ومعاهدة حسن الجوار الا بعد قبول النجديين برأي العراق في مسألة مخافـر الصحراء (١) .

كشفت المرحلة الثانية من المفاوضات التي بدأت في (٢ آب ١٩٢٨) بان مسألة مخافر الصحراء كانت ولا تزال السبب الرئيسي في الخلاف القائم ، فما أن بدأت المفاوضات الا وانصب الخلاف على مفهوم ما ورد في المادة الثالثة من بروتوكول العجير مما أدى الى فشل المفاوضات . ومع أن الاحداث بعد استقالة الوزارة السعدونية الثالثة اثبتت بان ابن سعود ، بعد مؤتمر جدة ، كان يسعى فعلا لفرض سيطرته على عشائره ، فان السعدون حتى تاريخ استقالته كان يشك في تحركات ابن سعود ويعتبرها مظاهر حقيقتها التواطؤ مع زعماء العشائر النجدية لضرب العراق (٢) . وهكذا يمكن القول بأن السعدون خلال طول فترة وزارته الثالثة ظل يخشى نشوب الحرب مع نجد . ولما كان يدرك أن الحكومة العراقية لا قدرة لها على مواجهة هجوم العشائر النجدية دون مساعدة القوات البريطانية ، فقد دخل احتمال نشوب الحرب بين العراق ونجد كعامل مهم في احراج موقف الوزارة وذلك عندما أخذ الجانب البريطاني يصرح بأنه سيترك للعراق مسؤولية الدفاع التامة دون تقديم المساعدة العسكرية ، كي يحمل الوزارة على الاستجابة لوجهات النظر البريطانية ، حتى ان البعض قد فسر توتـر

---

(١) عن كتاب التكليف الذي وجهه السعدون الى توفيق السويدي (وزير المعارف) في ١٧/تموز/ ١٩٢٨ ، بدون رقم .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدات العراقية النجدية ، رقم ٣/٦/٣ (ورقة / ٥٨ و ٥٩ و ٦٠) .

(٢) عن كتاب سري من السعدون الى دوبس في ٣/ كانون ثاني/١٩٢٩ ، مرقم ٢٥ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف حوادث الحدود ، رقم ٥/٥/١ ، (ورقة /٧و٨) .

العلاقات بين العراق وتجد على انه مثبت من قبل بريطانيا لاحراج موقف الوزارة وحملها على قبول الاتفاقيتين (العسكرية والمالية) (١) الا انه يظهر ان بريطانيا حاولت تحقيق نفس الهدف ولكن بطريقة أخرى وهي اشعار الحكومة العراقية بأهمية القوات البريطانية الموجودة في العراق في معالجة الاخطار الخارجية ٠

استثمار الراي العام لمواجهة التصلب البريطاني ٠

اثبتت الحوادث بان المندوب السامي لم يكن يعني ان يتحمل العراق مسؤولياته العسكرية التامة فعلا ، وانما أراد اثارة تلك النقطة لاضعاف موقف الوزارة التي كانت تخشى دائما تخلي الحكومة البريطانية عن مساعدتها عسكريا ٠ فبعد أربعة أيام فقط من تهديده بترك المسؤولية العسكرية التامة الى الحكومة العراقية ، قدم الى السعدون مرة أخرى ، مسودتي الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) الجديدتين ، طالبا موافقة الوزارة عليها ، ومشيرا الى انه لا يوجد امل في موافقة الحكومة البريطانية على اجراء أي تبدل أساسي فيهما (٢) ٠ لم يكن في وسع السعدون أن يهمل مسألة تولي العراق لمسؤولية العسكرية التامة لان العراق كان قد تعهد فعلا بتولي تلك المسؤولية في ١٩٢٨/١٢/١٩ م ولذلك حاول اقناع المندوب السامي في ١٩٢٨/١٢/٢٢ بأن الحكومة العراقية لا تفكر الآن بتولي المسؤولية العسكرية التامة ، كما انها لا تفكر بالاستغناء عن مساعدة القوات البريطانية ، وأتى بدليل على ذلك هو أن الحكومة العراقية لا زالت تطالب باستمرار المساعدة المالية البريطانية للجيش العراقي لغرض صرفها على الضباط البريطانيين الموجودين في الجيش ٠ ولكي لا يدع المندوب السامي يتمسك من جانبه بمسألة (تولي العراق لمسؤولياته العسكرية التامة دون ضمان مساعدة القوات البريطانية) ، بين له بأن الحكومة العراقية تعلم جيدا من المذاكرات والمراسلات التي مرت خلال السنتين الماضيتين بأن بريطانيا قد صرحت بانها لا تصر على تولي العراق في الوقت الحاضر المسؤولية التامة عن الدفاع وانها راغبة في ابقاء قوات بريطانية يحق للعراق طلب مساعدتها بموجب بعض الشروط ٠ وأضاف (٣) بأن ليس للعراق الآن القدرة على تحمل مسؤولياته العسكرية لانه لم تجر الترتيبات التي كان من الممكن ان تساعده على تحمل تلك المسؤولية ٠

---

(١) العراق : ١٩٢٨/٢/٢٠ ٠

(٢) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/١٢/٢١ ، مرقم س ٠ أو/٧٥ ٠ م٠و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة /١٣٦) ٠

(٣) عن كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ٢٢ /١٩٢٨/١٢ ، بدون رقم ٠ م٠و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية رقم م/١٤ (ورقة /١٧٧) ٠

[illegible] تولي العراق لمسؤولياته العسكرية [illegible] مهمة [illegible]
السلطات البريطانية لاحراج الوزارة ، وقد أدرك السعدون [illegible] السلطات البريطانية
[illegible] لن تتراجع عن تلك المسالة دون أن تجبر الحكومة العراقية أحد أمرين
[illegible] مسودتي الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) الجديدتين أو استمرار العمل
بالاتفاقيتين السابقتين . فوجد أن من الافضل أن يتفق مع المندوب السامي
[illegible] استمرار العمل بالاتفاقيتين السابقتين لاعتقاده [illegible] في [illegible] وضع
السلطات البريطانية وجها لوجه مع البرلمان العراقي الذي سيكون [illegible]
[illegible] انه لا يوجد تعهد سابق من [illegible] العراقيين [illegible] استمرار
العمل بالاتفاقيتين السابقتين . فاخبر المندوب السامي [illegible] الوزارة لم تقبل طلب
استمرار العمل بالاتفاقيتين السابقتين وانما كانت تدرس عرض ذلك الطلب على
[illegible] العراقي أو على أساس أنه من الضروري أخذ موافقة [illegible]
[illegible] الاتفاقيتين السابقتين ستنتهي في ١٩٢٨/١٢/١٩ (١) كما [illegible]
[illegible] في معرفة رأي الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالوصفة الدستورية
[illegible] عن استمرار العمل بالاتفاقيتين السابقتين .

[illegible] فيما يتعلق بموقف الوزارة النهائي من مسودتي الاتفاقيتين الجديدتين
[illegible] السعدون المندوب السامي (٢) بأن « الحكومة العراقية لن تتزحزح عن
[illegible] الموقف الذي اتخذته عند الشروع في المفاوضات وأن قرارها النهائي
[illegible] كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تتمكن من قبول آرائها
[illegible] تكون في وسعها عرض معاهدة ١٩٢٧م على مجلس الامة العراقي لاجل
[illegible] .

في [illegible] كانون الثاني ١٩٢٩ ورد الى السعدون جواب المندوب السامي الذي تضمن
[illegible] الحكومة البريطانية الاخير في موقف الوزارة السعدونية كما تضمن قرار
الحكومة البريطانية النهائي في شروط مسودتي الاتفاقيتين الجديدتين ، فبين بأن
الشروط التي عرضتها الحكومة البريطانية كان من المرجح أن تكون مقبولة لدى
الحكومة العراقية ، وذلك بأن عدم التوصل الى اتفاق حول مسودتي الاتفاقيتين
الجديدتين يرجع سببه الى الحكومة العراقية لان المطاليب والتعديلات التي ترى
الحكومة العراقية ضرورة ادخالها في مسودتي الاتفاقيتين تعد في نظر الحكومة
البريطانية عدم اكتراث بحقيقة أن العراق ليس لديه القدرة على الاستغناء عن
المساعدة العسكرية البريطانية ، كما انها تعطي دليلا على أن العراق يرغب في
[illegible] لمسؤوليته العسكرية فورا ، في حين أن الجيش العراقي في الوقت الحاضر

---

(١) ن.م.

(٢) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٩/١/١٦م ، مرقم س . او/١٨/ [illegible] ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة /١٨٢) .

لا تتمكن من حماية العراق تجاه التعدي الخارجي أو مقاومة الاضطرابات الداخلية من غير مساعدة القوات البريطانية . اما فيما يتعلق بقرار الحكومة البريطانية الاخر فاوضح للسعدون بأن الحكومة البريطانية ترى بأنها قد وافقت ، في الاساس ، على اعادة النظر في شروط الاتفاقيتين السابقتين ، بناء على الحاح الحكومة العراقية من أجل أن تتمكن الحكومة العرقية من اكتساب الخبرة التي تمكنها من تولي مسؤوليات البلاد التامة في اقرب وقت ، وهي ترى انها أظهرت دائما بانها مستعدة غاية الاستعداد للبقاء الى جانب الحكومة العراقية والعمل بالاستشارة الوثيقة معها ولذلك فان الحكومة البريطانية ترى بأن مسودتي الاتفاقيتين الحديثتين (١) «تمثلان أقصى ما كانت بريطانيا مستعدة للنزول اليه من حد» . حدد المندوب السامي في جوابه أيضا الطريق الذي ستسلكه العلاقات البريطانية ـ العراقية بعد اصرار كل من الطرفين على موقفه تجاه شروط الاتفاقيتين الجديدتين ، فأوضح بأن الحكومة البريطانية لا رغبة لها في الالحاح على موضوع ابرام معاهدة ١٩٢٧ م ، وهي مستعدة تمام الاستعداد لتمديد مدة الاتفاقيتين السابقتين « الى أن يبرر تقدم العراق تغييرا ما » . وأضاف بأنه قد استشار الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالوضعية الدستورية التي ستنشأ عن استمرار العمل بالاتفاقيتين السابقتين، فابلغته بأن استمرار العمل بتلك الاتفاقيتين لا يتطلب استصدار وثيقة رسمية جديدة ، وعليه لا يوجد ما يمنع موافقة مجلس الامة العراقي على استمرار نفاذ أحكام الاتفاقيتين السابقتين اللتين كان قد وافق عليهما سابقا (٢) .

الشيء الجدير بالملاحظة أن المندوب السامي بطلبه استمرار الاتفاقيتين السابقتين ، هذه المرة ، لم يدع للسعدون فرصة أن تظل الوزارة بمفرده عن المسؤولية وانما أراد اشراكها في مواجهة البرلمان العراقي ، فاقترح على السعدون أن يصرح لمجلس الامة « بأن الحكومة العراقية لم تتمكن الى الآن من التوصل الى اتفاق حول شروط الاتفاقيتين الجديدتين وعليه فقد تم الاتفاق على أن تبقى أحكام الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) الحاليتين نافذة الى أن تعقد الاتفاقيتان الجديدتان وذلك من أجل استمرار المساعدة العسكرية التي تقدمها بريطانيا » ولكي لا يستثقل السعدون الاقتراح ، أوضح بأن عدم ابرام معاهدة ١٩٢٧ م سوف لن يمس بتعهد الحكومة البريطانية بأن تعضد ترشيح العراق للدخول في عصبة الامم سنة

---

(١) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٦ / كانون الثاني /١٩٢٨ ، مرقم بي أو / ١٨ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقات المالية ، رقم م/١٤ (ورقة /١٨٢) .

(٢) ن.م .

(٣) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٦ / كانون الثاني / ١٩٢٨ ، مرقم بي أو/ ١٨ .

... م بشرط أن يحتفظ [١] بمستوى التقدم الحاضر وأن تسير الاحوال على نفس الوتيرة .

مع كتاب المندوب السامي المؤرخ ١٦/١/١٩٢٩ بالسعدون الى تقديم استقالته ... القاطعة .

... السعدون في البداية أن مسألة معاهدة ١٩٢٧ م على مجلس الامـــة ، ... السعي الى تصديقها من قبل ذلك المجلس ، ورغبة مهمة للمساومة من أجل ... البريطانيـــة على الاخذ بالتعديلات التي ارادت الوزارة ادخالها على مسودتي الاتفاقيتين ، على اعتبار أن تصديق تلك المعاهدة هو ما يهم الحكومة البريطانيـــة ، والدليل على ذلك أن السعدون كان ينهي بعض كتبه الموجهـــة الى المندوب السامي ، بعد أن يعرض توصيات الحكومة العراقية ، بعبارة ... الاخذ بتلك التوصيات سيؤثر في سرعة ابرام المعاهدة من قبل مجلس الامة [٢] . والذي حدث في ١٦/١/١٩٢٩ هو أن ... السعدون ... الحكومة البريطانية نفسها لا ترغب في ابرام المعاهدة .

٢- ... السعدون بأن الحكومة البريطانية رفضت نهائيا الاخذ بالتعديلات التي ارادت الوزارة ادخالها على مسودتي الاتفاقيتين الجديدتين ، في حين كان ... وعد مجلس الامة بالتنحي [٣] عن مسؤولية رئاسة الوزارة اذا لم يستطع ... تلك التعديلات .

٣- ... المندوب السامي على السعدون أن يبين لمجلس النواب بأن وزارتـــه لم تتمكن من التوصل الى اتفاق حول شروط الاتفاقيتين الجديدتين وانها ... على أن تبقى أحكام الاتفاقيتين السابقتين نافذة الى أن تعقـــد الاتفاقيتان الجديدتان ، فوجد السعدون أن ذلك الاقتراح انتقاص لكرامـــة الوزارة التي صرحت على لسان أعضائها بأنها ستبذل كل ما في وسعهـــا ... الاتفاقيتين بالصورة التي تطمئن رغبات الامة ، فأخبر المنـــدوب السامي بأن « قبولنا باستمرار العمل في الاتفاقيتين السابقتين معناه الرجوع الى الوراء وقبول الحالة التي اعترفت وزارته عن عدم الارتياح لها » ، واوضح ... « لو فرضنا أن الحكومة بمساعـــــدة حزبها – مع اعتقـادي بأن هذا مستحيل – تمكنت من الحصول على تأييد المجلس لهذا التدبير فانها لـن تتمكن من البقاء في دست الحكم ، حيث ان المعارضين سيسعون طمعا بكل ما لديهم من الوسائل للاحتجاج على مسلك الوزارة ، ومن المحتمل ان تؤدي

---

[١] ... و . م .

[٢] ... ١٨/آب/١٩٢٨م .

مستشاريهم و حججاتهم الى علاقل واضطرابات قد تؤدي بتدريج وحتمية في البلاد لا يمكن أن يعرف أحد مداها » . وفي الاخير صرح للمندوب السامي بأن رفض الحكومة البريطانية للتعديلات التي طلبتها الحكومة العراقية واقتراحه عرض مسألة استمرار العمل بالاتفاقيتين السابقتين على البرلمان العراقي بتلك الصورة ، قد وضعا الوزارة في (ورطة) وانه ليس امام الوزارة سوى طريق واحد للتخلص منها وهو تقديم استقالتها » (١) .

٤ ـ لم تكن الاستقالة التي تطرق اليها السعدون في مذاكراته مع المندوب السامي وسيلة للهروب من النتائج التي انتهت اليها المفاوضات البريطانية ـ العراقية في ١٩٢٩/١/١٦ وانما أراد بها اشهار سلاح قوي في وجه العناد البريطاني وذلك باستثمار الجهات الرسمية وغير الرسمية للوقوف الى جانب التعديلات التي طالبت بها وزارته . حاول السعدون ، خلال فترة مباحثاته مع السلطات البريطانية حول تعديل الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) ، أن تظل التعديلات التي طالب بها بعيدة عن مسامع الرأي العام ، محجبا اخبارها عن الصحف طوال فترة المباحثات تقريبا . ويمكن أن يعزى السبب في ذلك الى أمرين

الاول انه أراد أن لا يمس الرأي العام بتعديلات لا يستطيع أن يحرم تحقيقها خاصة وقد كشفت مفاوضاته مع الانكليز في ١٩٢٦ مدى تمسكهم بوجهات نظرهم .

الثاني انه أراد ان يطلع الرأي العام على التعديلات كي لا يتمسك بها منذ الوهلة الاولى ويؤثر فيما تتقبله تعديلات السعدون من مرونة ترضي الطرفين (العراقي و البريطاني) .

ولذلك نجد ان الصحف العراقية ظلت تنتقد سياسة الصمت التي تميزت بها فترة مباحثات تعديل الاتفاقيتين (٢) ، ووصفها بأنها « مكتومة بحيث لا ندري الى أي مرحلة بلغت بها الوزارة » « وحين وقفت الصحف على ما احتواه نص مسودتي الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) الانكليزي الذي قدم الى السعدون ، انما وقفت عليه من خلال ما نشرته جريدة السياسة المصرية في منتصف نيسان ١٩٢٨ ، أما ما يتعلق بحقيقة عدم توصل الجانبين (العراقي والبريطاني) الى اتفاق حول تعديل الاتفاقيتين بعد ذلك ، فقد توصلت الصحف العراقية لتلك الحقيقة عن طريق « ما شاع في الاندية السياسية » ، وعن طريق الصحف الخارجية ايضا ، التي كانت ترد نسخا منها الى العراق كجريدة الفتحاء المصرية

---

(١) خيري العمري، حكايات سياسية ، ص٢٠١ .

(٢) راجع جرائد : (السياسة ، صدى الجمهور ، العراق ، النهضة العراقية ، نداء الشعب ، الاستقلال ، الزمان ، العالم العربي) لعام ١٩٢٨.

فلا ( ) . انعكست سياسة الصحف ، فيما يتعلق بمفاوضات الاتفاقيتين ، داخل مجلس النواب أيضا . وحين توالت حملات المعارضة ضد تلك السياسة ، وخاصة حين اتهم رشيد عالي الكيلاني (نائب الكوت) الوزارة بالتهاون في مسألة الاتفاقيتين ، في وقت كان فيه السعدون في الحقيقة قد عقد النية على تقديم استقالته الى الملك بسبب عدم استجابة الحكومة البريطانية لمقترحاته (٢) . اضطر السعدون أن يصرح لمجلس النواب في ١٨/آب/١٩٢٨ بسياسته تجاه النقاط الثلاثة التي أراد التوصل الى اتفاق حولها مع المندوب السامي وأسباب تبنيه تلك السياسة ، ووعد المجلس بأن وزارته ستتمسك بمقترحاتها وستستقيل اذا لم توافق الحكومة البريطانية عليها ( ) . دوى تصريح السعدون في أروقة مجلس النواب وفي الصحف ، وأحدث تبدلا في موقف الصحف والمعارضة البرلمانية من الوزارة . فقد نهض جعفر أبو التمن (نائب بغداد) في مجلس النواب قائلا « تؤيد رئيس الحكومة موقفه هذا ونؤكد له بأننا معه في كل المواقف التي تهدد البلاد » ( ) ، وأيد كثيرون من النواب المعارضين موقف السعدون أيضا ، ودعوا الى التكاتف والتعاضد في كل موقف يرمي الى تحسين البلاد ، وركزت المعارضة البرلمانية ، في الجلسات التي أعقبت ذلك التصريح ، على انتقاد السياسة البريطانية في العراق ، ووجود الموظفين البريطانيين الذين يستنزفون أموال الخزينة العراقية برواتبهم الضخمة (٥) ، وانتقدت الاستشارة البريطانية ، وأعلنت عن استعدادها لمساندة الوزارة السعدونية (٦) كذلك تناولت الصحف نقد « الوضع الشاذ » وأكدت على أن الاستشارة البريطانية هي المعرقل الاساسي للامور ، وهددت باندلاع ثورة العشرين مرة أخرى (٧) .

---

(١) العراق : ٢٤/نيسان و ٢٢/ مايس و ٤ /آب/١٩٢٨ .

(٢) حول علاقة السعدون بالسلطات البريطانية في آب وأيلول /١٩٢٨ راجع : ص ٢٤٤ ـ ٢٥٤

(٣) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة ١٨/آب/١٩٢٨ م .

(٤) ن.م ، جلسة : ١٨ /آب/١٩٢٨ م .

(٥) ن.م ، جلسة : ٢٠ /آب/١٩٢٨م .

(٦) خطب ياسين الهاشمي في جلسة ٢٢ /آب / ١٩٢٨ قائلا : « جاءت اعمالنا في المجلس لوما وشكايات ، ولم نذكر للحكومة حسنة من الحسنات حتى أن التاريخ سيتضح له من جلساتنا هذه ان كل عمل عمراني فيه خير كان يأتي من الاستشارة البريطانية وان كل عمل رديء كان يأتي من الوطنيين . وانا اعتقد ان هذه الطريقة لا تفيدنا شيئا ، وبدلا من تغيير المنظار الذي ننظر به للوزراء ، يجب ان نمضي بنظرنا الى غور الامور وعمقها ، والى ادمغة الاستشارة حيث يتجلى لنا الامر الذي نشتكي منه . فما دامت امورنا على هذه الصورة وتعالج على هذا السير فلا يجب ان نلوم هؤلاء الوزراء المسؤولين ، ان المجلس يلوم الوزراء بأعمال لم يرتكبوها واذا ارتكبوها فانهم لم يرتكبوها بمحض ارادتهم » .

مذاكرات مجلس النواب ، جلسة : ٢٢ : آب/١٩٢٨ م .

(٧) العراق : ٢٢ /آب/١٩٢٨ .

هذا ولم تكشف العلاقة قد ساءت بين السعدون والسلطات البريطانية آنذاك ، وكان في نية السعدون تقديم استقالته ، التي قدمها فعلا للملك في منتصف أيلول ١٩٢٨ (١) ، فقد عمل من جانبه على اعطاء زخم للموقف الذي تبنته الصحف، فسمح لجرائد الاستقلال والزمان والكرخ بالصدور (٢) ليعزز بها ذلك الموقف . ولهذا يمكن القول انه لو لم يعدل السعدون عن الاستقالة بعد أن ورد جواب الحكومة البريطانية في (٢٥ أيلول ١٩٢٨) الذي وجد فيه شيئا من المرونة في الموقف البريطاني (٣) ، ولو لم يعد السعدون الى سياسة الصمت وحجب أخبار المفاوضات الرسمية مرة أخرى ، لما عادت الصحف والمعارضة البرلمانية لانتقاد سياسة الوزارة . لقد شهدت فترة مفاوضات الاتفاقيتين انقلاب الصحف مرة أخرى ضد سياسة الوزارة ، ومع أن الوزارة أصدرت جريدة ناطقة باسمها - جريدة التقدم - في ١٩٢٨/١١/١٦ ، الا ان تلك الجريدة لم تستطع أن تحد من انتقادات الصحف ، لان الحكومة لم تزودها بمعلومات تتعلق بحقيقة ما يدور حول مفاوضات الاتفاقيتين (٤) .

نخرج من هذا بأن الرأي العام والصحف والمعارضة داخل مجلس النواب ، الذين ساندوا موقف السعدون في آب ١٩٢٨ عندما تعلق الامر بالنقاط الثلاثة فقط ، كانوا على الحقيقة مهيئين في ١٩٢٩ لتبني مثل ذلك الموقف اذا ما اطلعوا على حقيقة مفاوضات الاتفاقيتين ، أي بمعنى آخر كان السعدون متأكدا بانه سينجح في استثمار الجهات العراقية الرسمية وغير الرسمية للوقوف الى جانبه والتأثير في موقف الجانب البريطاني . ولذلك جمع في ديوانه الرسمي في ١٩٢٩/١/١٩ رؤساء الوزارات السابقة ورؤساء الاحزاب المعارضة واطلعهم على المراسلات التي جرت بين الحكومتين العراقية والبريطانية حول مسودتي الاتفاقيتين المراد الحاقهما بمعاهدة ١٩٢٧ م ، وأوضح لهم بأنه ينوي تقديم استقالته لعدم استجابة الحكومة البريطانية لوجهات النظر العراقية ، فكانت نتيجة ذلك اتفاق المجتمعين على اعتبار التعديلات التي طالبت بها وزارة السعدون ان هي الا « مطالب الشعب » ، وانه لا يجوز لاحد أن يتولى المسؤولية بعد استقالة السعدون الا على أساس تنفيذ تلك المطالب .

ثم عقد حزب التقدم اجتماعا في مساء اليوم نفسه مقرر ايضا وجوب تأييد السعدون وعدم تأليف أي وزارة الا على أساس استجابة بريطانيا لمطالب الشعب المشروعة . وفي اليوم التالي ، ١٩٢٩/١/٢٠ ، ذهب السعدون لمقابلة الملك ،

---

(١) راجع : ص ٢٦٦ .

(٢) راجع : الزمان : ٢٦/آب/١٩٢٨ ، العراق : ١٥/آب و ٤ / ايلول / ١٩٢٨ .

(٣) راجع : ص ٢٧٢

(٤) صدرت كجريدة يومية سياسية ، مديرها ورئيس تحريرها المحامي سلمان الشيخ داود ، جريدة التقدم : ١٦ و ١٧ و ١٣ و ١٨ / تشرين ثاني / ١٩٢٨ .

[illegible] نشبت خلافات بينه وبين المندوب السامي (هنري دوبس) [illegible] [illegible] السعدون ووزارته [illegible] في مسودتي مشروعي الاتفاقيتين [illegible] . [illegible] موقف السعدون ، لاعتقاده هو ايضا [illegible] وزارة عراقية بعد استقالة السعدون [illegible] لاخراج [illegible] البريطانيين) و [illegible] الصحافة [illegible] [illegible] وبعد [illegible] السعدون استقالته الى الملك فوافق الاخير عليها على أن تزاول اعمالها الى حين تشكيل وزارة جديدة .

[illegible] السعدون دوراً كبيراً في [illegible] في [illegible] [illegible] البريطانية [illegible] السعدون [illegible] [illegible] وزارة اخرى [illegible] البريطانية [illegible] [illegible] وزارة [illegible] البريطانية [illegible] [illegible] ومن ناحية ساعدت الاستقالة على خلق موقف رافض لسياسة [illegible] البريطانية [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] على [illegible] [illegible] البريطانية [illegible] المندوب السامي (هنري دوبس) بعد [illegible] تشكيل وزارة جديدة ، [illegible] بعض التحولات فاجتمع بالملك فيصل والسعدون واخبرهما بأن حكومة البريطانية مستعدة لتخفيف [illegible] العسكرية [illegible] [illegible] [illegible] العسكرية [illegible] لاحدث ، كما اخبرهما بأن

[illegible] الملك خلال مفاوضات الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) يبرز للسعدون اسباب [illegible] معاهدة ١٩٢٦ م ، ويعد بعض مواد مشروعي الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) الجديدتين.
راجع كتاب البلاط الى مجلس الوزراء في ٦ / تشرين الثاني / ١٩٢٨ ، رقم /٣٨٥ .
د.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١١ ، ورقة /١١٠) ويذكر الحسني ان الخلاف اشتد بين الملك والمندوب السامي (هنري دوبس) وكتب المندوب السامي الى حكومته يشكو من الملك ، في حين كتبت وزارة الخارجية البريطانية الى ممثلها في لندن تشكو من المندوب السامي .

الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ص ١٥٩ .

الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ١٦٣ ، الدروبي ، المصدر السابق ، ص١٣٥ .

حاول المندوب السامي حمل الملك فيصل على تشكيل وزارة جديدة . ولما كان الملك يعلم بأن المندوب السامي قد رفع عليه شكوى الى الحكومة البريطانية بأنه لا يلتزم الحياد مع انه ملك دستوري ، فقد رفض الملك التدخل بحجة أن على الملك الدستوري ان يلتزم الحياد ، ولما كرر المندوب محاولاته ابرز له الملك الوثيقة التي [illegible] شكاه فيها الى حكومته قائلا . « هذا ما تريده انت يا حضرة المندوب ــ يجب على الملك الدستوري أن لا يتدخل في شؤون الدولة أليس كذلك ؟ » .

الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ص ١٦٣ .

الحكومة البريطانية مستعدة لاعادة النظر في المادة الثامنة من مسودة الاتفاقية العسكرية ، المتعلقة بالاعفاءات الكمركية ، اذا كانت تلك المادة تشكل المانع الوحيد الباقي لقبول الاتفاقيتين ، الا ان المندوب السامي وجد بان تلك المواد التي اشار اليها لا تعتبر في نظرهما موانع رئيسية تحول دون عقد اتفاق (١) .
هذا وبما كان الرأي السائد بان هنري دوبس هو الذي كان يثبت بمعارضته في الحكومة البريطانية ويصور لها بان العراق لم يصبح بعد لتستحق المطالبة بتوسيع حكومة الاستقلالية (٢) ، فقد قررت الحكومة البريطانية ان تترك عزل دوبس العراق في ٣ شباط ١٩٢٩ لتحل محله (السير كلبرت كلايتون) (٣) .
واذا علمنا ان (كلبرت كلايتون) كان معروفا بعطفه على العرب وصداقته لهم خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها (في دمشق) (٤) ، امكننا القول بان مجيئه الى العراق في ذلك الظرف ان هو الا لتهدئة الموقف وايجاد مخرج للازمة .

السعي لدخول العراق عصبة الامم ونيل الاستقلال .

وصل (السير كلبرت كلايتون) الى العراق في ٢ آذار ١٩٢٩ (٥) . وحتى ذلك التاريخ لم تشكل وزارة جديدة تحل محل وزارة السعدون المستقيلة في ٢٠/١/١٩٢٩ ، فبدأ (كلبرت كلايتون) اعماله في وسط اشتداد بالحيرة السياسية.
وكان صدى تلك الحيرة السياسية قد تردد في أروقة عصبة الامم التي بدأت بدورها تقلق للوضع السياسي في العراق وتعتبره « انذارا بتفكك روابط العراق بعصبة الامم » (٦) . حاول (كلبرت كلايتون) اقناع السعدون بالعدول عن

---

(١) عن كتاب سري من المندوب السامي « دوبس » الى السعدون في ٢٦/كانون ثاني /١٩٢٩ ، مرقم س.او /٢٥ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/٢ (ورقة / ١٦) .

(٢) السويدي ، المصدر السابق ، ص١٢٥ .

(٣) عن كتاب دوبس الى الملك فيصل في ٢/كانون ثاني/١٩٢٩ ، مرقم ار.او/٢٦ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف المعتمد السامي وما يتعلق بمنصبه ، رقم ق/١ (ورقة/٢٧) .

4) Ireland, Op. Cit., P. 412.

(٥) كان المفروض ان يصل في ١٦ / شباط/١٩٢٩ الا انه تأخر بسبب رداءة الاحوال الجوية وقد شغل فور وصوله العراق منصب (وكيل المندوب السامي) ، اما اشغاله منصب « مندوب سامي » فقد بدأ في ٤/حزيران/١٩٢٩ ، اي بانتهاء اجازة المندوب السامي التي تمتع بها بعد تركه العراق .
راجع : قرار الحكومة البريطانية المبلغ الى الملك فيصل في ٢/١/١٩٢٩ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف المعتمد السامي وما يتعلق بمنصبه ، رقم ق/١ (ورقة/٢٢) .

(٦) عن تقرير بعث به جعفر العسكري (ممثل العراق السياسي في لندن) الى رئيس الديوان الملكي في ١٤/آذار/١٩٢٩ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ٦/٢/١/١ (ورقة /٥٨) .

بصفة وبعقلية تسعى لدى الحكومة البريطانية لاجابة المطالب العراقية، ولكن محاولته باءت بالفشل . ولان الفترة التي أعقبت استقالة السعدون شهدت تحولا واضحا في نهج السعدون السياسي ، فهو يعد الحكومة البريطانية مجرد شروط أراد ادخالها في مسودتي الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) ، وانما رفض لوامع العلاقات البريطانية ـ العراقية ، على اساس ، ان طراز معاهدة ١٩٢٢ طراز انتدابي مهما اريد اكساؤه باشكال مزخرفة بعده من عدم المفهوم ، والطراز الانتدابي والمعاهدة الانتدابية قد غدتا في المنطق من مسؤولية تصادم ما بين الملك فيصل والمندوب السامي من جهة ، والحكومة العراقية ومجلس النواب من جهة أخرى . فمجلس النواب يضغط على الحكومة ويعترف بعجزه عن تأمين رغبات البلاد في الاستقلال وتحقيق الاصلاحات التي يتطلبها حتى لا تحرز الحكومة على ثقة المجلس ، ومن وراء ذلك البلاد ، فتكون الحكومة مضطرة وتبين انه ليس لديها السلطة الكافية لان تقوم بهذا العمل ، وانها في وضع حرج لا تستطيع التوفيق بين ضرورة السياسة البريطانية وضغطها الانتداب من جهة ، ومطالب البلاد ورغبتها في التحرر من القيود من جهة أخرى ، فيظل البريطانيون وامنك من المسؤولية وتلقوها على الوزراء ، وهم غير احرار فيها بمعزل ، قد أصبحت عبئا ثقيلا على البلاد ، مما أضاع عليها وقتا وجهدا كبيرين ، وأخرها حتى عن تحسين مواردها ونهوضها الاقتصادي وتحسين حالتها الاجتماعية ، فلا بد من وجود وسيلة تنهي هذا الوضع (المشوش) .[1]

كان رأي السعدون ان انهاء نظام الانتداب يتم بدخول العراق في عصبة الامم في وقت محدد وليس كما ارادته الحكومة البريطانية وقيدته بظروف وشروط ترجع تقديرها لبريطانيا ، وان دخوله سينهي المعاهدة السابقة لتقوم مقامها معاهدة جديدة على أساس اوسع واكمل من ناحية استقلال البلاد ، اتفق رأي الملك فيصل مع رأي السعدون حول هذه النقطة ايضا ، فلم يكن أمام كلبرت كلايتون الا أن يفاتح حكومته برغبة (الملك والسعدون) . في ٢٥ آذار ١٩٢٩ وصلت الى كلبرت كلايتون برقية من وزير المستعمرات تعلن عن استعداد الحكومة البريطانية بتبليغ عصبة الامم ، في أول فرصة ممكنة ، عن عزمها لترشيح العراق للانضمام الى العصبة في ١٩٣٢ الا اذا حدث في هذه الاثناء عرقلة جدية في

---

(١) عن حديث اجتماع عقد بين السعدون وكلبرت كلايتون في ٢١/نيسان/١٩٢٩ .
وكان يقوم بالترجمة بينهما (توفيق السويدي ـ وزير المعارف) .
السويدي ـ توفيق ـ المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

(٢) ن . م ، ص ١٣٧ .

بعدم السياسي أو الاقتصادي للبلد . وما أن اطلع الملك على محتويات أبرقيه حتى اقتنع بان الوقت اصبح مناسبا لانهاء الازمة الوزارية ، خصوصا وانه لم يعد في وسعه أن يتجاهل ردود الفعل العسكرية التي قد يولدها استمرار عدم تشكيل وزارة في العراق . بعد ان وقف على تقارير جعفر العسكري (ممثل العراق السياسي في لندن) التي تكشف عن ان الذي كان يدور في عصبة الامم ، هو خشية العصبة من أن يتحول العراق الى ممتلكة بريطانية .

حاول الملك اقناع السعدون بقبول منصب رئاسة الوزارة فلم ينجح . ودخل كلبرت كلايتون في حديث طويل مع السعدون في ٣١ اذار ١٩٢٩ حاول فيه اقناعه بان يعيد النظر في قراره ولكن وجده متصلبا . اعتذر السعدون بعدم استطاعته قبول المنصب لاسباب شخصية وصحية فقط . الا انه من جهة اخرى أعرب عن استعداده لتقديم المساعدة في تأليف وزارة من أعضاء حزبه ، ومنح دعمه الفعلي والكامل لاية حكومة تتسلم الحكم على أساس أن العراق سيدخل فعلا في عضوية عصبة الامم وان تحويله سيبقي المعاهدة السابقة لتقوم مقامها معاهدة جديدة على أسس استقلالية . فاتبع السعدون حزبه (حزب التقدم) بتطورات الموقف ، فوجد الحزب مؤيدا ايضا لفكرة انهاء الازمة الوزارية ، والح الحزب ، من جانبه ، على السعدون في ترأس الوزارة الجديدة ولكن دون جدوى . عندئذ اتفق الملك فيصل وكلبرت كلايتون على النزول عند رغبة السعدون في تأليف وزارة من أعضاء حزب التقدم . ووعد الملك فيصل (كلبرت كلايتون) في ٣ نيسان ١٩٢٩ بانه سيتشاور مع السعدون وبعض زملائه وسيعلمه خلال يوم أو يومين بنتيجة مباحثاته . في المباحثات التي دارت بين الملك والسعدون ، قرر الطرفان أن يفاتحا (كلبرت كلايتون) ببعض الطلبات قبل الشروع بتأليف وزارة جديدة . فأخبرا (كلبرت كلايتون) بوجوب أن تحدد الحكومة البريطانية دورة اجتماع عصبة الامم التي ستبلغ فيها الحكومة البريطانية عصبة الامم باقتراحها ترشيح العراق

---

(١) عن فقرات برقية وزير المستعمرات المؤرخة ٢٥/اذار/١٩٢٩ والمرقمة ١٠٨ ، الواردة في نص برقية وكيل المندوب السامي الموجهة الى وزير المستعمرات في ٩/نيسان/١٩٢٩ ، المرقمة ١٤٤ . حصل المؤلف على نسخة البرقية من السيد نجدة فتحي صفوت الذي كان قد حصل عليها بدوره من :
Public Records Office, F. O., 13758/371, P. 255.

(٢) عن تقرير جعفر العسكري من لندن في ١٩/نيسان/١٩٢٩ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقمه/٢/١/١ (ورقة/٧٩) .

(٣) عن برقية وكيل المندوب السامي في العراق الى وزير المستعمرات المؤرخة ٢/نيسان/١٩٢٩ ، المرقمة ١٣٢ . حصل المؤلف على نسخة البرقية من السيد نجدة فتحي صفوة الذي حصل عليها بدوره من :
Public Records Office, F. O./371/13758

(٤) ن . م .

بالتصديق على العصبة ، على أساس انه لا تعجبهما عروض العبارة « في أول فرصة ممكنة » ، كما أخبراه بأنهما لا تعجبهما العبارة « إلا إذا حدث في هذه الأثناء عرقلة جدية في التقدم السياسي أو الاقتصادي للبلد » ، فأوضحا له أن هذه العبارة ستزيل كثيرا من الانطباع الحسن الذي يتركه التصريح ، وأضافا بأن اللجنة التي تجعل من المستحيل تقديم توصية بدخول العراق في عضوية العصبة حينما يحل الوقت ، ستكون واضحة بدرجة تجعل أن رفض حكومة صاحب الجلالة سيكون لها مبرر كبير . واستعيد كلمات المادة الأولى من المعاهدة العسكرية التي كان من الواضح انها غير ثابتة التطبيق حتى الوقت . ابدى (كلبرت كلايتون) بأنه لا يمكن أن يتوقع من حكومته التوقيع على بياض ، وأن مجلس العصبة سيطالب بأن تدرج في التصريح الذي سيقدم ، شروط تتضمن مثل هذا الشروط . وحين طالب الملك والسعدون (كلايتون) بتقديم تاريخ الترشيح الى سنة ١٩٣٠ أو على الأقل الى دورة خريف ١٩٣١ ، اليوم الأخير عن الطلب بقوة وأبدى أن المدة قصيرة لا تكفي للأعمال التحضيرية الضرورية التي يجب انجازها قبل أن يصبح عضوا ممكنا في عصبة الأمم ، وجلب انتباههما الى كثير من الاتصالات المعقدة التي يجب تسويتها ، منها أن الحكومة البريطانية قد أخذت على عاتقها تجاه عصبة الأمم مسؤوليات كثيرة نيابة عن العراق ، وقبل الموافقة على قبول العراق ، فإن مجلس العصبة سيطلب تأكيدا بأن هذه المسؤوليات ستكون مضمونة بواسطة الاتفاق البريطاني ـ العراقي أو بطريقة ناجحة أخرى . عذر (الملك والسعدون حجج كلايتون) ولكنهما طلبا اليه أن يخبر الحكومة البريطانية برغبتهما بخصوص عقد المعاهدة على الأمل ، فوافق (كلايتون) برغبتهما وفي نفس الوقت ، بصراحة ، بأنه سيوصي حكومته بتثبيت تحديد التاريخ (١٩٣٢) (٢) . على أي حال ، وعد (كلايتون) بأنه سيسعى لدى حكومته لتحقيق بغية طلباتهم ، وبالفعل وجه في ٩ نيسان ١٩٢٩ برقية الى وزير المستعمرات طلب فيها ، فيما يتعلق بعروض عبارة « في أول فرصة ممكنة » ، ان

---

(١) من برقية وكيل المندوب السامي الى وزير المستعمرات ، المؤرخة ٩/نيسان/١٩٢٩ ، مرقمة ١٤٤ . حصل المؤلف على نسخة البرقية من السيد نجدة فتحي صفوة الذي حصل عليها بدوره من :

Public Records Office, F. O., 371./13758 P. 255

(٢) من برقية وكيل المندوب السامي الى وزير المستعمرات المؤرخة ٩ نيسان ١٩٢٩ مرقمة ١٤٤ حصل المؤلف على نسخة البرقية من السيد نجدة فتحي صفوت الذي حصل عليها بدوره من :

Public Records Office, F. O., 371./13758 P. 255

تخبر الحكومة البريطانية الحكومة العراقية بانه سيتم تبليغ عصبة الامم بعزمها على ترشيح العراق للانضمام للعصبة في دورة حزيران أو على الاكثر في دورة أيلول ١٩٢٩ ٠ أما فيما يتعلق بعبارة « الا اذا حدثت في هذه الاثناء عرقلة جدية في التقدم السياسي او الاقتصادي للبلد » فقد أخبر كلايتون وزير المستعمرات بانه يشعر (١) بان حجج (الملك والسعدون) لا تخلو من الوجاهة ، وعو يفضل حذف هذه العبارة اذا تمكنت الحكومة البريطانية من ايجاد مخرج آخر ٠

دور السعدون في تاليف الوزارة السويدية

بالنسبة للوزارة الجديدة ، يبدو أن السعدون قد أدرك بان عودته الى رئاسة الوزارة في ذلك الظرف سوف لن تعطيه المبرر المقنع لمواجهة القوى الوطنية والسياسية التي اتفقت معه على عدم تشكيل وزارة جديدة الا اذا استجابت الحكومة البريطانية للطلبات العراقية ، وبالتالي فانه سوف لن يستطيع التعاون مرة أخرى مع القوى الوطنية في بلورة موقف موحد يواجه به الحكومة البريطانية اذا ما فشلت مساعي (كلبرت كلايتون) ٠ وبنفس الوقت وجد السعدون أن عدم وجوده في منصب رئاسة الوزارة سوف لن يغير شيئا من الموقف السياسي الذي تبناه ، طالما ان حزبه ، حزب التقدم ، لا يزال الحزب المهيمن في البرلمان وطالما ان الطريق مفتوح لان يتولى منصب الرئاسة أحد عناصر حزب التقدم أيضا ، ومن هنا سعى الى أن يتولى (توفيق السويدي) تشكيل الوزارة ٠ كان السويدي موضع ثقة السعدون اكثر من غيره ، فبالاضافة الى كونه أحد عناصر حزب التقدم البارزين ، فانه كان يرتبط مع السعدون بصلات عائلية ، حيث كان ناجي السويدي — الاخ الاكبر — عديلا لعبدالكريم بن فهد السعدون — أخ عبدالمحسن السعدون — ثم تأكدت هذه الصلة باقتران توفيق السويدي بابنة عبدالكريم بن فهد السعدون (٢)

وكان السعدون قد صرح في أكثر من مناسبة بأن (توفيق السويدي) مستشاره الخاص في المسائل السياسية والحقوقية ، ولهذا فضله على أخيه الاكبر (ناجي السويدي) ، لان الاخير كان طموحا لا يمكن أن يركن اليه السعدون بقلب مطمئن ، فيذكر خير الدين العمري (نائب الموصل وعضو الهيئة الادارية لحزب التقدم آنذاك) « ان السعدون كان يركن الى توفيق ويتوسم فيه الخدمة لصالحه اكثر من ناجي ، وكثيرا ما كنا نسمع السعدون يشكو من تقلبات ناجي السويدي قائلا : (ايش يريد ناجي ؟؟ ايش يريد ناجي ؟؟) » (٣) ٠

---

(١) ن٠م٠

(٢) من مقابلة شخصية مع بنت عبد الكريم السعدون (زوجة توفيق السويدي) بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٥ ، كذلك مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم السعدون بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٤ م ٠

(٣) العمري — خير الدين ، مقدمات ونتائج ، ج١ ،ص٦١ ٠

فاتح السعدون (توفيق السويدي) برغبته في ان يتولى رئاسة الوزارة ، ووعده بأنه سوف يدعم وزارته ، وحين التقى السعدون بالملك فيصل وكشف له عن تلك الرغبة ، أحس بأن الملك كان يميل الى ان يتولى (نوري السعيد) رئاسة الوزارة (١) . أشغل (نوري السعيد) وزارة الدفاع خلال جميع الوزارات التي شكلها السعدون (٢) ، وكان من اعضاء حزب التقدم البارزين ، الا ان السعدون لم يكن مرتاحاً اليه لانه كان يعلم بأن (نوري السعيد) لا يتردد في ضرب سياسة حزب التقدم عرض الحائط اذا اصطدمت بتوجيهات الملك . لقد اشتغل (نوري السعيد) مع الملك فيصل في سوريا وجاء معه الى العراق في ١٩٢١ م فتولى (مديرية الامن العامة) ثم (وكيل القائد العام للجيش العراقي) . ثم أشغل وزارة الدفاع لاول مرة في الوزارة السعدونية الاولى ، وظل على طول الخط يمثل سياسة البلاط ، حتى رسخ في أذهان اعضاء حزب التقدم بأنه تمكن من خلق جناح يمثل سياسة البلاط داخل حزب التقدم هدفه اضعاف موقف السعدون والحزب معاً ، وذلك الجناح هو الذي أدى الى فشل (حكمت سليمان) عندما رشحه السعدون لرئاسة مجلس النواب في ١٩٢٦ (٣) . يقول خيري العمري « سئل (نوري السعيد) مرة ـ وكان من أقرب الساسة الى فيصل ـ لماذا يا باشا تعارض حزب التقدم وأنت من ابرز أعضائه ؟ فضحك نوري السعيد والتفت يساراً ويميناً حتى اذا اطمأن من عدم وجود أحد ، همس في أذن ذلك الصحفي قائلاً لاني أؤمن بأن تحطيم الحزب من الداخل أسهل من تحطيمه من الخارج » (٤) ويذكر خير الدين في مذكراته (٥) بأنه « كم من مرة كان سبباً في احراج موقف الوزارة » . ويورد على سبيل المثال وقفته في حزب التقدم وطلبه الرجوع عن القرار الذي منحت بموجبه الوزارة امتياز أصفر بينما كان هو أحد الوزراء الذين منحوا ذلك الامتياز » (٦)

كان الوضع السياسي يحتم على الملك فيصل مجاراة رغبة السعدون ، فعلى الرغم من وعد وكيل المندوب السامي (كلبرت كلايتون) بأنه سيسعى الى حث

---

(١) العمري ـ خير الدين ، حكايات سياسية ، ص ٢١٨ .
(٢) الحسني ـ عبد الرزاق ، الاصول الرسمية ، ص٢٨ و ٤٧ و ٦٢ .
(٣) العمري ـ خير الدين ، مقدمات ونتائج ..، ج١، ص ٥٠ .
(٤) العمري ـ خيري ، حكايات سياسية ، ص ٢٠٧ .
(٥) العمري ـ خير الدين ، مقدمات ونتائج ..، ج١، ص ٥٠ .
(٦) كان نوري السعيد قد احرج موقف الوزارة السعدونية الثالثة ، خلال مناقشة اتفاقية الملطية في مجلس النواب ، عندما قدم اقتراحاً في ١٩٢٨/٩/١٨ بمحاكمة وسحب يد الوزراء المسؤولين عن منح امتياز اصفر . ذلك ان عبد المحسن شلاش (وزير المواصلات والاشغال) ونوري السعيد نفسه كانا في السابق اعضاء في الوزارة العسكرية الاولى التي منحت الامتياز ، فكان اتهامهما واجراء التحقيق معهما ، سيؤديان الى تحلل الوزارة . هذا ولما

حكومته على الاستجابة للطلبات العراقية فان مستقبل العلاقات بين العراق
وبريطانيا ظل غامضا ومتوقفا على ما ستقرره الحكومة البريطانية . وبذلك حذر
ان لا تتحمل احتمالات المستقبل وحده خاصة وان الشعور العام كما تصفه
(ايرلند) (1) ، قد تبلور بالصورة التي لا ترضى للاستقلال التام بديلا .
واتفق الملك على ان يتولى (توفيق السويدي) رئاسة الوزارة ، فاتصل السعدون
بتوفيق السويدي واخبره بما دار بينه وبين الملك وكيف أن [illegible]
يتولى (نوري السعيد) رئاسة الوزارة الا انه استطاع اقناعه بالعدول عن رغبته
ولذلك عندما دعا الملك فيصل (توفيق السويدي) للحضور الى البلاط كان الاخير
على دراية تامة بحقيقة التدبير الذي تم بين الملك والسعدون ، فذكر توفيق
السويدي (2) : « حضرت ودخلت على جلالته فوجدت عنده السيد نوري السعيد
فوضعنا في صف واحد وصار يوجه الكلام الى كلينا قائلا انه يعرف عنا ويقدر
خدمتنا ويريد منا أن نتكاتف ونشتغل سوية في الوزارة الجديدة ويكلف نحن
الاثنين بتأليف الوزارة . وقد كان التكليف غريبا في بابه حيث لم يكن لي
علم سابق به من قبل المرحوم السعدون وكنت اعرف ما يريده جلالته ، فبادرت
الى الجواب قائلا : اني اشكر جلالة الملك على عنايته بي ، وتقديره لخدمتي الشخصية
ولطفه السامي بتكليفه اياي بتأليف الوزارة مع الاخ نوري ، ولكني أسارع بتقديم
لجلالته رغبة شخصية في ان يكتفي بتكليف نوري بالوزارة وان يقبل ان اعتذر
عنه ولا حاجة الى تكليف الاثنين في امر لا يمكن أن ينقسم الى قسمين ، وسكت .
ولما بدأ نوري السعيد يتكلم قال ، بعد الشكر لجلالته على عطفه ، انه يرجو من
جهته ، أيضا ، ان يكلفني ، ولكنه بالنظر لشعوره بالادب رجا أن يعفى من
الاشتراك هذه المرة في وزارتي . وبعد حديث طويل أمام جلالته [illegible]
ان يشترك بوزارتي اذا كلفت . وانصرفنا بدون نتيجة . وهذا ما كان مقصودا

كان نوري السعيد احد اعضاء حزب التقدم البارزين ، فقد فسرت الصحف حينذاك بان حزب التقدم هو الذي خلق هذه الازمة للوزارة التي كان يعضدها . على اي حال ، قرر مجلس النواب في ١٩٢٨/٩/٢٢ اجراء التحقيق النيابي ، وطالبت المعارضة باستقالة الوزيرين ، الا ان وزير المالية (يوسف غنيمة) تدارك الموقف على اساس ان التحقيق النيابي لا يعني ان الوزيرين متهمان ، وقد نجح في مسعاه عندما ساندته بعض المعارضين ، فقد صرح محمود صبحي الدفتري : (لا يليق ان تخرج الوزارة بذاتها لاجل وزير او وزيرين ، والموقف موقف ادبي صرف) . فجرى التصويت السري على الثقة بالوزيرين اللذين كانا عضوين في الوزارة العسكرية المحالة الى التحقيق فاعطتها الاكثرية الثقة بـ (٥٥) صوتا ضد (١١) صوتا ، وانتهت القضية .
راجع : مذاكرات مجلس النواب : جلسات ١١ و ١٨ و ٢٢ /٩/١٩٢٨ ، جريدة العراق ١٩٢٨/٩/٢٠ .

(1) Ireland, op. cit., P. 412.

(٢) السويدي ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ — ١٢٩ .

من الاجتماع الذي كان المفروض فيه ان لا ينتج شيئا بل من اجل ان يتحرر جلالة الملك من وعده للسعيد بتأليف الوزارة . وفي اليوم التالي دعيت الى البلاط وكلفني بان أؤلف الوزارة » .

رأى (كلبرت كلايتون) ، بعد ان علم بترشيح توفيق السويدي لمنصب رئاسة الوزارة ، بأن توفيق السويدي « عليه ، بالاضافة الى قلة تجربته ، مآخذ معينة أخرى » (١) ، ولذلك استمر في محاولة اقناع السعدون بالاضطلاع بمسؤولية الوزارة الجديدة ، وجدد وعده للسعدون في ٢١نيسان ١٩٢٩ بانه سيسعى لدى حكومته لتحقيق طلبه في الحصول على وعد صريح من الحكومة البريطانية يبين فيه بان العراق سيدخل فعلا في عضوية عصبة الامم عام ١٩٣٢ دون قيد أو شرط وان بدخوله سينتهي المعاهدة السابقة لتقوم مقامها معاهدة جديدة على اساس استقلال البلاد . وحين تأكد (كلبرت كلايتون) بان السعدون يعتذر لعدم استطاعته تأليف وزارة قبل أن تأتي موافقة الحكومة البريطانية على طلبه بصورة رسمية (٢) ، كتب الى وزير المستعمرات بانه ، لا يرى « في هذه الحالة ، شخصا مناسبا آخر غير توفيق السويدي ، خاصة وان السعدون وعد بمنحه التأييد الكامل من جانبه ومن جانب حزبه » (٣) .

حاول السعدون وتوفيق السويدي ان تضم هيئة الوزارة الجديدة نفس الوزراء السابقين ، ولكن حين اتصل السويدي بنوري السعيد وجده مترددا في الاشتراك معه في الوزارة ، فقد اشترط عليه أول الامر – أي على السويدي – ان يحقق أمرين : الاول أن ينسحب المفتشون الاداريون (البريطانيون) من الالوية ويجتمعوا في العاصمة ويذهبوا من حين الى آخر ، بناء على أمر وزارة الداخلية للتفتيش ، على اساس ان ذلك سيقلص النفوذ البريطاني . الثاني ان يوافق وكيل المندوب السامي على اقرار قانون التجنيد الاجباري ، على اساس ان مجلس النواب كان مستعدا دائما لقبول ذلك القانون لولا تدخل المندوب السامي السابق (هنري دوبس) الذي كان يظهر بين حين وآخر بعض الصعوبات التي تثبط

---

(١) عن برقية وكيل المندوب السامي الى وزير المستعمرات بتاريخ ٩/نيسان / ١٩٢٩ ، مرقمة ١١٤ . حصل المؤلف على نسخة البرقية من السيد نجدة فتحي صفوة الذي كان قد حصل عليها بدوره من :

Public Records Office, F. O., 371/13758, P. 255.

(٢) عن حديث اجتماع عقد بين السعدون وكلبرت كلايتون في ٢٦/نيسان / ١٩٢٩ ، وكان يقسوم بالترجمة بينهما (توفيق السويدي – وزير المعارف) .
السويدي – توفيق – المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

(٣) عن برقية وكيل المندوب السامي الى وزير المستعمرات بتاريخ ٩ / نيسان / ١٩٢٩ ، مرقمة ١١٤ ، حصل المؤلف على نسخة البرقية من السيد نجدة فتحي صفوة الذي كان قد حصل عليها بدوره من : Public Records office , F. O. , 13758/371 P. 255

عرائم بعض رؤساء القبائل وتؤدي الى عدم تأييدهم للقانون داخل المجلس . يقول السويدي « قلت لنوري اني ساحاول ان احصل على موافقة المندوب في هذين الشرطين قبـــل تأليف الوزارة ، .. وافق المندوب على هذين الشرطين ، فاخبرت نوري السعيد بذلك فاستغرب ، وصار في موقف حرج ، فبدا مروغ ولم يكتف بهذا بل قد أثر بدوره على ناجي شوكت وهول الامر عليه واقنعه بالعدول عن دخول الوزارة » (١) يذكر ناجي شوكت بهذا الخصوص انه لم يرفض دخول الوزارة بتأثير نوري السعيد ، وانما لشعوره بانه يختلف مع توفيق السويدي في الطباع والسيرة والنظرة الى الحياة علاوة الى عدم قناعته بان وزارة السويدي ستوفق لعمل شيء ما لتغيير موقف بريطانيا تغييرا جوهريا » (٢) . على أي حال ، أخبر السويدي (السعدون) بتردد نوري السعيد وناجي شوكت ، فطلب اليه السعدون الانصراف عنهما والاستعاضة بعبدالعزيز القصاب لوزارة الداخلية ومحمد أمين زكي لوزارة الدفاع ، فتكونت الوزارة في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ من(٣)توفيق السويدي رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والاوقاف ، عبدالعزيز القصاب وزيرا للداخلية ، يوسف غنيمة وزيرا للمالية ، داود الحيدري وزيرا للعدلية ، محمد أمين زكي وزيرا للدفاع ، عبدالمحسن شلاش وزيرا للمواصلات ، سلمان البراك وزيـــرا للري والزراعة ، خالد سليمان وزيرا للمعارف .

ان أبرز ما يلاحظ على الوزارة السويدية انها ضمت معظم وزارة السعـــدون السابقة ان لم نقل الوزراء الذين يعتمدهم السعدون في مساندة موقفه السياسي ، واذا علمنا ان السعدون قد انتخب فور تشكيله الوزارة السويدية رئيسا لمجلس النواب (٤) الذي ظل حزب التقدم يشغل أكثرية كراسيه ، ادركنا ان السعدون استمر يلعب دورا بارزا في تسيير أمور السياسة ، فيذكر السويدي أن السعدون كان ملجاه ومصدر قوته في تلك الوزارة (٥) ، ويذكر خير الدين العمري أن السعدون كان يوجه سياسة الوزارة من على كرسي رئاسة مجلس النواب (٦)

---

(١) السويدي ــ توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ ــ ١٤٤ .
(٢) عن رسالة خطية من ناجي شوكت الى المؤلف بتاريخ ١٨ــ٢ــ١٩٧٥ .
(٣) الحسني ــ عبد الرزاق ــ الاصول الرسمية .. ص ٦٨ .
(٤) كرئيس لمجلس النواب ، خاطب السعدون الديوان الملكي في ٢٩ / نيسان / ١٩٢٩ قائلا : « بناء على قبول معالي عبد العزيز بك القصاب وزارة الداخلية اجري انتخاب لرئيس مجلس النواب فاسفرت النتيجة عن انتخابي رئيسا للمجلس » .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف تشكيلات وتعيينات مجلس الامة ، رقم ب/٢/٢ (ورقة /٧) .
(٥) السويدي ــ توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ .
(٦) العمري ــ خير الدين ، مقدمات ونتائج ، ج١،ص ٥٢ .

الوزارة السعدونية الرابعة (١٩٢٩/٩/١٩ – ١٩٢٩/١١/١٣)

فقد واجه الرأي العام العراقي الوزارة السويدية بعدم الارتياح لانها تشكلت في ظروف ساعد فيها الجميع على عدم تشكيل وزارة الى ان تستجيب بريطانيا لمطالب العراق . كما ظل الذين يجهلون حقيقة التدبير الذي ادى الى ظهورها يتهمون السويدي بانه الرجل الذي شذ على الاجماع . اما واقع الحال فان وزارة السويدي لم تلعب اكثر من الدور الذي رسم لها ، ففي علاقاتها الداخلية اسلفت الروتين الاداري للبلاد ، وفي علاقاتها الخارجية لم تزد عن كونها محطة لانتظار نتائج المراسلات التي أجراها (كلبرت كلايتون) مع حكومته .
وذلك ما ان جاء حزب العمال الى السلطة في بريطانيا في ٥ حزيران ١٩٢٩ م حتى شعر الملك بضرورة تبديل الوزارة السويدية وتشكيل وزارة اكثر قوة تستطيع ان تستغل الموقف)) . وقد تأكدت تلك الضرورة بظهور الاتفاقية الانكليزية – المصرية (٥) في ٣ آب ١٩٢٩ م والتي بعثت الامل بان العراق سينال ما نالت مصر من حقوق استقلاله (٦) . وعليه فقد الح الملك فيصل على السعدون

الحسني – عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ١٦٤ .

(١) خليل كنه ، العراق امسه وغده ، (بيروت – ١٩٦٦)ط١،ص ٣٤ .

(٢) كان (كلبرت كلايتون) قد كتب الى حكومته يقترح رفع القيود التي احاطها بالوعد الذي قطعته للعراق عند ترشيحه للدخول في عصبة الامم عام ١٩٢٢ ، والتي كانت تنص على : « يشترط الاحتفاظ بمعدل التقدم الحاضر في العراق ، وان تسير جميع الامور سيرا حسنا خلال الفترة » .

British Report: 1920-31, Special Report, P. 19.

(4) Ireland, op. cit., P.412.

(٥) راجع حول الاتفاقية الانكليزية – المصرية : جريدة الموصل : ١٩٢٩/١٠/٧ .

(٦) يقول التقرير البريطاني في هذا الصدد : « عندما جاءت حكومة العمال للعمل في انكلترا اعتقد الكثيرون من المشتغلين في السياسة في العراق بانه سوف يتبع مجيئها تغير في سياسة بريطانيا نحو العراق في مصلحة المطامح الوطنية . واعلن آخرون بان السياسة الخارجية البريطانية هي دائما ثابتة ولا يهم مجيء حزب الى السلطة ، ولكن فكرة ان حكومة العمال سوف تمكن العراق لتحرك سريعا نحو الاستقلال والقبول في عصبة الامم كانت سائدة وكان هناك زمرة موثوقة في برج الحمام السياسي ، فبرز باتفاق الاراء الاقتراح القائل بانه لكي تستمع من الفرصة لاجل تغيير تقدمي في علاقات العراق مع انكلترة يجب ان تشكل وزارة جديدة من افراد اقوياء واصحاب خبرة كثيرة لهم القدرة في الالحاح من اجل الاصلاحات المنشودة . التفسير الشائع للموقف المحتمل لحكومة العمال تجاه العراق ، في عقول الغالبية من السياسيين العراقيين ، كان قد تثبت حالا ، عندما اعلنت الحكومة البريطانية في آب/١٩٢٩ سياستها التي تتعلق بعلاقاتها مع مصر . في المعاهدة التي عرضت على الحكومة المصرية وفي الوعد الذي اعطي والمتعلق بادخال مصر في عصبة الامم هو لاحظوا دلائل الامل في مقترحات مشابهة توضع من اجل العراق . من هذا الاسراع للآمال من اجل تطور جديد في السياسة البريطانية تجاه العراق ، رحب بالرغبة في جهات سياسية مؤثرة لاجل تقوية افراد هيئة الوزارة التي ستظهر » .

British Report, 1929, P. 13.

بالعودة من لبنان حيث كان قد سافر اليها بعد انتهاء الاجتماع الاعتيادي الرابع للبرلمان في ١٣ حزيران ١٩٢٩ (١) ، ومع أن السعدون لبى رغبة الملك فيصل وعاد الى العراق في ١٧ آب ١٩٢٩ (٢) الا انه تردد في قبول التكليف مصرحا بان استقالته التي كان قد رفعها في كانون الثاني كان سببها موقف الانكليز ، وهو في الوقت الذي تشير فيه الدلائل على ان البلاد سوف لا ترضى بأقل من الاستقلال التام ، لا يوافق على القيام بتشكيل الوزارة الا بشرط أن يلين موقف التصلب الذي جابهته به بريطانيا خلال توليه رئاسة الوزارة في المرة الاخيرة (٣) في غضون ذلك أدرك (توفيق السويدي) بأن دوره كرئيس للوزارة قد انتهى (٤) ، فكتب الى الملك في ٢٥ آب ١٩٢٩ قائلا : « اتشرف بان اعرض على تذكير جلالتكم ، انه عندما بلغت بالرغبة الملكية في تأليف وزارة تخلف وزارة عبدالمحسن بك المستقيلة ، كانت البلاد تعاني أزمة وزارية شديدة ، نشأت اثر انقطاع العلاقات مع الحليفة ، وان الباعث الذي حمل جلالتكم على تأليف وزارة برئاستي ، كانت الضرورة الماضية بعدم ابقاء البلاد من دون حكومة تقوم بادارة شؤون الدولة . وقد تقدمت ملبيا رغبة جلالتكم بتأليف الوزارة الحالية التي تحملت مسؤولية الحكم اربعة أشهر ، بعد أن تحققت عدم رغبـــة عبد المحسن بك في الاستمرار على العمل . اما الآن وقد زالت تلك الموانع ، فانني أرى أن المهمة التي تألفت الوزارة الحالية من اجلها قد انتهت ، ولذلك أتيت مسرعا لتقديم استقالتي ... » (٥) . ووافق الملك على استقالة السويدي وطلب اليه أن تستمر الوزارة في عملها بصورة مؤقتة الى حين تأليف وزارة جديدة . فكثفت جهود الملك فيصل و (كلبرت كلايتون) ، بعد استقالة السويدي ، لاقناع السعدون بتشكيل الوزارة في حين استمر السعدون يعتذر عن عدم تمكنه تشكيل الوزارة قبل أن تستجيب الحكومة البريطانية للمطاليب العراقية بصورة رسمية (٦) ، واستمر

---

(١) في ١٣ / حزيران / ١٩٢٩ تليت الارادة الملكية بفض مجلس النواب حيث اعلن رئيس المجلس « السعدون » ان هذه الجلسة (الخمسين) هي اخر جلسة للمجلس النيابي في هذه الدورة . لغة العرب ، ج ٧ ، سنة ٧ ، شهر تموز ١٩٢٩ .

(٢) يقول عبد العزيز القصاب : (بعد انقضاء الدورة سافر السعدون الى مصيف) برمانـا (في لبنان) للاستجمام ، وبعد مرور شهرين على غيابه طلب مني الملك فيصل وكلفني ان اكتب الى عبد المحسن السعدون استدعيه الى بغداد ، وكذلك كلف (صفوة العوا) ـــ احد موظفي البلاط ـــ مرتين باستدعائه .. وفي تاريخ ١٧/آب/١٩٢٩ رجع عبد المحسن الى بغداد » . القصاب ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .

(3) Ireland, op. cit., P. 412

(4) British Report, 1929 P. 13.

(٥) الحسني ـــ عبد الرزاق ، الاصول الرسمية .. ، ص ٧٢ .

(6) British Report, 1929, P. 13.

حتى وصل حتى ١٤ أيلول ١٩٢٩ حين أبلغ وكيل المندوب السامي (روبرت بروك بوبهام) (١) الحكومة العراقية بتصريح الحكومة البريطانية القائل بأن الحكومة البريطانية مستعدة لدعم ترشيح العراق للقبول في عصبة الامم في عام ١٩٣٢ دون قيد أو شرط ، وان تسعى بريطانيا مع العراق الى عقد معاهدة جديدة تنظم العلاقات بينهما وذلك على ضوء الاقتراحات الجديدة للانسحاب الانكليزية ـ العراقية (٢) . يقول التقرير البريطاني لعام ١٩٢٩م بهذا الشأن « لم يكن عبد المحسن بك سهل الاقناع للعودة الى العمل » (٣) ، ويقول توفيق السويدي « ان السعدون كان غير مرتاح الى الرجوع الى العمل وتأليف الوزارة ، فقد أصبح يضيق بتحمل المسؤولية في زمن دقيق كهذا ، وقد شكا لي عدة مرات ذلك ، واعترف لي عن استعداده للانسحاب من العمل بتاتا لان صحتـــه قد زاد انحرافها بسبب ما كان يشكو منه من مرض السكر ، الا ان اصرارنا واصرار أكثر أصدقائه عليه بالبقاء قد حمله على الاستمرار في العمل ، فقبل تأليف الوزارة على مضض وملل » (٤) . الحقيقة أن السعدون وجد في تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩م ربحا سياسيا حريا أن لا يضيعه العراق ، ولكن هذا لا يعني أن السعدون كان يرى في تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩ كل ما ينشده العراقيون ، فهو في نظره محقق لجزء من رغبات العراقيين بما نص عليه من عضد الحكومة البريطانية لدخول العراق في عصبة الامم دون قيد أو شرط في ١٩٣٢ م ، اما الجزء الآخر فانه سيتوقف على ما تبذله الوزارة من مساعي لعقد معاهدة جديدة بعيدة كل البعد عن الصيغة الانتدابية التي تميزت بها المعاهدات السابقة ، فقد صرح السعدون في خطبة الاستيزار قائلا : « .. لقد أمعنت وزملائي النظر مليا في جواب الحكومة البريطانية فاقتنعنا بأنه محقق لشطر من رغائب الامة العراقية التي لا ترضى عن الاستقلال التام بديلا ، ومن أجل ذلك لبينا نداء سيد البلاد وسيدها الاعظم وقبلنا دعوة جلالته الى تسلم زمام امور الحكومة مع كمال الارتياح آخذين على أنفسنـــا بذل كل ما في وسعنا من الجهود والمساعي للسير بسفينة الدولة الى الهدف الاسمى الذي تستهدفه أمانينا الوطنية .. » (٥) ولذلك نجد ان السعدون ، لكي يحوص تلك المساعي التي ستوصله الى الهدف الاسمى ، بادر في ١٩ أيلول ١٩٢٩

---

(١) بعد وفاة (كلبرت كلايتون) في ١١/أيلول /١٩٢٩ ، عمل (روبرت بروك بوبهام) قائـــد القوة الجوية في العراق ، كوكيل للمندوب السامي الى حين وصول الميجر هربرت يانغ في ٢٠/ أيلول / ١٩٢٩ م .

British Report, 1929, P. 13.

(2) British Report, Special Report 1920-31, P. 19.

(3) British Report, 1929, P. 13.

(٤) السويدي ـ توفيق ، المصدر السابق ، ص١١ .

الى تشكيل وزارة قوية تستطيع ان تستغل ذلك التصريح غاية الاستغلال (١)
فبالاضافة الى الوزراء البارزين في السياسة الذين كانت تضمهم وزارته السابقة، قرر السعدون أن يشرك في وزارته الجديدة (ياسين الهاشمي) قطب المعارضة البرلمانية (رئيس حزب الشعب) . والحقيقة ان تفكير السعدون باشراك الهاشمي في الوزارة لم يكن لغرض كسب تأييد المعارضة داخل البرلمان ، فحزب الشعب في هذه الفترة كان قد انحسر ظله ولم يبق من بين اعضائه سوى الهاشمي ومحمود صبحي الدفتري (٢) ، ثم ان في امكان السعدون ان يحصل على تأييد البرلمان لسياسة حكومته بواسطة الاكثرية التي كان يؤلفها حزب التقدم داخل البرلمان دونما حاجة الى أصوات المعارضة ، هذا بالاضافة الى أن المعارضة نفسها تبرمت من اشتراك الهاشمي في الوزارة ، فيذكر خير الدين العمري « عقب دخول الهاشمي الوزارة قامت قيامة جماعته ، فاقاموا حملة نائحة في المجلس النيابي باكين على ضياع الفضيلة وسقوط ياسين لاشتراكه في الحكم » (٣) . من جانب آخر أثار اشراك الهاشمي في الوزارة بعض اعضاء حزب التقدم أيضا لان الهاشمي كان قد طعن في شرعية تمثيلهم للامة (٤) . ولكن تلك المعارضة لم تثن السعدون عن عزمه لان وجود الهاشمي في الوزارة قوة وضرورة في تلك الظروف وذلك لسببين ، أولا . ان السعدون كان يثق بمقدرة وكفاءة ياسين الهاشمي ، فقد حدث في صيف ١٩٢٥ أن تعثرت اللجنة المالية التي تشكلت في البرلمان لمناقشة ميزانية الدولة ، وكان السعدون (رئيس الوزراء آنذاك) يوافي الملك في لندن بأخبار تأخر عمل اللجنة وسببه الذي كان يعزيه الى قلة خبرة النواب على اعتبار انه لم يمض وقت طويل ، آنذاك ، على بدء أعمال البرلمان . ولكن ما ان أصبح (ياسين الهاشمي) رئيسا للجنة المالية البرلمانية حتى كتب السعدون الى الملك : « بعدما ترأس ياسين باشا اللجنة أصبحت الامور أسهل من قبل . ولي وطيد الامل بان الميزانية ستودع بعد بضعة ايام الى المجلس (٥) » .

ثانيا . اراد السعدون من اشراك الهاشمي في الوزارة تعزيز ثقة الرأي العام بها ، فقد ظل الهاشمي ، بالرغم من ضعف حزب الشعب في هذه الفترة ، يتمتع بتأييد شعبي ، وأقرب دليل على ذلك انه اجتمع في جامع الحيدرخانة ببغداد في ٣٠ آب ١٩٢٩ جمع غفير من الناس احتجاجا على أعمال الصهاينة في

---

(١) يصف التقرير البريطاني الاشخاص الذين ضمتهم الوزارة السعدونية الرابعة بأنهم : « اقدر الرجال في الحياة العامة » .
British Report, 1929, P. 13.

(٢) العمري — خيري ، حكايات سياسية ، ، ص٢٠٢ .

(٣) العمري — خير الدين ، مقدمات ونتائج ، ، ج١ ، ص٥٢ .

(٤) العمري — خيري ، حكايات سياسية ، ص٢٠٢ .

(٥) من رسالة بعث بها السعدون الى الملك فيصل في لندن في ٢٤/ايلول/١٩٢٥ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ، رقم ك، « ورقة / ٧ » .

فلسطين ، فكان ياسين الهاشمي احد اعضاء اللجنة التي انتخبها المجتمعون لتنفيذ قراراتهـم » (١)

السؤال الذي يثار هنا : ان المقدرة والكفاءة وتعزيز ثقة الراي العام بالوزارة ، هي امور كان ينشدها السعدون من وراء اشراك أبرز معارضيه ـ الهاشمي ـ في الوزارة ، فلماذا لم يحاول اشراك غيره من المعارضين كرشيد عالي الكيلاني ومزاحم الباجه جي اللذان لا يمكن ان ينكر عليهما شعبيتهما وتجربتهما في ميدان العمـل الوزاري ؟

لم يدع السعدون (رشيد عالي الكيلاني) لدخول الوزارة ، اذ ظل الشعـور السائد لدى أعضاء حزب التقدم بأن الكيلاني هو المسؤول الاول عن تخلخل الحزب في ١٩٢٦ م ، عندما أوجد داخل الحزب تكتلا مال به الى التعاون مع حزب الشعب المعارض فادى الى استقالة الوزارة السعدونية الثانية على اثر انتخابه رئيسا لمجلس النواب (٢) . ومما زاد في ابتعاد السعدون عن (الكيلاني) ما حدث في ١٩٢٧ حينما كان الاخير وزيرا للداخلية في الوزارة العسكرية الثانية ، فوصل الى جانب بعض السراكيل الذين اخذوا يبعثون ببرقياتهم الى الملك فيصل يشكـون تدخل عبدالكريم بن فهد السعدون وقائمقام الحي في شؤونهم وشؤون الفلاحين ، ظنا منهم بأن ذلك التدخل يتم « بسبب تأثيرات عبدالمحسن السعدون » (٣)

وبغض النظر عن أن مزارع أخوان السعدون في محيرجة قد احترقت ، أو أحرقت بتدبير السراكيل ، أو بأمر وزير الداخلية (الكيلاني) ، فان الذي ظل يجول في اعتقاد السعدون هو : « ان الكيلاني ، خلال الشهـر الذي قضاه السعدون في استانبول ، أمر بحرقها وبسبب سوء أوضاع اخوانه وأقربائه خلال تلك السنة وان موقف الكيلاني من اخوته في محيرجة كان عملا موجها لشخصه بالدرجـة الاولى ، الغاية منه ايلامه بايلام اخوته » (٤)

لقد شهد مجلس النواب في ١٩٢٨ أوضح دلائل النفرة بين السعدون والكيلاني واذا كان ياسين الهاشمي ، يعد ، في طليعة المعارضين لسياسة السعدون ، فقـد احتل (الكيلاني) موقعه في ١٩٢٨ ، فقد ركز (الكيلاني) اكثر من غيره مـن النواب على مسألة طرد الطلاب على أثر زيارة المرد موند للعراق ، واعتبر صدور المرسومين خروجا على القانون الاساسي ، ولم يقنع بجواب السعدون القائل بأن الحكومة ارادت أن تحافظ على سمعة العراق تجاه العالم المتمدن باصدارها تلك

---

(١) لغة العرب ، ج١٠ ، السنة ٧ ، تشرين اول ١٩٢٩ .
كذلـك :

(٢) العمري ـ خير الدين ، مقدمات ونتائج .. ، ج ، ص .

(٣) عن مجموعة برقيات موجهة الى الملك فيصل من قبل سراكيل الحي .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف المتفرقات ، رقم د، لسنة ١٩٢٧ (الاوراق / ٩ ـ ١٣) .

(٤) عن مقابلة شخصية مع عائلة عبد المحسن السعدون بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ .

لراسيم وانه طالب بسوق الوزارة الى التحقيق النيابي (١) • كذلك اثار الكيلاني مسألة حل مجلس النواب في ١٩٢٨/١/١٩ ، متسائلاً « مثل حل المجلس استحب رئيس الحكومة (السعدون) رئيسا لحزب التقدم باكثريته ، فلماذا حل المجلس ؟ » . كذلك نفى أن تكون الحكومة قد رجعت الى رأي الناس في الانتخابات، وصرح بأن . « الذين أصبحوا نوابا لم ير الناس وجوههم » .(٢) • وفي ١٨ آب ١٩٢٨ حين صرح السعدون بسياسته تجاه الاساسيين (المالية والعسكرية) ، وظهر ميل المعارضة الى التعاون مع الوزارة على اثر ذلك ، بقي (الكيلاني) ، دون غيره ، غير مقتنع بتصريح السعدون ، حتى انه لم يوافق على التصديق له على أساس « ان المعاهدة نصت على أن بريطانيا مسؤولة عن الدفاع الخارجي عن العراق وعن حفظ الامن الداخلي ، وهي كفيلة بهذه المسؤولية ، اذن تصريح رئيس الوزراء برفضه فرق النفقات لا طائل تحته » (٣) •

مثلما كانت العلاقة سيئة بين السعدون والكيلاني ، كانت سيئة ، بدرجة اقل ، بين السعدون ومزاحم الباججي منذ أن اتهم السعدون ، في ١٩٢٥ ، الوزارة الهاشمية الاولى ، التي كان الباججي عضوا فيها ، بانها المسؤولة عن زيادة عدد الموظفين البريطانيين في العراق (٤) ، ومنذ ان شعر بأن السعدون تعمد فسح المجال للصحف بالاساءة الى أعضاء (حزب الشعب) واتهمه شخصيا بالتورط في منح امتياز شركة النفط التركية (٥) ، فقد ظهر خلال عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦ كأبرز معارض لسياسة السعدون (٦) ، بعد الهاشمي • ثم ظهر تصدي (الباججي) لسياسة السعدون واضحا في فترة وزارة السعدون الثالثة، خاصة بعد أن عزل السعدون ، بعد تأليفه الوزارة ، مزاحم الباججي من منصب ممثل العراق السياسي في لندن واستعاض عنه بجعفر العسكري (٧) ، فمع أن (الباججي) رفض ترشيح نفسه في انتخابات عام ١٩٢٨ (٨) ، واصر على

---

(١) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة : ٢٦/ مارس و ٧ تموز /١٩٢٨ .

(٢) ن.م ، جلسة : ١٩٢٨/٥/٢٨ .

(٣) مذاكرات مجلس النواب ، جلسة : ١٨/آب/١٩٢٨ .

(٤) ن.م ، جلسة ١٨/١٠/١٩٢٥ .

(٥) ن.م ، جلسة : ٤ / شباط /١٩٢٦ .

(٦) راجع : مذاكرات مجلس النواب خلال عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ وخاصة جلسات : ١٨/تشرين اول و ٣١ / كانون اول / ١٩٢٥ ، و ١ / كانون ثاني /١٩٢٦ و ١ / شباط و ٤ / شباط ١٩٢٦ و ١١ / اذار / ١٩٢٦ :
حاول المؤلف ان يحصل على بعض المعلومات من مزاحم الباججي شخصيا ، الا انه لم يوفق لاصرار الاخير بان هذه معلومات سياسية لا يرغب بالحديث عنها .
مقابلة شخصية مع مزاحم الباججي بتاريخ ١٦ / اذار / ١٩٧٥ م .

(٧) راجع مصدر صفحة (٣٦٢) . البرقية التي ارسلها السعدون الى مزاحم الباججي في ١١ / شباط / ١٩٢٨ م .

(٨) النهضة : ١٩٢٨/٥/٨ .

عدم دخول البرلمان (١) ، الا انه ظل يوجه انتقاداته لسياسة السعدون عن طريق الصحف ، كوصفه لحزب التقدم بـ « حزب الانتداب » ووصفه للوزارة بـ « وزارة الاستسلام » (٢) . لهذا اقتصر السعدون ، بالنسبة للوزراء المعارضين ، على ادخال الهاشمي فقط .

التأكيد على النهج الاستقلالي والاصطدام بالانكليز :

اشغل الهاشمي في وزارة السعدون الرابعة (وزارة المالية) ، في حين أشغل ناجي السويدي (وزارة الداخلية) ، وناجي شوكت (وزارة العدلية) (٣) نوري السعيد (وزارة الدفاع) ، ومحمد أمين زكي (وزارة المواصلات والاشغال) ، وعبدالعزيز القصاب (وزارة الري والزراعة) ، وعبد الحسين الجلبي (وزارة المعارف) ، وتولى السعدون وزارة الخارجية الى جانب رئاسة الوزارة (٤) . وفي اليوم الاول لتشكيل الوزارة اجتمع السعدون باعضاء وزارته في داره (٥) وبين لهم بأن سياستهم يجب أن تتركز في ايجاد اية صيغة متكافئة في العلاقات البريطانية ـ العراقية القادمة ، وان المفاوضات مع الحكومة البريطانية يجب أن تجري على اساس الاستقلال التام ، وان يعجل اما في تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ ابرامها أو تسريع دخول العراق في عصبة الامم ، وانه يجب ان تتصور الادارة في البلاد على أساس تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩،وان تطرح الاتفاقيات والمعاهدات السابقة جانبا ليتولى العراق مسؤولياته بصفته دولة مستقلة سيكون له بعد سنة أو سنتين المركز اللائق في عصبة الامم (٦) . على ضوء تلك السياسة اتفق السعدون مع الوزراء في ذلك الاجتماع على تنفيذ المنهـاج المبين

---

(١) يبدو ان رفض الباججه جي دخول البرلمان كان بسبب خلاف حصل بينه وبين الهاشمي رئيس حزب الشعب الذي كان ينتمي اليه الباججه جي ، فقد صرح الباججه جي في لندن في شباط / ١٩٢٨ م : (من رأيي ان ياسين باشا قصر في ميدان الاستقلال ، وان وزارته اساءت ادارة زمام الحالة كلها) .
العراق : ١٩٢٨/٢/٢٧ م .

(٢) راجع الكتاب السياسي الذي وجهه (الباججه جي) الى جريدة التقدم تعقيبا على ما ورد فيها من مقالات حول معاهدة ١٩٢٧ م .
التقدم : ١٦ ، ١٧ /١٢/ ١٩٢٨ .

(٣) يذكر ناجي شوكت فيما يتعلق بمنصب وزارة العدلية : « راي السعدون ادخال حكمت سليمان لوزارة العدلية او الاوقاف ، الا ان حكمت اصر على اشغاله وزارة الداخلية ، وقد كلفني السعدون ان اقبلها لأني لم اوفق » . عن رسالة بعثها ناجي شوكت الى المؤلف بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٨ .

(٤) العراق : ١٩٢٩/٩/٢٩ ، نداء الشعب : ١٩٢٩/٩/٢٠ .

(٥) القصاب ـ عبد العزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .

(٦) عن الخطاب الذي القاه الهاشمي في ١٢/اذار/ ١٩٣٠ ، لغة العرب ، ج٤ ، السنة ٨ ، في اول نيسان ١٩٣٠ م .

في الملحق رقم (١) وبنظرة على ما جاء في ذلك المنهاج يتبين بوضوح ان السعدون كان جادا لتقليم النفوذ والتدخل البريطاني في العراق وفسح المجال أمام العراقيين لتسلم ماكنة العمل السياسية والادارية والعسكرية تمهيدا للوضع الاستقلالي المنتظر .

قرر السعدون عدم نشر منهاج وزارته في الصحف لانه كان يخشى أن يوصف بالمنهاج الجبار وقد لا يستطيع تطبيقه (١) . والحقيقة انه كان من الافضل لو أن السعدون وافق على نشر المنهاج الوزاري على الناس فان ذلك كان سيؤدي على الاقل الى تلطيف حدة معارضتهم للوزارة لما سيلمسون منه من حرص على حقوقهم ، فالذي شاع نتيجة لعدم نشر المنهاج الوزاري هو أن منهاج الوزارة الذي ستقدم الى مجلس الامة يتلخص بالقيام بالمشاريع الاقتصادية كمشروع خزان الحبانية واحياء الاراضي في عقرقوف وتشجيع الصناعة العراقية وتنقيح تنظيمات الحكومة وانقاص بعض الضرائب والرسوم والاستغناء عن خدمة الكثير من الموظفين الاجانب وتطبيق الخدمة الاجبارية لتقليل المصاريف والعمل على انعاش الحركة العلمية والاقتصادية (٢) .

انطلاقا من ذلك المنهاج بدأت الوزارة أعمالها بتشكيل لجنة وزارية من ياسين الهاشمي (وزير المالية) وناجي السويدي (وزير الداخلية) ونوري السعيد (وزير الدفاع) لاعداد مسودة المعاهدة الجديدة والقيام بالمفاوضات حولها مع الجهات البريطانية بعد ذلك ، وطلب السعدون الى وكيل المندوب السامي (هربرت يانغ) في ١٩٢٩/٩/٢٥ ، بعد أن أعرب له عن سروره بتصريح ١٤ أيلول١٩٢٩م، أن يوافيه بأسرع وقت بمسودة المعاهدة الجديدة التي ستعدها الحكومة البريطانية، على أساس أن حكومته ترغب في الاطلاع عليها في أقرب وقت لكي يكون لديه متسع من الوقت لفحصها وتدقيقها ، كما أخبره بأن حكومته ستتخذ التدابير من الآن لاعداد مسودة المعاهدة الجديدة على أساس الاقتراحات الحديثة للمعاهدة الانكليزية ـ المصرية (٣)

ما أن باشرت اللجنة أعمالها حتى وجدت عند دراستها لاقتراحات الاتفاقية الانكليزية ـ المصرية ، انها لا تلائم طموحات العراقيين ولا تلبي مع رغباتهم في كثير من النقاط فمثلا وجدت اللجنة أن مصر ، التي مضى وضعها الجغرافي أن تكون قناة السويس فيها ممره الوصل بين البحر الاحمر والبحر الابيض

---

(١) م.ن .
(٢) لغة العرب ، ج١١ ، السنة ٧ ، عن تشرين الثاني ١٩٢٩ م .
(٣) من كتاب السعدون الى « يانغ » في ١٩٢٩/٩/٢٥ ، بدون رقم .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية ، ج/٩ (الملف المفتوح في ١٩٢٩/٤/٢١ والمغلق في ١٩٢٩/١١/٢٣ م) (ورقة /٢٥ و ٢٧) .

المتوسط ، تدفع ببريطانيا الى أن تهيمن عليها لحماية مواصلاتها ، فهي تختلف عن العراق الذي ليس لبريطانيا فيه غير امر لصيق في مواصلاتها البريطانية الى الهند وهو الخليج العربي ، وان وجود مثل هذا الامر لا يستدعي مثل تلك الحماية مع ان مصر سبقت العراق في ثقافاتها واقتصادياتها وبعض مرافقها ، كما وجدت اللجنة أن قوة التحرر الكامنة في نفوس العراقيين لا تكاد تدانيها قوة في سائر الاقطار الشرقية ، فطبيعة ارض العراق والعهود التي مرت بها العراقيين والنهضات التي حصلت (١) ، لهم كل ذلك جعل للعراق مقاما في التحرر يختلف عن بقية الاقطار ويستوجب التخلص من كل هيمنة أجنبية .

من جهة أخرى اطلعت السلطات البريطانية على منهاج وزارة [illegible] وادركت بان السعدون كان جادا في أن يضمن للعراق من خلال المعاهدة القادمة كل حقوقه الاستقلالية وان تجعل العلاقات بين بريطانيا والعراق علاقات دولتين متكافئتين ، في حين كانت السلطات البريطانية تعتقد بان وعدها بعضد دخول العراق في عصبة الامم كافية لان تفرض على العراق معاهدة جديدة لا تختلف كثيرا عن المعاهدة السابقة في ضمان مصالحها السياسية والاقتصادية (٣) ، ثم ان دخول العراق في عصبة الامم ، في نظرها ، سوف لن يغير شيئا من وضعها في العراق طالما ان لها التأثير الكبير في شؤونه الخاصة (٤) ، ومن هنا بدأ الخلاف مرة أخرى بين السعدون والسلطات البريطانية خاصة وان السعدون لم ينتظر نتائج العلاقات التي ستحددها المعاهدة القادمة وانما بدأ مباشرة تطبيق سياسة تهدف الى تخليص العراق من الصفة الانتدابية تمهيدا للوضع الاستقلالي الذي كان ينشده ، وانعكس ذلك التطبيق في الامور التالية :

١ ـ الموظفون الاجانب :

حاول السعدون أن يتخلص من بعض الموظفين الاجانب الذين انتهت عقود خدمتهم في العراق ، خاصة وان الرأي العام أخذ يطالب بانهاء خدمات الموظفين الاجانب واحلال العراقيين محلهم (٥) ، فاصطدم السعدون بالسلطات البريطانية التي رأت ، على العكس ، تؤكد على ضرورة تجديد عقود أولئك الموظفين أو تمديدها وزيادة رواتب بعضهم (٦) . احتفظ السعدون بالموظفين

---

(١) الحسني ـ عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص١٧٥ .

(٢) عن خطاب الهاشمي في ١٢/آذار/١٩٣٠ ، لغة العرب ، ج٤ ، السنة) ، اول نيسان ١٩٣٠م كذلك كتاب استقالة ناجي السويدي : الحسني ، الاصول الرسمية .. ، ص٨١ .

(٣) الريحاني ـ امين ، الملك فيصل ، ص ١٢٥ .

(٤) فوستر ـ هنري ، المصدر السابق ، ص٢٢٦ .

(٥) نداء الشعب : ٧/١٠/١٩٢٩ .

(٦) القصاب ـ عبد العزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

الاجانب واخبرهم بانه لا يسمح لاحد ان يحيد عما هو مكتوب في القانون الاساسي من السلطات التي تتمتع بها الوزراء والموظفون العراقيون (١) .
وكخطوة عملية لتحديد صلاحيات الموظفين الاجانب ، قررت الوزارة اصدار لائحة نظام وزارة الداخلية التي ركزت على تحديد صلاحيات المستشارين البريطانيين ، اذ اكدت على ان وظيفة المستشار استشارية وليست اجرائية ، وحددت صلاحياته بان يبدي رايه في المسائل التي تحال اليه من قبل الوزير ، ويمكنه ان يقترح على الوزير ما يراه مناسبا لتامين حسن تمشية شؤون الوزارة ، وله الحق في طلب الايضاحات اللازمة من المدراء ورؤساء الدوائر التابعين للوزارة والاطلاع على المراسلات وسجلات الوزارة المتعلقة بذلك ، ويعتبر رئيس هيئة التفتيش الاداري ويقوم بوظيفته هذه حسب احكام نظام التفتيش الاداري ، ويصدر الاوامر الى المفتشين نيابة عن الوزير في الامور المتعلقة بذلك النظام (٢)
واذا علمت مقدار رد الفعل الذي تركته لائحة نظام وزارة الداخلية لدى السلطات البريطانية لامكننا أن نتصور شدة الاهتزازات التي كانت ستتعرض لها علاقة السعدون بالسلطات البريطانية فيما لو لم ينتحر السعدون بنفس اليوم الذي قررت فيه الوزارة قبول لائحة نظام وزارة الداخلية (٣) . فقد طلب وكيل المندوب السامي (هربرت يانغ) الى الملك فيصل في ١٩٢٩/١١/٢٥ ان يمتنع عن الموافقة على لائحة النظام (٤) ، وفي ١٩٢٩/١٢/٣م ، كتب وكيل المندوب السامي الى الملك فيصل ما نصه (أكون آخذا على عاتقي مسؤولية كبيرة للغاية اذا لم أطلب التأكيدات الآتية قبل اقتران النظام بالارادة الملكية بالموافقة عليه ، فاولا اني لا ادرك تماما معنى عبارة « المتعلق بذلك » الواردة في السطر الخامس من المادة التي تبحث عن المستشار . اني أشعر بتاكد من انه لا يقصد تقييد حق المستشار في الاطلاع على الاوراق والسجلات بوجه ما،فساكون ممنونا اذا أعطيت تاكيدا بهذا المعنى وكذلك بانه (اي المستشار) سيجعل دائما في حالة الاطلاع التام كما هو شانه في الوقت الحاضر ، وتعطى فرصة لابداء ارائه حول جميع الامور المهمة . وثانيا اني أعتقد أن ليس هنالك من نية على تغيير ما أفهم انها الاصول الحاضرة التي بموجبها للمستشار الحق بان يذهب راسا الى رئيس الوزراء والى مجلس الوزراء في حالة ما اذا اختلف مع وزيره او شعر بان الوزير

---

(١) عن خطاب الهاشمي في ١٣/اذار/١٩٣٠ .
لغة العرب ،ج١ ، السنة ٤ ، اول نيسان ١٩٣٠ م .

(٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١١/٢ ، جلسة ١٩٢٨/١١/١٢ ، (ورقة /٦٢) .

(٣) ن.م .

(٤) عن كتاب سكرتارية المندوب السامي الى الديوان الملكي المؤرخ ١٩٢٩/١١/٢٥ ، المرقم أ.و. أو/

لم يستشره في أمر ما مهم » (١) . كان اعتراض السلطات البريطانية يكمن ، من جهة أخرى ، في كونها كانت « نظاما قد وضع كنموذج سطبق فيما بعد – مع ما يلزم من التغييرات – على الوزارات الاخرى » (٢)

٢ – لائحة التجنيد الاجباري :

اراد السعدون ، تحقيقا للمنهاج الوزاري ، أن يسعى الى سن قانون لائحة التجنيد الاجباري التي كانت مدار بحث طويل والتي سيتوفر للبلاد بواسطتها جيش قوي لا يرهق خزينة الدولة بكثرة تكاليفه ، ولما كانت وزارة توفيق السويدي (الوزارة السابقة) قد الفت لجنة لهذا الغرض فقد رأى السعدون أن تستمر اللجنة في أعمالها بغية عرض اللائحة على البرلمان العراقي الذي سيجتمع في بداية تشرين الثاني ١٩٢٩ م (٣) ، وقد خابت مساعيه في هذا المجال مخالفة لرغبة السلطات البريطانية ايضا ، فقد استمرت السلطات البريطانية تعارض فكرة التجنيد الاجباري وكانت سياستها تجاه لائحة التجنيد الاجباري امتدادا للسياسة التي اتبعتها منذ سنة ١٩٢٧ (٤) . على أي حال لم يشهد السعدون عرض لائحة التجنيد الاجباري على البرلمان ، كما لم يشهد معارضة السلطات البريطانية لتلك اللائحة ، لان انتحاره في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ م أجل اعداد اللائحة (٥)

٣ – الضرائب المستحقة على شيخي الكويت والمحمرة :

كانت ملكية بعض بساتين النخيل في جنوب العراق تعود لشيخي (الكويت والمحمرة) ، وبسبب ما قدمه الشيخان المذكوران ، في بداية الحرب العالمية الاولى ، من خدمات للقوات البريطانية قرر الكولونيل نوكس (ممثل الحكومة البريطانية وقنصلها العام في الخليج العربي) وبرسي كوكس (المندوب السامي في العراق) ، بعد الحرب ، اعفائهما من الضرائب التي يدفعانها على تلك البساتين كمكافأة لهما . بصدور القانون الاساسي العراقي وجدت الحكومة العراقية أن ذلك الاعفاء غير قانوني ويجب ، لاجل الاستمرار عليه ، أن يؤيد بقانون خاص وفقا للمادة (٩٢) من القانون الاساسي ، كما وجدت أن الوعد المعطى من قبل الكولونيل نوكس لا يعتبر لازما على الحكومة العراقية ، ولذلك فهي لا تجد مبررا لان تقدم

---

(١) عن كتاب وكيل المندوب السامي الى الملك بتاريخ ١٩٢٩/١٢/١٣ ، بدون رقم .
م. و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١١/٢ (ورقة /٧١ و٧٢) .

(٢) م. و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١١/٢ (ورقة/٧١) .

(3) British Report, 1929, P. 23.

(4) Ibid, P. 23.

(5) British Report, 1929, P. 23.

الى مجلس الامة بلائحة قانونية لجعل عفاء الشيخين قانونيا . وعلى ضوء تلك الحجج فتحت باب المراسلات مع الحكومة البريطانية بغية الغاء الاعفاء خاصة وان اللجان المالية البرلمانية اخذت تطالب الحكومة العراقية في مناسبات عديدة بجباية الضرائب على تلك البساتين (١)

لم تجد مراسلات الحكومة العراقية في تلك المسالة ، فقد استمر اعفاء الشيخين الى الحين الذي تشكلت فيه الوزارة السعدونية الرابعة التي عزمت على الغاء اعفاء الشيخين ، لولا أن تداركها الوقت بانتحار السعدون . ففي ٥ تشرين اول ١٩٢٩ اثار ياسين الهاشمي (وزير المالية) المسألة مرة أخرى عن طريق كتاب سري بعث به الى السعدون اكد فيه على مخالفة الاعفاء لاحكام القانون الاساسي العراقي (٢) ، الامر الذي حدا بالسعدون أن يوجه في ١٥ تشرين الاول ١٩٢٩ كتابا سريا الى وكيل المندوب (يانغ) أكد فيه ، بعد أن تعرض الى خلفيات المسالة ، على ان اعفاء الشيخين غير داخل في التعهدات التي تخص العراق والتي اخذت بريطانيا على نفسها تنفيذها بموجب المادة العاشرة من المعاهدة الانكليزية ـ العراقية لعام ١٩٢٢ م ، وان الحكومة العراقية تعتقد أن ما ناله الشيخان من الاعفاء لحد الآن كاف لمكافاتهما على ما قاما به من خدمات في بداية الحرب . أوضح السعدون بالنسبة لشيخ المحمرة ، بأن هذا الشيخ وان كان يتمتع بنوع من الحكم يشبه الحكم الذاتي الا انه كان يعتبر من رعايا الحكومة الايرانية ، وعليه فلم تكن له صفة أميرمستقل . واضاف بانه لو فرضنا انه كان أميرا مستقلا فهو الآن قد أضاع جميع حقوقه وامتيازاته ولم يبق له تلك الصفة التي كان يتمتع بها عندما وعد بالاعفاء . من ناحية أخرى حاول السعدون ان يبين لوكيل المندوب بان الحكومة البريطانية لم تكن تتجاوب مع رغبة الحكومة العراقية في تلك المسالة حيث أخبره بانه علم من المراسلات السابقة بان آخر مرحلة توقفت عندها المسالة موضوع البحث ، هو ان الحكومة العراقية طلبت من المندوب السامي في آب ١٩٢٧ ان يفاتح الحكومة البريطانية بشأنها مرة أخرى وان الحكومة العراقية ظلت تنتظر ، منذ ذلك التاريخ ، نتيجة تلك المفاتحة ، في حين لم يرد الجواب لحد الآن (٣) .

---

(١) عن كتاب سري من السعدون الى وكيل المندوب السامي (يانغ) في ١٥/١٠/١٩٢٩ ، مرقم ٢٤٦٦ .
م.و، ملفات البلاط ، ملف قضية رسوم شيخي المحمرة والكويت ، رقم م/١٢ (ورقة / ١١و ١٢) .

(٢) عن كتاب سري من وزير المالية الى السعدون بتاريخ ٥/١٠/١٩٢٩ ، مرقم ٢٣٠٧٠ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية رسوم شيخي المحمرة والكويت ، رقم م/١٢ ، (ورقة /١٢) .

(٣) عن كتاب سري من السعدون الى وكيل المندوب في ١٥/١٠/١٩٢٩ ، مرقم ٢٤٦٦ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية رسوم شيخي المحمرة والكويت ، رقم م/١٢ ، (ورقة /١١ و ١٢) .

ان ابرز ما يلاحظ على الكتاب السري الذي ارسله السعدون الى وكيل المندوب في ١٥ تشرين الاول ١٩٢٩ م هو تضمنه قرار الوزارة في مسالة اعفاء الشيخين دونما انتظار لما سترسمه السياسة البريطانية . وهذا ان دل على شيء فانما يدل على رغبة الوزارة في وضع حد للتدخل البريطاني في شؤون سياستها ، فقد اختتم السعدون كتابه المذكور قائلا « لا يسع الحكومة العراقية بالنظر الى الاسباب السالفة الذكر ان تستمر بالاستمرار على اعفاء بساتين الشيخين من الضرائب وقد اتخذت القرار الآتي : (أ) ان الاستمرار على الاعفاء امر لا تسوغه القانون . (ب) الايعاز الى وزارة المالية بان تصدر التعليمات اللازمة الى موظفي المالية لجباية الرسوم موضوع البحث ابتداء من اوائل سنة ١٩٣٠م فتبيه . (ج) أن تبلغ الشيخان المذكوران ان الحكومة العراقية قامت لحد الآن حسب وسعها بتنفيذ وعد الاعفاء المعطى لهما وانه يستحيل عليها الاستمرار على تنفيذ ذلك الوعد من دون خرق أحكام القانون الاساسي » (١) . حاول وكيل المندوب السامي (يانغ) في ١٩ تشرين اول ١٩٢٩ م أن يوضح للسعدون بان صلة الحكومة البريطانية بنداءات الحكومة العراقية المتعلقة بطلب الغاء اعفاء الشيخين من الضرائب لم تقف عند بدايتها في آب ١٩٢٧م ، فبين للسعدون بان المسألة قد عولجت في اواخر ذلك العام وذلك خلال مفاوضات معاهدة ١٩٢٧ م التي دارت في لندن ، وانها قد درجت وقتذاك في كتاب يشتمل على قائمة بتعهدات بريطانيا الدولية فيما يخص العراق ، وقد اعطي ذلك الكتاب الى جعفر العسكري (رئيس الوزراء) ، ولما لم يعترض مندوبو العراق يومئذ على تلك التعهدات الدولية ، التي كان من بينها مسالة اعفاء الشيخين ، فقد اعتقدت الحكومة البريطانية ان الحكومة العراقية قد قبلت بها . ثم أضاف (يانغ) بأن المسالة لم تقف عند ذلك الحد ايضا ، ففي ٨ تموز ١٩٢٩ وجه (كليبرت كلايتون) الى حكومته كتابا تناول فيه المسالة من جميع اطرافها وذلك عندما اعترضت الحكومة العراقية مرة اخرى على ذلك الاعفاء ، وان تفصيلات اخرى حول المسالة قدمت الى وزير المستعمرات في رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول ١٩٢٩ م وهو ينتظر الجواب عنها الآن .

اما ما يتعلق بالاجراءات التي اتخذها (يانغ) بعد تسلمه لكتاب السعدون المؤرخ (١٥/١٠/١٩٢٩) فقد بين للسعدون بانه كتب الى وزير المستعمرات يسأله اذا كان في الامكان الاسراع بالرد ، وعليه فهو يجد من المناسب انتظار آراء الحكومة البريطانية التي يمكن ان تصل عما قريب ، قبل أن تتخذ الحكومة العراقية اي

---

(١) عن كتاب سري من السعدون الى وكيل المندوب السامي في ١٥/١٠/١٩٢٩ ، مرقم ٢٤٦٦ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية رسوم شيخي المحمرة والكويت ، رقم م/١٢ (ورقة ١١و ١٢)

تدبير (١) . اقنع الايضاح الذي قدمه وكيل المندوب (يانغ) السعدون بانتظار آراء الحكومة البريطانية خاصة وانه لم يكن لدى (يانغ) من الصلاحيات بصفته وكيلا للمندوب السامي ما تجعله قادرا على تحديد موقف معين من تلك المسالة (٢) على اي حال ، وضع انتحار السعدون بعد أقل من شهر واحد حدا لانتظاره ، ظلت المسالة معلقة كالمسائل الاخرى الا انها اعطت دليلا على سعي السعدون لاعادة بعض الحقوق العراقية التي كان يعتبرها حقوقا ضائعة .

٤ ـ العلاقة مع شركة نفط العراق :

كانت شركة نفط العراق (شركة النفط التركية سابقا) قد حصلت ، كما علمنا ، على امتياز النفط في ولايتي بغداد والموصل في ١٤ آذار ١٩٢٥ (٣) ، وقد استمرت بعد ذلك في الحفر لانتقاء (٢٥) قطعة من الارض تستغلها لاستخراج النفط وفقا لاحكام الامتياز ، وبالرغم من حصول الشركة على فترات اضافية للفترة التي كان من المفروض ان تنجز عملها خلالها ، فان الشركة لم تكن قد أنجزت عملها بعد حين تشكلت الوزارة السعدونية الرابعة . كانت الشركة قبل تشكيل الوزارة السعدونية الرابعة لا تزال تطالب بعقد « مقاولة اضافية » يتم بموجبها تمديد فترة انتقاء القطع لخمس سنوات أخرى ، في حين كانت الوزارة السعدونية الثالثة ، التي استقالت في ٢٠ كانون ثاني ١٩٢٩ م ، قد وافقت فقط على تمديد لفترة اربعة أشهر اعتبارا من ١٩٢٨/١١/٦ (٤) . من ناحية أخرى كان رئيس الشركة (جون كادمن) قد طلب الى جعفر العسكري (ممثل الحكومة العراقية في لندن) مفاتحة حكومته برغبة الشركة في اجراء مفاوضات جديدة لعقد امتياز يحل محل الامتياز القديم وذلك في ضوء الاسس التالية .

« أولا . عطاء الشركة منطقة أوسع من المنطقة المحددة في الامتياز الحاضر وان تكون الحكومة العراقية حرة في اعطاء المناطق الاخرى لمن تريد بالشروط التي تستحسنها .

---

(١) عن كتاب سري من وكيل المعتمد (هربرت يانغ) الى السعدون في ١٩٢٩/١٠/١٩ ، مرقم بي . او /٥٢٨ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية رسوم شيخي المحمرة والكويت ، رقم م/١٢ (ورقة / ١٦ و ١٧) .

(٢) يعتبر لونكريك الفترة بين وفاة (كلبرت كلايتون ، في ١١ / ايلول / ١٩٢٩ ، ومجيء(فرانسيس همفريز) كمندوب سامي أصيل في ١٩٢٩/١٢/١٠ ، فترة خلى فيها منصب المندوب السامي ممن يشغله ، وقد اثر ذلك في اسراع تطور العلاقات بين بريطانيا والعراق .

(٣) راجع : ص ٢٢٨ .

(٤) م.و ، ملفات البلاط ، ملف شركة النفط التركية أو شركة نفط العراق ، رقم ص/٢/٣ (ورقة/

ثانيا – ان تدفع الشركة سنويا مقدارا من المبالغ كبدل ايجار لهذه المنطقة الخارجة عن منطقة الامتياز الحاضر على ان تدفع البدل المذكور بحصة الحكومة عندما يستثمر النفط وتصبح حصة الحكومة اكثر من بدل الايجار ·

ثالثا – تتعهد الشركة في ان تباشر في انشاء انابيب النفط الى البحر الابيض المتوسط في خلال سنتين من تاريخ التوقيع على الاتفاقية الجديدة ·(١)

في ١٩٢٩/٨/١ أحال جعفر العسكري طلب الشركة الى الحكومة العراقية ولما لم تستمر الوزارة السويدية في الحكم مدة بسبب طلبات الشركة لتكون من مهام السعدون في وزارته الرابعة التي حددت يوم ١٩٢٩/١٠/٦م موعدا للنظر فيها · في ذلك اليوم تداول مجلس الوزراء في طلبات الشركة وقرر ، بالنسبة لطلب التمديد ، بأن الحكومة العراقية غير مستعدة للنظر في مسالة تمديد مدة انتهاء القطع . الا انه بنفس الوقت وافق السعدون ، بناء على اقتراح وزير المواصلات والاشغال ، على اعتبار أن فترة التمديد السابقة ، البالغة أربعة أشهر اعتبارا من ١٩٢٨/١١/٦ . لم تنته بعد ، وذلك على اساس عدم حساب بعض الفترة التي مرت بعد التاريخ المذكور ، وقرر أن تنتهي بقية مدة الاربعة اشهر المذكورة في ١٩٢٩/١١/٢١ م وان على الشركة أن تستنفي قطعها خلال تلك الفترة · اما ما يخص رغبة الشركة في الحصول على امتياز جديد فقد قرر المجلس في البداية أن تتقدم الشركة باقتراحات تحريرية الى وزارة المواصلات والاشغال ·(٢)

فارسل وزير المواصلات والاشغال كتابا سريا الى الشركة بتاريخ ١٩٢٩/١٠/١٢م طلب اليها تحرير طلبها المتعلق بتعديل الامتياز القديم ، كما اكد عليها ضرورة انهاء عملها المتعلق بانتقاء القطع قبل ١٩٢٩/١١/٢١ م فيما لو لم تتوصل الشركة الى تغيير جديد في الامتياز السابق في ضوء التعديلات التي ترسمها . وذلك على أساس أن بعض الشركات تلح على الحكومة العراقية في سبيل الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط ضمن أراضي لواءي بغداد والموصل أيضا ·

جاء جواب شركة نفط العراق المتعلق بطلب الحصول على امتياز جديد ، في ١٩٢٩/١٠/٢٤ ، يقترح اجراء التعديلات الآتية في امتياز ١٤ آذار ١٩٢٥ م

---

(١) عن كتاب مفوضية العراق الملكة في لندن الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٢٩/٨/١ ، مرقم ٥٦٧ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم هـ/١٠/٢ (ورقة / ٢٨) .

(٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم هـ/١٠/٢ ، جلسة ١٩٢٩/١٠/٦م (ورقة / ٣٤) .

(٣) عن كتاب سري من شركة النفط العراقية الى وزير المواصلات والاشغال في ١٩٢٩/١٠/٢٤ ، مرقم ١٩٦٠ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١١/٢ (ورقة /٨) .

اولا : التنازل عن حقوق الشركة الحالية القاضية بالاشتراك في حواصل امتيازها على ولايتي الموصل وبغداد ، والتنازل عن ٨٨٪ من هذه المناطق مقابل منحها حقوقا مطلقة لاستثمار بقية الـ ١٢٪ أو نحو ١٠٫٠٠٠ ميل مربع •

ثانيا : انتقاء الـ ١٠٫٠٠٠ ميل مربع في غضون أسبوع واحد من تاريخ ابرام المقاولة ويكون للحكومة حرية مطلقة للتصرف ببقية أراضي العراق وبجميع الحواصل الناتجة من الامتياز لبقية تلك الاراضي •

ثالثا : تقبول الشركة على نفسها التعهدات الاضافية الآتية:

آ ـ ان تدفع الى الحكومة ايجارا سنويا قدره ١٠٠٫٠٠٠ ليرة انكليزية ابتداء من أول كانون ثاني ١٩٣٠ م على أن يحسم هذا الايجار من حصة الحكومة التي تستحق فيما بعد •

ب ـ ان تشرع في تاريخ لا يتأخر عن ١٤ آذار ١٩٣٢ بانشاء خط أنابيب الى البحر المتوسط لا يقل مقدار استيعابه عن ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ طـــن من الزيت في السنة

ج ـ أن تتعهد بالقيام بحفريات تزيد بمقدار ٥٠٪ على مقدار الحفــر المنصوص عليه في المادة الخامسة من مقاولتها •

بعد أن عرضت الشركة التعديلات المذكورة وعدت بأنها اذا ما حصلت على موافقة الحكومة العراقية مبدئيا عليها ، فانها ستحذف الاحكام المتعلقة بـ « المقاولة الاضافية » المنصوص عليها في المادة الثالثة من الامتياز القديم (١) • وبعد التدقيق في اقتراحات الشركة رفع وزير الاشغال والمواصلات (محمد أمين زكي) الى سكرتير مجلس الوزراء كتابا في ١٩٢٩/١١/٥ م أوضح فيه بأنه دقق اقتراحات الشركة ووجد بأنها أمل فائدة للعراق من الاقتراحات التي عرضها جعفر العسكري (وزير العراق المفوض في لندن) على وزارة الخارجية في ١٩٢٩/٨/١، كما انها لا تبين عما اذا كانت الشركة ستنتقي قطعة ارض واحدة مساحتهــا ١٠٫٠٠٠ ميل مربع أو قطعا متعددة صغيرة مجموع مساحتها ١٠٫٠٠٠ ميل مربع ، مبين بأنه اذا كان في نية الشركة انتقاء قطع عديدة صغيرة مجموع مساحتهـا ١٠٫٠٠٠ ميل مربع فانه يعارض كل المعارضة ذلك الاقتراح على اساس انــه سيمكن الشركة من اختيار احسن واثمر الطبقات النفطية الموجودة في العـراق ولم تترك الا المناطق العديمة الفائدة ، فاقترح ان يطلب من الشركة أن تبين بأسرع وقت عما اذا كانت تنوي اختيار المساحة المذكورة في قطعة واحدة أو عدة مناطق

---

(١) عن كتاب سري من شركة النفط العراقية الى وزير المواصلات والاشغال في ١٩٢٩/١٠/٢٤ ، مرقم ١٩٦٠ .

م. و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١١/٢/٥ (ورقة /٨) .

وحين تناول (بدل الايجار) بين بأنه يختلف اختلافا بينا عن الاقتراح
المقدم للشركة بواسطة جعفر العسكري في ١٩٢٩/٨/١ لان المبلغ المراد
دفعه سنويا هو بمثابة سلفة تخصم من حصة الحكومة المستحقة في المستقبل
وليس مبلغا مقطوعا يخصم من حصة الحكومة العراقية عند استحقاقها ، ولذلك عد
الاقتراح عديم الفائدة بالنسبة للعراق . تناول الوزير ايضا مسألة انشاء خط
الانابيب فبين أن ذلك الاقتراح مرضي وان مطالبته الوحيدة عليه هي وجوب
تعيين تاريخ اكماله اضافة الى تاريخ الشروع بانشائه . اما استبدال استرجاع
قطع الاراضي بعد ، فعدها الوزير غير كافية لمساحة مقدارها ٠٠٠ر٠١ ميل مربع .
وفيما يتعلق بالاقتراحات ككل أوضح الوزير بأنها جاءت مجردة عن أية اشارة
الى تعديل قاعدة الاسعار التي يتم بموجبها بيع المنتوجات النفطية في العراق ،
وعن أية اشارة تتعلق بانشاء السكة الحديدية الى ساحل البحر المتوسط . وأضاف
انه بناء على الاسباب التي أوردها فان اقتراحات الشركة غير مرضيــة وغير
كافيــة (١)

خلال دراسة وزارة الاشغال والمواصلات لاقتراحات الشركة المتعلقة بالامتيـاز
الجديد ، وصل الى الحكومة العراقية في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٩ جواب الشركة
على طلب التمديد ، فبين فيه عدم موافقتها على جعل يوم ١٩٢٩/١١/٢١
آخر موعد لانتقاء قطع الاراضي وتصر على عقد « المقاولة الاضافية » على أساس
انها « شرط أساسي أولي .. وما لم يتم عقدها فمما لا ريب فيه أن الشركة لا تتمكن
من القيام على ما يرام بتعهداتها المتعددة » (٢) أوضحت الشركة بأن انتقاء احدى
القطع في منطقة بابا كركر (في كركوك) سيتم خلال المدة التي حددتها
الحكومة العراقية ، أي حتى ١٩٢٩/١١/٢١ ، الا انها ستخبر الحكومة العراقيـة
فيما بعد عن انتقاء القطع الباقية بعد عقد « المقاولة الاضافية » (٣) درست
الوزارة السعدونية الرابعة جواب الشركة الاخير كما درست ملاحظات وزيـر
المواصلات والاشغال ، وبعثت تخبر الشركة بأن انتقاء قطع الاراضي ليس له علاقة

(١) عن كتاب وزير المواصلات والاشغال محمد امين زكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ١١/٥/
١٩٢٩ ، مرقم ٧٦ .
م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١١/٢ (ورقه /٩٤ و٥٥) .

(٢) عن كتاب سري ومستعجل من السعدون الى (بانغ) في ١٩٢٩/١١/٩ ، مرقم ٢٧١٩ .
م . و ، ملفات البلاط ، ملف شركة النفط التركية او شـركة نفط العراق ، رقم ش/٢/٣/٢ (ورقة /٧٠) .

(٣) عن كتاب سري مستعجل من السعدون الى (بانغ) في ١٩٢٩/١١/٩ ، مرقم ٢٧١٩ .
م . و ، ملفات البلاط ، ملف شركة النفـط التركيـة او شركة نفط العراق ، رقم ش/٢/٣/٢ (ورقة /٧٠) .

بتوقيع « المقاولة الاضافية » (١) الا ان الشركة اصرت على موقفها ، وعند ذاك بعث السعدون بكتاب سري ومستعجل الى وكيل المندوب السامي (يانغ) في ٩ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، اي قبل انتحاره باربعة ايام ، بين له فيه بانه يظهر للحكومة العراقية ان خطة الشركة لا يقصد بها الا « المماطلة والتسويف » في انجاز التعهدات المفروضة عليها ، ولذلك فالحكومة العراقية تجد نفسها مضطرة للرجوع الى نص الفقرة الاولى من المادة الخامسة من الامتياز ، اي انه اذا لم تقم الشركة بالتعهدات المنصوص عليها في تلك المادة في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٩م فان الحكومة ستعلن ان الاتفاقية أصبحت ملغاة (٢) . كان السعدون يدرك مدى ما سيسببه موقفه من الشركة من حراجة للحكومة العراقية ، فقد بين لوكيل المندوب السامي في نهاية كتابه المذكور « ان شركة النفط العراقية شركة بريطانية ولكنها لما كانت مؤلفة من جماعات دولية فان كل اختلاف بينها وبين الحكومة العراقية من المحتمل أن يؤدي الى مشاكل دولية » (٣) . الا ان السعدون مع ادراكه لخطورة الموقف ، عقد جلسة لمجلس الوزراء في ١٢/١١/١٩٢٩ م ، اي قبل انتحاره بيوم واحد ، وقرر أن ترسل وزارة المواصلات والاشغال الجواب الاتي « اذا كان للشركة اقتراحات مقبولة غير التي قدمتها فيما يتعلق بتعديل الامتياز فلا مانع لدينا من تقديمها حتى بعد أن يتم انتهاء الـ ٢٤ ساعة وفقا لنص الامتياز وفي المدة المضروبة في كتابنا .. والوزارة متمسكة بما جاء في كتابها ولا أرى مع الاسف مجالا لان أزيد شيئا جديدا » (٤) . في الوقت الذي تبرز فيه موقف الوزارة السعدونية من اقتراحات شركة نفط العراق حرصها على عدم التفريط بحقوق العراق الاقتصادية ، كان لا بد أن يفسر ذلك الموقف من قبل السلطات البريطانية على انه محاولة لاعاقة المصالح البريطانية في العراق ، وعلى هذا الاساس يمكن أن تعتبر علاقة الوزارة بشركة نفط العراق عاملا آخر في زيادة الجفاء بين السعدون والانكليـــز .

٥ ـ الديون العثمانيـــة :

ان ابرز ما يلاحظ على الوزارة السعدونية الرابعة ، في علاقاتها مع مجلس الديون العثماني (٥) حول طريقة تصفية حصة العراق من الديون العثمانيـة

---

(١) من كتاب سري ومستعجل من السعدون الى (يانغ) في ١٩٢٩/١١/٩ . مرقم ٢٧١٩ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف شركة النفط التركية او شركة نفط العـــراق ، رقم ص/٢/٢ (ورقة / ٧٠) .

(٢) ن . م .

(٣) ن . م .

(٤) م. و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/١١ . جلسة ١٩٢٩/١١/١٢ ، (ورقة /٢٥) .

(٥) فيما يتعلق بمجلس الديون العثماني ، راجع : ص ٢٨٢

تامة [illegible] في حديثها في العمل على تسديد تلك الحصة وعدم فسح المجال لجعلها
فرصة للمناورات السياسية قد تؤثر في شكل المعاهدة التي ستنظم علاقاتها بين العراق
وبريطانيا . ففي ٣٠/١٠/١٩٢٩م رفع ياسين الهاشمي (وزير المالية) كتابا
الى سكرتير مجلس الوزراء يخبره فيه بأن السكرتير المالي للمندوب السامي قد
وجه اليه كتابا يبين فيه بأن مجلس الديون العثماني يشترط ان تدفع اليه
الحكومة العراقية نحو ١٤١ الف ليرة انكليزية في ١/١١/١٩٢٩ ، وذلك عن
القسطين المستحقين في آذار ١٩٢٨ وآذار ١٩٢٩ وعدا المبلغ تضاف فائدة بمعدل
٥٪ في السنة . وان تتخذ الحكومة العراقية ـ اذا أمكن ـ التدابير اللازمة لان
تدفع اليه في ١/١١/١٩٢٩م القسط الثالث المستحق في آذار ١٩٣٠ والبالغ نحو
(٦٦) الف ليرة انكليزية بعد ان تخصم اجزاء من الفائدة المستحقة على المدة
المذكورة . وأن تسن الحكومة العراقية قانونا وفق المادة ١٠٣ من القانون الاساسي
ينص على تجهيز الاموال اللازمة للاقساط القادمة ، وان تصدر الحكومة العراقية
سندات خزينة لقاء الاقساط المذكورة ـ بشكل سوف يتفق عليه ـ بحيث يمكن
لمجلس الديون ان يبيعها في الاسواق المالية ، كما ان على الحكومة العراقية أن
تدفع ٣١٥٠ ليرة انكليزية كاملة لسد نفقات مجلس الديون (١) . جاءت
مطاليب مجلس الديون العثماني كعادتها في وقت لم يكن يسمح فيه بأوضاع
العراق المالية بتسديد مثل تلك المبالغ . فبالاضافة الى الازمة المالية المستعصية
التي رافقت ظهور الدولة العراقية ، والالتزامات المالية الكبيرة التي فرضتها معاهدة
١٩٢٢م ، شهد العراق في ١٩٢٩ ظروفا اقتصادية صعبة زادت من حراجة الوضع
المالي للحكومة العراقية ، فمن جهة حدث فيضان مدمر ، ومن جهة أخرى تم تسلم
الحاصلات العراقية من الآفات الطبيعية وتوقف التصريف وهبوط الاسعار (٢) .
ولكن مع وجود تلك الاوضاع ، قررت الوزارة السعدونية في ٢٤/١٠/١٩٢٩
قبول الشروط التي املاها مجلس الديون كتسوية نهائية . وطلبت الى وزارة
المالية احضار لائحة قانونية بتخويل الحكومة العراقية بتسديدها (٣) . وكانت
الوزارة تشعر بأن تسديد تلك المبالغ سيفرض على كاهل العراق اعباءا مالية تزداد
يوما بعد يوم ، بالاضافة الى ما تنطوي تحتها من ضغوط سياسية على الحكومة
العراقية . ولذلك قدمت الوزارة مسعاها المتمثلة بالدين العثماني كمسرى لتحسس

---

(١) عن كتاب وزير المالية الى سكرتير مجلس الوزراء في ٢٠/١٠/١٩٢٩ ، مرقم م/٩٣٢٥ .
م. و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/١٠ (ورقة /١٥٥) .

(٢) حول الاوضاع الاقتصادية التي ورثتها الوزارة السعدونية الرابعة راجع
خطاب العرش الذي القاه الملك في مجلس النواب في ٢/تشرين الثاني/١٩٢٩ .
م. و، ملفات البلاط ، ملف تشكيلات وتنقلات مجلس الامة ، رقم ب/٢/١ (ورقة /١٩) .
كذلك :

(٣) م. و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٢/١٠ .
جلسة ٢٤/١٠/١٩٢٩ (ورقة /١٥٢) .

نواب في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩م حين صرح الملك « ان المفاوضات التي قامت بها حكومتي منذ ١٩٢٧م حول عملية تصفية الديون العثمانيـــة العامة قد انتهت وستقدم لكم حكومتي المعلومات اللازمة مع اللوائح القانونية الخاصة بها » (١). وبغض النظر عن تطورات مسالة الدين العثماني بعد انتحـــار السعدون فان سعي السعدون الى حسم المسالة على تلك الصورة كان جزءا مـن سياستنا الرامية الى تهيئة العراق للوضع الاستقلالي الذي كان يسعى اليه.

الوضع السياسي العام للوزارة :

بالرغم من ان الوزارة السعدونية الرابعة لم تشهد بدء مفاوضات المعاهـدة التي نص عليها تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩م (٢) ، الا ان تحركات السعدون خلال عمر وزارته القصير ، الذي استمر (٥٥) يوما فقط ، اعطت للسلطات البريطانيـة انطباعا بانه لم يعد الرجل الاكثر تعاونا مع الانكليز ، ولذلك اقترنت التدابير التي اتخذها بمعارضة السلطات البريطانية (٣) او تبنيها موقفا سلبيـا تجاهها . من جهة أخرى ، ولسوء حظ السعدون ، ان الرأي العام العراقي لم يرتفع الى مستوى الاحداث التي كان يعيشها السعدون ، فقد قابل الوزارة السعدونية الرابعة بعدم الارتياح والتشكك في امكانية تحقيقها للاهداف الوطنية لانها اعتمدت التصريح البريطاني في سياستها المقبلة مع الانكليز ، ذلك التصريح الذي وجده الرأي العام لا يزيد عن كونه وعدا كسائر الوعود التي قد تتنصل عنه الحكومة البريطانية متى شاءت ، فهو ليس كافيا لان يعيد السعدون تشكيـل الوزارة بعد ان وعد بعدم تشكيل اية وزارة قبل ان تستجيب بريطانيا للمطاليب العراقية (٤).

الى جانب السلطات البريطانية والراي العام ، كسببين مهمين لسياسـة السعدون في وزارته الاخيرة ، كانت هنـــاك أسباب شجعت السعدون على الاستمرار في العمل حتى ١٩٢٩/١١/١٣ م :

(١) كانت الوزارة ، حسب الاصول المتبعة ، هي التي هيات خطاب العرش الذي القاه الملك في ١٩٢٩/١١/٢ .

راجع م. و، ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية ، رقم ج /٩ المفتوح في ٢١ /١٩٢٩/٦ — ١٩٢٩/١١/٢٣ م) (وثيقة /٢٥ و ٢٧) .

(٢) بدأت مفاوضات المعاهدة في اول نيسان ١٩٣٠ ، وصادق عليها مجلس الوزراء في ٢٨/نيسان /١٩٣٠ ، ووقع عليها كل من نوري السعيد والمندوب السامي في ٣٠/حزيران/١٩٣٠ م .
Ireland, op. cit., P. 414

(٣) يقول القصاب . « حينما علم الانكليز بمنهاج الوزارة اخذوا يعارضون بكل شيء ويطلبون من الوزارة تنفيذ المستحيلات » .

القصاب — عبد العزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

(٤) صوت العراق : ١٩ و ٢١ /٩/١٩٢٩ م ، الوطن : ١٩٢٩/١١/٢٢ ، نداء الشعب : ٢٠ /١٩٢٩/٩ .

اولا ـ تاييد البرلمان :

ضمن السعدون في وزارته الاخيرة تاييد البرلمان لسياسته عن طريق الاكثرية البرلمانية التي ظل يتمتع بها حزب التقدم • فالجلسة البرلمانية الاعتيادية الخامسة التي كانت ستبدأ في أوائل تشرين الثاني ١٩٢٩م ان هي الا استمرار للبرلمان الذي حشده السعدون باكثرية من حزب التقدم خلال انتخابات عام ١٩٢٨م وهذا معناه ان كل التدابير التي ستتخذها الوزاره ستكون مقرونة بموافقة البرلمان عليها عن طريق الاكثرية التي يشكلها حزب التقدم داخل البرلمان ، ولم يكن من عادة السعدون أنه لا يطرح قرارا داخل البرلمان (١) الا بعد أن يأخذ رأي حزب التقدم مسبقا فيه •

ثانيا ـ تاييد البلاط :

لم تشهد فترة الوزارة السعدونية الرابعة اي اختلاف في وجهات النظر بين البلاط والوزارة حول السياسة التي رسمت استنادا لتصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩م، وكل ما عثر عليه المؤلف خلال تلك الفترة هو احتجاج البلاط على عدم وصول نسخ بعض المراسلات التي كانت تتم بين الوزارات أو بينها وبين السلطات البريطانية (٢) • ويقول الحسني بخصوص علاقة السعدون بالملك فيصل في تلك الفترة : « بعد أن فتحت المفاوضات على اساس انهاء الانتداب أصبح ـ أي السعدون ـ متفقا في الراي مع البلاط ، على وجوب عقد المعاهدة (٣) » • وعلى هذا فان ما يورده كل من علي الشرقي وخيري امين العمري من ان الملك فيصل كان يكن بغضا للسعدون ويعمل على اعاقة مسيرته في الخفاء (٤) ، ليس له نصيب من الواقع • ويبدو أن علي الشرقي قد انطلق في تصوراته من رواسب شخصية كان قد تركها تصرف الملك تجاهه ، اذ أن الملك أمر بوضعه في عضوية (مجلس التمييز الشرعي الجعفري) بينما اراد السعدون تحقيق رغبته في أن يكون نائبا ، وقد وصف علي الشرقي وجوده في عضوية التمييز على انه سجن مظلم • اما العمري فيبدو أنه لم يضع حدا للخلاف الذي ظهر بين الملك والسعدون في ١٩٢٦ ثم انتهى في ١٩٢٨ م حين أيد الملك التعديلات التي ارادت وزارة السعدون ادخالها على الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) •

---

(١) العمري ـ خير الدين ، مقدمات ونتائج .. ، ج ١ ، ص ١٢٨ •

(٢) من كتاب من البلاط الملكي الى مجلس الوزراء في ١١/تشرين ثاني/١٩٢٩ ، بدون رقم • م• و، ملفات البلاط ، ملف (متفرقة) رقم ج ، (مفتوح في ١٢/٣١/١٩٢٢ـ ١٩٣٢/٣/٥) (ورقة /٤٨) •

(٣) الحسني ـ عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ١٧٢ •

(٤) الشرقي ، علي ، الاحلام ، ص ١٦٤ ، العمري ، حكايات سياسية ، ص ٢١٦ •

كان تأييد البلاط الملكي للوزارة او على الاقل وقوفه على الحياد ، ضروريا اذ علمنا ان معظم الوزارات العراقية الثمانية التي سبقت وزارة السعدون الرابعة كانت قد استقالت نتيجة لسحب الملك ثقته منها (١) . واقرب دليل على قوة الدعم الذي يقدمه تأييد البلاط لسياسة الوزارة هو استمرار البلاد بلا وزارة لفترة (٩١ يوما) بعد استقالة وزارة السعدون الثالثة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ بالرغم من جهود السلطات البريطانية لتشكيل وزارة اخرى . ويمكن القول بأن موقف السعدون في كانون الثاني ١٩٢٩م ، الذي قام على اساس عدم تشكيل وزارة تتحمل المسؤولية الا اذا استجابت الحكومة البريطانية للمطالب العراقية ، لم يكن ليكتب له ذلك العمر الطويل الذي يعد شذا في تاريخ الحكومات لولا تأييد الملك ، فقد كان بمقدور الملك لو لم يكن مؤيدا موقف السعدون ان يسند رئاسة الوزارة الى جعفر العسكري ، أو نوري السعيد اللذان كانا لا يترددان في تنفيذ سياسة البلاط (٢) . ويمكن القول انه يرجع تأييد الملك فيصل لسياسة السعدون الى تشابه نظرة الاثنين لما يجب أن تكون عليه العلاقات العراقية ـ البريطانية ، ففي الوقت الذي كانت فيه سياسة السعدون قائمة على أن لا سبيل لتقدم العراق من غير أن تأخذ بريطانيا بيده ، لانه دولة حديثة التكوين محاطة بدول تطمع فيه وليس له من الامكانيات المادية ما يجعله قادرا على التغلب على مشاكله (٣) . كانت نظـرة الملك أيضا قائمـة على ذلك الاساس (٤) . فالعامل المشترك بينهما اذن هو الاتفاق على أن العراق لم يكن متهيئا لمواجهة مشاكله ، أما كيف يتهيأ العراق ؟ فقد أثبتت مفاوضات الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) في ١٩٢٨ تشابه نظرتهما بأن هذا التهيؤ ينبغي أن يتم عن طريق التطور المرحلي للعلاقات العراقية ـ البريطانية الذي يعني ضمنا ، في نظرهما ، تخلص العراق تدريجيا من القيود التي فرضتها عليه تلك العلاقات . ولما لم يتوفقا في تلك السياسة نتيجة لعدم جدية الحكومة البريطانية في السير في طريق التطور المرحلي للعلاقات العراقية ـ الانكليزية ، حاولا اختصار الطريق بالتأكيد على دخول العراق عصبة الامم وانهاء أحكام

---

(١) يقول ايرلند ، ان معظم الوزارات التي استقالت خلال حكم الملك فيصل الاول ١٩٢١ ـ ١ٹ٣٣ كان بسبب رغبته في تبديلها ، أو لاعتقاده . انها غير حائزة على ثقته .
Ireland, op cit., P. 422

(٢) حول دور (جعفر العسكري ونوري السعيد) السياسية ، راجع :
العمري ـ خير الدين ، مقدمات ونتائج .. ، ج١ ، ص ٥٠ ـ ٥١ .

(٣) راجع : ص ٩١ .

(٤) راجع حديث الملك فيصل مع مندوبي المجلس التاسيسي في ١٩٢٤ م .
م. و، ملفات البلاط ، ملف الاذاعات مسلسلة ، رقم ش /١٥ (ورقة ١/ و ٢) .

معاهدة ١٩٢٢ وبناء علاقة مع بريطانيا قائمة على التحالف بين الدولتين • ان أوضح ما يلاحظ على العلاقة بين الملك والسعدون خلال عامي ١٩٢٨ و١٩٢٩ هو تعاونهما في الوصول الى الهدف السياسي رغم الدلائل التي كانت تشير الى صعوبة تعاون الاثنين • وبالاضافة الى موقف الملك من الوزارة السعدونية الاولى ، حين اضطرها الى الاستقالة رغبة في تحسين الموقف مع الشيعة الذين سخطوا على اجراءات السعدون بنفيه رجال الدين ، وبالاضافة للخلاف الذي ظهر بين الملك والسعدون في ١٩٢٦ عندما خالف السعدون بعض توجيهات البلاط ، كان لا بد للملك أن يخشى السعدون لما يحمله من صفات تؤهله أن يتبوأ عرش العراق ، فهو بالاضافة الى انتمائه لعائلة آل السعدون المعروفة ظل حتى ١٩٢٨ حائزا على رضا الانكليز وثقتهم • وبالنسبة للسعدون فانه لم يعتبر نفسه أقل من الملك الذي كان الى جانبه في مجلس المبعوثان العثماني ، ولكن ذلك الشعور الذي لم يكن يتحمله الملك لم يرافقه رغبة السعدون في ان يحل محل الملك [١] • يذكر توفيق عبدالكريم السعدون : « كنت أعيش مع السعدون في نفس البيت ، وكنت موضع أسراره الخاصة ، وكم من مرة أخبرني بأن المندوب السامي ساله بما اذا كان يرغب في أن يتولى عرش العراق •• ولكنه يرفض »[٢] • لقد جاء السعدون الى الحكم بعقلية بدوية تحمل مكارم الاخلاق والتواضع الى جانب القدرة على ادراك المواقف ومواجهتها بهدوء [٣] • وفي المقابل تمتع الملك بشخصية قوية الحجة حاضرة الذهن تجيد فن الدبلوماسية والحوار [٤] • ولذلك حين شعر الاثنان بمناورات السلطات البريطانية ، التي « حاولت أن تعزز السعدون احيانا كبديل لفيصل »[٥] ، تغلب على تلك المناورات دهاء فيصل وسمو أخلاق السعدون ، خاصة وقد اتفقت أهدافهما في السياسة العامة •

ثالثا ـ تحسن العلاقات مع الدول المجاورة :

اذا كانت الوزارات السعدونية السابقة قد شهدت سوء العلاقات مع دولة أو أكثر من الدول المجاورة للعراق والتي كانت تنذر أحيانا بنشوب الحرب ، وتؤدي الى لين موقف الحكومة العراقية في علاقاتها مع الانكلز عندما تحس بحاجة الى الحراب البريطانية لحماية حدودها ، فان الوزارة السعدونية الاخيرة بدأت أعمالها

---

(١) عن رسالة بعثها ناجي شوكت الى المؤلف بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٥ •
(٢) مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم السعدون بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٦ •
(٣) مقابلة شخصية مع محمود رامز بتاريخ ٢٢/٢/١٩٧٦ •
(٤) يذكر سليمان موسى : « تدل الوثائق التي بين ايدينا ان فيصل كان كفوا في القيام بمهمته وكان مدافعا قوي الحجة حاضر الذهن يجيد فن الدبلوماسية والحوار » •
سليمان موسى ، المراسلات التاريخية ، ١٩١٩ (الثورة العربية الكبرى) ، م ٢ ، ط ١ (عمان ـ ١٩٧٥) ، ص ٧ •
(٥) كذه ـ خليل ، المصدر السابق ، ٣٤ •

في وقت تحسنت فيه علاقات العراق مع الدول المجاورة . فاعلان الحكومة البريطانية في آذار ١٩٢٩ عن استعدادها لالغاء الاتفاقية العدلية التي لم تمنح للرعايا الايرانيين فرصة التمتع بامتيازات مشابهة للامتيازات التي كان يتمتع بها غيرهم في العراق ، وابلاغها المجلس الايراني عن عزمها لايجاد تسوية جديدة فيما يتعلق بالحقوق الملاحية في شط العرب ، ثم حاجة الحكومتين (العراقية والايرانية) الاقتصادية لايجاد علاقات طيبة بينهما ، كل ذلك أدى الى اعتراف ايران بالعراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٩ (١) واضطراد توثيق العلاقات بين الطرفين، ففي ١٥ تموز ١٩٢٩م وصل الى العراق أول ممثل سياسي فوق العادة لدولة ايران (عناية الله خان سميعي) (٢) الذي تبادل مع توفيق السويدي في ١١ آب ١٩٢٩ توقيع اتفاقية مؤقتة لتحديد العلاقات بين العراق وايران ، كخطوة اولى لعقد معاهدة دائمة بينهما (٣) ، وقد تبع عقد اتفاقية ١١ آب ١٩٢٩ محاولات لتصفية مشاكل الماضي وترسيخ العلاقات الجديدة التي شهدت الوزارة السعدونية الرابعة منها محاولات وزارة الخارجية العراقية لتأسيس مفوضية وقنصليات عراقية في ايران بسبب كثرة المصالح العراقيـة هناك ، وبسبب اعتراف ايران بالعراق . كما شهدت من الجهة الاخرى أوراق اعتماد القناصل ونواب القناصل الايرانيين في العراق ، فاصدرت لهـم براءات التعيين في ١٩٢٩/١١/٧م ووافقت على تأسيس بنايتي قنصلية جديدتين ، الاولى في (السليمانية وكركوك) (٤) ، والثانية في (رونحورو ارسل) نزولا عند رغبة وزير ايران المفوض .

أما مع تركيا فلم يحدث خلال فترة وجود الوزارة السعدونية الرابعة ما يعكر صفو تحسين العلاقات الذي استمر بعد عقد الاتفاقية الانكليزية ـ العراقية ـ التركية في ٥ حزيران ١٩٢٦م ، فقد استمرت لجنة الحدود التركية العراقية الدائمة توالي اجتماعاتها نصف السنوية ، وكان من المنتظر ، خلال فترة وجود

(1) British Report, 1929, P. 37.

(٢) وفي ٢٤/آب/١٩٢٩ اصبح (عناية الله خان سميعي) وزيرا مفوضا لدولة ايران في العراق بناء على رغبة شاه ايران وموافقة الملك فيصل .
من كتاب من الديوان الملكي الى سكرتير وزارة الخارجية في ٢٤/آب/١٩٢٩ ، رقمه ٢١/ .
م. و، ملفات البلاط ، ملف تمثيل ايران في العراق ، رقم ٧/٢/٣ (ورقة /٢٢) .

(٣) من الخطاب الذي ألقاه توفيق السويدي (رئيس الوزراء) في المأدبة التي اقيمت في ١٢/آب/١٩٢٩ على شرف (عناية الله خان سميعي) بمناسبة عقد الاتفاقية المؤقتة .
م. و، ملفات البلاط ، ملف تمثيل ايران في العراق ، رقم ٧/٢/٣ (ورقة /١٩) .

(٤) من كتاب وزارة الخارجية الى رئيس الديوان الملكي في ١٩٢٩/١٠/٤ ، مرقم ١٠٠٥ .
م. و، ملفات البلاط ، ملف تمثيل ايران في العراق ، رقم ٧/٢/٣ (الاوراق/٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩) .

لوزارة السعدونية الرابعة ، ان ينعقد اجتماعها المقبل (١) في نهاية تشرين الثاني ١٩٢٩ .

اما بالنسبة للعلاقة مع المملكة السعودية ، تلك العلاقة التي ارهقت السعدون في وزارته الثالثة ، فان انشغال (ابن سعود) منذ ١ آذار ١٩٢٩ بتأديب عشائره المتمردة (٢) اعطى الفرصة لظهور بوادر العلاقات الطيبة بين العراق ونجد ، طالما ان تلك العشائر هي التي كانت تسبب قلق راحة الحكومة العراقية ، فقد اعرب السعدون ، كرئيس للوزارة التي استمرت على العمل بصورة مؤقتة بعد استقالتها في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ ، عن تأييده لابن سعود في عملياته الحربية ضد عشيرتي (مطير وعتيبة) المشهورتين بغاراتهما على العراق وأخبره بان حكومته ستتخذ التدابير الكفيلة بعدم السماح لتلك العشائر بالتحول الى العراق والحصول على مؤنها تلبية لرغبة ابن سعود (٣) كما طلب السعدون الى سكرتير المندوب السامي (بوردلن) ان يبلغ ابن سعود رغبة الحكومة العراقية في حل مسألة الخلاف حول تفسير المادة الثالثة من بروتوكول العجير ، بواسطة « التحكيم » (٤) . سارت الامور حذوا خلال فترة وزارة توفيق السويدي ايضا مما ادى الى فتح باب المراسلات بين الحكومتين بغية اعادة النظر في مسألة تفسير المادة الثالثة من بروتوكول العجير ، ففي ١٩٢٩/٥/٧م اخبر وكيل المندوب السامي (كلبرت كلايتون) رئيس الوزراء (توفيق السويدي) بموافقة ابن سعود على حل الخلاف المتعلق بتفسير المادة الثالثة من بروتوكول العجير بواسطة (التحكيم) ، وانه يقترح عقد اتفاقية رسمية لهذا الغرض تعين فيها سلطات المحكمين (٥) . وكاد ذلك الخبر أن يؤدي بالحكومة العراقية الى الاعتراف بالمملكة السعودية ، من تلقاء نفسها ، لولا الخلافات حول سلطات المحكمين الذين ستعينهم الاتفاقية الرسمية المقترحة (٦) . فقد اعدت الحكومة البريطانية في ٨ تموز ١٩٢٩ مسودة

---

(1) British Report, 1929, P. 44.

(٢) يقول التقرير البريطاني لعام ١٩٢٩ م : ان ابن سعود اخبر الوكيل البريطاني والقنصل في جدة بانه « باشر في ١/اذار/١٩٢٩ م على رأس قوة بقصد معاقبة جميع الذين كانوا متهمين بالغزو » .

(3) British Report, 1929, P. 43.

(٤) عن كتاب وكيل المعتمد السامي (كلبرت كلايتون) الى توفيق السويدي (رئيس الوزراء) في ١٩٢٩/٥/٧ ، مرقم بي . او /١٥٤ .
م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج /١٠/٢ (ورقة /٢٢٠) .

(٥) ن . م .

(٦) من كتاب سري من الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩٢٩/٩/٩ م ، مرقم ج/٢٧٥ .
م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/١٠ (ورقة /٢١١) .

الاتفاقية المقترحة على اساس « أن يعين للنظر في الاختلاف حول تفسير المادة الثالثة من بروتوكول المحمرة ثلاثة محكمين ، ولكل من الحكومتين الموقعتين أن تعين عضوا واحدا ، أما الحكم الثالث الذي يتولى منصب الرئاسة فيعين بالاتفاق بين الحكومتين الموقعتين » ، وعلى اساس « أن تتعهد الحكومتان الموقعتان تعهدا قطعيا بقبول وتنفيذ القرار الذي يصدره المحكمون في المسألة المرفوعة اليهم .. وللمحكمين اذا لزم الامر أن يصدروا قرارهم بالاكثرية » [1] ، الا أن ابن سعود اقترح احالة قرارات المحكمين الى الحكومة ذات العلاقة ، فلم يوفق الملك فيصل على ذلك الاقتراح اذ اعتبره « مناقضا لمبدأ التحكيم ومؤديا في نهاية الامر الى اطالة المذاكرات والمحاورات وفتح أبواب جديدة للاحتلافات » ، وأكد على حكومته في كتاب بعثه الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩٢٩/٩/٩م على ضرورة تمسكها بأن يكون للمحكمين سلطات تامة [2] وأن توافق الحكومتان مقدما على كل قرار يصدر منهم بأكثرية الآراء .

انتهى دور الوزارة السويدية عند ذلك الحد ، وبقي على الوزارة السعدونية الرابعة نصيبها من تلك التطورات التي أدت الى أن تضطلع الشرطة العراقية باشغال مراكز الصحراء (سلمان ، بصية ، شبيكة) بدلا من الجيش العراقي الذي كان وجوده في تلك المراكز يرهق خزينة الدولة [3] ، وقد تم ذلك الاصطلاح بعد التأكد ، بواسطة التقارير التي كانت ترفعها وزارة الدفاع الى وزارة الداخلية ، من أن الحالة في البادية أصبحت مستقرة وعادية [4] . حاول السعدون في وزارته الاخيرة أن يحافظ على ما ورثه من هدوء الاوضاع مع ابن سعود ، وأن يعمل على تحسينها . فقد حدث أن ثارت العشائر النجدية على ابن سعود مرة أخرى بعد أن استجمعت قواها ، ووصل الى علم ابن سعود أن بعض الاشخاص العراقيين يتصلون بعشائره الثائرة بقصد زيادة الفتنة والتحريض ، فبعث ابن سعود بشكاويه حول ذلك الموضوع الى الملك فيصل والحكومة العراقية [5] . في ٩ تشرين الاول ١٩٢٩ اجتمع الملك فيصل

---

(1) راجع نص الاتفاقية في الكتاب الذي ارسله (كلبرت كلايتون) الى رئيس الوزراء في ١٩/آب/١٩٢٩ المرقم بي. او /٢١٩ تحت اسم « مسودة اتفاقية لاجل التحكيم المقترح بين حكومتي العراق ونجد » .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١٠/٢ (ورقة / ٢١٢) .

(2) من كتاب سري من الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩٢٩/٩/٩ ، مرقم ع/٢٧٥ .
م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١٠/٢ (ورقة /٢١١) .

(3) British Report, 1929, P. 44.

(4) من كتاب وزارة الدفاع الى وزارة الداخلية في ٥/مايس/١٩٢٩ ، المرقم ١١٢٠ .
م. و ، ملفات البلاط ، ملف حوادث الحدود ، رقم ١/٥/٤ ، ورقة /٣٢) .

(5) من كتاب ديوان مجلس الوزراء الى وزير الداخلية بتاريخ ١٢/تشرين اول/١٩٢٩ ، مرقم ٤٤٤١ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف غزوات الاخوان ، رقم ١/٥/٤ (ورقة /٢٠٩) .

السعدون لبحث شكوى ابن سعود وقررا مخاطبة وزارة الداخلية لتطلعهما على ما لديها من معلومات المتعلقة بتلك الشكاوى وتبين رأيها في الموضوع .
ويبدو أن وزارة الداخلية قد وجدت أن بعض العراقيين قد اتصلوا فعلا بعشائر ابن سعود الثائرة ، فقد جاء في جواب ديوان مجلس الوزراء الى وزارة الداخلية المؤرخ ١٢ تشرين أول ١٩٢٩ م والمرقم ٢٤٤١ : « ان فخامة رئيس الوزراء (السعدون) قد وافق على أن تعرب الحكومة العراقية عن استنكارها للحركات التي تشكو منها ابن سعود وعن استعدادها لاتخاذ التدابير للحيلولة على قدر الامكان دون اعطاء بعض الاشخاص الذين مدعوون للاتصال بعشائر الاخوان الثائرة مقصد سيئة . ووافق فخامته أيضا على أن تجدد الحكومة لمرة التعهد الذي قطعته سابقا بأن لا تحمي فيصل الدرويش – رئيس عشيرة مطير – واتباعه اذا ما لجأ الى العراق بل تطردهم من اراضيها » . لم يكتف السعدون بالاعراب عن استنكاره لحركات العشائر ووعده بطردهم من العراق بل اتخذ خطوات عملية للحيلولة دون دخولهم الى الاراضي العراقية ، واصدرت وزارة الداخلية أوامر بمنعهم من الاكتيال من العراق واجرت الترتيبات اللازمة لمنع وصول المؤن اليهم (٢) .

اذا ما تركنا موضوع شكوى ابن سعود والاجراءات التي اتخذتها الوزارة حولها ، والتي لم تؤد في النتيجة الى تكدر العلاقات مرة أخرى بين العراق والسعودية ، يمكن القول أن العلاقات المتوترة بين السعودية والعراق ، التي اعقبت فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، مرت في سبات عميق حاولت الوزارة السعدونية الرابعة في أواخر ايامها أن توقظه من باب متابعة الامور التي عالجتها الوزارة السابقة (وزارة السويدي) فعقد مجلس الوزراء في ٥/١١/١٩٢٩م جلسة نظر فيها في المراسلات السابقة المتعلقة باحالة المادة الثالثة من بروتوكول العقير الى التحكيم والتي آخرها كتاب الديوان الملكي ، المشار اليه ، والمؤرخ ٩/٩/١٩٢٩ ، وكذلك نظر في مسودة الاتفاقية المقترح عقدها بين حكومة العراق ونجد التي أعدتها الحكومة البريطانية في ٨ تموز ١٩٢٩ ، لمعالجة نفس المسألة،

---

(١) عن كتاب سري من سكرتير مجلس الوزراء الى السكرتير السياسي للمعتمد السامي في ١٠/١٠/١٩٢٩ ، مرقم ٢٤٣٩ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف غزوات الاخوان ، رقم ٥/١/١ (ورقة / ٢٠٩) .

(٢) عن كتاب سري رقمه عبد القادر رشيد (سكرتير مجلس الوزراء) الى القائم باعمال مستشار المندوب السامي ، بتاريخ ١٢ / تشرين ثاني / ١٩٢٩ ، مرقم ٢٧٥٥ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف غزوات الاخوان ، رقم ٥ / ١ / ١ (ورقة / ٢١٠) .

فقرر الموافقة عليها مبدئيا ، كما قرر محاولة أخذ موافقة ابن سعود عليها كي يوافق المجلس ، من جانبه ، عليها نهائيا (١)

لكن لعدم وجود ما مشغل السعدون في علاقات العراق مع الدول المجاورة أثر في اتاحة الفرصة لاستمرار السعدون على سياسته واتخاذ موقف حاسم وقت الحاجة في علاقاته مع بريطانيا ، لان سوء العلاقات مع الدول المجاورةاثبت انه ان لم يكن يؤدي الى اضطرار السعدون الى اظهار شيء من التنازلات (٢) في موقفه ، فانه على الاقل يؤدي الى انشغال السعدون بمسائل جانبية .

المعارضة داخل البرلمان .

ووفقا للقانون الاساسي كان المفروض أن يبدأ البرلمان بعقد أولى جلساته للاجتماع البرلماني الاعتيادي الخامس في ١ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، ولكن لما كان ذلك التاريخ سيصادف يوم الجمعة ، فقد طلب السعدون الى الملك فيصل في ٢٢ تشرين الاول ١٩٢٩م أن يصدر ارادته الملكية (٣) بانعقاد البرلمان ابتداء من ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩م . خصصت الجلسة البرلمانية الاولى التي انعقدت في التاريخ المذكور للاستماع الى خطاب العرش الذي ركز فيه الملك على العبارات التي كان الغرض منها حمل النواب على التفاؤل بالاسباب التي ادت الى تشكيل الوزارة السعدونية الرابعة ، وبيان أهمية تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩ (٤) ، ولكن ما أن انعقدت الجلسة الثانية في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩م حتى بدا واضحا أن عبارات الملك لم تصب الهدف . ففي تلك الجلسة تقدم السعدون لتلاوة جواب خطاب العرش الذي أعدته الوزارة لغرض الكشف عن بعض خطوط سياستها التي قرر السعدون الا يصرح بها كاملة في البرلمان للاسباب التي ذكرناها آنفا . وما أن فرغ السعدون من تلاوة جواب خطاب العرش حتى ظهرت داخل البرلمان حملة شديدة ضد سياسته ، حيث بدأ نواب حزب المعارضة (حزب الشعب) ، الذين كانوا يشكلون الاقلية في البرلمان ، يتشككون بقدرة الوزارة على بلوغ الاهداف المرتقبة من خلال تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩م ، معتبرين ذلك التصريح مجرد وعد يمكن أن يبطل مفعوله بمجرد سقوط حكومة العمال في بريطانيا . بدأت تلك الحملة على شكل استفسارات وجهها كل من رشيد عالي الكيلاني ومحمد زكي المحامي وجعفر أبو التمن . حاول السعدون أن يقنعهم بأن سقوط حكومة العمال في بريطانيا

---

(١) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، مرقم هـ / ٢ / ، جلسة ١٩٢٩/١١/٥ (ورقة /٤)

(٢) راجع الفصل الرابع .

(٣) عن كتاب من ديوان مجلس الوزراء الى الديوان الملكي في ١٩٢٩/١٠/٢٢ ، بدون رقم . م.و ، ملفات البلاط ، ملف تشكيلات وتعيينات مجلس الامة ، رقم ب/٢/٢ ، (ورقة /١٢) .

(٤) عن خطاب العرش الذي القاه الملك في يوم افتتاح الدورة البرلمانية الاعتيادية الخامسة . م.و ، ملفات البلاط ، ملف تشكيلات وتعيينات مجلس النواب ، رقم ب/٢/٢ (ورقة /١٨ـ٢٠)

سوف لن يترتب عليه نقض ما نص عليه تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩م . ثم اشتدت لهجة المعارضة حتى تقدم (معروف جياووك) قائلا : من ينظر الى هذا المنهاج يظهر له بانكم تقصدون احداث الثورة في البلاد (١) . ويذكر المصدر ان السعدون تاثر من هذا الاتهام ، وأراد أن يجيبه بشدة وقال لمن كان في جانبه من الزملاء : « لازم أصرح الآن وأجيب هذا الجاسوس الانكليزي » ، فمسكه ياسين الهاشمي الذي كان جالسا بجنبه وأنا كنت بجنب ياسين فشاركته في الدهشة ومنعناه من أن يجيبه بهذه الصراحة فهدأ واستمر يجيب المعارضين » (٢) . لقد اضطر السعدون ، بعد أن وجد بأن من المتعذر عليه اقناع المعارضين بأهمية تبني سياسة تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩، في الاتصال والتصريح بأن « الأمة التي تريد الاستقلال يجب أن تهيأ له ، فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية » . اذا وقفنا عند العبارة الأخيرة نجدها مؤشرا واضحا للتغيير الذي أصاب علاقة السعدون بالانكليز بعد أن كان يؤمن بسياسة التعاون معهم للوصول الى الأهداف الوطنية ، فلا غرابة بعد ذلك ان تهامس الناس في اليوم التالي ، حين تردد صدى تلك العبارة ، في المقاهي والمساجد قائلين : ان رئيس الوزراء يدعو الى الثورة ورفع السلاح لطرد الانكليز ، وان تخرج جريدة الأوقات البغدادية ، التي كانت تعبر عن وجهة النظر البريطانية ، بعبارة (أن السعدون أصبح أشد حماسة من المتطرفين) (٣) . من جهة أخرى يلاحظ على جلسة ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩م أن السعدون ترك وحيدا لمواجهة حملة المعارضين ، فلم ينهض أحد من نواب حزب التقدم لمناصرة أقوال السعدون داخل المجلس بل اكتفوا بالتصويت الى جانب جواب خطاب العرش الذي ألقاه السعدون ، ولما كانوا يؤلفون الاكثرية داخل المجلس فقد حصل السعدون على تأييد المجلس لسياسة الوزارة رغم شدة المعارضة .

انتحـــار السعدون :

انتحر السعدون بعد يومين فقط من انعقاد جلسة ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩ البرلمانية . وبما أن الانتحار ظاهرة سايكولوجية معقدة ليست من اختصاص الباحث ، فسيقتصر على اظهار دور الأسباب التي نعتقد انها لعبت دورا كبيرا في انتحاره .

---

(١) العمري – خيري ، شخصيات عراقية ، ج١،ص٥٥ .

(٢) النصاب – عبد العزيز ، المصدر السابق ،ص٢٨٠ .

(٣) العمري – خيري ، حكايات سياسية ،ص٢٠٥.

١ ـ الاسباب الشخصية :

بالاضافة الى استمرار معاناة السعدون من مرض السكر (١) وخاصة بعد الجرح الذي سببه له أحد الموظفين المفصولين في ١٩٢٦ (٢) ، لم تتهيأ للسعدون في بيته أسباب الراحة التي كان يحتاجها كرجل دولة ترهقه المسؤولية والسياسة ، فقد كان على خلاف دائم مع زوجته التركية التي كانت لا تفهمه ولا تتقبل افكاره ، وكانت لشدة عصبيتها قد قلبت بيته الى جحيم . ولم تكن تتورع في منع اهل السعدون وأقاربه من دخول البيت ، ومفاتحتهم بعبارة التركية « بيس عرب ، بيس عرب » اذا هم أقبلوا لزيارة السعدون ، او انها تصرف الطاهي والخدم في الايام التي يدعو فيها السعدون بعض أصدقائه لتناول العشاء (٣) .
من جهة أخرى اشاعت في البيت جوا تركيا محضا يلمسه كل من زار بيت السعدون ، فتذكر (المس بيل) في رسالتها المؤرخة ١٣ تشرين الاول ١٩٢٣ « يوم الجمعة كنت مع عائلة رئيس الوزراء السعدون في حفلة عشاء ساحرة جدا . وقد كان هناك وزير العدلية وزوجته أيضا . جميع النساء كانوا من اتراك استانبول . ونادرا ما يتكلمون العربية . زوجة السعدون لا تعرف العربية ، الا أن اخته وبناته يفهموا بعض الشيء . كانت زوجة السعدون في عدام حمل فقد ارتدت قميصا حريري الازرق تحت ثوب مدلوع ، وكانت كنايسها معقولة جدا (٤) » . لقد حجبت زوجة السعدون بانفتها وتمسكها بالعادات التركية مظاهر الحياة العربية التي كان يحن

---

(١) حول تشكي السعدون من استمرار اعتلال صحته ، راجع مجموعة الرسائل التي بعث بها السعدون الى الملك في لندن عام ١٩٢٥ م .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ، رقم ك (ورقة ٣٤١/٩٦٧،٣٤١) .
كذلك راجع مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي التي تبين امتناع السعدون ، بسبب مرضه ، عن حضور جلسات المجلس بعد ٢١/ تموز / ١٩٢٤ وحتى انفضاض المجلس في ٢/آب/١٩٢٤ .
مجموعة المذاكرات ،ج٢،ص ١٠٩٦ ـ ١٢٢٤ .
كذلك راجع مذكرات توفيق السويدي التي يبين فيها ان السعدون اعرب له في ١٩٢٩ عن استعداده للانسحاب من العمل نهائيا بسبب ازدياد انحراف صحته ومعاناته من مرض السكر
السويدي ـ توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧٥،
العمري ـ خيري ، شخصيات عراقية ،ج١،ص٥٥،
كذلك اكدت (عائدة عبد المحسن السعدون) للمؤلف استمرار معاناة والدها من مرض السكر .
من مقابلة شخصية مع عائدة عبد المحسن بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ .
(٢) راجع تفاصيل الحادث ؛
لغة العرب ، ج٤، السنة الرابعة ، ايلول ١٩٢٦ (تاريخ وقائع الشهر) ص١٧٩ .
(٣) العمري ـ خيري ، حكايات سياسية ، ص ٢٠٧ .
(4) Bell, The letters of Gertrude Bell, P 543.

اليها السعدون بحكم فترة طفولته التي قضاها في ربوع المنتفق ، ولذلك كان يسافر بين فترة وأخرى الى البادية ليحل بين ابناء عشيرته في خيامهم ومضاربهم (١) .
من ناحية أخرى كانت زوجته شديدة التوجس تعترض على جودة كل ما يقدم اليها من طعام أو شراب ، وبباعث الشعور بعدم نظافة الغير كانت لها ملاعق وأطباق وسكاكين خاصة فاذا حدث أن استخدمها سواها ثارت ثائرتها (٢) . ولا يخفى ما لهذه العادات من اثر في تنغيص الحياة العائلية بما تشيعه من جو متكلف ، ولهذا كله كان السعدون ، كما يصفه توفيق عبدالكريم السعدون ـ ابن أخيه ـ ، دائما عصبي المزاج في البيت على عكس الهدوء الذي اشتهر به خارج البيت »(٣) . لقد أدت الخلافات المستمرة بين السعدون وزوجته الى موت العاطفة الزوجية بينهما والتي أدت بدورها الى حرمان السعدون من لذة الحياة والتجائه الى « الشراب والورق يستعين بهما للتغلب على همومه ومتاعبه » (٤) كما دفعته الى تمني الموت له ولزوجته . يذكر العمري « في بعض المناسبات كانت تفلت عنه عبارات تدل على تبرمه وضيقه بحياته فقد حدث مرة أن نعي اليه صديقه صبيح نشأت (٥) فقال متألما (ليتها كانت لي) . واتفق مرة ان توفيت زوجة عبدالعزيز القصاب ـ وزير الداخلية ـ فلما حضر تشييع جنازتها وشاهد زوجها يبكي دهش لذلك وهمس في اذن صديق كان يسير بجواره يعرب عن دهشته من موقف الزوج » (٦) .
ويذكر علي الشرقي « اني دخلت عليه قبل شهرين تقريبا على أثر عودته من لبنان، وقلت له انك تعلم باني دونت بحثا عن تاريخ آل سعدون واني أعتقد ان تلك الامارة البدوية لطفها الزمان والاحوال الاجتماعية الى زعامة مدنية تمثلت في شخصك فانت مجدد آل سعدون وابو زعامتهم المدنية ، فاحب أن تتحفني بشيء عن تاريخ حياتك ، فقال لي لا توجد في حياتي الا معجزة واحدة وستقف عليها بعد موتي ، فاحملني الجواب ولكني تماسكت وابتسمت قائلا ذلك بعيد ان شاء الله ،

---

(١) العمري ـ خيري ـ شخصيات عراقية ج١، ص٥١ .
(٢) العمري ـ خيري ، حكايات سياسية ، ص٢٠٨ .
(٣) بقي (توفيق عبد الكريم فهد السعدون) ، بعد عودته مع السعدون من استانبول في ١٩٢١ م ، يعيش مع عائلة السعدون في نفس البيت حتى ١٩٢٨ م ، وهو يذكر : (عشنا في البداية في بيت على الشط في شارع الرشيد (قرب الشركة الافريقية الحالية ، مقابل سينما روكسي) وهو بيت تعود ملكيته الى (ياسين الخضيري) ، ثم تركناه ، ـ اي البيت ـ واخذنا بيت على الشط في الكرادة (قرب فندق بغداد الحالي) وكان بيت (وقف) ، وهو وقف (الرواف) ، عن مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم السعدون في ١٩٧٦/٣/٢٥ م .
(٤) العمري ، حكايات سياسية ، ص ٢٠٨ .
(٥) كان صبيح نشأت اول وزير عراقي مفوض في تركيا عندما توفي في ١٩/تموز / ١٩٢٨ م .
(٦) يذكر خيري العمري انه استمع الى تلك الرواية عن لسان علي محمود الشيخ علي . العمري ـ خيري ، حكايات سياسية ، ص٢٠٨ .

معال ، اني لا ابعد عليك بالوعد وسيكون ذلك مرينا » (١) . لقد كان للوضع العائلي السيء الذي عاشه السعدون دورا كبيرا في تجسيد فكرة الانتحار ، فلو لم نمت في قلب السعدون العاطفة الزوجية التي تشده الى بيته واولاده لكان بامكان السعدون ان يتجنب منغصات حياته الاخرى باعتزال السياسة على الاقل ، ويكفي أن نقول ان آخر عبارات رددها السعدون قبل انتحاره كانت تتعلق بسوء وضعه العائلي حيث خاطب زوجته ليلة الانتحار قائلا « ما بالك لا تقيمين مادبة شاي لقريبة المسند السامي ؟ فردت انا محرومة المزاح منذ اثني عشر يوما وطباختنا ترك العمل ولا أحب شراء الحلوى من السوق انما أؤثر صنعها في الدار لهذا السبب أرجو معذرتي . فابتسم السعدون وقال . انك لا تتقبلين فكرى . فاجابت . كيف لا اقبل فكرك ؟ » (٢) . ان جريدة العالم العربي لم تبرر ذلك الحوار في حينه على انه دليل على تذمر السعدون من تصرفات زوجته وسلوكها في البيت وانما أبرزته على شكل مداعبة وملاطفة بين السعدون وزوجته حين علقت تقول

« كان حديثه مع قرينته واولاده في ذلك اللقاء الاخير على جانب عظيم من اللطف لم يسبق له مثيل » (٣) ، الا ان حقيقة الحوار وأبرزها بعد ذلك (خيري العمري) الذي وصف السعدون بأنه كان متجهما ومتألما من حواره مع زوجته (٤) . ويبدو أن عرض جريدة العالم العربي للحوار ، الذي تم بين السعدون وزوجته ، على تلك الصورة ، لم يكن اكراما لساعات الحزن التي كانت تعيشها العائلة .

٢ ـ الاسباب السياسية :

أ ـ اتهامات المعارضة :

شهدت الوزارة السعدونية حركة صحفية أقل ما يقال عنها انها كانت جريئة في التعبير عن الراي وطرح وجهات النظر ، ومع أن الصحف لم تسلم من أوامر تقضي بتعطيلها والحد من نشاطها استنادا الى المادة (٣٢) من قانون المطبوعات (٥) ، التي أعطت للحكومة حق تعطيلها ، والتي طالبت الصحف دائما

---

(١) الشرقي ــ علي ، ذكرى السعدون ، ص ٧٦ .

(٢) مما نشره سليم حسون (رئيس تحرير جريدة العالم العربي في مجلة لغة العرب . لغة العرب ، ج١، السنة ، ضمن شهر كانــون الثاني ١٩٣٠ (يا للمصيبة) ، كذلك العمري ،حكايات سياسية ،ص ٢١١ .

(٣) لغة العرب ، ج١ ، السنة ٨ ،عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ « يا للمصيبة » .

(٤) العمري ــ خيري ، حكايات سياسية ، ص ٢١٠ .

(٥) كان قانون المطبوعات المعمول به في العراق هو القانون التركي ، الذي كانت تنص المادة (١٣) منه على احالة الصحفي الذي يأتي بجريمة الى المحاكم وليس الى سلطة التنفيذ. ولكن تلك المادة عدلت على يد الإتحاديين الذين اناطوا الامر الى مجلس الوزراء بدلا من المحاكم ، وقد استمر العمل بالمادة (٣٢) المعدلة ، بينما استمرت الصحف تدعو الحكومة للرجوع الى المادة الاصلية واحالة القضايا المتعلقة بالصحافة الى المحاكم .

بتعطيلها ، الا انه يمكن القول بانه عندما عدا اوامر التعطيل ، لم يعامل اصحاب الصحف بالشدة والقسوة المتوقعتين ، ولذلك نرى بمجرد ان تعود الصحف المحتجبة الى الصدور تبدأ بطرح وجهات نظرها وانتقاداتها بنفس الوتيرة التي كانت عليها قبل التعطيل . كان السعدون يرى بان للصحف قيمة علمية وادبية وسياسية ، ولكنه كان يخشى احيانا من تأثيرها على الرأي العام على اساس ان الرأي العام لم يصل لدرجة يقدر الاحوال بصورة طيبة وعلى اساس ان الصحف العراقية لا يمكن ان نعدهـــا كصحف انكلترا وغيرها من الامم الراقية واستنادا الى ذلك صرح (ان بعض الوزراء لا يوافقون ، ولكن الحزب اذا قرر ذلك فسأفرج عن الجريدة السعدون بضرورة التمسك بالمادة (٣٢) التي تعطي للحكومة حق تعطيل الصحف عندما ترى بان عدم تعطيلها يضر بالمصلحة العامة [1] . لقد أمر السعدون عدة مرات بتعطيل بعض الصحف الا انه في كثير من الاحيان جاء تعطيل الصحف نتيجة رغبة الوزراء الآخرين في وقت لم يكن فيه السعدون يرغب بتعطيلها . يذكـــر خير الدين العمري « كانت الحكومة قد حجبت جريدة الاستقلال عن الصدور باصرار من الوزراء ، وكان عبد المحسن السعدون رئيسا للوزراء، كلفني سرا ان اقترح على الحزب (حزب التقدم) الرجاء من الحكومة للافراج عن هذه الجريدة وقال لي : (ان بعض الوزراء لا يوافقون ، ولكن الحزب اذا قرر ذلك فسأفرج عن الجريـدة المذكورة حتما ، وعليك أن تكلم وزير الداخلية وتقنعه أولا وكان في وزارة الداخليه حينذاك ناجي شوكت ، فذهبت الى وزارة الداخلية وقابلت الوزير وفتحت الموضوع كأنه من عندي ، فانزعج وقال : (ان هؤلاء الناس لا أنصاف لهم) وأخرج من مجر مكتبه نسخة من الجريدة المذكورة وقال : انظر الى هذه التعابير .. فقرات في مقال رئيسي شديد اللهجة وصفا لاركان الوزارة يقول الكاتب فيه : (ان رجال الدولة يحملون وجوه القردة وقلوب الخنازير) .. وبعد حوار طويل قال الوزير انه لا يعارض اذا وافق الحزب على الافراج . وفي اجتماع الحزب قبل اقتراحي بالرجاء من الحكومـــــة للنظـــر في أمر الافراج عن هذه الجريـدة [2] ويذكر محمود رامز حول ذلك الحادث . « كنت جالسا مع السعدون ودخل علينا ـ بصفة وزير ـ توفيق السويدي ضاحكا ، فسأله السعدون عن سبب ضحكه ، فاجاب : « الم تقـــرأ الاستقلال ؟ كتبوا علينا وجوه قردة وقلوب خنازير . واخذ يحرض السعدون على اتخاذ اجراءات قاسية ضد جريدة الاستقلال ، فقال له السعدون : (توفيق انت تريدني أن اعارض علي محمود ـ كاتب المقال ـ لانه كتب ذلك ؟ هاي شلون مروة ، اخي . الكل ضد الوزارة لانهم يعتقدونها انكليزية) » [3] . لقد حاول السعدون ان

---

(١) راجع راي السعدون بالصحف :
مذكرات مجلس النواب : جلسة ٢٤ كانون الاول ١٩٢٥ .

(٢) العمري ـ خير الدين : مقدمات ونتائج .. ، ج٢ ، ص ٢٥١ .

(٣) عن مقابلة شخصية مع محمود رامز بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٢ .

السعدون يستفيد من نقد الصحف لاعمال وزارته ، فكثيرا ما صرح في مناسبات سياسية خاصة بان « نقد الصحف لنا قوة لنا في المطالبة بحقوقنا وحاث لنا على تعديل الموج من سيرنا » (١) حتى انه حاول في بعض الاحيان ، متعمدا ، ان تتسرب مناقشات الوزارة ومواقفها من بعض القضايا الى الصحف المعارضة كي يستغل انتقادات تلك الصحف لغرض التأثير على موقف الجهات البريطانية من تلك القضايا (٢) ، وقد خالف فعلا ، في نظرته الى فائدة الصحف ، بعض وزرائه الذين كانوا يعتقدون بان « دين الصحافة هو التعرض لاعضاء الوزارة لمحاولة اصمامها وسقوطها و لعمل على ظهور وزارة تنتسب اليها تلك الصحف » (٣) .
كان تعامل السعدون مع الحركة الصحفية خلال عامي ١٩٢٨ و١٩٢٩ ، مثلما كان مع السلطات البريطانية ، خاسرا عن الكثيرين ، ولذلك استمرت الصحف بتوجيه انتقاداتها لسياسته . في الوزارة السعدونية الاخيرة تكثفت حملات الصحف ضد الوزارة قبل انعقاد الاجتماع البرلماني الاعتيادي الخامس في ٢/١١/١٩٢٩م ، فانتقدت قبول الوزارة بالتصريح البريطاني الذي وعد بدخول العراق عصبة الامم على أساس انه لا يعني سوى ان يضم العراق صوتا جديدا الى بريطانيا كاصوات بقية المستعمرات ، واتهمت الوزارة بانها تهمل الراي العام ولا تعتد به لانها لم تنشر منهاجها ، وبعد أن استمعت الى خطاب العرش الذي القاه الملك يوم افتتاح البرلمان والذي كانت تتوقع بانه سيلقي ضوءا على خطط الحكومة ، وصفت الخطاب بانه « أماني ووعود ليس فيها الا القول التافه » (٤) . ونشر مزاحم الباجه جي مقالة بعنوان « مصيبة البلاد » ، حمل فيها حملة شعواء على السعدون ووزارته ، فاتهم الوزارة بالفشل والتضليل ، وأنكر على السعدون تصلبه على مطاليبه في أوائل ١٩٢٩ على اعتبار « ان مطاليبه لم تكن أكثر مما نصت عليه المعاهدات الابتدائية » (٥) .

---

(١) العمري — خير الدين ، مقدمات ونتائج .. ، ج٢ ، ص ٢٥ .

(٢) يذكر نجم عبدالله السعدون بان عبدالعزيز القصاب روى له شخصيا ما يلي :

« عندما كنت وزيرا للداخلية في ١٩٢٨ اخذت جريدة الاستقلال تكتب اخبارا سرية عن الوزارة ، فبدأت اتعقب مصدر الاخبار لان الذي يكتبها كاتما كان معنا ، فعلمت انه موظف مسيحي في وزارة الداخلية اسمه روفائيل بطي فطلبته واتبته وعاملته بقسوة . وبعد نصف ساعة دخل علي السعدون وامامه روفائيل بطي ، والسعدون يعتذر ويقول (تفضل يا استاذ روفائيل) . طلب الي ان اعتذر له لانه هو الذي كان يطلب الى روفائيل ان يكتب ما هو معارض لسياسة الحكومة ، كما طلب الي ان احعل راتبه من ٧٠ الى ١٢٠ روبية » .

عن مقابلة شخصية مع نجم عبدالله برهس بتاريخ ٢/١/١٩٧٥ .

(٣) راي ناجي شوكت بالصحف آنذاك .

من رسالة خاصة بعثها ناجي شوكت الى المؤلف بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٥ .

(٤) صدى العراق : ٢/١٠/١٩٢٩ ، نداء الشعب : ٨ و١٠ تشرين أول ، ٤/١١/١٩٢٩ .

(٥) صدى العراق : ١١/١١/١٩٢٩ ، نداء الشعب : ١١/١١/١٩٢٩ .

تطورت الحملات الصحفية والحملة الشديدة التي أثيرت داخل البرلمان ، شعورا لدى السعدون على انها حملات وجهت لشخصه باعتباره خائنا للوطن ومشايعا للانكليز . يذكر خيري العمري « روى لي مزاحم الامين الباجه جي انه ساهم في الحملة التي قامت ضد السعدون وكتب في جريدة صوت العراق مقالا بعنوان (مصيبة البلاد) حمل فيها على السعدون حملة شعواء ونمت عنده موقع الالم بحيث لم يتمالك نفسه حين التقى يوم صدور المقالة مع حمدي الباجه جي في النادي العرامي ان يقول له (فليسيطر مزاحم الباجه جي قليلا ليرى اذا كان عبد المحسن السعدون ـ كما ظن ـ خائنا ! » . ويذكر العمري ايضا « حدثني علي محمود الشيخ علي قائلا التقيت في تلك الايام صدفة بعبد المحسن السعدون في دار مكي الاورفه لي مجلس سحواري وأخذ يتحدث عن الحملة الصحفية والبرلمانية ضده ، وأخذ يخاطبني بحسرة يا علي ، ان عبدالمحسن السعدون وطني لا يقل عنكم وطنية ! »(1) وتذكر عائلة عبد المحسن : « جاء والدي بعد جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩ منهوكا ومتأخرا ، فسألناه عن السبب ، فأخبرنا بانه لا يستطيع أن يداوم في مركزه بعد المناقشة التي جرت اليوم ، وانه ذهب الى ديوانه وكتب استقالته ، وفي الساعة الثالثة بعد الظهر جاءنا صفوة باشا العوا ـ أحد كبار موظفي الديوان الملكي ـ فاخبر والدي بأن الملك فيصل يرجوه أن يسحب استقالته ، فاجابه والدي . (باشا روح أخبر سيدنا لا يلح والا انتحر) ، وقالت أمي : باشا أرجوك لقد رأيتم حالته .) » (2)

ب ـ موقف حزب التقدم في الجلسة البرلمانية ليوم ١٩٢٩/١١/١١ م

أسفرت جلسة ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩م السعدون بخيبة الامل في نواب حزب التقدم الذين لم يقف أحدهم ، كما ذكرنا ، لمناصرة موقفه وصد حملة المعارضين ، فيذكر الشرقي ان السعدون التقى في يوم انتحاره بأحد أعضاء حزب التقدم وقال له : « أرأيت ؟ سمعت ما قام به المهاجمون والمعارضون في البرلمان ؟ . انما مثلي معكم مثل موسى مع اصحابه اذ قالوا له اذهب أنت وربك فقاتلا انا ههنا قاعدون . ماذا أكون ؟ انا وحدي وانتم مع حكم الباسل »(3) . ويذكر سليم حسون (رئيس تحرير جريدة العالم العربي) « اخبرنا بعض زملاء المغفور له انه كان بعد عصر نهار الثلاثاء (١٢ ,١١ ,١٩٢٩م) في سيارة حزب التقدم يتكلم على عادته في حديث خاص مع جماعة من الزملاء وهم (خالد بك سليمان وعز الدين النقيب وعبدالرحمن الظاهر ورامز الخاع) ، ثم دار الحديث حول الجلسة السياسية التي كانت قد عقدت

(1) العمري ـ خيري ، حكايات سياسية ، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠ .
(2) عن مقابلة شخصية مع عائلة عبدالمحسن السعدون بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ .
(3) الشرقي ـ علي ، ذكرى السعدون ، ص ٨٠ .

قبل يوم ... هذا الناشر يلوح على وجه المرحوم ويمحو من ثغره الابتسامة اللطيفة المعتادة وإذا به ـ رحمه الله ـ يقول في ضيق وعدوء : (انتم يا حزب الاكثرية لم تعاونوني في الجلسة السابقة الاخيرة) · فقلنا له : (لقد تذاكرنا في الحزب وقررنا موافقين على جواب خطاب العرش ·· وكانت هيئة الحزب العامة معكم ·· مقررت التصويت على قبول جواب الخطاب ، وهكذا تم ، ولم نرد أفراد الحزب من المواقع أن يدافعوا عنكم ، فانكم كنتم أقوياء ، وقد ظهرت النتيجة في النصوص) · قال رحمه الله : (نعم ، ولكنني كنت أحب أن يتكلم بعضكم ويرد على المعارضة ، لان الناس ـ كما تعلمون ـ عقولهم في عيونهم) »(١)

حـ ـ الاصطدام بحقيقة ما يبيته الانكليز :

كان مضي السعدون في سياسته ، خلال وجوده في وزارته الاخيرة ، منبعث ـ كما ذكرنا ـ على أساس أنه سيستطيع أن يتوصل مع بريطانيا الى عقد معاهدة تحالف ، تختلف عن المعاهدات السابقة وتضمن حقوق العراق في الاستقلال والتحرر ، وذلك استنادا الى تصريح ١٤ أيلـــول ١٩٢٩م ، ولكـــن في يوم ١٢/١١/١٩٢٩ ، أي قبل انتحاره بيوم واحد ، تبين للسعدون أن الحكومة البريطانية لم تكن جادة في احداث أي تغيير في سياستها نحو العراق وانما كانت تعتقد بأن مجرد الافصاح عن نيتها بقصد دخول العراق في عصبة الامم كاف لاقناع العراقيين بشروط معاهدة جديدة لا تختلف في غاياتها عن المعاهدات السابقة · في مساء ذلك اليوم أقام الملك فيصل في بلاطه حفلة على شرف كنهان كورنواليس (مستشار وزارة الداخلية) بمناسبة انتهاء اجازته وعودته من لندن الى العراق ، وداخل ذلك الحفل التقى السعدون بكورنواليس وفهم منه أن ليس ثمة تبدل في السياسة البريطانية تجاه العراق ، وأن بريطانيا سوف لن تستجيب المطالب القائمة على أساس الاستقلال (٢) · يذكر عبدالعزيز القصاب في مذكراته المتعلقة بتلك الحفلة : « كنت مدعوا لهذه الحفلة ولكن أصابني زكام شديد منعني من الدوام الرسمي ومن الحضور في هذه الحفلة ·· وفي اليوم الثاني أي يوم ١٣ تشرين الثاني ، جاءني المرحوم عبدالمحسن السعدون الى داري قبل غروب الشمس وسألني عن أسباب غيابي عن حفلة الملك ، ولما رآني مزكوما عذرني وأخذ يحدثني بما جرى له مع كورنواليس في حفلة الملك حيث اختلى به في ركن من أركان الصالون وكلمه عن السياسة العراقية البريطانية وأخبره بأنه عندما عاد للعراق شاهد تبدلا كبيرا في سلوك الحكومة وسياستها وانه مستغرب هذا وان

---

(١) العالم العربي ، ١٨/١١/١٩٢٩ ، لغة العرب ، ج ١ ، السنة الثامنة ، كانون الثاني ١٩٣٠ ، مقالة بعنوان « يا للمصيبة » .

(٢) الحسني ـ عبدالرزاق ، مقدمات ونتائج ... ، ج١ ، ص ٥٤ .

عبدالمحسن اجابه بانه قد تعب جدا من الركض وراء الوعود البريطانية وعهودهم التي لم تلمس البلاد منها فائدة ترضي الشعب العراقي وان الانكليز حريصون على تعدد مطاليبهم وتحقيق مصالحهم اما مصالح الآخرين فلا يعيرونها ادنى اهتمام ، وقد طال البحث والجدل بينه وبين كورنواليس تقريبا ساعة وفي الاخير صرح كورنواليس بان السياسة الانكليزية لم تتبدل ولا يوجد في الوزارة الانكليزية اية نية لتغير سياستها في العراق الآن . وقال السيد عبد المحسن السعدون : وبعد هذه التصريحات التي سمعتها من كورنواليس فارقته ولم ارد عليه وعند خروجي من الصالون مررت على الملك فسلمت عليه واخبرته بما دار بيني وبين كورنواليس من الابحاث وما صرح لي به واظهرت له انزعاجي مما سمعته وقلت له : ان كل ما نرجوه من الانكليز هو خيال وليس له ظل في الحقيقة) ، ولم يبق لي امل في تغير سياستهم في العراق وخرجت من البلاط وأنا متأكد ان الانكليز يخادعوننا ولا يعطون مجالا للخدمة الصحيحة » .وحين يصف المصاب ردود الفعل التي تركها لقاء السعدون بكورنواليس يقول : « لقد لاحظته عندما كان يتكلم متأثرا جدا وعلى وجهه علامات الاضطراب والكآبة والانفعال ، فاخذت اسليه باننا انما نعمل واجبنا في خدمة بلادنا على قدر طاقاتنا واننا عندما نلاقي العراقيل والمخالفات والاكاذيب من الانكليز نترك الحكم لهم وللملك يتصرفون به كيفما يشاؤون ويتحملون العواقب الوخيمة . ثم نهض وعليه آثار الانزعاج والتألم ، فقلت له لا يستعجل بالخروج لكي نستمر في الموضوع فرفض (قال انه يريد الذهاب الى النادي ، فطلبت منه أن يشرب القهوة التي وصلت الى باب الغرفة فلم يتوقف وكان مطاطيء الراس لا يلتفت يمنة ولا يسرة ، فلحقت به الى باب الدار فلم يتكلم بشيء وانما رفع كلتا يديه للسلام بدون كلام ، وقال لي حامل القهوة الذي صادفه في الباب وجها لوجه بانه رأى عينيه مغرورقتين بالدموع ... » (1)

يمكن أن نصف اصطدام السعدون بحقيقة ما يبيته الانكليز على انه الخيبة الكبيرة والاخيرة التي أوصدت أمامه آخر أبواب الامل لتحقيق توقعاته في انجاز الاستقلال ، فعلى فرض ان السعدون لم يواجه بما يبيته الانكليز لشكل المعاهدة المرتقب فان من المحتمل أن ينتظر تغير موقف المعارضة ،داخل البرلمان وخارجه ، نتيجة لما سيحققه في مفاوضاته مع الانكليز .

لقد اجمعت المصادر (2) بان السعدون قضى يومه ، قبل الشروع بالانتحار

---

(1) النصاب ـ عبدالعزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ .

(2) British Report, Special Report, 1920-31, P. 22; Ireland, op. cit., P. 427.

لغة العرب ، ج ١ ، السنة الثامنة ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ « يا للمصيبة » ، العمري ، حكايات سياسية ، ص ٢١١ ، العالم العربي ، ١٩٢٩/١١/١٦ ، نداء الشعب ، ١٩٢٩/١١/١٦ .

ليلة ١٩٢٩/١١/١٣م ، وفقا لروتينه المعروف تقريبا (١) ، ولكننا لو نتتبع ما تخلل ذلك الروتين في ذلك اليوم لوجدنا أن السعدون كان عازما على الانتحار · حضر في الصباح اجتماع مجلس الوزراء لمناقشة لائحة نظام وزارة الداخلية (٢) ، ثم أمضى بقية دوامه الرسمي في مكتبه بديوان رئاسة الوزراء · ويذكر (الشرقي) : « انه خلال وجوده في ديوان رئاسة الوزارة دخل عليه أحد موظفي الديوان مأخبره بأن أحد الاشخاص يريد مقابلته ، فأجابه السعدون . اني ضيق الصدر أرجوك أن تعتذر اليه فأجابه الموظف : ألا تضرب له وعدا يزورك فيه ؟ فقال السعدون : اذا حضرت الديوان غدا مليباني · واستغرب الموظف من تردد فخامته في حضور الديوان غدا ، فقال : هل يجد صاحب الفخامة وعكا في مزاجه او أنه اعتزم على جولة خارج العاصمة · فأجابه · قلت لك اذا حضرت الديوان مليبرني » (٣) · في عصر ذلك اليوم خرج السعدون من داره في الكرادة الشرقية ، وحدثه ، كما ذكرنا ، عما دار في الحفلة التي أقامها الملك في ليلة ١٩٢٩/١١/١٢م ، وكيف أن القصاب لاحظ عليه (التأثر والاضطراب والكآبة والانفعال) ، وكيف رأى خادمه عيني السعدون مغرورقتين بالدموع (٤) · عرج السعدون ، بعد مغادرته دار عبدالعزيز القصاب ، الى مقر حزب التقدم ، وكأنما أراد أن يودع أعضاءه الوداع الاخير ، وداعا مليئا بالعتاب لانه ما أن تبادل معهم أطراف الحديث حتى تطرق مرة أخرى الى موقفهم السلبي خلال الجلسة النيابية التي انعقدت في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩م ، وبدت عليه علامات التأثر (٥) · ثم غادر واياهم بعد فترة قصيرة الى (النادي العراقي) · وحول فترة وجوده في (النادي العراقي) يذكر الشرقي · « كان يلعب (البوكر) فسأله أحد زملائه متى تدعو حزب التقدم للاجتماع ؟ فأجاب ان ذلك سيعود الحكم فمتى ما أردتم اجتمعوا » (٦) · حين قاربت الساعة الثامنة مساء كان السعدون قد أمضى في النادي العراقي أكثر من

---

(١) كانت اوقات السعدون موزعة بين مكتبه — في ديوان رئاسة الوزارة — حيث يمضي اعماله الرسمية ، وبين (مقر حزب التقدم) حيث يجتمع باعضائه ، وبين (البلاط) حيث يجتمع بالملك ، وبين (النادي العراقي) الذي يلتقي في صالونه كبار الساسة ، او في داره .
العمري — خيري ، شخصيات عراقية ، ج١ ، ص ٥١ .

(٢) م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج /١١/٢ ، جلسة ١٩٢٩/١١/١٣ م (ورقة ٦٢) .

(٣) الشرقي — علي ، ذكرى السعدون ، ص ٨٠ .

(٤) راجع ، ص ٣٤٨ .

(٥) عن ما نشره سليم حسون (رئيس تحرير جريدة العالم العربي) في لغة العرب ، ج١ ، السنة الثامنة ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ ، مقالة بعنوان « يا للمصيبة » .

(٦) الشرقي — علي ، ذكرى السعدون ، ص ٨٠ .

ساعة ، وعندما تقدم اليه (خالد سليمان ـ نائب لدوائره وأحد أعضاء حزب التقدم) وسأله فيما اذا كان يرغب في صحبته لأحد الأندية ، على أساس ان يتبع السعدون يمر على طريق بيت خالد سليمان في الكرادة الشرقية نصف [illegible] أجابه السعدون بأنه لا يرغب في ذلك وانه يفضل أن يبقى في النادي بضع دقائق أخرى ، ثم لاحظ السعدون (خالد سليمان) فقال [illegible] كان خالد عمي في مدرسة ولكنه كان له شوارب كبيرة ، فأجاب خالد ضاحكاً [illegible] أي نعم ، كانت شواربي كشوارب (موحاعلي) الذي كان يلف شواربه حول اذنيه ، وضحك الجميع (١)
من هذا يبدو أن السعدون أمضى في يوم ١٣ ـ ١١ ـ ١٩٢٩ ساعات يسيطر عليه اليأس ، وأن مداعباته لم تكن الا من قبيل من يحاول [illegible] ذكرياته مثل [illegible] حسم ، بعد عودته من نادي الرامي في حوالي الساعة السابعة مساء جلس مع عائلته (٢) لتناول العشاء ، ولم يتناول الا حبات من الفستق [illegible] ثم ترك المائدة ، متجهما ومتألما ، على اثر ما ذكرنا من الحديث الذي دار بينه وبين زوجته [4] ، ودخل الى غرفة مكتبته الكائنة امام غرفة الطعام حيث قرر أن يكتب وصيته الى ولده (علي) الذي كان يدرس في برمنكهام [illegible] قبل شروعه في الانتحار ، كتب السعدون وصيته باللغة التركية (٥) وتركها في مكان بارز على منضدته الخاصة ، فوق حزمة من الاوراق الرسمية ، ثم غادر المكتبة متجهاً الى السلم المؤدي الى الطابق الثاني من البيت حيث قرر الانتحار ، بعد انتحار السعدون وصفت زوجته اللحظات التي مرت بين خروجه من غرفة المكتبة وشروعه بالانتحار فقالت [illegible] ما رأيته قط بمثل تلك الهيئة ، فساورني الرعب ، فتبعته الى غرفة النوم ، فرأيته (يحشو) المسدس ! فركضت بسرعة اليه وقلت له : أواه ! ماذا تعمل ؟ ولاي سبب تعمل هذا ؟ فقال لي : دعيني ، فقلت : لا والله لا يمكن أن أدعك ! فان كنت تريد أن تعمل شيئاً فاقتلني ، اقتلني أولاً يا سعدي ، فقال : دعيني ، والا قتلتك ! فسحبت به مدورة بكتفه [illegible] ، ومضت على [illegible]

---

(١) عن ما نشره سليم حسون (رئيس تحرير جريدة العالم العربي) .
لغة العرب ، ج١ ، السنة ٨ ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ ، مقالة بعنوان « يا للمصيبة » .

(٢) كان للسعدون وقتذاك اربعة أولاد : علي (كان يدرس الجيولوجيا حينذاك في برمنكهام) ، ملوة (عمرها ١٥ عام) ، واصف (عمره ١٥ عام) ، نجلاء (عمرها ٩ أعوام) .
لغة العرب ، ج ١ ، السنة ٨ ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ ، مقالة « يا للمصيبة » .

(٣) الشرقي ـ علي ، ذكرى السعدون ، ص ٨٠ .

(٤) راجع ، ص

(٥) كان السعدون يجيد الكتابة باللغة التركية .
عن مقابلة مع ناجي شوكت بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢١ ، ومقابلة مع عبد الله عبد المحسن بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ .

محاول التملص مني ، وتوجه الى جهة باب الشرفة (البالكون) فأوشك أن يصل الشرفة وأنا ماسكة يده اليسرى ، وفي اعتقادي انني مانعته بهذه المسكة . ولكن ـ ويا للاسف ـ كان المسدس في جيبه الايمن وهو قابض عليه بيمناه وأنا غائبة عن رشدي ، وما انتبهت الا وصوت الطلقة النارية يدوي في الشرفة وكانت رجله الواحدة في الغرفة والاخرى في الشرفة ، فوقع على الحصيص » (١) .

كان للسعدون حارس يدعى (أمين ـ برتبة عريف) ، بادر فور سماعه صوت الاطلاقة الى الصعود الى الطابق الثاني ، فحمل السعدون من الارض ، وسط بكاء عائلته ، ووضعه على الفراش ، وخلال ذلك إسرعت بنت السعدون (عائدة) الى التلفون وطلبت الدكتور حنا خياط (مدير الصحة العام) ، في حين أسرع الاخرون يطلبون عبدالعزيز القصاب وخالد سليمان ، ولما كان بيت القصاب اقرب الى بيت السعدون فقد كان اول من وصل الى بيت السعدون (٢) يصف القصاب تلك الساعات قائلا « في الساعة التاسعة من تلك الليلة جاءني الطباخ (مبروك) مرتعدا وهو يقول ان الحارس أخبره بمقتل السعدون . فقمت مسرعا الى داره في البتاوين التي كانت بالقرب من داري فرأيت الشرطي العريف في الباب وهو يبكي وأشار الي بأن الحادثة وقعت في الطابق الثاني فصعدت مهرولا فوجدت زوجته وبنته عائدة ينوحان وأشارا اليه فاذا به ملقى على فراشه جثة هامدة فتقربت منه وشاهدت صدره مثقوبا في جهة قلبه بطلقة مسدس . فسألت مدهوشا فأجابتني عائدة بأنه هو الذي ضرب نفسه وهذا هو مسدسه . ولما ايقنت بمفارقته الحياة تألمت ألما شديدا ونزلت الى غرفة (المكتبه) وجلست على كرسي أمام طاولة الكتابه وأنا متأثر جدا وتلفنت الى رئيس الصحة والاطباء وأخبرت الوزراء عن الحادث ثم نظرت الى الطاولة فوجدت عليها كثيرا من الاوراق الرسمية وقد لفت نظري كتاب مفتوح موضوع فوق الاوراق فأخذته وقرأته واذا به كتاب وصيته الخالدة ، وبعد أن اجهشت في البكاء طويلا ووضعته في جيبي .. » (٣) بعد وصول القصاب الى بيت السعدون تتابع قدوم كل من الدكتور خياط وخالد سليمان وناجي السويدي وتوفيق السويدي وياسين الهاشمي ثم حضر الطبيبان البريطانيان . الدكتور سلوب (مدير المستشفى الملكي) ، والدكتور وود من (مدير العمليات في المستشفى الملكي) فتفحصا الجثة وتفقدا المسدس ، وأخذا يسألان اسئلة شتى، فقال لهما عبدالعزيز القصاب أن لا يترهما فان الفقيد قد انتحر وقد كتب كتابا قبل

---

(١) من ما نشره سليم حسون (رئيس تحرير جريدة العالم العربي) في مجلة لغة العرب . لغة العرب ، ج١ ، السنة ٨ ، من شهر كانون الثاني ١٩٣٠ ، مقالة « يا المصيبة » ، كذلك : العمري ـ خيري ، حكايات سياسية ، ص ٢١٢ .

(٢) من مقابلة شخصية مع عائدة عبد المحسن بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ .

(٣) القصاب ـ عبدالعزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

الانتحار (١) مدم كذلك رستم حيدر (رئيس الديوان الملكي واسكرتير الخاص للملك فيصل) وآصف قاسم (أحد الاعيان) والنائب محمود صبحي الدفتري ، والسيد خيرالدين العمري ، والحاج سليم (مدير الشرطة العام) ، وجميل المدفعي (متصرف لواء بغداد) ، واحمد الراوي (مدير شرطة لواء بغداد) ، وحسين أفنان (مدير التشريفات) ، وسليم حسون (رئيس تحرير جريدة العالم العربي) (٢)

وعندئذ أخرج القصاب وصية السعدون على أساس انه كان يرغب في حضور اكبر عدد من الزملاء والاصدقاء ، موضع جدا لما كان سيحمله الحاضرون من أسباب اقدام السعدون على الانتحار (٣) ٠ قرأ الحاضرون الوصية ، وقرر الوزراء أن يسجلوا شهاداتهم عليها ، مكتب توفيق السويدي في أسفل الوصية ، بعد الكتاب قد وجد موضوعا فوق أوراق الملك الخاصة ، وقد تلي أمامنا ، وأخذت صورة منه من قبل الشرطة ، وهذا هو أصل الكتاب ١٣ ــ ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٩ » ، وأضاف توسعه الى تلك العبارات ٠ ثم كتب الهاشمي العبارة التالية « وهذا الذي تضمن اكبر برهان على عظمة التضحية التي قام بها رجل العراق وعميده » ووضع توقيعه أيضا ، كما وقع عليها كل من ناجي السويدي وعبدالعزيز القصاب وخالد سليمان وجميل المدفعي والحاج سليم (مدير الشرطة العام) واحمد الراوي (مدير شرطة لواء بغداد) (٤) ٠ ويذكر القصاب بانه سلم وصية السعدون ، بعد أن وقعت من قبل الاشخاص المذكورين ، الى سليم حسون رئيس تحرير جريدة العالم العربي ، بعد أن تعهد الاخير بنشرها وحفظها من الضياع واعادتها له ــ أي الى القصاب ــ في نفس الليلة ٠ أما ما جرى بعد ذلك فان القصاب اكتفى بالقول « وبعد أن نشرها ــ أي سليم حسون ــ أعادها الي وسلمتها بيدي أرملته وأوصيتها أن تحتفظ بها للتاريخ » (٥) ٠ لقد أعقبت عبارة القصاب الاخيرة الجميلة التالية اجتمع الوزراء الذين وقعوا على الوصية والدكتور خياط وحسين أفنان ورستم حيدر وخالد سليمان والحاج سليم بنفس الليلة وقرروا أن يطلبوا الى جريدة العالم العربي عدم نشر نص الوصية كاملا ، وذلك لانه سرت اشاعة بأن السعدون انتحر لاسباب تتعلق بشرفه وسمعته العائلية ، فخشي الوزراء أن تحمل عبارات الوصية

---

(١) عن ما نشره سليم حسون (رئيس تحرير جريدة العالم العربي في مجلة لغة العرب) ، لغة العرب ، ج١ ، السنة ٨ ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ ، مقالة « يا للمصيبة » .

(٢) عن ما نشره سليم حسون (رئيس تحرير جريدة العالم العربي) في مجلة لغة العرب ، لغة العرب ، ج١ ، السنة ٨ ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ ، مقالة « يا للمصيبة » .

(٣) القصاب ــ عبدالعزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

(٤) عن ما نشره سليم حسون (رئيس تحرير جريدة العالم العربي) .
لغة العرب ، ج١ ، السنة ٨ ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ ، مقالة « يا للمصيبة » .

(٥) القصاب ــ عبدالعزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

المعارضين ، لما منها من تحريج للعناصر المعارضة ، الى تركيز ما اشيع حول حادث انتحار السعدون (١) . ولذلك طلعت جريدة العالم العربي في اليوم التالي (١٩٢٩/١١/١٤) بملحق خاص اكدت فيه على بعض فقرات الوصية (٢) . كما يشير الى جانبه منهاج مراسيم التشييع ـ التي تم تنفيذها بعد ذلك بنقل جثمان السعدون من بيته الى مقبرة الشيخ عبدالقادر الكيلاني بين الساعة الثانية والنصف (بعد الظهر) والرابعة والنصف من نفس اليوم (٣) . لقد اثارت عبارة « الشعب يريد خدمة والانكليز لا يوافقون » لرأي العام العراقي وأوحت له بأن السبب الوحيد وراء انتحار السعدون وهو عناد الانكليز ، وعلى الفور جتاحت البلاد موجة عارمة من الغضب (٤) ، فخرجت بعض الجماعات تهتف « عبدالمحسن ناخذ ثاره » ، « ساعة يا لندن مرهونة » (٥) ، فاحتجت السلطات البريطانية بأن « الناس قد تسرعوا في اعتبار أن التطور الجديد وعدم توقيع هو الذي دفع السعدون الى الانتحار » وبحجة « ان الانتحار حدث في وقت تبع تصريح الحكومة البريطانية المتعلق بدعم العراق للدخول في عصبة الامم ، أي عندما تطورت العلاقات بين بريطانيا والعراق وفق اسس مرغبة خاصة » (٦) . وسارع المندوب السامي الى الاتصال بالملك طالبا اليه معاقبة من عمل على نشر الوصية على تلك الصورة ، لان المعلومات التي لديه تؤكد أن الوصية لم تنشر كاملة (٧) .

---

(١) عن كتاب سري من الملك فيصل الى وكيل المندوب (هربرت يانك) بتاريخ ١٩٢٩/١١/١٦ ، بدون رقم .
م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/أ/ب ، الملف المفتوح ١٩٢٩/١١/١٤ ـ ١٩٢٩/١١/٢١ ، (ورقة ٥٥ و٥٦) .

(٢) حول فقرات الوصية التي نشرت راجع : الملحق رقم ( ) .

(٣) للوقوف على تفاصيل مراسيم التشييع التي تمت للسعدون ، ومشاعر الحزن التي عبرت عنها وفود المناطق المختلفة من العراق ، ومآتم التعزية التي اقيمت ، ومرثيات الشعراء ، راجع :
أ ـ م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/أ/ب (الاوراق ٣ ـ ٩) .
ب ـ الشرقي ـ علي ، ذكرى السعدون ، ص ٨٢ ـ ١٣٩ .

(٤) الشرقي ـ علي ، الاحلام ، ص ١٦٥ .

(٥) العمري ـ خيري ، حكايات سياسية ، ص ٢٢٠ .

(٦) British Report, 1929 ,P 24

(٧) لما كان عبدالعزيز القصاب قد اودع وصية السعدون الاصلية لدى زوجة السعدون ، فقد حاول المؤلف ان يقف عليها ، فبعث برسالة الى كبرى بنات السعدون (عائدة) التي تعيش في انقرة ، فجاءه الرد بأن الوصية فقدت بوفاة والدها ، وارسلت الى المؤلف نسخة من ملحق جريدة العالم العربي التي تحمل نص الوصية باللغتين العربية والتركية ، وحين التقى المؤلف بـ (عائدة) في بغداد بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥ ، علم منها بأن آخر ما لديها من اخبار هو ان الوصية بحوزة زوجة رمزي السويدي (بنت اخ عبد المحسن

فرد عليه الملك في ١٩٢٩/١١/١٦ قائلاً « ١ ـ ان ما نشر عن الوصية في ملحق العالم العربي ليس له اي صبغة رسميه ، ٢ ـ ان بلاغ الحكومة الرسمي هو البلاغ المختصر الذي جاء في اول انشره ، ٣ ـ ان الخلاصة المذكورة أعطيت للجريدة بعد مداوله عده اشخاص وذلك لتصحيح ما كان قد يشاع من ان سبب الانتحار انما نشأ عن أسباب عائلية وفي حالة غير اعتيادية مما قد يخدش شرف المرحوم وعائلته ، ٤ ـ ان العبارات التي طويت من الوصية لم تطو الا من قبل التحوط وتحسباً ما يحتمل أن يقع من بعض المتطرفين للخدش من كرامة المرحوم يوم دفن جثمانه ، ففكر اصدقاؤه بانه قد يستغل بعض المتطرفين العبارات التي يمكن ان تكون نوعا ماسه والتي وجهها اليهم فيستثمرونها لدى بعض العوام كانها موجهه نحو الامة جمعاء وليست موجهة نحو معارضيه فقط ، ٥ ـ ان واضعي الخلاصة يقولون بانهم عالمون بان الوصية ستنشر بحروفها ولا يمكن ستر ما هو منصوص فيها الا انهم أرادوا أن يؤخروا ذلك حتى تسكن الروع الشديد من الفاجعة . انهم ينكرون كل الانكار أن يكون هناك اي قصد من أي شخص لاستثمار هذه الوصية لمقاصد سياسية ويؤكدون بانها ما كانت الا للمحافظة على كرامه الراحل من طعن بعض الخصوم المحمومين ، ٦ ـ ان نص الوصيه هو منذ أمس في يد كل من زار بيت الفقيد وهي معلومه اليوم لدى الخاص والعام ، ٧ ـ ان الاشخاص الذين حضروا تحرير الخلاصة ياسين وتوفيق السويدي وناجي السويدي وعبدالعزيز القصاب ودكتور خياط وحسين أفنان ورستم حيدر وخالد سليمان وناجي سليم ، ٨ ـ ان افادات ياسين الهاشمي وناجي السويدي وعبدالعزيز القصاب متماثلة وكلهم يؤكدون بانهم يشتركون في المسؤولية اذا كانت هناك مسؤوليه » [1] . رد وكيل المندوب السامي (هربرت يانغ) على الملك في ١٩٢٩/١١/١٩ مبينا أن استنتاجاته تؤكد ان المتطرفين في البلاد هم الذين كانوا وراء تلك الفاجعة ، وطلب الى الملك أن يوافيه بنسخه من وصية السعدون كي يرسلها الى لندن ، وذكر الملك كيف انه وعده ، في مقابلة لهما ، بانه سينشر صوره فوتوغرافية للنص الاصلي في الصحف في وقت عاجل [2] .

السعدون) ، ذكرت زوجة توفيق السويدي للمؤلف بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦ : « الوصية الاصلية اصبحت عند ناجي السويدي ، الذي اودعها بعد ذلك عند زوجي ـ أبو لؤي (توفيق السويدي) ـ وعند قيام ثوره ١٤ تموز ١٩٥٨ صودرت بعض كتب المرحوم (توفيق السويدي) وكانت الوصية من بينها » .

(1) عن كتاب سري وجهه الملك فيصل الى وكيل المندوب السامي (هربرت يانغ) في ١٩٢٩/١١/١٦ ، بدون رقم .

م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/أ/ب ، الملف المفتوح ١٩٢٨/١١/١٤ ـ ١٩٢٨/١١/٢١ (ورقة ٥٥ و٥٦) .

(2) عن كتاب وكيل المندوب (يانغ) الى الملك في ١٩٢٩/١١/١٩ ، بدون رقم .

م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/أ/ب ، الملف المفتوح في ١٩٢٩/١١/١٤ ـ ١٩٢٩/١١/٢١ (ورقة ٥٣ و٥٤) .

بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٩ أرسل الملك نسخة مصدقة من الوصية باللغة التركية واخرى ترجمتها بالعربية ، واخبره بان الصورة الفوتوغرافية للوصية ستنشرها الحكومة في اقرب وقت (١)

طويت مسالة نشر نص الوصية الاصلي اذا لم يستمر الهياج ، الذي ولده انتحار السعدون ، ضد الانكليز طويلا ، كما لم يكن له اي مظهر من مظاهر التأثير في العلاقات البريطانية العراقية . صحيح ان ناجي السويدي (الذي تلى السعدون في قيادة حزب التقدم) شكل وزارة ، بعد انتحار السعدون ، من نفس الوزراء - مع تغيير طفيف في المناصب واضافة خالد سليمان كوزير للري والزراعة - ٢

في ١٩٢٩/١١/١٨ ، وصحيح ان تلك الوزارة من ورائها حزب التقدم ، قررت في كتاب بعثته الى الملك في ١٩٢٩/١١/١٣ ، انها عازمة على تطبيق المنهاج الذي وضعه السعدون ، ولكن ناجي السويدي ما لبث ان أدرك ان تكليفه بتلك الوزارة لم يتم الا لتسكين الخواطر وتطمين الافكار التي كانت قلقة جدا على اثر حادث انتحار السعدون ٣ ، فلم يكن هناك الا فترة أربعة أشهر حتى استقال ناجي السويدي نتيجة لاصطدامه مع الانكليز ٤ ، فجاء الى الوزارة (نوري السعيد) الذي أشاد على انقاض حزب التقدم (حزب العهد) وأمضى مع بريطانيا معاهدة ١٩٣٠ ٥ . لقد بدأ الرأي العام بعد انتحار السعدون يثني عليه ويقدر مواقفه ويعترف بوطنيته التي انكرها عليه طيلة حياته (٦) . وتأثير عواطف الرأي العام هذه بادرت الحكومة الى تكريمه فقررت :

١ - تخصيص راتب قدره ١٢٠٠ روبية في الشهر لعائلته .

٢ - تخصيص ٥٠ الف روبية لمساعدة عائلته على شراء دار للسكن .

---

(١) عن كتاب الملك الى وكيل المندوب (بانغ) في ٢٠ تشرين ثاني ١٩٢٩ ، بدون رقم .
م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/أ/ب ، الملف المفتوح في ١٩٢٩/١١/١٤ — ١٩٢٩/١١/٢١ (ورقة ٥٢) .

(٢) راجع هيئة الوزارة ، جريدة العالم العربي : ١٩٢٩/١١/١٩م .

(٣) عن كتاب استقالة ناجي السويدي المؤرخ ٩ آذار ١٩٣٠ .
الحسني - عبدالرزاق ، الأصول الرسمية .. ، ص ٨٠ .

(٤) اثارت وزارة ناجي السويدي مسالة الاستغناء عن بعض المفتشين الاداريين فاصطدمت بالانكليز .
الحسني - عبدالرزاق ، الاصول الرسميه .. ، ص ٨٠ .

(٥) وقعت المعاهدة من قبل المندوب السامي (فرانسس همفريز) ونوري السعيد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ .
Ireland, op. cit., P. 414.

(٦) نداء الشعب : ١٩٢٩/١١/١٧ ، الاستقلال : ٢٧ شباط ١٩٣٠ ،
صوت العراق : ١٩٣٠/١/٢ ، البلاد : ١٩٣٠/١/١٥ .

٣ ـ تسديد نفقات (علي عبدالمحسن السعدون) الذي يدرس في برمنكهام في انكلتـرا .

٤ ـ تسمية شارع البتاويين الواقع فيه دار المرحوم باسمه تخليدا لذكراه .

٥ ـ اقامة نصب تذكاري للمرحوم » (١)

وبهذا يمكن القول بان السعدون انتحر ولم يجن من جهوده السياسية الاخيرة سوى القرار المذكور .

---

(١) لغة العرب ، ج٤ ، السنة ٨ ، نيسان ١٩٣٠ .

الخلاصة

ينتسب عبدالمحسن بن فهد الى اسرة آل سعدون المعروفة في جنوب العراق ، وكان والده احد شيوخ تلك الاسرة البارزين الذين تعرضت اليهم السلطة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعدتهم متمردين ونفتهم الى الاستانة ، فقد هيأ لعبدالمحسن فرصة الدراسة في استانبول عندما أراد السلطان عبدالحميد الثاني ضمان سيطرته على الرؤساء والشيوخ عن طريق توجيه الدعوة لهم بارسال بعض أبنائهم ليكونوا تحت اشرافه المباشر .

تخرج عبد المحسن السعدون ضابطا في الجيش العثماني وأصبح مرافقا للسلطان ، ولكن سرعان ما استقال من الجيش عندما أراد الاتحاديون ابعاده الى (ادرنه) ، وظل يعيش في استانبول لانه كان قد تزوج من فتاة تركية اشترطت عليه أن يعيش في تركيا ، ثم ما لبث أن انتسب الى حزب جمعية الاتحاد والترقي فساعده ذلك على الظهور نائبا عن لواء المنتفك في مجلس المبعوثان العثماني .

قرر عبدالمحسن السعدون ، بعد الحرب العالمية الاولى ، الرجوع الى العراق بسبب انفصال العراق عن جسم الدولة العثمانية الذي كان يعني بالنسبة اليه انتهاء خدمته الوظيفية ، وقد شجعه على ذلك الحاح أصدقائه ورغبته في الاهتمام بشؤون أملاكه الموجودة في العراق .

كان أوضح ما يميز حياة السعدون خلال فترة وجوده في استانبول هو عدم اشتراكه في النشاط السياسي الذي اشتهر به عدد من العراقيين ، فلم يشترك في الجمعيات العربية التي ظهرت ، وظل غير فعال داخل مجلس المبعوثان ، الا انه بعد رجوعه الى العراق فقد لعب دورا واضحا في تاريخ العراق السياسي المعاصر

ظهر عبدالمحسن السعدون في ١٩٢٢ بين الفئة المتعلمة التي اختارتها السلطات البريطانية لاشغال المراكز الوزارية في العراق ، وقد ساعد على ظهوره ، بالاضافة الى ثقافته التركية وتجربته النيابية وانتسابه الى أسرة آل سعدون ، كونه لم يعرف بنشاط سياسي متطرف ، اي بمعنى آخر توفرت فيه صفة الحياد التي اكدت عليها السلطات البريطانية في العراق .

اشغل السعدون وزارتي (العدليـــــة والداخليـــــة) وشكل اربعة وزارات ، ١٩٢٢ ـ ١٩٢٩) ، اشغل خلالها رئاسة المجلس التاسيسي العراقي في ١٩٢٤ ورئاسة مجلس النواب في ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ و١٩٢٩ ، وقد تميزت حياته السياسية

في العراق بخطين واضحين :

الخط الاول

التعاون مع الانكليز انطلاقاً من اعتقاده أن العراق بحاجة الى من يعين السعدون على انه يعيش ظروفاً سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة ، فقد ظل حتى عام ١٩٢٦ يعتقد بأن أوضاع العراق السيئة : من قصر تجربة رجاله الادارية ، وضعف جيشه ، واحاطته بأطماع الدول المجاورة الى فقر اقتصادياته و رجعية اداته ، الى ما تركه الحكم العثماني وظروف الحرب العالمية الاولى من اوضاع اجتماعية صعبة ،كلها أمور توجب على العراقيين التعاون مع بريطانيا كحليف قوي ، لكن ذلك التعاون مبنياً على اساس التفاهم مع الانكليز لاستخلاص الحقوق والمكتسبات العراقية تدريجياً ، ولذلك اضطر الى انتهاج سياسة الشدة تجاه القوى الوطنية التي نادت بالاستقلال الناجز والتخلص الفوري من السيطرة الاجنبية ، خاصة عندما لمس بأن مردودات نشاطاتها لم تؤد الى تحسين الموقف العراقي .

سعى السعدون بين عامي ١٩٢٢ و١٩٢٦ ، وخاصة عند توليه رئاسة الوزارة ، الى ظهور أجهزة الحكم البرلمانية والدستورية على علاتها وذلك كخطوة أولى لبناء أجهزة دستورية وبرلمانية قوية تساعد العراقيين في الوصول الى اهدافهم ، فعمل على اتمام انتخابات المجلس التأسيسي العراقي وسط معارضة القوى الوطنية . كذلك كرس جهوده لفرض سيطرة الحكومة على مناطق نفوذها وانعكس ذلك في علاقته مع الاكراد وموقفه من العشائر . وبمساعدة السلطات البريطانية سعى الى تحسين العلاقة مع كل من ايران والسعودية ، وبمساعدتها حرص على أن لا يفقد العراق ولاية الموصل التي ظلت تركيا تسعى الى استرجاعها ، كما حاول أن يخفف من ثقل بعض العهود والامتيازات الاجنبية التي فرضتها تبعية العراق السابقة للدولة العثمانية وظروف الوجود البريطاني في العراق ، فعالج مسألة الديون العثمانية وامتيازات النفط ، ومسألة السكك الحديدية ومسألة ميناء البصرة وامتياز أصفر ، بروح تخليص العراق من ثقل الاعباء المالية والتدرج في وضع اليد على مرافقه الاقتصادية .

هذا ولما كانت مساعيه لا تزال تدور في اطار سياسة التعاون مع الانكليز ، فقد وجد بأنه لا بد من مجاراتهم ، فانعكس ذلك في عقده لبروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وتأييده لتصديق معاهدة ١٩٢٢ وموافقته في ١٩٢٥ على تمديد اجل تلك المعاهدة الى فترة (٢٥) عاماً .

سجلت سياسة التعاون مع الانكليز بعض العلامات الواضحة في حياة السعدون السياسية ، فمن جهة نظر الرأي العام ، الذي كان يجهل نوايا السعدون ولا يتناول الامور بموضوعية ، الى السعدون على انه رجل ممالئ للانكليز جاء لخدمتهم ، وكان اكثر الناس نفرة منه هم كتلة رجال الدين التي عاملها بالشدة خلال فترة

انتخابات المجلس التأسيسي ، وقد جرت هذه الخطوة وراءها رغبة الملك في ابعاد السعدون عن رئاسة الوزارة في ١٩٢٣ عندما أراد أن يتدخل في حركة الانتخابات في النفوس · من جهة أخرى ظهر السعدون في نظر الانكليز رجلا قويا جديدا يمكن ادخاره لمواجهة المواقف التي قد تعصف بالعلاقات الانكليزية ـ العراقية ، فعين ظهوره وزيرا للداخلية في وزارة ياسين الهاشمي الاولى (١٩٢٤ ـ ١٩٢٥) للحد من التطرف المحتمل لسياسة الهاشمي ، ثم شكل عبدالمحسن السعدون وزارته الثانية في ١٩٢٥ كأفضل من يمكن التعامل معه حول تطورات السياسة الانكليزية التي رافقت تطورات قضية الموصل ·

الخط الثاني

وضعت مفاوضات معاهدة ١٩٢٦ بين يدي السعدون حقيقة ان الانكليز غير جادين في تنفيذ وعودهم التي كانت في نظره اساسا للتدرج في الوصول الى الاهداف الوطنية ، فكانت نهاية تلك المفاوضات بداية لخط سياسي جديد ظهرت بوادره بعد ضمان قضية الموصل بعقد المعاهدة الانكليزية ـ التركية ـ العراقية في ٥ حزيران ١٩٢٦ · فقد شهدت وزارتا السعدون الثالثة والرابعة (١٩٢٨ و١٩٢٩) تحولا واضحا في سياسة السعدون بدأ أولا بمحاولته ادخال بعض الشروط في مسودتي الاتفاقيتين (المالية والعسكرية) الملحقتين بمعاهدة ١٩٢٢ ، على اعتبارها خطوات مهمة لتهيئة العراق للاخذ بزمام أموره في المجال العسكري والاقتصادي ، ثم تحول الى العمل من أجل استقلال العراق ودخوله عصبة الامم في وقت محدد · شهدت الفترة الاولى لهذا التحول حراجة موقف السعدون حين كان عليه أن يوفق بين اصراره على شروطه التي رفضها الانكليز وبين حاجته اليهم في مواجهة الخطر السعودي وتحسين علاقة العراق مع ايران · أما الفترة الثانية فقد رسمت صورة واضحة لخيبة الامل التي جناها السعدون في علاقاته مع الانكليز ، الذين تنصلوا مرة أخرى من وعودهم · المعارضة التي لم تنصفه · حزبه (حزب التقدم) الذي لم يسانده · فانتهت بانتحاره ·

الملحق رقم (١)

الموقف في المناطق الكردية قبل تشكيل الوزارة السعدونية الاولى

... المعاهدات الدولية المتعلقة بأكراد العراق هي أبرز ما اشارت اليه ... قبيل تشكيل الوزارة السعدونية الاولى ، ففي خلال الحرب العالمية الاولى سعى الانكليز الى كسب تعاون الاكراد وكان ذلك جزءاً من خططهم الرامية الى السيطرة على العراق . فبعد احتلال (كفري) في ٢٨ نيسان ١٩١٨م عمد الضباط السياسيون البريطانيون على اتصال دائم بالشخصيات الكردية البارزة في مناطق كركوك والسليمانية ولا سيما بالشيخ محمود البرزنجي (١) ، وبعد ان احتل الانكليز كركوك في ٢٥ تشرين أول ١٩١٨م ، ثم احتلوا بقية لواء الموصل ... في كانون الاول ١٩١٨م اتفاقا مع الشيخ محمود وافق فيه على ... المساعدة والحماية الانكليزية مما ساعد على امتداد سيطرته في مناطق اخرى من كردستان خارج السليمانية . كان للشيخ محمود تطلعات استقلالية وتوسعية ادت الى أن يصطدم مع بعض زعماء الاكراد والى أن يصطدم بالانكليز ... ثار الشيخ محمود على الانكليز في ٢٠ مايس ١٩١٩م ، ولكن في ١٨ حزيران ١٩١٩م تمكن الانكليز من أسره ونفيه الى الهند ، كما تمكنوا من احتلال السليمانية وبعض المناطق الكردية ، تحت اشراف موظفين بريطانيين فيها (٢)

كانت علاقة الشيخ محمود بالانكليز قائمة على اساس أن لا تستثني بريطانيا كردستان الجنوبية من تطبيق (عوامل التحررة) (٣) ، بينما كانت سياسة بريطانيا ... تتمثل ... صريحة في اقامة كيانات كردية ذات استقلال شبه ذاتي مرتبطة ببغداد ... دائمة تؤسس بعدئذ في السهول (٤) . وعلى هذا الاساس ... الاكراد ذوو النزعة الاستقلالية ، بعد نفي الشيخ محمود ، ... في كردستان ، وعد قبل ذلك ... جهودا لتوضيح مطالبه الاستقلالية (٥) . غير أن ... لم تعمل ... مسألة الاكراد ، فقد

---

(١) سيسيل جون ادموندز ، كرد وترك وعرب ، ترجمة جرجيس فتح الله (بغداد – ١٩٧١) ، ص ٣٢ .

(٢) بل – كرترود ، المصدر السابق ، ص ٥٩ ؛ ٦٤ – ٦٥ .

(٣) ن.م ، ص ٦٠ .

(٤) ادموندز – سيسيل جون ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

(٥) جلال الطالباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، ط ١ (بغداد – ١٩٧٠) ، ص ٢٤ .

حاولت معالجه مسائلتهم مع جملة المسائل المتعلقـــة بالمناطق المسلحـه عن الامبراطوريه العثمانية ، ماوكلت عصبة الامم الى بريطانيا امكانيـــة تاسيس حكومه كرديه مستقلة اداريا بالنسبة لاكراد العراق ، ولكن دونما تحديد دقيق لضروره ايجاد تلك الحكومة فعلا ، فقد نصت الماده الخاصة باكراد العراق ، في مقدمة لائحة الانتداب البريطاني على العراق ، على ما يلي « لا يوجد في هذا الانتداب ما يمنع المنتدب من تأسيس حكومة مستقلة اداريا في المناطق الكرديه كما يلوح له »(١) . كذلك كان مستقبل الاكراد ككل (عدا ٧٠٠ر٠٠٠ منهم في ايران) موضوع بحث خاص خلال مفاوضات الصلح بين الحلفاء وتركيا والتي انتهت في ١٠ آب ١٩٢٠ بامضاء معاهـــدة سيفر (٢) وقد تضمنت المواد ٦٢ و٦٣ و٦٤ ، من معاهدة سيفر ، انه في خلال ستة أشهر من وضع المعاهـدة موضع التنفيذ توضع خطة حكم ذاتي للمنطقة التي يقطنها أكثريه كردية ساحقه ، وحددت تلك المواد المنطقة المشمولة بتلك الخطة ، وهي مناطق داخله في الاراضي التركيـه والسوريـــة ، واشترطت المواد لاجل منح الاستقلال الى أكراد هذه المنطقة انه في خلال سنه من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ اذا خاطب اكراد هذه المنطقة مجلس عصبة الامم بطريقة تظهر أن الاكثرية ترغب في الاستقـلال عن تركيا ، واذا اعتبر مجلس العصبة انهم قادرون على مثل ذلك الاستقـلال . وفيما يتعلق بالاكراد الموجودين ضمن ولاية الموصل فقد جاء في المواد أن ليس للحلفاء اعتراض على انضمامهم لدولة كردية مستقلة اذا رغبوا في ذلك .

وبهذا فقد أصبحت بريطانيا ملزمة بمراعاة مواد معاهده سيفر المتعلقه بالاكراد وانعكس ذلك في حرص بريطانيا ، خلال الفتره التي سبقت تشكيـل الوزاره السعدونيه الاولى ، على ان يحمل علاقه الدوله العراقيه الجديده بالاكراد تدور في اطار التزامات بريطانيا الدوليه الانفه الذكر ، فلم تكن تبدي موافقتها على كل اجراء تتخذه الحكومه العراقيه ، يتعلق بالاكراد ، الا على أساس أن حقوق معاهدة الاكراد العراقية التي حددت في الفقره الثالثه من الماده (٦٤) من معاهدة سيفر يجب أن لا تغفل ، ومن وجهه أخرى تركت للاكراد حرية تطبيق اجراءات الحكومة العراقيه أو عدم تطبيقها ووعدتهم بان مشاركتهم في اجراءات الحكومة العراقيه او عدم مشاركتهم سوف لا تضر بحقوقهم التي وعدتهم بها معاهدة سيفر ، وتأخذ

---

(١) عن مقدمة لائحة الانتداب البريطاني على العراق ، المادة (١٦) ،
الدره ــ محمود ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .
(2) B. G. Colonial Office, Special Report 1920-13, P. 252.
(٣) معاهدة سيفر ، المواد ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤



سيستفيدون من تلك الحقوق عندما تجدد وتعلن لهم في معاهدة الصلح (١) التي ستعقد مع تركيا .

تباينت نظرة اكراد العراق لمستقبل مناطقهم وانعكست تلك النظرة في موقفهم من الدولة العراقية الجديدة ، فقد انقسم اكراد الموصل والاقضية المرتبطة بها و ربما تقدم لنمائ على موقف معين ، فكان بامكان الحكومة العراقية ان تستميل اكراد تلك المناطق بمجرد سياسة الترغيب ودون عناء ، اما اكراد كركوك فقد كانت تعوطف منها تركيه ، في حين كانت السليمانية استقلالية (٢) . انعكست تلك الميول في رفض السليمانية بالكلية فكرة الانضمام الى العراق في حزيران ١٩٢١م، بينما طالبت غالبية لواء كركوك تأخير ذلك القرار مدة سنة وصوتوا ضد انتخاب (تنصيب) لملكية العراق ، في وقت كانت تمد الى الملك ، من اقضية الموصل بصورة عامة و ربما بصورة خاصة ، عرائض من الاكراد تظهر ولاءهم وانضمامهم الى الملك وتعم التنكر بالانفصال عن العراق وتتهم بعض الاكراد الذين يريدون الانفصال عن العراق بالفساد (٣) . لم تكن حرص بريطانيا على تنفيذ التزاماتها في المناطق الكردية يعني ان تلك المناطق كانت بعيدة كل البعد عن سلطة الحكومة العراقية ، فيما عدا السليمانية ، كانت المناطق الكردية تدار بواسطة موظفي الحكومة العراقية والمشاورين الانكليز advisers وكانت خاضعة للسلطة المركزية (٤) ، منذ ان استجاب الاكراد لنداء المندوب السامي في ٦ مارس ١٩٢١ ، الذي شمل مناطقهم بالادارة العراقية (٤) . اما السليمانية فكانت تدار من قبل موظفين اكراد ومستشارين انكليز مسؤولين امام المندوب السامي ، وكان هناك مجلس اداري منتخب برئاسة مستشار انكليزي كبير وتخضع قراراته للمندوب السامي . اما المحافظة على النظام والقانون فقد عهد بها الى (ليفي) كردي تحت امرة ضباط انكليز يشكلون قسما من قوات (الليفي) العراقي وتدار من قبل جماعة من البريطانيين British General Staff ، وكانت ميزانية السليمانية مستقلة بذاتها وليس للحكومة العراقية سوى ضريبة تفرضها على المنتجات المستهلك في داخل العراق (٥) .

---

(1) British Report 1922-23, P. 7.

(٢) عن مذكرة خاصة مقدمة الى الملك بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٢١ .

م . و ملفات البلاط ، ملف عرائض وكتب خاصة مقدمة الى الملك رقم ك/١١ (ورقة/٢٢) .

(٣) راجع مجموعة عرائض وكتب خاصة مقدمة الى الملك .

م.و، ملفات البلاط ، ملف عرائض وكتب خاصة مقدمة الى الملك ، رقم ك/١١ (الاوراق ٢٥ — ٣٢) .

(4) British Report 1922-23, P. 32.

(٥) بيل — كورنوود ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

كان لمطالبة الاتراك بولاية الموصل (١) اثــر في عـدم استمرار الحالـــة فــي المناطق الكردية على الصورة التي وصفت آنفا فقد اضطرت القوات البريطانية الى اخلاء السليمانية في ٥ ايلول ١٩٢٢م على اثر احتلال القوات التركية غير النظامية لرواندوز وانتشار الفوضى • وفي ١٢ ايلول ١٩٢٢م استدعت السلطات البريطانية الشيخ محمود ؟ واعادته لحكم السليمانية بعد ان اعرب عن كامل رغبته للالتزام بسياسة حكومة بريطانيا • اعاد البريطانيون الشيخ محمود لاعتقادهم بانه انسب من يقدر على استجماع العاطفة الكرديـــة (٢) ، خاصة وانـــه ظهرت بـــين اكراد السليمانية دعوة تطالب بعودة الشيخ محمود (٤) ، ولذلك وعدوه بانه سيحصل على كل ما يمكن من المساعدة من الحكومتين البريطانية والعراقية ، وقد سمح الملك فيصل لبضع ضباط اكراد في الجيش العراقي ليتعاونوا في الخدمة مع الشيخ محمود في تنظيم قواته من الليفي (٥)   ولكن الملاحظة ان السلطات البريطانية لم تطلق نفوذ الشيخ محمود في كل المناطق التي كان يمارس عليها النفوذ في السابق ، اذ اقتصر نفوذه هذه المرة على السليمانية وبعض اقضية لواء كركوك المجاورة ، وعين له مستشار بلقب (حاكم سياسي) ومعاونو ضباط سياسيين في اقضية جمجمال وحلبجة ورانية بالاضافة الى ضباط مشرفين على تدريب القوة العسكرية الكرديـــة وصل الشيخ محمود الى السليمانية في ٣٠ ايلول ١٩٢٢ ولم يكن قانعاً بالترتيبات التي عملت على تقليص مناطق نفوذه مبدأ بتدبير المؤامرات مع القبائل الكردية ضد الحكومة ، كما بدأت اتصالاته بالاتراك ، وفي تشرين الثاني ١٩٢٢م اعلن نفسه ملكا على كردستان والف وزارة وطلب الى جميع الاكراد الاخرين الخضوع له ، وان يقدم له جيشا يستطيع به مهاجمة كركوك وضمها الى مملكته (٧) •

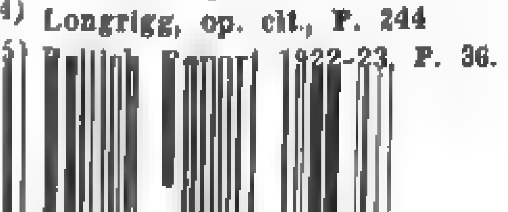
من هذا نخلص بان هيبة وسيطرة الحكومة العراقية في جنوبي كردستان في تشرين الثاني ١٩٢٢ ، حيث ستباشر الوزارة السعدونية الاولى اعمالها ، كانت في ادنى مستوى ، وكان الوضع يهدد بانفصال بعض المناطق الكردية عن جسم الدولة العراقية • لقد بات هذا الوضع ليصبح جزءا من مهام السعدون في وزارته الاولى •

---

(1) British Report 1922-23, P. 32.

(٢) راجع الملحق رقم (٢) •

(3) British Report 1922-23 P. 36.
(4) Longrigg, op. cit., P. 244
(5) British Report 1922-23, P. 36.



الملحق رقم (٢)

نظره في العلاقات العراقية ـ التركية قبل تشكيل الوزارة السعدونية الاولى

كانت الاقسام الشمالية في العراق مهددة بخطر الاتراك ، فمنذ ان احتل الانكليز الموصل في ١٩١٨ ظل الاتراك يعتبرون الموصل جزءا من بلادهم لانهم لم يفقدوها بنتيجة الحرب . لقد كانت اغلب ولاية الموصل بحوزة الاتراك عندما اعلنت الهدنة في ١٩١٨/١٠/٣٠م ، اما المناطق التي كانت بحوزة الانكليز حين عقد الهدنة فهي (التون كبرى وكركوك وطاووق وطوزخرماتو) وكانوا على بعد ١٣ ميلا عن مدينة الموصل (١) ، الا ان الاوامر صدرت من قبل الجنرال مارشال (٢) باحتلال الموصل فتم احتلالها في ١٩١٨/١٠/٤م . في ١٠ آب ١٩٢٠م تم للحلفاء توقيع معاهدة سيفر مع تركيا ، وقد نصت المادة (٩٤) منها على تشكيل لجنة لتعيين خط الحدود التركية العراقية الموصوف في المادة السابعة والعشرين (٣) ، الا ان تركيا رفضت ابرام معاهدة سيفر بعد أن استعاد الاتراك منزلتهم الدولية . فبعد انتعاش تركيا تحت رعاية مصطفى كمال اخذت حكومة انقره تطالب بولاية الموصل (٤) واصبح بقاء الموصل ضمن البلاد التركية من موجبات ميثاق الاتراك الوطني (٥) الذي مرره البرلمان التركي في الاستانة في شباط ١٩٢٠م وايده

---

(١) من خطاب اللورد كرزن في مؤتمر لوزان بتاريخ ١٩٢٣/١/٢٣م.
م.و، ملفات البلاط ، ملف تركيا وقضية الموصل والحدود ،رقم ١/٤/٥ ، ورقة ٢) .

(٢) تولى الجنرال (مارشال) القيادة بعد وفاة الجنرال (مود) في اواخر ١٩١٧ م.
ميلي ـ سنت جون ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

(٣) حسين ـ فاضل ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٤) متي عقراوي ، العراق الحديث ، ترجمة : المؤلف ومجيد خدوري ، ج١ (بغداد ـ ١٩٣٦) ، ص ٥٤ .

(٥) نص الميثاق الوطني في مادته الاولى على ما يلي : ((اذا اقتضت الضرورة يقرر مصير اجزاء الامبراطورية العثمانية التي تسكنها اكثرية عربية والتي كانت حين عقد الهدنة في ١٩١٨/١٠/٣٠ تحت احتلال القوات المعادية وفقا لتصويت سكانها الحر . اما تلك الاجزاء (سواء كانت داخلة خط الهدنة المذكورة او خارجه) التي تسكنها اكثرية عثمانية مسلمة متحدة في الدين والجنس والهدف ، ومشربة بعواطف الاحترام المتبادل ، وتحترم احتراما متبادلا الحقوق القومية والاجتماعية المحيطة بها فتؤلف جزءا من الوطن لا ينفصل عنه لاي سبب منطقي او قانوني)) .
الدرة ـ محمود ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .

المجلس الوطني الكبير في انقرة (١) . وفضلا عن ذلك فانهم بعد انتصارهم الحاسم الذي احرزوه على الجيوش اليونانية والذي ادى الى جلاء الجيوش المحالفة عن استانبول (٢) ، اخذوا يرون في ضياع الموصل ضربة لغرورهم الوطني ومقدمة لتفرقة بينهم وبين الاكراد تعرض كيانهم في المستقبل الى خطر مستمر وهذا اكبر ما يتخوف من نتائجه الاتراك ، اذ كانوا يتخوفون من ان تنهض كتلة كردية على حدودهم وترتقي بدايتها متمشية على الاساليب الحديثة وبذلك تكون مطمح انظار الاكراد في الاناضول (٣) ، وعليه فما ان عقدت معاهدة (مودانيا) في ١١/١٠/١٩٢٢م حتى اعلن على اثرها (مصطفى كمال) (٤) ، فيما يتعلق بقضية الموصل : « اعتبار الميثاق الوطني حدا ادنى لحقوق تركيا » .

جاهد الاتراك جهدا عنيفا لاسترجاع ولاية الموصل الى احضان تركيا ، فبذلوا وسعهم لاقناع بريطانيا (٥) ، وقاموا ببث الدعايات الواسعة بين اهالي الولاية نفسها واستفادوا في هذا المضمار من خدمات طائفة من ابناء كركوك النامين في عاصمة الدولة التركية ، فكانوا يوجهون الرسائل الخاصة والمنشورات العامة الى سكان ولاية الموصل . لم يكتف الاتراك بالاعمال السياسية والدعائية بل اخذوا يحشدون الجيوش لاستعادة ولاية الموصل (٦) ، وفي تموز ١٩٢١ بدأت القوات التركية نشاطاتها العسكرية على الحدود العراقية ، واخذ الاتراك يحرضون القبائل على الثورة في حين اخذت الاستعدادات للحرب تظهر في الشمال وتنتشر اخبارها بين القبائل (٧) . كانت منطقة الجبال العالية في الشمال مفتوحة امام الاتراك (٨) ، فمكنهم ذلك من تنصيب قائمقام تركي في (راوندوز) في منتصف اذار ١٩٢٢م ، تتبعه قوات تركية بقيادة علي شفيق الملقب (ايردمير ـ اوزدمير الكف الحديدي) ، معلنة مجيء الاتراك لاستعادة ولاية الموصل مرة اخرى ، وباشر الاتراك في ايلول ١٩٢٢م بضرب العمادية (٩) ، فانجدت الحكومة العراقية بمعاونة القوات البريطانية كل

---

(١) من خطاب اللورد كرزن في ٢٢/١/١٩٢٣ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف تركية وقضية الموصل والحدود ، رقم ١/٤/٠ ، (ورقة ٢) .

(٢) الحصري ـ ساطع ، من مذكراتي في العراق ، ج١، ص ٤٨٧ .

(٣) من تقرير يتعلق بموقف الاتراك من الاكراد .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، ورقـــم ٩/ج ، مفتوح في ٢٨/٣/١٩٢٦ ـ ١/٦/١٩٢٦ (ورقة ١١٨) .

(٤) الدره ـ محمود ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .

(٥) من تقرير يتعلق بموقف الاتراك من الاكراد .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، مرقم ج/٩ ، مفتوح في ٢٨/٣/١٩٢٦ ـ ١/٦/١٩٢٦ (ورقة ١١٨) .

(٦) الحصري ـ ساطع ، من مذكراتي في العراق ، ج١ ، ص ٨٨ .

(7) British Report 1922-23, P. 3.
(8) Longrigg, op. cit., P. 102.
(9) Ibid, P. 144.

ـطات اللازمة لصد الاعتداءات التركية على الحدود ولحل المشكلـة بالوسائط
ـمية في نفس الوقت على قدر الامكان ، وكان للسلاح الجوي الانكليزي الدور
ـال في الرد على غارات الاتراك المتكررة في هذه الفترة (١) • وعلى الصعيد
ـاسي امتنع الانكليز عن الاستجابة لطلبات الاتراك وكان من اهم النقاط التـي
ـكزوا عليها في رفضهم طلبات الاتراك في انهم كانوا مستندين في احتلالهـم
ـوصل الى المادة السابعة من هدنة (مدروس) التي منحت بأن للحلفاء الحق بأن
ـتلوا اي نقاط ذات اهمية عسكرية في حالة حدوث ما يهدد سلامة الحلفاء (٢) •
ـد عدد امتازت الفترة الواقعة بين ١٩٢١م وحتى تسلم الوزارة السعدونية الاولى
ـها في ٢٠/١١/١٩٢٢م بتعكير صفو الامن عند الحدود الشمالية والشرقية من
ـل الاتراك اما بدعايتهم وتهديداتهم او بمناوشات جيشهم المنظم وعصاباتهم ،
ـي باشرت الوزارة السعدونية الاولى اعمالها كان الخلاف حول مسالة الموصل قد
ـتعصى على الطرفين واحيل الى مؤتمر لوزان •

---

(1) Longrigg, op. cit., P. 144; British Report 1922-23, P. 25.

(2) Arnold Wilson, Loyalties Mesopotamia 1917-1920, Vol. 2, (London, 1936), P. 17.

الملحق رقم (٣)

نظرة في الوضع الاقتصادي للعراق قبل تشكيل الوزارة السعدونية الاولى

عاش العراق خلال فترة الحكم العثماني اوضاعا اقتصادية متخلفة ، وقد جاءت الحرب العالمية الاولى لتزيد من تدهور تلك الاوضاع ، فقد اختفت من الاسواق معظم المواد الغذائية وارتفعت اسعارها ارتفاعا فاحشا ، ووزع طحين الحنطة والشعير بالبطاقة على الاهالي بكميات قليلة جدا (١) . وبعد الحرب العالمية الاولى لم يطرا اي تحسن على الاوضاع الاقتصادية في العراق وذلك بسبب مخلفات الحرب ، ثم بسبب السياسة البريطانية الجديدة الرامية الى تعدد الدول الكبرى لخطط معوقة هدفها . كذلك كان للوضع الذي اصاب الحركة التجارية في اسواق اوربا في اعقاب الحرب صدى في العراق . فقد شهدت الفترة الواقعة بين تشرين الاول ١٩٢٠م حتى نهاية اذار ١٩٢٢م عدم توازن واضح في ميزان التجارة العراقية والذي كان في غير صالح العراق . كما شهدت حالة توقف السوق بسبب ضعف القوة الشرائية لدى الناس ، وقد صادف ايضا ان انحطت مقدرة ايران على شراء البضائع التي كان لها اهمية خاصة بالنسبة للعراق . صاحب ذلك ايضا انخفاض قيمة العملة في العراق ، فبعد ان كانت الليرة الانكليزية تساوي (١٨ قرانا) اصبحت قيمة الـ (٦٠ قرانا) تساوي ليرة انكليزية واحدة ، كذلك انخفض سعر الروبية ، فبعد ان كانت الليرة الانكليزية تساوي (٧) روبيات ، اصبحت الليرة الانكليزية في ١٩٢٠م تساوي (١٥ر١٦) روبية (٢) . واصبحت التشكيلات الادارية والمالية للدولة العراقية الحديثة ، والتي كانت قد وضعت في بادئ الامر على مقياس واسع بالنسبة لاحتياجات البلاد حينئذ ، اصبحت سببا اخر لتردي الاوضاع الاقتصادية ، لقد اعتمدت تلك التشكيلات على المساعدة المالية التي كان من المؤمل ان تقدمها بريطانيا للعراق (٣) . ولكن

---

(١) البازركان — علي ، الوقائع الحقيقة في الثورة العراقية (بغداد — ١٩٥٤) ص ١٥ .

(٢) عن تقرير خاص بالاوضاع المالية والاقتصادية في العراق ١٩٢٠ — ١٩٢٢ .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف التقارير المالية والاقتصادية ، رقم م/١١ (ورقة ١١و١٢).

(٣) عن كتاب من الملك فيصل الى المندوب السامي بتاريخ ٧ كانون ثاني ١٩٢٤ يحكي الوضع الاقتصادي في العراق في السابق ، بدون رقم .
م.و ، ملفات البلاط ، ملف التقرير المالية والاقتصادية ، رقم م/١١ (ورقة ١٠) .

جاءت حصه دول الحلفاء الرامية الى تقليص النفقات والعزم على استرداد اقصى ما يمكن الحصول عليه من المصاريف التي انفقتها خلال الحرب (١) ، جاءت شديدة الوطاء على العراق ، فقد اوقفت المصروفات التي كانت تنفق في داخل البلاد بسبب عودة قسم من الجيوش الى اوطانها ، واسترد قسم مهم من المبلغ التي ادخلت الى العراق عن طريق بيع فضلة ذخائر الجيش لقد باعت (دائرة التصفية الانكليزية) من المواد لغاية ٣١ اذار ١٩٢٢م ما يعادل قيمته ٣٫٣٨٥٫٠٠٠ ليرة انكليزية ،ماضرت تلك السياسة بميزانيه العراق ضررا بليغا (٢) ، خاصة وان بريطانيا اخذت تضغط على الحكومة العراقية اقتصاديا عندما كانت تلح عليها بين الحين والاخر لتجبرها على اجراء تخفيضات في المصروفات وعلى تقيد نشاطاتها ، في حين لم تنظر بعين الاعتبار الى المشاكل التي ستواجهها الحكومة العراقية من وراء ذلك الخفض والتقيد، لقد كتب المندوب السامي الى رئيس الوزارة العراقيه في ١٨ ايار ١٩٢٢ يقول (٣) « انه من الجوهري اجراء تخفيضات اخرى في المصروفات المقترحة بما لا يقل عن عشرين لكا (٤) من الروبيات وذلك بتقييد النشاط الحالي في الاعمال تقيدا شديدا ولو ادى ذلك الى انحطاط مؤقت في مستوى الادارة العام في الحكومة » • كانت السلطات البريطانية تعتبر مسالة اجراء تخفيض في المصروفات وتحديد مشاريع الحكومة العراقية مخرجا لحل الازمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد اما الحكومة العراقية فقد كانت خبرتها القصيرة ومشاكلها العديدة وعدم تحديد اطار اعمالها بوجه دقيق ، كل هذه الامور كانت وراء استجابتها لمقترحات الحكومة البريطانية بتشكيل لجان خاصة لغرض اجراء اقتصاد في ميزانيتها (٥) • في الفترة التي سبقت تشكيل الوزارة السعدونية الاولى لم تستطع وزارات النقيب ان تعالج الازمة الاقتصادية ، وقد حاولت التقارير البريطانية ان تفسر فشل الحكومة العراقية في معالجة الاوضاع الاقتصادية بانه كان نتيجة لانشغال الحكومة

---

(١) انفقت بريطانيا على احتلال العراق مائتي الف ليرة استرلينية ، وتكبدت قواتها المحاربة حوالي مائة الف اصابة .
محمد توفيق حسين ، عندما نثور العراق ، ط ١ (بيروت — ١٩٥٩) ، ص ٨٨ .

(٢) من تقرير خاص بالاوضاع المالية والاقتصادية في العراق ١٩٢٠ — ١٩٢٢م.
م.و، ملفات البلاط ، ملف التقارير المالية والاقتصاديه ، رقم م/١١ (ورقة ١٢ و١٣) .

(٣) من كتاب من المندوب السامي الى رئيس الوزراء في ١٨ ايار ١٩٢٢ ، بدون رقم .
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٠ (ورقة ٢٩).

(٤) اللك : مائة الف روبية .

(٥) من مذكرة تشكيل اللجان الخاصة بميزانية الحكومة .
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٠ (ورقة ٣٢).

بانتقادات القوى المعارضة ، وبان مواقف المعارضة كانت تؤدي في حد ذاتها الى تدهور وضع الحكومة المالي ، فتذهب مثلا « ان انعقاد مؤتمر كربلاء في ١٩٢٢م ادى الى ان تعاني خزينة الحكومة من نقص شديد في المدخولات وذلك بسبب ما اعقب ذلك المؤتمر من فترة اضطرابات هناك » (١) . ولكن يظهر مما مر بنا انما ان هناك اسبابا رئيسية غير هذه كانت وراء تخلف الوضع الاقتصادي في العراق .

---

(1) British Report 1922-23, P. 30.

الملحق رقم (٤)

الترجمة العربية للوصية التي تركها

المرحوم

فخامة عبد المحسن بك السعدون

عيني ومدار استنادي بني علي ،

سامحني من اجل الجناية التي ارتكبتها • لانني سئمت هذه الحياة وعجزت عنها ، لم ار من حياتي لا لذة ولا ذوقا ولا شرفا ، الامة تنتظر الخدمة ، الانكليز لا يوافقون • ليس لي ظهير ، العراقيون الذين يطلبون الاستقلال ضعفاء وعاجزون وبعيدون كثيرا عن الاستقلال ، هم عاجزون عن تقدير نصائح امثالي من اصحاب الشرف ، يظنونني خائنا للوطن وعبدا للانكليز • ما أعظم هذه المصيبة • انا الفدائي لوطني الاكثر اخلاصا قد صبرت على انواع الاهانات وتحملت انواع المذلات • وما ذلك الا من اجل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها ابائي واجدادي مرفهين •

يا بني ان نصيحتي الاخيرة لك هي :ـ

(١) أن تشفق على اخوتك الصغار الذين سيبقون يتامى ، وتحترم والدتك ، وتخلص لوطنك •

(٢) ان تخلص للملك فيصل وذريته خلاصا مطلقا •

سامحني يا بني علي •

عبد المحسن السعدون

ايكي كوزم ياورم مادار استنادم علي !

ارتكاب ايتديكم حيايتدن طولايي بني عفوايت زيرا بو حياتدن بقدم اوصاندم حياتدن‌نه لذت نه ده ذوق نه ده شرف كوردم امت خدمت بكلبور انكليزلر موافقت ايسمور ظهيرم يوق استقلال استيان عراقليلر ضعيف ، عاجز استقلالدن جوق اوزاق نتم كي ناموسلي انسانلرك نصايحني تقديردن عاجز بني وطن حئني انكليز بنده سي ظن ايديورلر نه بيوك فلاكت ؟ بن وطنك لك مخلص بر فدائي هر ترلو حقارتلره قتلاندم مفلتلره تحمل ايتدم صرف آباء واجد دمك مرقدها يشاد قلري بومبارك بقعه ايجوندر . ياورم ! صوك نصيحتم بودركه .

(۱) يتيم قاله جق اوفاجق قرداشلريكه مرحمت (والدنه حرمت) وطنكه صداقت

(۲) ملك فيصل وذريته صداقت مطلقة

بني عفوايت ياورم علي

عبد المحسن السعدون

هذا الكتاب قد وجد موضوعا فوق أوراق البيك الخاصة وقد تلي امامنا واخذت صور منه من قبل الشرطة وهذا هو اصل المكتاب .

۱۲ ــ ۱٤ تشرين الثاني سنة ۱۹۲۹
توفيق السويدي

وهذا الذي يتضمن اكبر برهان على عظمة التضحية التي قام بها رجل العراق وفقده .

ناجي السويدي

الملحق رقم (٥)

منهاج الوزارة السعدونية الاخيرة

الامور السياسية :

١ـ العمل على جعل مبدا تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها (اعني قبل الدخول في عصبة الامم) او الاسراع في الدخول قبل سنة ١٩٣٢ .

٢ ـ العمل على رفع كل صفة احتلاليه من صلب المعاهدة الجديدة وكل ما ينافي استقلال العراق .

٣ ـ الاخذ بالنظر اعتبار انتهاء مسؤولية الحكومه البريطانية في تضية الدفاع والتدرج حالا بالاعمال وفق التصريح الجديد .

٤ ـ تطبيق التجنيد العام بصورة سريعة .

٥ ـ انجاز المسائل المعلقة كمسالة السكك الحديدية وغيرهما من الامور العمومية .

٦ ـ حصر السلطات العامة بشخص الوزير . رفع اصول مخابرة رؤساء الدوائر مع المتصرفين .

٧ ـ جعل المتصرف رئيس القوة الاجرائية في اللواء . ربط جميع الدوائر الفنية وغيرها بمقام المتصرفية . اصدار انظمة تعيين كيفية العمل بالولاية على هذا الاساس .

٨ ـ منع المخابرات والمراجعات مع المفتشين الاداريين من قبل الدوائر المركزية .

تنقيح

١ ـ ربط دائرة الاملاك وجعل وظائفها من جملة وظائف مديرية الواردات كما كانت سابقا .

٢ ـ الغاء دائرة الرستمية وتوسيع حقول التجارب في المناطق الزراعية الهامة .

٣ ـ الغاء تشكيلات وكالة القيادة العامة وتاسيس رئاسة الاركان في الجيش وارجاع السلطات العامة في الجيش الى وزارة الدفاع ما عدا امور التنظيم والتعليم والغاء التشكيلات المزدوجة في مقر الجيش .

٤ ـ الغاء التشكيل الجديد فيما يتعلق بتفريق امور الواردات في المحاسبة .

٥ ـ توحيد فروع المحاسبات العامة ومزج دائرة التفتيش المالي بهذه الدائرة .

٦ ـ الاستعاضة بالموظفين العراقيين عن الموظفين الاجانب المستخدمين في وظائف كتابية وحسابية .

٧ ـ تنقيص عدد المفتشين الاداريين والشرطة والغاء المفتشية التي لم تبق حاجة بالدوائر اليها ٠

٨ ـ تشجيع كل ما هو ممكن لترقية وضعية الميزانية ومن جملتها انهاء العقود المعطاة للاجانب من خمس سنوات فما دون حسب الامكان ٠

تشجيع الاعمـال

١ ـ العمل في حقل المناقصات وغيرها في مجالس الادارة ٠

٢ ـ تأليف لجنة خاصة للمناقصات الخارجية ٠

٣ ـ رفع حصر المشتريات بمعرفة (كراون ايجنت) ٠

٤ ـ تعودت الدوائر المركزية على التوسع في تشكيلاتها وجباية شكل منقص في رؤية امورها وهذا التوسع ادى الى تزويد الدفعات والى الاخلال بمسؤولية الوزير والتصرف ومن جملة ذلك تفريق امور الواردات لتكون عدة الدائرة مستقلة بأمورها وهي التي تجبي الضرائب وتقدرها وتمثل اعظم قسم من مسؤولية الوزير تجاه البرلمان فينبغي التوحيد عند حد مسؤولية الوزير ومراعاة الاقتصاد ٠

ولم تنل تجربة التوحيد منذ ٦ سنوات والتي سار عليها احمد تيمور بك وساسون افندي بنتائج مضرة معلنة بمقتضى ارجاع التشكيل الى اصله (ماليه) ٠

٥ ـ تجري المحاسبات بواسطة الخزائن وتحت مراقبة دائرة المحاسبات العمومية في اكثرية الدوائر الآتية

الشرطة ـ الزراعة ـ الصحة ـ الاشغال العامة ـ الكمارك ـ الري ـ الدفاع ـ ومجلس النواب ـ والبلاط الملكي ـ وكانت دائرة المساحة ضمن الدوائر الآتية الذكر الا ان محاسبتها نقلت الى دائرة المحاسبات العمومية منذ مدة قصيرة ٠ فهذه الطريقة لا تلائم الكفاءة في امور الصرف ومراقبتها اذ تحمل الدوائر تحسب الحوالات على الخزائن دون معرفة الاسباب وعليه فمن الضروري ان توحد حسابات الشرطة والزراعة والصحة والكمارك مع دائرة المحاسبات العمومية على ان تنظر في الدوائر الباقية بعد ذلك (ماليه) ٠

٦ ـ صرح قانون استخدام الاجانب بضرورة استخدام العراقيين في الوظائف التي يتمكنون من القيام بها (عموم الوزارات) ٠

٧ ـ ان المفتشين الاداريين اصبحوا كثيري العدد بالنظر للتقدم الحاصل في الادارة ويقتضي تنزيل نصف منهم على ما ينفذه وان في الشرطة نصفهم تقريبا حائز على مقاولات لمدة خمس سنين فلا ينبغي تجديد هذه المقاولات ويوجد مفتشيات اخرى كمفتشية السجون مثلا فلا حاجة الى الاحتفاظ بها بالنظر للتقدم الحاصل في ادارة السجون واعمالها (داخلية) ٠

٨ ـ من الممكن الاستغناء عن قسم كبير من الموظفين الاجانب الذين يخدمون بعقود لمدة خمس سنوات او اقل كعقود قصيرة (عموم الوزارات) ٠

سريع وتشجيع اعمـال

لا يحتاج هذا القسم الى ايضاح ٠

هذا هو نص المنهاج الوزاري الذي اختطه الوزارة السعدونية الرابعة لنفسها وعرضته على المالئم باعمال المعتمد السامي فلم يبد أي اعتراض عليه دون ان تذيعه للناس وهو بمجموعه يرمي الى التخلص من لموضفين الاجانـب والتخفيف مـن صلاحيات ذوي العقود الطويلة الذين لا يمكن الاستغناء عنهم بسبب هذه العقود وكذلك يرمي الى الاقتصاد في النفقات اقتصادا تاما والى تحديد المسؤوليات وحصر الصلاحيات في العراقيين دون غيرهم والى تشجيع الصناعات الوطنية وادخالها في الجيش والشرطة والى تطهير الادارة من الادران وهو منهاج صحيح لو تسنى للوزارة التي وضعته ان تنفذ رغبة لسعدت البلاد وعمرت الارض وشبع الناس وعرف كل واحد ما له من حقوق وما عليه من واجبات ٠

اما الامور الفنية التي تجري على ايدي الدوائر الخاصة فتسير على مسؤولية المدير العام من جهة التحضير والقرار بالعمل والتنفيذ منوط بالوزير ٠

٢ ـ يقصد بتأييد مسؤوليات المتصرفين من جهة تمثيلهم للوزير في اللوا ولذلك ينبغي توحيد المسؤوليات الاجرائية في شخص المتصرف وحملـه الشعب مرتبطة به ارتباطا مباشرا من جهة الادارة والاجراء والتنفيذ عموم الوزارات ٠

٣ ـ لقد توغل المفتشون الاداريون في وظائف الادارة والاجراء خلال ما هو مصرح لهم في قانون التفتيش واصبحوا يخابرون الدوائر المركزية في قسم عظيم في الوظائف الاجرائية مباشرة وهذا ما دعى بالنتيجة الى شل يد المتصرفين والـى سير الشعب الادارية في الولاية وفقا لاراء المفتشين الاداريين فمن الضروري انهـاء هذه الحالة والعمل على ما هو وارد في المادة الثانيـة (عموم الوزارات) ٠

تنقيــح

١ ـ تغير الغرض من تأسيس دائرة الاملاك واصبح عملا منحصرا في ادارة المسقفات وتفويض الاراضي الاميرية بعقود المزارعة او على طريق الايجار والنظر في مسائل المنازعات على الاراضي والحدود وهذه الامور كلها تخص ادارة الواردات اكثر من العمل على احياء الاراضي الاميرية بممارسة وسائط التعمير والاستثمار الحديثة في املاك الدولة كما كان المتصور ولذلك لم يبق من حاجة الى ابقاء هذه الدائرة على هذا النحو بل اصبح وجودها باعثا للاسراف في الميزانيـة فمن الضروري الحاقها بمديرية الواردات وترك ممارسة وسائط التعمير والاستثمار الحديثة لمديرية الزراعة العامة بتأسيس حقول التجارب في المناطق الزراعية المهمة (مالية ري وزراعية) ٠

٢ ـ لم تأت التجارب والنفقات المصروفة علـى دائرة الرسميـة بالثمرات المنتظرة منها فاصبحت هذه الدائرة لكثرة موظفيها الاجانب وطرق الادارة فيها عبئا

على خزينة الدولة فمن الضروري الغاؤها والاستعاضة عنها بتجارب تقوم بها دائرة مختصة متصلة بمدرسة الزراعة (ري وزراعة) .

٣ ـ يوجد تعارض بين السلطات المدرجة في الادارة الملكية بتاليف وكالة القيادة العامة وبين سلطات الوزير المؤيدة بموجب القانون الاساسي . فبموجب المبدأ العام المصرح في المادة (١) من الامور العامة ينبغي الحصول على ارادة ملكية بالغاء الادارة الاولى وبتاسيس رئاسة اركان الجيش التي تتولى تنظيم الجيش وتدريبه وتقديم التوصيات من حيث التعليم والتنسيق وغير ذلك الى الوزير ، على ان يكون الوزير متمتعا بالمسؤوليات المترتبة عليه من جهة تنظيم قوات الدفاع عن البلاد وفي نفس تشكيلات المقر توجد رئاسة ومديريات مزدوجة عراقية وبريطانية مالوقت قد حان لتاليف المقر على اساس المسؤولية العراقية وحصر النصائح والارشادات البريطانية في شكل بعثة وهيئات منفردة تدريبية وتنقيص عدد الضباط الى قدر يكفي الى هذا الترتيب (دفاع) .

٤ ـ تشجيع المصنوعات الوطنية لاستعمالها في الجيش والشرطة .

٥ ـ اعادة النظر في التصريحة الكمركية لتشجيع المنتوجات الاهلية .

٦ ـ اعادة تنسيق الدوائر المركزية في الوزارات لرفع القيود والتاخير الحاصل في انجاز الاعمال .

٧ ـ ربط امور المهاجرة بدائرة النفوس وتوسيع اعمال هذه الدائرة .

٨ ـ تاليف دوائر للاحصاء وللنظر في المسائل الاقتصادية العامة .

٩ ـ تشجيع الزراع على اعمار الاراضي بتشريع يضمن حقوقهم ويعين واجباتهم والاسراع في تاليف المصارف الاهلية والزراعية لمساعدة وانعاش الزراع والتجار ولتاسيس العملة الوطنية .

ايضاح المنهاج

١ ـ الحكومة العراقية هي المسؤولة عن حفظ الامن والدفاع عن البلاد وهذه المسؤولية لا تمنع التعاون عند الحاجة . التدرج يقصد به ان تمارس الحكومة العراقية سلطاتها وتنتقي موظفيها وامورها تدريجيا من حيث تصبح في وقت قريب متمتعة بالحقوق والكيان الذي يشير اليه التصريح الجديد .

المعبر عنه بالاسس العامة للمقترحات المقدمة الى الشعب المصري (مادة عامة لعموم الوزارات) .

٢ ـ اقرار قانون التجنيد ـ الاسراع في اتمام تسجيل النفوس (دفاع ـ داخلية) .

٣ و ٤ ـ المسائل المعلقة اكثرها تتعلق بالامور المالية ، سواء من وجهة الاعفاءات أو حسم الملكية والواجب أن تسرع الحكومة بمفاوضة الحكومة البريطانية لانهاء ما يخالف القوانين المرعية وما يخالفها فيقتضي انهاؤها فورا (مالية ـ اشغال)

٥ ـ ان التعديلات في القانون الاساسي تحتوي على امور كثيرة منها تبديل مدة اجتماع المجلس وكيفية احتساب المخصصات وانتقاء الوزراء من خارج المجلس ... الخ ·

امور عامـــه

١ ـ المقصد ان يتمتع الوزراء بالسلطات المصرحة في القانون الاساسي لتأييد المسؤولية الموجهة اليهم فلا يجوز ان يتصرف رؤساء الدوائر بالمسؤوليات المترتبة على الوزير التي هي خارجة عن تمشية امور دوائرهم ولهذا الغرض يجب ان تكون المراسلات باسم الوزارات · وترسل الاجوبة اليها من الوزارة موقعة من الوزير نفسه او بتحويل منه (عن الوزير) ولكن لا يجوز التوقيع على الاوراق (عن الوزير) قبل اخذ موافقته على الامر الصادر من الوزارة وهذا لا يشمل طبعا الاستفسارات الاعتيادية وارسال الجداول والتقارير المعتادة التي يوقع عليها المدير العام بدون موافقة الوزير · ولكن بتحويل منه والاحوال الشخصية العائدة للموظفين يمسك سجلها فـي الوزارة ·

المصادر

الوثائق

اولا ـ الوثائق غير المنشورة :

(١) وثائق المركز الوطني لحفظ الوثائق وهي :

أ ـ سجلات البلاط الملكي وتشمل :

ملفات البرلمان :

١ ـ ملف (البرلمان) ، رقم ٥
٢ ـ ملفات (التشكيلات والتعيينات) ، رقم ب/٢/أ
٣ ـ ملفات (الحوادث المتفرقة) ، رقم ب/٢/ج
٤ ـ ملفات (قانون الانتخابات للمجلس التاسيسي) ، رقم ٦/٣/ب
٥ ـ ملفات (مجلس الاعيان) ، رقم ب/٣
٦ ـ ملفات (مجلس الامة) ، رقم ب/ ٢
٧ ـ ملفات (المجلس التاسيسي) ، رقم ب/١
٨ ـ ملفات (محضر الجلسات ـ مجلس الاعيان) ، رقم ب/٣/ب
٩ ـ ملفات (محضر الجلسات ـ مجلس النواب) ، رقم ب/٢/ب

ملفات البلاط الملكي :

١ ـ ملف بدون عنوان ، رقم ط/٢
٢ ـ ملف (برقيات مهمة) ، رقم ط/٣/٥
٣ ـ ملف (الحالة الاقتصادية) ، رقم ر/١٠/ط
٤ ـ ملف (مخابرات مجلس الامة) ، رقم ط/١٨
٥ ـ ملفات (البرقيات) ، رقم ط/١٢
٦ ـ ملفات (مخابرات شتى) ، رقم ط/٦/٦

ملفات متفرقة :

١ ـ ملف (ادارة كردستان) ، رقم س/١
٢ ـ ملف (اقتراحات متفرقة) ، رقم ر/١٠/ج
٣ ـ ملف (اوراق متفرقة) ، بدون رقم
٤ ـ ملف بدون عنوان ، رقم ر/٢/١٠

٥ ملف بدون عنوان ، يحمل تسلسل (١٧)
٦ ملف (مفاوضات المعاهدة العراقية ـ الانكليزية) بدون رقم ، يحمل تسلسل (٣١)

ملفات مجلس الوزراء :

١ ـ ملف (بروتوكول الحجر نمرة « ٢ ») ، رقم ج/٢
٢ ـ ملف (بحص وفاة عبد المحسن السعدون ـ ١٤/١١/١٩٢٩ ـ ٢١/١١/١٩٢٩) رقم ج/أ/ب
٣ ـ ملف (مجلس الوزراء) ، رقم ج/٩
٤ ـ ملف (مقررات مجلس الوزراء) ، رقم ج/٢/٢
٥ ـ ملف (مواضيع متنوعة) ، رقم ج/١
٦ ـ ملف (مواضيع متنوعة) ، رقم ج/ب
٧ ـ ملفات (اصول اخذ ملاحظة المعتمد السامي على مقررات مجلس الوزراء) رقم ج/٢/ج مواضيع هذه الملفات متنوعة ولا تقتصر على العنوان المذكور ، نستعمل منها الملف الذي يشمل الفترة ١٦/١/١٩٢٢ ـ ٢٣/١/١٩٢٢ ، والملف الذي يشمل الفترة ١٥/٢/١٩٢٢ ـ ٢٣/١/١٩٢٣ (موافقة الملك على جلسات مجلس الوزراء) ، والملف الذي يشمل الفترة ٥/٥/١٩٢٣ ـ ١٦/١٢/١٩٢٣ (ملاحظة المعتمد على قرارات مجلس الوزراء) ، والملف الذي يشمل الفترة : ٢٣/٩/١٩٢٣ ـ ١٥/٩/١٩٢٥ ، والملف الذي يشمل الفترة ٩/١/١٩٢٤ ـ ٨/١٢/١٩٢٤ ، والملف الذي يشمل الفترة ١٢/١/١٩٢٤ ـ ١٢/١٢/١٩٢٤ (موافقة مجلس الوزراء على موافقة الملك) ، والملف الذي يشمل الفترة : ٨/١/١٩٢٥ ـ ٦/١/١٩٢٦ (موافقة الملك على قرارات مجلس الوزراء) ، والملف الذي يشمل الفترة ١٣/٢/١٩٢٥ ـ ٤/١٢/١٩٢٥ (ملاحظات المعتمد على قرارات مجلس الوزراء) ، الملف الذي يشمل الفترة ١١/٥/١٩٢٥ ـ ٤/٧/١٩٢٦ (المخابرات الخاصة بتوصيات لجنة الميزانية) ، الملف الذي يشمل الفترة ٩/١/١٩٢٦ ـ ٥/١/١٩٢٧ (المخابرات بين مجلس الوزراء والوزراء بشأن تبليغهم ملاحظات الملك) ، الملف الذي يشمل الفترة ١٣/١/١٩٢٦ ـ ٢١/١٠/١٩٢٦ (موافقة الملك على قرارات مجلس الوزراء) ، الملف الذي يشمل الفترة ١٩٢٧ ـ ١٩٢٩ (خطاب العرش ومنهاج الوزارات) .
٨ ـ ملفات (تشكيل واستقالة الوزارات) ، رقم ج/١ استفدت بصفة خاصة من ملف (مواضيع متنوعة) ، وملف (تأليف الوزارة الرابعة) .
٩ ـ ملفات (خطاب العرش ومنهاج الوزارات) ، رقم ج/٣
١٠ ـ ملفات (القانون الاساسي العراقي) ، رقم ج/٨
١١ ـ ملفات (اللوائح القانونية والانظمة والمراسيم قبل عرضها على مجلس الوزراء) ، رقم ج/٧

١٢ ـ ملفات (متفرقة) ، رقم ج
١٣ ـ ملفات (المعاهدة العراقية ـ البريطانية) ، رقم ج/٩ : استفيد بصمة خاصة من الملف الذي يشمل الفترة : ١٩٢٢/٣/٢ ـ ١٩٢٢/١٠/١٦ ٠ والملف الذي يشمل الفترة ١٩٢٦/٣/٢٨ ـ ١٩٢٦/٦/١ ٠ والملف الذي يشمل الفترة : ١٩٢٩/٤/٢١ ـ ١٩٢٩/١١/٢٣ ٠
١٤ ـ ملفات (منهاج ومقررات مجلس الوزراء وملاحظة المعتمد السامي وموافقة صاحب الجلالة عليها) ، رقم ج/٢

ملفات المعتمد السامي :

١ ـ ملف (كيفية اخذ ملاحظة المعتمد السامي على قرارات مجلس الوزراء) ، رقم ى/٢/١
٢ ـ ملف (مراسلات متفرقة) ، رقم ى
٣ ـ ملفات (المشورة البريطانية) ، رقم ى/٢
٤ ـ ملفات (المعتمد السامي وما يتعلق بمنصبه) ، رقم ى/١
٥ ـ ملفات (الموظفون البريطانيون) ، رقم ى/٣
٦ ـ ملفات (الموظفون الهنود وغيرهم من الاجانب) ، رقم ى/٤

ملفات مقررات مجلس الوزراء :

١ ـ ملف (مفاوضات ومقررات مجلس الوزراء ـ لسنة ١٩٢٨) ، رقم ٠ /٧
٢ ـ ملفات (مفاوضات ومقررات مجلس الوزراء ، ١٩٢١ ـ ١٩٢٨) ، رقم ٠ /٢/٣ و ٠ /٢/٤ و ٠ /٢/٥ و ٠ /٢/٦ و ٠ /٢/٧ و ٠ /٢/٨ و ٠ /٢/٩ و ٠ /٢/١٠ و ٠ /٢/١١ و ٠ /٢/١٢ ٠
٣ ـ ملفات (مفاوضات ومقررات مجلس الوزراء ، النسخ الموجهة الى اعضاء مجلس الوزراء ، ١٩٢٢ ـ ١٩٢٨) ، رقم ٠ /٢/١
٤ ـ ملفات (مفاوضات ومقررات مجلس الوزراء ، النسخ الموجهة الى رئيس الديوان الملكي ، ١٩٢٢ ـ ١٩٢٨) ، رقم ٠ /٢/٢

ملفات الملك فيصل الاول :

١ ـ ملف (اذاعات سياسية) ، رقم ش/١٥ ٠
٢ ـ ملف (الشيخ خزعل) ، رقم ش/١٨ ٠
٣ ـ ملف (عرائض وكتب خاصة مقدمة الى الملك) ، رقم ك/١١ ٠ ٠
٤ ـ ملفات (أوراق متفرقة) ، رقم ك
٥ ـ ملفات (مخابرات شخصية) ، رقم ك/١
٦ ـ ملفات (المخابرات مع المعتمد السامي البريطاني) ، رقم ك/١/١

ملفات وزارة الاقتصاد والمواصلات :

١ ـ ملف (امتياز اصمر) ، رقم ص/٣/٣
٢ ـ ملف (امتياز أصفر وامتياز الطبيعية) ، رقم ص/٣/٣
٣ ـ ملف (شركة اصفر واستثمار الطبيعيه) ، رقم ص/٣/٣
٤ ـ ملفات (تقارير شركه النفط التركيه) ، رقم ص ٣/٢/١
٥ ـ ملفات (السكك الحديدية العراقية) ، رقم ص/١٠
٦ ـ ملفات (الشركات والامتيازات) ، رقم ص/٣
٧ ـ ملفات (شركة النفط التركية او شركة نفط العراق) ، رقم ص/٣/٢
٨ ـ ملفات (ميزانية وحسابات) ، رقم ص/١٠/٢
٩ ـ ملفات (ميناء البصرة) ، رقم ص/٨

١ ـ ملف (الاتفاقية التجاريه) ، رقم ة/٧/٩ ،
٢ ـ ملف (التجارة) ، رقم ة/٧/٩
٣ ـ ملف (التمثيل الاجنبي في العراق) ، رقم ة/٣
٤ ـ ملف (تنظيم علاقات الحدود) ، رقم ة/٤/٣/٢
٥ ـ ملف (حوادث الحدود) ، رقم ة/٥/١
٦ ـ ملف (العلاقات العراقية التركية) ، رقم ة/٦/٨
٧ ـ ملف (العلاقات العراقية السورية) ، رقم ة/٦/٦
٨ ـ ملف (غزوات الاخوان) ، رقم ة/٥/١
٩ ـ ملف (قضية الاخوان ، ١٩٢١ ـ ١٩٢٢) ، رقم ة/٤/٥ أ

ملفات وزارة الخارجية :

١٠ ـ ملف (قضية الاخوان ، ١٩٢٢ـ١٩٢٣) رقم ة/٤/٥ج
١١ ـ ملف (قضية الكويت) ، رقم ة/٤/٥ج
١٢ ـ ملف (قضية مؤتمر المحمرة) ، رقم ة/٤/٥ ب
١٣ ـ ملف (مشكلة الحجاز واليمن) ، رقم ة/٣
١٤ ـ ملف (الضابط التي نظمت في مؤتمر كربلاء) ، رقم ة/٥
١٥ ـ ملف (المعاهدة العراقية البريطانية التركية) ، رقم ة/٦/٢
١٦ ـ ملف (المعاهدة العراقية النجدية) ، رقم ة/٦/٣
١٧ ـ ملفات (الاتفاقيات الدولية العامة) ، رقم ة/٧
١٨ ـ ملفات (ايران والحدود) ، رقم ة/٤/٢
١٩ ـ ملفات (بريطانيا) ، رقم ة/٢/١ التقارير و ة/٢/١ المشكلات
٢٠ ـ ملفات (تركيا وقضية الموصل والحدود) ، رقم ة/ض/١
٢١ ـ ملفات (تمثيل ايران) ، رقم ة/٣/٧
٢٢ ـ ملفات (الحجاز ونجد وملحقاتها والرعايا النجديون في العراق) ، رقم ة/٤/٥
٢٣ ـ ملفات (دخول العراق عصبة الامم) ، رقم ة/٨/٢

٢٤ ـ ملفات (سوريا) ، رقم ة/٤/٣
٢٥ ـ ملفات (سوريا ولبنان) ، رقم ة/٢/٤/١
٢٦ ـ ملفات (شرق الاردن) ، رقم ة/٤/٦
٢٧ ـ ملفات (عصبة الامم ولجنة الانتدابات) ، رقم ة/٨/٣
٢٨ ـ ملفات (الغارات والغزوات) ، رقم ة/٥/١
٢٩ ـ ملفات (القضية العربية الهاشمية) ، رقم ة/١٢
٣٠ ـ ملفات (متفرقات) ، رقم (ة) ، ورقم (ة/١٠).

ملفات وزارة الداخلية :

١ ـ ملف (اقتراحات متفرقة) ، رقم د/١٠/ج
٢ ـ ملف بدون عنوان ،رقم د/٢/٤
٣ ـ ـ ملف بدون عنوان ،رقم د/٢/١٠
٤ ـ ملف (تقرير طوائف السنة والشيعة) ، رقم د/٦/٥
٥ ـ ملف (القضايا الداخلية البحتة) ، رقم د/٦/١
٦ ـ ملف (كردستان) ، رقم د/٧
٧ ـ ملف (متفرقة) ، رقم د ا ب
٨ ـ ملف (مجلس الوزراء) ، رقم د/ ١
٩ ـ ملف (وزارة الداخلية) ، رقم د/٦/٢
١٠ ـ ملفات (الاجانب وقضاياهم العامة في العراق) ، رقم د/٥/١
١١ ـ ملفات (الانتخابات) ، رقم د /٦/٢
١٢ ـ ملفات (التقارير) ، رقم د/٨
١٣ ـ ملفات (الحوادث والوقائع المتفرقة) ، رقم د/٦/٣
١٤ ـ ملفات (الطوائف غير المسلمة) ، رقم د/٦/٦
١٥ ـ ملفات (قضايا الحدود الداخلية وحالة طرد العشائر الاجنبية) ، رقم د/١٠
١٦ ـ ملفات القضايا الكردية ، رقم د/٧
١٧ ـ ملفات (متفرقة) ، رقم د : أفاد البحث بصفة خاصة الملف الذي يشمل الفترة (١٩٢٧/١/١٨ ـ ١٩٢٨/١٠/٢٣) .

ملفات وزارة الدفاع :

١ ـ ملف (مواضيع سياسية شتى) ، رقم ف/٧/١
٢ ـ ملفات (الاتفاقيات العسكرية) ، رقم ف/١١
٣ ـ ملفات (التجنيد الاجباري ـ الدفاع الوطني) ، رقم ف/٧
٤ ـ ملفات (الجيش العراقي وتشكيلاته) ، رقم ف/٩

٥ ـ ملفات (حركات الجيش العراقي) ، رقم ف/٦
٦ ـ ملفات (خطوط الدفاع والسياسة العسكرية) ، رقم ف/١٩
٧ ـ ملفات (الضباط البريطانيون في الجيش العراقي) ، رقم ف/٥
٨ ـ ملفات (القوات البريطانية في العراق) ، رقم ف/٨
٩ ـ ملفات (القوانين والانظمة والمناشير والمعارير) ، رقم ف/١٣
١٠ ـ ملفات (متفرقة) ، رقم ف

ملفات وزارة الزراعة :

١ ـ ملفات (التقارير الزراعية العامة) ، رقم (ز/١/١) و (ز/٣/١) .
٢ ـ ملفات (متفرقة) ، رقم ز

ملفات وزارة العدلية

١ ـ ملف (التقارير) ، رقم ع/٧
٢ ـ ملفات (الاماميات المحلية والامتيازات الاجنبية) ، رقم ع/٥
٣ ـ ملفات (الاحكام والقضايا المتفرقة) ، رقم ع/٦
٤ ـ ملفات (تصديق الاحكام) ، رقم ع/٢
٥ ـ ملفات (متفرقة) ، رقم ع

ملفات وزارة المالية

١ ـ ملفات (الاتفاقيات المحلية) ، رقم م/١٤
٢ ـ ملفات (المعارير المالية والاقتصادية) ، رقم م/١١
٣ ـ ملفات (الخدمة المدنية والعسكرية) ، رقم م/٩/٢
٤ ـ ملفات (الديون العمومية) ، رقم م/١٥
٥ ـ ملفات (الريجي) ، رقم م/١٦
٦ ـ ملفات (الضرائب والرسوم) ، رقم م/٤
٧ ـ ملفات (مصبة شيخي المحمرة والكويت) ، رقم م/١٢
٨ ـ ملفات (القوانين والانظمة) ، رقم م/٣
٩ ـ ملفات (متفرقة) ، رقم م
١٠ ـ ملفات (ميزانية الدولة العامة) ، رقم م/٢

ب ـ سجلات وزارة الداخلية وتشمل :

١ ـ ملف (الادارة والتعيينات للموظفين العرب) ، رقم S/1/13
٢ ـ ملف (الانتخابات في لواء أربيل) ، رقم S/1/M
٣ ـ ملف (الانتخابات في لواء الحلة) ، رقم S/1/4/g
٤ ـ ملف (الانتخابات في لواء الدليم) ، رقم S/1/4/h
٥ ـ ملف (الانتخابات في لواء العمارة) ، رقم S/1/4/E

٦ ـ ملف (الانتخابات في لواء كربلاء) ، رقم S/1/4/E

٦ ـ ملف (الانتخابات في لواء كربلاء) ، رقم S/1*4/B

٧ ـ ملف (الانتخابات في لواء كربلاء) ، رقم

٨ ـ ملف بدون عنوان ، يحمل تسلسل : ١٧ S/34/11

٩ ـ ملف (تقارير التفتيش في الموصل) ، رقم

١٠ ـ ملف (دعاوى وشكاوى ضد الصحف) ، رقم S/18/B/3

١١ ـ ملف (الشؤون السياسية والاجنبية) ، رقم S/63/3/5

١٢ ـ ملف (العلاقات القانونية والشرعية بين العراق والمحمرة) ،

١٣ ـ ملف (قوائم البرقيات الحكومية) ، رقم S/1/4/2

١٤ ـ ملف (المجلس التاسيسي) ، رقم S/26/1

١٥ ـ ملفات (الادارة العامة والاجتماعات والمجالس العامة) ، رقم S/1/13

١٦ ـ ملفات (الانتخابات والدعاية ضدها) ، رقم S/1/4/2

١٧ ـ ملفات (الانتخابات والعشائر) ، رقم S/1/4

١٨ ـ ملفات (تقارير اسبوعية ونصف أسبوعية) ، رقم S/18/2/E

١٩ ـ ملفات (تقارير التفتيش الاداري) ، رقم S/50/4/1

٢٠ ـ ملفات (تقارير نصف شهرية) ، رقم S/34/2/M

٢١ ـ ملفات (الصحف والدعاية) ، رقم S/34/8; S/34/5

٢٢ ـ ملفات (الصحف والمطابع) ، رقم S/34/18; S/34/17

٢٣ ـ ملفات (القضايا القانونية والشرعية) ، رقم S/34/12; S/34/21

٢٤ ـ ملفات (مراسلات متنوعة) ، رقم S/34/13

(٢) وثائق بحوزة ناجي شوكت . مجموعة وثائق تتعلق بمفاوضات الاتفاقيتين (العسكرية والمالية) خلال سنة ١٩٢٨ م ٠

(٣) وثائق بحوزة نجدة فتحي صفوة : ثلاثة وثائق عن :

(Public Records Office: Foreign Office)

وهـي

١ ـ برقية من المندوب السامي البريطاني في العراق الى وزير المستعمـــرات ، مؤرخة في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ ، مرقمة (13)

F O., 371/133033, P. 174.

٢ ـ برقية وكيل المندوب السامي في العراق الى وزير المستعمرات ، مؤرخـة في ٣ نيسان ١٩٢٩ ، مرقمة (141) :

F O., 371/13708, P. 217.

٣ ـ برقية وكيل المندوب السامي في العراق الى وزير المستعمـــرات ، مؤرخة ٦ نيسان ١٩٢٩ ، مرقمة

؛) وثيقة محفوظة عند عبدالرزاق الحسني . رسالة في أربع صفحات موجهة من عبدالمحسن السعدون الى الملك فيصل في منتصف ايلول ١٩٢٨ م.

ثانيـا ـ الوثائق المنشـوره :

ـ التقارير البريطانية :

1—British Colonial Office, Report on Iraq Administration, April 1922-March 1923, (London, 1924).

2—British . . . . ., Report . . . April 1923-Dece 1924 (London, 1925).

3—British . . . ., Report . . . . . . 1925, (London, 1926).

4—British . . . ., Report . . . . . . 1927, (London, 1927).

5—British . . . ., Report . . . . . . 1927, (London, 1928).

6—British . . . ., Report . . . . . . 1929, (London, 1930

7 British . . . ., Special Report on the progress of Iraq, 1920-1931, (London, 1931).

التقرير المرفوع من قبل الحكومة البريطانية الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، المتعلق بأحوال الادارة في العراق ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ (ترجمة ادارة جريدة العالم العربي) .

ـ الحكومة العراقية : **مجموعة قرارات مجلس الوزراء** لاشهر (تموز وآب وايلول وتشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٢) ، **مجموعة قرارات مجلس الوزراء** لاشهر (تموز وآب وايلول ١٩٢٣) ، **مجموعة قرارات مجلس** الوزراء لاشهر (تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٧) .

ـ الحكومة العراقية : مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي ، جزآن (بغداد ـ ١٩٢٤) .

ـ داوسن ـ ارنست ، بحث في كيفية التصرف بالاراضي (بغداد ـ ١٩٣٢).

ـ مذاكرات مجلس المبعوثان العثماني .

ـ مذاكرات مجلس النواب :

الدورة الانتخابية الاولى (الاجتمـــاع غير الاعتيادي الاول لسنه ١٩٢٥ والاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ والاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧) ٠

الدورة الانتخابية الثانية (الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ والاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩) ٠

٧ ـ نص معاهدة ١٩٢٢ :

Treaty with King Feisal, presented to Parliament

by Command of His Majesty, October 1922 (London, 1924)

٨ ـ وزارة الخارجية : مجموعة المعاهدات والاتفاقيات النهائيـــة بين العراق وبريطانيا ، الجزء الرابع (بغداد ـ ١٩٦١) ٠

الصحف والمجلات

أ ـ **الصحف** : الاخاء الوطني ، الاستقلال ، الاوقات البغدادية ، البلاد ، التقدم ، دجلة ، الرصد ، الرياض ، الزمان ، الزوراء ، السياسة ، السياسة الاسبوعية ، صدى بابل ، صدى الجمهور ، صوت العراق ، العاصمة ، العالم العربي ، العراق ، العرب ، المفيد ، الموصل ، نداء الشعب ، النهضة العراقية ، الوطن ، الوقائع العراقية ٠

ب ـ المجلات :

لغة العرب ، عالم الغد ، المنار ، المقتطف ، الهلال ، عالم التاريخ ٠

الكتـــب العربية والمترجمـــة

١ ـ ادموندز ـ سيسيل ، جون ، **كرد وترك وعرب** ، ترجمة : جرجيس فتح الله (بغداد ـ ١٩٧١) ٠

٢ ـ الاعظمي ـ أحمد عزت ، **القضية العربية : اسبابها مقدماتها ونتائجها** ، الطبعة الاولى (بغداد ـ ١٩٣١) ٠

٣ ـ أمين ـ أحمد ، **زعمـــاء الاصلاح في العصر الحديث** (القاهرة ـ ١٩٦٥) ٠

٤ ـ انيس ـ محمد ، **الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر** (القاهرة ـ ١٩٦٧) ٠

٥ ـ الاعالي ، **على طريق الهند** ، الرسالة الاولى ، الطبعة الثانية (بغداد ـ ١٩٣٥) ٠

٦ ـ الباركان ـ علي ، **الوقائع الحقيقية في الثورة العراقيـة** (بغداد ـ ١٩٥٤) ٠

٧ ـ البزاز ـ عبدالرحمن ، **العراق من الاحتـــلال حتى الاستقلال** (بغداد ١٩٦٧) ٠

٨ ـ البصير ـ محمد مهدي ، تاريخ القضية العراقية ، الجـــزء الاول (بغداد ـ ١٩٢٤) .

٩ ـ ابن بشر ـ عثمان بن عبدالله ، **عنوان المجد في تاريخ نجد** (بيروت ـ بلا)

١٠ ـ ابن عيسى ـ ابراهيم بن صالح ، **تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد من ٧٠٠هـ ـ ١٣٤٠ هـ** ، الطبعة الاولى (الرياض ـ ١٩٦٦) .

١١ ـ ابن غنام ـ حسين ، **تاريخ نجد** ، تحقيق ناصر الدين الاسد ، الطبعة الاولى (القاهرة ـ ١٩٦١) .

١٢ ـ بل ـ كيرترود ، **فصول من تاريخ العراق القريب** ، ترجمة جعفر خياط ، الطبعة الثانية (بيروت ـ ١٩٧١) .

١٣ ـ الحسني ـ عبدالرزاق ، **الاصول الرسميـــة لتاريخ الوزارات العراقية** (صيدا ـ ١٩٦٤) .

١٤ ـ الحسني ـ عبدالرزاق ، **تاريخ العراق السياسي الحديث** ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية (صيدا ـ ١٩٥٧) .

١٥ ـ الحسني ـ عبد الرزاق ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، الجزء الاول والثاني (صيدا ـ ١٩٦٥)

١٦ ـ الحسني ـ عبد الرزاق ، **العراق في ظل المعاهدات** (لبنان ـ ١٩٥٨) .

١٧ ـ حسين ـ فاضل ، **مشكلة الموصل** ، الطبعة الثانية (بغداد ـ ١٩٦٧) .

١٨ ـ حسين ـ محمد توفيق ، **عندما يثور العراق** ، الطبعة الاولى (بيروت ـ ١٩٥٩)

١٩ ـ الحلو ـ علي نعمه ، **تاريخ امارة كعب العربية** (النجف ـ ١٩٦٨) .

٢٠ ـ الحلواني ـ امين بن حســـن ، **خمسة وخمسون عاما من تاريخ العـــراق** (القاهرة ـ ١٣٧١ هـ) .

٢١ ـ الحيدري ـ ابراهيم بن صبغـــة الله ، **عنوان المجد في بيان احوال بغداد والبصرة ونجد** (بغداد ـ بلا) .

٢٢ ـ الحصري ـ ساطع ، **البلاد العربية والدولـــة العثمانية** ، الطبعة الثانيـــة (بيروت ـ ١٩٦٥) .

٢٣ ـ الحصري ـ ساطع ، **محاضرات في نشؤ الفكرة القومية ، الطبعة الثالثـــة** (بيروت ـ ١٩٥٦) .

٢٤ ـ الحصري ـ ساطع ، **مذكراتي في العراق** ، الجزء الاول (بيروت ـ ١٩٦٦) .

٢٥ ـ حوري ـ محمد ، **عرب معاصرون ـ ادوار القادة في السياسة** ، الطبعة الاولى (بيروت ـ ١٩٧٣) .

٢٦ ـ خزعل ـ حسين خلف ، **تاريخ الكويت السياسي ، الجزء الثاني** (بيروت ـ ١٩٦٢)

٢٧ ـ داغر ـ اسعد ، **ثورة العرب : مقدماتها ـ اسبابها ـ نتائجها** (مصر ـ ١٩١٦)

٢٨ ـ الدرة ـ محمود ، **القضية الكردية ، الطبعة الثانية** (بيروت ـ ١٩٦٦) .

٢٩ ـ الريحاني ـ امين ، **فيصل الاول** (بيروت ـ ١٩٥٨) ٠
٣٠ ـ الريحاني ـ امين ، **ملوك العرب** ، الجزء الثاني (بيروت ـ ١٩٢٩) ٠
٣١ ـ سركيس ـ يعقوب ، **مباحث عراقيه في الجغرافيه والتاريخ والاثار وخطط بغداد** ، القسم الاول والثاني (بغداد ـ ١٩٤٨) ٠
٣٢ ـ سعيد ـ امين ، **اسرار الثوره العربيه الكبرى وماساة الشريف حسين ... الاول** ، (القاهرة ـ بلا) ٠
٣٣ ـ السويدي ـ توفيق ، **مذكراتي : نصف قرن من تاريخ العراق والقضيه العربيه** الطبعه الاولى (بيروت ـ ١٩٦٩) ٠
٣٤ ـ ... ، **القانون الدستوري والمؤسسات الدستوريه في العراق** (بغداد ـ ١٩٧٠) ٠
٣٥ ـ الشرقي ـ علي ، **الاحلام** ، (بغداد ـ ١٩٦٣) ٠
٣٦ ـ الشرقي ـ علي ، **ذكرى السعدون أو تاريخ بطل التضحيه والاخلاص** (بغداد ـ ١٩٢٩) ٠
٣٧ ـ سركيس ـ ... ، **سيره وذكريات ثمانيـــين عاما ١٨٩٤ ـ ١٩٧٤** (بغداد ـ ١٩٧٤) ٠
٣٨ ـ الطالباني ـ جلال ، **كردستان والحركه القوميه الكرديه** ، طبعه ثانيه (بغداد ـ ١٩٧٠) ٠
٣٩ ـ طاهر ـ عبد الجليل ، **العشائر العراقيه** ، الجزء الاول (بيروت ـ ١٩٧٢)
٤٠ ـ الظاهر ـ عبد الرزاق ، **في الاصلاح الزراعي والسياسي** ، طبعه ثانيه (بغداد ـ ١٩٥٩) ٠
٤١ ـ عربي ـ عثماني (اسم مستعار) ، **حرب الانتخابات في الدوله العثمانيه** (القاهرة ـ ١٩١١) ٠
٤٢ ـ العصامي ـ عبد الله بن حسين بن عبد الملك ، **سمط النجوم العوالي في انباء الاوائل والتوالي** ، الجزء الرابع (مطر ـ بلا) ٠
٤٣ ـ عمروي ـ ... ، **العراق الحديث** ، ترجمه المؤلف ومحمد ... (بغداد ـ ١٩٣٦) ٠
٤٤ ـ علي ـ علي محمود ، **محاكمتنا الوجاهيه** (بيروت ـ بلا) ٠
٤٥ ـ العمري ـ خير الدين ، **مقدمات ونتائج العراق في عشرين سنه** (جزءان ـ غير منشوره) ٠
٤٦ ـ العمري ـ خيري امين ، **حكايات سياسيه من تاريخ العراق الحديث** (القاهرة ـ ١٩٦٩) ٠
٤٧ ـ العمري ـ خيري امين ، **شخصيات عراقيه** ، الجزء الاول (بغداد ـ ١٩٥٥) ٠
٤٨ ـ العمري ـ محمد طاهر ، **تاريخ مقدرات العراق السياسيه** ، **الجزء الاول** (بغداد ـ ١٩٢٥) ٠

٤٩ ـ هاني ـ سليمان ، تاريخ بغداد ، ترجمة موسى كاظم نورس (بغداد ـ ١٩٦٢) .

٥٠ ـ فريد ـ محمد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية (مصر ـ ١٨٩٦) .

٥١ ـ موستر ـ هنري ، تكوين العراق الحديث ، ترجمة عبد المسيح جويدة (بغداد ـ ١٩٤٥) .

٥٢ ـ فلبي ـ سنت جون ، ايام فلبي في العراق ، ترجمة جعفر خياط (بيروت ـ ١٩٥٠) .

٥٣ ـ النقاش ـ عبد الله ، مشكلة الاراضي في لواء المنتفك (بغداد ـ ١٩٥٦) .

٥٤ ـ ميضي ـ سليمان ، في غمرة النضال (بغداد ـ ١٩٥٢) .

٥٥ ـ القصاب ـ عبد العزيز ، من ذكرياتي ، الطبعة الاولى (بيروت ـ ١٩٦٢) .

٥٦ ـ كبه ـ محمد مهدي ، مذكراتي في صميم الاحداث (١٩١٨ ـ ١٩٥٨) ، الطبعة الاولى (بيروت ـ ١٩٦٥) .

٥٧ ـ الكركوكلي ، رسول ، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء ، ترجمة موسى كاظم نورس (بيروت ـ بلا) .

٥٨ ـ كركوكلي ـ زاده عمر افندي ، ارج الطيب في مآثر السيد طالب بك النقيب ، المترجم مجهول (بصرة ـ ١٩١٢) .

٥٩ ـ كبه ـ خليل ، العراق امسه وغده ، الطبعة الاولى (بيروت ـ ١٩٦٦) .

٦٠ ـ لونكريك ـ ستيفن همسلي ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياط ، الطبعة الرابعة (بغداد ـ ١٩٦٨) .

٦١ ـ موسى ـ سليمان ، المراسلات التاريخية ١٩١٩ (الثورة العربية الكبرى) ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى (عمان ـ ١٩٧٥) .

٦٢ ـ نيبور ، مشاهدات نيبور في رحلة من البصرة الى الحلة سنة ١٧٦٥ ، ترجمة : سعاد هادي العمري (بغداد ـ ١٩٥٥) .

٦٣ ـ يحيى ـ جلال ، المدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث (القاهرة ـ ١٩٦٥) .

الكتب الاجنبية :

Bell, Lady Florence, The letters of Gertrude Bell, Eleventh printing, (London, 1930)

Burgoyne, Elizabeth, Bell from her personal papers, 1914 - 1926 Vol. 1., (London, 1961).

Howard, Harry N. The King - crane commission, (Beirut, 1963).

Ireland, Philip Willard, Iraq: A study in political Development, first printing, (Oxford-1937).

Longrigg, Stephen Hamsely, Iraq, 1900-to 1950, (Beirut, 1958)

Wilson, Arnold T., Loyalities Mesopotamia 1971-1920. (London, 1936).

Zein, Zein N., Arab - Turkish relations and the Emergence of Arab Nationalism, (Beirut, 1958).

الرسائل والمقابلات الشخصية :

أ ـ الرسائل

١ ـ رسالة بعثتها (عائدة عبد المحسن السعدون) ـ من اسمره ـ الى المؤلف بتاريخ (١٩٤٧/٥/٦) ٠

٢ ـ رسالة بعثها ناجي شوكت الى المؤلف بتاريخ (١٩٧٥/٢/١٨) ٠

ب ـ المقابلات :

١ ـ مقابلة شخصية مع بنت عبد الرحيم بن مهد السعدون ام نوئل ـ (زوجة توفيق السويدي) بتاريخ ٢٤ /٣/ ١٩٧٥ ٠

٣ ـ مقابلة شخصية مع الحاج فيصل بن عبد الهادي بن مهد السعدون بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ ٠

٤ ـ مقابلة شخصية مع الحاج محمود زامر بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٥ ٠

٥ ـ مقابلة شخصية مع عائدة عبد المحسن السعدون ونجلة عبد المحسن السعدون بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥٠٠

٦ ـ مقابلة شخصية مع علي ممتاز الدفترى بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢١ ٠

٧ ـ مقابلة شخصية مع محمد مهدي كبة بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٨ ٠

٨ ـ مقابلة شخصية مع مزاحم الامين الباجة جي بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٦٠

٩ ـ مقابلة شخصية مع ناجي شوكت بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢١ ٠

١٠ ـ مقابلة شخصية مع نجم عبد الله برجس السعدون بتاريخ ١٩٧٥/١/٣ ٠

رسائل الماجستير :

١ ـ توفيق علي برو العرب والترك في العهد الدستوري العثماني (١٩٠٨ ـ ١٩١٤) ٠

٢ ـ حسين هادي الشلاه طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث ٠

٣ ـ سامي العيسى ياسين ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦ ٠

٤ ـ صادق حسن السوداني العلاقات العراقية ـ السعودية ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠

٥ ـ محمد مظفر هاشم الادهمي المجلس التأسيسي العراقي ٠

المحتويـــــات

المقدمـــــة

الفصـــــل الاول :

« عبد المحسن السعدون في فترة الحكم العثماني على العــراق »

نشاتـــــه الاولـــى :

نسبـــــه

اصل الاسرة السعدونيه

علاقة عبد المحسن السعدون بالاوضاع التي عاشتهـــا

الامارة السعدونية في النصف الثاني من القرن التاسـع عشر ٠

انتساب عبدالمحسن السدون الى جمعية الاتحاد والترقي

عبد المحسن السعدون والحياة البرلمانية العثمانية ٠

عودتـــــه الى العـــراق ٠

الفصـــــل الثانـــــي :

« دخول عبد المحسن السعدون المعترك السياسي في العراق وسياسة التعاون مع الانكليز » ٠

اوضاع العراق السياسية العامة واثرها في مجيء عبد المحســن السعدون الى وزارة العدلية ٠

عبد المحسن السعدون في وزارة العدلية ٠

عبد المحسن السعدون في وزارة الداخلية ٠

نهج عبد المحسن السعدون السيـــاسي وانتخابات المجلـــس التاسيســـي ٠

الوضع العام عند تشكيل الوزارة السعدونية الاولى ٠

تطورات مصنة الموصل خلال عام ١٩٢٣ واثرها في سياســـة السعدون ٠

سعي عبد المحسن السعدون لايجاد تخلخل في موقف المعارضة ٠

عبد المحسن السعدون والجولة الانتخابية الثانية ٠

موقف عبد المحسن السعدون من الاكراد ٠

سياسة عبد المحسن السعدون تجاه العشائر ٠



الإهـداء

الى زوجتي العزيزة

وفاءً وتقدير

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل لعائلة توفيق عبد الكريم السعدون على مساعدتها بإصدار هذا الكتاب بإهدائه مجموعة من الصور الوثائقية التي عززت الحقائق التاريخية لكتابنا هذا.

مكتبة اليقظة العربية



عبد المحسن السعدون عندما كان مرافقا للسلطان عبد الحميد



الشيخ فهد باشا علي السعدون والد عبد المحسن السعدون



عبد المحسن فهد علي السعدون عند توليه رئاسة الوزارة الأولى



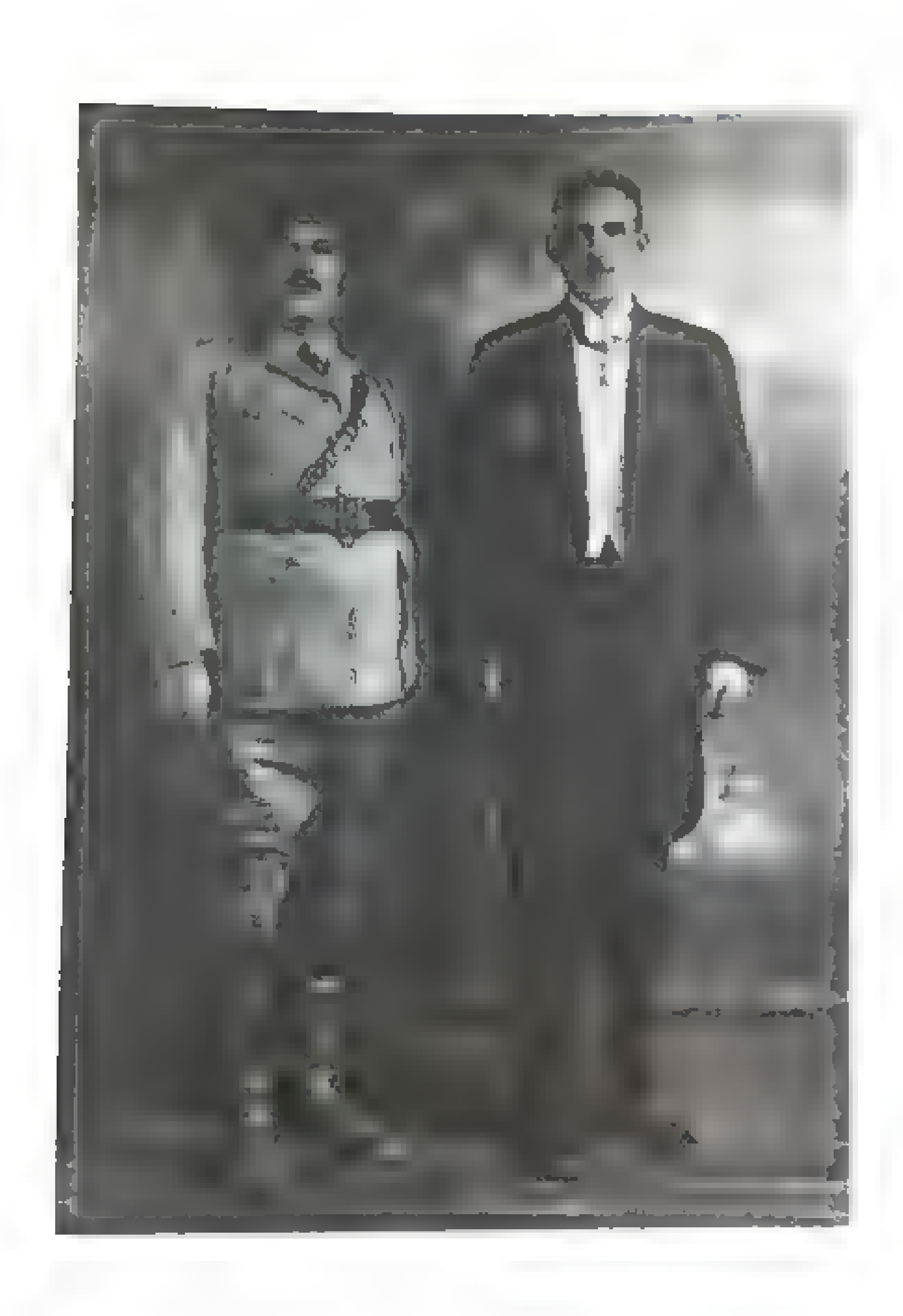
عبد المحسن السعدون



عبد المحسن السعدون وعلى يساره ابن أخيه توفيق عبد الكريم السعدون وابنه علي عبد المحسن السعدون



عبد المحسن السعدون بالملابس العسكرية العثمانية



عبد المحسن السعدون مع مرافقه أجميل روحي



صورة لأعضاء المجلس التأسيسي وفيها المرحوم عبد المحسن السعدون في الصف الأخير السادس من اليمين





موكب تشييع المرحوم عبد المحسن السعدون في شارع الرشيد محلة السنك (فندق سافوي) في حينه حاليا جنب الموقع البريد المركزي

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٦٦٤ لسنة ١٩٨٨





منشورات مكتبة اليقظة العربية

الان في المكتبات



الدكتور ارشد الناصري
اختصاصي عيون - ك

هـذا الكتـاب

●●●●

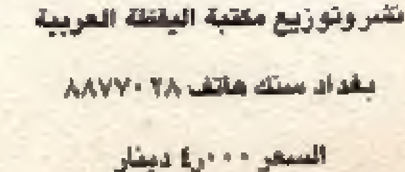
في حوالي الساعة التاسعة من مساء يوم ١٣/١١/١٩٢٩ اطلق رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن السعدون، على نفسه رصاصة واحدة لقي فيها مصرعه. فأنهى بذلك حياة سياسية مفعمة بالمواقف والأحداث، غطت حقبتين مهمتين من تاريخ العراق الحديث، عهد العثمانيين الأخير، وعهد الإنتداب البريطاني. وقطع أيضاً اتهامات كانت تتردد على ألسنة خصومه السياسيين حول مقدار نزاهته وسلامة مواقفه الوطنية. فمن دفع حياته - بإختياره - ثمناً لموقف، لا يمكن ان يرضيه اي ثمن لإتخاذ موقف آخر. لقد اثبت السعدون انه صاحب مبدأ، سعى الى تحقيقه يوم اعتقد انه ثمة مجال للتوفيق - ولو بحده الأدنى - بين الإرادة الوطنية، وإرادة الدولة المنتدبة. حتى اذا ما ادرك انـه لا سبيل الى التوفيق، وانه وصل الى نهاية طريق مسدود، ختم حياته بيده. مفضلاً ان يبقى ذكره نقية مثالة في وجدان شعبه، على ان يخون ضميره ومبدأيته ليمضي في طريق التعاون مع الأجنبي. هذا في حين مضى آخرون، من ساسة العراق يوضعون في ذلك الطريق، متشاغلين عن استحالة التوفيق بين ارادتين متناقضتين كل التناقض، ارادة الإحتلال، وإرادة الإستقلال. وكفى السعدون فخراً انه كان اول سياسي ادرك بقوة عمق هذا التناقض. فجعلت حياته ثمناً لإدراك الحقيقة الصارخة.

والكتاب الذي بين ايدينا، هو اول دراسة منهجية، علمية، لسيرة هذا الرجل العراقي النبيل. تناولت - بروح موضوعية - مراحل هذه السيرة، منذ نشأة صاحبها الأولى في ربوع المنتفق في العراق، الى دراسته في العاصمة العثمانية، فاختياره عضواً في مجلس النواب العثماني، ثم دخوله المعترك السياسي العراقي، وتسنمه وزارتي العدلية والداخلية، فتوليه رئاسة الوزراء اول مرة سنة ١٩٢٢ وافي ١٩٢٥، وما اداه الى العراق من خدمات جلّى، سعيه من اجل الإحتفاظ بالموصل ضمن حدوده القومية، وعمله على تعديل المعاهدات العراقية - البريطانية، وبسط سيادة الدولة العراقية على آخر شبر من اراضي القطر ومياهه، وتقوية الجيش وزيادة منتسبيه وكفاءته. ثم انتهاء بمأساة انتحاره.

وتبرز اهمية هذه الدراسة في اعتمادها على جملة وافرة من المصادر الأصيلة. تشمل وثائق عديدة، منشورة وغير منشورة، عراقية وبريطانية، ومحاضر اجتماعات، وتقارير رسمية، ومذكرات خاصة، ومقابلات شخصية، فضلاً عن مجموعة كبيرة من الصحف والدوريات.

انه - في الحقيقة - كتاب مهم، يؤرخ لرجل مهم، في حقبة مهمة من تاريخ العراق الحديث.

الدكتور عماد عبد السلام رؤوف



نشر وتوزيع مكتبة اليقظة العربية

بغداد ستك هاتف ٨٨٧٧٠٢٨

السعر ٤٠٠٠ دينار



